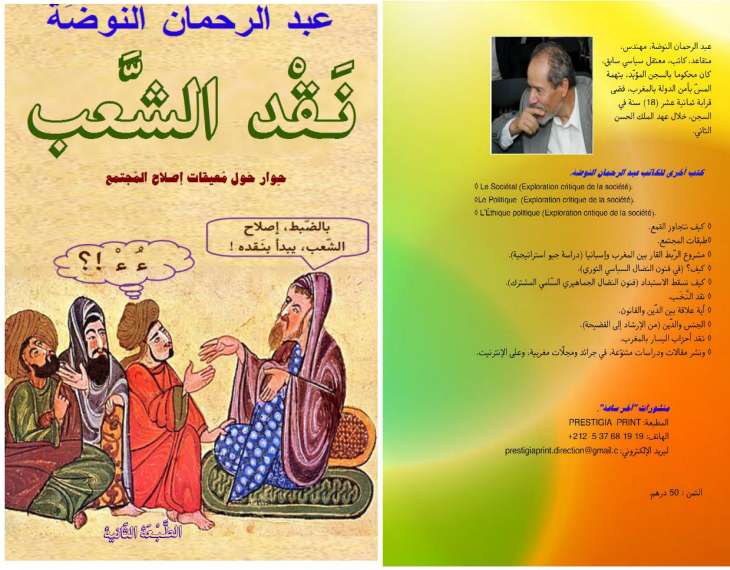

غلاف كتاب "نـقد الشعب"، الطبعة الأولى (على الورق).

رَحْمان النُّوضَة

نَقْد الشَّعْب

حِوار حَول مُعِيقَات إصلاح المُجتمع

(الطبعة الثانية)
(الصّيغة 56)

معلومات حول كتاب ' نـقد الشّعب '

الكاتب: رَحْمَان النُوضَة.
عنوان الكتاب: نَقد الشَّعب.
العنوان الفرعي للكتاب: حِوَار حول مُعيقات إصلاح المُجتمع.
الصّنف: مقالة نظرية سياسية (Essai).
الغلاف: رسم الغلاف مأخوذ من التّراث الفارسي القديم.
تاريخ الطبعة الأولى: فبراير 2017.
رقم الصِّيغَة (*أي رقم آخر مراجعة للكتاب*) ***: 56***.
الناشر: رحمان النوضة.
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك، ISBN): 978-9954-32-253-6.
رقم الإيداع القانوني (Dépôt Légal): ***2013 MO 1528 .***

——— ✶ ——— ✶ ———

رَخْصة بالمجّان للنَّاشرين

يمنح مؤلف هذا الكتاب، رحمان النوضة، إلى أيّ ناشر مهتم بهذا الكتاب، في أي مكان في العالم، تَرْخِيصًا مجانيًا، وغير حَصْرِي (non exclusif)، وغير قابل للتحويل. ويسمح هذا الترخيص للناشر بنشر هذا الكتاب، أو ترجمته إلى اللغة التي يختارها، أو توزيعه، أو حتى بيعه (فقط في حالة طبعه على الورق). ولا يَطلب الكاتب من الناشر الذي ينشر هذا الكتاب أن يُؤَدِّيَ تعويضًا ماليًّا للمؤلف. وشروط الحُصول على هذا الترخيص هي التالية: 1) يُمْنَعُ على الناشر تعديل محتوى هذا الكتاب، ما لم يحصل على تفويض مكتوب من المؤلف يحدد التعديلات المسموح بها. 2) يُمْنَحُ هذا الترخيص الحالي، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم (أي أنه يُمْنَعُ تحويل هذا الترخيص إلى حَقّ حَصْرِي خَاصّ بِنَاشِر واحد). 3) في حالة طبع هذا الكتاب على الورق، يجب أن يكون سِعر بيعه عند أدنى مُستوى مُمكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب للتنزيل على الإنترنت، يجب أن يكون هذا التنزيل مَجَّانِيًا. 5) في بداية كل نسخة منشورة من هذا الكتاب (سواء على الورق أم على الإنترنت)، يلزم استنساخ هذه الفقرة الحالية ("رُخْصَة للناشرين"). والغرض من هذا الترخيص هو المساهمة في نشر الثقافة، وليس تحقيق أرباح تجارية. ولا يعني هذا الترخيص تنازل المؤلف (رحمن النوضة) عن أي حق من حقوق النشر، أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة به. ويحتفظ المؤلف، في الوقت نفسه، بجميع حُقوقه (إعادة إنتاج هذا الكتاب، وتعديله، ونقله، ونشره، وعَرْضِه، وَتَوْزِيعِه، وبيعه، وتسويقه، بأي شكل كان، وبأي وسيلة كانت).

——— ✶ ——— ✶ ———

الإهـــــداء

إلى كل المواطنين الذين يُـناضلون ضد الزُّور، والغِشّ، والاستـغلال، والاِسْتِلاب، والفساد، والاستبداد، ويعملون من أجل الحقيقـة، والحرّيـة، والكرامـة، والعدالـة، والديمقراطيـة، والتـقدّم، وحقـوق الإنسـان، والبيئـة السّليمة، وفصل الدّين عن الدولة.

فهرس الكتاب

الإهـــــداء.....4
تقديم كتاب 'نقد الشّعب'.....7
كتـاب: نَقد الشّعـب.....13
1) لماذا نقد الشعب ضروري؟.....13
2) التَّغاضي عن أخطاء الشّعب يُقَوِّي الرَّدَاءَة.....24
3) من يُفَرِّطُ في نزاهة ضميره، يخسر أيضا إنسانيّته.....26
4) يخضع تطوّر المجتمع لقوانين موضوعية.....29
5) يَضُرُّ الغَشّاش بمجتمعه، وبنفسه أيضًا.....32
6) أمثلة عن الأخطاء أو العيوب الشّائعة في الشعب.....38
7) سبب مشاكل المجتمع هو تغليب الأنانية على التضامن.....47
8) هل مناهج التفكير لدى مواطنينا سليمة؟.....58
9) هل وَعي المُواطنين كامل أو مُرض؟.....73
10) تتطلّب عَقْلَنَة المُجتمع تبادلَ النّقد الجيّد.....77
11) يُنتج ضعف التعليم شعبا جاهلا ومتخلّفا.....88
12) يمكن للطبقة العاملة أيضا أن تُخطئ أو أن تنحرف.....98
13) سبب تخلّف الشعب هو الجهل.....99
14) يحتاج المجتمع إلى الفلسفة، والنّقد، والعلوم.....101
15) لا تُجْدي مُعتقدات الماضي في مُعالجة مَشاكل الحاضر.....110
16) كم مُواطن يقوم بواجب النّهي عن المُنكر؟.....116
17) التّضامن المُجتمعي يقوّي الشّعوب، بينما الأنانية تُضعفها..119
18) يحتاج المسلمون أكثر من غيرهم إلى النّقد الذّاتي.....121
19) الدِّين بدون ثقافة كونية، يتحول إلى اِسْتِلَاب.....126

20) لا يتدخّل الإله في حياة البشر.....146
21) هل تفاعل المجتمع مع الدّين سليم؟.....157
22) الجوهر في الهَوِيّة، هو الحُرّية.....163
23) الهوية ليست ثَابتة، وإنّما مُتغيّرة.....190
24) تتفاعل الهويّة مع الثّقافة.....193
25) تتطوّر الهويّة عبر التاريخ.....199
26) لا يعقل اختزال الهويّة في الدّين.....202
27) يظهر نقد المجتمع كأنه نقد للدّين.....208
28) التناقض بين «الشريعة الإسلامية» والديمقراطية.....220
29) غاية الدّين هي إسعاد الإنسان، وليس إسعاد الإله.....242
30) يؤدّي الخلط بين الدّين والسياسة إلى الانحطاط.....269
31) القانون الذي يُطبّق بشكل انتقائي، يفقد شرعيّته.....282
32) الحَلّ هو فَصْل الدّين عن السّياسة.....291
33) هل يُبرّر تخلّفُ الشعب الاستبدادَ؟.....324
34) يُفْشِلُ انتشارُ الأنانيّة أيَّ إصلاح سياسي.....326
35) أزمة المُجتمع عميقة، مُركّبة، ومُزمنة.....329
36) تَكْتَسِبُ عقليةُ المواطن أهميّةً حاسمةً.....345

تقديم كتاب
"نقد الشّعب"

حينما تريد حكومة، أو حزب سياسي، إصلاح المجتمع؛ أو حينما يطمح شعب إلى تغيير نظام سياسي، قد يصفه بالاستبداد، أو بالفساد؛ أو حينما يريد شعب مزيدا من التقدّم، أو من الديمقراطية، أو من التحرّر (السياسي، أو الاقتصادي، أو الثقافي)، فإن كلّ واحد من بين هؤلاء الفاعلين السياسيين (الرّاغبين في إصلاح المجتمع) يصطدم بصعوبات ضخمة، أو بعراقيل معقّدة، أو بإشكالات غامضة، أو بمهام مُتعبة. لأن إصلاح المجتمع يتطلّب بذل تضحيات جسيمة، ومكلّفة، ومتواصلة. وقد يجد المناضلون صعوبات كثيرة أثناء محاولة التغلّب على هذه الإشكالات.

ماذا يمكن إذن لمثل هذا الشعب أن يفعل؟ وما هي المهام المطروحة على المناضلين التقدّميين؟ وما هي الجهود التي يلزمهم أن يبذلونها؟ وما هي أنواع التحاليل التي يحتاجونها؟ هل يكتفي المناضلون بِنقد الدولة، وبنقد الحكّام؟ هل يكتفي المناضلون باستبدال الأَشخاص الحاكمين بآخرين يُفترض فيهم أنهم أفضل من سابقيهم، بينما التجربة المريرة تُبيّن أن الحكّام الجدد يُعيدون إنتاج نفس الأخطاء التي ارتكبها سَابِقُوهم؟ أم هل أن المناضلين مُضطرّين إلى إخضاع مجمل مُكوّنات المجتمع إلى الفحص، والنقد، والمراجعة، والتقويم، والتغيير، والتّثْوِير؟ وكيف يميّز المناضلون بين الآراء الخاطئة والآراء الصّائبة؟ وهل يعلم المناضلون كيف تفكّر الجماهير؟

وهـل يـدرك المناضـلون كيـف يعمـل عقل[1] الشـعب؟ وهـل يعـرف المناضلون قوانين منطق العقل؟ وهل يُتقن المناضلون مناهج التفكير، والاسـتدلال، وتـدقيق الـبراهين؟ وهـل يجتهـد المواطنـون للوصـول إلى المعارف، ومراكمتهـا، والـتيقّن من جودتهـا؟ ألا يحتـاج المناضـلون إلى نـقد الشـعب، ونـقد أنصـاره؟ ألا يحتـاجون أيضـا إلى نـقد مؤسسـات الشعب، وقِيمه، وعَاداته، وذِهْنِيَّاته، ومُعتقداته؟ وهل يُعقل أن يتجنّب المناضلون نقد مختلف القوى السياسية، بما فيها نقد أحـزاب اليسـار، وخُصوصًا نقد هيمنـة الأَيْدِيُولُوجِيـة الدّينيـة على المجتمع؟ وهـل يمكن إصـلاح المجتمـع إذا لم نَحْـرُص في كـلّ شـيء على إعـادة الاعتبـار إلى العقـل؟ وهـل عقـل المواطـنين متحـرّر بمـا فيـه الكفايـة من الأنانيـة (égoïsme)، والدُّغْمَائِية (dogmatisme)، والاِسْـتِيلَاب (aliénation)؟ وهـل تكفي بعض الأنشـطة الثـقافية الدّوريـة الـتي ينظمهـا بعض الفـاعلين السياسيين لتثقيف الشعب؟ ألا يحتـاج المُصْلِح هـو نفسـه إلى إصـلاح متواصـل؟ ألا يحتـاج الشـعب إلى تـعميم ثـقافة إنسـانية، أو كونيـة (universaliste)، تكون متجدّدة، بل متواصلة؟

---

[1] استعمل الكاتب عدّة مرات مفهوم ***"العَقْل"***. فَمَا معنى "العقل" ؟ أهم شيء في الإنسان هو "عقله". والعقل أصناف (منها الموضوعي، والنّائه، والمُسْتَلَب، إلى آخره). ويوجد عقل فـردي، وعقـل جمـاعي، أو مُجتمعي. ومفهـوم "العقل" يعـني القُـدرة على بَلْوَرَة أفكار منطقية، من خلال اعتبار الواقع، ودراسته، ومعرفته، واكتشـاف قوانينـه، والتفاعـل معـه، والمسـاهمة في تغيـيره. ويسـتعمل الإنسـان "عقلـه" لبرمجـة أنشـطته، وتنظيمها، وتوجيهها. ويُنتج "العقـل" منتوجـات كثيرة ومتنوِّعَـة، منهـا الإيجابيـة مثـل الإبـداع، والتنظيم، والفنـون، والثـقافة، والمعرفـة، والعلـوم الدقيقـة، والصِّـناعات، وغيرها. ومنهـا السـلبية مثـل التحايـل، أو الغِشّ، أو النّهب، أو العـدوان، أو اسـتغلال الإنسان، أو اضطهاده، إلى آخره. ويشارك "العقل" في إغناء التُّراث المعرفي أو الفكري للبشرية. وتوجد في العقل أبعاد متداخلة، ومستويات متشابكة. والعنصر الـذي يُحَـدِّد مستوى تـقدّم "عقـل" مُعيَّن، هـو جَـوْدَة المَنْطِق الـذي يُعـالج بـه المعطيـات، أو جـودة المنـاهج (أو البَرْمَجِيَـات) الـتي يسـتعمل بهـا المَعَـارف، أو الأفكـار، أو الأحاسـيس، أو المشاريع، أو الطموحات. ومن أهم ركائز "العقل" الحِسّ النَّـقْدِي. وترتبط جودة العقـل بجـودة الثقافـة الـتي يحملهـا. ويتعـرض العقـل لاختراقـات من طـرف الصـراع الطبقي الجاري في المجتمع المعني.

ولمـاذا لا يـدافع الشـعب بفعاليـة عن حقوقـه الأساسـية؟ لمـاذا لا يتحرك الشعب ككيّـان شـمولي، واع، موحّـد، ومبـادر، وجـرّئ، وَمُبْـدِع، وفعّال؟ لماذا يصعب على الشعب أن يحـرّر نـفسه بنـفسه؟ وإذا كـان السّبب هو وجود نـقط ضعف داخـل الشعب، فمـا هي هـذه النقـائص؟ وإذا كانت توجد داخـل الشعب مُعِيقَات تَحُـولُ دون رُقيّ هـذا الشعب إلى مستوى فاعل سياسي حَاسِم، فمـا هي هـذه العَوَائِـق؟ وكيـف تمكن معالجتها؟ وهل مناهج تـفكير الشعب سليمة؟ هل المنظومة التي يفكّر بها الشعب صحيحة؟ هل المنطق الذي يعمل بـه عقـل الشعب متحـرّر من الأخطاء المنهجية، ومن الأفكار المُسبقة، ومن الآراء النَّمَطِيّـة؟ هـل يتوفّر الشعب على قوى سياسية كُفئة، ومؤهّلة للاضطلاع بمهام التحرّر الوطني، والديمقراطية الشاملة، والتّنمية الاقتصادية، والثّـورة الثـقافية؟ هـل الشـعب مؤهّـل للعمـل بخصـال التـنوّع المُتكامـل، والتّضـامن المُجتمعي، والانضباط الطّوعي، والنـقد المتبادل، والمحاسبة المتبادلة؟

لمـاذا يتـأرجح الشـعب، ومنـذ زمن طويـل، من جهـة أولى، بين الخضوع التّام لنظام سياسي استبدادي أو فاسـد، ومن جهـة ثانيـة، بين انتـفاضات شـعبية مفاجئـة، عفويـة، عنيفـة، وفاشـلة (مثلمـا حـدث في المغرب في 23 مارس 1965 م، وفي 20 يونيو 1981، ثم في 19 يناير 1984 م، ثم في 14 دجنبر 1990 م، إلى آخره)؟ كيـف نتلافى السّـقوط في حرب أهليـة تُدمّر مقوّمـات المجتمـع (مثلمـا حـدث في لبنـان، بين سنوات 1975 و 1990، أو في العـراق بعـد الغـزو الأمـريكي في 2003، أو في سـوريا منـذ سـنة 2012، أو في السـودان، أو في الصـومال، أو في اليمن، أو في ليبيـا منـذ سـنة 2012 م)؟ كيـف يمكن أن نرفـع مرتبـة الشـعب إلى مسـتوى كـاف من الـوعي، والمعرفـة، والنّضـج، والتنظيم، واليقظة، والانضباط، والإبداع، والفعالية؟

لمـاذا تتناسـل بشـكل متواصـل خصـال الفردانيـة، والأنانيـة، والانتهازية، داخل الشعب؟ كيـف يمكن تحصين الشعب ضدّ مختلف أصـناف الاِسْـتِلَاب (aliénation)؟ كيـف نُخـرج الشـعب من الجهـل المزمن، والهيكلي، الذي وَرَّطَهُ فيه النظام السياسي القائم؟

الكتاب الحالي يُقدّم نُزْهَة نَاقِدَة داخل عَقْل الشعب. ويقترح أطروحات سياسية، واجتهادات فكرية، في مواضيع تلك التساؤلات السّابقة. وتُحاول هذه الاجتهادات تحليل بعض الصّعوبات التي يصطدم بها المناضلون المشاركون في النضال الجماهير السّلمي المُشترك (مثل "حركة 20 فبراير" بالمغرب، أو في صفوف قوى اليسار). وتُنَبّه هذه المقاربات المناضلينَ إلى بعض القضايا المُجتمعية، أو الإشكالات السياسية، التي يمكن أن تعوق جهودهم النضالية. وتتناول هذه المقاربات تساؤلات دقيقة، وتقترح إجابات واضحة، وذلك بهدف المساهمة في التَغَلُّب على تلك المُعضلات التي قد تَكْبَح أنشطة المناضلين.

وقد يَغْلُب على هذا النصّ، تارةً طابع سياسي، وتارةً أخرى طابع فكري. وقد حَرّر الكاتب النّص الحالي على شكل حِوَار (يُذكّر بأسلوب الحِوار "السُّقْرَاطِي"، نسبة للفيلسوف سُقْرَاط، الذي عاش بين سنتي 470 و 399 قبل ميلاد المسيح). والغاية من أسلوب الحوار السياسي، هي خصوصا إشراك القارئ في التّفكير، وتبسيط التعابير، وبلوغ الوضوح، وتلافي نمط الكتابة الأكاديمية، أو النظرية الغامضة، أو المُعتّمة، أو العَسِيرة. كما يهدف أسلوب الحوار إلى تسهيل عرض الأفكار أو الأطروحات المُقدّمة. وَيَرْمِي إلى إضفاء صِيغة من التِّلْقَائية، والحيويّة، على النّص المعروض. ويسمح كذلك أسلوب الحوار بعرض الرّأي والرّأي النَقِيض، وبتَيْسِير عرض قضايا سياسية، وتبسيط نقاش رُؤًى فلسفية، وتَسْهِيل مُقَارَعَة أفكار مُتناقضة.

وفي هذا الكتاب، يدور الجدال بين مُوَاطِنَيْن، يتناقشان العديد من القضايا الفكرية، والفلسفية، والثقافية، والسياسية. ويمكن أن تُثار هذه القضايا النظرية فيما بين مُناضلين، أو فيما بين مواطنين عاديّين داخل المجتمع. ومجمل الآراء المعروضة في هذا الحوار توجد فعلاً داخل المجتمع، لدى مواطنين متعدّدين، ولا تعبّر بالضرورة عن القناعات الشخصية للكاتب.

وأثناء قراءة ***حوار*** الكتاب، قد يُحسّ القارئُ أنه دخل في حوار مُوَاز مع عقله الباطني. لأن الضمير العميق للقارئ يشعر أنه سبق له أن

طرح، أو لا يزال يطرح، تساؤلات مماثلة للأسئلة المثارة في الكتاب. أو لأن القارئ يتذكّر أنه سبق له أن حاول بلورة أجوبة مشابهة للأجوبة المقترحة في الحوار. ومجمل الكتاب هو تَخَاطُب افْتِرَاضِي، بين شخص سائل يطلب العلم (هو آدم)، وشخص مُجيب يُحبّ ترويج الثقافة (هو إبراهيم). وعبر الكلام، يتحوّل بسهولة المُجيب إلى سائل، والسّائل إلى مجيب. وقد يعتبر القارئ السّؤالَ بمثابة جواب، نظرا لما يزخر به من تلميحات. وقد يتأمّل القارئ في الجواب، فيجد أنه لا يجيب عن السّؤال المطروح، وإنّما يُثير تساؤلات أخرى لم تَخْطُر على بَال السَّائل. وتُمكن قراءة كلّ تصريح (معروض في الحوار) على شكل سؤال، أو جواب، أو هما معًا.

ومن حين إلى آخر، تُحَوِّلُ ديناميةُ الحوار هذا التخاطبَ الافتراضيَّ إلى صراع فكري مُحتدم، تتجادل داخله مقاربات مختلفة، وتتقارع فيه مناهج مُتباعِدة، وتتصارع فيه مصالح طبقية، خفيّة أو متناقضة. وكل رأي يفترض أنه هو الحقّ، وأن غيره هو الباطل. وكل متحاور يجد نفسه مجبرا على تقديم أحسن ما عنده من حُجج لإثبات رأيه. وكل طرف في الحوار يقدّم براهين، ويظنّ أنها كافية، أو قويّة، أو مُقنعة. وقد يأتي رَدٌّ نَاقِدٌ، فَيُحطّم تلك البراهين، عبر تِبْيَان أنها مجرد آراء سطحية، أو ظُنُون واهية، أو مَزاعم وهمية، أو تحايل في الكلام، أو تَلْهِيَّة تُخفي هُجومًا مُضَلِّلاً. وبعض المتحاورين لا يقبلون الاعتراف بضعف حججهم، ولا يتحمَّلون الاعتراف بقوة براهين خصومهم. ولا يرقى عادةً الحوار العَامِّي أو الشَّفوي إلى مستوى الحوار المكتوب، لأن الحوار المكتوب هو الذي يسمح بِالغوص في تفاصيل البراهين العِلمية اليقينية.

وبقدر ما يلتزم المتحاوران بالاعتماد على الواقع الملموس، وبالاحتكام إلى العقل، بقدر ما يسهل تحاورهما، وتفاهمهما. فلا يمكن التأكّد من الحقيقة، أو إثبات الرّأي السليم، دون استحضار الرأي النقيض، والانفتاح عليه، وتقديره، ومحاورته، ومقارعته بالحجج العقلانية. وغالبًا ما لا يمكن الحسم في الخلافات إلَّا عبر الرجوع إلى

العلـوم الدَّقِيقَـة، الـتي تَنْبَنِي هي نفسـها على تجـارب تخضـع لِمَعَـايير علمية.

وقد حرّر الكاتب هـذا الحـوار (الكتـاب) بين سـنتي 2011 و 2016 م، أي خلال زمان ما سَمّاه الصّحافيون ب «الربيـع الـديمقراطي»، الـذي تجلّى في "ثـورات" حـدثت في تـونس، ومصـر، واليمن، وليبيـا، وسـوريا. وكان الكاتب ينسخ عادةً مسـودّات الصّـيغ الأولى لأجـزاء من النصـوص الـتي يكتبهـا على الـورق، ثم يوزّعهـا على بعض مناضـلي "حركـة 20 فـبراير"، بمدينـة الـدار البيضـاء، أثنـاء لقـاءاتهم، خلال الجمـع العـام الأسـبوعي. وكـان أيضًـا آنـذاك ينشـر مسـودّات بعض النّصـوص على الإنترنيت، على مُدوّنته[2] الشخصية. وقد عبّر آنذاك بعض المناضـلين الميدانيين للكـاتب على تشـجيعهم، أو استحسـانهم، لهـذه المُسـاهمات النظرية.

وقـد عُرضـت بعض هـذه النصـوص للنـقاش (في صـيغتها الأولى المُبسّطة) في إطار «الأيـام الدراسـية»، أو «ورشـات النـقاش والحـوار»، المنظّمـة من طـرف بعض مناضـلي "حركـة 20 فـبراير" بمدينـة الـدار البيضاء. وكـان مناضـلون من "حركـة 20 فـبراير"، مُتواجـدون في بعض مدن المغرب الأخرى، وكذلك بعض المناضلين في دول أخرى، يقومون بتحميـل مسـودّات هـذه النصـوص الجزئيـة (في صِـيَغها الأولى)، أو يتبادلونها فيما بينهم. وكان الكاتب يراجع هـذه النصـوص خلال مـرّات متواليـة، بهـدف تحسـينها، أو تـعميقها، أو تـدقيقها، إلى أن تصـبح واضحة، وشاملة.

وتـدخل هـذه النّصـوص ضـمن مشـروع نـقد شـمولي ومتكامـل للمجتمع[3]. وقـد تتلوهـا دراسـات لاحقـة تنتـقد مسـتويات أخـرى من المجتمع. والمأمول هو إيصال هـذه الاجتهـادات الفكريـة إلى أكبر عـدد ممكن من المواطـنين، والمناضـلين، والمُهتمّين، بُغيـة المسـاهمة في تحقيق مقولة الشّاعر أبو القاسم الشّابّي: «إذا الشّعبُ يومًـا أراد الحيـاة، فَلاَ بُدّ أن يستجيب القدر »!

---

2 http://LivresChauds.Wordpress.Com

3 رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

رَحْمَان النُّوضَة.
(حُرِّرَ في الدار البيضاء، في 20 يونيو 2013).

[3] سبق للكاتب أن نشر ثلاثة كتب باللغة الفرنسية، تجسد "محاولة استكشاف نقدي للمجتمع". وهي: (Le Sociétal)، (Le Politique)، (L'éthique politique). ونشر الكاتب وثائق أخرى باللغة العربية، منها: "نقد دستور المغرب لسنة 2011"، و "نقد أحزاب اليسار بالمغرب". و "نقد الأحزاب الخاضعة"، و "نقد النّخب"، و "أية علاقة بين القانون والدّين؟"، و "الجنس والدّين (من الدعوة إلى الفضيحة)". وتُوجد هذه الوثائق على مدوّنة الكاتب: (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

كتاب:
نَقد الشّعب

الكتاب الحالي (نقد الشعب) مكتوب على شكل حوار أدبي. ويروي هذا الحوار حدثا تاريخيا، مكَانُه أحياء شعبية في مدينة الدار البيضاء، وزَمانهُ ما بين سنتي 2011 و 2016، وموضُوعهُ جَدَلٌ حول أهمّ العَراقِيل التي تُعِيق إخراج المُجتمع من التخلّف. ويدور الحوار بين مُواطنين صديقين. واسم المواطن الأول في الحوار هو "آدم"، واسم الثاني هو "إبراهيم". وقد اختار الكاتب هذه الأسماء بشكل اعتباطي. ولا ترمز هذه الأسماء بالضّرورة إلى شيء محدّد. يمثّل "آدم" شخصية مواطن شابّ نسبيّا، عادي، أو مُحافظ. ويقوم "آدم" بالدفاع عن أفكار سائدة داخل المجتمع. ويساند تقاليد أو معتقدات رائجة. بينما يمثّل "إبراهيم" شخصية مواطن مُسِنّ، مُثقف، وتقدّمي. ويميل "إبراهيم" إلى التّفكير بشكل مستقلّ، ومضاد للتّيار السّائد في المجتمع. وينتقد بعض المُعتقدات، أو يُنَبّه إلى نقائصها. وفي ما يلي الحوار:

1) لماذا نقد الشعب ضروري؟

آدم: أتذكّر أن حواراتي الماضية معك، كانت دائما شيّقة ومُمتعة. وحينما أناقشك، أحسّ كأنني أحاور

شعب'، الصيغة 56.

شيئا مَا داخل نفسي. كأن حواري معك هو وسيلة تساعدني على القيام بمناقشة مهمّة داخل ضميري، أو داخل عقلي. ورغم بعض الخلافات الفكرية التي تحدث من وقت لآخر بيني وبينك، فإنني أشعر كأن تساؤلاتك تعبّر عن تساؤلات مشابهة، موجودة وَمَكْبُوتَة داخل ذاتي. واليوم أيضا، أودّ أن أحاورك حول قضايا تشغل بالي، وحول تساؤلات تُحَيِّرُنِي. إذ يساعدني حواري معك على الغوص داخل نفسي، ويحثّني على مساءلة معتقداتي، أو على فحصها، أو مراجعتها. وحتى حينما أحِسّ أنني أختلف معك في الرأي، فإنني أشعر بأنني أستفيد من رأيك المُخالف، ومن تحليلاتك المُشاكِسَة، ومن أطروحاتك المُحَفِّزَة. ولا أخفي عنك أنه سبق لي في الماضي أن عارضتُ بعض أطروحاتك، لكنني اكتشفتُ، فيما بعد، أن تلك الأطروحات تحتوي على أشياء عميقة، أو جدّية. وأنت تعرفني جيّدا، فأنا إنسان شعبي، أُسَايِرُ التِّيار العام، وأعيش بشكل عفوي. وإذا أَحْسَسْتَ بأنني أتناقض أحيانا مع نفسي، فذلك ينتج بشكل طبيعي عن أساليبي التّلقائيّة في التفكير.

إبراهيم: مرحبًا بك في ***الحوار المَرِح والمُتناقض!*** فالحوار هو من بين الأنشطة الأكثر مُتعةً للعقل. والحوار بيننا يظلّ دائما مفتوحا. وكلّما كان الحوار جدّيا وهادئا، فإن مجمل المتحاورين سَيَسْتَفِيدون من بعضهم بعضا. وعليه، فالاستفادة متبادلة في ما بيننا. والحوار هو من الأشياء التي نحتاج جميعا إليها، لأنه يُمكّننا من تفعيل إنسانيّتنا، أو من تنشيط طبيعتنا المُجتمعية. لكن لكل حوار ***شروطه*** الضِّمْنِيَّة، أو المُعلنة.

آدم: وما هي شروط الحوار؟

إبراهيم: يمكن أن تلاحظ في بيئتك المجتمعية كم أن الحوار صَعْبٌ. وكثير من الناس يحاولون التَّحَاوُر فيما بينهم، لكنهم لا يستطيعون الاستماع إلى بعضهم بعضا. ولا يعرفون كيف يتعاملوا مع

آراء محاوريهم. فيغدون كالصُّم البُكْم، لا يقدرون على التواصل السّليم فيما بينهم.

آدم : فهمتُ صعوبة الحوار. قُلْ لي الآن، ما هي شورط الحوار؟

إبراهيم : لكي ينجح الحوار، يلزم أن تتوفر فيه الشروط التالية: ***أوّلا***، يتطلّب الحوار السّليم الاحترام المتبادل. وحتّى إذا أقدم شخص، أثناء الحوار، على نقد شخص آخر، فهذا النقد لا يعني الإهانة، ولا الكراهية، وإنما يعنى هذا النقد أن الشّخص النّاقِد، يُقَدِّر الشّخص المَنْقُود، ويحترمه. ولو لم يكن الشّخص النّاقِدُ يُقَدِّر ويحترم فعلاً الشخصَ المَنْقُودَ، لما ضيّع وقتَه، أو جُهده، في نقد هذا الشخص المنقود. ***وثانيا***، يتطلب الحوار من كل مشارك في الحديث أن يُنْصِت أكثر مِمَّا يتكلّم. وإذا أَنْصَتْنا إلى مُحَاوِرِنا خلال النّقاش، فإن إنصاتنا لا يعني بالضّرورة مُوَافَقَتَنَا على كلّ ما يقوله مُحَاوِرُنا. ***وثالثا***، يتطلب الحوار الصّبر، أو التأنّي، أو ضبط النّفس، أو التّحكّم في الذّات. والمقصود هو ألا ينفعل المُحاور بشكل مُفرط، أو عنيف، أو غريزي، مع ما يسمعه. ***ورابعا***، هدف الحوار ليس هو منافسة الطرف الآخر الذي يُحادثك، وليس هو تجاوزه، أو تَحَدِّيه، أو هزمه، أو الانتصار عليه. خاصّة وأن كل مُزايدة كلامية تتّصف بالذاتية لا تفيد في شيء. بل ***هدف الحوار هو البحث المشترك عن الحقيقة***. ولا يعارض المُحاور النّزيه أو الموضوعي من أجل المعارضة المُفتعلة، وإنما يساهم في البحث المشترك عن الحقيقة. وكلما عبّر أحد المتحاورين عن جزء مُعيّن من الحقيقة، يلزم باقي المتحاورين أن يصادقوا على هذا الجزء من الحقيقة، وأن يُكَمِّلُوا اجتهاد ذلك المُحاور. ***وخامسا***، يتطلّب الحوار الاحتكام إلى العقل وحده (وليس الاحتكام إلى أيديولوجية معيّنة، أو إلى دين محدّد). أي أن يحاول كل متحاور إثبات مزاعمه بِحُجَج عقلانية، واضحة، وقابلة للفحص، وللتّدقيق، وللمراقبة، وللتّجريب، ولإعادة التّجريب، في الواقع الملموس. وإذا ما أحسّ متحاور أنه لا يتوفّر على حجج معقولة، وكافية، لإثبات أحد آرائه، فلا يُقبل منه أن يَتَشَنَّج، أو أن يَتَصَلَّب، أو أن يُصرّ على الدّفاع عن ذلك الرأي. ***وسادسا***، يستوجب الحوار السليم الصّراحة في الكلام، والنزاهة في

التـفكير، والأدب في التـعبير. ويتطلّب الحـوار نبـذ المراوغـة، ولفـظ المغالطة. كما يقتضي الحوار التأمّل الجِدِّي والمُعَمَّق في ما يطرحه كـل مُتحدّث. كما يستوجب الحوار الامتناع عن تشويه أطروحـات المحـاور المُناقض بغية تسهيل التهجّم عليها، أو دحضها. ***وسـابعا***، لا يحـقّ لأي مُحاور أن يدّعي أنه هو وحده يمتلك الحقيقة المُطلقـة. بـل نـفترض أن رأي كلّ مُحاور هو اجتهاد نسبي، أو جزئي، أو مؤقّت. وكلّ رأي مُعَبَّـر عنه يبقى قابلاً للنقد، أو للمراجعة، أو للتَّكْمِيل، أو للتَّـقْوِيم. ***وثامنًا***، لا نـردّ على الأفكـار المُعبّـر عنهـا خلال الحـوار إلا بأفكـار أُخـرى، تكـون مشـابهة، أو مخالفـة. فننبـذ السـبّ، والإهانـة، والكراهيـة، والحقـد، والعدوانيـة، والعنـف. ***تاسـعًا***، لا يُقبـل من أي مُتـدخّل في الحـوار بـأن يلجـأ إلى الهجـوم على شخصـية محـاوره، وذلـك بهـدف إخفـاء عجـزه الشخصي عن تحليل أو نـقد أطروحـة مُحـاوره. والتّجربـة تؤكّـد أن كـل جدال هجـومي، أو عَـدَائِي، يبقى عـديم الفائدة. ***عاشـرًا***، يلـزم أن نتـذكّر دائما أن ***الإقنـاع*** لا يتحقّـق بالمُنـاورة، ولا بالدِّعَايـة، ولا بالمغالطـة، ولا بالخِداع، ولا بالضَّغط، ولا بالسَبّ، ولا بالتّرهيب. وإنما يتحقّـق ***الإقنـاع*** فقـط بالرّزانـة، والجدّيـة، والاحـترام المتبـادل، والموضـوعية، والحيّـاد، والدراسـة المعمّقـة، والـبراهين العقلانيـة، والحُجج العلميـة. ولا يحـدث الإقناع إلاّ بالممارسـة الصّـادقة والنزيهـة. ***فـالحوار*** هـو سـلوك مجتمعي وحضاري. والحوار هو تـفعيل لمنطق العقـل، ونبـذ لِقـانون القـوة، ونَـفي لِفِطـرة الغريـزة، ومراجعـة للمعتـقدات الشّـائعة. ولا يَقبـل الحـوار الـديمقراطي لا الإهانـة، ولا العصـبيّة، ولا الإكـراه، ولا التّـرهيب، ولا الانتهازيـة. بـل الحـوار الـديمقراطي يشـبه المكتبـة العموميـة، أو السـوق العمـومي، حيث يتجـوّل فيـه المـواطن بحريـة، وبسلاسـة، ويعـرض فيـه الكتّاب إنتاجاتهم، ويقتني منه المواطن بحرّيـة مـا يعجبـه، ويـترك مـا لا يرضيه. دون أن ننسى أن مـا لا يعجب المـواطن المتحـاور اليـوم، يمكن أن يرضيه بعد غَذ.

آدم: حسنًا! هذه قواعد معقولة ومقبولة في المناقشـة. أتّفـق معـك على أن الحوار الهـادئ هـو دائمـا أفيـد وأجمـل من الحـوار المُتَشَـنِّج، أو

المُتوتِّر! لنتحاور إذن بطلاقة، وبَشاشة، وبدون أحكام مُسبقة! هَـيّا! ما هي أطروحاتك الجديدة؟

إبراهيم: عندما نحاول إنجاز أي مشروع، أو أي إصلاح اقتصادي، أو سياسي، أو ثقافي، أو مُجتمعي، فإن الصعوبات، أو التحاليل، تُرْجعنا دائما، وفي آخر المطاف، إلى نفس الإشكالية، وهي التّالية: ***جودة العقل الذي يُفكّر به الشعب***[4]. ***لأن العرقلة الأساسية التي تُعرقل إنجاح أي إصلاح مجتمعي تأتي من كون نسبة هامّة من مواطني شعبنا تتشكّل من مواطنين أنانيين، أو جاهلين، أو متخلّفين،*** أو لا يُتْقِنُون منهج التَّفكير، أو لا يتوفّرون بما فيه الكفاية على ثقافة قانونية، أو حقوقية، أو فلسفية، أو علمية، أو مُجتمعية. وكلّ ملاحظ مُنتبه يمكن أن يرى اليوم أن معظم المجتمعات المسلمة مريضة. وكل فحص مدقّق لمجتمعنا يقودنا إلى تلمّس الأزمة الشاملة التي تخنقه. ولم تعد المسألة هي مشكل أفراد، أو مشكل مؤسّسة معيّنة، وإنما هي ***مشكل مجتمع في شموليته***. ونكتشف أيضا أن معالجة أي مشكل مُجتمعي، وفي أي ميدان كان، يقتضي بالضّرورة العمل بهدف ***رفع المستوى التعليمي والثقافي للمواطنين،*** وذلك عبر تنظيمهم، وتأطيرهم، وتثقيفهم، وتكوينهم، وإعادة تربيتهم. كثير من الناس يقولون: «الفساد والاستبداد موجود في الحكّام». وأنا أقول: لا، هذا غير صحيح، ***الحقيقة هي أن الفساد والاستبداد متغلغلان في الحكّام، وفي الشّعب،*** بل هما موجودان كذلك في الأفراد، والجماعات، والمؤسّسات، والشركات،

---

[4] ما هو "الشعب"؟ بالمفاهيم الكلاسيكية، يتكوّن "الشعب" (حسب بعض الماركسيين) من: الطبقة العاملة (البروليتاريا)، وأشباه البروليتاريا، والفلاحين (المُعْدَمِين، والفُقراء، والصغار، والمتوسطين)، والكادحين المأجورين، والحرفيين، والصّناع التقليديين، والتجار الصغار والمتوسطين، والبرجوازية الصغيرة، والبرجوازية المتوسطة، والبرجوازية الوطنية. ولا يشمل مفهوم "الشعب" أفراد الطبقة السائدة، والبرجوازية الكبيرة، وملاكي الأراضي الكبار، وأقطاب النظام السياسي القائم، و"خُدَّام الدولة" الكبار، والأعيان الرئيسيين، ووكلاء الإمبرياليات. وحسب المفاهيم المُستعملة في كتاب "طبقات المجتمع"، لرحمان النوضة، يتكوّن "الشعب" من الجماهير التالية: طبقة المُسْتَغَلِّين، وطبقة الذين لا يَسْتَغِلُّون ولا يُسْتَغَلُّون، وطبقتي المُسْتَغِلِّين الصّغار والمتوسطين.

رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

والمقاولات، والإدارات، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات، إلى آخره. ***ولا يمكن أن نصلح الحكّام إذا لم نصلح في نفس الوقت الشعب.*** وإذا لم نقم بهذه المهمّة، فإن النتيجة الحتمية لكل محاولة لإصلاح المجتمع ستكون هي الفشل. وميزة كلّ شعب جاهل، أو متخلّف، هي أنه لا يقدر على رؤية الأشياء كما هي في الواقع الموضوعي، وإنما يراها مقلوبة على رأسها، أو معكوسة. فلا يستطيع هذا الشعب أن يتقدّم.

آدم: أُوهْ! بدأتَ بأطروحات كبيرة! أنا أحترم مواقفك، لكنني أحمل رأيا مخالفا. أنا أعتقد أن مواطنينا هم سليمون، وأن المشكل الأهم يكمن فقط في المسؤولين، وفي الحُكّام.

إبراهيم: ***بعض المُثقفين، والسياسيين، يقتصرون على نقد المسؤولين***، أو على نقد الحُكّام، أو نقد الطبقات السائدة، أو نقد الدولة، أو نقد النظام السياسي. ***ويتغاضون كُلّيا عن نقد الشعب.*** وتُروّج عادةً الجَمعيات، والنقابات، والأحزاب، صورةً نَمطية خاطئة حول الشّعب. حيث يصفون دائما الشعب بكونه طيّبا، وجيّدا، وأنه يكدّ، ويجتهد، وأنه مُنزّه من كلّ النقائص، ومن كلّ الأخطاء. ويتصوّرون الشعب كأنه بريء من كل الشّوائب أو الانحرافات. ويفترضون أن أفراد الشّعب مظلومون، أو محرومون من حقوقهم، وأنهم لا يفعلون سوى المطالبة بحقوقهم المشروعة. فهل هذا التصوّر للشّعب صحيح؟ ألم يسبق لك أن لاحظتَ أن نسبة هامّة من بين أفراد الشعب غارقة في الكسل، أو التّهاون، أو الجهل، أو التخلّف؟ ألم تعاين أنهم لا يقرأون الكتب الجيّدة، ولا يُثقفون أنفسهم بأنفسهم؟ ألم تَرَ أن بعض المواطنين يميلون إلى الفَرْدانية، أو الأنانية، أو الغشّ، أو الانتهازية؟ هل نقد الحُكّام كَاف؟ أليس نقد الشعب ضروريا ومُكَمّلا للنقد الأول؟

آدم: أنت تخيفني بهذا السيل من الاتهامات. أنت معتاد على الأفكار الثورية، أما أنا فأحتاط من النقد، وأخاف منه. ورغم أنني أعترف أن مجتمعنا يحتوي على كثير من الأشياء التي تستدعي النقد، والتغيير، والتقويم، فإنني أميل إلى أن أكون معتدلا، أو محافظا. ولو

أنني أقبل التقدّم، وأرحّب بالديمقراطية، فإنني أفضّل الاستقرار. فلا يمكن أن أتفق معك على هذه الآراء التي ذكرتَ.

إبراهيم: أثناء ***الحوار***، أنا لا أطلب منك أن تصادق بسهولة، أو بتلقائية، على الأطروحات التي أقدّمها لك. أنا لا أحتاج إلى جمع أصوات للانتخابات، ولا أبحث عن أتباع، ولا عن أنصار. ***أولا***، ما يهمّني هو أن نبحث بشكل مُشترك عن الحقيقة. المهم هو أن نقترب جماعيًّا من الحقيقة أكثر ما يمكن. ***وثانيا***، ما يعنيني، في حالة تَوَصُّلِنا إلى حقيقة مشتركة، ولو جزئية، هو أن نبلّغ هذه الحقيقة إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين المهتمّين. الواجب الوطني، أو الإنساني، يفرض علينا بأن نساهم في التعريف بوجود هذه الحقيقة. ولو أن هذه الحقيقة تبقى جزئية، نسبية، مركّبة، متناقضة، أو في حالة تطوّر متواصل. ***وثالثًا***، أنت حرّ في أن تتّفق، أو أن لا تتفق. المهم هو أن نتحاور بطريقة مَرِنَة، وأن نتبادل الأفكار، وأن نتكامل في اجتهاداتنا. وأنا على يقين أن ذكاءك، ومصالحك المجتمعية، سوف تَحُثُّك أنت أيضا على نبذ الباطل، وعلى التمسّك بالعقل، وبالحقيقة.

آدم: أقبل هذا المنهج في الحوار الذي عرضته. لكن تفكيرك في مجال نقد الشعب هو أمر جديد وغريب! ماذا حدث لك لكي تفكّر في نقد الشعب؟

إبراهيم: بعد أكثر من أربعين سنة من النضال ضدّ هذا النظام السياسي الاستبدادي الفاسد، اِكْتَشفتُ أن قوّة هذا النظام ورسوخه لا يأتيان فقط من طبيعته الخاصة، وإنما ينتجان أيضًا عن ضعف الشعب وتخلّفه. بل لاحظتُ أن حتى الأحزاب، والمناضلين التقدّميّين، ليسوا في مستوى المهام الثورية التي يوافقون عليها. وبالتّالي، أدركتُ أن الانتقال إلى مرحلة تاريخية أعلى يتطلّب بالضّرورة نقد وتثوير مجمل مكوّنات الشعب والمجتمع. وهذا النقد الموجّه إلى الشعب يستدعي بذل مجهودات من نوع جديد.

آدم: قد تكون ملاحظتك موضوعية. لكن في ما يخص موضوع إصلاح المجتمع، أنا أعتبر دائما أن مشكل المجتمع الأساسي يكمن في

الحُكّام الغشّاشين، أو المستبدّين. أمّا الشعب، فأعتبره بريئا! إنه محكوم، وخاضع! إنه مجرّد ضحية!

إبراهيم: إذا فكّرتَ جيّداً، فستكتشف أن أخطر عُنْصُر على الشعب، هو الشعب نفسه. إنه أكثر خطورة من الحكّام الغشّاشين، وأكثر تأثيرا من النظام السياسي القائم. فإذا كان مثلاً الشعب غارقًا في الجهل، أو الفقر، أو الفردانية، أو الانتهازية، أو الأنانية، فإن النتيجة هي أن الحكّام سيكونون بالضرورة مستبدّين، ومنافقين، وغشّاشين. ***أمّا إذا كان أفراد الشعب مجتهدين، ومثقفين، ومتضامنين، ومناضلين، فإن أي حاكم فاسد لن يستطيع الاستمرار طويلا في تحمّل المسؤوليات، أو في حكم هذا الشعب.*** وهذه الظواهر السياسية التي أحدّثك عنها هي بمثابة "قواعد"، أو "ميكانيزمات"، أو "آليات"، تتحكّم في تطوّر المُجتمع. وهذه الظواهر ليست مجرّد أحداث عابرة، أو استثنائية، وإنما هي ظواهر مجتمعية، تنشأ، وتتكرّر، بشكل متواصل عبر التاريخ. ولا يقدر عادة الحكّام على إبطال مفعولها.

آدم: أنا لا أتفق معك. رؤيتك للشعب هي رؤية غير مقنعة. أنا أعتبر أن شعبنا هو شعب عظيم، وبريء، وحكيم. وأنا لا أوافق على نقد الشعب. كيف؟ تريد نقد الشعب؟ أنا لا أفهمك! يمكن أن يكون نقدك للشعب أمرًا خطيرا. لماذا تريد أنت نقد الشّعب؟

إبراهيم: في غالب الأحيان، يفترض المناضلون أن أفراد الشعب هم كلّهم طيّبون، وتقدّميّون، ومناصرون للحق، ومساندون للعدل. ويعتقد المناضلون أن سلوك مجمل أفراد الشعب سليم، وذلك على جميع المُستويات. فيحوّلون تصوّرهم للشعب إلى نوع من الخُرافة، أو الأسطورة. لكن الواقع العنيد يُكذّب مثل هذه الظّنون. ألا يوجد من بين أفراد الشعب أميّون، أو جاهلون، أو مُحافظون، أو يمينيّون، أو رجعيّون، أو انتهازيون، أو غشّاشون، أو عنصريّون؟ ألا يوجد من بين أفراد الشعب أشخاص يتصرّفون بشكل مناقض للعقل، أو للأخلاق، أو للعدل، أو للحق؟ وإذا وافقنا على ما سبق، فيجب أن نعترف به صراحةً، وأن نأخذه بعين الاعتبار في نضالاتنا، وفي مشاريعنا المجتمعية.

آدم: يظهر لي، منذ البداية، أن هذا الحوار سيكون صعبا، أو عسيرا. أنت تدفعني إلى تبنّي آرائك، بينما الواقع المجتمعي يدحض آرائك التي عرضتها عليّ. وملاحظاتك لا تقنعني. أنا أعتبر رأيك خاطئا، ومرفوضا. ونتائجه قد تكون خطيرة على المجتمع. أنا على يقين أن رأيي الشخصي هو الوحيد الصحيح. رأيي مبني على أساس تجارب ملموسة، وعلى أساس معارف علمية. ربّما أنك لم تفهم وجهة نظري جيّدًا. لا أعرف كيف أقنعك بصحة موقفي.

إبراهيم: تمهّل قليلا! لا تُسرع في استنتاجاتك! ردّ فعلك السابق يستدعي بعض الملاحظات في مجال ***منهج الحوار الفكري***. ***أولا***، من الطبيعي أن نختلف في آرائنا، لأن خوض الحوار المشترك لا يفترض وجود انسجام في الآراء. بل على عكس ذلك، يفترض الحوار وجود آراء مختلفة، أو مقاربات متباينة. نحن نتحاور لأننا نختلف في الآراء. وإذا كنّا متّفقين على كلّ شيء، فإن الحوار سيكون في هذه الحالة غير مُبرّر، أو بدون منفعة. ***وثانيا***، ليس الهدف من الحوار الفكري هو إقناع بعضنا للطرف الآخر، أو الوصول إلى اتّفاق محدّد، أو إلى ائتلاف، أو تعاقد، أو إجماع. وإنما الهدف من الحوار الفكري هو البحث المشترك عن الحقيقة الموضوعية، ومحاولة تقريب آراء مجمل الفاعلين من هذه الحقيقة الموضوعية المكتشفة. وبعد ذلك، كل واحد من المتحاورين هو حرّ في تفاعله مع نتائج الحوار. حيث يمكنه أن يأخذ من ذلك الحوار الفكري العناصر التي تُفِيدُه، أو تهمّه، أو تلائمه. ويمكنه أيضا أن يترك العناصر الباقية من الحوار التي لا ترضيه. ***وثالثا***، يجب أن نتذكّر أنه في ميادين الفكر، أو السياسة، أو المجتمع، غالبًا ما يتعصّب كل فاعل لرأيه الشخصي. ومهما كانت الحجج العقلانية التي نقدّمها له لإقناعه بالتخلّي عن رأيه السياسي، فإنه لا يقبل التخلّي عن رأيه الخاص. لأن العناصر التي تُملي عليه رأيه السياسي، ليست هي فقط معارفه التي يحملها في ذاكرته، أو المنطق الذي يشتغل به دماغه، وإنما هي خصوصًا مصالحه المادية (الشخصية أو الطبقية)، أو موقعه الطبقي الدقيق في هيكل المجتمع. ***ورابعا***، إذا أردتَ أن تفهم السّر الذي يفسّر لماذا يدافع فرد أو جماعة عن رأي سياسي محدّد، يجب عليك أن

تدرس الموقع الطبقي الذي يحتلّه هذا الفرد أو الجماعة داخل بنية المجتمع، وأن تدرس مصادر موارده، ونوعية مصالحه المادية، ونوعية ثقافته، وتاريخه الشخصي، وتاريخ مجتمعه، إلى آخره. وهكذا ستفهم بوضوح لماذا يدافع شخص معيّن عن موقف محدّد، ويعارض الآراء المخالفة له. ***وخامسا***، في كل حوار تتقارع فيه آراء مختلفة، لا يوجد بالضّرورة رأي واحد صحيح، ولا تكون بالضرورة باقي الآراء الأخرى كلها خاطئة، بل يمكن أن تكون كل الآراء المتنافسة تعبّر عن جزء فقط من الحقيقة الموضوعية. فلا يحق لأي مواطن أن يزعم أن رأيه الشخصي هو الوحيد الصحيح.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن أفكار كل شخص في ميادين الفكر، أو السياسة، أو المجتمع، هي مجرد آراء، أو وجهات نظر، أو معتقدات، أو ارتسامات، أو خواطر. وليست هذه الآراء بالضرورة حقائق علمية، أو موضوعية، أو منزّهة، أو مُطلقة. ولأن آراء كل شخص تبقى محدّدة، أو مقيّدة، بِذَاتِيَّتِه (subjectivité)، وبثقافته، وبموقعه في المجتمع، وفي التاريخ. حيث في ميادين الفكر، أو السياسة، أو المجتمع، يستحيل على أي فاعل أن يكون موضوعيا (objectif) بمقدار مُكتمل. ويستحيل عليه الوصول إلى الحقيقة الموضوعية المُطلَقة. وعمومًا، يستحيل على أيّ فاعل أن يثبت آراءه السياسية بمنهج علمي مقبول عالميًا. بل كل فاعل يبقى متأثّرا، أو مُكيّفا، أو مشروطا، بعدّة عوامل مُجتمعية، مثل موقعه الطبقي، أو تحالفاته السياسية، أو تراثه الثقافي، أو مصالحه، أو أنانيّته، أو تجاربه، أو أيديولوجياته، أو سيكولوجياته (psychologies)، إلى آخره. وحينما نلجأ إلى الحوار، فهذا يفترض أن كلّ مشارك في التّحاور يريد أن يقلّص ذاتيته، ويرغب في الاقتراب، أكثر ما يمكن، من الحقيقة الموضوعية، أو من النّزاهة، أو من العدالة، أو من التضامن المجتمعي، عبر تصارع الآراء، وعبر فحص مدى سَدَادها.

آدم: أنت تميل إلى التّنظير، وإلى التعميم. قد يكون هذا المنهج في الحوار سليما. لكن، لنرجع من فضلك إلى موضوعنا الرئيسي، وهو

نـقد الشّـعب. أنتَ تنتـقد الدولـة، وتنتـقد النظـام السياسـي، وتنتـقد الأحزاب، والآن تريد نقد الشّعب أيضًا! ألا تُبالغ شيئا ما؟

إبـراهيم: ***الشّـعب الـذي لا ينتـقد كـل مـا يوجـد في محيطـه المجتمعي، هو شعب مُكَـبّل بقِيـود غـير مرئيـة!*** وفي هـذه الحالـة، لن يستطيع هـذا الشـعب الخـروج من التـخلّف. نحن نحتـاج فعلاً إلى نـقد الدولـة، وإلى نـقد النظـام السياسـي القـائم، وإلى نـقد المجتمـع، لكننـا ***نحتاج أيضا إلى نقد أنفسنا! تبادل النقد في ما بين المواطنين، هـو من بين الوسائل التي تساعد مجتمعنا على الخـروج من الانحطـاط!*** وكـل من يُفضّـل المـدح على النـقد، فإنـه يختـار، من حيث لا يـدري، البقـاء في الـرّداءة، أو في الانحطـاط، ولن يسـتطيع ولـوج التنميـة، أو الانتقال بالمجتمع من جودة متخلّفة إلى أخرى من مستوى أعلى!

آدم: كلامـك يحيّـرني! كيـف؟ تريـد نـقد الشّـعب أيضًـا؟ أختلـف معك! لماذا تريد نقد الشعب؟ أنا لا أفهمك. الشـعب هـو الكيـان الـذي يشـملنا جميعـا! الشـعب مُقدّس! هـل تـفهمني؟ الشـعب هـو المظلـوم، وليس الظّالم! الشعب هو الضحية، وليس الجـاني. واجبنـا هـو أن نعتـزّ بشـعبنا، بـدون أي قيـد أو شـرط. يجب أن نمـدح الشـعب، يجب أن نُمجّده، وأن نصفه بكل الأوصاف الحميدة.

إبراهيم: أنظر يا مُـواطن! لنـفكّر قليلا! صحيح أن الشـعب يخضـع لاستغلال الطبقات المُسْتَـغِلَّة. صـحيح أن الشـعب يُعـاني من اضـطهاد الطبقات السّائدة. وأن هـذه الطبقـات لا تُـعتبر ضِمن صـفوف الشـعب. لكن نسبة كبيرة من المُفسِدين، ومن ناهبي المـال العـام، والمسـتفيدين من اقتصاد الرّيـع، وأنصـار الاسـتبداد السياسي، والأعيـان الانتهـازيين، والمسـؤولين المُسـخّرين في أجهـزة الإعلام الرسـمية، والمرتزقـة في الأجهزة القمعيـة، وكـل أولئك الـذين يُسـاهمون في تجهيـل الشـعب، أو تَبْـليده، أو قهره، أو تحطيم معنوياته، أو يُشاركون في إخضاعه للفساد، أو للإسـتبداد، كـل هـؤلاء، من أين يـأتون؟ أجبـني من فضـلك، من أين يأتون؟ هل ينزلون من السّماء؟ هل يأتون من بلـدان أجنبيـة؟ لاَ! ***إنهم ينبثـقون بشـكل مُتواصـل من بين صـفوف الشـعب نـفسه! أفـراد الشعب يَسْحَقون بعضهم بعضًا! المواطنون يفترسون بعضهم بعضا!***

آدم: وما هي حُججك؟ ولكن باختصار من فضلك!

إبـراهيم: إذا أجبرتـني على الإسـراع، وعلى الاختصـار، فإنـك لن تَجْنِيَ سـوى كلامًـا سـطحيا (superficiel). وإذا أردتَ حججـا دقيقـة، وأفكـارا واضحة، فيلزمـك أن تتحمّـل الاسـتماع إلى معطيـات مُفصّلة. لأن الوصول إلى الحقيقة يتطلّب مجهود تدقيق التفاصيل.

آدم: طيّب! أنـا أتحمّـل تـدقيق التفاصـيل. ولكن أعطيـني بـراهين على ما قلتَه سابقًا.

إبــراهيم: يكفي أن يــزور المُلاحــظ مثلاً مراكــز الشــرطة[5]، أو المَحـاكم، أو أن يطّلـع على الخُصـومات والنّزاعـات الجاريـة داخـل المجتمع، لكي يتأكّد مِمّا قلتُه سابقًا. الشعب يقبل بان يفترس بعضُه بعضًـا، بـدلا من أن يَتَجَـرّأ على التـفكير النـقدي، وعلى النضـال المُشترك، وعلى التّكامـل المجتمعي، وعلى الثورة المُجتمعيـة السّلمية. الشعب الذي لا يقرأ لكي يرفع مستوى وعيه، أو الشعب الـذي لا يَتَنَظّم (في أحزاب، أو نـقابات، أو جمعيـات، أو أنديـة، أو في حركـات مدنيـة) لكي يشارك في النضال الجماهيري السّلمي المُشترك، يكـون قـد اختـار بأن يحكمه أفراد رديئون، أو جماعات انتهازية، أو مُتخلّفة، أو مُسْـتَلَبَة (aliénés).

2) التَّــغاضِي عن أخطاء الشَّعب يقَوِّي الرَّدَاءَة

[5] مثلا حسـب تقريـر "المديريـة العامـة للأمن الوطـني" لسـنة 2017، وقعت معالجـة 559 ألف قضية زجرية، وأحالت بموجبهـا على العدالـة 538 الـف شخص (من بينهم 38 ألف امرأة، و 22 ألف من القاصرين). وَمَثَّلَت الجرائم العنيفة قرابة 10 في المئة من المجموع. وشملت هذه القضايا الزجرية الاعتداءات الجنسية، والسرقات المقرونة بالعنف، وترويج المخدّرات (بلغ فيها عدد الموقـوفين قرابـة 98 ألـف شـخص، و 2.8 طنًّا من الكوكـايين، و 60 طنًّا من مخـدّر الحشـيش، و 22 كيلـوغرام من الهـيروين، وقرابة 1 مليون قرص من المؤثرات العقلية). (عن جريـدة "آخـر سـاعة"، العـدد 591، ليوم 23 دجنبر 2017، الصفحة 4).

آدم: إنك تدفعني إلى مراجعة رؤيتي للشعب. أنتَ تُريد منّي أن أرى في المواطنين عيوبا لم أكن أراها من قبل. ألا تبالغ شيئا ما في أطروحتك هاته؟

إبراهيم: أنت تعرف جيّدا، من خلال تجربتك الشخصية، أن المواطنين ليسوا راضين عن بعضهم. وإذا تمعّنتَ في تجربتك المُجتمعية، فإنك ستكتشف الانحرافات الموجودة داخل الشعب. يستاء المواطنون من سلوك بعضهم، سواءً في العائلة الواسعة، أم في الحي السّكني، أم في مكان العمل، أم في الشارع. لكنهم لا يصارحون بعضهم بعضا. ولا يجرؤون على الإفصاح عن ملاحظاتهم وانتقاداتهم. يمارسون النّميمة، لكنهم لا يمارسون تبادل النقد بطريقة عَلنية، مباشرة، وصريحة. كيف يمكنهم في هذه الحالة أن يتفاهمون فيما بينهم؟ كيف يمكنهم أن يطوّروا مجتمعهم؟ وعيوب مواطنينا، ليست مشاكل شخصية محضة، مثلما يظنّ الناس، ولكنها مظاهر مُجتمعية، ذات عمق مُجتمعي، وتستحق أن ندرسها كقضايا مُجتمعية.

آدم: أحسّ كأنك تريد إثبات شيء مَا. لكنني لا أفهم إلى أين تريد أن تذهب بكلامك هذا. وعندما أتأمّل في المقدّمات النظرية التي طرحتَها عليّ، أحسّ كأنك تهيّئني لانتقادات أخرى يمكن أن تكون مُذهلة أكثر من تلك التي عرضتها عليّ إلى حدّ الآن. لكن، وبكلّ صدق، أنا أختلف معك. بكل صراحة، أنا أقدّس الشعب، وأريد أن يقتصر النقد فقط على خُصوم الشعب. أنا أخصّص النقد لخصومي، وأخصّص المدح لأصدقائي.

إبراهيم: تَمهّل يا مُواطن! أنا أتفهّم طريقتك في التفكير. لكن، ألا يمكن أن نتناول هذه القضية بمنهج يكون أكثر فعالية؟ هل حقّا مُجاملة الشعب هي أحسن السّبل لإصلاحه؟ ***فَمَا دام المُثقفون***

والسياسيون يقتصرون على نقد الحُكّام والسّائدين، دون نقد الشعب، فإنهم لن يستطيعوا مُعالجة المشاكل المُجتمعية. السّكوت عن أخطاء أفراد الشعب، هو انحراف غير مقبول. وتجاهل نقائص الشعب، هو خطأ منهجي، يُغالط في نفس الوقت الفاعلين السياسيين، ويغالط أيضا أفراد الشعب. ***فلا يمكنك أن تُصلح سلوك المسؤولين، أو الحُكّام، إذا لم تعمل، في نفس الوقت، على إصلاح سلوك أفراد الشّعب.***

آدم: آه! أظنّ أنني بدأتُ أفهم قَصْدك! يمكن أن تكون نتائج كلامك خطيرة! لكنّني لا أتفق معك! كأنّك تُريد التّخفيف من مسؤولية الحُكّام والسّائدين. كأنك تريد تقسيم المسؤولية بين الحُكّام والشعب، بين الظّالم والمظلوم. بينما أفراد الشعب لا يتحمّلون في الحقيقة أية مسؤولية فيما آلت إليه أوضاع المُجتمع.

إبراهيم: لا أدعوك إلى أن تكفّ عن نقد الحُكّام والسّائدين، ولا أحُثّك على أن تقتصر على نقد الشعب. وإنّما أدعوك إلى نقد كل المُخَالفات، وكل الانحرافات، حيثما وُجِدَت. سواء وُجِدت هذه المخالفات لدى الحُكّام، أم لدى أفراد الشعب. ألا تُوجد انحرافات أو أخطاء مُتواصلة في صفوف الشعب؟ هل يحق لنا أن نتجاهل، أو أن نسكت عن ما يوجد داخل الشعب من تقاليد، أو مُعتقدات، أو أميّة، أو جهل، أو انتهازية، أو أنانية، أو غشّ؟ وحتى لدى بعض أبناء الشعب، ولدى بعض المناضلين، أو السياسيين، أو النقابيين، أو الجَمْعَوِيّين، توجد انحرافات تستفزّ العقل، أو تستدعي الاستنكار. ألا تُلاحِظ أن بعض أفراد الشعب يميلون إلى تجاهل المشاكل التي لها بُعد مُجْتَمعي أو سياسي، ويميلون إلى مُحاولة حلّ مشاكلهم الشخصية بشكل فردي، أو بطريقة أنانية، تتجاهل البُعد المُجتمعي لهذه المشاكل، ولو عبر استعمال التّحايُل، أو الانتهازية، أو الغشّ، أو الرّشوة؟

آدم: إذا كانت هناك بعض الانحرافات داخل الشعب، وأنا طبعًا فرد من هذا الشعب، فهذا يعني أنني أنا أيضا أحمل بعض تلك

الانحرافات! وحينما تنتقد أنتَ الشعب، فإنك تنتقدني أنا أيضا! أليس كذلك؟

إبراهيم: هذا أمر طبيعي. كلّ واحد منّا توجد فيه نواقص، أو عيوب، أو مآخذ. وحتّى المواطن الصّالح، أو النّموذجي، أو المتكامل، فإنه يحتاج هو نفسه، إلى إصلاح متواصل، أو إلى تقويم مستمر.

آدم: لا يا أخي، كلامك لا يقنعني! أنا أحبّ الشعب، ولن أتخلّى عنه أبدًا! أنا أقدّس الشعب. أنا من الشعب، ولا أقبل نقده! واجبنا هو تمجيد الشعب، وليس نقده!

إبراهيم: أعطيك مِثَالًا واحدًا من بين العَشرات. ~~مثال رقم 1:~~ إذا كان الجَهْل والانتهازية والغِشُّ مُنتشرين داخل الشعب، فإنك لن تستطيع خوض أيّ نقاش جدّي مع أفراد الشعب، حول أيّ إصلاح سياسي، ولا حول أيّة قضية مُجتمعية! ولن تقدر على التَفَاهُم مع أفراد الشعب! ولن تستطيع اِسْتِشَارَتهم! كما لن تستطيع أن تَطلب منهم الفَرْزَ، بواسطة التّصويت أو الانتخابات، بين اختيارات مُتناقضة، في مجالات الاقتصاد، أو السياسة، أو القانون، أو الثقافة، أو الدين، أو غيرها! كما لا يمكنك أن تطلب منهم إنجاز مهام من مستوى رفيع! وبالتّالي، يسقط المُجتمع في حَالة أزمة، أو وَرْطَة، أو مَأْزَق، أو تَوَقُّف. ويخفق الشعب في معرفة مصالحه الكُبرى. ولَا يقدر الشعب على الدِّفَاع عن طُمُوحَاته. فَيَعْجِز الشعب عن القيام بأيّ تَقَدُّم مُجتمعي إيجابي. وَأُسْتعملُ هُنَا مَفْهُومًا جَديدًا لِوَصْف هذه الحالة (التي يكون فيها الشعب غارقًا في الجهل، والأنانية، والانتهازية، والغِشّ). وهو مَفْهُوم "المِكْبَح المُطْلَق" (le frein absolu). وفي إطار هذا "المِكْبَح المُطلق"، يَعْجِزُ أي فَاعل عن إنجاز أيّ مشروع مُجتمعي، سواء كان هذا الفاعل هو الدولة، أو الحُكومة، أو المعارضة السياسية، أو اليسار الثوري. فَالجهل هو مَنْبَتُ كلّ الانحرافات. وكلّما كان الشعب غارقًا في حالة عميقة من الجَهل، وَكُلَّمَا كانت سُلوكِيّات الأنانية، أو الفَرْدانية، أو الانتهازية، أو الغِش، منتشرة، أو مُزمنة، أو راسخة داخل الشعب، فإنك لن تستطيع أن تُنْجِح أي إصلاح مُجتمعي جِدّي، في مجالات التنمية الاقتصادية، أو العدالة، أو الصّحة، أو التعليم، أو

الإنتاج، أو البحث العلمي، أو التّشغيل، أو التّدبير الجِهَوِي، أو المحلّي، أو التعمير، أو البِيئَة، أو غيرها! وسَيُصْبِح من شبه المستحيل، تَحقيق أية إصلاحات هامّة في المُجتمع.

3) من يُفَرِّطُ فى نزاهة ضميره، يخسر أيضا إنسانيّته

آدم: قُلتُ لك، أنا أحب الشعب، وأقدّسه، وأعظّمه. وأعتبر أنه لا يوجد أي مشكل في الشعب، وإنما المشاكل كلّها تُوجد في الحُكّام، وفي الذين يسودون، وفي المُستغلّين، وفي المُستبِدّين! وأنا جزء من الشعب، لذا أنا لا أوافق على نقد الشعب!

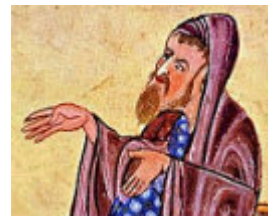

إبراهيم: إنك تمدح الشعب وتعظّمه، كأن أفراد الشعب كلهم ملائكة! لا يا مواطن! لنكن مَرنين في تفكيرنا! لنكن واقعيّين! يجب أن ننظر إلى الشعب كما هو موجود في الواقع، ولا يحقّ لنا أن نتصوّره كما نتمنى نحن أن يكون، أو كما يمليه علينا خيالنا. ولا يوجد الأفراد الغشّاشون، أو الانتهازيون، فقط في الحكومة، أو في إدارات الدولة، أو في مالكي الشّركات وقادتها، بل يوجدون أيضا في الجمعيات، وفي النقابات، وفي الأحزاب، وفي جماهير الشعب. هل تعلم مثلا أن نسبة هامّة من أفراد الشعب تعاني من الفقر، ومن الجهل، وذلك إلى درجة أنها مُستعدّة للقيام بأية خِدمة كانت، مقابل قليل من النقود؟ سواءً كانت هذه الخِدمة غير أخلاقية، أو غير عادلة، أو إجرامية، أو عدوانية، أو ظَالِمَة. هل تعلم أن نسبة هامّة من أفراد الشعب مستعدّة لمحاربة أية مجموعة أخرى من الشعب، أو لقمعها، أو لاعتقالها، أو لتعذيبها، أو لسحقها، أو ربّما حتى لقتلها، مقابل الحصول على شغل، أو على مكافأة، أو على امتياز اقتصادي، أو على أموال؟ إنهم يقبلون بِأن

يَرْتَزِقوا في اضطهاد أو قمع غيرهم! إنهم مستعدّون لكي يعملوا ك "بَلْطَجِيّة"، أو كَبُوليس سياسي، أو كجلاّدين، أو كمعذّبين، أو كَمِيلِيشْيَات مُسلّحة، أو حتى كَقَتَلَة، سواءً لصالح النظام السياسي الاستبدادي، أو لصالح أعيان أقوياء، أو فاسدين، أو لصالح عصابة مَافْيَوِيّة (mafiosi)، أو حتى لصالح قوى أجنبية، أو إمبريالية، أو استعمارية.

آدم: ألاَ تُبالغ في كلامك؟ كيف؟ تقول إن معظم أفراد الشعب انتهازيون إلى درجة أنهم مستعدون لبيع ضميرهم مقابل المال؟

إبراهيم: مع كامل الأسف، الحقيقة المُرّة هي أن نسبة هامة من أفراد الشعب هم انتهازيون!

آدم: أُوْوْووخْ! كارثة!

إبراهيم: هل تعلم مثلا أن المقاومة وجيش التحرير بالمغرب، خلال سنوات 1950 م، كانت تعاني من كثرة "المُخبرين"، والجواسيس"، و"البيّاعَة"، و"الشكّامة"، و"الخونة"، و"العُملاء"، و"المُندسّين"، إلى درجة أنها أُضْطُرت إلى إعدام كل من ثبت تعامله مع المُستعمِر، لكي يكون إعدامه عبرةً لمن يميل إلى هذا التعامل؟

آدم: أُووهْ! هذا ماض قد انقضى! هذه مُجرد مسألة ثانوية، أو أخلاقية، وتتعلّق بسلوك بضعة أفراد قلائل، أو مُنحرفين!

إبراهيم: لا يا مواطن! رُبّما أنك تقلّل من حجم هذا الصّنف من السّلوك. لكن في الواقع، ظاهرة "الخونة"، و"البيّاعَة"، و"العُملاء"، و"المُندسّين"، و"المُرتزقة"، و"البَلطَجيّة"، و"الشّبّيحة"، هي ظاهرة مُجتمعية، ضخمة، مُستمرة، وهامّة! ولا يحق لنا أن نتجاهلها، أو أن نستخفّ بها. وقد يكون قرابة رُبُع سكان البلاد مستعدّين للقبول بالارتزاق بهذه المهام كَحِرْفَة عادية! والحجّة هي ما جرى في البلدان التي اشتعلت فيها حرب أهلية، مثل أفغانستان، والعراق، وسوريا، والصّومال، والسودان، واليمن، ولبنان، والجزائر، وليبيا، إلى آخره. لأن بعض الأفراد هم مستعدّون لسحق مواطنيهم، وجيرانهم، وإخوانهم، بِلاَ شفقة، ولا رحمة! يكفي فقط أن تعطيهم المال الكافي لكي ينجزوا كل ما تأمر به من قمع، أو عُدوان، أو خيانة، أو اعتداء، أو اعتقال، أو

تعذيب، أو حتى القتل! هل تعلم أن معظم الحركات الثورية المسلّحة التي نهضت بالمغرب ضدّ النظام السياسي الاستبدادي، خلال سنوات 1950، ثم 1960، ثم 1970، تمّ سحقها بسبب عناصر مُندسّة داخلها، أو بسبب بعض أعضائها الذين انهاروا تحت التعذيب، أو بسبب وشاية بعض المواطنين، أو بسبب مُخبرين، أو مُرتدّين، أو خدّاعين، أو غدّارين، أو جواسيس، أو عملاء، أو خونة؟ هل تعلم أن هذه الظاهرة تؤثّر بشكل كبير على تاريخ الشعوب؟ هل تعلم أن هذه الظاهرة هي من بين العناصر التي تعوق تحرّر الشعوب من الاستبداد، ومن التخلّف؟ هل تعلم مثلا أنه إذا استمرّت هذه الظاهرة في الوجود، فإن الثّورة المُجتمعية المُقبلة لن تبقى سلمية، بل يُحتمل جدّا أن تتحوّل إلى حرب أهلية، قد تكون دموية، ومدمّرة (مثلما حدث في العراق بعد احتلاله من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2003، وفي ليبيا في سنة 2011، وفي سوريا خلال سنوات 2011ـ 2012، و 2013، وفي اليمن منذ سنة 2012)! أي أن الثورة المقبلة في المغرب لن تكون، في ظلّ هذه الشروط، مشابهة للثورة السّلمية التي حدثت في تونس أو في مصر (خلال سنتي 2011 و 2012)، بل من المحتمل أن تكون الثورة المقبلة بالمغرب مثل ثورة ليبيا، أو سوريا، أو اليمن، بكل ما فيها من فوضى، أو حرب أهلية، أو عنف، أو قتل، أو تدمير، أو تخريب، أو انحطاط!

4) يخضع تطوّر المجتمع لقوانين موضوعية

آدم: أنا أخاف من أن يؤدّي تعميم النقد المتبادل وسط الشعب إلى مُصادمات وصرّاعات. أنت تفكّر في المستقبل، وأنا أركّز على الحاضر. أنا أختلف معك. أنا أرفض نقد الشعب. أنا أفضّل أن نبدأ بنقد المسؤولين، والحكّام، والسّائدين، وبعد ذلك نقوم بإصلاح الدولة، وبعد ذلك نقوم ببناء نظام سياسي

ديمقراطي جديد، وبعد ذلك يمكن أن ننتقل إلى مرحلة نقد الشعب وإصلاحه. وبالتالي فإن نقد الشعب هو اليوم سابق لأوانه.

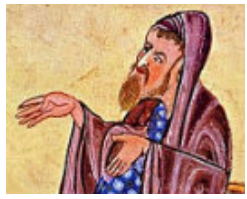

إبراهيم: يظهر أنك لا تعرف ***القوانين العِلْمية التي تتحكّم في تطور المجتمع***[6]. فإذا لم تَستوعب المنطق الذي يتطور به المجتمع، فإنك لن تقدر على إصلاحه. يجب عليك أن تُدرك أنه يستحيل أن نَنجح في عملية إصلاح المجتمع إذا نحن قسّمنا هذه العملية إلى مراحل، أو تعاقُب، من النّوع الذي ذكرتَه أنتَ. بعبارة أخرى، ***لا يمكنك أن تُصْلح الحُكّام أو المسؤولين إذا لم تصلح، في الوقت نفسه، عموم الشعب!*** يجب أن تكون الإصلاحات مُتزامنة. لأن الانحرافات (السياسية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفكرية)، الموجودة في الحُكّام، أو في المسؤولين، ترتبط عُضويا بانحرافات (مُشابهة، أو مُتفاوتة، أو مُخالفة)، موجودة في المُواطنين، وفي الشعب! وعلى عكس الكثير من الاعتقادات الشّائعة، يستحيل تدبير المجتمع عبر الاقتصار على تطبيق القانون وحده. يمكن أن تعتقل الأفراد الذين يُخالفون القانون، وأن تُحاكمهم، وأن تسجنهم، لكن القمع لا يكفي وحده لتدبير المُجتمع. ***فإذا لم يجتهد مُجمل أفراد الشعب بهدف التّحلّي بحدّ أدنى من ثقافة المُواطنة، والديمقراطية، والتعاون، والتكامل، والتضامن، والعدل، والأخلاق، والعقل، فإن أية مؤسّسة سياسية (سواءً كانت هي الدولة، أم الأحزاب، أم غيرها) لن تستطيع في هذه الحالة تدبير المجتمع بشكل عقلاني، أو عادل!***

آدم: فهمتك، لكنني أختلف معك. بلادنا مُتخلّفة فعلا. ونظامنا السياسي استبدادي. ومجتمعنا يُعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وثقافية. وتنتج هذه المشاكل كلها عن الحُكّام، وعن الطّبقات السّائدة. أما جماهير الشعب، فهي مُجرّد ضحية. وبالتّالي، فإن صراعنا

[6] أنظر كتاب: "Le Sociétal, de A. Nouda". ويمكن تنزيله من الموقع "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

هو فقط صراع ضد الطّبقات السّائدة، المُستبِدّة، والمُسْتَغِلَّة. وحلّ مشاكلنا يتمّ عبر التخلّص من سيطرة تلك الطبقات السّائدة.

إبراهيم: بِمَنْهجك هذا، فإنك لن تَستطيع مُعالجة أي مشكل من بين مشاكل المجتمع. فحتى إذا افترضنا جدلاً أنك نجحتَ في الإطاحة بسلطة الحُكّام الفاسِدين الحاليّين، أو بسلطة الطبقات السائدة الحالية، وحتى إذا افترضنا أنك عَوّضتهم بحُكّام آخرين (يُفترض فيهم أنهم تقدّميون، أو ديمقراطيون، أو اشتراكيون، أو مُتديّنون)، فإنك سوف تفاجأ بعودة نفس المشاكل المُجتمعية القديمة (السياسية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفكرية).

آدم: ولماذا؟ ...

إبراهيم: لماذا؟ ... لأن هؤلاء المسؤولين أو الحُكّام الجُدد، يَنْبُعون باستمرار من الشعب. ويَسْتَنْسِخ الشعب نفس النّوع من الشخصيات، ويُعيد إنتاج نفس المشاكل والانحرافات (السياسية، والاقتصادية، والأخلاقية، والفكرية). بل ينبثق خصوم الشعب، وأعداؤه، باستمرار، من داخل الشعب نفسه. لهذا أقول: إذا أردتَ أن تغيّر، أو أن تُصلح المُجتمع، فيجب عليك أن لاَ تقتصر فقط على إصلاح الطبقات السائدة أو العُليا، بل عليك أن تُصلح، في نفس الوقت، الطبقات المَسُودة أو السُّفْلى.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لماذا؟... لماذا؟... لأن المجتمع هو وحدة مُتناقضة، وكل مُكَوّنات المجتمع تترابط عضويا فيما بينها. وكل جزء من المجتمع يَتَأثّر بالأجزاء الأخرى، وفي نفس الوقت، يُؤَثّر على مجمل الأجزاء الأخرى.

آدم: ألا تتناقض مع نفسك؟ إذا كنتَ تنتقد الشعب، فكيف يُعقل أن تنتظر من الشعب أن يتضامن، أو أن يناضل، أو أن يثور، أو أن يُضحّي؟ كيف يُعقل أن تنتقد الشعب، وأن تطلب منه، في نفس الوقت، أن يُشيّد مجتمعا جديدا ومُتقدّما؟

إبراهيم: إذا اقْتَصَرْتَ على نقد الحُكّام، وامتنعتَ عن نقد الشعب، فإن الإصلاح السياسي للمجتمع، أو الثورة المُجتمعية، لن

يحدثا! الاكتفاء بنقد الدولة، أو بنقد الطبقة السّائدة، يفترض بأن بَقيّة أفراد الشعب هم كلّهم جَيّدون، ويلتزمون بالقانون، وبالمبادئ، وبالأخلاق، وبالعدالة، وبحقوق الإنسان. وهذا الافتراض هو خاطئ. بل ***يستحيل بناء نظام سياسي جديد ومتقدّم، أو تشييد مُجتمع نام، أو راق، بمواطنين من النوع القديم، أو بأفكار وأخلاق وسُلُوكيّات قديمة، أو مُتخلّفة، أو رديئة.*** يجب أن نعمل منذ الآن، وبدون أي تأخير، بهدف خلق مواطن المستقبل، مواطن من نوع جديد، يتميّز بأفكار، وأخلاق، وسُلوكيات مُتقدّمة.

آدم: أنت تُزعجني بكثرة الكلام عن الأخلاق!

إبراهيم: الإصرار على رفض كل خطاب يحثّ على الأخلاق الإنسانية، يؤدّي بسهولة إلى الضّياع داخل خطابات تعجز عن نقد الغرائز الحيوانية لدى البشر!

آدم: إنك تُربكني بهذه الأفكار الغريبة. ولا أفهم مَا تحاول إثباته. ولاَ أرى إلى أين تريد أن تذهب.

إبراهيم: مجتمعنا يحتاج إلى نقد الشعب. واحتياجنا إلى نقد أنفسنا، وإلى نقد شعبنا، هو من الضرورات القصوى. ومطلب نقد الشعب هو مشكل مجتمعي حقيقي، يجب الانتباه إليه، ويلزم الاهتمام به. وتقتضي حاجتنا إلى نقد الشعب أن نُبلور حلولا ناجعة لتنشيط هذا النقد. وبدلا من استعمال وسائل الإعلام العمومية لبثّ دعايات بليدة، أو لإلهاء المواطنين، أو للتّلاعب بعقولهم، يجب علينا أن نستعمل هذه الوسائل الإعلامية على الخصوص بهدف تكوين أفراد الشعب، وتثقيفهم، وتنمية حسّهم النقدي. والتثقيف الجيّد هو الذي يتضمّن نقدا مُبَطَّنًا. وإذا لم تفعل ذلك، يُمْكن أن يحدث لك شيء مُشابه لما حدث خلال انهيار "الاتحاد السوفيتي".

آدم: انهيار الاتحاد السوفياتي!؟ وما علاقة موضوعنا بانهيار الاتحاد السوفياتي؟ ماذا تقصد؟

إبراهيم: يجب أن نفهم، وأن نستفيد من، تجربة الانهيار المُفاجئ للأنظمة "الإشتراكية" في الشرق، خلال قرابة سنة 1989 م. يلزمنا أن نتعلّم من هذه التجربة الثمينة. فقد شَيّدت من قبل أحزاب اشتراكية

أو شيوعية، وبتضحيات هائلة، أنظمة سياسية يفترض فيها أنها "اشتراكية" (في "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية"، وفي البلدان التي تحالفت فيما بعد في "حلف وَارْسُو"). لكنهم لم يعملوا بما فيه الكفاية على تغيير عقلية المواطن. وبعد بضعة عقود، ولَمّا تعمّقت الأزمة داخل هذه المجتمعات، ولمّا احتدّت المنافسة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي على الصّعيد العالمي، انهارت هذه الأنظمة، ثمّ فضّلت غالبية المواطنين في هذه البلدان العودةَ إلى الرأسمالية المُتوحّشة. رغم أن هذه الرأسمالية جلبت إلى هذه المجتمعات ويلات وعذابات كثيرة. واتَّضَح بسرعة أن جماعات فاسدة، أو شبه "مَافْيَوِيّة" (mafiosi)، كانت تخترق هذه المجتمعات. ما معنى ذلك؟ معناه ما يلي: حتّى إذا افترضنا أنك استطعتَ أن تغيّر علاقات الإنتاج في المجتمع، وحتّى إذا نجحتَ في تحويل وسائل الإنتاج إلى مِلْكية مشتركة، وحتى إذا افترضنا أنك نجحت في تغيير البنيات التّحتية للمجتمع، وحتّى إذا استطعتَ تحويل المجتمع إلى هيكل اشتراكي، أو إلى "جنّة" ديمقراطية، فإن هذا ***النظام السياسي المتقدّم، لن يستطيع الاستمرار في الوجود، أو الازدهار، إذا أنت أهملتَ تغيير عقلية المواطن، بشكل مُتواز، ومُتواصل، ومُتزامن***. بعبارة أخرى، عندما نعمل على تغيير البِنْيَات التّحْتِيّة للمجتمع (مثل علاقات الإنتاج، وهيكل الدولة، أو تركيب الاقتصاد، إلى آخره)، يلزم أن نعمل، في نفس الوقت، على تغيير بِنْيَاته الفَوْقية (من فكر، وذهْنيات، ومُعتقدات، وأخلاق، وسُلوكيات، إلى آخره). وذلك في إطار الحريّة، وبواسطة الإقناع، وبالنّموذج الحسن، وبالنّقد، وبالمُراقبة المتبادلة، وبالمحاسبة المتبادلة، وليس بالإكراه، أو التّرهيب.

5) يَضُرُّ الغَشّاش بمجتمعه، وبنفسه أيضًا

آدم: يمكن أن أقبل نقد الحُكّام، أو المسؤولين الكبار. لكن ما زال يَصعب عليّ

قَبول نـقد أفـراد الشـعب. أقُولُهـا لـك صـراحةً: بالنسـبة لي، لا يُمـارس أفراد الشعب أية سلطة، إنهم بَرِيـؤُون. إنهم مجـرّد ضحايا. الحكّام هم المسؤولون عن كل شيء.

إبـراهيم: أنظـر جيّـداً إلى بيئتـك المجتمعيـة! ألا تــرى أن المُــواطن يتحمّــل العيش في رَدَاءَة (médiocrité) مُجتمعيـة شـاملة؟ ألا تلاحـظ أنـه يقبل استمرار مجتمعه في انحطاط عـام؟ وبَـدلاً من أن يتضـامن كـل شـخص مـع بـاقي مواطنيـه، أو أن ينخـرط في نضالات جماهيرية سلمية، ومُشتركة، بهـدف إصلاح مُجتمعـه، ***يُفضّـل المـواطن عـادَةً الاعتمـاد على أنانيّته***، ويَتَّـكِل على ذكائـه الفـردي. ويتوهّم المواطن أنه يستطيع أن يَنْجُو من مشاكل مُجتمعه. ***ويعتقد أنه بمقـدوره أن يَحُـلّ كـلّ مشـاكله الشّخصـية، بالاعتمـاد فقـط على شَطَارَتِه الشخصية، أو على حِيَلـه، أو على غِشّـه***. وخلال بداية حياتـه المهنيـة، أو خلال نصـفها الأول، تبـدو للمـواطن سُـلوكيّات الأنانيـة، أو الغِشّ، أو الانتهازيـة، أنهـا سياسـة مقبولـة، ومشـروعة، ونافعـة، وذكيّـة جدّاً. لكن في آخر حياته، يكتشف المـواطن أنهـا سياسـة قصـيرة الرّؤيـة، بل بليدة. لأن ***سلوك الأنانية، أو الانتهازيـة، أو الغِشّ، يُحـوّل مُجمـل المجتمع إلى جحيم، ويُضْعف الشّعبَ كلّـه، ويُبْقي مجمـل المجتمـع في التخلّف، وفي الانحطاط***. وهل يمكن لشعب أن يحقّـق التـقدّم إذا كان جُلّ أفراده يمارسون الأنانية، أو الغشّ، أو الاحتيال، أو الانتهازية؟

آدم: ولمـاذا تميـل إلى القسـاوة، أو الصّـرامة، في انتـقاداتك؟ ألا يُشكّل وجود قدر معيّن من الغشّ داخل المجتمع ظـاهرة عاديـة؟ أليس الغشّ جـزءا لا يتجـزّأ من طبيعـة البشـر؟ أَلَا تُـوجِبُ الواقعيـةُ القَبُـولَ بالتّعايش مع قدر مُعيَّن من الغِشّ؟

إبـراهيم: كثـيرون من المواطـنين يعتـبرون أن الغِشَّ هـو الـذّكاء. فيصفون كل شخص يَتَلَافَى الغِشَّ بِالبَلَادَة. وكـل مجتمـع يتسـاهل مـع الغشّ، يصبح ضحية لطوفان هائل مكوّن من أنواع متكاثرة ومخرّبة من الغشّ. ولا يمكن لأي شخص، أو شعب، أو دولة، أن يَحْصِد إلاّ ما زَرَع. فإن هو زرع العِلم، حَصَد الإنتاجية. وإن هو زرع حُبّ الجُهْد المتواصل،

حصد النَّجَاح والوَفْرَة. وإن هو زرع ثقافة الإتْقَان، حصد الجودة. وإن هو زرع التكامل المجتمعي، حصد الرّفاهية المُشتركة. وإن هو زرع القانون والعدل، حصد السّلم والطُّمَأْنِينَة. وإن هو زرع الجَهل، حصد الانحطاط. وإن هو زرع الأنانية، حصد الانتهازية، والتّخريب، والسّحق المتبادل بين المواطنين. وإن هو زرع الغشّ أو الانتهازية، حصد معاناة مجتمعية متنوّعة، وغير منتهية.

آدم: أنا أظنّ أن الغشّ، حينما يكون صغيرًا، أو قليلاً، أو مخفيا، أو استثنائيا، فإنه يكون قابلًا للتَّحَمُّل، ولا يضرّ هذا الغشّ أحدا في المجتمع.

إبراهيم: في الحقيقة، وعلى خلاف ظنون شائعة وسط الشعب، ***لا يمكن لأي فرد أو جماعة أن يغشّ المجتمع، وذلك بشكل دائم.*** لأن كلّ من غَشّ المجتمع، ينتهي بالضرورة، آجلا أم عاجلا، إلى انفضاح غشّه، وَيُحْدِث غشّه أضرارًا ملموسة بمُجمل المجتمع، ولو أن هذه الأضرار تبقى، خلال وقت محدّد، غير مُباشرة، أو غير مرئية. ثم يعاني هذا الغشّاش هو نفسه من مخلّفات تلك الأضرار. ولا يستطيع أيّ غشّاش أن ينجو من نتائج غشّه. ولا أحد من أفراد الشعب يستطيع أن يَفْلِت من هذه الأضرار الحتمية، النّاتجة عن هذا الغشّ، أو النّاجمة عن تخلّف المجتمع. لأن العنصر الذي يُحدّد مصير أي مواطن، ولو في حدود مُعيّنة، ليس هو اجتهاد هذا المواطن فقط، وإنما هو أيضا سلوك مجمل أفراد المجتمع. فلا يستطيع أي مواطن أن ينجو من نتائج تصرفات مجمل مواطنيه. ولا يقدر أي فرد أن يفلت من المصير المشترك لِمُجمل مجتمعه، والذي هو نتيجة لتصرّفات مجمل أعضاء المجتمع. وعليه، فإن السياسة الأكثر ذكاءً، هي أن يتصرّف كل مواطن بعقلية تأخذ بعَين الاعتبار الترابط المُجتمعي القائم فيما بين مجمل أفراد المجتمع. كما يلزم أن يُراعِي كل مواطن، في مجمل مبادراته، ضرورةَ التّكامل، والتّضامن، مع كلّ مواطنيه. لأن كل أفراد المجتمع لهم حتمًا مصير مُجتمعيّ مُشترك. ولا يمكن أن يتبلور هذا الوعي الجديد (المتميّز بالبُعد المُجتمعي) بشكل تلقائي، أو فطري، أو

اعتباطي، لدى أفراد الشعب. بل يجب أن نُعلّمه للمواطنين. ويجب أن نحثّهم على الالتزام المتواصل به.

آدم: تحليلك هذا مفيد، ولكن لماذا تشغل بالك إلى هذه الدّرجة بالغشّاشين المنتشرين عبر المجتمع؟ ألاَ يكفيك أن الإسلام يقول إن كلّ فرد أو جماعة ارتكب غشّا، أو جرائم، فإنه لن يفلتَ من الحساب، ومن العقاب، خلال يوم القيامة؟

إبراهيم: ما فائدتنا نحن البشر من حساب يوم القيامة الذي لا يحدث إلاّ بعد مرور آلاف السّنين، أو بعد فناء البشرية كلّها؟ نحن البشر نحتاج إلى محاسبة فورية، وإلى محاكمة عادلة، تحدث في حاضر الفترة الزمنية المعنية. لأن ***هدف المحاسبة، ليس هو الانتقام، أو القصاص، وإنما هو إصلاح البشر، في الوقت الحاضر، عبر عقاب عادل وإنساني.*** ونريد من هذا العقاب أن يصلح، في نفس الوقت، كعبرة لباقي أفراد المجتمع المعاصرين، لكي يَحُثّهم على تلافي ارتكاب المخالفات أو الجرائم.

آدم: ألا يكفيك أن الإسلام ينبذ ويحرّم كلّ مخالفة، أو غشّ، أو جريمة؟ ألا يكفيك أن الإسلام يعلمنا منذ خمسة عشر قرنًا أن الغشّ منبوذ ومرفوض!

إبراهيم: لا تكفي مُعاداة الدّين للغشّ وحدها. يلزم أن نعلّم كلّ المواطنين، ومنذ صغرهم، أن الغشّ منبوذ ومرفوض، ليس فقط لأنه مكروه في الدّين، ولكن أيضًا لأن ***الغشّ يضرّ بالغشّاش، ويضرّ بكل مجتمعه!***

آدم: لاحظتُ أنك، من حين لآخر، تتحدّث عن أهمية الأخلاق، وتبحث عن أحسن كيفية لتحقيق سعادة المواطنين. فما هي هذه السّعادة؟ أو ما معنى السّعادة؟ ومن أين تأتي السّعادة؟

إبراهيم: ***هدف كل سياسة نبيلة هو إسعاد المواطنين،*** وإسعاد الشّعب. والسّعادة السّليمة تأتي من إحساس المواطن بأن تعامله مع نفسه، ومع البشر المحيطين به، ومع الطبيعة التي تأويه، هو تعامل فعّال، مُنتج، نافع، بنّاء، شريف، ذكيّ، متوازن، عادل، متضامن، مُنسجم، مُستدام، ومُبدع. أما المواطن الذي يُحسّ بأن تعامله مع

نفسه، أو مع مجتمعه، أو مع بيئته، هو تعامل مغشوش، **أو** خِسِّيس، أو مُنحطّ، أو متخلّف، أو مُذنب، أو شِرّير، أو مجرم، فإن ضميره سَيُؤَنِّبُه. وَسَيُحِسّ هذا المواطن بالشّقاء. ولن يستطيع بلوغ الإحساس بسعادة سليمة أو مُرضية.

آدم: آه! الآن بدأتُ أفهمك. أنتَ تطلب من المواطن أن يُراعي في تصرّفاته مصالح المواطنين الآخرين. هذا جميل! لكن هذا الأمر هو صعب الإنجاز، وربّما مستحيل التحقيق! أنا أعتبر مواطنينا طيّبين، ورائعين. إنهم يتدبّرون أمورهم بأقلّ جُهد مُمكن، وبأقلّ كُلفة جائزة. يعيشون حياتهم حسب المُسْتطاع. وكيف ما كان حَالهم، فإن مواطنينا يحمدون الله على حالهم. فلماذا تنتقد أنت المواطنين؟ أوضح لي بدقّة ما هو لَوْمُك؟ ما هو عِتابك؟ أريد أن أفهم.

إبراهيم: أي مراقب موضوعي يمكنه أن يُلاحظ أن ***مُجتمعنا مُتخلّف بالمقارنة مع المُجتمعات الأكثر تقدما عبر العالم***. أنظر إلى بلدان مثل الدّانْمَرك، وسُويسْرا، والنّمسا، وآيْسْلَانْدَا، وفِنْلَنْدا، والسُّويد، وكَنَدا، وَنْيُوزِيلَنْدَا، وهُولَنْدا، والنَّرْوِيج، وأُسْتْرَالِيَا، وألمانيا، واليابان، وما شابهها. وَادْرُسْ الميزات التي حقّقتها على المستوى المُجتمعي. أليس مواطنُو هذه البلدان متقدّمين على مواطنينا، في مجالات التعليم، والإنتاجية، والتكامل، والتضامن، والتّكوين، والثقافة، والأخلاق، والوعي المُجتمعي، والإحساس بالسّعادة؟ ألا يتمتعون بصحّة أحسن منّا (خاصةً إذا اعتبرنا مفهوم "الصّحّة" في مجمل أبعاده الجسمية، والعَقلية، والنّفسية، والمدنية، والجنسية، والجمالية، والرّوحية، والخُلقية، والفنّية، والمُجتمعية)؟ ومن يعترف بهذه الملاحظات، يلزمه أن يستنتج أن ***مواطنينا مُتخلّفون*** في غالبيّتهم، ولو أن هذا التخلف يتفاوت في درجاته من مواطن إلى آخر، ومن موضوع إلى آخر. ***وتخلّف المُجتمع يعني تخلّف غالبية مُكوّناته المُجتمعية. كما أن تخلّف الدولة يرتبط عضويا بتخلّف جماهير الشعب. وتخلّف الشعب يرتبط هو أيضا بتخلّف الدولة***. ومن بين أخطاء مواطنينا أنهم يعتزّون كثيرا بأنفسهم. ***حُبّ الذّات*** عندنا كبير، بل إنّه متضخّم إلى حدّ الغرور! ***وبقدر ما يعتزّ شخص ما بنفسه،***

بقدر ما يميل إلى تعظيم دوره الشخصي، أو إلى المُبالغة في خِصاله، أو يميل إلى نُكْران أخطائه، أو يميل إلى تصغير حجم عيوبه، أو إلى تجاهل أغلاطه أو عِلَلِه. بل يرفض بشكل عدواني كل نقد موجّه إليه. ويدافع بشراسة على الاستمرار في رداءة مُجتمعية شاملة.

آدم: أنت تبالغ! أنا لا أتّفق معك! بماذا تتفوّق علينا الشعوب الأخرى؟ لا شيء! أنا أؤكّد أن كل شعوب العالم مُتشابهة، ومُتساوية فيما بينها. ولا يختلف شعبنا عن بقية شعوب العالم. ولا يوجد في شعبنا ما يمكن أن نخجل منه عند المقارنة بين شعبنا والشعوب الأخرى!

إبراهيم: لنفكّر شيئا ما، يا مواطن! لنحاول أن نكون موضوعيين في مواقفنا. ألا يمكن أن يكون حالنا أسوأ مِمّا نتصوّر؟ يجب أن نحذر من غرورنا! ليست شعوب العالم مُتساوية فيما بينها! قُمْ أنت بنفسك بدراسة تقارن فيها خصالَ شعوب العالم ومستوى تقدمها، وسوف تُفاجأ بنتائج غير متوقّعة! لا أريد تهشيم مشاعرك، لكنني أصارحك بأن الشعوب المُسلمة هي من بين الأمم الأكثر تخلّفا في العالم. والبلدان المُسلِمة هي من بين بلدان العالم التي يُمارس مواطنوها بكثرة الغشّ، أو الانتهازية، أو الاحتيال، أو الفساد. أنظر مثلاً إلى بعض شعوب العالم، مثل ألمانيا، أو اليابان، أو كوريا الجنوبية، أو غيرها. فبإمكانك أن تلاحظ أن هذه الشعوب تعتني بالتكوين المعرفي لِمُجمل مواطنيها. وتعطي أهميّة قُصْوَى للتعليم، وللتّكوين، وللعمل المنتج. وتُربّي مواطنيها على حُبّ إتقان الجودة في كلّ عمل يقومون به. وتُلقّنهم عِشق الالتزام بحدّ هام من الانضباط، ومن التضامن المُجتمعي. بينما

في شعبنا، يتساوى حكّامنا وجماهيرنا في استلابهم (aliénation)[7]، أو في تخلّفهم.

آدم : لا أدري ماذا تقصد بِكلمة "الاِسْتِلَاب". ولا أفهم لماذا تصف الشعوب المسلمة بِـ "الاستلاب".

إبراهيم : ميزة الشخص أو الشعب "المُسْتَلَب" هي أنه يفهم الأمور مقلوبة على رأسها. ولا يقدر على فهم الواقع المُجتمعي كما هو. ويفعل عكس ما يجب عليه أن يفعله. ويمارس ما يضرّه، ويرفض ما هو في صالحه. ولا يستطيع الشخصُ المستلبُ أن يَعِيَ استلابَه. ويظن أن سعادته توجد في استلابه، بينما استلابه هو الذي يُغرقه في الجهل، أو التخلّف، أو الانحطاط. ومن الصّعب أن ينجح التواصل أو التفاهم فيما بين الأشخاص المُستلبين، والأشخاص المتحرّرين من الاستلاب.

---

7 في هذا الكتاب، اِستعمل الكَاتب مرارًا كلمة "الاستلاب" (aliénation). ويعادل مصطلحُ "الاستلاب" المفهومَ الفلسفيَّ الألماني (Entfremdung) الذي استخدمه المفكّر جورج ويلهيلم هيجل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel) (1770 – 1831). وقد عمّق فيما بعد الفيلسوف لودفيج فيورباخ (Ludwig Feuerbach) (1804 – 1872) هذا المفهوم. وطرح فيورباخ (في كتابه "جوهر المسيحية") (The essence of Christianity) أن فكرة الإله تَرْهَن، أو تَحْبِس، أو تَسْلب، خصائص "الطبيعة البشرية". وقد طوّر أيضا كارل ماركس (Karl Marx) (1818 – 1883) هذا المفهوم. وبيّن هذا الأخير أن الاستلاب هو نتيجة منهجية أو حتمية للرأسمالية. وحسب إطار النصّ داخل هذا الكتاب، يمكن أن يكون معنى مفهوم "الاستلاب" هو: الفصل بين شيئين يكونان عادةً متّصلين. أو العداء، أو التناقض، أو التنافر، بين أشياء يُفترض فيها أن تكون في وئام، أو في انسجام. فيصبح الفرد "المُستلب" المعني أجنبيا تُجاه جماعته، أو غريبا عن مجتمعه، أو أن يكون منتزعًا، أو مفصولاً عن، "طبيعته البشرية". كما يمكن أن يكون معنى "الاستلاب" هو حدوث اضطراب، أو عدم تناسق، أو تشويش، جزئي أو مؤقّت، في المَلَكَات العقلية، أو في الكفاءات، أو في المواهب. كما يمكن أن يعني "الاستلاب": حالة الفرد الذي أضاع جزءا مهمّا من جوهره الإنساني، أو الذي فَقَد وعيه بعلاقاته المجتمعية مع الآخرين، أو الذي غدى أجنبيا على نفسه، أو الذي يخضع لعمل قِوَى دفينة، أو مُعادية، أو ناتجة عن نشاطه الخاص المُعتاد، وذلك في ارتباط بظروف اقتصادية ومجتمعية مُحدّدة.

ويفصل حاجز الاستلاب فيما بين فئات المُجتمع إلى حدّ إقامة تناقض قويّ فيما بينها. فترى فئات تُفضّل العقل النّاقد، والاجتهاد، والابتكار، والجودة، والتقدّم، وفئات أخرى تُفضّل الرُّكُود، أو الجهل، أو التقاليد، أو اللامبالاة، أو الاستسلام للأمر الواقع، أو الارتخاء في التخلّف.

آدم : هذه مبالغة ! هذا تحامل ضدّ الشعب !

إبراهيم : ألا ترى أن نسبة هامّة من مواطنينا تميل صراحةً إلى تفضيل الأنانية، أو الفَرْدَانية، أو الانتهازية، أو التّراخي، أو التّهاون؟ ألا يُفرط بعض مواطنينا في كلام عديم الجدوى، أو يسهبون في مدح مَفْرُوض، أو في خطاب مُنمّق، أو مُزوّق؟ ألا يمارسون في كثير من المجالات الغشّ، أو الخِداع؟ ألا ينبهرون بمظاهر الأشياء، ويهملون مضامينها العميقة؟ ألا تلاحظ أن بعض مواطنينا مهووسون بالبحث عن الرّبح السّهل، أو السّريع، ولو كان مخالفا للأخلاق، أو للقانون؟ ألا ترى أن مواطنينا يبحثون باستمرار عن المال، أو الاستهلاك، أو اللّهو، أو اللّعب، أو المزاح، أو النّزهة، أو الاحتفالات، أو الجنس، أو الهذر ؟

6) أمثلة عن الأخطاء أو العيوب الشّائعة فى الشعب

آدم: اِنتظر! انتظر قليلا! لنترك العُموميّات، لنتكلّم الآن في التفاصيل! أنت تتكلّم باستمرار عن "الأخطاء"، و"العيوب"، و"النّواقص"، و"العِلَل"! إن كُنتَ واثقا ممّا تطرحه، قل لي مثلا ***ما هو المعنى الذي تعطيه أنتَ لِمفهوم "الخطأ"؟*** وبعبارة أخرى، كيف تعرّف مُصطلح "الخطأ"؟

إبراهيم: تسأل عن تعريف "الخطأ". طيّب! "الخطأ" هو كلّ قول، أو فكر، أو فعل، لا ينسجم مع الواقع، أو مع القوانين الموضوعية التي تَتَحكَّم في تطور الواقع. بمعنى أن مقياس الحقيقة هو الواقع، وليس معتقداتنا. فكلّ شخص يعلن تصريحات، وكل جماعة تحمل معتقدات، أو تُمارس سُلوكيّات، إذا لم

تكن متلائمة مع الواقع الملموس، أو إذا لم تكن منسجمة مع القوانين التي تَحْكُم تطوّر الواقع، فإن هذا الشخص أو الجماعة سيكونان في حالة "خطأ". وكلّ "خطء" يستوجب النّقد، أي التّنْبيه والتّقويم. وكلّما تكلّمنا عن شيء نجهله، فإننا سَنُخْطِئ بالتّأكيد. فإذا قلتَ أن قضايا مثل التعليم، أو الصّحة، أو الشغل، أو التقاعد (retraite)، أو ما شابهها، هي شؤون شخصية خاصّة، وكل مواطن هو مجبر على أن يتدبّر أمره فيها حسب قدراته المالية الشّخصية الخاصّة، فهذا موقف "خاطئ". لماذا؟ لأن هذا الموقف يغلّب النّزعة الفردانية (أو الرأسمالية) على التّضامن المُجتمعي. ولأن المواطنين ليسوا مستقلّين عن بعضهم بعضا. بل يترابطون، ويتفاعلون، ويتكاملون، ويتداخلون فيما بينهم. ولهم مصير مشترك. ولأن المُبْتَغَى ليس هو رَفَاهُ فرد محدّد، أو رفاه فئة محدّدة، وإنما هو رفاه كل أفراد المجتمع. ولأن تعلُّم أي مواطن لا يمكن أن يكون ذي مردودية مُثْلَى إلَّا إذا حصل مجمل المواطنين على تعليم جيّد. ولأن صحّة أي شخص، أو صحّة أية فئة مُجتمعية، لا تستطيع أن تكون سليمة، إلاّ إذا كانت صحّة بقية أفراد المجتمع سليمة أيضا. ولأن شغل أي فرد أو جماعة، لا يستطيع أن يكون فعّالا، ومزدهرا، إلاّ إذا تمتع باقي أفراد المجتمع بشغل مماثل. ولأن تقاعد (retraite) أيّ فرد أو جماعة، لا يقدر على أن يكون مضمونا، ومريحا، وعادلًا، إلاّ إذا كان تقاعد مشابه مُتَوَفِّرًا لمجمل أفراد المجتمع. وهكذا دواليك. وهذا الترابط هو ما نلاحظه في الواقع المجتمعي المُعَاش.

آدم: لكن قُل لي، وبأكبر وضوح ممكن، ما هي هذه "الأخطاء" التي تراها أنت في الشعب؟ هيّا! أوضح لي بدقّة ما هي هذه "الأخطاء"!

إبراهيم: أُوْوْوْهْ! ... طيّب! ... عيوب شعبنا كثيرة، ونقائصه مُتطوّرة! أبرزها: الجهل، والأنانيّة، والفردانيّة، والانتهازية، والنّفاق، والغِشّ، والتّحايل، والكسل، والاستهتار بالأخلاق، والاستخفاف بالقانون. هذه مظاهر شائعة نسبيا داخل شعبنا. ولو أن درجات هذه العُيوب تتفاوت من فرد إلى آخر، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن ميدان إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى. أفراد شعبنا مُتفوّقون في

مجال إنجاب الأطفال، لكنهم مُتخلّفون في ميادين تربيّتهم، وتكوينهم. لا يهتمّ مواطنونا إلا بمنفعتهم الشخصية الخاصّة والآنيّة. ولا يقبل مواطنونا أن ينشغلوا إلاّ بما يعود عليهم شخصيا بمنفعة ملموسة، مباشرة، سريعة، ومُعتبرة. يهتمّون فقط بمصالحهم الخاصة، وليس بالقضايا المُجتمعية. يُهملون الثقافة، ويبحثون باستمرار عن جني المال، والأرباح، والمكاسب، والممتلكات المُتنوعة. ويستمرّون طِيلَة حياتهم في جمعها. يتسابقون، ويتنافسون، بهدف جمع أكبر كَمّية من المُمتلكات المادّية. ولا يقنعون منها أبداً. وحينما يعمل مواطنونا على تلبيّة حاجياتهم الشخصية، فإنهم يستعملون أية وسيلة فعّالة وسريعة، ولو كانت مُضِرّة بالمُواطنين الآخرين، أو مُناقضة للأخلاق، أو مُنافية للقانون، أو مُؤْذيّة للبيئة. أما قضايا الجماعة، أو مصالح الشعب المُشتركة، أو الدولة، أو الأمّة، أو الإنسانية، فتلك الأشياء تبقى بالنسبة لهم مُجرد أمور مُبْهَمة، غامضة، ولا يؤمنون بها. بل يرفضون الاهتمام بها. وَحَيْثُما ذهبتَ في المجتمع، في كلّ قرية، أو مدينة، أو حيّ، أو إدارة، أو مقاولة، أو مؤسّسة، أو مجموعة، تجد دائما أن قِلّة صغيرة من الأفراد هي التي تُنتج، وتحرص على القيام بواجباتها المهنية، أو المجتمعية. بينما الأغلبية الباقية من المواطنين، إمّا أنها مُهمّشة، وإمّا أنها لا تُبالي، وإمّا أنها تغشّ، وإمّا أنها تستفيد دون المساهمة بأي إنتاج، أو مجهود، أو مُقابل.

آدم: يا له من وصف كئيب! إنك تصوّر الشعب بشكل قاتم! حرام عليك أن تَقْسُوَ هكذا على الشعب!

إبراهيم: أرجوك يا مُواطن! من واجبنا الحرص على أن نكون موضوعيين أكثر ما يمكن. قُلْ لي، ماذا تفضّل؟ الحقيقة أم المُغالطة؟ يجب أن نرى الشعب كما هو في الواقع، بدون مُجاملة ولا نفاق! الحقيقة هي أن الشعب لا يقرأ الكتب الجيّدة! وبشكل عام، لا تقرأ الشعوب المُسلمة! وحتى إذا قرأ بعض المواطنين، فإنهم يكتفون بقراءة القرآن أو الأحاديث. أو يقرأون جرائد سطحية، أو مَجَلّات بسيطة، أو كُتبا عادية. وفي نفس الوقت، يدّعي مواطنونا أنهم يعرفون كلّ شيء، وأنهم يفهمون كلّ شيء. بينما هم في الواقع لا يعرفون بشكل دقيق، أو

علمي، إلّا أشياء قليلة. وفي بلاد المغرب كلّه، تعدّ المكتبات العُمومية الجيّدة على رؤوس أصابع اليد الواحدة! ***وَلَوْ كان في بلادنا عدد المكتبات العُمومية يساوي عدد المساجد، أو عدد المقاهي، أو عدد الأسواق الكُبرى (Supermarchés)، أو حتى عدد الكباريهات، أو المَلاهي، لمَا كُنّا هكذا غارقين في بحر من التخلّف الشّامل!*** ولو كان الأشخاص الذين يؤدّون فريضة الصلاة، يقومون في نفس الوقت بفريضة القراءة، أو بواجب التثقيف الذّاتي المُتَوَاصِل، لما بقي شعبنا في هذا التخلّف! ولو كان المواطنون يعتنون بسلامة عقولهم مثلما يعتنون بصحّة أجسامهم، لَكُنَّا في مستوى أحسن من التقدّم!

آدم: أووه! هذا كلام قاس! بصراحة، أنا لا أعرف المكتبات العمومية، ولا أذهب إليها. لكن، ألا تُبالغ شيئا ما في انتقاداتك؟

إبراهيم: واقع شعبنا مؤسف أكثر مِمّا وصفتُه لك سابقًا! لو كان مواطنونا يُخَصّصون في كل يوم وقتًا للقراءة، يكون مُسَاوِيًا للوقت الذي يقضونه في مشاهدة التّلفزة، أو في المقاهي، أو في المساجد، لكان المستوى الثقافي لشعبنا مشرّفا أكثر. كَمْ من مواطن يقرأ كُتبا جيّدة، مثلاً في ميادين الأدب، أو التاريخ، أو الفلسفة، أو العلوم، أو التكنولوجية، إلى آخره؟ كثير من المسلمين يظنّون أنهم يستطيعون أن يستغنوا كلّيًا عن الفلسفة، وعن العلوم، وعن القانون، وعن علوم المجتمع، وعن البحث العلمي، وعن التكنولوجيات، إلى آخره. يريدون فقط التجارة، ومراكمة الأرباح، والوظيفة الدّائمة في الإدارات العمومية. كأن المُسلمين ينفرون من بذل أيّ جهد، ويكرهون القراءة، ويَمْقُتُون حتى من يكتُب، ويَبْغُضُون حتى من يقرأ، وينفرون مِمّن يُفكّر، ويشجبون من ينتقد.

آدم: ولماذا لا يجتهد المواطنون لتثقيف أنفسهم بأنفسهم؟

إبراهيم: الأسباب كثيرة ومترابطة. يظهر أن الرأسمالية تعرقل التثقيف الذّاتي لدى عموم المواطنين. ***كأن نمط الإنتاج الرأسمالي القائم يَسْتَغِلّ مجمل الوقت الممكن لدى المَأْجُور المُسْتَغَل، ويعوق لجوء المواطنين إلى قراءة الكتب الجيّدة.*** ويجري المواطنون باستمرار، من السَّكن إلى الشّغل، ومن النّقل إلى الأكل، ومن النوم إلى

الشّغل، وهكذا باستمرار، وبدون توقّف، إلى أن يموتوا. فتحرمهم الرأسمالية من إمكانية تثقيف أنفسهم بأنفسهم. ويَنفر مواطنونا من الدّراسة، ومن التعليم، ومن المطالعة، ومن العلوم، ومن التثقيف الذّاتي، ومن البحث العلمي. لأنهم لا يرون في هذه الأنشطة منفعة ملموسة، مباشرة، وسريعة. ***وهل يمكن لشعب لا يقرأ أن يتحرّر من الجهل؟*** وبعد ذلك، يبتكر مُواطنونا الأعذار الذّاتية لتبرير ما هو غير معقول!

آدم: أنت تبالغ في نقد الشعب! أنا أعتقد أن شعبنا هو شعب طيّب. أفراد شعبنا يذهبون في كل يوم إلى أشغالهم المهنية، ويتوكّلون على الله، وينجحون في مهامّهم.

إبراهيم: لا ينفع الاتّكال على الإله. لأن الإله لا يتدخّل في شؤون البشر. أَعِنْ نفسك أوّلاً، وبعد ذلك، قد يعينك الإله. وكل فاعل (سواءً كان شخصا، أم شعبا) يعتمد في كلّ شيء على الإله، يصبح ضعيفا، أو مُسْتَلَبًا (aliéné). وكلّ فاعل يعتمد على نفسه، يصبح أكثر خِبرةً، وأقوى فَعاليةً.

آدم: أووووه! لماذا كل هذه الانتقادات؟ وماذا ينقص مواطنينا؟ ألا يفكّرون ويتصرّفون مثل سائر البشر في العالم؟

إبراهيم: كثير من المواطنين يعتقدون أنهم أشخاص عاديون، واعون، عاقلون، ومثقّفون. ويتصوّرون أنهم قادرون على القيام بمبادرات في مجالات التّفكير، والسّلوك، بطريقة حرّة، ومستقلّة. بينما هم في الواقع يعيشون، ويتصرّفون، كأنهم رُبُوتَات (Robots)[8]، مُؤَثَّرَة، ومُكَيَّفَة، وغير واعية. هامش التفكير، أو التصرّف، بشكل مستقل، يبقى ضعيفا، لدى كثير من المواطنين. وأفكار هؤلاء المواطنين، وسلوكياتهم، لا تخرج عن نطاق أنماط محدّدة سلفًا. ويمكن أن تكون العناصر الأساسية التي تحدّد أفكار، أو تصرّفات، كثير من المواطنين، هي مثلاً البيئة المُجتمعية، أو الأيديولوجيات المهيمنة داخل المجتمع، أو المعتقدات المُتَوَارَثَة من جيل إلى آخر، أو

[8] يترجم البعض كلمة "robot"، بمصطلح "إِنْسَالِي"، والجمع "إِنْسَالِيَّات". وهي كلمة مركّبة من كلمتين: إنسان، وآلي.

الـدّعايات السـائدة، المبثوثـة عـبر وسـائل الإعلام، أو العائلـة، أو المدرسة، أو نمـط الإنتـاج السّـائد، أو عـبر نوعيّـة المُعـاملات الغالبـة داخل المجتمع، إلى آخره.

آدم: اتهاماتك للشعب كثيرة. أنا أظنّ أن شعبنا لا يختلف كثيرا عن بقية شعوب العالم. وشعبنا يتساوى مع شعوب العالم الأخرى، سواءً في الخِصال، أم في العيوب.

إبراهيم: هَيْهَات يَا مُواطن! واقعنا هو أسوأ مِمّا نتصوّر! شعوب العالم ليست مُتساوية في درجات تـقدّمها. بعضها مُتـقدّم، وبعضها متـخلّف! بعضـها يزدهـر، وبعضـها يتـأخّر! يجب علينـا أن نعي أننـا مُتخلّفون بالمقارنة مع كثير من شعوب العالم! إننا في حالة انحطاط! هذه هي الصراحة الصّادقة!

آدم: مـاذا تـقول؟ إنـك تحتـقر شعبنا! إذا كـانت بعض البلـدان تصنع الثلاجات، أو السيارات، أو الصواريخ، فهذا لا يعني أن مواطني هذه البلدان يتفوّقون على مواطني بلدنا في مجال المعرفة، أو الذكاء، أو المنطق، أو الوعي، أو النّضج، أو الأخلاق، أو التضامن، أو ما شابه ذلك!

إبراهيم: لا يا مواطن! لا تخادع نفسك بنفسك! فلا تعيش شعوب العـالم في نفس المسـتوى من التـقدم. الحقيقـة هي أن المكوّنـات العضوية لكلّ مجتمع تترابط فيما بينها. فالاحتمال الأكبر هو أن البلدان التي تتفوّق علينا في ميدان الاقتصاد، تتـفوّق علينا أيضا في مجـالات المعرفـة، والثـقافة، والفكـر، والتـفكير، والـوعي، والنضـج، والتضـامن، والتكامـل المجتمعي، والقيم الإنسـانية. فلا يمكن فصـل التقدّم الاقتصادي عن التـقدّم السياسي، أو عن التـقدّم المجتمعي، أو عن التقدّم الفكري، أو النّـفسي، أو الفنّي، إلى آخره. بـل إن تخلّفنا هو اليوم كبير إلى درجة أنني أخشى أن نكون في مرحلة تاريخية تشبه تلك الفـترة التاريخيـة المَفْصِـلِيّة الـتي تحـدث عنهـا العـالم شـارلز داروين (Charles Darwin) (صـاحب كتـاب 'أصـل الأنـواع' المنشـور في سـنة 1859 م). حيث حدث انفصال نوعي خلال هـذه الفـترة في تطـور بعض القردة. وتحول جزء من هذه القردة إلى مـا سيصبح فيمـا بعـد بشـرًا من

نوع «الإنسان العمودي» (homo erectus). ومن يدري؟ إذا استمرت الأمور الحالية في العالم على ما هي عليه خلال زمن طويل، فقد يتحوّل جزء من بشر بعض البلدان الأكثر تخلّفًا إلى سُلالة بشرية متخلّفة، وقد يتحوّل جزء من بشر البلدان الأكثر تقدمًا إلى سلالة بشرية متقدمة من نوع جديد في تاريخ البشرية!

آدم: هُهْ! أنتَ تبالغ! الحقيقة هي أن بلدان أوروبا وأمريكا وآسيا تتفوّق علينا فقط بالثّروات المادّية، وبالرّساميل المالية، التي راكمتها خلال قرون من الزمان، ولا تتجاوزنا هذه البلدان في مجالات الحضارة، أو الذكاء، أو الوعي، أو النّبوغ، أو الفكر، أو المشاعر، أو النّضج، أو العقلانية، أو الأخلاق، وما شابه ذلك!

إبراهيم: أنظر يا مواطن إلى مجتمعك كما هو في الواقع! ***شعبنا لا يعرف إلاّ الدّين الإسلامي، ويكتفي به، ولاَ يجتهد للاطّلاع على ثقافات أخرى مختلفة.*** فقهاؤنا يُصَنِّفُون كلّ استيعاب أو تقارب من ثقافة البلدان الغربية المتقدّمة «اغْتِرَابًا». ويَعتبرون كلّ «اغتراب» بدايةً للكُفر، أو انسلاخا عن «الهوية الإسلامية». بينما الانغلاق على الذّات، أو تحريم الاستفادة من الغير، يؤدّي حتمًا إلى تعميق التخلّف. وقد قال الإمام الغزالي: «ليس في الإِمْكَان أَبْدَعَ مِمّا كان». وفقهاؤنا يُكرّرون، ويُلِحُّون، قائلين: «إن شَرَّ الأُمُور مُحْدَثَاتُها، وكلّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وكلّ بدعة ضَلَالة، وكل ضلالة في النّار»! بمعنى أن كلّ تحديث، أَو إبداع، أو اختراع، أو تطوير، أو تغيير، أو تثوير، هو "ضَلال"، وسيكون مصيره هو العذاب في جهنّم! وهذه نزعة محافظة، ومتطرّفة، ومآلها الحتمي هو التخلّف، ثمّ الانحطاط. نحن مُسْتَلَبُون (aliénés)- بالدّين، ونجهل ما سواه! نستعمل الدّين لإخفاء جهلنا، وغشّنا، وخداعنا، وانتهازيّتنا. وحُكّامنا، وكذلك جماهيرنا، لا يهتمّون بالثقافة، ولا بالمعرفة، ولا بالعِلم، ولا بالعُلماء، ولا بالبحث العلمي. إنهم لا يُبالون

بالفلسفة، ولا بالعلوم الدّقيقة، ولا بالتكنولوجيا. يخافون من الفلسفة[9]، بل ينفرون منها نفورا غريبًا. يهملون العلماء، ويُعْلُون شأن فقهاء الدّين. ينكرون أهمية العقل، ويعادون الحرّية. يتغاضون عن ترجمة الكتب الأجنبية. ويقبَلون بتعليم عمومي تهيمن عليه دعاية النظام السياسي القائم. وغالبية المُعلّمين والأساتذة تُسيء استعمال وظائفها التعليمية. حيث تنشر دعاية وأيديولوجية تيارات إسلامية سلفية، أو أصولية، أو متعصّبة، أو متزمّتة. وشعبنا لا ينتج كلّ السّلع التي يحتاج إليها. بل تستورد بلادنا غالبية ما تستهلكه. ويهتمّ مواطنونا على الخُصوص بالمظاهر السّطحية البرّاقة. رجال الأعمال عندنا، وكذلك المُستثمرون، وأصحاب الشّركات، يُهينون المهندسين والعُلماء، ويحتقرون البحث العلمي، أو يرفضونه، وذلك بدعوى أنه باهض الكُلفة، أو بدون جدوى. بِيئَتُنا المجتمعية تنفر من العلوم الدّقيقة. بل حتى عُلماؤنا، وخبراؤنا، ومُثقفونا، يضطرّون إلى الهجرة إلى بلدان أوروبّا أو أمريكا. ولا يقبل قرابة النّصف من شبابنا الذين يدرسون في الجامعات الأجنبية العودةَ إلى وطنهم. لأنهم لا يجدون في بلادهم الشروط الضرورية للحرّية، أو للابتكار، أو للإبداع، أو للإنتاج، أو لإنجاح مسارهم المهني. وما هي نتيجة ذلك؟ النتيجة هي أننا نُصدّر المواد الخام، ونصدّر الشبّان، واليد العاملة، والأدمغة، والنّابغين، والعلماء، ونستورد أكثر من 50 في المائة من البضائع الجاهزة التي نحتاجها، وذلك في كثير من الميادين! سيادتنا الوطنية مهدّدة، أو

[9] في شهر فبراير 2018، قرّرت حكومة المغرب "الإسلامية"، تحت قيادة الحزب الإسلامي الأصولي "حزب العدالة والتنمية"، إقصاء مادّة "الفلسفة" في جميع شُعَب ومسالك "البكالوريا المهنية"، وقرّرت استبدال مادة "الفلسفة" بمادة "التربية الإسلامية"، في الامتحان الوطني الموحد "للبكالوريا المهنية". ويشكّل هذا القرار تراجعًا عن التوافق الوطني المعبر عنه في "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، وكذلك في توجهات ومضامين "استراتيجية 2015 –2030". ويشارك في الحكومة التي اتخذت هذا القرار "حزب الاتحاد الاشتراكي"، و"حزب التقدّم والاشتراكية". (وقد صدر هذا القرار بالجريدة الرسمية، عدد 6647، بتاريخ 12 فبراير 2018. ويحمل هذا القرار توقيع وزير الثقافة والاتصال، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بالنيابة.

شكلية! استقلالنا الاقتصادي، والتكنولوجي، والعلمي، والعسكري، غير موجود! إننا نتيه في ضلال شامل!

آدم: أُوْوْوْفْ! رُبّمـا! رُبّمـا! أنـا لا أعـرف! أنت تـدوّخني بكـثرة انتقاداتك. ماذا تريد؟ هذه مجرد تفاصيل. قد تحتاج هذه الأمـور الـتي قُلتَها إلى وقت طويل لدراستها بشكل مُعمّق، وللتّأكّد من صحّتها. وقـد لا يعرف بعض مواطنينا مثل هذه الأشياء أو الانتقادات.

إبراهيم: أنظر يـا مـواطن! من مصلحتنا أن تكون لنا رؤيـة نـقدية لواقعنا المجتمعي. وفي الحقيقة، أغلبية مواطنينا تـعرف هـذه العيـوب التي قُلتُ لـك سـابقًا، أو تُحسّ بهـا، ولـو بشكل عـابر، أو غـامض. لكن مواطنينا أَلِفُوا تجاهل ما يُضَايِقُهم. واعتـادوا على نكـران مـا يـزعجهم. وينـفرون من كـلّ مـا يتطلّب منهم بـذل مجهـودات هامّـة ومتواصـلة. وتَعَـوَّدَ مواطنونـا على الاستـخفاف بـواقعهم المُجتمعي المُـزْرِ. وأَلِفُـوا مُغَالَطَـة بعضِـهم لبعض. وتـعمل دعايـة الدولـة، عـبر وسـائل الإعلام العموميـة، على ترسـيخ هـذه المغالطـات المُتبادلـة. يتبـادل مواطنونـا المدح والخداع فيما بينهم. بل يُخادعون حتى أنفسهم! يتحايل الحُكّام على المواطـنين. ويُقلّـد المواطنـون الحُكّـام. فيتحايـل المواطنـون على بعضهم بعضا. يتبادل المواطنون كلاما مُطَمْئِنا في ظاهره، ومخادعا في مضـمونه. ويتحايـل مُواطنونـا على القـانون، وعلى الـدّين، وحـتى على ضـميرهم الشخصي. إلى درجـة أننا ***أصـبحنا كلّنا نسـبح في بحـر من المُغالطات المُتبادلة***. أصبح شُغلنا الشّاغل هـو جَـني المـال، والتسـابق إلى الرِّيع الاقتصادي، وتجميع الامتيازات، واكْتِناز المُمتلكـات، وتسـلّق مناصـب المسـؤوليّة، والإفلات من العقـاب. نُـزيّن أنـفسنا باللّبـاس الأنيـق، وبـالعطور الزّاهيـة، وبـالخواتم الذهبيـة، وبالسّـاعات اليدويـة البرّاقـة، وبِـسلاسل ذهبيـة حـول العنـق، وبالسّـكن البـاهر، وبالسّـيارة الفـاخرة، وبالهاتـف المحمـول الممتـاز. نهتمّ على الخصـوص بالأكـل، وبالجنس، وبالغناء، وبـالرقص، وبكـرة القـدم. نريـد تَمَلّـك الأشـياء، ***ولا نُبَـالِي بالتـفكير في إمكانيـة تحسـين جـودة حياتنـا المُجتمعيـة المُشتركة***. إلَهُنَا الفعلي الذي نعبده صباحًا ومساءً هـو المـال. ونـقبل أي إذلال كـان، إذا كنّـا سنحصـل فيمـا بعـد على المـال. وحـتى عنـدما

يدعو بعضُنا الله، فإنه لا يطلب منه سوى المزيد من المال. نريد أن نأخذ من الدولة كلّ شيء، وبالمجّان، ولا نتوقّف عن مطالبة الدولة بمنحنا المزيد من الامتيازات. ونَتَنَاسَى أن ما تمنحه لنا الدولة، يلزم بالضرورة أن تنزعه من مواطنين آخرين كادحين. حيث إن الدولة لا تُنتج شيئا من عدم. نُريد كل حقوقنا، كاملة، هُنَا، والآن، وبسرعة! وفي نفس الوقت، نتهرّب من تنفيذ واجباتنا. ولا نجتهد لرفع مستوى مساهمتنا في الإنتاج المجتمعي. ونتجاهل حقوق الآخرين، بل لا نعترف بحقوق منافسينا، أو ننتهك حقوق خصومنا! نتجاهل واجباتنا، ونحاول تجنّب بذل أيّ جهد كان. نريد أن نأخذ من مجتمعنا كل شيء، ونرفض أن نعطيه أيّ شيء!

آدم: أُوْوْوْفْ! رُبّما، ... ربّما! ... أنا لا أدري... هذه أمور تُساءلني! ... لكن أنا لا أدري. قد يكون ذلك موجودا... أنا أتساءل!... أنا لا أعرف!... قد تكون هذه الأمور طبيعية، رُبّما لأن بلادنا لا زالت فقيرة نسبيا. ربّما لأننا لا زلنا في بداية الطريق. أنا لا أفهم...

إبراهيم: فعلاً يا مُواطن! التساؤل الجريء هو المدخل إلى الوعي، وإلى المعرفة! ولو أن التساؤل قد يدخلنا في حالة من القلق، أو الحيرة، أو الانزعاج. وحتى حينما يكون حالنا ميسورًا، فإننا نميل باستمرار إلى التّباكي على فقرنا النّسبي. وحتى حينما يكون مستوى عيشنا مقبولا، لا ننشغل سوى بالرغبة في تملّك ما ينقصنا من كماليّات. ونطالب بزِيّادات مُتواصلة في الأجور، أو في المداخيل، ونطمح إلى غنى لا حدّ له، ولو كان ذلك على حساب باقي مواطنينا. جشعنا دائم، وطمعنا لا ينتهي. نريد تملّك الأشياء بشكل لا محدود. نظل مهووسين بالشّراء، وبالاستهلاك، وبالتّملّك، وبالاستمتاع، وبالملذّات. حتى تهلكنا التّخمة، أو التضخّم. وهذه العيوب موجودة في كل شرائح المجتمع. تُوجد في الحُكّام، وفي الوزراء، وفي البرلمانيين، وفي المُمَثِّلين، وفي المسؤولين الكبار، وفي المسؤولين الصغار، وفي التجّار، وفي الفاعلين الاقتصاديين، وفي الخبراء، وفي السياسيين، وفي النقابيين، وفي الجمعيين، وفي المناضلين، وفي الثوريين، وفي التقنيين، وفي الفنّانين، بل تُوجد في مُجمل أفراد الشعب! كلّ حُكّامنا يعشقون مناصب

المسؤولية، ويلهثون وراء الغنى، ويُحبّون السّلطة، ويريدون تملّكها، واحتكارها، وبشكل دائم، وإلى الأبد! وتصل الأنانية لدى أفراد شعبنا أقصى مستوياتها بالمقارنة مع باقي العالم! لو كان هؤلاء المواطنين الأنانيين يقدرون، بعد موتهم، على حمل ممتلكاتهم معهم إلى الآخرة، لَمَا تركوا للأجيال اللّاحقة سوى الصحراء الفارغة والقاحلة! ***نَنْتقد بعض الحُكّام، ونَتَّهِم بعض المسؤولين، ونُدين انحرافاتهم، لكن أيّ مواطن جديد منّا يصل إلى أيّ منصب مسؤول، يميل هو أيضًا إلى إعادة إنتاج كل الانحرافات القديمة المنبوذة، من محسوبية، وزَبُونِيّة، وغشّ، ورشوة، وتحايل، واستغلال النّفوذ، واغتناء غير مشروع، إلى آخره***. وتتكرّر هذه الظواهر المُجتمعية، يوما بعد يوم، وعامًا بعد عام، وجيلاً بعد جيل. فإلى متى سنبقى هكذا في التخلّف؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟

7) سبب مشاكل المجتمع هو تغليب الأنانية على التضامن

آدم: آيْ، هَايْ، هَايْ! هذه انتقادات عديدة وجسيمة! أنت تُدوّخني بمثل هذا السَّيْل من النقد القاسي. تجعلني أحسّ كأن دماغي يتهاوى في حالة عميقة من الحِيرة. لكن اِنْتَظِر لحظة! اِنتظر! لِنَفْترض أن هذه العيوب موجودة، لكن أنتَ تصف هذه الانحرافات، ولا تُحلّل أسبابها. وفي رأيي، سبب هذه الانحرافات المنتشرة داخل الشعب، هو أن الناس لا يقاومون الشيطان، الذي يُوسوس داخل أنفسهم، بل ينخدعون بإغراءات إبليس، ويستسلمون لدعواته الفاتنة!

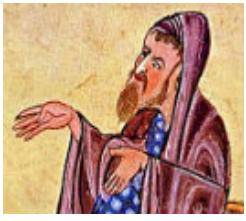

إبراهيم: لِنُفكّر قليلاً يا مواطن! أنا أتفهّم المعتقدات التي تنطلق منها. لكن لنتساءل

معًا، هل يحق لنا أن نغالط أنفسنا؟ هل أسباب عيوبنا، وأخطائنا، وانحرافاتنا، تأتي من الشّيطان، أم من داخل عقولنا؟ وهل تنبعث أسباب أخطائنا وانحرافاتنا من إبليس، أم أنها تكمن في غرائزنا، وفي مُيُولنا، وفي رغباتنا، وفي ذاتيّتنا، وفي أَنَانِيّتنا! هل الحلّ المعقول للتّخلّص من أخطائنا، ومن انحرافاتنا، يكمن في لَعْنِ إبليس، أم أنه يستوجب منّا أن نتعلّم التّحكّم في أنفسنا، وفي عقولنا، وفي غرائزنا، وفي نزواتنا؟ وإذا لم نتعلّم كيف نتحكّم في ذاتنا، أليس الاحتمال الأكبر هو أن أخطاءنا سوف تزداد، ولو أسهبنا في لَعْنِ الشيطان؟

آدم: كيف؟ ماذا تعني؟ كلامك غامض!

إبراهيم: ألم تلاحظ أن بعض المواطنين، حينما لا يفهمون جيّدًا حدثا معيّنا، يميلون إلى تفسيره بخداع أعداء معيّنين، أو بتآمر أجانب، أو يشرحونه بتدخّل الجنّ، أو بإغراءات الشّيطان؟

آدم: أترك الشيطان جانبًا. قُل لي، حسب رأيك أنت، ما هي أسباب هذه الأخطاء المنتشرة داخل شعبنا؟ أوضح لي أسباب مشاكل المجتمع! من أين تأتي هذه الانحرافات؟ وكيف تؤثّر؟ وكيف تتطوّر؟ وكيف تنتشر؟

إبراهيم: طَيِّب ! السبب الجوهري في انحرافاتنا المُجتمعية يكمن في مُيُول معظم مواطنينا نحو سُلوكيّات الأنانية (égoïsme). ونقطة الضعف الكبرى في أفراد الشعب، هي أنهم لا يؤمنون بضرورة التضامن فيما بينهم. وسبب هذه الأنانية هو أن مجمل أفراد مجتمعنا يتّجهون، منذ صباهم، وبشكل تلقائي، إلى تمركزهم حول ذواتهم (égocentrisme). فَيتصرّفون كأفراد أنانيين، أو انتهازيين. وبقدر ما تكون الأجيال السّابقة أنانية، بقدر ما تتّجه الأجيال اللاّحقة، هي أيضًا، إلى تقليد الأنانية ومضاعفتها. وحينما يوسّع الأفراد دائرة كينونتهم، أو تضامنهم، فإنهم لا يتجاوزون عادةً حدود عائلتهم البيولوجية. وهكذا، لا يدرك كثير من المواطنين مُعْطًى أساسيا في الحياة. وهذا المُعطى هو ***المجتمع.*** حيث ***لا يمكن أن يكون للإنسان الفرد وجود، ولا معنى، ولا قيمة، ولا مستقبل، خارج المُجتمع. وهدف حياة الإنسانية، ليس هو الإنسان الفرد، ولا هو العائلة، ولا هو القبيلة، ولا هو***

الطّائفة، ولا هو الأمّة، ولا هو السُّلاَلَة البيولوجية، وإنما هو المُجتمع الإنساني في شموليته. فلا يمكن أن يحيى الإنسان إلاّ على شكل مُجتمع شامل، نشيط، ومتكامل، ومتضامن (وليس على شكل أفراد مستقلّين، أو متنافسين، أو متصارعين، مثلما تدّعي "اللّيبرالية"، أو الرّأسمالية). وَلاَ يقدر الإنسان الفرد على الاستمتاع بوجوده، أو بسعادته، في إطار التنافس، أو التعارض، أو الغشّ، أو الانتهازية، أو الاغتناء الشخصي اللاّشرعي. وإنما يحظى الإنسان الفرد بإمكانية تحقيق ذاته في إطار مجتمع يَحْيَى كَكيّان شُمولي، ومتوازن، وعادل، ومُترابط، ومتكامل، ومتضامن. وعليه، فكلّ مُكوّنات المجتمع (سواءً كانت أفرادًا، أم عائلات، أم جماعات، أم مؤسّسات)، كلّها مُلزَمة بأن تُفكّر، وأن تخطّط، وأن تتصرّف، ليس كأفراد، وإنما كمجتمع شمولي، متعاون، مُتَّحِد، متكامل، ومتضامن.

آدم: أنت تُفسّر بعض السّلوكيّات السّلبية بانتشار "الأنانية" وسط الشعب. لكن الكلام عن "الأنانية" يدخل ضمن "علم النّفس" (psychologie)، ولا يدخل ضمن علم "السياسة".

إبراهيم: حينما تتحوّل "الأنانية" من سلوك فردي استثنائي إلى ظاهرة مُجتمعية، شائعة، وقويّة، وَمُتَوَارَثَة، وفعّالة، فإنها تتطوّر من مجرّد وصفة شخصية "سيكولوجية"، أو "نفسية"، وتصبح إشكالية "مُجتمعية"، وبالتّالي "سيّاسيّة". لأن "الأنانية" تتناقض مع العيش داخل مُجتمع مشترك. ومن يزعم أن "الأنانية" هي مجرّد وصفة نفسية (psychologique)، أو من يطرح أن "الأنانية" ليس لها رابط بِـ "علاقات الإنتاج"، من يقول ذلك لا يدرك الرّوابط القائمة بين "الأنانية" و "علاقات الإنتاج".

آدم: نعم، ولكن "الأنانية" هي سلوك طبيعي وتلقائي. فهل تزعم أنت أنك تستطيع تخليص الإنسان كُلِّيَةً من هذه "الأنانية"؟

إبراهيم: لا، نحن البشر، كُلُّنَا نولد ونكبر أنانيِّين. وإذا تركنا مختلف الأنانيات الموجودة في المجتمع تتصرّف كما يحلو لها (مثلما يريد الرأسماليون)، فإن هذه الأنانيات ستهلك المجتمع. والحل إذن هو أن نربِّي كل المواطنين، ومنذ صغرهم، على التحكّم في أَنَانِيَّاتِهم،

بواسطة التربية، والتكوين، والتمارين، والثقافة. وكذلك بواسطة تعميم الشَّفَافِيّة، والمراقبة المُتَبَادَلة، والنّقد المتبادل، والمحاسبة المتبادلة، وترسيخ "دولة الحقّ والقانون".

آدم: ومَا هي "الأنانية"؟

إبراهيم: "الأنانية" هي سلوك يهدف إلى السيطرة على بعض أصناف مصادر الرّبح، أو المدخول، أو الرِّيع الاقتصادي، ويرمي إلى تملّك هذه المنابع، أو احتكارها. وعليه، فَـ "الأنانية" هي مظهر من مظاهر الصّراع الطبقي، وتهدف "الأنانية" إلى السَّطْو على "وسائل الإنتاج"، سواءً كانت هذه "الوسائل" تمهيدية، أو جزئية، أو مُكتملة، أو مباشرة، أو غير مباشرة.

آدم: لكن عندما تنتقد "الأنانية"، أو عندما تدافع عن "التضامن"، فإنك تريد منّي أن أضحّي بنفسي لصالح غيري، بينما غيري يَتجاهلني، ويريد أن يُضَحِّيَ بي. فَهل يُعقل أن تطلب منّي أن أتضامن مع مجمل المواطنين، بينما هؤلاء المواطنين لا ينشغلون سوى بمصالحهم الشخصية الخاصة؟

إبراهيم: إذا كان كلّ مواطن يعمل من أجل سعادته الخاصّة فقط، فسيكون كلّ المواطنين أشقيَّاء. أمَّا إذا كان كلّ مواطن يعمل من أجل إسعاد غيره، فسيكون كلّ المواطنين سُعداء. هذا هو ما لا يفهمه مجمل أنصار الرأسمالية.

آدم: من قبل، كنتُ أعتبر الأنانية، حين تكون مبالغًا فيها، مجرّد انحراف شخصي، وسيكولوجي، وعادي. فلماذا تعتقد أنتَ أنها ترقى إلى مستوى العناصر المفسّرة لأزمة المجتمع؟

إبراهيم: لأن المجتمع البشري هو منظومة متداخلة، ومترابطة. وكلّما تصرّف فرد أو مجموعة (من بين مكوّنات المجتمع) بشكل أناني، فإنه يُعيق، أو يضرّ، أو يُدمّر، آليات اشتغال المجتمع المشترك بِرُمَّتِه. ***وعليه، فالسّبب الأساسي لمشاكلنا، أو انحرافاتنا، هو أن مواطنينا لا يعرفون جيّدا كيف يعالجون التناقض بين الفرد والمُجتمع. لذا نلاحظ أن نسبة هامّة من المواطنين يميلون إلى تغليب مصالحهم الشّخصية على مصالح المجتمع الشّامل.***

ويمارسون الأنانية، ولو أنها تتناقض مع قواعد الحياة المُشتركة، داخل مجتمع مشترك. ويميل كثيرون من المواطنين إلى تغليب المنطق الفردي على المنطق المُجتمعي[10].

آدم: لكن غالبية المواطنين يصرّحون أنهم يفهمون ضرورة التضامن، ويلتزمون به.

إبراهيم: على مستوى الخطاب، يدّعي مجمل المواطنين أنهم يقبلون التضامن المجتمعي. لكن على مستوى الممارسة، نُلاحظ أن مِزَاجَهم ينحاز نحو الذّاتية، وحبّ النفس، والغُرور، والأنانية. إنهم يُفضِّلون التّحايل على الاستقامة. ويميلون إلى تغليب مِزاج الانتهازية على نزعة التّضامن. والمواطنون الذين لا يهتمّون سوى بمراكمة الممتلكات، والثروات، يفضحون اسْتِلَابَهُم بِالمال. و***يعشق مواطنونا كثيرًا من الأشياء، لكنهم لا يقدرون على التحكّم في تفكيرهم، أو في سلوكهم، بالقدر الكافي. وبدلاً من أن يكون مجتمعنا مُركّبا من "مُواطنين" مُتآلِفين، ومُتضامنين، أصبح مجتمعنا مجرد شَتَات مُكوّن من أفراد أَنَانِيِّين، مُتَبَعْثِرين، وَمُنَفِّرين***. ولا يعي معظم مواطنينا، بشكل جيّد، أنهم يعيشون داخل مجتمع عُضوي، وأن مجمل مكوّنات هذا المجتمع تتفاعل فيما بينها، وتتداخل، وتتمازج، إلى درجة أن مصائر كل مكوّنات المجتمع تصبح بالضرورة مترابطة، ومتشابكة، ومشتركة. والحاجيَّات التي تكون ناقصة لدى بعض الفئات، هي بالضبط الحاجيّات الزائدة لدى أخرى. ***فإمّا أن تتوفّر إمكانية السعادة لمجمل أعضاء المجتمع، وإمّا أن هذه السعادة ستصبح مستحيلة المنال بالنسبة لمجمل أفراد المجتمع***. لذا أقول: ***حينما تنتشر الفردانية أو الأنانية إلى معظم المواطنين، فإنها تتحوّل إلى انتحار جماعي، فيدخل مجمل المجتمع في انحطاط قاتل.***

أدم: ولماذا تصوّر مجتمعنا كأنه في طور الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى مخالفة جذريا؟

---

[10] أنظر كُتب عبد الرحمان النوضة:

«Le Politique», «L'Éthique politique»«Le Sociétal», .

ويمكن تحميلها من الموقع: «http://LivresChauds.Wordpress.Com».

رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

إبراهيم: في تاريخ تراثنا الثقافي، نلاحظ أن مفاهيم عدّة، مثل «الشّعب»، أو «المُجتمع»، أو «الدولة»، أو «السّيادة الوطنية»، أو «الأمن القومي»، هي مفاهيم جديدة نسبيا في تقاليدنا. ولا زال مفهوم «المُواطنة» في مجتمعنا حديثا، أو غريبا. وعبر التاريخ القديم، عاش شعبنا في إطار العقل الأناني، أو العقل العائلي، أو العقل القَبَلي، أو العقل الإقليمي، أو العقل الدّيني. وعندما كان عدد سكّان بلادنا قليلا، وحينما كانوا منتشرين على مساحة جغرافية شاسعة، كان العقل الفرداني، أو الأناني، لا يؤدّي بالضرورة إلى تأزيم واضح للمجتمع. لكن حينما تزايد عدد سكان بلادنا، وبعدما تضخّمت الهجرة من القرى إلى المُدن، أدّى تنامي العقلية الأنانية، وانتشار الفردانية، إلى إغراق المجتمع في أزمة شمولية خانقة.

آدم: لكن، مجتمعنا ليس كلّه متخلّفا! بل بعض الطبقات أو الفئات المجتمعية هي واعية، ومتقدّمة، ومثقفة، ومتحضرة جدًّا !

إبراهيم: فَكّر يَا مواطن! يلزم أن نرى مجتمعنا كما هو في الواقع، وليس كما نتصوّره! وحتّى لو كانت بعض الفئات المجتمعية متقدّمة نسبيا، فَمُجتمعنا يبقى في شموليته متخلّفا. ولا يُدرك بعض مواطنينا أنهم ينتمون إلى مجتمع واحد، وأن آليات هذا المجتمع تفرض بأن يكون لهم جميعا مصير مجتمعي مشترك. يجب دائما أن نُذَكِّر العائلات القليلة التي تسيطر على السّلطة، أو على الثَّرْوَة، أو على المعرفة، بالقاعدة العِلمية التّالية، وهي: أن ***المواطنين الذين يحدّدون مصيرنا المجتمعي المشترك، ليسوا هم فقط المسؤولون الكبار في الدولة، أو المقاولون الأقوياء، أو الأطر العليا، أو الخبراء، أو من شابههم، وإنما يشارك أيضا، وفي نفس الوقت، في تحديد مصيرنا المجتمعي المشترك، المواطنون الفقراء، والأمّيون، والجاهلون، والمهمّشون، والمُعَطَّلُون، والمحرومون، والمنحرفون.*** ويريد اليوم الجزء المُتقدّم من شعبنا أن يتطور كمجتمع حَدَاثي (من كلمة الحَدَاثَة)، وديمقراطي، في إطار دولة الحق والقانون، وحقوق الإنسان. لكننا ***لن نستطيع أبدا أن نبني مجتمعا مُتماسكا، ولا أن نُنمّي وطنا مُتقدّما، ما دامت نسبة كبيرة من مواطنينا تمارس الفردانية، أو***

الأنانيـة، أو الانتهازيـة! والسـبيل الوحيـد لكي نتحـرّك كشـعب، أو كمجتمـع، في إطـار دولـة الحـق والقـانون، يقتضـي بالضـرورة ***أن يُغَلِّب مُجمل مواطنينا في حياتهم اليومية "مَنْطِقَ المُجتمع" على "منطق الفـرد"، وأن يعطـوا الأولويـة للتّكامـل المجتمعي، وليس للمنافسـة الأنانية، وأن يُفضّلوا نزعة التّضامن المُجتمعي على مزاج الانتهازية.***

آدم: ألا تبالغ شيئا مـا في وصفك للأوضـاع القائمـة في مجتمعنـا؟ هل حقّا الأنانية والانتهازية منتشرتان في بلادنا بقدر كبير؟

إبـراهيم: من قبـل، حينمـا كـان الاسـتبداد السياسـي في بلادنـا مطلقـا، كـان المواطنـون لا يجـرؤون على الـدفاع عن حقـوقهم. وبعـد تضحيات أجيـال متوالية من المناضـلين المجهـولين، غـدا اليـوم الكثـير من الأفراد لا يهتمـون سـوى بالمطالبـة بحقـوقهم الشخصـية. والمصـيبة الكُبرى في مجتمعنا، هي أن معظم المواطنين يعتقدون أنهم يسـتحقّون حقوقا لَا حَدَّ لها، ويريدون الاسـتـفادة منهـا بشكل كامـل وفـوري، وفي نفس الـوقت، يرفضـون القيـام بواجبـاتهم. ***يريـد كـلّ شـخص أن يـربح أكـثر مِمّـا ينتج.*** وفي نفس الـوقت، يـرفض كـلّ فـرد أن يـدرك من أين سيأتي الفارق في القيمة بين إنتاجه ودخله. كيف يُعقـل مثلاً لمـواطن لا ينتج شـيئًا، أو ينتج بالكـاد 100 وحـدة في الشـهر، أن يتحايـل حـتى يحصل على مدخول قارّ يُقَدَّر بِ 1000 وحدة أو أكـثر في الشـهر؟ ومن أين سـيأتي هـذا الفـارق بين 100 و 1000 وحـدة؟ لمـاذا يتـغاضى مواطنونـا عن معرفـة أن ***كـل من يتجـاوزُ مدخولُـه إنتاجَـه الخـاص، يصبح غشّاشا، أو طفيليّا، أو مُسْتَـغِلًّا؟*** فكيـف نصِفُ هـذا السّـلوك؟ أليس هـذا التصـرّف في جـوهره صنـفًا من الأنانيـة، أو الانتهازيـة، أو التّهوّر؟ ألا ترتبـط الحقـوق بالواجبـات؟ ألا يحـقّ أن يكـون مـدخول أيّ مسـؤول مرتبطـا بقيـاس إنتاجـه الشخصـي؟ ألا ينـفي غيـابُ الالـتزام بالواجبات مشروعيةَ الاستمتاعِ بالحقوق المقابلة لهذه الواجبات؟

آدم: أُوُوْوْفْ! دَوَّخْتِنِي بهذه الانتقادات! كلامك مفيد، لكنـه مُحيّـر! مـاذا تريـد منّـا أن نـفعل؟ مـا العمـل إذن؟ هـل تريـد أن نغيّـر طبيعـة البشر؟ أنت تحلم! تغيير طريقة تـفكير البشـر غـير ممكنـة في المرحلـة التاريخية الحالية!

إبراهيم: هَا، هَا، هَا (يضحك). ولماذا تنفر من الحُلم؟ هل تخاف من أن تكون لديك طموحات سياسية حالِمة؟ لماذا لا تقبل بأن تكون لديك متمنّيات مجتمعية جرِّيئة؟ لماذا لا تتشجّع؟ لماذا لا تجازف بمحاولة تحقيق أحلامك؟

آدم: هل تعتقد أن كل مواطن سوف يقبل الاستماع إلى هذا النقد القاسي؟ هل تظنّ أن الشخص المُنْتَقَد سيهتمّ بمضمون النّقد الموجّه إليه؟ هل تصدّق أنه سيبذل مجهودات معتبرة لكي يُصلح طريقته في التفكير، أو لكي يحسّن سلوكه؟ هل تؤمن بأن العقل البشري يقدر على الاستماع إلى عقل آخر يخالفه في الرّأي، أو في المنهج، أو في المصالح، أو في القِيَم ؟ أنت تحلم! إصلاح البشر غير ممكن! أنا أعتقد أن البشر يتصرّفون كالحيوانات تجاه بعضهم بعضا. غرائزهم تَطْغَى عليهم. ***غرائزهم هي أقوى من عقولهم!*** هذه هي الحقيقة الأبدية. أنا أظن أن المجتمع يشبه إلى حدّ ما الغابة الطبيعية المُتوحّشة. فرغم كل الادِّعَاءَات، ورغم مظاهر الحضارة، فإن القاعدة العامة هي أن الأشخاص الأقوياء يضطهدون الأفراد الذين هم أضعف منهم. المُفْتَرِسُون يصطادون الفَرَائِس. ويميل الأشخاص المتفوّقون إلى استغلال غيرهم، أو يَسَخِّرُونَهم، أو يُنَاوِرُون بهم. ولتبسيط الأمور، أنا أرى أن المجتمع كأنه يتكون من خِرْفان، وذئاب، ورُعاة. الخرفان تأكل العُشب وتتبع القطيع. والذئاب تصطاد الخرفان. والرّعاة يُدجّنون الخرفان، ويستغلّونهم. هذا هو ما كائن. ولن يستطيع أحد أن يُغيّر خَرُوفًا إلى كائن إنساني، يتحلّى بقيم المواطنة، والإنسانية، والفكر النقدي. هكذا كان المجتمع في قديم الزمان. وهكذا سيبقى المجتمع، إلى أن ينقرض الجنس البشري في الدّنيا كلّها!

إبراهيم: هِي، هِي، هِي، هِي (يضحك)! تبدو هنا أكثر تشاؤما منّي! أنا أعترف أنه يصعب عليّ أن أُثْبِتَ إمكانية تغيير طبيعة البشر. كما يصعب عليك أنت أيضا أن تبرهن على استحالة إصلاح البشر. لكن، لنفكّر بهدوء! الأكيد هو أن الرّغبة في تحسين البشر، أو الطموح إلى إصلاح المجتمع، لم يظهر فجأة اليوم، بل يوجد لدى الإنسان منذ آلاف السّنين. ***العديد من الأشخاص والجماعات حاولوا، على امتداد***

تاريخ البشرية الطويل، تغيير المجتمع أو إصلاحه. أجيال بشرية متلاحقة تطمح إلى إصلاح الإنسان، وإلى تقويم المجتمع. وفي نفس الوقت، لا يستطيع أحد أن ينكر أن المجتمع البشري، كما هو موجود اليوم، قد تحسّن نسبيا، على الأقل في بعض المجالات، بالمقارنة مع ما كان عليه في التاريخ القديم، أي في المجتمعات البشرية البدائية. ومن بين مظاهر هذا التحسّن (في كثير من بلدان العالم)، أذكر مثلا المظاهر المجتمعية التالية: تقلّص الحروب، وتواري الغزوات، واضمحلال الاستعمار، ومنع العبودية، والمساواة بين المواطنة الأنثى والمواطن المذكّر، والالتزام (ولو مبدئيا) بحقوق الإنسان، وتقنين الحدّ الأدنى القانوني للأجور، وتوفّر نسبي لخدمات التغطية الصحية، وإجبارية التعليم وتعميمه (ولو جزئيا)، وتنامي المعرفة المتاحة للعموم، وَوُجود ترسانة من القوانين (ولو نظريا) لمعاقبة المخالفات والجرائم، ومحاولة إقامة قوانين تنظّم التّناوب على السّلطة السياسية، وبداية اهتمام الدولة بصيانة البيئة، إلى آخره. المقصود هو وجود تحسّن جزئي، أو نسبي (في كثير من بلدان العالم). ***وتراكم هذا التّحسّن النّسبي، عبر التاريخ، هو بالضّبط الذي يوحي إلينا بإمكانية تحقيق منجزات إضافية، ومُتلاحقة، في مجال تقويم البشر، أو إصلاح المجتمع.*** وحصول هذا التحسّن النّسبي، هو الذي يشجّعنا على الطموح إلى تحقيق مزيد من التّحسينات الكيفية، أو الجوهرية، في منظومتنا المجتمعية. أما إذا تخلّينا كليةً عن أية محاولة لإصلاح المجتمع، فإن مآلنا المحتمل سيكون هو الغرق البطيء في مزيد من التّخلّف، والفوضى، والحروب، والانحطاط. إلى أن ينقرض الجنس البشري، مثلما قلتَ سابقا.

آدم: لكن، حينما تطمح إلى إصلاح المجتمع، عبر مكافحة الأنانية، فإنك تحاول التدخّل على مستوى الأخلاق. وقد جُرِّب عامل الأخلاق مرارا عبر التاريخ، لكن النتائج بقيّت هزيلة.

إبراهيم: إلى حدّ اليوم، لا نتوفّر على طريقة فعّالة وأكيدة لتقويم المجتمع. فنلجأ إلى العمل، في نفس الوقت، على عدّة جبهات. وهكذا نستعمل في نفس الوقت: سلطة الدولة، والتعليم، وسنّ القوانين،

وردع السلوكيات الإجرامية، ونقد الخُروقات، وإشاعة الثقافة، وتنشيط الحوار المُجتمعي، والدفاع عن الأخلاق، وتطوير قوى الإنتاج، وتغيير علاقات الإنتاج، وتَقْوِيم البِنيات الفوقية للمجتمع، إلى آخره.

آدم: من حقك أن تعتقد ذلك. لكن، حتى إذا اِفْتَرَضْنا جدلاً أن جلّ مواطني بلادنا يعانون من عدّة انحرافات مُجتمعية، لا يمكن إصلاح الأجيال الحالية. هذه الأجيال الحالية عَقَائِمُ. لا تُطَوِّرُ عُلُومًا. ولا يُرجى منها خير. بل يجب أن ننتظر مجيء الأجيال المُقبلة. سيأتي إصلاح المواطنين فيما بعد، وبشكل تلقائي. ولن يحدث تغيير عقليّة البشر قبل تعاقُب عِدّة أجيال مُتواليّة. أي بعد مُضيّ عِدّة قرون. يجب أن نترك أمور المجتمع تتطوّر بشكل تلقائي. يُصلح المجتمع نفسه بنفسه عفويا، عبر مرور الزمان. الحلّ الأحسن هو ألاّ نتدخّل في تطوّر المجتمع. الحلّ الأفضل هو ألاّ نفعل شيئا. وكلّ محاولة نقوم بها لتغيير المُجتمع يمكن أن تبقى مجرد تبديد للوقت، أو تبذير للمال، أو خسران للجهد.

إبراهيم: لا يا مُواطن! إنك تُبالغ في تشاؤمك. ومآل الاعتماد على العفوية هو الفشل! ***لا يمكن أن يحدث إصلاح عقل المواطنين بشكل تلقائي!*** ولا نقبل تأجيله إلى آجال بعيدة. فمنذ سنوات، بل منذ عُقود، ونحن نؤجّل الإصلاحات المُجتمعية الضرورية. ***يجب أن نبدأ اليوم، وليس غدًا، في تغيير عقليات المُواطنين. وإلاّ، فإنك لن تستطيع تحقيق أي إصلاح سياسي، أو اقتصادي، أو فكري، أو ثقافي، أو مُجتمعي.*** وما دُمْتَ تؤجّل إصلاح المجتمع، فإن هذا المجتمع يتحوّل أكثر فأكثر إلى جَحِيم. أنظر إلى حالنا اليوم! الدولة في أزمة، المؤسّسات في أزمة، الأحزاب في أزمة، الاقتصاد في أزمة، الثقافة في أزمة، المواطن في أزمة، العائلة في أزمة، التعليم في أزمة، المجتمع كله مُتأزّم! ***فإذا لم نغيّر المنطق الذي تشتغل به عقول المواطنين، فإننا لن نستطيع معالجة أي مشكل مُجتمعي***، سواءً كان سياسيا، أم اقتصاديا، أم قانونيا، أم مُؤسّساتيا، أم ثقافيا! فلا الدولة، ولا الأحزاب السياسية، ولا المدرسة، ولا الجمعيات، ولا الإعلام، ولا غيرها من المؤسّسات، تستطيع وحدها أن تخلق أمة مُتماسكة، فعّالة، ومُتقدّمة،

بواسطة تجميع مواطنين يتميّزون بغلبة الأنانية، أو الفردانية، أو الانتهازية!

آدم: لا، لا، أنت تحلم! كيف؟ تُريد تغيير ذِهْنِيّات البشر؟ هذا مستحيل! كيف يمكن خلق مواطنين من مستوى عالٍ؟ من أين سَتَأْتِي بإنسان من نوع جديد؟ إنك تدعونا إلى «يُوطُوبْيَا» (utopie) من نوع جديد! تغيير عقليات المواطنين، أو تقويمها، هذا وهم جديد!

إبراهيم: لا يا مواطن! هذا مشروع مجتمعي واقعي وضروري، وليس وهمًا، أو "يُوطُوبيَا". لو لم يحدث ***تغيير عقليّة المواطن*** في بعض البلدان المُتقدّمة في العالم، مثل تلك البلدان التي ذكرتها لك سابقا، لكان من السّهل عليّ أن أشكّ في إمكانية تحقيق هذا التغيير. لكن التجارب التاريخية، أو العالمية، تشهد أن الشعوب المتقدمة حقّقت رُقيّها، بالضبط عبر ***تطوير عقليات مواطنيها***. أخرج إذن من محيطك المُعتاد، وأدرس أنت بنفسك تجارب الشعوب المتقدّمة التي ذكرتُ لك سابقا، (مثل الدَّانْمَرْك، وسُويسْرَا، والنَّمْسَا، وآيْسْلَانْدَا، وفِنْلَنْدَا، والسُّويد، وكَنَدَا، وَنْيُو زِي لَنْدَا، وهُولَنْدا، والنَّرْوِيج، وأُسْتْرَالْيَا، وألمَانِيا، واليَابَان، والصِّين، وما شابهها)، وسوف تكتشف أن ***السّر في تقدّمها*** (بالمقارنة مع باقي شعوب العالم) ***هو تطوير عقليات مواطنيها، عبر الرّفع من مستوى تعليم وتكوين مجمل أفراد الشعب.***

آدم: آه ! أرى إلى أين تسير! إنك تقدّمي، أنت من أنصار الاشتراكية! وتريد أن توصلني إلى الاقتناع بأن حل مشاكل المجتمع لن يتحقّق سوى عبر بناء الاشتراكية! أنا أعرف هذه الأطروحة.

إبراهيم: أنا لم أتكلم لك بعدُ عن الاشتراكية! لكن، بما أنك تستفزّني، دعني أقول لك بصراحة: في العمق، أصل مشاكل المجتمع هو النظام الرأسمالي. وتستحيل معالجة مشاكل المجتمع، دون تقويم الرأسمالية، أو تجاوزها. وفي قرارة نفسك، أنت تدرك أن الرأسمالية لا تستطيع أن تنتج سوى هذا النّوع من المواطنين الذين نراهم اليوم: أي مواطنين سطحيّين، مُسْتَهْلِكِين، شَكليّين، سَخيفين، أنانيّين، انتهازيّين، مُسْتَلَبِين، جاهلين، وفارغين من إنسانيّتهم! لكن هذا موضوع آخر.

آدم: على أيّة حال، أنا أظنّ أنك تبالغ شيئًا مَا! ما تطرحه عليّ أنتَ يتجاوز المنطق المُعتاد. أنتَ تريد ***أن نخلق مواطنا من نوع جديد!*** *بل تُريد* ***أن نُكَوِّن شعبًا من صنف جديد!*** هذا حلم لا يمكن تحقيقه. لأن الشعب لا يتغير. وحتى الدولة هي نفسها لا تستطيع تغيير صفات الشعب. يخلق الله كل شعب كما يشاء. ثم يتطوّر كل شعب دون أن يستطيع أحد أن يغيّر مُمَيّزاته. ويستمر كل شعب على حاله، إلى أن يرث اللهُ الأرضَ ومَن عليها.

إبراهيم: لا يا مواطن! تَمَهّل قليلا. لا تُكَرِّر الصُّوَر النَّمَطِيّة المنقوشة في ذاكرتك. ***قضية نوعيّة "المواطن"، أو نوعية "الشعب" القائم*** في البلاد، ليست مجرد مسألة نظرية، أو فلسفية، أو موضوعًا للبحث الأكاديمي. بل هي قضية أساسية في حياة الشعب. هل تعلم مثلا، أن أحد الرّهانات الخَفِيّة للصّراعات السياسية المتواصلة بالمغرب، منذ استقلال البلاد في سنة 1956 إلى اليوم، بين "المُعارضة السياسية الثورية" و"القصر الملكي"، هو بالضبط الصّراع حول ***نموذج الشعب الذي نطمح إليه. هل نريد شعبا مكوّنا من مواطنين أحرار، منتجين، ومتضامنين، وتقدّميّين، أم نريد شعبًا مُكوّنا من رعايا، أو من أتباع، أو من أفراد خاضعين، جُهّال، مُتخلّفين، ومُسْتَلَبِين؟*** فقد ظلّت المعارضة الثورية، إلى حدّ اليوم، تطمح إلى تكوين شعب يتميّز بالتّحَرُّر، وبالحرية، وبالكرامة، وبالديمقراطية، وبالتقدّم. بينما كانت ولا تزال السّلطة السياسية، والأحزاب السياسية التّابعة لها، تهتمّ فقط بدوام النظام السياسي القائم. وتستعمل هذه السلطة السياسية جميع الوسائل لضمان استمرارية سطو هذا النظام السياسي على كل السلطات، وعلى كلّ الثروات، ولو كانت تلك الوسائل التي تستعملها السلطة السياسية غير قانونية، أو غير أخلاقية. حيث ظلّت السلطة السياسية وأتباعها يستعملون جميع الحِيل، والمناورات، لكي يبقى الشعب مُكوّنا من "رعايا" مُطيعين للسلطة السياسية، رعايا مُدَجّنين، وخاضعين، ومُسْتَعْبَدين. ومن أبرز السُّبُل التي تَتَّبِعُها السلطة السياسية وأتباعها لإبقاء الشعب مُطيعًا، أنهم يُخْضِعون الشعب لدعاية سياسية مُكَثّفة، ويعزلون الشعب عن الفكر التَّنْوِيرِي المتقدّم،

ويحرمونه من تعلّم الفلسفة، ويبعدون الشعب عن العلوم الدّقيقة، ويمنعونه من تنظيم نفسه، ويبقونه في ظلمات الجهل التي تعمي الأبصار، ويُدَوّخونه عبر استغلال الدّين في السياسة، ويرهبونه بالقمع الشّرس، ويَرْدَعُونه بالاعتقالات، والاختطافات، "والإِخْتِفَاءَات القَسْرية" (disparitions forcées)، والتعذيب، والسجون، وأحيانا حتى بالاغتيالات (مثل اغتيال المهدي بن بركة، وعمر بنجلّون، وآخرين). وقد تفنّن الملك المُستبد الحسن الثاني في تطبيق هذه السياسة على امتداد عهده (الذي دام 38 سنة ونصف، من فبراير 1961 إلى يوليوز 1999). واستعان الملك الحسن الثاني في ذلك بِمُستشارين وخبراء، من داخل البلاد ومن خارجها. وعلى امتداد عهده (أي خلال 38 سنة ونصف)، بَرع الملك الحسن الثاني في تطبيق سياسة "فَرِّقْ تَسُدْ". وبواسطة المكر، والخِداع، والتّرغيب، والقمع، وإرهاب الدولة، والدعاية المُكَثَّفَة، استطاع الملك الحسن الثاني، في كل مرحلة تاريخية، أن يُخادع الحركة الوطنية، وأن يهزم المعارضة الثورية. ***والنتيجة المُحَصَّلَة اليوم، هي وجود شعب مغربي يتكوّن في غالبيته من أفراد أمّيين، جاهلين، مرهوبين، مقهورين، خاضعين، مخنوقين، مَهْوُوسِين بالدّين، يؤمنون بِجَبروت القَدَر، لا يجرؤون على نقد أحوالهم، ولا يقدرون على مقاومة الفساد، ولا يستطيعون مُكافحة الاستبداد، أو الاضطهاد. شعب تنخره الانتهازية، والفَرْدَانِية، والأنانية، والتّهافت على الزّبونية السياسية، وعلى الريع الاقتصادي. شعب يعيش حياةً رديئة، في مجتمع مليء بِالغشّ، والرّشوة، والخداع، واستغلال النّفوذ، واختلاس الثّروات العمومية، والفساد بجميع أنواعه، وانفراد أنصار النظام السياسي القائم بالإفلات من العقاب. هذا هو حال شعبنا اليوم.***

8) هل مناهج التـفكير لدى مواطنينا سليمة؟

آدم: دَعَا الثّوريون السّابقون إلى تغيير شكل الحُكم، أو إلى تغيير نوع النظام السياسي القائم، أو تغيير هيكل الدولة، أو تغيير البنيات التَّحْتِيّة للمجتمع، أو تغيير علاقات الإنتاج، وأنتَ تدعونا اليوم إلى أطروحة جديدة هي تغيير عقل المواطن؟ هذا غير ممكن! أطروحتك طُوباوية! إنك تحلم! العقل هو شيء طبيعي وَفِطْرِي. وإصلاح الذِّهْنِيّات هو أمر مستحيل! هل يُعقل أن تحاول تغيير طبيعة البشر؟ ألم يمنحنا الخالق، عَزّ وجَلّ، عقولاً كاملة ومتساوية؟ الله وحده هو الذي يخلق العقول ويغيّرها!

إبراهيم: أمْنِحْني لحظة يا مواطن! إذا استثنينا الأشخاص الذين لهم دماغ مريض، فإن الأشخاص الباقين يحملون عُقُولًا متقاربة في ذكائها، أو في قُدُرَاتها. لكنهم يختلفون في تثقيف عقولهم، وفي مناهج تشغيل هذه العقول. ثمّ أَجِبْنِي من فضلك: ألاَ يطرح العقل الذي يشتغل به المواطنون أيّ مشكل؟ هل تستطيع أن تنكر أن المواطنين يحملون ***عقليات*** مُختلفة؟ ألم ترصد في بيئتك المجتمعية أن المواطنين يعبّرون في مُجمل القضايا عن آراء مختلفة؟ ألا يدلّ هذا الاختلاف في الآراء على أن المواطنين يستعملون مناهج في التَفْكِير مُتَبَايِنَة في سَدَادِهَا؟ ألا تُلاحظ داخل المجتمع وجود عدّة ***أنماط*** من العقليّات المتميَّزة، أو الذّهنيّات المتفاوتة؟ ألَا ترى أن المواطنين يختلفون في تكوينهم، وفي ثقافتهم، ومعارفهم، ومناهجهم، وتجاربهم، وأَحَاسِيسِهِم؟ هل تنكر أن المواطنين يتفاوتون على مستوى التَكْوِين، والثَقَافَة، والإرادة، والعزيمة، والجُهد، والاجتهاد، والمثابرة، والأخلاق، والمَنَاهج، والدقّة، والخيال، والإبداع، والإنتاج، والقُدْرَة على التحكّم في النفس، إلى آخره؟ ألا تُلاحظ أن عقلية كل مواطن هي نِتَاج مُجتمعي، أو مَنْتُوج ثَقَافِي، أو تاريخي؟ أَلَا تُوَافِق على أن عقل المواطن نَاتِج عن ظروف شخصية ومجتمعية مُحدّدة، وليس فقط نِتَاجًا بَيُولوجيا، أو وِرَاثِيًا، أو فِطريا، أو غَرِيزيا؟ أَلَا تَرى أن المواطنين لَا يَعُون أن المَنَاهِجَ الَتي يُفَكِّرُون بها نَاقِصَة، أو خاطئة؟ أَلَمْ تَشْعُر أن المواطنين يجهلون

القَـوَانِين الـتي تَتَحكَّمُ في تَطَـوُّر الأشـياء، وفي الطَّبِيعَـة؟ ألا تلاحـظ أن طريقـة تـفكير بعض مواطنينـا ليسـت ناتجـة عن اجتهـاد مَنْهَجِيّ، وَاعٍ، وَمَضْـبُوط، وإنمـا هي ناتجـة عن تـقليد عـادات شـائعة، أو عن تكـرار تقاليد منتشرة، أو عن تـبنّي معتـقدات مُلْتَبِسَة، أو عن الخضـوع لِتـأثير دعاية مُغرضة، أو عن مفعول بيئة مجتمعية مُعْتَلَّة؟ ألا تعترف أن هذه العقليـات تتـفاوت في مناهجهـا، أو في صَوَابِها، أو في فعاليّتهـا، أو في قيمتهـا المُجتمعيـة؟ أَلَا تُحسّ أن بعض هـذه العقليـات مُتخلّـف، وأن بعضها الآخر متقدّم نسبيًّا؟ هـل تَنْـكُر أن بعض المواطـنين ***لا يعرفـون كيـف يفكّـرون بِمَنْهَج سَـليم***؟ وحتّى إذا قَـدَّمْتَ لهم تفكـيرًا مَنْهَجِيًّا، فإنهم لا يقـدرون على الالـتزام بخلاصـاته. هـل تنفي أن بعض مواطنينـا يجهلـون كيـف يُقِيمُـوا تلاؤمًـا بين أفكـارهم وسُـلوكيّاتهم، أو بين طموحاتهم ومنجزاتهم؟ ألا تلاحظ أن جزءا هاما من جماهير الشعب لا يدركون مصالحهم الكبرى؟ وحتى إذا أدركوها، فإنهم لا يعرفون كيف ينجزوها. وحتى إذا عرفوا كيف يحقّقوها، فإنهم لا يقـدرون على تحمّـل إكراهـات التنظيم، أو الانضـباط، أو المجهـودات المتواصـلة، الـتي هي ضـرورية لإنجـاز مصالحهم. هـل تنكـر أن بعض الأفـراد يَقْلِبُـون أحيانًـا المنطق على رأسه، حيث يفعلون ما يضرّ بمصالحهم، ويرفضـون القيـام بما هو في منفعتهم؟ ألا تُلاحظ أن كثيرا من مواطنينـا لا يعتمـدون في تـــفكيرهم على مَنَـــاهِجَ سَـــدِيدَة؟ ألا تلاحـــظ أن بعض مواطنينـــا لا يستعملون في تفكيرهم مَنَاهِجَ مَنْطِقِيَّة، أو مراجعَ عِلْمِيَـة، أو مَقَـايِيسَ صحيحة، أو حُججًا مُثْبَتَـة؟ وإذا اعترفتَ بأن ***نوعا*** مُحدّدا من بين هـذه العقليـات المتـفاوتة (المعمـول بهـا داخـل المجتمـع) هـو أكـثر إفـادةً للشعب، بالمقارنـة مع الأنـواع الأخـرى، فلمـاذا لا نُحـاول ***تـعميم هـذا النوع المُتقدّم من العقليات على أكـبر عـدد ممكن من المواطـنين***؟ أليس من مصـلحة الشـعب أن نحـاول تـعميم المنهج العقلاني الأكـثر سَدَادًا، وعلى أكبر قِسْط ممكن من المجتمع؟ خاصةً وأن العقلية الجَيِّدة تَنْتُج أساسا عن التّربيـة، وعن التّكـوين، والتَـعَلُّم، والدّراسـة، والتمـرين، والتّجربة، والبحث، وفَنّ الاِسْتِيعَاب، وحِسّ النـقد. يجب علينا ألاّ نـقنع

بحمل عقل ذي مستوى متوسّط. بل علينا أن نجتهد لكي نحصل على عقل ذي جودة ممتازة، أو كفاءة بارعة!

آدم: ماذا تقول؟ ... لماذا تركّز الآن في كلامك على "العقل"؟ هل مشكل العقل هو المشكل الوحيد، أو الأهم، الموجود في المجتمع؟

إبراهيم: لاَ! إنْ رَكَّزْتُ في حديثي الحالي على أهميّة العقل، فهذا لا يعني أن المواطن يحتاج فقط إلى استعمال عقل جَيِّد. بل يحتاج المواطن، في نفس الوقت، إلى أشياء كثيرة، ومتداخلة. منها مثلا: الحصول على تغذية متوازنة، وعلى بيئَة مُجتمعية عَادلَة، وعلى انفعالات مُتَحكَّم فيها، وعلى جسم سلِيم، وصحّة شاملَة، وكرامة مُرْضِية، واحترام متبادل، وتربية ذكيّة، وتعليم مُحايد، ومُوَاطَنَة كاملة، إلى آخره. لكن العقل هو بمثابة المُحَرِّك الأساسي في أنشطة الإنسان.

آدم: ولكن كل شخص يحمل بالضّرورة دماغًا، ويستعمل عقلًا، وَيُفَكِّر بالضَّرورة بطريقة مُنْسَجِمة مع المنطق!

إبراهيم: لَا يَا مواطن! يجب أن نتذكّر دائما أن عقلنا لا يشتغل بالضرورة طبقًا لقواعد المنطق. لأن المنطق لَا يُسْتَنْتَجُ من خَوَاطِرِنَا الذَّاتية، وإنما يُسْتَنْبَطُ المنطق من القوانين التي تتحكّم في تطوّر الطبيعة. والمنطق مستقل عن الطريقة التي يُفكّر بها أيّ شخص كان. مثلما أن الواقع الملموس يوجد خارج ذهننا، بل هو مستقل عن عقلنا، وعن وعينا، وعن تفكيرنا.

آدم: إذا فهمتُك جيّداً، أنت تدّعي في أطروحتك الجديدة، أن مواطنينا لا يعرفون كيف يفكّرون بشكل جيّد! ألا تُحسّ بأنك تبالغ شيئا ما في نقدك؟ ألا يدل نقدك هذا على أنك تحتقر المواطنين، وأنك تُشكّك في قُدُرَاتِهم الفكرية؟

إبراهيم: ***الحجّة الكبيرة على أن نسبة هامّة من مواطنينا لا يعرفون كيف يفكّرون بشكل جيّد، هي أنهم يميلون أكثر، في سلوكياتهم، إلى الأنانية، والفردانية، وحبّ النفس، والغرور، والتّنافس العَدَائِي، والصّراع الإقْصَائِي. ولو كان مواطنونا أذكياء حقّا، لكانوا أكثر مَيْلًا إلى التّواضع، والتعاون، والتّكامل، والتضامن***

المُجتمعي! لأن العيش داخل مجتمع مشترك، يفرض بالضّرورة عليهم جميعا بأن يُغَلِّبُوا التكامل على التّنافس فيما بينهم.

آدم: أنت تبالغ. أنت تصوِّر المواطنين كأنهم يتخاصمون باستمرار، ويتصارعون بعقليات حادّة ونَاقِمَة. وهذه رؤية مبالغ فيها.

إبراهيم: الحقيقة هي أن ضعف عقل المواطنين يجعلهم يتعاملون فيما بينهم بمناهج ذاتية، أو أنانية، أو مُتَصَلِّبَة، أو سلبية، أو سيّئة. ويختلف المواطنون في تقييم الوَقَائِع التي تحصل فيما بينهم. فَيحدث سوء التفاهم فيما بينهم. ويسقط المواطنون في خصومات متنوّعة، أو في نزاعات متعدّدة. ويسيئون إلى بعضهم بعضا. وكلّ واحد منهم يظنّ أنه هو وحده على حقّ، وأن منافسيه أو خصومه هم كلّهم خاطئون بشكل كلّي. ويحسّ كلّ مواطن أنه هو وحده مَظْلُوم، وأن الآخرين هم كلّهم ظَالِمُون. فيزداد المواطنون تصلّبًا في قناعاتهم. والتصلّب الأعمى في الرأي هو من علامات الجَهْل. ويصبح المواطنون أكثر سُوءً في تصرّفاتهم. ويتحول "سوء التفاهم" فيما بين المواطنين إلى خصام، أو نزاع، أو قطيعة، أو كراهية، أو عداوة. بينما يستلزم المنهج السّليم أن نُدرك أن كلّ البشر خَطَّاؤُون. ويغدو من واجب كل مواطن أن يتذكّر أنه من الممكن أن يُخطئ في رأيه، أو أن يظلم غيره، دون أن يَعِيَ ذلك. وهذا الوعي بأننا كلّنا خَطَّائِين، يوصلنا إلى الاقتناع بضرورة الحذر في الاتهامات التي نوجّهها لغيرنا، ويفرض علينا التواضع في تصرّفاتنا، وفي أحكامنا. فيكون الحلّ، ليس هو التَصَلُّب في الرّأي، ولا هو تصعيد الخصام، وإنما هو التحلّي بالتَوَاضُع، وبِالْمُرُونَة، وبالإنصات للغير، وبالرّحمة، وبالتسامح، وبالتّكَامُل.

آدم: آه!... ربّمَا!... ربّما!... أنا لاَ أدري!... أنتَ مِلْحَاح! وأطروحتك مُمكنة! لكن، إن كنتَ حقًّا مُتَيَقِّنا من صحّة أطروحاتك، قُلْ لي في هذه الحالة: كيف تُفسّر تخلّف منهج تفكير المواطنين؟

إبراهيم: طَيِّبْ ! تخلّف منهج التفكير، لا يوجد فقط لدى مواطني بلادنا، ولكنه يوجد أيضًا، وبدرجات متفاوتة، لدى معظم مواطني مختلف مجتمعات العالم. ***والسّر الذي يُفسّر تخلّف منهج تفكير المواطنين، يكمن على الخصوص في كونهم يفكّرون بمنهج أناني،***

وليس بمنهج جماعي، أو مُجتمعي. حيث لا يُراعي هؤلاء المواطنين أن كلّ فرد هو بالضّرورة جزء لا يتجزّأ من المجتمع. ويمكن لكلّ شخص، من خلال تجربته في الحياة، أن يحسّ أنه، ***بقدر ما تتكاثر في المجتمع أعداد المواطنين الذين يتصرّفون بشكل أناني، بقدر ما يتحوّل هذا المجتمع إلى جحيم يصعب العيش فيه. وكلّما تكاثرت أعداد المواطنين، أو الفاعلين، الذين يعيشون كَطُفَيْلِيّات تجاه المجتمع، فإن هذا المجتمع يدخل في سيرورة انحلال، وتأزّم، وإفقار، وتخلّف، وانحطاط.***

آدم: كيف؟ أنت تُركّز الآن اتّهامك على مناهج تفكير المواطنين، وتُفسّره بِمَيلهم نحو الأنانية؟

إبراهيم: لا يوجد فقط عامل ***الأنانية***، بل توجد عوائق أخرى متنوّعة، وكثيرة، تمنع المواطنين من أن يفكّروا بشكل موضوعي، حُرّ، وسديد. لكن هذه العوائق تبقى عمومًا غير واعية. وحتى حينما ننبّه المواطنين إلى وجود هذه العوائق، فإن المواطنين لا يجرؤون على إحداث تغيير جذري في الطريقة المُعتادة التي يفكّرون بها. ومن بين هذه العوائق، توجد مثلا: ***المُحَرَّمَات الفكرية*** (tabous)، السّائدة داخل كلّ مجتمع محدّد. حيث توجد داخل العقل محرّمات، أو ممنوعات، أو محظورات، تظلّ عمومًا غير واعية، وَيَتَلَافَى العقل آليًّا الاقتراب منها، أو الخوض فيها، أو التفكير فيها. كأنه يوجد داخل العقل شرطي قوي ومخيف، يمنع هذا العقل من تناول بعض القضايا، أو تحليلها، أو نقدها. ومن بين هذه المحرّمات، يوجد مثلا ***مُحَرَّم الكلام في القضايا المتعلّقة بالجنس***، نظرًا لما تثيره من إحراج لدى المُستمعين. ومنها مثلاً ***مُحرّم نقد النظام السياسي*** القائم، نظرا للرّعب الهائل الذي نَقَشَهُ سابقًا هذا النظام السياسي الاستبدادي، في الذاكرة غير الواعية للمواطنين، بواسطة القمع السياسي الشديد. ومنها أيضًا ***مُحرّم نقد الدّين***، أو تحليله، أو مخالفته، أو نقد ما يرتبط به من قضايا عقائدية. حيث إن كلّ تفكير نقدي في قضايا الدّين يوصل صاحبه إلى آراء أو قناعات ثورية، تجعل هذا النَّاقِد يختلف في أفكاره مع المعتقدات الدّينية السّائدة في مجتمعه. فيصبح هذا النَّاقِد ملفوظا من طرف

مُحيطه، أو منبوذا، أو مهدّدا، أو مطرودا، أو مضطهدا. وتوجد عوائق متنوّعة أخرى.

آدم: ولماذا تعقّد الأمور إلى هذه الدّرجة؟ لماذا تبالغ في انتقاداتك؟ هل تنكر أن الإله خلق البشر بِأدمغة متشابهة، وبِعقول متساوية؟ هل تنفي أن ميزة الإنسان هي أن جميع الأشخاص يفكرون بنفس الطريقة؟

إبراهيم: لِنُفكّر قليلاً يا مواطن! يكفي أن تنتبه، وأن تلاحظ ما يجري في بيئتك المُجتمعية. أنظر حولك. ينشأ المواطنون داخل هذا المجتمع، ويتشبّعون ب "معتقداته"، أو "أساطيره". ثم يظنّون أن هذه "المعتقدات"، أو "الأساطير"، هي الحقائق الوحيدة السّليمة! ويعتبرون كل مَا خَالَفها هَرْطَقَةً، أو كُفْرًا، أو زَندقة. ولا يتعلّمون التمييز بين "***الأفكار المُسَبَقَة***"، و"***المُلَاحَظَات المَوْضُوعِيَة***". ولا يفرّقون بين "***الافتراضات الجاهزة***"، و"***الإستنتاجات المُعلّلة***". فتبقى طريقة تفكيرهم جامدة، أو متصلّبة، أو متخلّفة. لم يُعلّمهم أحد "***المُرونة في التفكير***"، أو "***منطق السَّبَبِيَّة***"، أو "***التَّتَابع في الأحداث***"، أو "***التّسلسل المنطقي في الأفكار***". كثيرون من بين المواطنين لا يُدركون "***طريقة الفرز بين الخطأ والصواب***". لم يُعلّمهم أحد خلال صباهم فُنون "***التحكّم في النفس***"، و"***السّيطرة على النّزوات الشخصية***"، و"***مراجعة الذّات***"، و"***آداب الإصغاء المُتبادل***"، و"***الحوار الديمقراطي***". ولم يتربّوا على تحمّل "***النقد المُتبادل***"، ولم يتعوّدوا بَعْدُ على "***المُراقبة المُتبادلة***"، و"***المُحاسبة المتبادلة***".

آدم: ولكن الدولة تقوم بواجبها، وتعلّم التلاميذ في المدارس الحكومية القراءة، والكتابة، والعلوم، ومناهج التفكير السّليم. كما تلقّنهم مبادئ المنطق.

إبراهيم: على خلاف ظنّك، لاَ يهتم النظام السياسي القائم بتعليم العلوم والمنطق. بل هو مَهْوُوس، على الخصوص، بصيّانة أمنه، وبضمان دَيْمُومَتِه. فيستغلّ هذا النظام المؤسّسات العمومية للدولة مثل المدارس، والإذاعات، والتّلْفَزَات، والمنشورات، والأنشطة العمومية، وما شابهها، لكي يؤثّر في عقول المواطنين. ويريد إخضاع

العقول إلى عملية تَكْييف (formatage) مُبْكِر، ودائم. ويعمل هذا النظام بهدف أن يُثَبِّت، أو أن ينقش، في عقول المواطنين سلوكيّات الخوف، والخضوع، والخجل، والتّخاذل، والفردانية، والانعزالية، والتقليدية، والأصولية، والاستسلام، والانهزامية، والسياسة المحافظة.

آدم: اِنتظر لحظة! لنتناول المسألة من جانب آخر. بعض المواطنين مثلي سيقولون لك إن العقل هو هِبَة من الله، وأن الله هو الذي يعطي العقل الذي يريد، ولمن يريد، وكَيْفَمَا يريد. فكلّ شيء لا يكون إلاّ بمشيئة الله. ومن حَظِيَ من عند الله بصنف مُحَدَّد من العقل، فلا أحد يستطيع تغيير هذا الصّنف. ولا يمكننا أن نغيّر ما حدّده الله سلفًا. فلا نستطيع أن نغيّر أي شيء في عقل البشر. والشخص المُؤمن هو الذي يقول لك: «أحمد الله على العقل الذي منحه لي، وأرضى به، ولا أطمع في تغييره».

إبراهيم: لا يا مواطن! دع الله في وقار وإجلال، ولا تحشره في مشاكل البشر! الله بريء من كل ادّعاءات أو افتراضات البشر! ***ولا يتدخّل الإله في عقول البشر لكي يتلاعب بها!*** وإلاّ تحوّل البشر إلى صنف من "الإنسان الآلي" (robot). فتغدو حياة البشر مجرّد عَبَث. بل العناصر الموضوعية التي تُحدّد تاريخيًا عقل أيّ مواطن، هي البيئة المُجتمعية، وشخصية هذا المواطن المعني، وهي أيضا تكوينه المدرسي، وعائلته، وقراءاته، وثَقَافَته، وتجاربه، واجتهاداته، ونوعيّة تفاعلاته مع بيئته المُجتمعية، إلى آخره!

آدم: ولماذا تشغل بالك بطريقة تفكير المواطنين؟ هل منهج تفكير المواطن يستحق كل هذه العِنَايَة؟ هل ينتج عن سوء طريقة تفكير المواطنين ضَرَرٌ مَا؟

إبراهيم: طبعًا! فإذا كان أفراد الشعب لا يعرفون كيف يفكّرون بطريقة سليمة، فنتيجة ذلك هي أن هؤلاء المواطنين سيتصرّفون بشكل مخالف للمنطق، أو بطريقة متفاوتة مع العقل. فترى هؤلاء المواطنين يفعلون عكس ما يجب عليهم أن يفعلوه. وقد يتصرّفون بشكل مناقض حتى لمصالحهم الخاصة. ونتيجة ذلك هي حدوث ضياع كبير في القيمة الإجمالية للمنتوج الفردي والقومي. ألاَ تعترف بأن ***كل شخص، وكل***

شعب، يستعمل العقل بشكل رديء، سيبقى وَعْيُه نَاقِصًا، ومعرفته محدودة، وسلوكه ضعيفًا، وإنتاجه هزيلًا، وتفاعله مع الواقع قاصرا؟ ألاَ توافق على أن سوء العقل يمكن أن يتسبّب في التخلّف، أو الفقر، أو التّهميش، أو المعاناة المتواصلة؟ وبعبارة أخرى، ***عقل المواطن، أو جودة منهج تفكيره، هو العنصر الأساسي الذي يحدّد مستوى تقدّم المجتمع، ويحسم في حجم منتوجه الدّاخلي الخام.***

آدم: وماذا تقترح أنت؟ قل لي إذن، ماذا تريد بالضّبط؟ هل تدعونا إلى إعادة التفكير في هذه المسائل المُبهمة، والغامضة، والمُعقّدة، والمُحيّرة، مثل العقل، والفكر، والوعي، والمنهج، والذكاء، والنفس، والمواهب، والأخلاق؟ هل بمستطاعنا أن نغيّر المَلَكَات العقلية، أو الكفاءات الفكرية، لعموم المواطنين؟

إبراهيم: من المظاهر المُثيرة للدّهشة في المجتمع، أن مجمل المواطنين ***يعتقدون*** أنهم يفكّرون بطريقة جيّدة. ***ويفترضون*** أن طريقتهم في التفكير سليمة مئة بالمئة. ويظنّ المواطنون أن كل الأفراد يستعملون ***نفس المنهج*** في التفكير. وأنهم كلّهم ***مُتساوون*** في القُدُرة على التفكير السّليم. ورغم أن هذه ***الظنون*** شائعة جدّا، فإنها غير صحيحة. فَعِندما يُراقب الملاحظ كيف يفكّر مختلف المواطنين، يكتشف أن ***أغلبية المواطنين لا يعرفون كيف يفكرون***، ولا يُدركون ما هي الطريقة الصحيحة في التفكير. أعطيك بضعة أمثلة. هل يمكن لمواطن مُعيّن، أن يفكّر بمنهج سليم، إذا كان يجهل قواعد ***المنطق***؟ هل يمكن لمواطن أن يفكّر بشكل جيّد، إذا كان لا يعرف الاكتشافات والحقائق التي توصّلت إليها مختلف ***العلوم*** الدّقيقة الحديثة؟ وهل يمكن لمواطن أن يفكّر بأسلوب موضوعي، إذا كان لا يعي بأن ***ذَاتِيَّتَهُ*** تُسيطر على عقله؟ وهل يمكن لمواطن أن يفكّر بطريقة ***عقلانية***، إذا كان لا يعرف كيف ينقص من تأثير ***ذاتيّته*** على تفكيره؟ وهل يمكن لِمُواطن مُحدّد أن يفكّر بطريقة سليمة، أو جيّدة، إذا كان لا يجمع مُجمل ***المُعطيات*** الضرورية في كلّ تفكير مُحدّد، أو لا يُراكم ***المعلومات*** اللّازمة فيه، ولا يُخضعها ***لفحص نقدي دقيق***، لكي يتأكّد من صحّة هذه المُعطيات، أو لكي يميّز بين ما هو صحيح وما هو خاطئ

فيهـا؟ وهـل يمكن لمـواطن لا يعي مـدى تـأثّره العميـق ***بمعتـقدات*** مجتمعه القديمـة، أو المشكوك في سلامتها، ***أن يفكّـر بِمَنْهَج عَقْلَانِي***؟ وهل يمكن للمـواطن أن يفكّر بشكل سديد إذا كـان يقبـل بـأن يسجن عقلـه داخـل منظومـة فكريـة مُغلقـة، مكوّنـة من آراء مُسْـبَقَة، أو من معتقدات دينية مقدّسة، أو مُطلقة؟ وهل تظنّ أن المواطن الذي يسمح له ضميره بأن يكون مُرَاوِغًا، أو مُغَالِطًا في طريقة تـفكيره، هـل تظنّ أن هذا المواطن يستطيع أن يكون نزيها، أو بَنّاءً، في أي نشاط يقوم بـه في حياته؟ لا، مثل هؤلاء المُواطنين لا يقـدرون على القيـام بتـفكير سّـليم. فتكـون الخسـائر الإجماليـة، النّاتجـة عن ضـعف منهجهم في التـفكير، كبيرة، وفادحة، سواءً على مستوى حياة هؤلاء الأشـخاص المعنـيين، أم على مستوى المُجتمع في شُمُولِيَتِه.

آدم: كيـف؟ هـل تـزعم أن كـلّ المواطـنين، وبـدون اسـتثناء، لا يعرفون كيف يفكرون؟

إبـراهيم: لا! جـودة منـاهج تفكيـر المواطـنين تتفـاوت من شـخص لآخر (حسـب العوامـل الـتي ذكرتُهـا لـك سـابقًا)، ومن فـترة إلى أخـرى، ومن ميدان إلى آخر. والفئة المجتمعية التي هي أكـثر تـأهيلا للتّحكّم في منـاهج تفكيرهـا، أو ضـبطها، هي فئـة العُلمـاء في العلـوم الدّقيقـة (sciences exactes). وذلـك ليس فقـط لأن هـؤلاء العلمـاء يتـوفّرون على مـواهب شخصـية خاصّـة، ولكن، على الخصـوص، لأنهم يحرصـون، وباسـتمرار، على دراسـة واسـتيعاب وتـدقيق القواعـد الـتي تمكنّهم من التـقدّم من فكـرة إلى أخـرى. ويتـقنون أكـثر من غـيرهم الملاحظـات الموضـوعية، والاسـتنتاجات المُعَلَّلَـة، والتَّسَلْسُـل المنطقي في الأفكـار، ومراقبة الذات، أو التقليص من النّزوات الشخصية.

آدم: أَم مْ مْ مْ! أنت تطرح أفكـارا جديـدة عليّ! وكلامـك يـدعو إلى التّأمّـل في ظـواهر مجتمعيـة موضـوعية. وأحسّ أن ملاحظاتـك حـول المجتمع هي متميّزة، دقيقة، مُبدعة، وجدّية. لكنني لا أتحمل بـأن أتبنّى أطروحاتـك ببسـاطة فَجَّة. ولا أقبـل بـأن أتنـازل، بسـهولة كبـيرة، عن أفكـاري الشخصـية القديمـة. لا أقـول بـأنني أحمـل أفكـارا مخالفـة، أو تصـوّرات مناقضـة، وإنّمـا أحتـاج إلى وقت مُحَـدَّد لكي أتأمّـل في

معتقداتي، ثم أطوّر تدريجيا قناعاتي. أنا أحرس على صيّانة استقلال تفكيري. ولا أريد أن يقول عنّي الناس إنني أغيّر قناعاتي بسهولة تامّة. ولا أقبل بأن أكون تابعًا، أو من بين أنصار أيّ زعيم كان. وحتى حينما أجادلك في النقاش، فإن هدفي، ليس هو مضايقتك، وإنما هو حَثُّكَ على استعراض أحسن ما لديك من حُجج. أنا أحتاج إلى التفكير، وإلى إعادة التفكير، مرارًا وتكرارا، حتى أتيقّن من سلامة الأفكار المعروضة عليّ. وإلى حدود هذه اللحظة في الحوار معك، أميل إلى الاعتقاد أنك تبالغ شيئا ما في نقدك للشعب. أنا أتساءل هل حقّا عملية التفكير صعبة إلى هذا الحدّ الذي تصوّره أنت؟ في هذه الحالة، فُلْ لِي ما هي العوائق التي تعوق التفكير الجيّد لدى المواطنين؟

إبراهيم: بالإضافة إلى العناصر التي ذكرتُها لك سابقا، توجد عوامل أخرى كثيرة تعوق تفكير المواطن، أو تنقص من احتمالات صواب تفكيره. ويصعب استعراض كل هذه العوامل. خاصة وأننا نعرف بعضها، ونجهل الباقي منها. وسأكتفي بعرض بعض الأمثلة الأخرى بهدف التوضيح. فمثلًا المواطن الذي لا يتقن ***اللّغة*** التي يتكلّم بها، أو لا يعرف إلا عددا متواضعا من الكلمات، أو ***المُفردات***، أو لا يضبط معاني ***المُصطلحات*** الفلسفية، أو ***المَفَاهِيم*** العِلْمِية، أو التّصنيفات القانونية، يصعب عليه أن يبني تفكيرا مفصّلا، أو دقيقا، أو موضوعيا. وهل يمكن للمواطن الذي لا يميّز بين ***تصوّرنا للواقع*** من جهة أولى، ومن جهة ثانية ***الواقع كما هو موجود خارج تصوّرنا الذهني***، هل يمكن لهذا المواطن أن يفكّر بشكل سليم؟

آدم: قد ينطبق نقدك هذا على المواطنين البسطاء، أو الأمّيين، أو الذين هم غير متعلّمين، أو غير مثقفين. لكنه لا ينطبق على الأطر، وعلى المسؤولين، سواء المتوسطين أم الكبار، في القطاعين العمومي والخاص. حيث إن تفكيرهم هو دائما من مستوى عال من الجودة، والدقّة، والموضوعية.

إبراهيم: لَيْتَ قَوْلَك صحيحٌ! لا يا مواطن! كلامك هذا هو ترديد لدعاية مُغرضة، وليس حقيقة ثابتة! يجب علينا أن نتحرّر من أوهامنا! يوجد ***قُصُور في جودة التفكير لدى مجمل فئات المجتمع، من قمّة***

هرم المجتمع إلى أسفله، ولو بدرجات تتفاوت من شخص لآخر. وأكتفي هنا بعرض مثال واحد معبّر. أنظر مثلا إلى المسؤولين والأطر، سواء في إدارات الدولة، أم في المقاولات الخاصة. ماذا يفعلون؟ منذ اللحظة الأولى التي يقبلون فيها الدخول في علاقة خضوع وتراتبية مع مُشغّليهم، أو مع رؤسائهم، أو مع سلطات عليا، مقابل أجور سخيّة، أو مقابل خدمات، أو امتيازات معيّنة، فإن ذهنهم يصبح مقيّدا، أو مكيّفا بشكل خاص. حيث ***يصبحون عاجزين على أن يقولوا لرؤسائهم أشياء لا ترضي هؤلاء الرّؤساء***. بل منذ اللحظة التي يرضون فيها بهيمنة تلك السلطات أو الهيئات القيادية عليهم، فإنهم ***يبرمجون ذهنهم بشكل غير واعي لكي يتجاهل (ذهْنُهُم) كل الحقائق الموضوعية التي لا تعجب مسؤوليهم أو قياداتهم***. فلا يقدرون على أن يقولوا لرؤسائهم سوى ما يُرْضِي هؤلاء الرؤساء. ولا يقولون كذلك للشعب سوى ما يَسِرُّ قِيَاداتهم. وينكرون وجود كل الحقائق المُرّة التي تقلق رؤسائهم. ولو كانت هذه الحقائق واضحة لكل مراقب غير متحيّز. ولا ينزعج هؤلاء الموظّفين أو الأطر من كون ***خطابهم (السياسي أو التقني) يتناقض بشكل مفضوح مع الواقع المُعاش***.

آدم: آه!... هذا ممكن!... ربّما!... لكنني أتساءل حول مدى صحّة كلامك. فهل أنت تضبط ما تقوله؟ ألا تعود تلك القضايا (التي تنتقدها أنت في المواطنين) إلى أشياء أخرى، مثل الوعي، أو المعرفة الثقافية، أو النزاهة، أو الصّدق، أو الجُرأة، أو الأخلاق، أو القدرة على التحكّم في الذات؟

إبراهيم: يمكن أن نناقش فيما بعد مسألة الوعي. ويمكن أن نلاحظ أن الوعي، ومَنْهَج التفكير، والمعرفة، والقُدرة على التحكّم في الذات، ومَلَكَات أخرى مشابهة لها، هي كلّها أشياء تترابط بشكل وثيق فيما بينها، داخل وجدان كل شخص (أو كل شعب). ويصعب فصل الواحد منها عن الآخر.

آدم: طيّب! هذا أمر محتمل. أنت تدّعي إذن أن كثيرا من المواطنين لا يعرفون جيّدا كيف يفكّرون بشكل سليم. لكن، هل سيقبل منك المواطنون مثل هذا النقد؟ ألا تُبالغ شيئا ما؟ هل شعبنا

متخلّف إلى هذه الدرجة؟ هل تعني أن المواطنين بلداء؟ ألا تحتقر الشعب؟ ألا يعبّر نقدك هذا عن احتقار للشعب؟

إبراهيم: لا، يا مواطن! النّقد المُؤدّب لا يعني بتاتًا الاحتقار، أو الإهانة! لقد سبق أن قلتُ لك إن النقد هو مجرد ملاحظة، أو تنبيه إلى ما هو ناقص، أو خاطئ. لنرجع إلى مسألة فنّ التفكير. أُنْظُر يا مواطن! حينما يُولد المواطنون، أو حينما يكونون أطفالا صغارا، فإنهم لا يُدركون بَعْدُ ***فنّ التفكير***. فإذا لم يُعَلِّمْهم المجتمع فنّ التفكير، فمن أين سيأتيهم هذا الفن؟ هل سيظهر بطريقة غريزية في أذهانهم؟ هل سينزل عليهم فَنُّ التفكير بشكل تلقائي من السماء؟ وإذا لم يتعلم المواطنون بشكل متواصل فن التفكير على امتداد حياتهم، فمن يقدر على منحهم هذا الفن؟ هل يمكن أن يشتروا فنّ التفكير في السّوق؟ هل يمكنهم أن يستوردوه من الخارج؟ هذا مستحيل! هل يمكن للمواطنين أن يتعلّموا فن التفكير بشكل ***عفوي، عبر تجارب عشوائية؟*** هذا تصوّر غير علمي، وغير معقول، وغير ممكن! قد تُوجد استثناءات نادرة، تتجلّى في أقلّية من المواطنين، المتميّزين بِمَوَاهبهم، أو بعَبْقَرِيّاتهم. حيث يمكن لهؤلاء الأشخاص العباقرة أن يستطيعوا تعلُّم فنّ التفكير بشكل عفوي، أو غريزي، أي عبر تجاربهم المُتراكمة. لكن العباقرة نَادرُون جدًّا. والتحصيل ***التّلقائي*** لفنّ التفكير يبقى غير ممكن بالنسبة لأَغلبية المواطنين العاديّين.

آدم: وما هو مضمون فنّ التفكير؟

إبراهيم: مضمون ***فنّ التفكير*** هو نِتَاج مُرَكَّز لقرون من التجارب البشرية، والمجتمعية (سواءً منها التجارب الفردية، أم الجماعية). ويُفترض في المدرسة العمومية أنها تعلّم التلاميذ والطلبة، ليس فقط القراءة، والكتابة، والحساب، بل يفترض في المدرسة أيضا أنها تعلّم التلاميذ قواعد ***المنطق***، ***والفلسفة***، وأنها تُدرّسهم كذلك ***فنّ التفكير***. هل المدارس (الابتدائية والثانوية) في بلادنا تعلّم فعلاً التلاميذ مناهج فنّ التفكير؟ لا أعتقد ذلك. يظهر أن مدارسنا تُركّز على تدريس معارف جاهزة للحفظ والتقليد.

آدم: أنت تُحيّرني. أتأمّل في كلامك، وأتساءل. ألا تُبالغ شيئا ما في نقدك؟ إنك تَدّعي أن جزءا من المواطنين لا يعرفون كيف يفكّرون! هذا رأي مُدهش، وغريب! هذا نقد لا يُصَدَّق! بل إنه اتّهام خطير! إن كنتَ على صواب، أعطني ***أمثلة*** أخرى توضّح فيها أن المواطنين يقومون بتفكير ناقص، أو سيّء، أو سخيف، أو غير مُرض!

إبراهيم: سأعطيك بعض ***الأمثلة*** المعبّرة، ولو أنها ستفاجئك. أُنْظُر مثلا إلى بعض المظاهر العاديّة، أو التّافهة في المجتمع، مثل ***حوادث السير*** (حيث تتسبّب هذه الحوادث بالمغرب، في كل سنة، في قرابة 67 000 حادثة، و 4 200 قتيل، و102 000 جَرِيح. ويحتلّ فيها المغرب المرتبة الثالثة عالميا، والأولى عربيا). كأنها حرب أهلية مُستترة! إن جزءا هامّا من حوادث السّير، لا ينتج عن ضعف معرفة قانون السّير، أو عن سوء تطبيقه، أو عن الحالة السيّئة للسيارات، أو عن الحالة السيئة للطّرقات، أو ما شابه ذلك، مثلما تظن عادة الدولة، وكذلك عامّة الناس. وإنما ينتج عن كون نسبة هامّة من المواطنين لا يعرفون جيّدًا كيف يفكّرون (أثناء السّياقة). لأن الجوهر الأصلي في أخطاء سَائقي السّيارات أو الشّاحنات أو الدرّاجات، الذين يتسبّبون في حوادث السّير، هو أنهم يرتكبون أخطاءً في طريقة تفكيرهم. وبعبارة أخرى، فإن ***منهج التفكير*** الذي يستعملونه، أثناء تدبيرهم لسِيّاقة السيارة، أو الشاحنة، أو الدرّاجة النارية، غالبًا ما يكون أقل من المستوى المطلوب.

آدم: طيّب! هذا ممكن! هذا ***مثال أول***. ومعرفتي لحوادث السّير تجعلني أقبله منك. قل لي أمثلة أخرى.

إبراهيم: أُنْظُرْ أيضا إلى مثال الإصابة ببعض ***الأمراض***. إن عددا هامّا من الأمراض ناتج عن كون بعض المواطنين لا يعرفون جيّدًا كيف يفكّرون. لماذا؟ لأنهم لا يحترمون قواعد حفظ الصّحة (Hygiène). ولا يتحاشون العناصر المُضرّة بالصّحة. ولا يُطبّقون الاحتياطات الصّحيّة اللازمة. ولا يقومون بالوقاية الضرورية. ولا يجتهدون بهدف إتقان سلوكهم اليومي. كما أن مواطنينا لا يحترمون قواعد الوقاية من الأمراض المعدية. ولا ينتبهون إلى ضرورة الابتعاد عن المواد الملوّثة،

أو السامّة. ولا يبالون حتى بالمواد التي هي معروفة بإحداثها للسّرطان. حيث يرتكب المواطنون الكثير من الأخطاء، أو الحماقات، أثناء تصرّفهم. أي أنهم لا يخضعون سلوكهم لتفكيرٍ سليم. أدرس مثلا ***الأمراض*** الشائعة في المجتمع، وستجد أن عددًا هامّا من هذه الأمراض هو ناتج عن كون هؤلاء المواطنين المعنيين يأكلون بجشع كبير. ويبتلعون كمّيات من المأكولات تفوق بكثير ما يحتاجونه منها. وفي نفس الوقت، ينفرون من بذل المجهودات. ولا يكترثون لجودة المأكولات التي يلتهمونها. ويتناولون مواد غذائية مُلَوَّثَة بِمَوَاد كِيمَاوِيَة (مثل مُبِيدَات الحَشَرَات أو الأعْشَاب الضَارَّة). وَيفْرِطُ المُواطنون في أكل اللحوم الحمراء حتى يصابوا بالسّمنة، أو بالكوليسترول، أو بالوزن الزائد، أو بإحدى عواقبه (مثل ارتفاع الضّغط الدّموي، أو الأزمات القلبية). بينما يمكنهم أن يقلّصوا استهلاك هذه اللحوم الحمراء، أو أن يستغنوا عنها، دون أن يحدث لهم أي نقص أو ضرر.

آدم: حسنًا، هذا ***مثال ثان***. أعطني مثال آخر.

إبراهيم: أُنْظُرْ أيضًا إلى ظاهرة ***التّدخين***، *أو تَنَاوُل* ***الكُحُول***، *أو* ***المُخَدِّرَات***. ألا تلاحظ أن بعض المواطنين يلجؤون إلى التدخين، أو إلى استعمال مخدّرات أخرى متنوعة، رغم أنهم يعرفون جيّدًا أنها سوف تصيبهم بالإدمان (addiction, accoutumance). وأنها ستضرّهم، وستهلكهم. وأن تناول تلك المواد لن يحلّ لهم أيّ مشكل، ولن يعود عليهم بأية منفعة؟ المواطنون يعرفون أن المخدّرات (سواءً كانت خفيفة أم قوية)، هي بمثابة مَصْيَدَة، من يدخلها لا يستطيع الخروج منها. ورغم ذلك يدخلونها. فإن حصلوا، قالوا: «هذا ما كتبه الله عليّ»! وهذا السلوك، وكذلك التفكير الذي يوجد خلفه، لا يرقى إلى المستوى العقلاني المطلوب.

آدم: جَيِّدْ ! هذا ***مثال ثالث*** مقبول. هل لديك مثال آخر؟

إبراهيم: أُنْظُرْ أيضا إلى مثال أولئك المواطنين الذين يدخلون في بعض ***المشاريع الاقتصادية***، التي تتجاوز قُدُرَاتِهم الماليّة. فَتَكْبُر فَجأة حاجِياتهم إلى المال. ثمّ يَسقطون في وَرْطَة. فيخافون من خطر الإفلاس الاقتصادي. وتدفعهم رغبتهم الجامحة في النّجاح في مشاريعهم إلى

اللجوء إلى الإفراط في الدّيون، أو إلى الكذب، أو إلى الغشّ، أو استغلال النفوذ، أو الرّشوة، أو السّرقة، أو غيرها من الجنايات، أو الجرائم. وتوجد أمثلة أخرى كثيرة. يكفي أن تفحص السلوكيات المنتشرة داخل المجتمع، لكي تعثر على أمثلة متنوّعة وكثيرة.

آدم: هذا ***مثال رابع*** مقبول. ولا أشكّ في كونك تتوفّر على أمثلة أخرى. لكن، ماذا تستنتج أنتَ بنفسك من هذه الأمثلة الكثيرة؟

إبراهيم: هذه ظواهر مُجتمعية مُعبّرة! فهل كل المواطنين بارعون في تدبير حياتهم الشخصية؟ ألا يفكّر بعض المواطنين بطريقة ناقصة أو رديئة؟ أليس بعض المواطنين مُتهوّرين في سلوكهم؟

آدم: رُبّما!... رُبّما!... أنا لا أعرف!... قد يكون كلامك صحيحًا. ولماذا لاَ؟ من الممكن أن بعض المواطنين لا يُتْقِنُون طريقة تفكيرهم. ولكن الأمر العجيب هو التّالي: لماذا لا يحسّ المواطن بضعف منهج تفكيره، أو بقلّة كفاءته؟ لماذا لا يشعر المواطن برداءة تصرّفه، أو بِفُتُور سلوكه، أو بِهُزَال إنتاجيته؟

إبراهيم: قد يكون الجواب بسيطا! وهو أن ***الشخص العادي لا يستطيع أن يَعِيَ شيئا يجهل كلّيا وجوده.*** كيف يمكن لمواطن أن يحس بما ينقصه في مجال منهج التفكير، أو الوعي، أو المعرفة، إذا كان هذا المواطن يفترض تلقائيا أن طريقته في التفكير هي ممتازة، أو إذا كان هذا المواطن يجهل كليا أنه يعاني من نقص في جودة تفكيره؟ بل إن الغرور، أو الذاتية، أو إعجاب المرء بنفسه، قد تدفع تلقائيا هذا المواطن إلى أن يظنّ أن كل ما يوجد في شخصه هو ممتاز! وهنا نرجع إلى سؤالك السابق. فالعامل الذي يجعل المواطنين لا يحسّون بضعف منهج تفكيرهم، يرجع إلى كون عدد من المَلَكَات مثل ***الوعي، والمعرفة، والثقافة، والتكوين، والتجربة، والتحكّم في الذات، والحسّ النقدي***، وما شابهها من المَلَكَات الأخرى، هي كلها قُدرات تترابط وتتفاعل بشكل وثيق فيما بينها. والنقص الحاصل في كل واحد من هذه الملكات، يفرض بالضرورة الحدودَ القُصوى (maximales) والدُّنيا (minimales)، التي يمكن أن تتطوّر داخلها المَلَكَات الأخرى.

آدم: ربّما! ربّما!... هذا ممكن!... لكن أنا لستُ متيقّنا من دقّة، أو صواب كلامك! أنا لا أعرف!... قد يكون خطابك صحيحا.... على أي حال، لا يمكن لنا أن نَنْكُر أن المواطنين يفكرون في كل يوم، وفي كل لحظة. ويتدبّرون أمورهم حسب المُستطاع. ورغم أن منهجهم في التفكير ليس سليما مئة في المائة، فإنهم ينجحون في غالب الحالات في تدبير حياتهم الخاصة، وبفعالية جيّدة.

إبراهيم: حسنًا! ملاحظتك تبرز تناقضا مهمّا. وهو ما أودّ الآن توضيحه. فرغم تلك الصّعوبة في التفكير (التي تكلّمتُ عنها سابقا)، تفرض ديناميكية الحياة على كلّ مواطن أن يُفكّر بطريقة مَا، ولو كانت ناقصة، أو خاطئة. وتفرض عليه الحياة، في كل لحظة، بأن يستنتج بسرعة من تجربته خُلاصةً مُعيّنة، وأن يُطبّق هذه الخلاصة. فإن نجح جزئيّا في تطبيقها، يستفيد من نتائجها، ثم يَمُرّ إلى شيء آخر. وإن فشل تَمامًا، يَلْجَأ إلى تجريب فكرة أخرى. وهكذا دواليك. ***دون أن يتوقّف المواطن العادي عند ضرورة فحص، أو مُحاولة ضبط، منهجه في التّفكير***. وغالبا ما تكون النتائج المُحصّلة نسبيّة، أو جزئية. فلا تكون هذه النتائج ناجحة مئة في المئة، ولا هي فاشلة مئة في المائة. فلا يَحِسّ المواطن بضرورة الوقوف خلال لحظة محدّدة، بهدف فحص منهجه في التفكير. ولا يتساءل حول مدى سلامة طريقته في التفكير. وإذا تجرّأتَ وقُلتَ لمواطن مُعيّن أنه لا يعرف كيف يفكّر بمنهج سليم، فإنه سوف يَنْزَعِجُ منك، وَسَيَقْلَق، وقد يقول لك بأنك تحتقره، أو أنك تتّهمه بالبلادة، أو بالحُمق. ويمكن أن يغضب هذا المواطن، أو أن يقول لك إنه يرفض أن توجّه له مثل هذا النقد.

آدم: ربّما أن السبب يأتي من كون أحداث الحياة لا تقوم ***بفرز واضح*** بين الأشخاص الذين يُتقنون منهج التفكير، والذين لا يُتقنونه.

إبراهيم: أَحْسَنْتَ ! تَمَامًا ! هذا صحيح. أُنْظُر مثلا إلى ما يجري في المدرسة. طِوَالَ حياته الدّراسية، يقوم التلميذ أو الطالب ***بتمارين***، أو يجتاز ***امتحانات***. ويلاحظ أحيانا أن النقطة التي حصل عليها هبطت إلى مستوى يَقِلّ عن ***المُعدّل المطلوب***. وفي مثل هذه الحالات، يستنتج التلميذ أو الطالب أن المعارف التي جمعها كانت ناقصة، أو

أن منهجه في التفكير (أثناء الامتحان) كان ناقصا، أو خاطئا، أو رديئا. ***ولا يمكنه أن يَنْكُر وجود هذا النقص***، ولا يقدر على نَفْيِ هذا الضعف. خاصّة وأن أصدقائه، يحصلون على نتائج أحسن منه (في نفس الامتحانات المُشتركة). ثم يُحاول ذاك التلميذ أو الطالب استدراك هذا النقص خلال ***تَهْيِئَة الامتحانات*** المقبلة. أما في الحياة العادية للرّاشدين، فلا توجد على العموم ***امتحانات*** واضحة، ولا يوجد تنقيط مُحايد. أو لِنقل على الأقل، أن ***أحداث الحياة لا تظهر للمواطن كامتحانات***، أو كمباريات. ولو أن هذه الأحداث المُجتمعية هي امتحانات حقيقية ومتتالية. وبالتّالي، فإن المواطن لا يستطيع أن يستنتج منها أن معارفه ناقصة، أو أن خَلَلًا مَا يوجد في منهج تفكيره. فلا يحسّ المواطن بالحاجة إلى مراجعة منهجه في التفكير، ولا إلى ضرورة فحصه، أو تقويمه. بل على عكس ذلك، ***يظن كل مواطن عفويًّا أنه يفكر مثل كل المواطنين الآخرين. وأنه متساو (في جودة التفكير) مع أيّ مواطن كان***. بل يعتقد أنه يفكر مثل المواطنين الأكثر ذكاءً، وعِلْمًا، وخِبْرةً، وثقافةً. وهذا التصوّر هو طبعًا غرور ذاتي، وخاطئ. لأن المواطنين لا يتساوون في خصالهم، ولا في معارفهم، ولا في مناهجهم، ولا في إنتاجيّتهم. زيادة على هذا، فإن ما قلتُه لك سابقًا عن ***المواطن الفرد*** في مجال جودة منهج التفكير، يصدق أيضا على ***الجماعات*** البشرية، وعلى المجموعات، والمؤسسات، والهيئات، والشّعوب، والأمم.

9) هل وَعي المُواطنين كامل أو مُرض؟

آدم: يمكن أن يكون في كلامك قدر مُعيّن من الحقيقة. لكن تعبيرك هذا يُسَائِلُني، ويُحَيّرني. لأن مُرافعتك تحمل معاني، أو أبعادًا أخرى. ولأن بَراهينك تعني أيضا أن مُواطنِي شعبنا ***لا يُتقنون منهج التفكير***. وتدلّ على أن ***وعيهم*** بالواقع المجتمعي يبقى وعيا ناقصا، أو زائفا. وهذه اتهامات خطيرة! فَهَلْ جِدَالُك هو مُجرد مُبالغة لطيفة في

الكلام، أو مُداعبة خفيفة، تُثير شيئا من الفُكاهة، أو السّخرية؟ أم ***هل حقّا نحن مُتخلّفون*** إلى درجة هي أعمق مِمّا نظن؟ وفي هذه الحالة، يجب علينا أن نُراجع أنفسنا بشكل جدّي، ومُعمّق، وجدري.

إبراهيم: أنظر يا مواطن! عندما تُحلّل المُجتمع، أو عندما تفكر في أي شيء كان، يجب عليك ألا تخاف من خطورة النتائج الفكرية التي يُحتمل أن تصل إليها. لا تشغل بالك كثيرًا بما يمكن أن يقوله الناس عنك. على عكس ذلك، كلما أَحْسَسْتَ أن التحليل يسوقك إلى نتائج تظهر غريبة، أو خطيرة، أو مناقضة للاعتقادات الشائعة، يلزمك آنذاك أن تستمر بشجاعة في بحوثك، وأن تُكمل تَحرّياتك، وأن تُثَابر في محاولاتك لاكتشاف الحقيقة. نحن البشر مجبرون على البحث بشكل متواصل عن الحقيقة، وإلاّ فلن نستطيع عَقْلَنَة حياتنا المُجتمعيّة. يجب علينا أن نتجرّأ على قول الحقيقة التي نتوصّل إليها. يلزمنا أن نصرخ بالحقيقة في السّاحة العُمومية، وأن نَصمد في الدّفاع عنها، ولو كنّا أقلّية قليلة. يجب علينا أن نستمر في الدفاع عن الحقيقة إلى حين أن نقتنع بحقائق أخرى مُخالفة. وإلاّ قد تصبح حياتنا بلا قيمة، وقد نندم على خَجلنا الفكري.

آدم: ليس المشكل هنا. قلتُ لك إنني لا زلتُ أتساءل حول مدى صحّة ضعف مواطنينا في مجال منهج التفكير، أو في مجال الوعي، إلى آخره.

إبراهيم: طيّب! تحدّثنا في السّابق عن ***منهج التفكير***. لنرى الآن مسألة ***الوعي*** التي أشرتَ إليها سابقا. قُلْ لي إذن، هل المواطنون واعُون؟

آدم: نعم، بالتّأكيد!

إبراهيم: وما معنى ***الوعي*** في هذه الحالة؟

آدم: المواطنون واعون، بمعنى أنهم يُحسّون بِذواتهم، ويُدركون ما يجري في مُحيطهم.

إبراهيم: هذا تصوّر حسن للوعي، لكنه تصوّر ناقص.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: يظنّ عادةً المواطن، في كل حين، وفي كل وضعية، أن وعيه طبيعي، وعادي، وكامل. ويعتقد المواطن أن وعيه شامل، ومتواصل، عبر المكان والزمان. لكن التساؤل المهم هو التّالي: هل حَقّا ما يعرفه كل مواطن عن نفسه، وعن المُجتمع، وعن الكون، هو صحيح، ودقيق، وشامل؟ كلاّ! هذا الاعتقاد هو غرور ذاتي، تغذّيه ثقة مُفرطة في النّفس! لنأخذ مواطنا ما، في مكان ما، وفي زمان ما، ولنفحص وعيه. ماذا سنجد؟ سوف نجد أن وعيه يمكن أن يكون سليمًا، كما يمكن أن يكون مُتوسّطًا، أو سطحيّا، أو جزئيّا، أو ناقصًا، أو زائفا. الجانب المهم إذن في الوعي هو التالي: ما هو حجم الهوّة بين الوعي المتوفّر لدى شخص معيّن، والوعي النموذجي أو المثالي الذي يلزم أن يكون متوفّرًا لدى هذا الشخص؟

آدم: وما هو تعريفك أنتَ ***للوعي***؟

إبراهيم: أُنْظُرْ يا مواطن! المكان الذي يظهر فيه ***وَعْيُ*** أيّ شخص هو دماغه. وعندما نقول أن كائنا محدّدا ***وَاع***، معناه أنه يعرف نسبيًّا من هو، ومن أين أتى، وأين يوجد، وماذا يفعل، وكيف يتفاعل، وإلى أين يسير، ولماذا. والأنشطة البارزة التي يتجلّى فيها ***الوعي*** هي التالية: استعمال الشخص المعني لِحَوَاسّه لكي يُحِسّ بذاته، وشعوره بما يجري في مُحيطه، وتناول عقله لِمجمل ما يتوفّر عليه من معلومات حِسِّيَة، وذكريات، وتجارب، ومعارف، لكي يبني تصوّرا شاملا عن البيئة التي يتواجد داخلها. ويتميّز ***الوعي*** بكون الشخص الوَاعِي المعني يحاول التنبّؤ بما يمكن أن يحدث في الحاضر، وفي المستقبل القريب. وَلِتَبْسِيط الأمور، يمكن أن نقول إن الصّخرة الجامدة لا وعي لها. لأنها لا تعي بيئتها، ولا تتفاعل معها. ويُحتمل أن يكون وعي النّملة أصغر من وعي النّحلة، وأن يكون وعي النّحلة أصغر من وعي العُصفور، وأن يكون وعي العُصفور أصغر من وعي القرد، وأن يكون وعي القرد أصغر من وعي الإنسان. ويُحتمل أن يكون وعي الشخص الجاهل أصغر من وعي الفرد المتعلّم، أو العَالِم. فالإنسان يشعر بمحيطه، أو يُدركه جزئيا، أو يَعِيه إلى حَدّ ما. فما ***معنى الوعي*** إذن؟ وهل المواطنون ***مُتساوون في الوعي***؟ وكيف يمكن ***تحسين الوعي*** لدى عموم

المواطنين؟ عندما يُعالج دماغ شخص محدّد تدفّق المعطيات والمعلومات التي يأخذها من بيئته، يُعطي هذا الدّماغ إلى هذا الشخص الإحساس ***بالوعي. أن يكون الإنسان واعيًا، معناه أن يحسّ بإنسانيته، وأن يجتهد بشكل متواصل لإدراك مُجمل مُعطيات مُحيطه، وأن يتفاعل مع العناصر المُكوّنة لبيئته بمنهج عقلاني، سليم، مُتوازن، وفعّال، وأن يَأخذ بعين الاعتبار ضرورات بيئته، وأن يُراعي المصالح المتناقضة للفاعلين المتواجدين معه في بيئته المجتمعية، وذلك على المدى الزمني الآني، والقريب، والمتوسّط، والبعيد.*** وبالتّالي، ***فالوعي هو اجتهاد متواصل، ومعرفة متنامية، وتفاعل عقلاني. والوعي هو مُستويات، ودرجات، وأنواع مُتفاوتة.*** ولتوضيح الأمور، يمكن مثلاً أن نقسّم الوعي إلى درجات مئوية. لنفترض مثلاً أن حالة النّوم العميق، أو الغيبوبة، هي درجة الوعي صفر في المائة (0 %). وحالة الوعي الكامل المِثالي هي الدّرجة مائة في المئة (100 %)ـ ***فالوعي يتطوّر*** باستمرار بين هاتين الدّرجتين الدّنيا والقصوى. ولا يمكن أن يكون ***الوعي*** سليمًا إلاّ بشرطين: أوّلًا، أن يكون جهاز الوعي (أي الدّماغ) سليمًا؛ وثانيا، أن تكون البرمجيات (logiciels)ـ التي تُشغِّل هذا الجهاز (أي العقل، أو المنطق، أو المناهج) سليمة أيضًا. وأكبر جزء من مشاكل الشعب يأتي من رداءة المناهج التي يفكّر بها، أو من ضُعف المعلومات التي جَمَعَها أو اِسْتَوْعَبَها.

آدم: أنا أحمد دَئِمًا الله الذي أعطاني وعيًا كاملًا وجيِّدًا !

إبراهيم: خطأنا الشّائع هو أننا نظن دائما، أن وعينا شامل، وصحيح، وسليم، وكامل، في كل مكان، وزمان، وميدان. بينما هو في الواقع محدود، أو متطوّر، أو جزئي، أو بدائي، أو ضعيف، أو ناقص، أو مغلوط، أو زائف. يمكن مثلا لمواطن مُحدّد أن يظنّ أن وعيه كامل، وأنه يعرف جيّدا ماذا يجري في حيّه، أو في إقليمه، أو بلده، أو دولته، أو زَمَانه، أو في الكَوْن. بينما ما يعرفه هذا المواطن لا يرقى حتى إلى قرابة خمسة في المئة (5 %) مِمّا يجب عليه أن يُدركه. هل يُعقل أن نظنّ أن الوعي يتكوّن بشكل ***عفوي***، أو ***تلقائي***؟ هل يُقبل أن نُصدّق أن كل النّاس ***يَتساوون*** في الوعي؟ كيف يُعقل أن يكون وعي مواطن مُعيّن

كاملا، أو شاملا، إذا كان هذا المواطن ***يجهل*** نسبة كبيرة من مُعطيات بِيئَتِه (المُجتمعية، أو الكونية)، ولا يُدرك تفاصيلها، ولا يعرف قيّاسها، ولا يفهم تفاعلاتها، ولا يعلم القوانين الموضوعية التي تَحْكُمُها، ولا يعرف كيف يعالج تناقضاتها؟ فكلّ مواطن، و***كل شعب، لا يجتهد لكي يُحَسِّن مستوى وعيه، يستحيل عليه أن يتمتّع بِوَعْيٍ مُرض، أو متجدّد، أو عميق، أو شامل.*** وكلّ مواطن لا يبني وعيه، أو لا يُراقبه، أو لا ينمّيه، بمنهجية، وبشكل مُتواصل، فإن وعيه سيصبح ناقصًا، أو سطحيّا، أو رديئا. وإذا كان وعي الإنسان متقلّصا، فإن سعة اختيّاراته، أو قراراته، ستكون، تبعًا لذلك، محدودة. وإذا ضَعُفَ وعيُ الإنسان، أمكن أن يهبِط هذا الإنسان إلى مرتبة حيوان. وتحرير الإنسان يتطلّب تحرير عقله من كلّ القيود، أو المحرّمات (tabous)، أو المعتقدات المُكَبِّلة، أو المناهج النّاقصة.

10) تتطلَّب عقْلنَةُ المُجتمع تبادلَ النّقد الجيّد

آدم: رغم كل ما قلتَه، أظن أنك تُبالغ شيئا مَا في ***نقد الشعب***. لا أدّعي أن كل ما تقوله خاطئ، أو غير جدّي، وإنما أقول إن بعض انتقاداتك تَشغل ذهني، وتطرح عليّ تساؤلات مُحيّرة. بل بعض هذه الانتقادات لا ترضيني، لأنها تبدُو لي كاحتقار للشعب، أو كإهانة له. وعندما تصف بِدقّة عيوب المواطنين، فإنك تُصوّرهم كأنهم مُتخلّفين، أو قليلي الذكاء. وتقلّل هكذا من قيمة الشعب. والمواطن الذي يسمعك تنتقد الشعب، يمكن أن يُحِسّ كأنك تجرح عواطفه. وقد تجعله يُحسّ بالدّونية. فاحذر من غضب الشعب!

إبراهيم: معك الحق! ***كلّ مُفكّر يكشف للناس عيوبهم، يمكن أن يُثير عداوتهم، فيتعرّض***

لأخطار رهيبة. ومثال الفيلسوف *سُقراط* هو نموذج عالمي، مُعبّر، وواضح، في مجال نقد المجتمع.

آدم: وهل هناك شيء مُتميّز في حياة سقراط لكي تتحدّث عنه داخل موضوع نقد الشّعب؟

إبراهيم: نعم! فقد عاش سُقراط بين سنة 470 وسنة 399 قبل ميلاد المسيح. وكان سُقراط ينتقد الديماغوجية الموجودة في ديمقراطية جمهورية مدينة أثينا (Athéna). وكان يلقي دروس الفلسفة بالمجان في الأزقة العمومية. وكان يطرح باستمرار تساؤلات وانتقادات حول الحياة السياسية القائمة إبّان حياته. وكان أغنياء أثينا، وأسيادها، وأعيانها، وحُكّامها، يتضايقون من الانتقادات السياسية، أو الفلسفية، التي كان يعبّر عنها الفيلسوف سُقراط. ولمّا انهزمت أثينا في حرب ضروس مع مدينة اسْبَارْط (Sparte)، انتهز أعداءه هذه المناسبة، وزعم كثيرون في الطبقة الحاكمة في مدينة أثينا أن هذه الهزيمة الشنعاء هي ناتجة عن إفساد القيم التقليدية من طرف الفيلسوف سُقراط وأمثاله. واتّهموه بالخروج عن دين الدولة، وبرفض الاعتراف بالآلهة المتعدّدة التي تؤمن بها مدينة أثينا. واتّهموه بالإلحاد، وبالمسّ بالأمن الاجتماعي، وبإفساد الشباب، وبتحريفهم عن القيم التقليدية، وبتحطيم معنويات الجنود. فحكموا عليه بالإعدام. وكان حكم الإعدام ينفّذ آنذاك في أثينا عبر شرب السّم. وكان بإمكان سُقراط أن يفرّ من السّجن، لكنه رفض ذلك، لأنه كان يعتبر أن الالتزام بالقوانين القائمة في المجتمع هو أهم من حياته الشخصية.

آدم: مُمتاز! فهمتني جيّدا! فلماذا إذن تُزعج نفسك بنقد الشعب؟ ألا تخشى أن يحدث لك ما حدث لهذا الفيلسوف سُقراط؟ لاَ تَنْشَغِل إذن بمشاكل المجتمع! اِنشغل فقط بمشاكلك الشخصية الخاصّة. دع الشّعب في حاله. اِمْنَح نفسك شيئا من الرّاحة، أو الترفيه، بعد كلّ ما عانيتَه من قمع خلال حياتك! اِفعل مثل باقي المواطنين. اِهتم فقط بشؤونك الشخصية، لكي يتركوك هنيئا. اِنْشَغِل مثلا بتكديس الأموال، وبجمع الثروات، أو بالطّوَاف في الملاهي، أو بالخمر، أو بالجنس، أو بالسّياحة في بلدان بعيدة، أو بالغناء، أو بالرّقص، أو بكرة القدم! وإذا

أردتَ أن يُقدّرك أفراد الشعب، أَغْدِق عليهم بالمدح والتّبجيل، ولو كان هذا المدح نفاقًا!

إبراهيم: الذين حكموا بالإعدام على فيلسوف يطرح أسئلة مُحرجة، أثبتوا أن نقدهم من طرف هذا الفيلسوف كان صحيحًا. فحينما أقدموا على الحكم بالإعدام على الفيلسوف سُقراط، فَضَحُوا كونهم فعلاً جُهلاء، وأشرارًا، ومُسْتَلَبين (aliénés). والمُؤسف هو أن ***هذه الظاهرة المُجتمعية تتكرّر منذ آلاف السّنين!*** السّائدون الفاسدون، والجُهّال، يقمعون الفلاسفة، أو المفكّرين، أو النقّاد، أو العلماء، أو المُعارضين!

آدم: ولكن لماذا الحوار في قضايا محظورة؟ لماذا نقد الشّخصيات والجماعات القوية، أو السّائدة، في المجتمع؟ لماذا الدّفاع عن أفكار يمكن أن تتسبّب في مغامرة خطيرة؟ ألا يُستحسن الاصطفاف على المعتقدات الشّائعة داخل المجتمع؟ ألا تُوجد راحة مُعتبرة في الاستسلام للدّعاية السّائدة؟

إبراهيم: ليس الإنسان كالحيوانات الأليفة، مثل الخروف أو البقرة. الإنسان بطبيعته، يطمح إلى الكرامة. ما الفائدة من العيش في الانحطاط، أو الذّل، أو الزّور، أو الباطل، أو المُنكر، أو الظّلم؟ قول الحقيقة هو أَفْيَدُ وَأَرْقَى! يمكن لنظام سياسي أن يحتكر مجمل وسائل التواصل العمومية (من جرائد، وإذاعات، وقنوات تلفزيونية، وغيرها)، ويمكن لخدّامه أن يسيطروا على مجمل المنابر، وأن يروّجوا دعاياتهم الزائفة، لكن دينامية التاريخ سوف تمحو كل الدّعايات المُغَلِّطَة، وكل الخطابات الكاذبة. من السّهل قمع أي ناقد لاذع، بل يمكن اغتيال أي فيلسوف مزعج، لكن الحقيقة هي وحدها المؤهّلة لكي تبقى خالدة. ولن يقدر أحد على سجن الحقيقة، أو اغتيالها.

آدم: أنا أختلف عنك في التصوّرات والسّلوكيات. أنا مواطن عادي ومتواضع. ولا أخفي عنك أنني أميل إلى الحذر، وأفضّل الطّمأنينة الشخصية. أنا شخص يميني ومحافظ. وأميل تلقائيًّا إلى تفضيل صيّانة سلامتي الشخصية على خوض أية مغامرة سياسية.

إبراهيم: الغريب، هو أنني أحسّ بإعدام الفيلسوف سُقراط كحالة ضمن سلسلة طويلة من التصفيات الجسدية التي لا تزال ممتدة إلى يومنا الحالي. ويُذَكِّرُني دائما إعدام الفيلسوف سُقراط باغتيال العديد من الفلاسفة، والمفكّرين، والمثقفين، والنقّاد، والمناضلين الثوريِّين، الذين اغتالتهم الأنظمة العربية الاستبدادية، أو الجماعات «الإسلامية» الأصولية (خصوصًا بين سنتي 1960 و 2013 م). ومن بين هؤلاء المفكّرين، أو المثقفين المغتالين، أتذكّر مثلاً: المهدي بن بركة (سنة 1965 م)، وعمر بنجلون (1975) (وهما من المغرب)؛ وسلام عادل (1963) (من العراق)؛ وناصر السّعيد (1979) (من السعودية)؛ وعبد الخالق محجوب (1971)، ومحمود محمد طه (1985) (وهما من السودان)؛ وحُسين مَرْوَة (1987)، ومهدي عامل (1987) (وهما من لبنان)؛ وشكري بلعيد (2013)، ومحمد ابْرَاهْمِي (2013) (وهما من تونس)؛ وزكي مراد (1979)، وفرج فودة (1992)، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ (1995) (وهم من مصر)؛ وناهض حتّر (2016) (من الأردن)؛ إلى آخره. ولو كان الإسلاميون الأصوليون قادرين على دحض أفكار هؤلاء المثقفين النّاقدين بواسطة الفكر، لما احتاجوا إلى اغتيّالهم بواسطة الأسلحة. وتفضح هاته الاغتيّالات للمثقفين النّاقدين أن الإسلاميين الأصوليين يُفضّلون موت من يخالفونهم على بقاءهم أحيّاءً. كما أنهم يُفضّلون الجهل المقدّس على الثقافة النّاقِدة. وكلّ اغتيال لمثقف، بسبب آرائه، يجسّد جريمة ضدّ الإنسانية.

آدم: بالضّبط! هَا أنتَ ترى! هذا ما أنبّهك إليه! غالبا ما يكون النّقد جارحا، أو خطيرًا ! وعواقبه قد لا تكون دائما محمودة. فإذا أردتَ الحفاظ على سلامتك الشخصية، أنصحك بأن تتلافى النقد المُحرج. أنا أوصيك بأن تمدح الحُكَّام وعامَّة الناس بدلًا من أن تنتقدهم! اِمْدَح الناس ولو كانوا جاهلين، أو فاسدين، أو ظَالِمين!

إبراهيم: تمهّل يا مُواطن! لا يحقّ لنا أن ننساق مع الانفعالات الأوّلية، أو التلقائية، أو السّهلة. ومن العار أن نستسلم للإرهاب الفكري. ***يجب أن نتمسّك بالحقيقة. خاصّةً وأن الحقيقة هي غاية إنسانية نبيلة. بل الحقيقة هي أرقى قيمة من الرِّبح، ومن المال،***

ومن الجاه، ومن النّفوذ، أو السّلطة. ويلزم أن نرفع عاليًا راية الحقيقة إلى درجة قيمة جوهرية في حياتنا. ولَوْ أن الحقيقة تكون في غالب الحالات مُسْتَتِرَة. ولو أن الوصول إلى الحقيقة يكون عَسِيرًا. والنّقد الجيّد يُحلّل الأفكار أو الأفعال، ولا يُصدر أحكام قِيمَة على الشّخص المُنْتَقَد. ***وعلى خلاف الظّنون، لا يُشكّل النقد إهانة. وإذا لم ينفع النقد، فإنه لا يضرّ. وحتّى إذا كان النقد المُعَبَّر عنه خاطئا، فإنه سيضرّ بالنّاقد، وليس بالشخص المُنْتَقَد. ومنطلق النقد هو الرّغبة في الإفادة. وإرادة الإصلاح هي التي تَحُثّ النّاقد على إبداء انتقاداته. والنقد هو مُجرد تنبيه إلى ما هو خاطئ، أو ناقص، أو غير عقلاني، إمّا في فكر الشّخص المُنْتَقَد، وإمّا في سلوكه.*** ولا يُوجب الاحترامُ بالضّرورة التملّقَ. ولا يُبرّر التَّقْدِيرُ الإكثارَ من المدح. وإذا أَسْهَبْتُ في تمجيد الشعب، أو في تعظيمه، مع طمس أخطائه، أو السّكوت عن نواقصه، فإن خطابي لن يُفِيد الشّعب، بل سوف يُضَلّله. لأنه سوف يعطيه صورة خاطئة عن واقعه الفعلي. أما ***النقد الذي يُبرز أخطاء شخص مُحدّد، أو نواقص شعب مُعيّن، فإنه يُساعده على مُراجعة نفسه، ويَحُثّه على بدل مجهودات أكبر، تساعده على تطوير أفكاره، أو على تقويم مُمارسته. فيصبح بمقدور الشّخص المُنْتَقَد أن يكون أكثر فعاليةً، وأكثر تقدّما، وأكثر سعادة.*** لأن النقد الجيّد يُساعد الشخص المُنْتَقَد على الرّقيّ بمستوى حياته، وعلى إعلاء درجة أدائه، أو إنتاجيّته، أو جودة مُنجزاته. معنى ذلك أنه ***حينما ننتقد شخصا، أو جماعة، أو شعبا، فإننا نريد له الخير، وليس السّوء.***

آدم: لكن اِحذر! أنت أَلِفْتَ النقد. أنت تمارسه في كل حين، ولا تكفّ عن الاهتمام به. كأن النقد السياسي أو الفكري هو هوايتك المفضّلة. أصبح النقد المجتمعي هو شغلك اليومي. تُصْدِر النقد وتتلقّاه في كل يوم، وتعتبره عاديا. أما عامّة الشّعب، فإنها لا تتعوّد عليه. وحينما يتلقّى مواطن ما نقدا جِدّيا، وبطريقة علنَية، فإنه يحسّ بهذا النقد كالصّاعقة. فيعكّر مزاجه، ويشوّش فكره، ويجعله يشعر بالإهانة. وقد ترى الشخص المُنْتَقَد يتوتّر، أو يرتجف. وتظهر قطرات العرق على

جبينه. فيبلّل حنجرته، ويحتار، ويرتعش، ولا يعرف كيف يردّ على مُنْتَقِده. وقد يجعل النقد الشّخص المُنْتَقَد يَحِسّ بعُقدة الدّونية. ويمكن أن يُهيّج النقد غرائزه العدوانية. ويمكن أن يثور هذا المواطن المنتقَد، أو أن ينتقم من ناقِده. كما يمكن أن ينطق بشتائم نابيّة، أو أن يرتكب حماقات، بهدف إثبات ذاته، أو بُغْيةَ استرجاع مكانته المجتمعية السابقة، والتي يظنّ الشخص المنتقَد أنها تقلّصت بسبب ذلك النقد.

إبراهيم: في الحقيقة، نحن البشر ***نحتاج دائما إلى النقد***، ولو أن النقد مُحرج. نحن في حاجة إلى التحلّي ***بالمُرونة الفكرية***، ونحتاج إلى امتلاك ***التواضع المُجتمعي***. لأن معرفتنا تظلّ دائما محدودة. ولأننا نحتاج باستمرار إلى تعلّم متواصل. ولأن صفاتنا المحمودة تقترن دائما بعيوبنا، أو ترتبط في نفس الوقت بنقائصنا. ولأننا ***نخطئ كلّنا من قت لآخر***. وعندما يخطئ أي واحد منَّا، فهذا لا يعني بالضّرورة أن هذا الشخص المخطئ هو متخلّف، أو بليد، أو جاهل، أو أحمق. وإنّما ***الخطأ*** قد يعني أن تفاعل الشخص المُخطئ مع الواقع، خلال لحظة محدّدة، قد شابه تراخٍ في السّلوك، أو نقص في الانتباه. ويمكن أن يتجلّى ***الخطأ*** في انسياق مُتساهل مع الغرائز الأنانية. كما يمكن أن يعني ***الخطأ*** أنه يوجد نقص، أو عدم تلاؤم (inadéquation) بين (من جهة أولى) الأفكار والتصوّرات التي يحملها الشخص المُخطئ حول الواقع، و(من جهة ثانية) القوانين الموضوعية التي تحكم تطوّر هذا الواقع. فكلّما اعتقد شخص منّا أن رأيه هو صائب بشكل أكيد، يلزم هذا الشخص أن يتذكّر أنه من الممكن أيضا أن يكون رأيه خاطئا، وذلك دون أن يعي خطأه هذا !

آدم: تفسيرك ***لأسباب ارتكاب خطأ مَا*** يُبيّن أنك فكّرتَ مليّا في ***ظاهرة الخطأ***، وفي آلياته. ويبدو لي أن شرحك لظاهرة الخطأ هو شرح معقول. لكن في الواقع الحيّ، كل شخص يتعرّض للنقد، يحسّ بهذا النقد كتهجّم، أو عدوان، أو إهانة، أو احتقار. كأن الشخص المُخطئ يفضّل ألاّ ينتقده أحد، أو ألاّ يرى أحد خطأه.

إبـراهيم: لكن الحاصـل في الواقـع هـو أن كـل البشـر، وبـدون أي استثناء، يخطئون من وقت لآخر، وفي كثير من المجالات. والخطير في الأمر، هو أن أي بشر يخطئ، لا يشعر بخطئه خلال برهة أو فترة أوّليـة. ولا يخطئ الأفراد فقط، بـل من فـترة إلى أخـرى يخطئ كـذلك الزّعمـاء، والحكّـام، والخـبراء، والعلمـاء، والمسـؤولون الكبـار، والرّؤسـاء، والجماعـات، والمؤسسـات، والـدول، والشـعوب، والأمم. ومُـرورًا من مرحلة تاريخية إلى أخرى، يمكن لمجمل البشرية أن تخطئ.

آدم: أُوهْ ! يَا لَهَا من مُبالغة! وهل حتّى الأنبياء يمكن أن يخطئوا؟

إبراهيم: ولماذا لا، ما داموا بشرًا؟

آدم: أتفق معك على أن الأفراد يخطئون بسهولة. لكنـني لا أتـفق معـك على أن الجماعـات، مثـل الأحـزاب، والمؤسّسـات، والـدول، والشـعوب، تخطئ هي أيضـا بنفس السّـهولة. لأن تظـافر عـدّة عقـول يتفوّق دائما على عقل واحد. فلا أقبل منك أن تـقول أن الجماعـات أو الشعوب تخطئ مثل الأفراد.

إبـراهيم: لا يـا مـواطن! ***لا يخطئ الأفـراد فقـط، بل تُخطئ أيضـا الجماعـات، والأحـزاب، والإدارات، والمؤسّـسات، والحكومـات، والدول، والشعوب***. وحتى إذا ما لجأت هذه الجماعات إلى التّشاور، أو إلى الخبراء، فإنها لا تـقدر على الإفلات من احتمال الخطأ. لماذا؟ ***أوّلاً،*** لأن: «عقل ردئ + عقل ردئ + ولو تَعَدَّد آلاف المرات = عقلًا ردئا»، وليس عقلا نابغًا. ***وثانيا،*** لأن التعاون فيما بين عقول رديئـة، حتّى ولـو كانت هذه العقول تعدّ بالآلاف، لا يتحوّل تلقائيا إلى عقل ممتاز. بينما يكفي قـول، أو فعـل، عقـل عبقـري واحـد لكي يُنـوّر الملايين من العقـول المتوسطة. تَذَكَّرْ هنا مِثَال العالم في الفيزياء أَلْبِـيرْت أَيْنْشـتايْن (Albert Einstein, 1879-1955)ـ ***وثالثًا،*** لأن الأيـديولوجيات، أو المُقدّسـات، أو المُعتـقدات المُطلقـة، أو الاِسْـتِلَاب (aliénation)، تُـعْمِي الأبصـار، ولـو تعلّق الأمـر بجماعـات، أو مؤسّـسات، أو دول، أو شـعوب. وقـد تخطئ هذه الجماعات أكثر مِمّا يمكن أن تتصوّر!

آدم: أنتَ غـريب! كلامـك لا يقنعـني. أعطـني ولـو مثـال واحـد ملموس يدعّم رأيك.

إبـراهيم: ... (يصـمتُ إبـراهيم خلال بُرهـة، ويبحث عن مثـال معبّر)... أعطيك مثالا واحدا مُعَبِّرًا، أخطأت فيه مجمل شعوب العالم، أو مجمل البشرية. أنظر إلى تطوّر الإنسانية الحضري الحديث (خلال الثلاثة أو الأربعة قرون الأخيرة، من قرابة سنة 1700 إلى قرابة سنة 2000 م). ماذا فعلت البشرية؟ لقد اِنخرطت مجمل شعوب العالم في تفعيل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وشجعت الفردانية، والتّنافس، وذلك على حساب التّضامن، أو التّشارك المُجتمعي، وتسامحت مع النمو الديموغرافي المتسارع أو المُفرط، وقطعت معظم الأشجار، وعوّضت الغابات الطبيعية الأصلية بحقول مخصّصة للزراعة أو للرّعي، وتساهلت مع تآكل التّربة (érosion)، وركّزت على استخراج الطاقة من الفحم الحجري، والنفط، والغاز الطبيعي (hydrocarbures)، وتكاثرت بشكل مفرط أعداد المحرّكات (Moteurs) الحرارية عبر العالم (في السيارات، والبواخر، والطائرات، والمعامل، ومحطات توليد الطاقة، وما شابهها) إلى أن أصبحت تعدّ بالمليارات. فَتضخّم إنتاج الغازات المُحْدِثة للاِنْحِبَاس الحراري (Gaz à effet de serre). واستمر هذا التوجّه خلال عدّة قرون. وما هي النتيجة اليوم؟ النتيجة العامة هي تخريب الطبيعة الأصلية، وتأزّم الرأسمالية، وتضخّم عدد سكّان العالم، وارتفاع معدّل الحرارة على وجه الكرة الأرضية، وذوبان الكتل الثلجية في القطبين الشمالي والجنوبي، وتغيير المناخ الطبيعي، وتكاثر الكوارث الطبيعية، وارتفاع مستوى البحار، وتسارع في انقراض العديد من أنواع الحيوانات والنباتات، إلى آخره. ويمكن أن تصبح النتائج أسرع وأكثر سوءا مِمّا كنّا نتصوّر. بل يمكن أن يصبح استمرار وجود البشر مهدّدا. أليس هذا خطأ، أو انحرافا جماعيا؟ ألم تنخرط في هذا الخطأ مجمل الإنسانية؟ وقد كان العلماء (في العلوم الدّقيقة) هم السبّاقون إلى تنبيه المواطنين والمسؤولين إلى أن هذه الطريقة التي تعامل بها البشر في الماضي مع البيئة الطبيعية كانت تتّسم بكثير من الأنانية، أو الانتهازية، أو التهوّر، أو الاستخفاف، أو الرؤية القصيرة النظر. أنظر اليوم حولك! لقد انتشر النظام الرأسمالي إلى كل بقاع العالم! ولا تعطي الرأسمالية للأشياء إلّا قيّمها التجارية الآنية. الشيء الذي يحدث تبذيرا

كبيرا في المواد الأولية، وتخريبا واسعا في الطبيعة، وهدرا ضخما في القِيَم الإنسانية. وميزة النظام الرأسمالي هي أن فئة مُجتمعية صغيرة هي التي تستفيد جيّدا منه؛ ولا تقبل هذه الأقلية السائدة اقتسام الفوائد مع بقية المجتمع. فإلى أين نحن ذاهبون؟

آدم: هل تقصد أن العمل بالنظام الرأسمالي كان خطأ؟

إبراهيم: لا، المرور من مرحلة نمط الإنتاج الرأسمالي كان تطوّرا تاريخيا موضوعيا، أو ضروريا. والرأسمالية تحتوي على بعض الإيجابيات، وعلى كثير من السلبيات. لكن زمان الرأسمالية اقترب من نهايته. وإلاّ فإن الرأسمالية ستؤدّي بالبشرية إلى انتحار جماعي.

آدم: ولكن لماذا تدعو إلى الخروج من الرأسمالية؟

إبراهيم: لأن جوهر الرأسمالية هو تسخير الإنسان لخدمة الرأسمال. بينما المطلوب هو أن يكون الرأسمال في خدمة الإنسان. ولأن الأضرار الناتجة عن الرأسمالية أصبحت تهدّد استمرارية البشرية. وخطأنا يكمن في عدم الإسراع في تطوير إيجابيات الرأسمالية، والتخلّص من سلبياتها. أمّا الاستمرار الأعمى في منطق نمط الإنتاج الرأسمالي، ودون إخضاعه للنقد ولِلتَّقْوِيم، سيكون حتمًا انتحارًا مُجتمعيًّا. والاشتراكية (مثلما نعرفها إلى حدّ الآن) تحتوي هي أيضا على إيجابيات وعلى سلبيات. ويَدْعُونا العقل إلى أن نأخذ من كل نظام مجتمعي ما هو إيجابي فيه، وأن نتخلّص من كل ما هو سلبي فيه، أو ظالم، أو خطير، أو مضرّ.

آدم: في الحقيقة أنت مُتحيّز! إنك تدافع عن أفكار التيارات اليسارية!

إبراهيم: لَا!... لَا أدافع عن أي حزب سياسي محدّد! على خلاف ذلك، من وقت لآخر، أنتقد بعض الأحزاب، بل أنتقد حتى أحزاب اليسار[11]. لأن أحزاب اليسار ليست مُنزّهة من الخطأ. وأنتقد حتى نفسي. وهَمّي الأساسي هو البحث عن الحقيقة، والدّفاع عنها. وحتى إذا

---

[11] أنظر: "نقد أحزاب اليسار بالمغرب"، لِعبد الرحمان النوضة، على مدونته: (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

ما كانت حقيقة محدّدة ضدّي شخصيا، فإنني سأتبـنّاها، وسوف ألـتزم بنتائجها.

آدم: جيّد! هذا ممكن! كنتُ أريد أن أمازحـك! لأنـني على يقين أن شـيئا من المُشاكسـة لن يغضـبك. لكن، قـل لي، لمـاذا تشـغل بالـك إلى هذه الدرجة بالنـقد؟ لماذا تزعج نفسك بالنضال ضـدّ الاسـتبداد، أو من أجل الديمقراطيـة، أو التـقدّم؟ لمـاذا لا تـريح نفسـك من هـذه الهمـوم؟ لماذا لا تترك الأشياء تتطوّر في المجتمع بشكل تلقائي؟ لمـاذا تحشـر نفسك في صراعات مضنية ومتواصلة؟

إبـراهيم: المشـكل ليس قضـية شخصـية. بـل المشـكل هـو مسـألة مُجتمعيـة. نحن كلّنـا نحيـا داخـل مجتمـع بشـري مترابـط (وطنيـا وعالميا). ومجتمعنا هذا مهدّد بشكل متواصـل بتـفاقم بعض الأخطـاء البشرية، أو الانحرافات، أو الجرائم، أو الأزمات، أو الصّدامات. وإذا لم يساهم مجمل المواطنين في معالجة هذه المشـاكل المجتمعيـة، بعقليـة تكامليـة وتضـامنية، فـإن نتائجهـا سـتكون بالتأكيـد كـوارث هدّامـة، أو مؤلمـة، أو قاتلـة، وعلى نطـاق واسـع. بـل يمكن، في آخـر المطـاف، أن تنقرض البشرية. ***إن مجتمعنا في حاجة ماسّة إلى الخـروج من حالـة العشوائية، أو الرّداءة، أو الجهل، أو الانتهازية، أو الأنانية، أو الظّلم، أو التخلّف، بهدف الارتـقاء إلى مسـتوى مجتمـع عقلاني. والعقلانيـة السّـلـيمة تـؤدي إلى مجتمــع متــعاون، ومتكامــل، ومتضــامن، ومتسامح، وعـادل، ومتـقدّم. وعَقْلَنَـة المجتمـع هي السـبيل الوحيـد لخلاص المجتمــع البشــري. وبــدون النــقد السياســي، والنضــال السياسي المتواصل، لا يمكن بلوغ هـذه العقلنـة السّـليمة، أو البقـاء في إطارها.***

آدم: فهمتـك! بعبـارة أخـرى، أنت تطـرح مـا يلي: ***إمـا أن نُعَقْلِن المجتمع، وإما أن يتحـوّل البشـر إلى حيوانـات مُفْترسـة، أو همجيـة، أو مسعورة، أو مخرّبة!*** على كل حال، أنا أعـترف أن تبـادل النـقد هـو دائما مفيد. لكن أخشى أنه، إذا أصبح جـلّ المواطـنين يتبـادلون النـقد، أن تحـدث أزمـة من نـوع جديـد في المجتمـع. حيث يمكن أن تتكـاثر

الخلافات، والنّزاعات، والصّدامات، ويمكن أن تتعطّل آليات المُجتمع.

إبراهيم: كَلاّ! لا تُبالغ! لا يصحّ أن نخاف من ***تبادل النقد*** فيما بين المواطنين. أنظر مثلا إلى ***الفُنون الجميلة***. ما هي الفنون التي تكون ذات فائدة كبيرة على الشعب؟ إنها الفنون التي تنتقد الشعب بأسلوب فَنّي، مثل التمثيل في المسرح، والفُكاهة، والنّكت، والسّخرية، ورسوم الكاريكاتير، والأدب، والنقد الفلسفي، إلى آخره. ولا يقبل الشعب فقط هذه ***الفنون النّاقِدة***، بل يحبّها، ويُقدّرها. وأَحَبُّ تمثيلية، أو نكتة، لدى الجماهير، هي تلك التي تتهكّم على عُيُوبه. وعلى خلاف بعض الظّنون، فإن السياسيين الذين يفعلون العكس، أي الذين يُسْهِبُون في مدح الشعب، أو في تعظيمه، بهدف الحصول على أصواته الانتخابية، فإنهم يَضُرّون بالشعب. لماذا؟ لأن هذا المدح هو نفاق. ولأن هؤلاء السياسيين يزعمون أن أسباب مُعاناة الشعب تكمن كلها في السياسيين المُنافسين الذين يُنافسونهم، أي في بعض المسؤولين المُحدّدين فقط، وهذا الادّعاء خاطئ، أو كاذب. لأنه ***يستحيل أن نقوِّم الحُكّام، أو المسؤولين الكبار، إذا لم نعمل، في نفس الوقت، على مُساعدة مُجمل أفراد الشعب على تصحيح مناهجهم وسلوكياتهم.***

آدم: لكن المواطنين ليسوا مُغفّلين لكي يرتكبون كل تلك الأخطاء، أو لكي يتّصفوا بكلّ تلك النّواقص الكثيرة، التي تدّعي أنتَ أنها موجودة في الشعب!

إبراهيم: لم أقل لك أبداً أن كلّ من ارتكب خطأ هو مُغفّل! الخطأ، أو حتى الانحراف، هو شيء موضوعي في حياتنا. إنه ظاهرة مُجتمعية شائعة، طبيعية، ومُتجدّدة. نحن البشر، نخطئ كلّنا من وقت لآخر. وتتفاوت أخطاؤنا في نوعيتها، وفي أهميتها. بل خلال بعض الفترات من حياتنا، لا نستطيع أن نتعلّم إلاّ من خلال الأخطاء التي نرتكبها. وأكبر العُيوب، ليس هو ارتكاب خطأ ما، وإنما هو عدم الإنصات لمن ينتقد ذلك الخطأ، وعدم القُدرة على الاستفادة من نقده. والشيء الذي لا يُقْبَل من أيّ شخص (أو جماعة)، ليس هو ارتكاب خطأ ما، وإنما هو عدم تصحيح الخطأ بأكبر سرعة ممكنة، أو عدم التعلّم من الخطأ

المرتكب، أو تكرار نفس الخطأ المرتكب، سواء كان هذا الخطأ من فعل هذا الشخص المحدّد، أم من طرف غيره. وبالتّالي، فإن ارتكاب أخطاء من وقت لآخر، والتعلّم منها، واتخاذ التدابير الدقيقة والصّارمة لتلافي تكرار هذه الأخطاء، هو سلوك عادي. ولهذا السبب، نحتاج كُلّنا، وباستمرار، إلى تبادل النقد فيما بيننا. لأن النقد هو وحده الذي يُساعدنا على مُراجعة أفكارنا، أو على فحص سلوكنا، لكي نُصَحِّح ما هو خاطئ فينا، أو لكي نُكمّل ما هو ناقص عندنا. والشعب الذي لا يُمارس النقد المُتبادل، فإن مجتمعه يسقط آجِلا أم عاجلا في الانحطاط.

آدم: وهل الأخطاء شائعة في المُجتمع إلى هذا الحدّ الذي تُصوّره أنتَ في انتقاداتك؟

إبراهيم: نعم، يا مُواطن! مع الأسف، العيوب مُنتشرة في مجتمعنا! والانتقادات التي يصفها المواطنون حول بعضهم البعض، تؤكّد صحّة هذه الانتقادات. يمكن لأي مراقب موضوعي يتجوّل عبر مجتمعنا أن يلاحظ الكثير من الأخطاء، أو النواقص، في أفكار المواطنين، وفي أفعالهم. بل يَحْمِل بعض المواطنين ***أفكارا تضرّ بمصالحهم*** الشخصية، أو يقومون ***بسُلوكيّات تتسبّب في شقائهم***، وفي معاناة مجتمعهم، دون أن يعوا ذلك. و***يتصرف بعض المواطنين بشكل مُعاكس لما يمليه العقل السّليم***. فكم من مرّة نرى في المجتمع مَسَائِل مقلوبة على رأسها!

آدم: هذا كلام عام. وكلّ تعميم مُتسرّع أو مُجازف لا يفيد. أريد كلامًا دقيقًا. أعطيني بضعة أمثلة ملموسة وواضحة!

إبراهيم: طيّب! أعطيك بشكل تلقائي بعض الأمثلة عن هذه السلوكيات الخاطئة الشّائعة داخل المجتمع، والتي قد تضرّ بمرتكبيها أكثر مِمَّا تضرّ بغيرهم: ***1***) الدولة التي لا تُراقب المنتجات والخدمات، ولا تهتمّ بشكاوى المُستهلكين، تُشجّع من خلال تهاونها على انتشار الغشّ، والفوضى، ثم تصبح هي نفسها ضحية لتلك الفوضى. ***2***) حينما تسمح السّلطات المحليّة للمستثمرين الصّغار بإقامة أنشطة تجارية أو اقتصادية، مُلَوِّثة، أو مُزعجة، في الطبقة الأرضية للعمارات، تحت

طبقات سكنية، فإنها تُسيء إلى هؤلاء المستثمرين، وتُسيء على الخصوص لسّكان هذه العمارات. لأن السّكان يتألّمُون ويعانون من الأضرار التي تحدثها لهم تلك الأنشطة الاقتصادية (الموجودة في الطّابق الأرضي من العمارات). ***3***) عندما يتكاثر الوسطاء فيما بين المُنتجين المُباشرين والمُستهلكين (مثلما يحدث في ميدان المنتجات الفلاحية)، فإن المُتَضَرّرين الكبار هم من جهة أولى المُستهلِكون، ومن جهة ثانية المنتجون المباشرون (أي الفلاحون). ***4***) المواطنون الذين يتخلّصون من نفاياتهم عبر رميها على بعد مسافة مُعيّنة من مَسْكنهم، يضرون بجيرانهم، وكذلك بأنفسهم. ***5***) سَائِقُو السيارات الذين لا يحترمون قوانين السّير، يُعرّضون أنفسهم وغيرهم لخطر قاتل. ***6***) التلميذ الذي يغشّ في الامتحانات، يُغالط نفسه أكثر مِمّا يُغالط أساتذته. ***7***) البائع الذي يحتال في جودة بضائعه، يفقد بسرعة زبائنه، ويحطّم مستقبله المهني. ***8***) التّاجر الذي يُبالغ في هامش الربح الذي يجنيه، يحثّ زبائنه على الذهاب، بدون رجعة، عند مُنافسيه. ***9***) الشاب الذي يهرب من المدرسة، ويرفض التكوين المهني، ويبالغ في اللّعب، ويفضّل تلبية حاجياته عبر السرقة، يُخرّب مستقبله، ويتسبّب في شقائه. ***10***) الشاب الذي يتعاطى للتّدخين، ثم يألف الاستمتاع به، ثم يصبح مُدْمِنًا، يضرّ بمحيطه، ويُهيّئ شروط إصابته بالسّرطان، أو بأمراض قلبية، وقد يموت قبل الأوان. ***11***) المواطن الذي يتحايل على القانون، أو يتصرّف بأنانية، أو يمارس الغشّ، يحثّ بقية المجتمع على تقليده، فيغدو شعبه مثل قطيع من المُفْتَرِسِين، ويتحوّل مجتمعه إلى شبه غابة متوحّشة، أو إلى جحيم. ***12***) المسؤول الذي يستغلّ نفوذه للاغتناء بطرق غير مشروعة، يدفع بلده نحو الانحراف، ثم الأزمة، ثم الثورة، بما فيها من خَراب. ***13***) الحُكّام الذين يُسَخِّرُون الشعب لخدمة مصالحهم الخاصة، بدلا من تسخير طاقاتهم لخدمة الشعب، يحفرون قبورهم بأيديهم.

آدم: بَارَاكَا! كِفَاية من فضلك! فهمتك! تكفي هذه الأمثلة. الفكرة واضحة. وهي التاليّة: ***لا يمكن أن تضرّ بغيرك، دون أن تضرّ بنفسك!***

إبراهيم: عظيم! رائع! لقد فهمتَني! هذه فكرة أساسية! إنها قانون من بين القوانين التي تتحكّم في تطور المجتمع. وهذا القانون هو التالي: ***لا يمكن لأي مُكَوِّن من بين مُكَوِّنات المُجتمع (سواءً كان فردًا، أم جماعة، أم مؤسّسة) أن يَضُرّ بغيره، دون أن يَضُرّ بنفسه!*** نحن متّفقون على هذه الخلاصة.

11) يُنتج ضعف التعليم شعبا جاهلا ومتخلّفا

آدم: أنت تدّعي أن الجهل منتشر وسط الشعب! فأنت تتّهم إذن المواطنين بالجهل! وهل يجهل الناس فعلاً أشياء كثيرة؟ وماذا تريد من المواطنين؟ هل تريد من الناس أن يتركوا أشغالهم اليومية لكي يقرؤوا كتبا ضخمة؟ معظم الشعب يعتبر أن الكتب التي تُمجّدها أنتَ هي كتب فارغة، وقراءتها لا تنفع في شيء، بل تُفسد العقل، وتُبعد الناس عن العمل، وعن الإنتاج، وتلهيهم عن الرّبح المشروع، وتصدّهم عن جني الثّروات المادية، التي هي الثروات الوحيدة النّافعة!

إبراهيم: أنت ترفض قراءة الكتب التي تُصَنَّف ذات جودة عالية، وتجهل ما فيها، وفي نفس الوقت، تزعم أن هذه الكتب فارغة، وبلا منفعة! وهذا يعني أنك تسمح لنفسك بأن تحكم على شيء، رغم أنك لا تُدركه. ثمّ تُبرّر الجهل، وتشجّعه، وتُدافع عنه. وهذا السّلوك يبقينا في التخلّف، ولا يساعدنا على الخروج من الانحطاط! هل تعرف أن أهمّ أسباب تخلّف المجتمع، هو ضعف ثقافة الشعب؟

آدم: ما دام المواطنون يدرسون الموادّ والكتب التي قَرَّرتها الدولة في برامج المدارس (في الابتدائي، والإعدادي، والثانوي، والجامعي)، فهذا يكفي بشكل وافر. فلماذا تُصرّ أنتَ على دفع المواطنين إلى قراءة كتب إضافية، وتعلّم ثقافات أخرى، وبذل مجهودات دراسية أخرى مُضنية؟

إبراهيم: ما يُدَرَّس في المدارس (من الابتدائي إلى الجامعي) ليس هو الثقافة، وإنما هو الحد الأدنى الضروري الذي يجب أن يستوعبه

المواطن لكي يقدر على تعليم نفسه بنفسه. أمّا الثقافة فهي أوسع بكثير ممّا يُدَرَّس في المدارس. ومن واجب المواطن أن يتعوّد، منذ صغر سنّه، على قراءة كُتب ذات جودة ممتازة، من كلّ التراث الثقافي العالمي، ولو أن هذه الكتب ليست مسجَّلة في برامج المدارس. وكل مواطن لا يقرأ، أو لا يُثقِّف نفسه بنفسه بشكل متواصل خلال مجمل حياته، فإنه لن يقدر على مراكمة المعرفة، ولن يستطيع عقلنة تفكيره.

آدم: لكنك تزعجني بكثرة كلامك عن التعليم، وعن الجهل، وعن الكتب، والدّراسة، والمطالعة! وهذا التكوين الكُتبي، أو النظري، الذي تدعونا أنت إليه، هو مضيعة للوقت! الكتب لا تنفع في الحياة اليومية. ما نحتاجه هو العمل، وليس النظرية! ما ينفعنا هو الممارسة، وليس الدّراسة!

إبراهيم: كيف يمكن لممارستك أن تكون صائبة، أو فعّالة، أو مُنتجة، إذا ظَلَلْتَ، طوال حياتك، تنفر من التعلّم، وتحتقر الكتب، وترفض الدّراسة، وتكره القراءة، وتُهمل الثقافة؟ كيف يمكن لشخص يتجاهل التراث الفكري المكتوب (الذي تركته الأجيال الماضية) أن يكون متقدّمًا؟ من أين يمكن أن تأتيه المعرفة أو الثقافة؟ كيف يمكن لمواطن يجهل مجمل مكوّنات المعرفة البشرية الحديثة (مثل الفلسفة، والتاريخ، والقانون، والاقتصاد، والعلوم الدقيقة، إلى آخره)، كيف يمكن لهذا المواطن أن يتصرّف بشكل عقلاني؟ هذا أمر مستحيل! إنك تدافع عن نزعة تِلْقَائِية، أو عشوائية، حيث إنك تفترض أن المعرفة تظهر بشكل عفوي، في أدمغة البشر، دون الحاجة إلى الدّراسة، وإلى التّكوين، وإلى مُراكمة المعارف الجيّدة والدّقيقة، التي تتوارثها الأجيال البشرية، من خلال التراث الثقافي المكتوب. وفي النّهاية، وبمنهجك هذا، فإنّك لن تحصد سوى الجهل، والتخلّف، والانحطاط!

آدم: عندما أقول أن أهمية التعليم ضعيفة، أو غير مقنعة، فإنني أنطلق مِمّا ألاحظه في بيئتي الاجتماعية. حيث رأيتُ أن الأشخاص غير المُتَمَدْرِسِين ينجحون في حياتهم المهنية أحسن من بعض حاملي الشهادات.

إبراهيم: القضية هي مسألة مجتمع، وليست مسألة أفراد. لهذا أقول لكل السياسيين الذين يهملون تعميم التعليم العمومي، أو يتقاعسون في تحسين جودته: «لن تفلتوا أبداً من أداء ثمن تهاونكم في مجالات تعليم الشعب. وهذا الثمن معروف مسبقًا. وسيكون هو شقاء حياتكم الشخصية، وخراب ثرواتكم التي راكمتموها بطرق غير قانونية، أو غير أخلاقية. وستعودون إلى نقطة الصّفر. وستصبحون كما كنتم قبل خمسين أو مئة عام. ولن تنفعكم أية حيلة للإفلات من تعاستكم»!

آدم: أرى أنك تُبالغ في خشيتك من جهل الشعب، أو من تخلّفه. لماذا تَخاف من الجهل إلى هذه الدّرجة؟ هل حقّا شعبنا جاهل؟ هل معارف المواطنين محدودة إلى هذا المستوى الذي تصفه أنتَ؟

إبراهيم: منذ قرابة العام 445 قبل ميلاد المسيح، كان الفيلسوف سُقراط يقول: إن السّبب الذي يجعل الإنسان يرتكب الأخطاء، هو افتقاره إلى المعرفة؛ وأن السبب الأول للشّر، هو ***الجهل***[12]. بل أهمّ العوامل التي تضمن استمرارية الاستبداد السياسي، أو إعادة إنتاج الفساد الاقتصادي، هي الجهل. وحتى ***الأنانية*** لدى الأفراد، والجماعات، فإنها ترتبط عمومًا بالجهل. ونلاحظ عبر التاريخ، أن الأساس الذي يسمح بتشييد نظام سياسي استبدادي هو بالضبط جهل الشعب. ومجمل الأنظمة السياسية المُستبدّة تُدرك أن أحسن وسيلة لدَوَام التّحكّم في الشعب، أو لاستمرار استغلاله، هي تَجْهِيله. وحتّى إذا كان النظام السياسي القائم ديموقراطيا، فإن جماهير الشعب التي تكون جاهلة، تُفضّل التّصويت لصالح المرّشحين الجُهّال، أو الشَّعْبَوِيِّين، أو اليَمِينِيِّين. وحينما يكون الشعب جاهلا، تَسْهُل مُغالطته، ويسهل التّلاعب بِمُكوّناته. كما يسهل تجنيد جماعات، أو جيوش، من بين صفوف الشعب، لقمع البقية منه، التي قد تكون مُنْتقدَة، أو مُعَارِضَة، أو ثورية. ***وبقدر ما يكون شعبٌ جاهلاً، بقدر ما يسهل غزوه، أو احتلاله، أو استعماره، أو حتّى إبادته. أما الشعب الذي يكون***

---

12 كتاب "حكمة الغرب (الجزء الأول)"، برتراند رسل (Bertrand Russell, 1872-1970)، الطبعة الثانية، منشورات عالم المعرفة، يونيو 2009، الرقم 364، ص 96.

مُتعلّما، أو مُتنوّرا، أو مُثقفا، فإنه يصبح قادرا على إدراك مصالحه، ومُؤهّلا للدّفاع عن حقوقه. وإذا كان مواطنو شعب معيّن متمدرسين، ومثقفين، فإنهم يقبلون بسهولة التكامل، والتعاون، والتضامن فيما بينهم. والشعب الذي يكون مُطّلعا على مُجمل معارف وعلوم عصره، يصبح قادرًا على الإنتاج، وعلى الإبداع، كما يغدو مُحَصّنا ضد أكاذيب الحُكّام، وضد مُناورات القوى الأجنبية. بل يستطيع هذا الشعب المُثقف أن يناضل، وأن يفرض إقامة الديمقراطية، أو احترام قواعدها، على أيّ حُكّام يحكُمونه.

آدم: لكن جهل الشعب هو مُجرد ظاهرة نسبية، ومؤقتة، وليس ظاهرة أزلية! بل كل شعب جاهل يتطوّر حتمًا فيما بعد إلى شعب مُثَقَّف أو عَالِم!

إبراهيم: لا يا مواطن! الإفراط في التفاؤل هو غرور! والتّطور من الجهل إلى العِلم، لا يحدث بشكل عفوي، أو تلقائي، أو عشوائي! بل يتطلب منهجا دقيقا، ومجهودا واعيا، ومُتواصلا. قُلْ لِي من فضلك: ***ما هي مصادر المعرفة؟*** هل الشعب يُدرك مصادر المعرفة؟ هل يحرص على دراستها؟ كيف يمكن لشعب لا يقرأ، ولا يدرس، ولا يكتب، كيف يمكن له أن يُراكم المعارف، أو أن يُطوّرها، أو أن ينقلها إلى الأجيال القادمة؟ أنظر! الشعوب المُتقدّمة تحرص على تدوين التّجارب، وعلى تجميع المعارف المستخلصة من هذه التجارب، وعلى معالجة المعلومات. بينما شعبنا المُتخلّف لا يهتم سوى بتجميع المال! وفي النهاية، لا يحصل شعبنا لا على المال، ولا على المعرفة، بل يحصد التخلّف!

آدم: أنتَ تصف النظام السياسي القائم بالمغرب بأنه مُستبد. لكن هذا النظام هو الذي بنى المدارس والجامعات، وهو الذي نظّم التعليم العُمومي، وعمّمه، وطوّره. والتعليم هو أساس الثقافة. وبالتّالي، لا أقبل منك أن تقيم ترابطًا بين الاستبداد والجهل.

إبراهيم: نعم، على مستوى مظاهر الأشياء، يبدو كأنّ نظام الملك الحسن الثاني الاستبدادي هو الذي نظّم التعليم العمومي، وعمّمه، وطوّره. لكن مصدر تمويل التعليم هو الشعب. وفي الواقع، حدث تطوير

التعليم بالمغرب، ليس بمبادرة من الملك الحسن الثاني، أو بموافقته، ولكن رغم أنفه. وحينما نُعمّق تحليل تفاصيل الأشياء، نكتشف أن الملك الحسن الثاني هو أوّل من حوّل التعليم العمومي إلى آلة ضخمة للدّعاية السياسية، وللتّأثير على عقول أجيال مُتواليّة من الأطفال والشّبان. وظلّ الهمّ الوحيد لدى الملك الحسن الثاني هو استغلال كل إمكانيّات الدولة، بما فيها التعليم، والراديو، والتلفزة، والدّين، للتأثير على عقول المواطنين، بهدف ضمان دوام نظام مَلَكِيّة استبدادية. وكان الحسن الثاني يسمّي نظامه السياسي ب «الديمقراطية الحَسَنية»، أو «الملكية التنفيذية». ومنذ أن أدرك الحسن الثاني أن التعليم يَحُثُّ المواطنين على المطالبة بالديموقراطية، عمل كل ما في وسعه لتحريف التعليم عن غاياته الأصلية. ووجد في الدّين حليفًا لتقوية المعتقدات المحافظة. وأمر الملك الحسن الثاني بإعطاء مَوَادِّ "التربية الإسلامية" حيزا ضخما في التعليم. واستعمل تدريس الأيديولوجية الدّينية المحافظة كسلاح لمحاربة الفكر التقدّمي أو الاشتراكي. وهذه "التربية الإسلامية"، كما هي مُدَرَّسَة، توحي للتلاميذ بأن المَلَكِية الاستبدادية هي من وَصَايا الإسلام. وتوهم التلاميذ بأن «الملك هو أمير المؤمنين»، وهو «خليفة الله في أرضه». ويُحوّل هذا التكوينُ الديني المواطنَ إلى آلة مُبرمجة لرفض كل ما هو مخالف للمَلَكِية الاستبدادية، أو للدّين، ولو كان معقولا، أو عِلميّا. وكلّ دولة تحرم شعبها من التعليم الجيّد، ومن المعرفة، ومن التّكوين، ومن الثقافة، ومن التّربية على الحسّ النّقدي، فإنها تحكم عليه بأن يتحوّل إلى شبه قَطِيع من الغنم، فَيُصْبِح من السّهل التحايل على هذا الشعب، واستغلاله، واضطهاده، والتلاعب به. وليس غريبا أن يظلّ التعليم في المغرب في حالة فشل، أو إفلاس. بينما ينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 على ما يلي: «لكل شخص الحق في التعليم. [...] يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية. [...]» (فصل 26).

آدم : لكن من حق الدولة أن تنظم التعليم وفق مُخَطَّطَاتها وبرامجها، ومن صلاحيات الدولة أن تُدَبِّر التعليم طبقًا لما تراه ملائمًا للبلاد.

إبراهيم : لَا ! ***لا يحق للدّولة، أو للنّظام السياسي القائم، أن يُحوّل التعليم العمومي إلى آلة ضخمة للدّعاية السياسية، أو للدّعاية الدينيّة. بل يلزم أن يكون التعليم العمومي مُحايدًا، وغير منحاز، لأية قوّة سياسية، ولا لأية مدرسة دينيّة، ولا لأي نظام سياسي.*** وإذا كانت الدولة نزيهة، وحريصة حقيقةً على خدمة الشعب، فسيكون من واجبها أن تُنجز الإصلاحات التّالية: 1) ضرورة الفصل بين الأنشطة الدّينية الدَّعَوِيّة والتعليم العمومي[13]. 2) ضمان حيّاد المدرسة العمومية تُجاه كل الأيديولوجيات الدّينية والسياسية. 3) منع استغلال السّن القاصر للتّلاميذ في المدارس العمومية بهدف تلقينهم أيّة أيديولوجيات دينية أو سياسية. 4) منع أيّ تكوين ديني في المدارس العمومية. لأن دور المدرسة العمومية، ليس هو تعليم الدّين، ولا هو تدريس أية أيديولوجية دِينِية، ولا هو تلقين أية أيديولوجية سياسية. وإنما هو تعليم القراءة، والكتابة، والحساب، والمنطق، والعلوم الدّقيقة، والفلسفة، والاقتصاد، والثقافة الكَوْنِية، والمهارات المهنية، وتقنيات الإنتاج، وما شابهها. وغاية التعليم العمومي هي تكوين مواطن عَالِم، كُفْء، مثّقف، مُتَوَازِن، حُرّ، مستقل، مُبادر، مُنتج، ومُسلّح بمناهج علمية، ويَقِظَة، ومُبدعة، وناقدة. وإذا أرادت عائلات أن تعلّم أبناءها دينا معيّنا، فيمكنها إدخالهم إلى مدارس خُصوصية موازية، متخصّصة في تعليم ذلك الدّين. (بشرط أن تكون هذه المدارس الخُصوصية مستقلة عن الدولة، وعن الأحزاب السياسية، وعن القوى الاقتصادية، وعن الدول والهيئات الأجنبية). 4) سحب تدبير مضامين برامج التعليم من الحكومة، ومن وزارة التعليم، وتكليف المُدَرّسين المهنيين، المنظمين في هيئات كُفْئَة ومضبوطة، بتحديد وتدبير مجمل المضامين المدرّسة في المدارس العمومية. وفي

---

13 أنظر وثيقة "كيف نُصلح التعليم؟"، لعبد الرحمان النوضة، على مدوّنته . رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

مجمل الأحوال، فاستغلال سذاجة أطفال المدارس العمومية، لِوَشْمهم، على مدى الحياة، بأيديولوجية سياسية، أو دينيّة، سيكون جريمة في حق الإنسانية.

آدم: طرحتَ تفاصيل دقيقة. ولا يمكن لي حاليا أن أجادلك حولها. ما يهمّني الآن، هو: هل سياسة الملك الحسن الثاني في مجال التعليم، التي وصفتها سابقا، هل تغيّرت مع مرور السّنين، أم أنها ما زالت مستمرّة بعد موته؟

إبراهيم: مَا زالت سياسة الملك الحسن الثاني في مجال التعليم مُستمرة إلى اليوم! وتستعمل الدولة التعليم العمومي كآلة للدعاية السياسية. ويستغل المعلّمون والأساتذة الإسلاميون الأصوليون المدارس العمومية لترويج دعايتهم الدّينية. حيث ما زال التعليم العمومي بالمغرب يُنتج أجيالا من الشباب تَتّسم غالبيتهم (وليس كلّهم) بالجهل، والخُضوع، والخُنوع، والطّاعة، والتّبعية، والاستلاب بالدّين، وتقديس المَلِك، أو تقديس المَلَكِية الاستبدادية. وينشغل التلاميذ، والطلبة، فقط بحفظ المعلومات المطلوبة في الامتحان، وذلك بهدف الحصول على الشّواهد، دون أن يهتموا بتثقيف أنفسهم بأنفسهم. حيث تحوّل جهاز التعليم إلى نقيضه. وبدلاً من أن يُلقّن التعليم العمومي بالمغرب المعرفة، والعلوم، والإبداع، والفلسفة، والفكر النقدي، والتضامن المُجتمعي، فإنه يُلقّن على الخُصوص الحِفظ، والسّرد، والإنشاد، والتقليد، والتّكرار، والخضوع، والغُرور، والأنانية، والفردانية، والانتهازية، والغشّ، والنفاق، إلى آخره. ونجد ظاهرة مماثلة في مُجمل الأنظمة السياسية الاستبدادية الموجودة عبر العالم. فيصبح هكذا جزء هام من الشعب يُدافع على دَوَام الفردانية، والانتهازية، والاستبداد، والاستغلال، والجهل، ولو أن ذلك الاستبداد يُناقض مصالحه الأساسية.

آدم: ورغم ذلك، فإن تعميم التعليم، ونشر المعرفة، هو بالتّأكيد من مصلحة الطبقات السّائدة. أليس كذلك؟

إبراهيم: نعم ولا! نعم، لأن تعميم تعليم جيّد يهيّئ للطبقات السّائدة العمّالَ، والمأجورين، والتقنيين، والأطُرَ، الذين تحتاجهم هذه

الطبقات السائدة لتشغيل مؤسّساتها الاقتصادية، وشركاتها، ومقاولاتها، ومزارعها. ولا، لأن نشر المعرفة، والثقافة، يُساهم في إنضاج شروط الثورة المجتمعية، ضدّ الاستبداد، أو ضدّ الاستغلال. الشيء الذي يُخيف هذه الطبقات السّائدة.

آدم: لكن حينما تنتقد أنتَ انتشار الجهل، فإنك لا تكتفي فقط بربط هذا الجهل بتأثير النظام السياسي الاستبدادي، بل تربطه أيضا بتأثير الأيديولوجية الدّينية. وأنا لا أتّفق معك حول هذه النقطة. لأنني أعتقد أن الفقهاء، والأئمّة، وعلماء الدّين، كانوا دائما يلعبون دورا رائدا في تنوير الشعوب، وتثقيفها، وخدمتها. فأنا أعتبر أن فقهاء الدّين، والوُعّاظ، والمُرشدين، والأئمّة، والمَلاَلِي (جمع مُلّا عند الشّيعة)، هم المصدر المُشعّ الذي ينشر المعرفة، والثقافة، والسعادة، داخل الشعب.

إبراهيم: ***التاريخ يُبيّن أن المَعْبَد الدِّيني (سواءً كان كَنِيسًا يهوديا، أم كنيسَة مسيحية، أم مسجدا إسلاميا، أم غير ذلك) لا يُنتج المعرفة، أو الثقافة، أو العلوم الدقيقة.*** لأن المَعبد الدِّيني يكتفي بِتَلْقِين خطاب مقدّس، ومن جانب واحد، ولا يسمح بحوار متعدّد، حرّ، ومتناقض. ولا يقبل بالتنافس الحرّ في مجال الأطروحات النظرية، والمعرفة، والبحوث، وعلوم الطبيعة. ولا يبيح التساؤل، أو الشّك، أو النّقد. بينما العلوم الدَّقيقة تُراكم المعارف، وتُشَجِّع على التنافس الحُرّ في الأطروحات العلمية. وتتقدّم باستمرار العلوم الدّقيقة في مجال فهم القوانين التي تتحكّم في الكون، وتستعمل التطبيقات التكنولوجية هذه المعارف العلمية لتلبية حاجيات البشر. وإذا درستَ، أو تمعّنتَ في، تاريخ تطوّر أنماط حياة البشرية، يمكنك أن تلاحظ أن ***الأشخاص الذين يساهمون أكثر من غيرهم في تحسين أوضاع معيشة الشّعوب، ليسوا هم فقهاء الدّين، ولا هم السّياسيون، ولا هم الحكّام، وإنّما هم العُلماء (في العلوم الدقيقة)، والمُهندسون، والباحثون، والمُخترعون، والحرفيّون، وَمُشَيِّدُو المصانع (الذين ينتجون، وينشرون بضائع نافعة، وبثمن رخيص). فالعُلماء يفيدون البشرية أكثر بكثير من فقهاء الدّين.*** وبشكل عام، لا يقدر الدِّين على

معالجة المشاكل المادية للمُجتمع، وإنما العلوم الدقيقة هي الوحيدة المؤهَّلة لذلك. ويمكن لكلّ مراقب محايد أن يُلاحظ أن عَالِمًا واحدا (في الفيزياء، أو الكيمياء، أو الطّب، أو في مختلف أنواع التكنولوجيات، إلى آخره) يستطيع أن يُفِيد البشرية أحسن من عشرات الآلاف من فقهاء الدّين. أعطيك بعض الأمثلة: العلماء الذين ابتكروا أو ساهموا في اكتشاف وتطوير تِقْنِيّات مثل تحسين النباتات الغذائية، أو الكهرباء، أو المُحرّكات الحرارية (moteurs)، أو الإسمنت (ciment)، أو المُضادّات الحيوية (antibiotiques)، أو السيارة، أو الهاتف، وما شابه ذلك، أفادوا البشرية أكثر مِمّا أفادها الكثير من فقهاء الدّين، أو الحُكّام، أو السّياسيين. ***والمدراس، والجامعات، والمختبرات، ومراكز البحوث العلمية الدّقيقة، تَنْفَع البشرية أكثر ممّا تنفعها المعابد الدِّينية، أو الحكومات، أو الأحزاب السياسية. والعلوم الدّقيقة تُفيد البشرية أكثر مِمّا تُفيدُها الدّيانات.*** دون أن ننسى أن العلوم لا تكفي بوحدها، بل نحن نحتاج أيضًا إلى رؤية فلسفية سليمة، وإلى منهج سياسي سديد. لهذا الاعتبار، يستحقّ العلماء الكبار (في العلوم الدّقيقة) تقديرًا مماثلا للتقدير الذي نحترم به الأنبياء. ولو أن العلماء الكبار يبقون متواضعين، ولا يطلبون أيّ امتياز.

آدم: رُبّمَا! ربّمَا! أنا لا أدري! لكن من حسن حظّنا أن المستوى الثقافي أو السياسي متقدّم عندنا في المغرب.

إبراهيم: لماذا تقول هذا يا مُواطن؟ ما قُلْتَه هو مجرد إعلان ذاتي (auto proclamation). ولا توجد مُعطيات تُثْبِت كلامك. يمكن لأي شعب أن يزعم أن مستواه الثقافي متقدّم. لكن ما هي المقاييس والمعطيات التي نبني عليها هذا الحكم؟ لنتساءل: لماذا لم تحدث مثلا في المغرب ثورة مُماثلة للثورات الديمقراطية التي حدثت في تونس (في 14 يناير 2011)، أو في مصر (في 25 فبراير 2011)، أو اليمن، أو ليبيا، أو سوريا، خلال سنتي 2011، و 2012، رغم أن النظام السياسي القائم في المغرب يُشبه نظام زين العابدين في تونس، أو نظام حسني مُبارك في مصر، من زاوية سيطرة الاستبداد والفساد؟ الجواب هو: لأن ***أفراد الشعب بالمغرب لم ينضجوا بَعْدُ بما فيه***

الكفايـة على مسـتويات المعرفـة، أو الـوعي السياسـي، أو الإدراك المُجتمعي. وقـد أثبتت بـالملموس هـذه الثـورات أن مسـتوى النّـضج السياسي لدى شعبي تونس، ومصر، كان نسبيّا أكثر تقدّما من مستوى النضج السياسي الحاصل لدى الشعب المغربي (أو لدى شعوب سورية، أو ليبيـا، أو اليمن، أو السـعودية، أو الإمـارات، أو قطـر، أو الأردن، أو الكويت، أو البحرين، إلى آخـره). خاصـةً وأن الأنـظمة السياسـية كـانت مُتشابهة في كل من مصر، وتونس، والمغرب.

آدم: أنا أتساءل: هـل حقّا ***تـعميم التـعليم*** مهم إلى هـذه الدرجـة التي تتحدثُ أنتَ عنها؟ أليس التعليم من الكماليّات؟ وهـل «***النّـضج السياسي***» يكتسي حقّا كل هـذه الأهميـة الـتي تـعطيها أنتَ إليـه؟ ومن أين سـنأتي بهـذا «النّـضج السياسـي»؟ وكيـف سـنعطي هـذا «النّضـج السياسي» لعامّة الشعب؟ أنت كمثقـف تـدافع عن فئتك الاجتماعيـة، التي هي فئة المثقفين. وتميل إلى إعطاء أهمية كبيرة إلى الثقافة، وإلى المثقـفين، وإلى التـعليم العـالي، وإلى «النّضج السياسي». بينمـا معظم المواطـنين يتـدبّرون أمـورهم دون الحاجـة إلى ثـقافة شاسـعة، أو إلى معرفـة كبـيرة. وهـل يوجـد حقّـا فـرق كبـير بين المـواطن المتـعلّم، والمواطن غير المتعلّم؟ أنا ألاحظ أن مجمل المواطـنين، سـواءً تـعلّموا في الجامعـــة، أم أنهم لم يـــدخلوا المدرســـة، كلّهم يتصـــرّفون بنفس الأســـاليب. كلّهم يمارســـون الغِشّ، والرّشـــوة، والنّـــفاق، والأنانيـــة، والانتهازيـة. بعضـهم ينجح في حياتـه المهنيـة، وبعضـهم يفشـل نسـبيا. وكم من شخص بنى ثروة هائلة دون أن يدرس في الجامعة! فـإذا كنتَ أنت تـعتقد بوجود فرق بين المواطن المتعلّم، والمواطن غـير المثـقف، فَأَوْضِح إليَّ من هـو المـواطن الجيّـد، ومن هـو المـواطن السيّء، ومـا هـو الفرق بينهما!

إبراهيم: المواطنون هم درجات أو مستويات[14]! حيث ***لا يتساوى المواطنـون في أفكـارهم، أو معـارفهم، أو خِصَـالهم، أو قيّـمهم، أو***

[14] جاء في القرآن: «قُل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» (الزمر، 9).

أفعالهم، أو إنتاجهم. ويمكن أن نتّفق على أن بعض المواطنين هم متقدّمون، بينما آخرون هم متخلّفون نسبيّا.

آدم: لكن، ما هو الفرق بين هذين النوعين من المواطنين، وكيف نُعَرِّف كل صنف منهما؟

إبراهيم: يمكن أن نُعرّف ***المواطن المُتقدّم*** بكونه هو الذي يجتهد لكي يتحكّم في نزواته، وفي مُيُوله، وفي أفعاله، وفي أفكاره. المواطن الجيّد هو الذي لا ينفعل مثل آلة، أو مثل نابض (ressort). ولا ينفجر مثل قنبلة. المواطن المتقدّم هو الذي يحافظ على هدوءه، ويشغّل عقله بشكل نقدي. المواطن المتقدّم هو الذي يعمل باستمرار بهدف تثقيف وتكوين نفسه. المواطن المتقدّم هو الذي يبذل مجهودا متواصلا لكي لا تطغى عليه غرائزه، أو أنانيّته، حيث يأخذ بعين الاعتبار أنه يعيش داخل مجتمع مركّب، ومتداخل. ***وعندما يريد المواطن المتقدّم تحقيق رغباته، أو مصالحه الخاصة، فإنه لا يكتفي بالتفكير في مصالحه الشخصية فقط، بل يراعي في نفس الوقت مصالح المواطنين الآخرين، سواءً كان هؤلاء المواطنين الآخرين أصدقاء له، أو منافسين له، أو خصوما له، أو أعداء له.*** ويعنى ذلك أن المواطن المتقدّم هو الذي يُراعي في أفكاره، ونواياه، ومشاريعه، وأفعاله، سلطة العقل، وضرورات الحياة المشتركة داخل المجتمع الشامل. فيفحصها قبل أن يشرع في تحويلها إلى أعمال ملموسة. والمواطن المتقدّم يميّز بين الممنوع والمباح، وبين النّافع والمضرّ، وبين الواجب والاختياري، إلى آخره. فيقوم المواطن المتقدّم بما هو واجب، أو مشروع، أو مفيد للمجتمع، ويرفض فعل ما هو ممنوع، أو منبوذ، أو مضرّ بالمجتمع، أو بالبيئة. بينما ***المواطن المتخلّف*** هو الذي يَنْفُر من بذل المجهودات اللّازمة لِبُلوغ التحكّم في ذاته، (وحتّى إذا قَدِرَ على التحكّم في نفسه، فإنه لا يتحكّم فيها سوى خلال وقت وجيز، أو غير كاف، أو في ميدان محدود جدّا). وما يميّز المواطن المتخلّف هو أن غرائزه هي التي تحدّد ردود أفعاله. ويعنى ذلك أن المواطن المتخلّف لا يستخدم عقله النقدي بما فيه الكفاية، أو لا يعرف كيف يشغّله بشكل جيّد. والمواطن المتخلّف يحسّ بجهله،

لكنه لا يفعل شيئا لتقليص ذلك الجهل. وكل مواطن لا يخدم سوى مصالحه الشخصية، ولا يهتمّ إلا بمنافعه الخاصة، سيصبح مثل حيوان غرائزي، يضرّ بنفسه، وبمجتمعه، وبِبِيئَتِه.

آدم: ربّما... قد يكون كلامك صحيحا... لكن ماذا تريد منا أن نفعل؟ هل تريد أن نخلق مواطنين من نوع جديد؟ وكيف يمكننا خلق هؤلاء المواطنين المتقدّمين؟ ألا تُحسّ أن تحقيق مثل هذه الغاية ليس بالأمر الهيّن!

إبراهيم: واجب كل مواطن حرّ هو أن يساهم، حسب كفاءاته الشخصية، في تكاثر أعداد المواطنين المتقدّمين، وتقليص أعداد المواطنين المتخلّفين. ومهمّة كل فاعل سياسي، أو مسؤول في الدولة، هي بالضّبط أن يعمل لكي يحوّل أكبر نسبة ممكنة من السكان إلى مواطنين من الصّنف الأكثر تقدّما.

12) يمكن للطبقة العاملة أيضا أن تُخطئ أو أن تنحرف

آدم: أشعر أحيانا كأنك تتناقض مع نفسك. وفي كلامك عبر منابر أخرى، تُناصر الاشتراكية، وتُمجّد الطبقة العاملة، طبقة الكادحين. وتدّعي أنها هي الطبقة الثّورية حتى النهاية، وأنها هي الطبقة الطّليعية بامتياز. وتُلصق بها كل الخِصال الحَميدة. وفي نفس الوقت، تنتقد الشعب. وماركسيون آخرون يدّعون أن الطبقة العاملة هي التي سوف تُحرّر المجتمع برمّته. بينما الطبقة العاملة هي جزء من الشعب. وصِفات أفراد الشعب، توجد أيضا في أفراد الطبقة العاملة. وإذا كان الشعب مُتخلّفا، فطبقته العاملة ستكون هي أيضا مُتخلّفة. أليس كذلك؟

إبراهيم: الخطأ الذي وصفتَه هو خطأ موجود لدى بعض الماركسيين العَامِيِّين، أو المُبْتَدِئين. وبكل تواضع، أرى أن الطبقة العاملة هي وحدة مُتناقضة، مثلها مثل الشعب. وهي غير مُنسجمة، بل تتكوّن من فِئَات متفاوتة. وليس العمّال كُلّهم مَبْدَئِيِّين، أو وَاعِين، أو

عَقْلَانِيِّين، أو ديموقراطيين، أو ثوريين، أو اشتراكيين. بل يُوجد ضمنهم التقدّميون والمُحافظون، والمُتضامنون والانتهازيون، والمُكافحون والغشّاشون، إلى آخره. وكل طبقة لها وضع خاص. وخصوصية الطبقة العاملة هي أنها تخضع للاستغلال الرأسمالي بشكل مباشر. وهذه الخصوصية لا تحوّلها بالضرورة إلى طبقة مِثاليّة. ويمكن للطبقة العالة، خلال فترات تاريخية مُحَدَّدَة، أن تكون فعلاً واعية، ثورية، مُبادرة، مناضلة، طَلِيعِية، لكن من الممكن أن تفقد هذه الصفات خلال فترات أخرى. ***وصِفَاتُ الوَعْي، أو الكِفاح، أو النضال، أو الثَوْرِيَة، أو الطَلِيعِيَة، ليست صِفَات ثابتة،*** (*سواءً لدى الشعوب، أم الطبقات، أم الأحزاب، أم الجماعات، أم الأفراد*). ***وإنما تتطور هذه الصِّفَات مع تبدّل الأوضاع المُجتمعية، والعالمية، والتاريخية.*** فَالطبقة العاملة ليست ثابتة، أو جامدة. بل تتطور باستمرار، وذلك في ارتباط بتطور المجتمع. ويمكن لِوَعْيِها السياسي، أو الطبقي، يمكن أن يتقدّم، كما يمكن أن يتأخّر. وكل عضو فيها يتطوّر هو أيضا عبر الزمان. ويمكن قول أشياء مُماثلة عن الفلاحين، أو عن البرجوازية الصغيرة، أو عن البرجوازية الوطنية، أو عن فئات المثقفين، إلى آخره. ولا تقدر المساهمة السياسية للطبقة العاملة أن تكون فعالة، أو متقدّمة، إلا إذا تعاونت، أو تكاملت، مع طبقات الشعب الأخرى.

13) سبب تخلّف الشعب هو الجهل

آدم: قد يكون معك الحق فيما قلتَه سابقًا. لكن همومًا كثيرة تُسيطر على ذهني، وتجعلني في حالة من الحيرة.

إبراهيم: يمكنك أن تفحص همومك، وأن ترتّبها حسب الأسبقية. فما هو همّك الأوّل، أو الأساسي؟

آدم: أرى أن الأمم الإسلامية هي ضحية للدول الغربية المسيحية. وسيل الأحداث، والأخبار العالمية، المتلاحقة، يؤكّد ذلك. إنهم يكرهوننا. ألا يشنّون حربا صليبية ضدنا، وبأساليب مُستترة؟ ألا

يخوضون حرب حضارات ضِدّنا؟ أليست الدول الغربية هي التي خلقت الكيان الصهيوني في فلسطين؟ ألا تساند الدول الغربية إسرائيل؟ ألاَ تدافع الدول الغربية عن إسرائيل بشكل مطلق؟ ألا تمنح الدول الغربية إلى إسرائيل أحسن ما عندها من أسلحة، وضبّاط، وتكنولوجيات، وخبراء، إلى آخره؟

إبراهيم: سبب الهجومات التي تَشُنُّها الدُّول الغربية على الشّعوب المسلمة ليس هو اعتناق هذه الشعوب للدّين الإسلامي. أنظر إلى أمثلة بلدان إندونيسيا، أو بنغلاديش، أو القُمُر، إنها مُسلمة، ورغم ذلك، لا تُعاملها الدول الغربية مثلما تُعامل العراق، أو سورية، أو السعودية، أو مصر. السبب إذن ليس هو الإسلام. الحقيقة هي أن عددًا من البلدان المسلمة تحتوي على بعض الثروات ذات الأهمية الاستراتيجية (مثل النفط، أو الغاز، أو المعادن، أو ممرّات دولية، أو مواقع استراتيجية، أو غيرها). وبعض حكّام البلدان المسلمة يطلبون من الدول الغربية الإمبريالية أن تساعدهم على ضمان استمرارهم في السلطة، خوفًا من تعرّضهم للطرد من طرف شعوبهم. ومقابل ذلك، يمنح هؤلاء الحكّام المسلمين لتلك الدول الإمبريالية امتيازات اقتصادية هائلة. ويلجأ هؤلاء الحُكّام المسلمين إلى عقد مُعاهدات اقتصادية سرّية، أو غير مشروعة، أو مُجحفة، في حقّ شعوبهم المسلمة. فتتعوّد الدول الغربية على التَّلاعب بحكّام البلدان المسلمة. ومن فترة لأخرى، تشنّ الدول الغربية هجمات اقتصادية، أو "جيو-استراتيجية"، على بعض البلدان المسلمة، ***ليس لأن شعوب هذه البلدان تتبنّى الدّين الإسلامي، ولكن لأن هذه البلدان تحتوي على ثروات، أو لأن تقدّمها يهدّد دوام إسرائيل، أو لأنها ضعيفة عسكريا، أو متخلّفة سياسيا، أو اقتصاديا، أو علميا***. هنا يوجد أكبر جزء من الحقيقة. فهل ينفي أحد أن بعض البلدان العربية تخضع لهيمنة الدّول الإمبريالية؟ ألا تعيش بعض الدول العربية كأنها محميّات تابعة للدول الإمبريالية؟ ألا تخدم بعض الدول العربية مصالح المراكز الإمبريالية أكثر مِمّا تخدم مصالح شعوبها؟ أليس الكثير من الحكّام العرب والمسلمين هم مجرّد بَيَادق مُثَبَّتَة في الحكم لخدمة مصالح المراكز الإمبريالية؟ ولماذا لا نميَّز

بين مواقف الجماهير في بلدان الغربية، ومواقف حكّامها؟ وهل يحق لنا أن ننكر وجود فئات اجتماعية هامّة (ولو أنها قليلة) داخل هذه المراكز الإمبريالية، تنتقد سياسيات حكوماتها الخارجية، وتتضامن مع نضالات شعوب بلدان العالم الثالث؟ وهل يُعقل أن ننساق إلى كُرْهِ شعوب البلدان الغربية؟ وهل من مصلحتنا أن نرفض التعاون معها؟ وهل من الحكمة أن نرفض الاستفادة من حضارة هذه البلدان الغربية؟ وهل يجوز لنا أن نتجاهل ثقافتها؟ على خلاف ذلك، يلزمنا أن نميّز بين حكومات الدّول وشعوبها. كما يجب علينا أن نتعلّم من البلدان الغربية، وأن نستفيد من كل ما هو مُتفوّق، أو إيجابي، أو معقول لديها. وإذا نحن رفضنا الاستفادة من البلدان الغربية، فإن تعجرفنا هذا سوف يغرقنا في مزيد من العزلة، والتّخلف، والانحطاط.

14) يحتاج المجتمع إلى الفلسفة، والنّقد، والعلوم

آدم: ولماذا في أحاديثك، تُكثر عادةً الكلام عن الفلسفة؟ ولماذا تُحيّرني وتستهويني بتكرار ضرورة دراسة الفلسفة؟ هل تعطينا الفلسفة أشياء متميّزة لا نستطيع أن نجدها في الدّين، أو العلوم، أو الفنون الأخرى؟

إبراهيم: لنرجع قليلا إلى التاريخ. قبل قرابة القرن الخامس الميلادي، كانت المسيحية هي الدّين المهيمن (في أوروبا والشرق الأوسط). وكان الكهنة والقَسَاوِسَة يعتبرون الفلسفة وثنية، وغير مؤمنة بالإله. فأدان رجال الدّين الفلسفة، ومنعوا تدريس فلسفة أفلاطون (Platon) وأرسطو (Aristote). فدخلت بلدان أوروبا في مرحلة طويلة من الانحطاط. ودام هذا الانحطاط طِوال "القرون الوسطى" (الممتدّة من قرابة القرن 6 إلى

قرابة القرن 15 الميلادي). وخلال ذلك الوقت، كان المثقفون المسلمون يهتمون بدراسة الفلسفة، ويترجمونها من الإغريقية إلى العربية (أمثال الكندي، الفارابي، ابن سينا، ابن باجّة، إلى آخره). فبلغت البلدان المسلمة مستويات معتبرة من التقدّم المجتمعي (من قرابة القرن 7 إلى قرابة القرن 12 الميلادي). لكن منذ قرابة القرن 11 أو 12 الميلادي، بدأت الأمور تنقلب. حيث إن البلدان المسلمة كفّرت الفلسفة، ولفظتها، أو منعتها (خاصّة بعد نشر أبو حامد الغزالي[15] لكتابه «تهافت الفلاسفة»). بينما تَلقّفت بعض البلدان الأوروبية كتبَ ابن رشد[16] (ومنها كتاب «فصل المقال فيما بين الحكمة والشّريعة من الاتصال»، وكتاب «تهافت التهافت» الذي يردّ فيه ابن رشد على حامد الغزالي). ومنذ تلك الفترة، بدأت بعض بلدان أوروبا تهتم جدّيا بالفلسفة، وتدرّسها. فانتشر الانحطاط في البلدان المسلمة، وأخذ التقدّم المجتمعي ينمو داخل البلدان المسيحية في أوروبا. ودخلت البلدان الأوروبية في صيرورة تقدّم متصاعد، بينما غرقت البلدان المسلمة في انحطاط متزايد.

آدم: وما هي الأمور التي تعيبها الدّيانات على الفلسفة؟

إبراهيم: معظم الفقهاء لا يطيقون، أو لا يقبلون، بأن يفكّر الفلاسفة بشكل مخالف للمعتقدات الدّينية المقدّسة. كأن الفقهاء يريدون من كل إنسان أن يكون بالضّرورة مثلهم. بل يريد الفقهاء من كل فيلسوف، أو مفكّر، أو مثقف، أن يخضع مثلهم، وبشكل مطلق، للمعتقدات الدينية، وإلاّ اعتبروه كافرًا، وأجازوا قتله.

آدم: ولماذا تصلح الفلسفة؟ وماذا تنتج الفلسفة، ولا ينتجه الدّين؟

إبراهيم: لا تنتج الفلسفة شيئا. ولا تحلّ مشاكل دنيوية. ولا تفرض عليك الإيمان بأفكار معيّنة، أو بمعتقدات محدّدة. وإنما الفلسفة هي نوع من الرياضة العقلية، أو الخِبرة المَنْطِقية، أو الثقافة الكونية. وتكتفي الفلسفة بأن تعرض عليك بُحوث وأفكار فلاسفة

---

15 أبو حامد الغزالي (450 – 505 هـ)، (1058 – 1111 م).

16 أبو الوليد ابن رشد (520 – 505 هـ)، (1126 – 1198 م).

قـدماء. وتسـاعدك الفلسـفة على الإحسـاس بِحَيْـرَة ضـميرك الـدَّفِين، وتُعينك على إظهار ما تتردّد فيـه من شكوك، وعلى صـيّاغة تسـاؤلاتك المرهفة، وتشجِّعك على تعميقها، ودفعهـا إلى أقصى مـدى ممكن. ومن خلال دراسة التراث الفلسفي العالمي، تُدْخِلُك الفلسفة في حـوار حيّ مـع أجيـال ماضـية، ومتلاحقـة، من كبـار مفكّـري البشـرية. فتحسّ كأنـك تتحاور مع نفسك. والفلسفة هي التي تساعدنا على الانتـقال من إنسـان حيـواني، جاهـل، أنـاني، غرائـزي، إلى إنسـان مُجتمعي، واع بجهلـه، وبضعفه. والفلسفة هي مثل مدينة راقية، أو سوق غني، أو حديقة رائعة، كل من دَخَلها، أو داق محاسنها، فإنه لا يقبل أبدا التخلّي عنها. ولا يمكن لأيّ شخص أن يعرف مـاذا يوجد في الفلسفة، إلاّ إذا تجوّل هو نفسه داخلها. وإذا سألتَ الفلاسفة: ماذا يوجد في الفلسفة؟ فسيعطيك كل واحد منهم جوابا متميّزا.

آدم: ولكن لمـاذا تظنّ أنت أن الـدّين يـؤدّي إلى تهميش العقـل؟ لمـاذا تدّعي أن الدّين يخنـق العقل، أو يلغيـه؟ لمـاذا تـزعم أن هيمنـة الأيديولوجية الدّينية تعوق التقدّم المجتمعي؟

إبراهيم: التاريخ الطويل للشعوب يشهد أن الـدّين يَبْهَـر العقـل، ثم يُنَوِّمُـه، ثم يُهمّشـه، ثم يُلغيـه. وكـل عقـل يـدخل الـدِّين، ويستسـلم لِـقَدَاسَته، يصبح كأنـه عقـل مُعَـوَّق. ويـدفع الـدِّينُ الإنسـانَ إلى القبـول بتصريحات غير عقلانية، أو غير واقعية.

آدم: على خلاف ذلك، أنا أعتبر أن الدّين هو أرقى شأنًا من العقل. وأشعر في الدّين بالانشراح، والحرّية، والطمأنينة.

إبـراهيم: مـا دام المُتـديّنون المتـعصّبون يفسّـرون كـل الظـواهر الموجودة في الطبيعـة بالتـدخّل المباشـر، والـدّائم، للإرادة الإلهيـة، فـإن دور العقـل، أو دور المنطـق، أو دور الإنسـان، أو دور العلـوم الدّقيقـة، سيصبحون بالضّرورة مَلْغِيِّين. فإذا تساءلتَ: «لماذا هـذا الشـيء يتطـور هكـذا»؟ وإذا أجبتَ على هـذا التّسـاؤل بـالجواب التّـالي: «لأن الإلـه هـو الـذي أراد ذلـك»، فإنـك سـتكون في هـذه الحالـة قـد ألغيتَ عقلـك، وحذفتَ مبرّر وجود العلـوم الدّقيقـة. بـل في هـذه الحالـة، سيصبح كـل تسـاؤل غـير مُجـدي، وغـير مـبرّر، مـا دام أن الجـواب معـروف مسـبقًا،

وهو: «الإله هو الذي أراد ذلك»! وهذا المنهج يقود إلى إلغاء العقل، ويقود إلى الغرق في الجهل، ثم الانحطاط. بينما الفلسفة، وكذلك العلوم الدّقيقة، تُحاول تفسير ظواهر الطبيعة بالعقل، وبقانون السَّبَبِيّة، وبالتّفاعلات الموضوعية القائمة فيما بين الأشياء. وحتّى هذه التفسيرات العقلانية، أو الفلسفية، أو العلمية، تبقى دائمًا خاضعة للتّساؤل، وللمراقبة، وللنّقد، وللمراجعة، وللتّطوير، وللتّحسين.

آدم: هل تقصد أنه يوجد نوع من التنافر، أو التضارب، بين الدّين والعقل؟

إبراهيم: مجمل الأديان تقول هي نفسها إنها لا تطلب من المتديّن إلاّ الإيمان. بل تنبذ الأديانُ العقلَ النّقدي، أو لا تتحمّله، أو تَبْغُضُه. وحيثما يُهَيْمِن الدِّين، يغيب العقل؛ وحيثما يُهيمن العقل، يتوارى الدِّين؛ فَلْيَخْتَر بِحُرِّيَة كل شخص، وكل شعب، السبيل الذي يُلائمه. والملاحظ عبر تاريخ البشرية، هو أن العقل لا يزدهر إلاّ خارج الدّين. حيث لا يستطيع العقل أن يفكّر بحرّية إلا إذا تحرّر من قيود مجمل المعتقدات المقدَّسة، أو المُطلقة. وكلّما استسلم العقل لقيود معتقدات مُسبقة، أو مقدّسة، أو شمولية، أو مطلقة، أو أبدية، سيغدو هذا العقل ممنوعا من تجاوز حدود هذه القيود. ***وكلّما وُضِعَ العقل داخل منظومة فكرية مُغلقة، أو جامدة، (سواءً كانت هذه المنظومة الفكرية دِينِية، أم سياسية، أم فلسفية، أم ثقافية)، يصبح هذا العقل عاجزا على إدراك كل ما هو مخالف لعقائد هذه المنظومة. فإمّا أن يكون العقل حرّا، ومستقلاّ، وإمّا أن لا يكون.*** فالدّين يريد إيمانا مطلقا، وعقلًا خاضعًا. بينما العقل يحتاج إلى حرّية كاملة، في التساؤل، والشّك، والتّفكير، والبحث، والتَّفْكِيك، والنّقد، والاقتراح، والمراجعة، والإبداع، والإنتاج، والتَّجْرِيب، والتّحسين، والتَّكَيُّف، والتطوّر.

آدم: ولكن لماذا تزعم أن نبذ الفلسفة يؤدّي إلى التخلّف، وأن الاهتمام بالفلسفة يساعد على التقدّم؟

إبراهيم: التاريخ هو الذي يشهد على ذلك. لقد سبق للشعوب المسلمة أن لفظت الفلسفة، وتجاهلتها، منذ قرابة القرن 11 الميلادي.

واليوم (في بداية القرن 21 م)، تجني هذه الشعوب المسلمة نتائج هذا الخطأ. وتؤدّي ثمنا باهظا على تفريطها في الفلسفة. وتتجلى هذه النّتيجة في ضعف الثقافة، وفي تأخّر مناهج التفكير لدى المواطنين، وفي التخلّف الاقتصادي، والانحطاط المُجتمعي الشّامل. أنظر إلى المعاناة المتنوعة، وإلى العذابات المتكررة، التي تعيش فيها الجماهير المسلمة، على امتداد بلدان العالم الإسلامي (من إندونيسيا شرقا، إلى المغرب غربًا). وستبقى الشعوب المسلمة تتخبّط في هذه الكوارث المجتمعية إلى أن ترجع إلى الاهتمام بالفلسفة. ***وكل شعب في العالم لا يدرس مجمل التّراث[17] الفلسفي، والمعرفي، للإنسانية، سيكون بالضرورة مصيره هو التخلّف، أو الانحطاط!***

آدم: كيف؟ ... وما هو أهمّ شيء لديك؟ ألا توافق على أن أهم شيء في الحياة هو الدّين؟

إبراهيم: في الماضي، كان المهمّ لدى الشعوب هو الدّين. لكن اليوم، أصبح ***الأمر الأكثر أهمّية لدى الشعوب هو جودة العقل التي تُفكّر بها هاته الشعوب.***

آدم: يقول بعض الفقهاء: صحيح أن المسلمين تخلّفوا خلال القرون الأخيرة، لكن سبب تخلّفهم لا يرجع إلى الإسلام. لأن الإسلام هو دين علم، و حضارة. ومن بين كلّ أديان العالم، الإسلام هو الدّين الوحيد الذي دعا إلى إعمال العقل. وإذا ما وُجد هناك أيّ مشكل، فإن هذا المشكل يرجع إلى ابتعاد المسلمين عن دينهم. والدليل على ذلك هو أن المسلمين هم أول من ابتكر الاختراعات العلمية الأولى، ثم استولى الغربيون على تلك الابتكارات، ثم نهضوا بفضلها. فَعندما كان المسلمون يؤمنون بالله تقدّموا، ولمّا ابتعدوا عن الإسلام، تخلّى الله عنهم، فَتخلّفوا.

إبراهيم: يظهر من يقوم بمثل هذا التشخيص (الذي ذكرتَه سابقًا) كأنه واقف على رأسه. لأنه يرى الأشياء مقلوبة على رأسها. إذا كان الله قد تخلّى حقيقةً عن المسلمين، وأعطى العلوم والتقدّم والقوة إلى

---

[17] أنظر وثيقة: "إمّا ثقافة كونية، وإمّا الانحطاط"، للكاتب عبد الرحمان النوضة.

الغربيين، ألَا يدلّ ذلك على أن أحسن حلّ مطروح على المسلمين هو أن يُدينُوا بأديان الغربيين؟ وإذا كان المسلمون هم حقًّا أول من ابتكر الاختراعات العلمية، فما الذي منعهم، خلال قرون متوالية، من استثمار تلك الاختراعات العلمية وتنميّتها؟ وإذا كان الغربيون قد استولوا على اختراعات المسلمين ونهضوا بفضلها، فما الذي يمنع المسلمين من أن يفعلوا مثل الغربيين؟

آدم: ألاَ ترى أنه كلّما أعطينا أهمية معيّنة إلى الفلسفة، فإن ذلك يتحوّل إلى انتقاص من أهمية الدّين؟ ألا تعترف أن الفلسفة تشجّع على الإلحاد؟ أَلَا تَرى أن الفلسفة تؤدّي إلى الكُفر؟

إبراهيم: بعض المتديّنين يقولون: «إذا كانت الفلسفة ستوصلني إلى الإلحاد، فإنّني أفضّل إلغاء الفلسفة، والاكتفاء بالإيمان وبالدّين». بينما بعض العقلانيين يقولون: «الفلسفة هي نمط من بين أنماط البحث العلمي عن الحقيقة. وأفضّل الاشتغال بالفلسفة، والاسترشاد بها، حتّى ولو أوصلتني هذه الفلسفة إلى نتائج مُرَّة، أو مُحَيِّرة، أو مُقلقة. لأن معرفة الحقيقة هي دائما أفضل من جهلها». ومهما اختلفنا في الرأي حول الفلسفة، فالأحسن هو أن يكون كلّ مواطن حرًّا في اختيار المناهج الفكرية التي تُرضيه. وبعد ذلك، يبقى كل مواطن مسؤولا عن أقواله وأفعاله.

آدم: ولماذا تعطي أنتَ كل هذه الأهمية للعقل، وللثقافة، وللفلسفة؟ أليس عقل البشر مغرورًا، وكثير الأخطاء؟ بصراحة، أنا أعتبر الفلسفة ضياعًا للوقت. وأقوال الفلاسفة هي مجرد أفكار بشرية، ولا تساوي شيئا بالمقارنة مع كلام الله، المنقوش في الكتاب المقدّس. أليس كلام ربّ البشر وخالقهم أعظم من الفلسفة؟ أليست الفلسفة مجرّد ضَلَال عديم المنفعة؟ وما هي الأشياء التي تأتي بها الفلسفة ولا توجد في الدّين؟ ألا تكون الثقافة في غالب الحالات مجرّد ثرثرة عقيمة؟ وبماذا تتفوّق الفلسفة على الدّين؟ ولماذا لا نتخلّص من الفلسفة؟ ولماذا لا نكتفي بالدّين فقط؟

إبراهيم: تظهر أنك مهووس بضرورة الدفاع عن الدّين، إلى درجة أنك مستعد للتضحية بكل شيء لإنقاذ الدّين. بينما الدّين قائم،

ومحترم، وقويّ، وسيبقى كذلك، دون أن يحتاج إلى أن يدافع عنه أحد. والفلسفة لا تطمح إلى أن تكون مُنَافِسَة للدّين، أو بديلة عنه. أنت تعتبر الفلسفة مجرّد ثرثرة عقيمة، رغم أنه لم يسبق لك، خلال مجمل حياتك، أن قرأتَ ولو كتابا واحدا في الفلسفة. فتسمح لنفسك بالحكم على شيء محدّد، رغم أنك تجهله. وهذا سلوك غير سليم.

آدم: أرجوك! لم أطلب منك أن تنتقدني، وإنما طلبتُ منك توضيح العلاقة بين الدّين والفلسفة.

إبراهيم: لتسهيل فهم التباعد بين الدّين والفلسفة، يلزمنا أن نجتهد لإدراك التمايز بين طبيعتيهما. فيظهر معظم فقهاء الأديان كأنهم لا يُحبّون الفلسفة، وأنهم يكرهون الفَلاَسِفة. ويعيبون على الفلسفة كونها لا تقبل الخضوع لأي فكر مُسبق، ولو كان هو الدّين المقدّس. وميزة الدّين هي أنه منظومة فكرية، أو عقائدية، شمولية، متكاملة، مطلقة، مغلقة، ثابتة، ومنتهية عبر الزمان. ويطلب الدّين من المُتديّن أن يؤمن بهذه المنظومة العقائدية بشكل كامل، وشامل، ونهائي، ودون تساؤل، ولا شكّ، ولا بحث، ولا انتقاء، ولا نقاش، ولا مراجعة، ولا نقد، ولا تطوير، ولا إبداع.

آدم: ألاَ تفعل الفلسفة مثلما يفعل الدّين؟

إبراهيم: لَا! الفلسفة هي مستقلة عن الدّين، ومختلفة عنه. والفلسفة هي تساؤل، وبحث، غير منتهيّين. الفلسفة هي حقل معرفي، أو ثقافي، مفتوح، ونسبي، ومتناقض، ومتطوّر، وخاضع للحوار، وقابل للخطأ، وللنقد، وللمراجعة، وللإغناء، وللإبداع. ولا يطلب الفيلسوف مِمّن يستمع إليه، أو مِمّن يقرأه، أن يتّفق على أطروحاته، وإنما يطلب منه فقط أن يفهم تلك الأطروحات، وأن يعرفها. وبعد ذلك، يبقى متلقّي الفلسفة، أو قارئها، حرّا في أن يفعل ما يريد بتلك الأطروحات. ومحرّك النشاط الفلسفي هو الملاحظة، والتساؤل، والشكّ، والبحث، والتفكير المبدع، والاكتشاف، والجدل، والاستقراء، والمراجعة، والتقويم، والافتراض، ومراجعة الافتراض، والاستدلال، وإغناءه، وذلك بشكل متواصل عبر الزمان.

آدم: معنى ذلك أنّني أنا أيضًا أَتَفَلْسَف!

إبراهيم: كلّ شخص في المجتمع يحمل تلقائيًا مقدارا مُعيّنا من الدّين، وكمّية مختلطة من مدارس فلسفية متنوعة. وكل من يكره أو يجهل الفلسفة، فإنه يمارس بالضرورة فلسفة من نوع آخر، ولو أن فلسفته هاته تبقى بِدَائِيّة، أو فقيرة، أو رديئة، أو غير واعية. وبعض الأشخاص يغلّبون الدّين على الفلسفة، بينما يُغلّب أشخاص آخرون الفلسفة على الدّين. لِكلّ مواطن حسب حاجيّاته. ويوجد من يعتقد أن الدّين والفلسفة متناقضان ومتنافران. وأنه يستحيل التوفيق بينهما. كما يوجد من يعتبر أن الدّين والفلسفة مختلفان ومتكاملان. والمواطنون أحرار في تبنّي الاختيارات التي تلائمهم. وقد ساهمت الدّيانات، خلال فترات تاريخية محدّدة، في تقدم البشرية. وتقوم البحوث الفلسفية، وكذلك البحوث العلمية، بتغذية تقدّم البشرية، تارة بشكل متواصل، وتارة أخرى بشكل متقطّع.

آدم: ربّما! ... ربّما! ... أنا لا أدري! ... المهمّ هو أنني لا أحبّ الفلسفة، ولا أفهمها، ولا أعرفها. لكن قُل لي، من تفضّل؟ هل تفضّل مسؤولا سياسيا مُتديّنا، أم مسؤولاً سياسيًا غير مُتديّن؟ ألا يتفوّق المسؤول السياسي المتديّن بالأخلاق على نظيره المسؤول السياسي غير المتديّن؟

إبراهيم: إن كنتَ تعتقد أن الأشخاص المتديّنين هم وحدهم الذين يتحلّون بالأخلاق، فهذا تصوّر خاطئ. وليس الدّين هو المرجع الوحيد الذي يحثّ على الأخلاق. بل ***الوعي بالواجبات المُترتّبة عن الحياة داخل مجتمع مشترك، هو الذي يؤسّس الأخلاق ويبرّرها. وكذلك التربية المدنية، والقيم الديمقراطية، كلّهم يحثّون على التحلّي بالأخلاق الحميدة. وفي التاريخ الأصلي، مُبرّر واجب احترام الأخلاق، ليس هو الدّين، وإنما هو مستلزمات العيش المشترك، داخل مُجتمع مُشترك***[18]. زيادةً على ذلك، أن يكون مسؤول سياسي مؤمنا، أو متديّنًا، يُصلّي، ويُصوم، ويحجّ، أم لا، هذه الأمور لا تهمّ الجماعة بتاتًا! العبادة هي شأن شخصيّ، ولا تهم سوى الشخص

[18] أُنظر كتاب "L'Éthique politique"، باللغة الفرنسية، للكاتب عبد الرحمان النوضة، ويمكن تحميله من الموقع الإلكتروني: "http://LivresChauds.Wordpress.Com". رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

المعني. ولا تُثْبِتُ ممارسة العبادة أي شيء في ميدان السياسة. ***ما هو مطلوب من كلّ مسؤول سياسي، ليس هو التفوّق في الإيمان، أو العبادة، وإنما المطلوب منه هو أن يلتزم بالقانون، وأن يخدم الشعب، وأن يتفوّق بكفاءاته، وبخِبراته، وباجتهاده، وباقتراحاته، وبمبادراته، وبإنتاجه، وبنزاهته، وبإنجازاته.*** بل يحتاط المُواطنون عادةً من بعض الأشخاص الذين يبرزون تديّنهم، عبر إطلاق لحاهم، أو عبر لباسهم (من النّمط المصري، أو السعودي، أو الأفغاني). وبعض هؤلاء الأشخاص يضغطون عمداً بجباههم على الأرض، أثناء الصلاة، لكي يتكوّن طابع داكن اللّون على جلد جِبَاهِهِم، وَلِكي يظهروا هكذا للناس بأنهم مُتديّنون، أو وَرِعون، أو أصحاب تقوَى. بينما وضعهم قد يكون، في كثير من الحالات، مخالف لذلك.

آدم: وهل تشكّ في التزام المُواطنين بِخِصال الدّين؟

إبراهيم: من زاوية رؤية مُجتمعية، المُسلمون هم بشر، مثلهم مثل اليهود، والمسيحيين، والكاثوليك، والبْرُوتِسْتانتيّين، والبوذيين، والشّينْتُوسيِّين (shintoïste)، والسّيخ (sikh)، والكُونْفُوشِيِّين (confuciani st)، إلى آخره. أفراد أي شعب يدّعون أنهم يعتنقون ديناً مُعيّناً، ويزعمون أنهم يُطبّقون مُجمل تَوْصِيّاته النّبيلة. لكن عندما تنظر إلى تزاحمهم على المحاكم، أو حينما تفحَص خُصوماتهم، أو نِزاعاتهم، أو صِراعاتهم، وهي كثيرة جدّاً، تَكتشف في الواقع أنهم لا يحترمون مبادئ أو أخلاق ذلك الدّين. بل يحاولون استغلال الدّين لِتحقيق مصالحهم الخاصّة، وَلَوْ عبر استعمال الحِيَل، أو الانتهازية، أو الكذب، أو الغِشّ، أو النّفاق، أو أحياناً حتّى عبر ارتكاب المَظَالِم، أو المُخالفات، أو الجرائم. ***وكأن الدّين الأقوى، هو الأنانية، أو الانتهازية، أو جمع المال.*** مزاعم الناس شيء، وممارساتهم شيء مُخالف!

آدم: وهذا النقد يَنْطَبق عليك أنت أيضاً؟

إبراهيم: بالتّأكيد! القواعد التي تنطبق على الشعوب، تنطبق أيضاً على معظم أفراد الشعوب، وتنطبق أيضاً عليّ، وعليك، وعلى كلّ الآخرين.

آدم: لكن التّحَـوُّلات الثـقافية التنويريـة، الـتي تنـادي أنتَ بهـا، سيكون إنجازها صعبًا جدّا! فما هـو السـبيل إلى تحقيـق هـذه التحـوّلات المجتمعية؟

إبراهيم: ***النـقد*** هـو الخطـوة الأولى الـتي تسـاعدنا على الـوعي بأننـا نعيش في وضـع مُجتمعي غـير مُـرض. وبـدون النـقد، لا نسـتطيع أن نتقدّم. ***وإصلاح الشعب يبدأ بنقده.*** مع الأسف، لم يكن ***النـقد*** شـائعا في تقاليد شعوبنا العربية، أو المسلمة. وغالبًا مـا يرتبـط غيـاب النـقد بوجود الاستبداد السياسي. وحيثما وُجِـد اسـتبداد سياسي، يوجـد أيضـا استبداد اقتصادي، وثقافي، وفكري، وفنّي. ويصعب فعلاً على كـل فـرد أو جماعـة من شـعبنا أن يتحمّـل النـقد. لأن ***النـقد يُنـاقض اعـتزاز الشّـخص (المُنْتَـقَد) بنـفسه. النـقد يَفْحَص ادِّعـاءات الشـخص المُنْتَـقَد، أو يُخـالف ظنونـه، أو يُحطّم غـروره، أو يفضـح أنانيّتـه، أو يُعَرّي تـخلّفه.*** والدولة هي كذلك لا تتحمّل النقد. نفس الشيء ينـطبق على الأفـراد، والشّخصـيات، والمسـؤولين، والجماعـات، والإدارات، والمؤسّسات، والأحزاب، والشّركات، والشعوب، إلى آخره. وتُفضّل كل مُكَوّنات المجتمع أن نمـدحها، أو أن نـقول لهـا أنهـا رائعـة. لكن هـذا ***المدح هو نفاق. لأن واقعنا المُجتمعي مؤسف، أو مُزر.*** مجتمعنـا هـو في حالة تأزّم، أو تـخلّف، أو انحطاط. ورغم أننـا نعمـل بهـدف إصلاح مجتمعنا، فإن ***أخطاء جديدة، أو نواقص حديثة، تَبْرُزُ باستمرار داخل الشـعب.*** وأُكـرّر، وألحُّ، أنهـا ***تتوالـد باسـتمرار! ولا سـبيل لنـا للـوعي بنواقصـــنا إلا نهج تبـــادل النـــقد الـــرّزين، والنّزيـــه، والـــدّقيق، والمُتواصل.***

آدم: لكن، يمكن أن يكـون النـقد ذو عـواقب خطـيرة. حيث يُفجّـر النقد، في غالب الأحيان، نِزاعات، ويُحدث ضَغائن، أو يخلق عَـداوات، بين النّاقِد والمُنْتَقَد.

إبـراهيم: إذا مـارس النّاقِـدُ نـقدَه بأسـلوب هُجـومي، أو عُـدواني، بهدف إهانة الشخص المُنْتَـقَد، أو بُغْيَـة تحطيمـه، أو هزمـه، فـإن ذلـك النـقد سـوف يكـون جارحًـا، أو فاشـلا، أو مرفوضـا، أو عَقِيمًـا. ***ولكي يتحمّـل الشّـخص المُنْتَـقَدُ النـقدَ المُوجّـه إليـه، يجب أن يحـرص***

النّاقِـد، من خلال أسـلوبه في النـقد، على تِبيـان أنـه يحـترم ذاك الشـخص المُنْتَـقَد، وأن كـلّ مـا يريده منـه هـو أن يُحَسِّـن أسـاليب أدائـه. في هـذه الحالـة، تـغدو استـفادة الشـخص المنتـقَد، من النـقد المُوجّه إليه، ممكنـة. ويصبح قبـول النـقد من طـرف الشـخص المنتـقَد أكثر سُهولة.

15) لا تُجْدِى مُعتقدات الماضى فى مُعالجةَ مَشاكل الحاضر

آدم: يوجد مواطنون كثيرون مثلي، يمكن أن يقولوا لـك إننـا شـعب مُسـلم، لـه حضـارة، وقِيّم، وأخلاق. ***وحضـارتنا العربيـة الإسـلامية*** هي مفخرتنا. يجب علينا جميعـا أن نتمسّك بحضـارتنا العربيـة الإسـلامية. ومن لا تاريخ له، أو من لا ذاكـرة لـه، لا مستـقبل لـه! والسّـبيل الوحيـد لاستعادة أمجادنا الماضـية يمـرّ بالضـرورة عـبر إعـادة إحيـاء حضـارتنا العربية الإسلامية، وعبر تـفعيلها.

إبراهيم: قُل لِي عن أية حضـارة تتكلّم؟ قُـلْ لِي بصـراحة، أين تـرى أنتَ هذه ***الحضارة العربية الإسلامية***؟ أنـا لا أرى اليـوم هـذه الحضـارة العربية الإسلامية إلاّ في ماض اِنقضى، وانقرض، أو في آثـار عتيقـة، أو في كتب قديمـة، أصـبحت مجهولـة، أو مهملـة، أو منسـيّة، من طـرف مجمل المسلمين! أما في حاضرنا الملمـوس، فـأرى أن مجمـل البلـدان العربيـة أو الإسـلامية تسـبح في بحـر من التخلّـف، أو الجهـل، أو الاسـتبداد، أو الغشّ، أو النّـفاق، أو الدّيماغوجيـة، أو التّبعيـة التّامّـة للمراكز الإمبريالية.

آدم: هل تنكر وجود حضارة عربية إسلامية؟

إبراهيم: لَا! أنا أعترف بوجود حضـارة عربيـة إسـلامية في الماضي فقط، أمّـا في الحاضـر، فقـد أصـبحت تلـك الحضـارة العربيـة الإسـلامية غائبـة، أو غـير مُرضـية، أو متجـاوزة. ومعظم البلـدان الناطقـة بالعربيـة غارقة في الانحطاط. وميزة الحضارة العربية الإسلامية هي أنها حضـارة

فلاحية، وتجارية. بينما البلدان الغربية المتقدّمة انتقلت إلى حضارة صناعية، ثم إلى حضارة الرَّقْمَنَة (numérisation)، والمَعرفة، والعُلوم، والعَوْلَمَة. وفي حاضرنا الملموس، ألاحظ أن مجمل البلدان العربية أو الإسلامية لا تتوفّر على حضارة حقيقية، ومُرضية، بل تعيش في تخلّف نسبي مشؤوم، وذلك بالمقارنة مع البلدان الأكثر تقدّما في العالم. بل السّر في بعض مظاهر تخلّفنا هو أننا لا زلنا نعيش على أساس مخلّفات تلك الحضارة العربية الإسلامية الماضية، والتي أصبحت اليوم مُتجاوزة. وللخلاص من تخلّفنا الحالي، يلزمنا بالضّبط، الانتقال من وضع حضاري إلى آخر، بكل ما تستلزمه هذه المرحلة الانتقالية من حزم، وإنتاج، وتجديد، ونقد، ومرونة، وإبداع.

آدم: ماذا تقصد؟ هل أنت تَتَبَنَّى قيم الحضارة الغربية؟ هل تريد فرض، أو تعميم، مكوّنات الحضارة الغربية، على شعوبنا العربية المسلمة؟

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! لنكن صريحين في تعابيرنا، ونزيهين في أفكارنا! إننا لم نعد اليوم نحيا في إطار الحضارة العربية الإسلامية القديمة، وإنما نحن اليوم على حدود مدخل حضارة عالمية، تغلب عليها العَقْلَانية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعُلوم، والمَعرفة، والإنتاج المُتنافس، والاختراعات، والابتكارات المُتوالية. ***وكل من لا يرضى بالاختراعات الغربية، يلزمه أن يمنحنا اختراعات بديلة!*** هذه هي الحقيقة! نحن في طور الدخول إلى العَولمة، بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات. وأقصد بـ "العَوْلَمَة"، الانفتاح على مجمل شعوب العالم، والتفاعل بطرق إيجابية، بنّاءة، وديمقراطية، مع مجمل شعوب العالم. والدّخول إلى هذه "العولمة" لا يعني بالضّرورة الخضوع لموازين القوى (غير العادلة) القائمة حاليا فيها. بل سَيْرُورَة العَوْلَمَة تحتوي هي نفسها على تَنافس، واجتهاد، وصراع مُتواصل. وكلّ من يرفض العولمة هو وَاهِم. لأن الانغلاق على الذات، لا يشكّل بديلا جدّيا عن العولمة المطروحة.

آدم: أنا أرفض "العولمة"، لأنها تعادي الإسلام، وتهدّده!

إبـــراهيم: لكي أجعلـــك تلمس حقيقـــة "العولمة"، تكلّم لي أنت بنفسك عن حياتك الشخصية الملموسة، وقل لي ماذا تستعمل، منذ أن تفيق في الصباح الباكر، إلى أن تعود للنّوم في المساء؟ تحدث إليّ عن مواد النظافة التي تستعمل في الصباح، وعن المواد الغذائية التي تتناولها أثناء وجبة الفطور، وعن وسائل النقل التي تركبها، وعن الأدوات التي تستعملها في عملك المهني، وعن أشكال ووسائل مبادلاتك التجارية، وعن أنواع تعاملاتك الاقتصادية، وعن الموارد التي تقتنيها، وعن البضائع أو المنتوجات التي تستهلكها، وعن الوسائل التي تستخدمها في معالجاتك الصّحية، وعن وسائط تواصلك المجتمعي، وعن وسائل ترفيهك أو تثقيفك، إلى آخره. أليست مجمل هذه الأشياء النّافعة التي تستعملها مُستمدة في معظمها من الحضارة الغربية الحديثة، أو مبنية على أساس العلوم، أو الابتكارات، أو التكنولوجيات الغربية؟ لنكن صريحين، ولنعترف بالجميل تجاه الحضارة الغربية، وتُجاه شعوب البلدان الغربية، دون أية عقدة دونية! بل بإمكاننا أن ننخرط في هذه الحضارة، وأن نساهم في إغنائها! أمّا إذا أردنا التخلّي عن كل ما هو مستمد من الحضارة الغربية، فيجب علينا، في هذه الحالة، أن نقبل بالعيش في ظروف تعود بنا إلى "القرون الوسطى"، أي العودة إلى الوراء عبر الزمان بقرابة ألف سنة أو أكثر. وهذا هو ما لن يقبله منك كلّ مواطن عاقل.

آدم: عِيب عليك! كأنك تريد زعزعة تَعَلُّقِي بماض إسلامي عظيم ورائع! لماذا لا يحقّ لنا أن نتّخذ من هذا الماضي الإسلامي الجميل والمُلْهِم قُدْوَةً مُوَجِّهَة لطموحاتنا المستقبلية؟ ألا يشكّل أسلافنا نماذج تستحقّ بأن نحتذي بها؟ لماذا تميل أنت إلى نقد كل شيء؟ لماذا تريد تغيير كلّ شيء؟

إبراهيم: إن تخلّفنا، أو انحطاطنا الحالي، هو الذي يوجب علينا إخضاع كل شيء للتقييم، وللنقد، وللتقويم، وللتّثوير. وهل تعلم لماذا تتعلّق أنت بالفكر الإسلامي السّلفي، وليس بغيره؟ أظنّ أنني فهمتُ مأساتك الفكرية الحالية. سبب ميولك للفكر الأصولي هو أنك إنسان طموح، وتريد التقدّم والازدهار، لكنك تحسّ في نفس الوقت أن

الديمقراطية منعدمة، وأن التنمية الاقتصادية غائبة، أو ضعيفة، وتلاحظ أن الحكّام الحاليين مَيْؤُوسٌ منهم، وترى أن البيئة المُجتمعية فاسدة، فلا تجد من حلّ للخلاص من هذه الورطة سوى التعلّق بما تعرفه وتحبّه، أي الحنين إلى ماض رُومَانْسِي، ماض لا تعرف عنه سوى الأوصاف المُبَجَّلة والمِثالية. فتميل بشكل تلقائي نحو الرجوع السّهل إلى الفكر الدّيني السَّلَفِي. وتظنّ أن هذا الفكر الدّيني الأصولي قادر على معالجة كل الإشكالات المعاصرة. لكن هيهات! بمجرّد أن تبدأ في فحص هذا الفكر الدّيني السّلفي، ستكتشف أنه لا يشكل جزءا من الحلّ، بل هو جزء من المشكل! فلا مفرّ لك من أن تتحرّر من هيمنة هذا الفكر السّلفي الذي يهيمن على عقلك. ولا يمكن للشّعب أن يخرج من تخلّفه إذا لم يُحدث قَطِيعَة مَنْهَجِيَة مع التُّرَاث القديم.

آدم: هَوِّنْ عَلَيَّ! أنا أريد أن أفهم! أنا أتساءل! لماذا تقلّل أنتَ من شأن الحضارة العربية الإسلامية؟ يظهر كأنك تحتقر، أو تكره، الحضارة العربية الإسلامية. وكأنك لا تقبل أي شيء منها.

إبراهيم: لا، أبدًا! على خلاف ظنّك، أنا متأثّر مثلك بقدر كبير من هذه الحضارة العربية الإسلامية. وأوافق على دراسة تاريخ التراث الفكري، والسياسي، والعلمي، والفلسفي، الذي تتكوّن منه الحضارة العربية الإسلامية. وأقبل بأن ندرس مُكوّنات الحضارة العربية نقطة بِنُقطة، وبمنهج نقدي، وأن نأخذ من هذه الحضارة العربية الإسلامية ما هو إيجابي، أو عقلاني، أو فعّال، أو مفيد، وأن نَنْتَقِدَ بجرأة حُرّة، بل وأن نرفض بحزم، كل ما هو خاطئ، أو ناقص، أو متخلّف، أو متجاوز. ومن الواجب أن نقوم بهذه العملية، ليس فقط تُجاه الحضارة العربية الإسلامية، بل كذلك تجاه الحضارة الغربية، وتجاه كل حضارات العالم، وبدون أي استثناء. أما الدّعوة إلى تقديس التّراث العربي الإسلامي القديم، وتمجيده، والتقيّد به، والحفاظ عليه كما هو، أو إعادة إنتاجه، دون فحصه، أو نقده، أو غربلته، أو تطويره، أو تقويمه، أو تحديثه، فهذا المنهج سيكون سلوكا غير معقول. لأن كلّ منهج محافظ يتعارض مع حاجتنا إلى الخروج من الانحطاط، ويتنافى مع رغبتنا في اللّحاق بركب التقدّم العالمي.

آدم: ولماذا تريد فحص وغربلة عناصر الحضارة العربية الإسلامية؟ هل فيها أشياء سلبية؟

إبراهيم: كل حضارة هي مثل كل منتوج بشري مُرَكَّب. إنها تحتوي على عناصر جيّدة، وأخرى غير ملائمة، أو ناقصة، أو متجاوزة، أو خاطئة. فلا بدّ إذن من فحص عناصر هذه الحضارة، وغربلتها، لكي نقدر على التّمييز بين العناصر التي لا زالت صالحة، والعناصر التي غدت متجاوزة، أو خاطئة. أنظر مثلا إلى القوى السياسية المُحافظة، أو القوى الأصولية الدّينية، التي تعارض الحداثة، أو تنبذ المُواطنة، أو ترفض الديمقراطية، أو تَنكر حقوق الإنسان، أو تُلْغِي عُلْوِيَة القانون الوضعي. ماذا تأخذ هذه القوى من الحضارة العربية الإسلامية؟ إنها لا تأخذ من الحضارة العربية الإسلامية سوى ما يخدم مصالحها الخاصة، أو ما يُقَوِّي نفوذها السياسي. ومن بين هذه العناصر التي تريد أخذها من الحضارة العربية الإسلامية القديمة، نجد مثلا: «المَشْيَخَة»، و«الإِمَامَة»، و«العَشِيرة»، و«القَبِيلَة»، و«الطَّائِفَة»، و«الفَقِيه» المُبَجّل، و«الفَتْوَى» المُلزمة، و«الدولة الدينية»، و«دولة الخلافة»، و«المُرْشِد الأعلى»، و«إمارة المؤمنين»، وَ«بَيْعَة الحَاكِم» المُسْتَبِدّ، و«طَاعَة أُولِي الأَمْر»، و«الوَلَاء»، و«الفُتوحات»، و«الغَزَوَات»، و«تَكْفِير» المُعارضين، وقتل «المُرْتَدِّين»، و«الجِهَاد» الإرهابي، إلى آخره. ولا تأخذ بعض التيارات الأخرى المحافظة من الحضارة العربية الإسلامية إلا بعض التقاليد الشّكلية، أو السّطحية، مثل إطلاق اللّحية بالنسبة للرّجال، ولباس "الحِجَاب"، أو "البُرْقَع"، أو "البُرْكَة"، بالنسبة للنّساء. وآخرون يريدون اختزال التعليم في حشو أدمغة الأطفال بإيمان أُصُولي مُتَعَصِّب، وبالحِفْظ السَّطْحِي لِلنُّصُوص الدينية. وآخرون يستغلّون الدّين لتبرير كل كارثة مجتمعية، أو فشل بشري، بِقَدَر إِلَهِي (prédestination).

آدم: ولكن يوجد مواطنون، يمكن أن يقولوا لك، وبافتخار، أنه بإمكاننا أن نعالج كل مشاكلنا المُجتمعية. يكفي أن يَعِيَ أفراد الشعب أننا «خيرُ أُمّة أُخْرِجت للناس»! يكفي أن نرجع إلى إسلام السّلف، وأن نطبّق إسلاما خالصًا، وصارما، لكي يتحوّل مجتمعنا إلى جنّة. وكما

قالت الآية القرآنية: «كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»[19]! فنحن أحسن أمّة موجودة على كوكب الأرض!

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! ما قُلتَه هو كلام غير سليم. هل نحن اليوم حقّا «خيرَ أُمّة أُخْرِجت للناس»؟ أين ترى أنتَ «خيرَ أُمّة أخرجت للناس» على أرض الواقع؟ أنظر إلى دُول العَالم (مثلا خلال سنة 2013)! ***مجمل شعوب العالم تشيّد تقدّمها بثبات ومثابرة، وتتطوّر بسرعة متواصلة. بينما البلدان المسلمة هي من بين الأكثر تخلّفًا. وبلدان العالم الوحيدة التي يتواصل فيها اقتتال مُدَمِّر، أو شبه حرب أهلية مخرّبة، هي خصوصا البلدان الإسلامية*** (مثل أفغانستان، والعراق، وسوريا، والصومال، والسودان، وبدرجات أقل، أو حسب فترات تاريخية، باكستان، ولبنان، والجزائر، ومصر، وليبيا، واليمن، ونيجيريا، ومَالِي، إلى آخره)! وفي هذه البلدان المُسلمة، وفي كل يوم، يسقط العشرات من القتلى والجرحى، وتهدّم المنشآت، وتُحطّم المؤسّسات. وتَسُود في هذه المناطق المُسلمة: النَّزْعَة القَبَلِيَّة، أو الاِقْتِتَال باسم الدّين، أو الصّدام بين الطَوَائِف المَذْهَبِيَة، أو الانقسامات الاِثْنِيَّة (ethnique)، أو المُوَاجَهَات بين العَشَائِر، أو المُنَافَسَات العنيفة بين مِيلِيشْيَات دِينِيَة مُسلّحة، أو التّفْجِيرات الإرهابية، أو التخريب المُتَبَادَل، أو التخلّف، أو الانحطاط. وهذا الاقتتال باسم الدّين، بين القبائل، والعشائر، والطَّوائف، والميليشيات المسلّحة، يُوفر مناسبات ومُبرّرات للقوى الإمبريالية لكي تُنَاوِر، ولكي تتدخّل في هذه البلدان المُسلمة، وبشتّى الأشكال. وفي معظم بقية البلدان الإسلامية (التي تنجو من هذه الصّدامات العنيفة، أو من الحرب الأهلية) يوجد الاستبداد، أو الفساد، أو الجهل، أو التخلّف. ***كأن الإسلام أصبح اليوم مرادفا للإستبداد، والجهل، والتخلّف، والانحطاط!*** والغريب في الأمر، هو أن هذا ***التخريب الذاتي (القائم في البلدان المسلمة) يرتبط في أغلبية الحالات بهيمنة الأيْدِيُولُوجِيَة الإسلامية السَّلَفِيَة، أو الأُصُولِيَة، أو المُتَعَصِّبَة، أو المُتشدّدة!*** أَلا

---

19 آل عمران، 110.

تلاحظ أنه، ***بسبب النتائج السلبية لهيمنة الأيديولوجية الإسلامية المُتعصّبة على المجتمع، أصبحنا اليوم أسوأ أمّة في العالم!***

آدم: عيب عليك أن تُحَطِّم أحلامي!

إبراهيم: لنكن صريحينِ! يجب ألا ننساق مع بعض الأحلام النَرْجِسِيَة، التي يمكن أن تظهر جميلة، أو مُغرية، بينما التحليل الملموس للواقع يُكذّبها. ولا يمكن أن يتحقّق التّحرّر، أو التقدّم، أو التنمية، عبر الرجوع إلى ماض مُزيّن، مِثَالي، ماض لا يوجد سوى في خيالنا. هل نحن فعلاً «خير أمّة أُخْرِجت للنّاس»؟ أُنظُرْ حولك يا مواطن! هل مجتمعنا ينعم فعلا بحضارة مُتقدّمة؟ أليست السّمة الغالبة في مجتمعاتنا المُسلمة هي الجهل، والأنانية، والانتهازية، والغشّ، والتخلّف؟ ***ألسنا من بين الشعوب الأكثر تخلّفا عبر العالم؟*** بعض اليهود، وبعض المسيحيين، وكذلك بعض المسلمين، كل طرف منهم يدّعي أنه هو وحده «الشعب المُختار من طرف الإله»! أنظر إلى فظاعة الجرائم التي يرتكبها مثلا الصهاينة في فلسطين المحتلّة، وذلك باسم الدّين. أنظر إلى الإسلاميين الذين يقتلون بعضهم بعضا باسم الدّين! وكل دين من بين ديانات العالم يدّعي أنه هو أحسن دين، أو أنه هو ***الدّين الوحيد الصحيح،*** أو المشروع. ويقول لنا البعض: أن «الشعبَ مُسلمٌ»، أو أن «دينَ الدولةِ هو الإسلامُ». لكن تَدَيّن نسبة كبيرة من الشعب، مثله مثل التزام الدولة المزعوم بالإسلام، يعني أنه يبقى ادّعاءً شكليا. فبعض المظاهر في هذا الميدان تبقى خَدّاعة. أما الواقع الخفي، فهو أن غالبية الشعب تُدين بمذهب الفَرْدَانِيَة، أو الأَنَانِيَة، وتَعْبُدُ المَال، وتُمجّد الحُكّام المُستبدين، وتركع للأعيان الأغنياء أو الأقوياء، وتنحصر اهتمامات غالبية أفراد الشعب في البحث عن المنافع الشخصية الآنيّة، وتمارس الانتهازية، وتتفنّن في الغِشّ، وتتهرّب من أداء الضّرائب، وتتحايل على القانون، وترفض التعاون، وتُعارض التكامل، وَتَنْفُر من التضامن المُجتمعي.

16) كم مُواطن يقوم بواجب النُّهى عن المنكر؟

آدم: اِنْتَظِر! اِنْتَظِر! أنت تعرض مجموعة كبيرة من الاتهامات الخطيرة! أنت تتّهم الشعب، ولا تثبت اتهاماتك. ولا يحق لك أن تتكلّم بهذه السهولة دون أن تقدّم بَراهين! ما هي حُجَجك على ما قُلته؟ أقنعني! أعطيني أمثلة واضحة على تخلّف الشعوب المسلمة!

إبراهيم: من بين مبادئ الإسلام، 'الحديث' النبوي القائل: «من رأى منكم منكرًا، فليُغَيّره، بيده، فإن لم يستطع، فَبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان». ولا يوجد هذا المبدأ الجميل في الإسلام وحده. بل نجده بعبارات مختلفة، لدى كافّة شعوب العالم، ولدى كافّة الدّيانات، والثقافات، والفلسفات. فهل حَقّا مجمل الشعب يُطبّق هذا المبدأ الأساسي في الإسلام؟ الجواب هو طبعا لا. والمسؤولون في الدولة لا يطبّقونه هم كذلك. الحُكّام، وكذلك أفراد الشعب، يشهدون المُنكر، من مختلف الأنواع والمستويات، ويَرَوْن الغشّ أو الظلم يُرْتَكَب يوميا، في محيطهم المُجتمعي، ولا يقاومونه، ولا يُنَدّدون به، وإنما يتكيّفون معه، بل يُقَلّدونه، ويُعِيدون إنتاجه، وأحيانا يُبرّرونه، أو يُهَادِنُونه، أو يتحالفون معه، أو يُدَعّمُونه، أو يُناصِرونه. وذلك لعدّة أسباب، مُركّبة، أو مُعقّدة. يرى المواطنون الغشّ، والفساد، والمَظالم، والمُخالفات، والجنايات، والجرائم، لكنهم لا يجرؤون على التنديد بها، لا بأيديهم، ولا بلسانهم، ولا بقلبهم. وحينما يُقْدِم مثلا مُفكّر، أو صحافي، أو مناضل سياسي، أو فنّان، على فضح منكر هام، فإنه يتعرّض للقمع، أو للقهر. ولا يتضامن الشعب مع ضحايا قمع حرّية التعبير، أو مع ضحايا حرّية التظاهر. وتقدّم حالة المُعتقلين السياسيين، القابعين، ماضيًا وحاضرًا، في سجون بلادنا، دليلًا قاطعًا على ذلك. ويتحمّل المُواطنون المظالمَ التي يرتكبها الفاعلون الأقوياء، بينما يهاجمون من هو ضعيف، بلا شفقة ولا رحمة. يريدون تطبيق القوانين حينما تخدم هذه القوانين مصالحهم الخاصّة، ويتحايلون على هذه القوانين حينما تضرّ بمصالحهم الخاصة.

آدم: لكن النّهي عن المُنكر مطروح في مجال الدّين فقط، وليس في ميادين المُجتمع الأخرى!

إبراهيم: لا يا مُواطن! المُنكر هو منكر، وذلك بغضّ النظر عن نوعية المجال الذي يحدث فيه!

آدم: وفي هذه الحالة، ما هو المُنكر؟

إبراهيم: ***المُنكر هو كل ما يخالف العقل، أو العدل، أو الحق، أو الأخلاق، أو العِلم، أو يضرّ بالحقوق المشروعة للغير.*** وكما يُقال، النّهي عن المُنكر، هو من الإيمان (مثل الإيمان بالأخلاق، أو الإيمان بالعدل، أو الإيمان بالعِلم). وهذا الإيمان يزيد أو ينقص. وبالتالي، فإن ***انعدام النّهي عن المُنكر يفضح ضعف الإيمان، أو يكشف زَيْفه.*** والمواطنون الذين لا ينهون عن المنكر، يقولون ما لا يفعلون، أو يفعلون ما لا يقولون. يرون المُنكر يُرتكب يوميا في محيطهم المجتمعي، في مختلف الأماكن من البلاد، وفي جميع الميادين، سواء في ميدان السياسة، أم في الاقتصاد، أم في المُعاملات، أم الأخلاق، أم التّصرّفات اليومية، إلى آخره.

آدم: لكن هذا المشكل لا ينطبق على المسلمين. فكل شخص يؤمن، ويصلّي، يقوم بالضرورة بالنّهي عن المنكر، بيده، أو بلسانه، أو بقلبه.

إبراهيم: هيهات! كم من مواطن يُصلّي، ويصوم، ويعطي الصّدقة، أو يشارك في الأعمال الخيرية، وفي نفس الوقت، يُمارس يوميا التّحَايل، أو الغِشّ، أو الخِداع، أو يهادن الفساد، أو يزكي النّفاق، أو يسكت عن المُنْكَر، أو يناصر الظلم، أو يساند الاستبداد، أو يعزز المُخالفات، أو يتواطأ مع المجرمين! كم من مواطن ينتقد الفساد أو الاستبداد، لكن بمجرد أن يصبح مسؤولا في مجال مَا، تراه ينساق هو أيضا في إعادة إنتاج الفساد والاستبداد! وكم من شخص مذنب، يخاف من عقاب الإله في الآخرة، فَيُقْدِم فيما بعد على تعبّد متحمّس، أو على توزيع صدقات، أو يُسافر إلى الحجّ، لكي يطلب من الإله أن يَمْحُو له مُجمل سَيّئاته. ويظنّ هذا الشخص أن الإله سيقبل الدخول معه في منطق "أعطيني، أعطيك". أي صلوات، أو صدقات، أو الحج،

مقابل محو لائحة من السيّئات. ويظنّ هذا الشخص أن الإله هو مثل ملك مستبد، يُفضّل من يركع له، ولو كان منافقا. وبعد ذلك، يُعيد ذلك الشّخص، ومن جديد، نفس التصرّفات المنبوذة، أو المنحرفة، أو المجرمة. فهل يُعقل أن يقبل الإله منطق مقايضة ذكره، أو الصلاة عليه، أو الرّكوع له، مقابل منح إقامة فاخرة في الجنة؟ كثير من المَغَارِبِيِّين، أو العرب، أو المسلمين، هم غارقون في أنانية مفرطة، أو في الجهل، أو التخلّف، أو الانحطاط. وأهم أسباب تخلّفهم تكمن في كونهم لا يعرفون كيف يفكّرون بشكل عقلاني!

آدم: لكن، بعض المواطنين يتلافون النّهي عن المنكر، لأنه يمكن أحيانًا لِفعل النّهي عن المُنكر أن يتّخذ شكل موقف سياسي، مُعارض، أو ثوري. وهذا ما لا يقدر بعض المواطنين العاديّين على تحمّل تبعاته القمعية. لأن القمع السياسي، ضدّ كل فكر أو فعل مُعارض، يمكن أن يكون شديدا، أو ساحقا.

إبراهيم: هذا صحيح! مثلا، عندما يدعو مناضلو "حركة 20 فبراير" بالمغرب المواطنين إلى المشاركة في مسيرات احتجاجيّة للتّنديد بالفساد، وبالاستبداد، أي بالمُنكر، وعندما لا يشارك في هذه المسيرات الاحتجاجية إلا قلّة قليلة من بين المواطنين، فالسّر الذي قد يُفسّر ضعف تلك المشاركة، ليس بالضرورة هو نُكران هؤلاء المواطنين لوجود المنكر في المجتمع، أو في الدولة، وإنما السبب المحتمل هو جهل هؤلاء المواطنين بِوجود كلّ تلك الحالات من المنكر، أو خوفهم من قمع الدولة، أو ثقافتهم المبنية على أساس الأنانية، أو على الغشّ. وقد تجعلهم هذه العناصر يفضّلون التركيز على مصالحهم الخاصة، أو تدفعهم إلى رفض الانخراط في كل ما هو عمل جماعي، أو تضامني، أو نضالي.

آدم: في بعض الأحيان، أنت تعمّم انتقاداتك على كل المواطنين. وهذا غير صحيح. هل تدّعي أن كلّ المواطنين هم مُتخلّفون، أو غشّاشون؟

إبراهيم: أبدًا! حينما أصف خَطَأً، أو نقصا، موجودا داخل مجتمعنا، أقصد بأن ذلك الخطأ، أو النقص، موجود لدى نسبة مِئوية

لا يُستهان بها من بين المواطنين. فإذا كانت نسبة من السكان (تتجاوز مثلا 5 في المئة) تقوم بتصرفات خاطئة، أو شاذّة، فهذا يكفي لكي نتكلّم عن وجود تلك الانحرافات كظاهرة مُجتمعية. ولو أن هذه الانحرافات لا تنطبق على كل أفراد الشعب. وحينما نتكلّم مثلا عن التخلّف، أو الغِشّ، فمعناه أن التخلّف، أو الغِشّ، موجود كظاهرة داخل المجتمع، ولا يعني هذا الكلام أن كل المواطنين متخلّفين، أو غشّاشين.

17) التُّضامن المجتمعي يقوّي الشّعوب، بينما الأنانية تضعفها

آدم: نعم... فهمتك... لكن، رغم انتقاداتك السابقة، لا يحق لك أن تنكر أن المواطنين يفعلون أشياء أخرى غير المُنكر. بل يقومون أيضا بأفعال حسنة، إيجابية، بَنّاءة، أو جيّدة!

إبراهيم: هذا أكيد! لكن، لنتساءل، كم هي نسبة الأفعال السّيِّئة (الموجودة في مُجتمعنا) بالمقارنة مع الأفعال الحسنة؟ كم هي القيمة المالية للخسائر الناتجة عن ***المُخالفات أو الجرائم*** المُرتكبة، بالمقارنة مع قيمة المنجزات السّلِيمة، أو البنّاءة؟ وعلى مستوى «الإنتاج الدّاخلي الخام» (produit intérieur brut)، بِكَمْ من الأموال يمكن تقدير الضّياع، أو الخسارة، الناتجة عن أخطاء ونواقص أفراد الشعب وجماعاته؟ وهل يقوم مجمل المواطنين فعلا بكل واجباتهم؟ ألا ينشغل كل فرد، وكل جماعة، وكل مؤسسة، على الخصوص بصيانة سلامتهم الشخصية، وبالدّفاع عن مصالحهم الخاصّة، أو الفئوية؟ لماذا لا يقبلون ***التضامن*** مع جحافل المواطنين التي تتعرّض إلى الظّلم، أو إلى الاستغلال، أو التّهميش، أو السّحْق، أو النّبْذ، أو الإهانة؟ لماذا يُغلّبون المصالح الخاصّة على المصالح العامّة؟ أليس ***أفراد الشعب أنانيين في أغلبيتهم***؟ كأنهم يقولون: «مصالحي الخاصة أولا، ومن بعد، لا يهمّني أن تسقط السماء على الأرض، أو أن يهلك المجتمع

كلّه»! ***أليس هذا هو الدّين الفعلي الذي يُدين به الشعب والدّولة؟*** وهل دوافع هذه الانحرافات تكمن في الدّولة، أم في الدّين، أم في الشعب، أم فيهم جميعا؟ وإذا ما قارنّا مثلاً بين المجتمعات المتخلّفة من جهة (ونحن جزء منها)، ومن جهة أخرى المجتمعات المُتقدّمة عبر العالم، فسنجد أن معظم المواطنين في المجتمعات المُتقدّمة يتصرفون في القضايا الهامّة كدولة، أو كأمّة، أو كشعب متضامن؛ بينما في المجتمعات المُتخلّفة (مثلما عندنا)، فإن المواطنين يتصرّفون في مجمل الشؤون كأفراد أنانيّين، حريصين قبل كل شيء على منافعهم الفردية (أو العائلية) الخاصّة، أي أنهم يتصرّفون كانتهازيين! ***وبقدر ما تكون الفردانية، أو الأنانية، مُهيمنة داخل المُجتمع، بقدر ما يكون الشعب، أو الأمّة، أو الدولة، فاشلين، أو مشلولين، أو مُغيّبين!***

آدم: إنك تصوّر الشعب كأنه مغفّل، مُشتّت الأوصال، متناقض، وغير واع بأحواله. وبمبالغتك هاته في نقد الشعب، فإنك تظلمه. أنا أميل إلى اعتبار الشعب منسجما، موحّدا، ومدركا لأحواله ولمصالحه.

إبراهيم: الشعب ليس منسجما. ومعضلة الشعب تكمن في تناقضه. فحينما يدرك جزء من الشعب شيئا مَا، فإن جزءا آخر من الشعب لا يُدركه. وحينما يريد جزء من الشعب فعل شيء ما، فإن جزءا آخر من الشعب يرفض إنجاز ذلك الشيء. وحينما يريد جزء من الشعب إصلاح شيء ما في المُجتمع، فإن جزءا آخر من الشعب لا يفهم أهمّية، أو استعجالية، ذلك الإصلاح. بل قد يرفض تحقيق ذلك الإصلاح بكثير من التّشنّج. وهكذا، يصبح الشعب كأنه مكبّل، أو مُقيّد. يدرك ولا يدرك، يريد ولا يريد، يفهم ولا يفهم. وقد تستمرّ هذه الحالة إلى أن يهدّد هذا الشّلل استمرارية الحياة الطبيعية للشعب.

آدم: أرجوك، لا تبالغ! فحتى إذا كانت بعض النقائص موجودة داخل شعبنا، فهذا لا يمنعنا من أن نعمل بجدّ، لتشييد شعب متحضّر، وبلاد متقدّمة.

إبراهيم: مع الأسف، ***من المستحيل أن ننتج شعبا جيّدا بمواطنين أنانيّين! كما أنه يستحيل أن نشيّد دولة جيّدة بمواطنين انتهازيين!***

18) يحتاج المسلمون أكثر من غيرهم إلى النّـقد الذاتي

آدم: أنت تجـرّني إلى تبنّـي تصـوّرات ومواقـف جديـدة. أنـا أتـفق معك على بعض هذه التصورات، لأنها تبـدو لي معقولـة. لكنـني أختلـف معك حول بعض التصوّرات الأخرى، لأنني لم أقتنـع بهـا بعـدُ. وحسـب رأيي، أعتـقد أن الشعب المُسلم، هو خير أمة أُخْـرِجت للنـاس. الشعب المُسلم، هو الشعب الفاضل بامتياز. فهل لديك مشكل مع الدّين؟

إبراهيم: أبدا! ليس لديّ أيّ مشكل مع أيّ دين! أنا احـترم الـدّين، وأحـترم كـل المتـديّنين، وأحبّ المسـلمين، والمسـيحيين، واليهـود، وغيرهم. كما أقدّر غير المُتديّنين بنفس القدر الذي أقدّر به المُتديّنين.

آدم: لكن لماذا تتحـدّث بعض وسـائل الإعلام الغربيـة عن «صـدام الحضارات»؟ لماذا يقيم بعض الغربيين تطابقا بين الإسلام والإرهاب؟ لماذا ينظر إلينا الغرب نظـرة احتـقار؟ أنـا أعتـقد أننـا اليـوم في حاجـة ماسّة إلى حوار الحضارات! وفي حالة إذا نظّمنا حـوارًا متوازنـا، ونزيهـا، فيمـا بين مختلـف الحضـارات (وخصّيصًـا بين الحضـارة الإسـلامية، والحضـارة الغربيـة المسـيحية ـ اليهوديـة)، فسـيكون بإمكاننـا أن نـبيّن جدارتنا وأحقّيتنا في التقدير والاحترام.

إبـراهيم: عن أيـة «حضـارة إسـلامية» تتحـدث؟ ومـا هـو صـنف «الحوار» فيما بين «الحضارات» الذي تطـالب أنتَ بـه؟ ورغم تـقديري «للحضـارة الإسـلامية»، لا يمكن أن يتحـاور في الواقـع الملمـوس سـوى دول، أو قوى سياسية، أو مؤسسات اقتصادية، أو أشخاص، يكونون في مستويات متشابهة، أو متقاربة. بينما تخلّف، أو انحطاط، معظم بلدان العالم الإسلامي، في المرحلة الراهنة، لا يُؤهّلها إلى «حـوار الحضـارات» الذي تطالب أنتَ به. فهل حقّا ترقى بلدان العالم الإسلامي إلى مستوى النّدّ، أو النظير، أو المُقابـل، للعـالم الغـربي المسـيحي؟ أليسـت مجمـل البلـدان العربيـة أو الإسـلامية متخلّفـة حاليـا، في كثـير من الميـادين

العلمية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، والإعلامية؟ هل البلدان العربية أو الإسلامية قادرة اليوم على بلورة خطط، أو برامج، أو أهداف ذات طبيعة استراتيجية؟ وهل هي مؤهلة لإنجاز هذه الخطط؟ وحتى «الحركات الإسلامية» الحالية، ومهما كانت هذه الحركات جماهيرية، أو شعبية، أو قويّة، أو متشدّدة، أو متطرّفة، أو إرهابية، فإنها تبقى عاجزة على فهم «الحضارة الغربية»، فبالأحرى أن تقدر على نقدها، أو مجابهتها، أو غلبها! فكيف يعقل أن تريد بعض الحركات الإسلامية الحصول على امتياز المشاركة في تدبير العالم، بينما هي لا تقدر حتى على عقلنة أو تدبير شؤونها الخاصة!؟ يجب علينا اليوم أن نعي تخلّفنا، وأن نعترف به! ***والاعتراف بتخلفنا هو المدخل الأوّلي لإصلاحه!***

آدم: ألاَ تبالغ شيئا ما؟ هل حقّا البلدان العربية أو المسلمة متخلّفة إلى هذا الحدّ الذي تصفه أنتَ؟ أليس موقفك هذا ناتجا عن تأثّرك بالثقافة الغربية؟ وهل ضعف اطّلاعك على الحضارة الإسلامية يؤهّلك إلى إصدار مثل هذه الأحكام على البلدان العربية والإسلامية؟

إبراهيم: لا يا مواطن! أنظر إلى العالم كما هو! أُدرس الأوضاع في مختلف بلدان العالم، وقارن بينها! ألا تلاحظ، مع كامل الأسف، أن ***الشعوب المُسلمة هي من بين الشعوب الأكثر تخلّفا عبر العالم؟*** ولو لم نكن (نحن الشعوب المسلمة) نستفيد من مَا تُنتجه المُجتمعات الغربية (الأوروبية والأمريكية والأسيوية) من علوم، ومعارف، وتكنولوجيّات، وأدوية، ومنتجات صناعيّة، لَكان مستوى حياتنا أسوأ كثيرًا مِمّا هو عليه اليوم. ولو لم نستفد من العلوم الطّبية الغربية، لَمَا تطوّر معدّل العمر عندنا من قرابة 45 سنة (في سنوات 1900 م) إلى قرابة 70 سنة (في سنوات 2000 م). ونخب مجمل البلدان المسلمة تعالج نفسها في مستشفيات أوروبا أو أمريكا. وكانت الأمراض المُعدية في الماضي القريب (أي قبل قرابة سنة 1930 م) تقتل جماهيرنا بالملايين، دون أن نستطيع مقاومتها. أنظر حولك يا مواطن! نُصدّر موادّنا الخام إلى الخارج، ونستورد معظم المنتجات المُكْتَمِلَة، والتكنولوجيات الهامّة، من أوروبّا، أو أمريكا، أو من الصين، أو اليابان،

أو كوريا، أو غيرها، مثل الفولاذ، والإسمنت، والزجاج، والأثواب، والأدوية، والطّب، والسيارات، والطائرات، والكهرباء، والإلكترونيك، والخشب، والهواتف، والتَّلْفَزَات، والحواسب، والآلات، والدّراسات، والخدمات، إلى آخره. فهل الأمّة التي تستورد من الخارج ما يتراوح بين 50 و 90 في المئة من حاجياتها، هل هي حقّا «خيرُ أمّة أُخرجت للنّاس»؟ ما هو شائع وسط الشعوب العربية أو الإسلامية هو الأنانية، والفردانية، والانتهازية، والجهل، والغش، والاستبداد، والخوف، والتملّق، والنفاق، والمناورة، والخداع، والتخلّف، والنفور من بذل الجُهد، وتفضيل الاستمتاع بالملذّات، والاِسْتِلَاب (aliénation)، والانحطاط. ورغم ذلك، تتوفّر شعوبنا على طاقات بشرية، وإمكانات هائلة. لكن هذه الطاقات ليست فقط مهملة، بل هي مقموعة، أو منهوبة. ***وما دُمْنا لا نعترف بأخطائنا، وبنقائصنا، فإننا لن نتقدّم أبدا! ومن يرفض نقد نقائص الشعب، يُساهم، من حيث لا يدري، في إدامة تخلّفه!***

آدم: هذا النقد القاسي هو جلد للذّات! فهل نحتاج إلى جلد ذاتنا إلى هذه الدرجة؟

إبراهيم: لا يا مواطن! هذا النقد ليس جلداً للذّات! بل هو نقدنا الذاتي الجماعي! وهو ضروري! يجب أن نعترف أن مجتمعنا متخلّف بالمقارنة مع المجتمعات المتقدّمة. ومن بين أسرار تقدّم المجتمعات الغربية، نجد أنها ***تتعاون، وتتكامل، وتتضامن، فيما بينها***. أمّا البلدان الإسلامية، فإنها تَتَفَنَّنُ باستمرار في ابتكار المبرّرات المتنوّعة لتبرير تبادل الشّكوك، والكراهية، والنّفور، والتّباعد، والقطيعة. وتغلق البلدان العربية والإسلامية الحدود فيما بينها، أو تعرقلها، وفي نفس الوقت، تفتح حدودها على البلدان الغربية القوية.

وتوجد داخل بعض البلدان المسلمة صدامات دينية، أو مذهبية عنيفة[20]. وغالبية شعبنا تعيش في حالة يُرثى لها من الجهل، والتخلّف. هذه حقائق موضوعية! ورفض الاعتراف بهذه الحقائق، هو مُغالطة خرقاء!

آدم: لكن يا أخي، مصدر الأخلاق هو الدّين. ولكي يتحلّى مواطنونا بالأخلاق الحميدة، يلزمنا أن نَحُثّهم على اعتناق الدّين، وعلى التشبّث به. أليس الدّين الإسلامي هو الذي يضمن تحصين الأمة المغربية؟ أليس الإسلام هو الذي يضمن تنشئة أجيال مفعمة بالعقيدة، وبالأخلاق، وبالأصالة؟ أليس الدّين هو السّبيل الوحيد لكي يكون سلوك مواطنينا منسجما مع الأخلاق النبيلة؟ أليس الرجوع إلى الدّين هو الطريق الوحيد للخروج من التخلّف، وللالتحاق بالتقدّم؟

إبراهيم: نظنّ عادة أن كل شخص يتبنّى دينا معيّنا، ستصبح ***أخلاقه*** بالضرورة محدّدة، أو مؤثّرة، من طرف هذا الدّين. لكن هذا التأطير لا ينجح إلاّ نادرا. ألم يسبق لك أن لاحظتَ هذه الظاهرة؟ ***ألا يشهد التاريخ الطّويل على أن الأديان لم تنجح في تخليق المجتمعات؟ أليس مُدهشًا ألاّ يقدر الدّين على تكييف تصرّف الأفراد المتديّنين؟*** فإذا نظرتَ إلى الأفراد المتديّنين في المسجد (أو الكنيس، أو المعبد)، تراهم يعبدون ويصلّون بخشوع بيّن. وإذا حاورتهم في أمور الدّين، تلاحظ أنهم يدافعون عن المعتقدات أو القيم الدّينية بشكل متحمّس، بل مُطلق. لكن عندما تفحص سلوكهم في ميادين التجارة، أو المبادلات المادية، أو الأنشطة الاقتصادية، أو السياسية، تكتشف أنهم يتصرّفون كأنهم لا يؤمنون بأية قيم دينية.

[20] مثلا خلال سنة 2013، حدثت مواجهات عنيفة بين المسلمين والمسيحيين في البلدان التالية: مصر، لبنان، السودان (سابقا)، نيجيريا، إفريقيا الوسطى، مالي. وحدثت صدامات قاسية بين الشيعة والسنّة في: العراق، لبنان، البحرين، اليمن (الحُوثِيِّين). وَوُجِدَت منظمات "إسلامية" مسلحة ومقاتلة في: سوريا، العراق، لبنان، اليمن، ليبيا، أفغانستان، باكستان. وحَصَلَت هذه المنظمات على أموال (من أشخاص، ومؤسّسات) مثلا من: السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، إيران. وبعض هذه المنظمات يتموّل من خلال تجارة المخدرات، أو الأسلحة، أو اختطاف الرّهائن.

وَتَجِد أنهم يستعملون الحيل، أو يناورون، أو يخادعون، أو يغشّون، كلّما أمكنهم ذلك. وتلاحظ أن الفردانية، أو الأنانية، أو الانتهازية، تسود في سلوكهم. فما معنى هذه الظاهرة؟ أليس معناها هو أن كثيرًا من المتديّنين يحملون الدّين فقط كلباس إيديولوجي خارجي، أو سطحي؟ ولماذا لا يقدر هؤلاء الأشخاص المتديّنين على إخضاع سلوكهم للقيم الدّينية؟ ولماذا لا يعون بأنهم يتصرّفون بشكل مناقض لتعاليم دينهم؟

آدم: هل أنت منزعج مِمّا أقوله لك؟

إبراهيم: لا، ما هو مزعج لدى المسلمين، هو نفس الشيء المزعج لدى اليهود، ولدى المسيحيين، وهو أنهم يعتقدون أنهم وحدهم على حقّ، دون غيرهم، وذلك بشكل مطلق، ونهائي، وغير قابل للحوار.

آدم: أحسّ كأنك تتضايق من الدّين؟

إبراهيم: لا، أبدًا! مَا يُحيّرني هو أن بعض المُتديّنين الأصوليين، أو السّلفيين، يريدون فرض «الشريعة الإسلامية» على كل المجتمع، وذلك بشكل حرفي، أو متزمّت، أو مُطلق، أو مُتشدّد، أو مُتطرّف. أي أنهم يريدون إسعاد الإله، عبر فرض طقوس دينية على الجميع، وعبر اضطهاد المواطنين الذين يُخالفونهم في المعتقدات. وهذا الموقف يتحوّل إلى طُغيان غير معقول. لأن هذا التعسّف يتناقض مع طبيعة الإله. ولأن الإله، الذي نفترض أنه عادل، ورحيم، وتقدّمي، لا يعقل أن يطلب منّا، ولاَ أن يقبل منّا، اضطهادَ من يخالفوننا في الرأي. وهذه «الشريعة الإسلامية» المزعومة تتناقض مع الهدف الأصلي للدّين. حيث نفترض أن ***هدف الدّين هو إسعاد الإنسان، عبر تحرير البشر من الجهل، ومن التخلّف، ومن الاستبداد***. بينما التقيّد بفهم حرفي، أو بِدَائِي، لهذه «الشريعة الإسلامية»، يسوقنا مباشرة إلى اضطهاد المواطنين. وبشكل عام، لا يصلح أيّ دين لكي يكون هو المرجع الذي تحتكم إليه مكوّنات المجتمع، بهدف معالجة مشاكل هذا المجتمع. لأن تدبير المجتمع، يستوجب الاحتكام إلى العقل. بينما الدّين يُهمّش العقل، أو يُلغيه، أو يتناقض معه. والتّدبير العقلاني للمجتمع يتطلّب الاحتكام إلى القانون الوضعي، وإلى العَقْد المجتمعي (الدستور)، وإلى

الشعب (ولو أن الشعب هو نفسه خَطَّاءٌ). وكما قال الشاعر أدونيس: «العقل يقول، إنّ الدّين نفسه، وُجِد من أجل الإنسان، وأنّ الإنسان وُجِد من أجل أن يبنيَ عالماً أفضل».

آدم: حسب تجربتي المحدودة، لاحظتُ أن الأفراد الإسلاميين الأصوليين والسّلفيين الذين أعرفهم، هم على العموم أناس طيّبون، ومهذّبون، ومتخلّقون.

إبراهيم: عندما أفكّر في اللوائح الطويلة للمفكّرين والمثقفين العقلانيين الذين اغتالتهم "الجماعات الإسلامية" الأصولية المتعصّبة، في مختلف البلدان، وذلك بدعوى أنهم مرتدّون، أو ملحدون، أو كفّار، أو غير ذلك، وعندما أفكّر أيضا في ضحايا العمليات الإرهابية، فإنني لا أعتبر الإسلاميين الأصوليين المتشدّدين طيّبين. إذا كنتَ تفكّر مثلهم، وتقبل الخضوع لهيمنتهم، فإنهم سيكونون طيّبين معك. وإذا كنتَ تخالفهم في الرأي، أو ترفض سيطرتهم، فمن المحتمل أن بعضهم سوف يعاملك معاملة عدوانية، وعنيفة. وكلّما عبّر مُفكّر، أو مثقف، عن رأي مخالف لآراء الإسلاميين الأصوليين المتعصّبين، فإنهم يعتبرون هذا الرأي استفزازاً لهم. فيحاولون الانتقام من صاحب ذلك الرّأي. الأسلوب المُفضّل في الحوار لدى أفراد "الجماعات الإسلامية" الأصولية هو التهديد بالاغتيال، أو تنفيذه. لماذا؟ لأنهم لا يتوفّرون على براهين مقنعة! ولأنهم ***يُفضّلون منطق القوّة على قوّة المنطق!*** وإذا سألتَ أشخاصا تعرّضوا لاعتداء مَا من طرف الجماعات الإسلامية المتشدّدة، فإن هؤلاء الضحايا قد يصفون لك الإسلاميين الأصوليين أو السّلفيين بأوصاف غير سارّة. فهل حقّا أفراد "الجماعات الإسلامية" هم دائما طيّبون، ومهذّبون، ومتخلّقون؟

19) الدِّين بدون ثقافة كونية، يتحول إلى اسْتِلَاب

آدم: أظنّ أن غالبية أعضاء الجماعات أو الأحزاب الإسلامية، يعرفون جيّدا القرآن،

والحديث، وأصول الدّين. ويجتهدون لكي يتحلّوا بالقيم، وبالأخلاق الدّينية. وكل من يتّهمهم بضعف تكوينهم الثقافي، سيكون قد ظَلَمَهُمْ.

إبراهيم: لا أنفي أن أفراد الجماعات "الإسلامية" يحفظون القرآن. ولا أنكر أنهم يدرسون "الأحاديث" النّبويّة. لكن المشكل المقلق، هو أن غالبية أعضاء وأنصار الجماعات الدّينية، أو "الأحزاب الإسلامية" الأصولية، لا يحبّون سوى الدّين، ولا يدرسون سوى الدّين. ولا يدافعون سوى عن الدّين، لأنهم لا يعرفون سوى الدّين. وحتى معرفتهم للدّين، غالبا ما تكون محدودة، أو غير كافية. أما اطّلاعهم على المعارف والعلوم الأخرى الحديثة، وعلى الثقافات الكونية، فستجده في معظم الحالات ضعيفا، أو ناقصا، أو مغلوطا، أو منعدما.

آدم: ولكن، أنا كَمُسلم، أريد دراسة الإسلام، ولا أحتاج إلى دراسة ثقافات ومعارف الشعوب الأخرى.

إبراهيم: لاَ يا مواطن! استيعاب أية معرفة يحتاج أكثر فأكثر إلى تحصيل مجمل المعارف الأخرى الموجودة في العالم. ***فإمّا أن تكون المعرفة كَوْنِية، وإمّا أن لا تكون. والمعرفة لا تصبح معرفة حقيقية، إلاّ إذا غدت شاملة، وشمولية. لأن المعرفة الجيّدة هي منظومة شاملة ومترابطة الأجزاء.*** وفهم الإسلام، أو فهم أيّ دين آخر، يحتاج إلى استيعاب مجمل معارف التّراث البشري.

آدم: أنا أعتقد أن أعضاء الجماعات أو الأحزاب الإسلامية هم متشبّعون بالحضارة العربية الإسلامية. وأنا على يقين أن هذه الحضارة العربية الإسلامية هي أحسن وأعظم حضارة موجودة في تاريخ البشرية كلّها. فهل تظن أنت أن هذه الحضارة العربية الإسلامية ينقصها شيء ما؟

إبراهيم: يُقال بأن الإسلام جاء في الجزيرة العربية ليخرج الناس من الجاهلية. وعلى ما يظهر، فقد أتى الإسلام، في زمانه، بتقدّم مهمّ في مجال المعرفة (وذلك بالمقارنة مع الجاهلية التي كانت سائدة آنذاك داخل الجزيرة العربية في القرن السّابع الميلادي). لكن هذا

التقدّم المعرفي بقي مقيّدا بحدود زمانه التاريخي. وسوء التّفاهم الذي حدث في البلدان الإسلامية، هو أن بعض المسلمين ظنّوا أن هذا الخروج من الجاهلية (الذي جاء به الإسلام، أو القرآن) وقع بشكل كلّي، ونهائي، ومطلق. واعتقدوا أن سيرورة المعرفة قد تمّت، ثمّ توقفت بشكل نهائي عند هذا المستوى (الذي جاء به الإسلام). وظنّوا أن القرآن يحتوي على كل المعارف الممكنة. بينما الخروج من الجاهلية (الذي أنجزه الإسلام) حدث بشكل جزئي، أو مؤقّت، أو نسبي. وأن مجالات البحث، والاكتشاف، والإبداع، كانت، وَمَا زالت، وستبقى، مفتوحة، بل غير محدودة. لأن نشاط البشر متواصل، ولأن التاريخ لا يتوقّف، مثلما أن تطوّر الكون لا ينتهي! وهكذا، أهملت البلدان المسلمةُ الفلسفةَ، والعلومَ الدّقيقة، فتخلّفت. بينما بلدان أوروبا اهتمّت بالفلسفة، وبالعلوم الدّقيقة، فتقدّمت!

آدم: لكن ما هو ذَنْبِي إن عَشِقْتُ العَيْشَ في إطار الإسلام الأصلي النَقِيّ؟ ومَا خَطَئِي إن أَحْبَبْتُ الحَيَاةَ في بِيئَةٍ مِلْئُهَا القُرآن، والحديث، والشريعة الإسلامية؟

إبراهيم: كل من يكتفي بالقرآن، أو الحديث، أو الشريعة الإسلامية، يستحيل عليه أن يفهم العالم الحديث، فبالأحرى أن يقدر على التَكَيُّف معه، أو على المُساهمة في تطويره.

آدم: ولكن أعضاء الجماعات أو الأحزاب الإسلامية يتعلّمون الفِقْهَ، ويحفظون القرآن، ويدرسون الحديث. بل يطّلعون على منابع المعرفة الأخرى. فلماذا تشكّ أنت في ثقافة أعضاء الجماعات أو الأحزاب الإسلامية؟ هل تعتقد أنتَ أن معارفهم ضعيفة، أو ناقصة، أو ضَالّة؟

إبراهيم: عَيْبُ غالبية أنصار الجماعات 'الإسلامية' الأصولية أو السّلفية، هي أنهم يكتفون بدراسة القرآن والحديث، ولا يهتمّون بغيرهما. ويدّعون أن القرآن يحتوي على كل المعارف. ويبرّرون مثلا زَعْمَهُم هذا بأن الله هو الذي قال: «ما فَرّطنا في الكتاب من شيء»[21].

[21] «وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ» (سورة الأنعام، 38).

ويفسّرون خَطَأً هذه الآية بكونها تعني أن القرآن يحتوي على كل المعارف[22]. ويستنتجون من هذا التأويل الخاطئ لهذه الآية، أننا لا نحتاج إلى دراسة مصادر المعرفة الأخرى المُتاحة. ويزعمون أن كل ما لا يوجد في القرآن هو بُهْتَان، أو بِدْعَة، أو كَذِب. فيدّعون مثلا، أننا لا نحتاج إلى دراسة العلوم التجريبية، أو الفلسفة. بل يعارضون تعلّم اللغات الأجنبية، أو يرفضون الاِطّلاع على الثقافات المتنوّعة لباقي شعوب العالم. وهذا الموقف ليس بحكيم. وقد تكون نتائج هذا الخطأ فادحة! لأن المعارف البشرية تتكاثر، وتتعدّد، وتتنوّع، إلى درجة أنه يستحيل أن يحتويها أي وعاء كان (سواء تعلّق الأمر بموسوعة أم بنصّ مقدّس). ***وكلّ إنسان يحتاج بالضرورة إلى دراسة لغات متعدّدة، محلّية وأجنبية، ويحتاج إلى الاطلاع على أكبر قدر ممكن من المعارف التي أنتجتها الأجيال البشرية العالمية التي سبقته في الحياة. بل يحتاج، باستمرار، كل إنسان إلى مراجعة، وتحيين، معارفه. وكل شخص لا يجتهد بشكل متواصل لتوسيع وتعميق وفحص معارفه، يصبح جاهلا، أو متجاوزا، بل قد يفقد إنسانيته، أو قد يصبح مُسْتَلَبًا*** (***aliéné***). وقد لاحظ الكثير من المراقبين، في مختلف بلدان العالم (سواء كانت هي السعودية، أم الولايات المتحدة الأمريكية، أم غيرها)، أن النّسبة الكبيرة من أنصار التيارات الدّينية الأصولية، أو السّلفية، أو المتشدّدة، (سواءً في اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام) يتميّزون بضعف درجة تعلّمهم (في أسلاك التعليم)، وبمحدودية ثقافتهم العامة، أو بجهلهم للفلسفة، أو بعدم اطّلاعهم على العلوم الدّقيقة. ***وضعف تكوينهم الثقافي هذا، هو الذي يسمح لهم بالانحراف بسهولة نسبية نحو التَعَصُّب، أو القَطْعِيّة*** (***dogmatisme***)، ***أو التَشَدُّد، أو التَطَرُّف، أو نحو استعمال العُنف، أو الإرهاب، ضِدَّ***

[22] فسّر المُيسّر هذه الآية بما يلي: «ليس في الأرض حيوان يَدِبُّ على الأرض، أو طائر يطير في السماء بجناحيه، إلا جماعات متجانسة الخلق مثلكم. ما تركنا في اللّوح المحفوظ شيئًا إلا أثبتناه، ثم إنهم إلى ربهم يحشرون يوم القيامة، فيحاسب الله كلا بما عمل».

الأشخاص الذين يخالفونهم في الآراء الفكرية، أو السياسية، أو الدينية.

آدم: أحسّ كأنك تُقِيمُ ترابطا بين الإرهاب السياسي، والجهل، والجماعات الإسلامية السّلفية! فهل تظنّ، أنت أيضًا، أن كلّ المسلمين إرهابيين؟ وهل تؤمن ***بِوجود ترابط بين الإسلام الأصولي والإرهاب السياسي؟***

إبراهيم: لَا، أبدًا! ليس كل المسلين إرهابيين! لكن الغريب هو أن معظم إرهابيّي العالم هم مسلمون! وعندما نفحص مثلاً الأحداث الجارية في بعض البلدان المسلمة، خلال سنتي 2012 و 2013 م، ومن ضمنها بلدان أفغانستان، وباكستان، والعراق، وسوريا، (وبدرجة أقل لبنان، واليمن، ومصر، والصومال، والسودان، وليبيا)، نجد أن عدد ضحايا العمليات الإرهابية، من قتلى، وجرحى، ومخطوفين، ومفقودين، ولاجئين، ومهاجرين، يعدّ في كل يوم، وفي كل واحد من هذه البلدان، بالعشرات، أو بالمئات من الضّحايا. وعندما نبحث عن الأسباب التي تفسّر انتشار ***الإرهاب*** في البلدان الإسلامية، نجد أن هذه الأسباب لا تنحصر فقط في ***هيمنة الأيديولوجية الدّينية*** على عقول المواطنين، بل تكمن أيضا في ***غياب تدريس الفلسفة النّقدية*** خلال أجيال متوالية. حيث إن ضعف، أو غياب، تعليم ***الفلسفة النقدية*** يسمح بانتشار الأيديولوجيات المُطلقة، أو المتعصّبة، أو المتشدّدة، أو المتطرّفة، أو العنيفة. ***فلا يمكن أن يكون عقل المواطن مُنفتحا، أو مَرِنًا، أو متقدّما، أو ديمقراطيا، أو نقديا، أو متسامحا، أو ناضجا، إذا حُرِمَ هذا العقل من دراسة التّراث الفلسفي الذي أنتجته الإنسانية***. وإذا كان تعلّم الفلسفة من طرف شخص معيّن لا يضمن له بالضرورة اكتساب الحِكمة، أو الاستقامة، فإنه، على الأقل، يُساعد كثيرًا هذا الشخصَ على تلافي العديد من الانحرافات، أو التوجّهات الخاطئة، أو المتطرّفة.

آدم: هل تظن أن الفكر الإسلامي لا يُساعد حَامِلَه على أن يكون يقظًا، أو نابغا؟

إبراهيم: لا يمكن للعقل أن يستوعب الفكر الدّيني، فبالأحرى أن ينتقده، إذا بقيت معارفه محصورة داخل حدود المنظومة الفكرية الدينية. بل كل عقل هو في حاجة إلى استيعاب أكبر قدر ممكن من مجمل التراث الفكري الإنساني، القديم والحديث، لكي يفهم نفسه، وواجباته، ومجتمعه.

آدم: من خلال نقدك لأعضاء الأحزاب أو الجماعات الإسلامية، تظهر كأنك تعاديهم. فهل أنت تكرههم؟ هل تعتبرهم أعداءً؟ وما هو السّبيل الأحسن لمعالجة الخلاف بين العقلانيين والإسلاميين؟

إبراهيم: وهل تظنّ أنني سوف أعادي كلّ فاعل سياسي يخالفني في الرأي؟ لا يا مواطن، مثل هذا السّلوك سيكون سيّئا! أليس من حقّ كلّ إنسان أن يحمل رؤيته الخاصّة عن الكون؟ أنا أعتبر ***"الإسلاميين" السّلفيين، أو الأصوليين،*** مواطنين يستحقّون الاحترام والتقدير. إنّما أختلف معهم في رؤيتهم إلى المجتمع. ومن حقّنا أن ننتقدهم. ومن حقهم أيضا أن ينتقدوننا. عبر التقيّد بالاحترام المتبادل. ***والحوار النقدي، والسّلمي، بين "الإسلاميين" الأصوليين والعقلانيين، هو خير ألف مرّة من الاقتتال فيما بينهم.*** وأعتبر أن تعامل "الإسلاميين" الأصوليين مع الدّين غير سليم، وغير عقلاني. وأظنّ أن استغلالهم للدّين في السياسة يؤدّي حتما إلى خرق الحرّيات السياسية، وإلى دوس حقوق الإنسان. وفي تقديري، فإن اعتماد السّلفيين، أو الأصوليين، في فكرهم السياسي، على معتقدات دينية مقدّسة، شُمولية، يقينية، ومُطلقة، سيؤدّي بهم بالضّرورة إلى ممارسة الاستبداد السياسي، في حالة وصولهم إلى السلطة السياسية. وهكذا تتحوّل نواياهم الأصلية، والتي كانت في البداية حسنة، تتحوّل فيما بعد، إلى أفعال سيّئة، أو ظالمة، أو عدوانية، أو قاهرة، أو مخرّبة. وهذا هو ما اِتّضح في التجارب الحديثة لِكل من تونس، ومصر، وسوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، والسودان، والصومال، وأفغانستان، وباكستان، إلى آخره.

آدم: هذه مبالغة! هذا تحامل ضدّ الجماعات الإسلامية!

إبراهيم: من المعروف، عبر مختلف بلدان العالم، عن الحركات الدّينية الأصولية (سواءً كانت يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية)، أنها تميل بسهولة إلى اضطهاد من يخالفها في الآراء. ***وكلّ من يَحْرِم أيّ شخص من حقّه في الدّفاع عن آراء خاصّة به، فإنه يسلب منه إنسانيته.*** تذكّر مثلاً الفظاعات التي قامت بها «محاكم التّفتيش» (inquisition) الكاثوليكية في بلدان أوروبّا الغربية، ضدّ المتّهمين بالإلحاد، أو الكُفر، أو الهَرْطَقة، أو الردّة (أي التخلّي عن الدّين)، أو السِّحر، أو سَبّ الدّين، أو المِثْلِيَّة الجنسية، أو التوقّف عن الاحتفال بالقُدّاس، وذلك بين القرنين 13 و 16 ميلادية! وأنظر مثلاً إلى ما تفعله في عصرنا الحالي تنظيمات "إسلامية" مثل «طَالِبان» في أفغانستان، أو «الشّباب» في الصّومال، أو الحركات "الإسلامية" في الجزائر، أو «الدولة الإسلامية في العراق والشّام (دَاعِشْ)»، أو «جند الشّام»، أو «جبهة النّصرة»، أو «فَيَالِق الرَّحمان» في سوريا، أو «بُوكُو حرام» في نيجريا، ومن شابههم كثيرون! فَبِمُجرّد أن سيطرت هذه التنظيمات "الإسلامية" على مناطق جغرافية، فرضت فيها تطبيق «الشريعة الإسلامية»، وأقامت «دولة الخلافة»، وطبّقت «رجم النساء»، و«قطع يد السّارق»، و«إعدام المتّهمين بالرّدة، أو بالكُفر»، وهدّمت التّماثيل الأَرْكِيُولُوجِيَّة العتيقة، والآثار التاريخية، ومنعت الأنشطة الفنية، وأحرقت كتب الفلسفة أو العلوم، إلى آخره! وحيثما سيطرت التنظيمات "الإسلامية" الأصولية، فإنها تنشر التطرّف الدّيني، والعنف، والقتل، والخراب، والانحطاط! لذا فإنني أعارض مشروعهم السياسي، وأعتبره متناقضا مع الحاجيّات الفعلية للشّعب. وأخشى، إن استمرّت هذه الجماعات "الإسلامية" في نهجها الدّيني الأصولي المتشدّد، أن تدفع بلادنا نحو حرب أهلية. فَتغرق هذه البلاد في الخراب والانحطاط.

آدم: هذا موقف مُنَاوِئ للجماعات الإسلامية. الحقيقة هي أن الجماعات الإسلامية تعتزّ بالصّحوة الإسلامية الحالية، وتريد فقط أن تستمدّ مبادئها وبرامجا من المرجعية الإسلامية. وتريد بناء مجتمع يُقِرّ لِلّه بِالرُّبُوبِيّة، ويُفْرِدُه بالعُبودية، قولًا وفعلًا. فلماذا تُقيم أنتَ ارتباطًا

بين "القاعـدة"، و"طالبـان"، و"دَاعِشْ"، و"بُوكُـو حَـرَامْ"، من جهـة، ومن جهـة أخـرى الإسـلام، والحركـات الإسـلامية؟ كـل هـؤلاء وأمثـالهم، لاَ علاقة لهم بالإسلام، ولا يمثّلونه!

إبراهيم: أنتَ لا تريد أن تمثّل هذه الحركاتُ الأصولية المتـعصّبةُ الإسلامَ، ورغم ذلك، فإن هـذه الحركـات تُؤكّـد أن الفكـر الـذي يُحرّكها هو الإسلام. وأنت لا تقبل بأن تُوصف هـذه الحركـات بِـ "الإسـلامية"، ورغم ذلك، فإن مجمل شعوب العالم ترى في هذه الحركات الإسـلامية الإرهابية تعبيرا وفيّا عن جوهر الإسلام أو كُنْهِه. ومهما فعـل الإسـلام، فإنـه لن يسـتطيع التـبرّؤ كلّيـا من أبنـاءه المتشـدّدين، أو من أنصـاره المتطرّفين.

آدم: أنت تنتقد بحماسة مفرطة! ومواقفك ذاتية، وقاسية!

إبـراهيم: قـد يحـدث لي أن أنتـقد الجماعـات الإسـلامية بعبـارات فيها شيء من الصّرامة، أو الحِدَّة، لكنني لا أعتبرهم أعداءً! ورغم بعض التصريحات أو السلوكيات المتهوّرة التي قد تصدر، من وقت لآخر، عن بعض الإسـلاميين الأصـوليين، أو السّـلفيين، أو المتشـدّدين، فـإنني أقـدّرهم بصـدق، وأبـذل باسـتمرار مـا في وسـعي من جهـد من أجـل تـفهّمهم، واحترامهم.

آدم: عجبًـا! تـقول أنـك تـعارض الإسـلاميين، وتـقول في نفس الوقت أنك تحترمهم!

إبـراهيم: أعـترف صـراحةً أنـه من حـقّ الإسـلاميين الأصـوليين أن يحملوا آراء مخالفة لقناعاتي الشخصية. وأعتبرهم مواطـنين يخـالفونني في الآراء. ومن يدري؟ لَوْ مَـررتُ من نفس المسـار المُجتمعي الـذي مـرّ منـه هـؤلاء المواطـنين الإسـلاميين الأصـوليين المتشـدّدين، فقـد أكـون أصوليّا أو سلفيّا مثلهم! ولـو عـاش هـؤلاء الإسـلاميين الأصـوليين نفس المَسْـلك المُجتمعي الـذي تطـوّرتُ أنـا عـبره، فمن الممكن أن يصـبحوا عقلانـيين مثلي! وعلينـا ألا ننسـى أن هـذه التناقضـات بين المنـاهج العقلانية من جهة، ومن جهة أخرى الميول الإسلامية السّلفية، يمكن أن توجـد داخـل نفس الشـخص، أو نفس العائلـة، أو نفس الحيّ، أو نفس المعمـل، أو نفس القريـة، أو نفس المؤسّـسة، إلى آخـره. وعليـه، فهـذه

الخلافات السياسية (بين العقلانيين والإسلاميين الأصوليين) هي صنف من بين أنواع التناقضات الموضوعية الموجودة مرحليا داخل صفوف الشعب. ويلزم جميع الفاعلين السياسيين الموجودين داخل بلادنا، أن يتعاونوا لكي يبتكرون ***حلولاً عقلانية، سِلمية، وديمقراطية،*** لمعالجة هاته التناقضات، بِطُرق تتّسم بالنّضج السياسي، وبالتّسامح المتبادل. ومن المستحيل أن نفلح في معالجة هذه التناقضات بالاِنْتِظَارِيَّة، أو بالأساليب المتهوّرة، أو العدائية، أو العنيفة، أو الاستبدادية. وإذا لم نتعاون بهدف معالجة هذه التناقضات بالقدر اللاّزم من النّضج السياسي، فإن مآل مجتمعنا سيكون حتمًا هو الحرب الأهلية. ورغم كل مَا يمكن أن تحمله هذه الحرب الأهلية المحتملة من تقتيل متبادل، وخراب سريع، وانحطاط مجتمعي شامل، فإن منهج العنف لا يقدر على معالجة المشاكل السياسية. وسيبقى، في النهاية، ***الحلّ النّاجع هو الحلّ السياسي السّلمي،*** الذي لا يرضى بأن يُوجد منتصرون مقابل منهزمين. بل الحلّ المنشود هو الذي يضمن للمتديّنين أن يحيوا تديّنهم بحرية كاملة، ويضمن، في نفس الوقت، للعقلانيين أن يعيشوا عَقْلَانِيّتهم بحرّية مماثلة. ***والحلّ الذي يُوفّر هذه الإمكانية هو إقامة قانون يضمن حرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، والفصل بين الدّين والدّولة، والفصل بين الدّين والسّياسة. زِدْ على ذلك أن الدّين القوي، والعادل، والسَّمْح، هو الذي لا يستاء، حتّى ولو أسئنا إليه!***

آدم: لكنك تنتقد الإسلاميين الأصوليين أحيانًا بعبارات قاسية، إلى درجة أن من يستمع إليك يظنّ أنك تريد تهميشهم، أو التخلّص منهم.

إبراهيم: ليست غايتي هي أن أكون قاسيا، أو ودودًا، مع الأشخاص أو الجماعات التي أنتقدها، سواءً كانت إسلامية أم غير ذلك. لكن هدفي هو أن أنتقدها بالصّراحة التي توجبها المواطنة في مجتمع مشترك. ***والمطلوب من كل فاعل سياسي هو أن يتحلّى بالحدّ الأدنى اللاّزم من المُرونة لتحمّل النقد المُتبادل، وبعقل متسامح، ولو كان هذا النقد صارما.*** أنا لا أكفّر الإسلاميين

الأصوليين، ولا أعاديهم، ولا أخرجهم من الشعب. وما داموا سِلْمِيِّين، فإنني لن أتصدّى لهم إلا بالنّقد السياسي السّلمي والبنّاء. ومن واجب "الإسلاميين" أن يتصرفوا، هم أيضا، بشكل مماثل. وكل فرد أو جماعة، سواءً كان من "الجماعات الإسلامية"، أم من غيرها، يلجأ في الصراع السياسي إلى العنف اللّفظي، أو العملي، أو يعتدي على المواطنين الذين يخالفونه في الآراء، فإنه يخرق حقوق الإنسان، ويلزم أن يُقدّم للقضاء لكي يُحاكم. قد أتكلّم عن الإسلاميين الأصوليين، أو السّلفيين، أو المُتشدّدين، كَخُصوم، أو كمنافسين، أو كحاملين لأفكار خاطئة، أو متطرّفة، أو خطيرة على المُجتمع. لكنّني لا أعتبرهم أعداء. وعلى الإسلاميين الأصوليين أن لاَ يعتبروا، هم أيضا، العقلانيين كأعداء لهم. وأتمنى بصدق أن نتوصّل جميعا إلى أسلوب سليم وهادئ لِمُعالجة هذا الخلاف، أو الصراع السياسي، في إطار حوار وطني، وديمقراطي، وفي حدود احترام صارم لقواعد الصراع الديمقراطي السّلمي. وذلك عبر الحوار الهادئ، والاحترام المتبادل، وعبر تبادل النقد الجيّد والبنّاء، وعبر الصراع السياسي السِّلمي، مع الاحتكام، في كل مرة، إلى رأي الشعّب الحرّ، والمستقل (ولو أن الشعب هو نفسه خَطَّاءٌ). والهدف، ليس بالضرورة هو إقناع الطّرف الآخر بالرّأي النقيض، وإنما الهدف هو خصوصا فهم الطّرف المُخالف، وتفهّمه، وإنضاج شروط التعايش السِّلمي معه، رغم وجود تلك الخلافات في الآراء.

آدم: وفي حالة إذا ما صَوَّتَتْ أغلبيةُ الشعب على قبولها بصعود المتديّنين الأصوليّين أو السلفيّين إلى الحكم، ماذا ستفعل في هذه الحالة؟

إبراهيم: نظرا لكون الجماعات الدّينية الأصولية تُؤدّي دائما، وفي آخر المطاف، إلى إشعال الحرب الأهلية، مثلما حدث في كلّ من أفغانستان، وبَاكستان، والجزائر، وسوريا، والعراق، واليمن، ومصر، ولبنان، والسّودان، والصّومال، وليبيا، ونيجيريا، ومَالِي، إلى آخره، فإن رأيي يتضمّن عدّة جوانب مترابطة: ***أوّلاً***، يجب أن ينصّ الدستور على منع تكوين أحزاب سياسية على أساس الدّين، أو الطّائفة، أو العرق، أو

اللّغـة، أو الجهَـة، أو الإثْنِيَّة (ethnie). فلا يحـقّ للأحـزاب المبنيـة على أساس الدّين أن تكون مرخّصة، فبالأحرى أن تشارك في الانتخابات. وأعرّف الأحزاب المبنية على أساس الدّين بكونها هي التي تطالب بأن يكون المرجع الرئيسي في التّشريع هو الدّين. وفي نفس الوقت، لا يجوز للدّستور أن ينصّ على أن «الإسلام هو الدّين الرسمي للدولة». لأن طبيعة الدّين لا تتناسب مع طبيعة الدولة. فلا يمكن أن يكون للدولة دين. ***ثانيا***، يجب على كلّ قوّة سياسية تريد المشاركة في الانتخابات أن تلتزم قبليًّا بمبادئ الديمقراطية كما هي مُتعارف عليها عالميا. وأن تتعهّد بمواثيق حقوق الإنسان كما هي مُصاغة من طرف الأمم المتّحدة. ومنها مثلاً الفصل بين الدّين والدولة، والفصل بين الدّين والسياسة، وحرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، والقبول بوجود مكوّنات المجتمع الأخرى المخالفة، والالتزام بقواعد التعايش السّلمي والديمقراطي. ***ثالثًا***، الالتزام بالتّناوب أو التداول على السّلطة عبر الاحتكام إلى الشعب، من خلال انتخابات حرّة، نزيهة، شفّافة، وديمقراطية. فلا يَحِقّ للجماعات الإسلامية الأصولية أن تختزل الديمقراطية في الانتخابات وحدها. حيث تُدرك هذه الأحزاب الإسلامية أنها ستحصل اليومَ بسهولة على أغلبية أصوات الجماهير المُسْتَلَبَة من طرف الدّين، وبعد ذلك تحتكر هذه الجماعات الإسلامية السلطة السياسية، ثم تقرّر إلغاء الديمقراطية بحُجّة أنها بِدْعَة غَربية منافية للإسلام، ثم تعوّضها بنظام سياسي "إسلامي" استبدادي، مثلما فعلت طالبان في أفغانستان، أو الحركات الإسلامية في الجزائر[23]، أو حركة "الشباب" في الصّومال، أو «دَاعِشْ» ("الدولة الإسلامية في العراق والشّام")، إلى آخره. فلا يُقبل تحويل التنافس السياسي على برامج اقتصادية، أو مجتمعية، إلى صراع بين متديّنين وغير متديّنين، أو بين مذاهب دينية متميّزة. و***مجمل مكونات الشّعب ستكتشف بسرعة، ومن خلال التجربة المُعَاشَة، أن كلّ من يحمل فكرًا دينيًا متعصّبًا،***

[23] أنظر مثلا مقالات المناضل الجزائري عبد القادر أنيس على مدوّنته، على "الحوار المتمدّن":
http://www.ahewar.org/m.asp?ac=1&st=2&r=40&i=2611&fAdd

أو أصوليّا، أو سّلفيّا، لا يصلح لتدبير شؤون الدولة! وسيكتشف الشعب أيضا أن ***الحلّ الوحيد الفعّال يكمن في ضمان حرية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، وفصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسة.***

آدم: ما قلتَه حول منهج معالجة الخلافات وسط الشعب، مُفِيد، وجدير بالاهتمام. فلا أخفي عليك أنني أفكّر أحيانا في التطوّرات المُجتمعية المُستقبلية المُحتملة، فيسيطر عليّ القَلَق، والكُرْب، لأنني أخشى أن تَلتهب الصّدامات السياسية بين القوى المتصارعة داخل المغرب، وأن تتطور إلى شبه حرب أهلية، مثلما حدث في عدد من البلدان العربية أو المسلمة. وأبرز التناقضات الموجودة داخل المغرب هي خُصوصًا: التناقضات بين الفقراء والأغنياء، والتناقضات بين التقدّميين والمحافظين، والتناقضات بين الإسلاميين والعقلانيين، والتناقضات بين العرب والأمازيغ، والتناقضات بين المَلَكِيّين والجمهوريين، والتناقضات بين الفَرَنْكُفُونِيّين والمُعرّبين، والتناقضات بين الرأسماليين والاشتراكيين، والتناقضات بين الانفصاليين والوحدويين. ويمكن لأي صنف من هذه التناقضات، أو الصّراعات، أن يُشْعِل نَارَ حرب أهلية عنيفة، ومدمّرة، مثلما حدث في لبنان، أو سوريا، أو العراق، أو اليمن، أو الصومال، أو السودان، أو ليبيا، إلى آخره. فأتمنى أن تفكّر جدّيا الأطراف المتصارعة في تصحيح الأساليب التي تتصارع بها. وإلاّ اِلْتَهَمَت الحرب الأهلية المجتمع بكامله.

إبراهيم: اِيِّيييييهْ! معك الحقّ! تكتسي ***مناهج الصّراع السياسي*** أهمية حاسمة. فَلا يُعقل أن نتعامل مع كل من يخالفنا في الرّأي كعدوّ. ولا يصحّ أن نتمادى في انفعالنا، أو حقدنا، أو كراهيّتنا، إلى درجة الرغبة في تنحية، أو تصفية، أو قتل، خصومنا السياسيين. ولا يُقبل أن يتحول الصّراع السياسي إلى حرب شمولية. وفي حالة تفكير فاعل سياسي معيّن في جريمة تصفية خصمه السياسي، يجب عليه أن يتذكّر أن الظروف المجتمعية التي خلقت ذلك الخصم السياسي، سوف تخلق، بعد قتله، خصومًا آخرين مشابهين له. وإذا كان من حقّ فاعل سياسي أن يقتل خصومه السياسيين، لماذا لا يكون من حقّ هؤلاء

الفاعلين أن يقتلوا، هم أيضا، ذلك الفاعل السياسي؟ والنتيجة هي الحرب الأهلية الشاملة والمدمّرة. هذا منطق متخلّف. يجب أن نَفْهم، أنه من الحتمي، أن يحدث، مِن وقت لآخر، لمواطنين معيّنين، أن يختلفوا حول طريقة تدبير مجتمعهم المشترك. ويمكن لجماعات متنوعة أن تتصارع حول الاقتصاد، أو السياسة، أو الثقافة، أو الدّين، أو غيرها من قضايا المُجتمع. لكن يبقى ***من واجب كل الفاعلين السياسيين أن يدركوا أن خصومهم، هم في نفس الوقت، شركاؤهم في المجتمع، وفي الحياة.*** *لذا أقول:* ***خَصْمي، هو جزء من مجتمعي، وأنا جزء من مجتمع خصمي. أنا جزء من خصمي، وخصمي هو جزء منّي. فلا يُعقل أن أعمل على تهميش، أو تنحية، خصمي. ولاَ يمكنني أن أكون سعيدا في مجتمعي، إلاّ إذا كان خُصُومي هم أيضا سُعداء. وكلّما كان خصومي في شقاء، فسأكون أنا أيضا شقيّا، وذلك بسبب جدلية المجتمع المُشْتَرك الذي نحيا فيه جميعا.*** ولا يمكنني إنجاز مصالحي، إذا لم يستطع كذلك خصومي تحقيق غاياتهم المشروعة. وإذا لم يَتَمَتَّع خصومي بحقوقهم في المواطنة، فستصبح حقوقي في المواطنة، هي بدورها، مهدّدة، أو ملغية. نحن نعاصر بعضنا بعضًا، ونكمّل بعضنا بعضًا. ونحتاج جميعا إلى التعايش، والتعاون، والتكامل، والتضامن فيما بيننا. ونحتاج كلّنا لمناهج سَليمة لمعالجة التناقضات القائمة وسط المجتمع.

آدم: هذا هو كلام العقل السّليم! وأسانده بدون تردّد. لكنك عندما تنتقد ضعف ثقافة الأشخاص الإسلاميين الأصوليين أو السّلفيين، فإنك تهينهم، أو تستخفّ بهم.

إبراهيم: لا، أبدًا! أنا أحترم كل المواطنين، حتّى لو كانوا إسلاميين أصوليين، أو سلفيين. لكن الدِّراسات، والتّحاليل، والشهادات، التي نشرت حول الجماعات الدِّينية الأصولية، أكّدت وجود هذه الظاهرة المجتمعية. وهي أن ثقافة أعضاء الجماعات الدّينية الأصولية تكون في أغلبية الحالات ضعيفة، أو ناقصة، مثلا في مجالات الفلسفة، أو العلوم التجريبية، أو القانون، أو التاريخ، إلى آخره. قد توجد حالات استثنائية قليلة، لكن هذا هو ما تبرزه الدراسة الموضوعية للمجتمع. ويمكنك أن

تبحث بنفسك، وأن تتأكّد من ذلك. ولا توجد في هذه القراءة للواقع القائم أية إهانة أو تحقير. وقد لاحظ باحثون، ومحلّلون، في كثير من بلدان العالم (سواءً في أوروبا، أم أمريكا، أم آسيا)، أنه ***بقدر ما يرتفع مستوى تعليم أو تكوين المواطنين، بقدر ما يميل تعاملهم مع الدّين إلى أن يصبح أكثر ليونةً، ومرونةً، وتسامحًا***. وبعبارة أخرى، ***بقدر ما تكون ثقافة المواطنين محدودة، أو ضعيفة، بقدر ما يصبح هؤلاء المواطنين متعلّقين بالدّين، أو أصوليين، أو متشدّدين، أو متعصّبين، أو متطرّفين***. وقد يميل بعض المواطنين، ضعيفي التكوين، إلى محاولة فرض معتقداتهم الدّينية بالعنف. وعلى عكس ذلك، فإن ***المواطنين الذين يكون مستوى استيعابهم للفلسفة، أو مستوى اطّلاعهم على العلوم الدّقيقة، أو على الثقافات العالمية الحديثة، متقدّمًا، يصبحون ميّالين أكثر إلى التّسامح في مجالات الدّين، أو العقيدة، أو الإيمان، أو العبادة. أمّا الجهل فإنه يسهّل الانحراف نحو الإطْلَاقيّة، أو التّشدّد، أو التطرّف، أو الإرهاب. بينما اتّساع الثقافة العامّة يُنَمِّي القدرة على التواضع، والتّساؤل، والتّفاهم، والتّسامح، والتّضامن، والتعاون***. وتكمن مصلحة كلّ المجتمع في أن يكون مجمل مواطنيه متسامحين في ميدان الدّين، لا أن يكونوا متعصّبين، أو متشدّدين، أو متطرّفين.

آدم: لاحظتُ أنك تميل في معظم الأحيان، في كلامك، إلى وصف الإسلاميين الأصوليين بالتّشدّد، أو التعصّب. فهل هذا الوصف صحيح؟ وما هي حججك على هذه التّهمة؟ أو ما هو تفسيرك لهذه الظاهرة؟

إبراهيم: مَيْلُ الحركات الإسلامية الأصولية، أو السَّلفية، نحو التشدّد، أو التعصّب، موجود في معظم البلدان المسلمة (مثل أفغانستان، وباكستان، والصومال، والسودان، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والسعودية، ومصر، وليبيا، والجزائر، والمغرب، إلى آخره). وَمَيْلُ الحركات الدّينية الأصولية (intégriste) نحو التّشدّد، أو التعصّب، أو العنف، هو ظاهرة عالمية. وتشمل مجمل الدّيانات (بما

فيهـا اليهوديـة، والمسـيحية، والإسـلام، والبُوذِيَّة (Bouddhisme)[24]، والهندوسية (Hindouisme)، إلى آخره). ولكي نفهم كيف يبني الشخص المُتديّن مواقفه الدّينية، يجب أن نتذكّر أن مجمل هذه الدّيانات، نشأت، ونمت، في إطار صراع حادّ، وأحيانًا مأساوي (dramatique)، بين أفراد يحملون إيمانا مطلقا، وآخرين يشكّون، وآخرين يكفرون، أو لا يؤمنون. وكل الكتب الدّينية المقدّسة، تتحدّث في مجمل فصولها، وكذلك في مجمل فقراتها، عن صراع ديني أبدي، أو مُطلق، أو كلّي، أو وجودي، بين الإيمان والكفر. ونتيجة هذا الإرث التاريخي هو أن التعليم الدّيني للشّبان، أو تثقيفهم الدّيني، يكون بالضّرورة على شكل شَحْن غريزي، وقوي، للإحساس بخطر داهم، هو ضعف الإيمان، أو تذبذبه، أو سقوطه في الشّك، أو الكفر، أو الإلحاد. لذلك نلاحظ دائما أن الشخص المتديّن، (سواءً كان يهوديا، أو مسيحيا، أو مسلما)، يعيش في إطار نزاع ديني أبدي، حادّ، ومنفعل. كأنه في حرب دينية متواصلة، ضدّ كلّ مَا يخالف الإيمان المطلق، أو يهدّده، أو ينافسه، أو يشكّك فيه. فلا يشعر الشخص المتديّن بالرّاحة النفسية إلاّ إذا أكّد له مُحَاوِرُه، أو من يعيش في محيطه المجتمعي، أنه يتطابق معه في القبول بشرعية الهيمنة المطلقة للدّين على كلّ شيء في الحياة، ولو كانت هذه الهيمنة الدّينية شكلية، أو سطحية، أو مزيّفة، أو مُضِرَّة. ويبقى المهم لديه هو الاعتراف بشرعية هذه الهيمنة.

آدم: ولماذا ظهرت الحركات الإسلامية الأصولية في الوقت الحاضر، وليس في الماضي؟ هل تستطيع أن تعطيني تفسيرا لظهور

---

24 اشتهر الدين البُوذي (Bouddhisme)، المُنتشر في كثير من بلدان آسيا، بأنه يَميل إلى السِّلْم أكثر من ديانات الشرق الأوسط (اليهودية، والمسيحية، والإسلام). وخلال سنتي 2016 و 2017، جاءت أحداث "التطهير العرقي" في غرب بلاد بُورْمَا (Birmanie). وانفضح أن الكَهَنَة البُوذِيِّين شاركوا في تقتيل وتشريد وطرد أفراد الأقلية المُسلمة المُسَمَّات «الرُّوهِينْغَا» (Rohingga). وأجبروا "الرُّوهِينْغَا" على الهجرة نحو بَنْغْلَاديشْ المجاورة. وزعموا أن الهوية "البِرَمَانِيَّة" لا يمكن فصلها عن الدّيانة البُوذيّة. واتّضح من جديد أن مجمل الأيديولوجيات الدّينية تميل نحو التشدّد، والتطرّف، والعنف، والإرهاب.

وانتشار الحركات الإسلامية الأصولية في البلدان العربية، في هذه المرحلة التاريخية بالذات، وليس قبلها؟

إبراهيم: يمكن أن أقترح عليك محاولة لتفسير ظاهرة صعود هذه ***"الحركات الإسلامية الأصولية"*** (أثناء موجة ما سمّاه الصحافيون بِـ "الربيع الديمقراطي"، خلال سنوات 2011 م، في بعض البلدان العربية، مثل تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، والمغرب، أو غيرها). وهذا التّفسير يتطلّب قدرًا معيَّنًا من التّفاصيل. وعليك أن تصبر شيئا ما لِكي تسمعها.

آدم: هيَّا، تحدّث! أنا أُنْصِتُ إليك!

إبراهيم: بشكل عام، لم تكن ***"الحركات الإسلامية الأصولية"*** موجودة في البلدان العربية قبل سنوات 1950 م (باستثناء سَبْق لِـ ***"حركة الإخوان المسلمين"*** في مصر). وبروز هذه ***"الحركات الإسلامية الأصولية"*** خلال سنوات 2011 هو تتويج تاريخي لتحوّلات طبقية عميقة وممتدّة. فإذا رجعنا إلى مرحلة استقلال البلدان العربية عن الاستعمار، نلاحظ أن آخر جيل متمدرس فيما قبل الاستقلال، وأوّل جيل متمدرس فيما بعد الاستقلال، كانا نسبيًّا مُخَضْرَمَيْن. أي أن تكوين هذين الجيلين كان في نفس الوقت تقليديا وحداثيا، أصوليا وعصريا، عبر تأثير مدارس وجامعات ووسائل إعلام تغلب فيها البرامج الأوروبية، أو المناهج العقلانية. فكان هذان الجيلان يجمعان بين التقاليد والحداثة، أو بين الدّين والعلوم الدقيقة، مع غلبة واضحة للقيم العقلانية. بينما الأجيال التي جاءت بعد الاستقلال عن الاستعمار، أصبح تكوينها (من خلال المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام) يخضع لتأثير متصاعد ***لدعاية الأيديولوجية الدّينية الأصولية***. وكانت الفِرق الطّليعية في عملية نشر الأيديولوجية الدّينية الأصولية هي أفواج المواطنين المهاجرين من البادية إلى المدينة، وفئات المعلّمين والأساتذة المُعرّبين (أي غير المُخَضرمين، أو الذين لم يتمتعوا باطّلاع مُعمّق على الثقافات الغربية). كما شارك في عملية تعميم الأيديولوجية الدّينية بعض الأئمّة، وخطباء المساجد، الذين ينشرون دعاية سياسية مُسْتَتِرة داخل المساجد، وكذلك قنوات التلفزة

العمومية. وغدت أجيال التلاميذ والطلبة تتلقّى تكوينا دينيا أصوليا متناميا. وكان هذا التكوين ذا طابع مظلومي، وتحريضي، وهجومي، أو عدواني. وأصبحت هذه الأجيال تتعرّض لتأثير حماسي، يمجّد تاريخ الإسلام، ويصوّر هذا التاريخ بشكل مثالي، أو رومانسي (بعيداً عن تاريخه الحقيقي)، ويشيد بتقاليد وقيّم التّراث الإسلامي السّلفي، وذلك طبعا بأساليب منافية لقيم الحداثة، والعقلانية، والتسامح، ومعادية لكلّ ما يظهر أنه من أصول غربية. وهذه الظاهرة العامّة لا تلغي طبعًا أن هذه الأجيال الجديدة كانت متفاوتة في تكوينها.

وبين سنوات 1960 وسنوات 1980 م، وفي إطار "الحرب الباردة" بين المعسكرين العالميين "الرأسمالي" و"الاشتراكي"، وفي ارتباط بانتشار "حركات التحرر الوطني" عبر بلدان العالم الثالث، كانت التنظيمات والتيارات السياسية اليسارية (أو الثورية، أو الاشتراكية، أو الماركسية، أو الشيوعية) هي السّائدة أو الغالبة آنذاك، وسط جماهير الشباب. وكانت الأنظمة السياسية العربية الاستبدادية تعتبر أن هذه التيارات اليسارية تزعزع أمنها، وتهدّد استقرارها. فَلجأت التنظيمات الاستبدادية إلى تشجيع، أو تقوية، التيارات ***والجماعات الإسلامية الأصولية***، وذلك بهدف استعمالها لضرب، أو لإضعاف، التيارات اليسارية[25]. وبعد الانتصار الباهر للثورة في إيران تحت قيادة الزعيم الشِّيعِي مُوسَوِي خُمَيْنِي، زعيم الإِكْلِيرُوس الشّيعي، غَدَا الفكر السياسي الإسلامي الأصولي يستلهم أعدادا متزايدة من الأنصار. ومنذ قرابة سنوات 1980، أو بداية سنوات 1990 م، تدهورت جودة التعليم العمومي في معظم البلدان العربية. وغدت ***الأفكار الدّينية السّلفية*** تطغى على كثير من البرامج التعليمية (وكذلك على وسائل الإعلام العمومية). وتراجعت مكانة المناهج العقلانية.

---

[25] في سنة 1980، شارك المغرب في المخطّط الأمريكي السعودي، المقرّر من طرف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter)، ومستشاره في الأمن القومي ازبينيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski). وكانت غاية هذا المخطّط هي تكوين وتقوية تيارات إسلامية أصولية، بهدف تطويق، ثم القضاء على، التيارات اليسارية التي انتشرت داخل العديد من البلدان العربية.

رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

وعندما تدخّل "الاتحاد السّوفياتي" في أفغانستان، تعاونت "الولايات المتّحدة الأمريكية" مع بعض دول الخليج العربية المنتجة للنفط لتمويل وتسليح وتدريب ***حركات "إسلامية" أصولية، جهادّية***، مكلّفة بمحاربة قوات "الاتحاد السّوفياتي" وحلفائه داخل أفغانستان. ومارست هذه الحركات «الجهاد الإسلامي المسلّح ضدّ الشيوعيين، والملحدين، والكفّار». وتطوّرت هذه ***الحركات "الإسلامية"***، فأنجبت فيما بعد تنظيمات مثل "طالبان"، و"القاعِدَة"، و بَنَاتِهما المتنوّعة. وبعد انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي في قرابة سنة 1989، وبعد اعتناق الصّين لمبدأ «بلد واحد بنظامين اقتصاديين» (أي المزج بين الاشتراكية والرأسمالية، والذي تطوّر إلى غلبة الرأسمالية)، دخلت التيارات اليسارية (الموجودة في بلدان العالم الثالث) في حالة من الحيرة النفسية، أو الارتباك الفكري، أو الانتظارية السياسية. وتنامت داخل الأجيال الجديدة ظاهرة اللّجوء إلى الفكر الإسلامي كبديل عن الفكر الاشتراكي. وغَدَا الطّابع الغالب أو القوي في الأجيال الجديدة هو ميلها الفكري المحافظ، أو تشبّعها بنزعة فكرية إسلامية أصولية، أو متعصّبة، أو سلفية. وذاك هو بالضّبط ما كانت تريده، أو تخطّط له، أو تتمنّاه، الأنظمة السياسية الاستبدادية.

لكن فيما بعد، انقلب السّحر على السّاحر! حيث إن تلك النّزعة الفكرية الإسلامية السّلفية تحوّلت إلى سَماد أو مَنْبَت ***لتنظيمات*** "إسلامية" أصولية متطرّفة، أو عنيفة، أو "جهادية"، مثل "طالبان" في أفغانستان، أو "القاعدة" في بلدان المشرق العربي، أو "الإخوان المسلمين" في مصر وما جاورها، أو "الجماعة الإسلامية" في إندونيسيا، أو "جماعة أبو سَيّاف" في الفِلِبّين، أو "أنصار الإسلام" في العراق، أو "الشبيبة الإسلامية" ثم "السلفية الجهادية" في المغرب، أو "حزب التحرير الإسلامي" في الأردن، أو "حزب الله" في لبنان، أو "جماعة إي إسلامي" في باكستان، أو "اِتحاد المحاكم الإسلامية – الشّباب" في الصّومال، أو "بُوكُو حَرَامْ" في نيجيريا، أو "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" (FIS)، ثم "الجماعة الإسلامية المُسلّحة" (GIA) في الجزائر، أو تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" (AQMI)، أو "جبهة

النُّصْرَة" في سوريا، أو "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (دَاعِشْ)، وغيرهم كثيرون جدّا. وغدت هذه ***الحركات الإسلامية*** تُعادي الولايات المتحدة الأمريكية، وتطعن في شرعية هذه الأنظمة السياسية العربية القائمة، وتنازعها، وتهدّدها، وتريد تعويضها بِـ «دولة خلافة إسلامية»، مبنية على أساس فهم بدائي، وتطبيق حرفي، لِـ "الشّريعة الإسلامية". وكان بعض أتباع هذه ***الحركات "الإسلامية"*** قد شاركوا في خوض عمليات "جهادية إسلامية إرهابية"، إمّا داخل بعض البلدان المسلمة، وإمّا في بعض بلدان أوروبّا، أو أمريكا، أو آسيا.

وعندما بدأت تتحسّن نسبيا الأوضاع المادية للأجيال الجديدة، أو لأبنائها، (وخاصة منها أبناء الفئات الشعبية المتواضعة، أمثال أبناء الفلاحين الصّغار، والمهاجرين الحديثين من البوادي إلى المدن، والحرفيّين، والعمال، والمأجورين الضِّعَاف، والموظّفين الصّغار، والمهن التقليدية، وكذلك المهن المُتَدَنِّية، أو المُهَمَّشة)، لم تجد هذه الفئات الصّاعدة في حوزتها من سلاح نظري، أو فكري، لتبرير اقتحامها لمواقع طبقية أعلى سوى ***"الأيديولوجية الإسلامية السّلفية"*** التي وجدتها في بيئتها المُجتمعية. خاصّةً وأن هذه الأيديولوجية الإسلامية كانت تحظى بِتقديس معتبر داخل الجماهير الشعبية. فاستعملت بحماس أيديولوجية "الإسلام السياسي" لتحقيق تسلّقها نظام الرّتب المُجتمعية. وهذه الظاهرة لا تنفي وجود فئات أخرى، ولو بأعداد أقلّ، من بين هذه الأجيال، تتميز بميولها نحو العقلانية، أو الحداثة، أو الديمقراطية، أو اللّيبيرالية.

وإلى حدود سنوات 2000 م، كانت غالبية الحركات النضالية أو الاحتجاجية من صنع الفئات العقلانية أو الحداثية. بينما كانت الحركات الدّينة الأصولية تنشغل آنذاك بدراسة الأصول الدّينية، أو بنشر الدعوة الإسلامية، أو بغايات من قبيل "الرجوع إلى السّلف"، أو "دولة الخلافة الإسلامية"، أو "الشريعة الإسلامية"، أو حتى "الجهاد" في مناطق أجنبية مثل أفغانستان، والبُسْنَة (Bosnie)، والهِرْتْسِيغ (Herzégovine).

ومعظم الشباب الذين دَعَوْا في البداية إلى التّظاهر، أو قاموا بالتمرّد، أو شاركوا في الانتفاضة، أو في الثّورة، خلال سنة 2011 م، في تونس، أو مصر، أو غيرهما، كانوا مواطنين غير منظّمين، أو كانوا من بين المناصرين لِـ، أو المتأثّرين بِـ، أفكار التّيارات اليسارية، أو الثورية، أو الديمقراطية، أو الحداثية، أو العقلانية (وليس من أنصار الحركات الإسلامية الأصولية). لكن بعدما نجحت الثورة في بعض البلدان مثل تونس، ومصر (خلال سنة 2011 م)، وبعدما أسقطت رئيس الدّولة، ظهر ضعف أو شبه فراغ في السّلطة السياسية. وبفضل جودة تنظيماتها، وتوفّرها على المال، كانت الحركات الإسلامية الأصولية أكثرَ جُهُوزِيَّةً لانتهاز هذه الفرصة التاريخية. فاستولت على نتائج الثورة، وحاولت احتكارها، أو الهيمنة عليها. لأن هذه الحركات الإسلامية الأصولية كانت تحظى بتنظيم أقوى، وبانضباط أكبر، وتمويل أوفر، وبمرونة أحسن، وبقدرة على اتخاذ المبادرات، وذلك بالمقارنة مع التيارات اليسارية، أو الحداثية، أو العقلانية، والتي كان يغلب عليها الفكر القَطْعِي (dogmatisme)، أو ضعف المبادرة، أو غياب التمويل، أو منهج التّسامح، أو سلوك الحرية، أو طابع التّشرذم، أو الهوَايَة (amateurisme)، أو الفوضوية.

آدم: ربّما! ربّما! قد يكون تحليلك صحيحًا. أنا لا أدري جيّدًا، ولا أجادلك في تحليلك. ولا أنعم مثلك بِسَلاسة في تعاملي مع هذه المفاهيم السياسية التي ذكرتَ سابقًا. لكن ما يهمّني، هو أنك تميل نحو نقد الإسلاميين الأصوليين والسّلفيين. بينما هم أبرياء. لأنهم لا يجبرون أيّ أحد على فعل ما لا يرضيه!

إبراهيم: لا يا مواطن! ما قلتَه غير دقيق! معظم الأشخاص الإسلاميين الأصوليّين أو السّلفيين يريدون تطبيق «الشّريعة الإسلامية»، ويحاولون فرض الخضوع لها بالقوّة، ولو أَدّى ذلك إلى إلغاء الديموقراطية، أو إلى خرق حقوق الإنسان (كما هي مُتعارف عليها عالميا). وكلّ عضو في هذه ***التنظيمات الإسلامية الأصولية*** يقول لك ما معناه: «أنا أتفوّق عليك في الإيمان، وفي العبادة، والتَّقْوَى، وبالتّالي يحقّ لي أن أستولي على السّلطة السياسية، ويجب

عليك أن تخضع لأوامري»! إنهم يَصْرُخُون أن «حكم الله هو الأسمى»، ويتّهمون كل من يعارض تطبيق «الشّريعة الإسلامية» بأنه «كافر»، أو بأنه «يعارض إرادة الله»! ويزعمون أن «حكم الشّريعة في الكافر هو القتل»! وما أكثر المثقفين الذين اغتيلوا داخل العالم الإسلامي بهذه التّهمة! هكذا، ***الجاهلون يقتلون المثقّفين، باسم الله،*** أو بتهمة الكُفر، أو الرِدَّة، أو الإلحاد! ويسوقنا هذا المنطق مباشرة إلى الاغتيالات، وإلى الحرب الأهلية، بكل ما فيها من خراب وانحطاط! وجزء من الشعب، الذي يتميّز بضعف مستواه التعليمي أو الثقافي، يميل عادةً إلى مساندة هؤلاء ***الإسلاميين الأصوليين*** المتطرّفين في مَنْحَاهُم الدّيني المتعصّب. ولو أن هذا الجزء من الشعب لا يدرك بعدُ خطورة هذا المنحى عليه هو بذاته. ويصرّ بعض الأصوليين أو السّلفيين على تطبيق تصوّراتهم السياسية، حتى ولو أدّت إلى اضطهاد جزء هامّ من الشعب. كأن هؤلاء الإسلاميين الأصوليين أو السّلفيين لا يعبئون بمعاناة ضحايا تطرّفهم.

آدم: لكن، أنا لا يعجبني أن تبالغ في نقد الإسلاميين السّلفيين أو الأصوليين! هل تنكر أننا شعب مسلم؟ لماذا تريد منّا أن نقبل تحريم ما أحلّ الله، وإباحة ما حرّم الله؟ أليس الدّين الإسلامي صالحًا لكل زمان ومكان؟ لماذا لا نبني دولة تكون فيها السّيادة للّه؟ لماذا لا يكون الله هو المرجع، والحاكم، والمدبّر، في كلّ ما يخصّ تصرّفات الفرد، والدولة، والاقتصاد، والثقافة، والمجتمع؟ هذه بلادنا، فلماذا لا نخوض داخلها الجهاد في سبيل الله؟ ولماذا لا يحق لنا أن نهاجر إلى أية بقعة من الأرض لكي نخوض فيها الجهاد الإسلامي ضدّ الكفّار، والمشركين، والملحدين، وغير المتديّنين؟ ألم تقل الآية: «فإذا انسلخَ الأشهرُ الحُرُم فاقتلوا المُشركين حيث وجدتموهم»[26]؟ ألا ترى أن شعبنا يريد تطبيق شَرْع الله؟ ولماذا لا يحق لنا أن نجاهد ضدّ الكفّار، واليهود، والمسيحيين، والملحدين؟ أليس طبيعيًا أن يدافع المُسلمون الأصوليون والسّلفيون عن الشّريعة الإسلامية؟ أليست الأمة الإسلامية

[26] الآية: التوبة، 5.

مُجْمِعة على تطبيق النّصوص المقدّسة؟ أليست الشّريعة الإسلامية مُستمدة من كلام الله؟ أليست دولتنا إسلامية؟ ألا يوجد في بلادنا إجماع شعبي حول تطبيق الشّريعة الإسلامية؟ أليست الشّريعة الإسلامية هي الحقيقة الوحيدة القائمة في مجتمعنا؟

إبراهيم: تَمهّل يا مواطن! لنفكّر بهدوء! ***لا يمكن أن يمارس السّيادة الوطنية، أو السّلطة السياسية، أو الحكم، إلا البشر، وليس الإله! بل الإله لا يتدخّل في شؤون المجتمع! عليك أن تميّز بين ما هو لاهوتي، وما هو سياسي. فإذا كان الأشخاص المسيطرون على الحُكم من فقهاء الدّين، مثلما في إيران بعد ثورة الخميني (أي ولاية الفقيه)، أو مثلما في بلدان أوروبا الكاثوليكية خلال القرون الوسطى (أي حكم الإِكْلِيرُوس)، فذلك لا يعني بتاتًا أن الإله هو الذي يحكم. الإله بريء من هذه المزاعم. فلا يُعقل أن يدّعي بعض المتديّنين أنه يجب أن يرجع الحكم في مجتمعنا إلى الله. وكلّ من يدّعي أنه يمارس الحكم باسم الله، أو نيّابةً عنه، أو تحت توجيهه، إنما يكذب على النّاس، ويحوّل نفسه إلى شبه إله مستبد!***

آدم: لكننا وُلدنا في بلاد مسلمة!

إبراهيم: بالضّبط! ولادة شخص محدّد في بلد مُسلم لا تُبرّر إكراهه على أن يكون مسلما! كما لا تُبرّر إجباره على أن يصير أصوليا متعصّبا! وليست «الشّريعة الإسلامية» هي الحقيقة الوحيدة، أو المطلقة، الموجودة في مجتمعنا! والعالم كلّه يعرف، أن هؤلاء الإسلاميين الأصوليين أو السّلفيين، المدافعين عن «الشّريعة الإسلامية»، لو وُلِدُوا في عائلة يهودية، وليس مُسلمة، فإنهم سوف يدافعون عن تعاليم اليهودية، وليس عن «الشريعة الإسلامية». ولو وُلِدُوا في بلد مسيحي، فإنهم سوف يدافعون عن التقاليد المسيحية، وليس عن «الشريعة الإسلامية». ولو وُلِدُوا في مجتمع هندوسي، فإنهم سوف يُدافعون عن تعاليم الدّيانة الهندوسية، وليس عن «الشريعة الإسلامية». ولو وُلِدُوا في بلد عِلْمَاني (أو عَلْمَانِي)، فسوف يُدافعون عن العلمانية، وليس عن غيرها، إلى آخره. ما معنى هذه الظاهرة المُجتمعية؟ معناها هو: أن ***التّشبّث ب «الشّريعة الإسلامية»، وعلى***

عكس المظاهر، ليس فيه لا اقتناع، ولا حرية اختيار، ولا منطق، ولا عقل، ولا إيمان، ولا عِلم، وإنما فيه آليّة مُجتمعية ميكانيكية! أفراد الشعب ينشؤون ويكبرون عفويًا، في إطار مجتمع مُتديّن، فيصبح تلقائيا ذلك الدّين القائم هو أيديولوجيتهم الوحيدة، أو المُطلقة! بدون وعي، ولا تفكير، ولا حرية اختيار! ويتشبّث أفراد الشّعب بهذه الأيديولوجية الدّينية مثلما يتشبث الأعمى بعُكّازه! وإذا كانوا لا يتبنّون أيديولوجية أخرى، فذلك يُفَسَّر بكونهم لا يعرفونها، أو قد يرجع فقط إلى كونهم لم يدرسوها، أو يعود إلى كونهم لا يفهمونها. بعض المواطنين يدافعون بشكل مُتشدّد عن أيديولوجية دينية مُحدّدة، فقط لأنهم كَبِرُوا في إطارها، ولا يعرفون غيرها. وبعض المواطنين يرفضون، أو يشتُمون، أو يُعادون، ثقافات عالميّة أخرى، فقط لأنهم يجهلونها. أين هو المنطق إذن!؟ أين هو الاجتهاد؟! أين هي حرية الاختيار!؟ أين هو الإيمان!؟ أين هي الفلسفة!؟ أين هي العلوم الدقيقة!؟ فيظهر كأن الدّين (سواءً كان يهوديا، أو مسيحيا، أو إسلاميا، أو غير ذلك)، يُعرقل التّفكير، أو يكْبِتُ تنامي الفكر النّقدي، أو يُهَمِّش العقل، أو يُلغيه! وحينما يفقد الإنسان العقل، يتحوّل إلى كائن يعمل بالغرائز البدائية! ألم يعد فكرنا مسجونا داخل معتقدات وأيديولوجيات مُتَوَارَثَة وَمُتَجَاوَزَة؟ نحن في حاجة إلى المعرفة، وإلى العقل، وإلى الفلسفة، وإلى المُرونة في التّفكير! نحن في حاجة إلى الحِكمة، وإلى التّواضع، وإلى التّسامح!

آدم: لكن الأمر يتعلّق بالدّين، وبالإيمان.

إبراهيم: ما هو أكثر خطورة على المجتمع، ليس هو قِلّة الإيمان، أو قِلّة العِبادة، أو انتشار الكُفْر، مثلما يزعم الإسلاميون الأُصُولِيُون، وإنما هو الجهل، وما ينتج عن هذا الجهل من غشّ، وتصلّب، وتطرّف، وعنف، وقتل، وتخريب! وهذا الجهل لا يقل خطورة عن الحرب الأهلية المدمّرة! وإذا لم توجد هذه الحرب الأهلية المُخرّبة، فإن الجهل سَيَتَفَنَّن في خلقها وتبريرها! ولا يهدأ بال الجاهلين المتعصّبين حتى يخرّبوا كل ما يحيط بهم! وذلك هو ما

فعلـوه بين سـنوات 2011 و2017 م، خصوصًـا في سـورية، والعـراق، والصومال، اليمن، وليبيا، إلى آخره.

آدم: أنـا أحتـاط من منهجـك النّـقدي. لأنـني أخشى أن يـؤدّي بنـا منهج نـقدي مثـل هـذا إلى مراجعـة، أو إلى نـقد مجمـل يَقِينِيَّاتِنَا! فـإذا فرّطنا في ثوابتنا الدّينية، فمن الممكن أن نفقد هويّـتنا كلّها.

إبـراهيم: لنفكّـر يـا مـواطن! لا يعقـل، ولا يـقبل، أن نـخاف من الأفكـار الجديـدة! على عكس ذلـك، إن انفتاحنـا على تـعدّد الأفكـار، وتنوّعها، ومرونتها، وحيويّـتها، هو الـذي يساعدنا على تلافي الأخطـاء، أو الانحرافـات. أليس فكرنـا في حاجـة إلى التحـرّر من مجمـل القيـود الأيديولوجية الموروثة، أو غير الواعية، التي تكبّله؟ ويمكن أن أقـول لـك بصراحة أنـه، من بين أهمّ الـدروس الـتي تـعلّمتُها، أو استخلصـتُها، من حياتي النضالية الطويلة، أن ***الآراء أو الأفكـار السياسـية الـتي نعتبرها كحقائـق يقينيّـة، ثابتـة، أكيـدة، أبديـة، أو مطلقـة، يمكن أن يُبَـيّـن لنا الواقع الملموس، فيما بعد، أنها جزئية، أو بدائية، أو ناقصـة، أو غير مكتملة النّضج، أو غـير متأقلمـة مـع الحاضـر، أو خاطئـة. لهـذا الاعتبـار، يصـبح من الجـوهري أن نحـرص على أن نبقى دائمـا متواضعين، وحـذرين، في مواقـفـنا، أو معتـقداتنا. ويلـزم أن نتـذكّـر دائمـا أنـه، في الـوقت الـذي نظنّ فيـه أننـا على حـقّ بشكل أكيـد، يمكن أن نـكون في الواقـع على خطـأ! وكـل رأي، أو موقـف، أو اعتـقاد، أو تصـوّر سياسـي، لا يقـدر على أن يكـون حقيقـة ثابتـة، أو مطلقة، وإنما يبقى مجرد رأي تاريخي، مؤقّت، جزئي، متطـوّر، وعلى الخصوص ذاتي!***

20) لا يتدخّل الإله فى حياة البشر

آدم: أنت تـزعم أن الشـعب يَضُـمُّ الكثـير من الأفـراد الانتهـازيين، والغشّاشـين. وتريـد أن ننتـقد، أو أن نحاسـب، أو أن نعـاقب، أو أن نُصلح كلّ الفاسـدين، والمُفسِـدين، وناهِبي المـال العـام، والمُسـتـفيدين

من امتيازات الريع الاقتصادي، إلى آخره. وأنا أقول لك إنك تُضيّع وقتك. حيث لا ينفع الاهتمام بهؤلاء الفاسدين. ومحاولة البحث عن الفاسدين، أو معاقبتهم، تبقى عديمة الجدوى. وأنا أرفض المراقبة، لأن الناس يحسّون بها كنوع من الشّك، أو الإهانة، أو الاتّهام الضّمني. بل الله هو الذي يتكلّف بأن يكون بالمِرصاد لكلّ الفاسدين والمُفسدين. ولن يُنهي كلّ هؤلاء الانتهازيين حياتهم بخير. كُن على يقين أن الله سوف يحاسبهم في الدنيا قبل الآخرة. إن الله سوف يصيبهم إمّا بمرض خبيث، أو بحادثة سير، أو بضرر مَا، أو ما شابه ذلك.

إبراهيم: أُوْوْوْهْ! كأنك تدعونا إلى التخلّي عن المحاسبة فيما بين المواطنين. وحجّتك هي أن الإله يتكفّل بمهمة المحاسبة. وهذه الفكرة تفترض أن الإله يتدخّل في شؤون المجتمع. وهذه الفكرة تذكّرني بما قاله السيد عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة في المغرب، وهو أيضا رئيس "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي، حين صرّح، في نهاية أبريل 2013، في مهرجان خطابي أمام النقابة التابعة لحزبه: إن «الله فاعل سياسي، يتدخل في كل شيء، حتى في السياسة»[27]! وتلافى السيد بنكيران أن يوضّح لنا: هل هذا الإله «الفاعل السياسي» هو مَلَكِي أم جمهوري، محافظ أم تقدّمي، رأسمالي أم اشتراكي؟ وعاود بنكيران زعمَه هذا عدّة مرات، (منها مثلا في 15 مارس 2015)، في لقاء حزبي في مدينة الراشيدية، حيث قال (باللّهجة العامّية): «طبعًا، كانت الحكومة فْوَاحْد الوَقْت غَادَا تَمْشِي، ولكن بِفَضل الله سبحانه وتعالى، جلالة الملك بْغَا بَاشْ تَسْتَمَر»! وَعَنَى بنكيران أن الله هو الذي ضغط على الملك لكي يقبل استمرار الإسلاميين في السّلطة، وأن وجود الإسلاميين في الحكومة هو نتيجة لإرادة إلهية!

آدم: فعلاً، هذا أمر طبيعي! لأن الله يتدخّل في كلّ شيء! ولا يحدث شيء، إلاّ إذا أراده الله.

---

[27] ورد في جريدة "الأخبار"، المنشورة في المغرب، في يوم الخميس 2 ماي 2013.

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! أنت تدعونا إلى الاعتماد على الإله في مجال معاقبة الفاسدين والمفسدين[28]. مثل هذه المُعتقدات ليست موضوعية. لأنها تحمل دعوة ضِمنية إلى إلغاء "المراقبة المتبادلة"، و"المُحاسبة المتبادلة"، فيما بين المواطنين. وتجرّنا إلى التّخلّي عن الاحتكام إلى القضاء. وتُؤدّي إلى الإفلاتَ من العقاب القانوني. كما أنه يقود إلى إبطال دور القانون، والقضاء. وفي الحقيقة، ***لا يتدخّل الإله في شؤون المجتمع، والأفراد، والجماعات!***

آدم: كيف؟ ماذا تقول؟ أنت تزعم أن الله لا يتدخّل في شؤون المجتمع؟ هذا كلام باطل!

إبراهيم: وهل تستطيع أنت أن تُثبتَ أن الإله يتدخل باستمرار في تفاصيل حياتنا المجتمعية اليومية؟

آدم: نعم! بالتّأكيد! والدّليل على ذلك هو المُعجزات الإلهية الكثيرة التي حدثت عدّة مرّات في عُهود الأنبياء الصالحين! وقد وُصِفَت هذه المُعجزات بدقّة في النصوص الدّينية المقدّسة.

إبراهيم: معنى كلامك هو أنك لَا تُثبت شيئا في الحاضر الحي الملموس، وإنما تبحث عن حجج يُحْكى عنها في ماض عتيق، ماض مَرّت عليه أكثر من ألف سنة، ماض مُكوّن من روايات ومعتقدات وادّعاءات، ماض يستحيل التأكّد من عناصره بالطّرق العلمية الحديثة، التي تعتمد على الحجج المادّية، وعلى التّجريب المُقْنِع، وعلى إعادة التّجريب المُؤكّد.

آدم: كيف؟ أنتَ تَدّعي أن الله لا يتدخّل في حياتنا المُجتمعية؟ هذا كلام غريب! كلام غير معقول!

إبراهيم: من المعلوم أنه تُوجد آيات في القرآن، إذا أُوِّلَتْ بشكل حرفي (مثلما يفعل الأشاعرة)، يمكن أن يُفهم منها أن أطروحة «القَدَر» هي الصحيحة. لكن مدارس فقهية أخرى (مثل المُعْتَزِلَة) تعتبر هذه

---

[28] قال عالم الفيزياء ألبرت أينشتاين: «لا يمكنني تصوّر إله يكافئ ويعاقب مخلوقاته، ولا أستطيع أن أصدق أن الفرد يبقى على قيد الحياة بعد فناء الجسد» (في "الكتاب الشامل لاقتباسات ألبرت أينشتاين"، أليس كالابريس، دار النشر الإسبانية بلاتافورما).

التّأويلات الحرفية غير سليمة، لأنها تقف عند ظواهر الأمور، وتغفل الدّلالات العميقة، ولا تنفذ إلى باطنها[29]. والآن، لنفترض جدلاً أن الإله يتدخّل باستمرار في تفاصيل حياتنا المجتمعية. ماذا سيعنيه هذا التدخّل الإلَهي المُفترض؟ تخيّل مثلا بأن الإله يتدخّل، فيكتب على حزب سياسي بأن يفشل في الانتخابات. ويتدخّل في حياة فلان لكي يُبقيّه فقيرًا مدى الحياة. ويتدخّل في حياة فلان لكي يطلّق زوجته. ويتدخّل في حياة فلان لكي يفشل في امتحانات المدرسة أو الجامعة. ويتدخّل في حياة فلان لكي يتعرض لحادثة سير مُعوِّقة. ويتدخل في حياة فلان لكي يصيبه مرض يَسْتعصِي على العلاج. ويتدخل في حياة فلان لكي تُفلس مقاولته، أو لكي يسقط في الدروج، أو في الحمام. إلى آخره. في مثل هذه الحالات، فإن هذه التدخّلات الإلهية المُفترضة تتجاهل حرّية الفرد المعني، وتُلغي مسؤولية البشر، وتجعل محاسبتهم غير مشروعة (سواء في الدّنيا، أم في الآخرة). ويعني هذا القَدَر (prédestination) الإلهي المُفترض أنه لا فائدة من أن يَكِدَّ ويجتهد المواطن، أو الشعب، ما دام مصيره محدّد سلفًا. وتعني هذه التدخّلات الإلهية المفترضة أن الإله ليس عادلاً، وأنه مثل ملك مُستبد، يتلاعب بمصائر البشر، ويتسبّب لهم في حوادث مؤلمة، وأنه لا يعبأ بالمآسي التي يتسبّب فيها[30]. وتُحوّل هذه التدخّلات الإلهية المُفترضة حياةَ البشر إلى سلسلة من الأحداث الاعتباطية، أو العَبَثية، التي ليس لها سبب، ولا مبرّر، ولا غاية، ولا تَنْتُج عن اختيار بشري حُرّ. وإذا كان الإنسان مسيّرا، وليس مخيّرا، فإن المحاسبة، سواءً في الدّنيا، أم خلال "يوم القيامة"، ستصبح في هذه الحالة غير مُبرّرة. حيث إنه لا يُعقل أن نحاسب شخصًا على أفعال حياته، بينما هذه الأفعال كانت «مكتوبة»، أو «مُقدّرة»، أو مفروضة سلفًا عليه. ولا يُقبل أن نحاسب شخصا على أفعاله، إذا كان هذا الشخص محروما من حرّية اتخاذ قراراته واختياراته. لكن، بما أننا نفترض أن الإله لا يمكن أن يكون عَابِثًا، ولا

---

[29] نصر حامد أبو زيد، "نقد الخطاب الدّيني"، سينا للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994، ص 184.

[30] الآية: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» (يونس،44).

شِرِّيرًا، فالنتيجة المنطقية لهذا الافتراض، هي أن ***الإله لا يتدخل في شؤون المجتمع!*** والبشر هم وحدهم الذين يتحمّلون، فُرادا وجماعات، كامل المسؤولية على أفكارهم، وعلى أفعالهم. ويبقى الإله بريئا من أقوال البشر، ومن أفعالهم، ومن مزاعمهم[31]. وحتى إذا ما وُجد أشخاص، أو فقهاء، يُسْهِبون في الحديث عن الله، وعن إرادته، وعن مشاعره، وعن تفضيلاته، وعن تدخّلاته، إلى آخره، فإن الإله يبقى دائما بريئا من كل ما يقوله البشر عنه! ولا تقدر أقوال البشر أن ترقى إلى مستوى إلزام الإله بأي شيء!

آدم: أنتَ تُهاجمني! إنك تحاول زعزعة قناعاتي العميقة! أنا لن أرضخ لمبرّراتك العقلانية! ولن تؤثّر فيّ دعايتك الفنية. وأرفض مُسبقًا حججك. ومهما قُلتَ، سأبقى مُتَيَقِّنا أنه لَا يحدث أيّ شيء في الكون إلاّ إذا أراده الله. وكلّ ما يحدث، فهو نتيجة لإرادة الله. هذه هي الحقيقة، ولا توجد حقيقة أخرى.

إبراهيم: يا مواطن! لا تقلق! هَوِّن عليك! أنا لا أجني أيّ ربح من محاورتك، ولا من المساهمة في تطوير أفكارك. من فضلك، لِنُفَكِّرْ بهدوء! لنتحاور بمنهج محايد ومجرّد! وغايتنا في الحوار، ليست هي هزم خُصومنا، أو مُعارضينا، وإنما هي البحث عن الحقيقة. أريد فقط أن أنبِّهك إلى أن أطروحة «القَضاء والقَدَر»، التي تدّعي أنه لا يحدث أيّ شيء في الكون إلاّ إذا أراده الإله وأحدثه، هي أطروحة متناقضة مع الواقع، ومع المنطق، ومع العقل. وبعد ذلك، أنتَ حرّ في اختيار قناعاتك.

آدم: وما هي حجّتك، في بضعة كلمات؟

إبراهيم: أنا لا أقدّم حججا، وإنما أطرح تساؤلات فقط. إذا كان كلّ حدث في الكون لا يحدث إلاّ إذا شاءه الإله، فإن هذا المنهج في التفكير سيقودنا إلى اتّهام الإله بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية. خُذ مثلاً الحرب الأهلية في سورية، أو العراق، أو اليمن، أو ليبيا، أو الصومال، إلى آخره. هل نقول أن الإله هو الذي أحدث هذه الحروب الأهلية؟

[31] الآية: «مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ» (فصلت، 46).

ولماذا لم يتدخّل الإله لإنقاذ آلاف البشر من موت فظيع؟ هل يُعقل أن نفكّر أن الإله هو الذي أراد ودبّر قتل مئات الآلاف من الأشخاص على مدى ثلاثة أو أربعة أعوام؟ هل الإله هو الذي أراد ودبّر تشريد ملايين من اللاجئين الفارّين من دمار الحرب وويلاتها؟ إذا أجبنا بنعم، سيصبح الإله في هذه الحالة متّهمًا بِـ «ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية». وقد يتّهم آخرون الإله بِـ «عدم تقديم المساعدة لأشخاص في حالة خطر» (non-assistance à personne en danger). وهذا غير معقول. معنى ذلك أن التفكير بمنهج «القضاء والقدر» هو منهج غير سليم. والحقيقة هي أن الإله لا يتدخّل في شؤون المجتمعات البشرية. والإله برئ من كلّ ما يُقال أو يُكتب حوله.

آدم: أنا أعتقد أنه من البديهي أن الله قادر على كلّ شيء، وأنه لا يوجد أيّ شيء، ولا يحدث أيّ شيء، إلاّ بمشيئته. وأيّ تصرّف، لا يحدث إلاّ لأن الله أراده. والله هو الفاعل الحقيقي، والوحيد، لكلّ ما يحدث في العالم، في كل مكان، وفي كل حين.

إبراهيم: على عكس المظاهر، الأطروحة القائلة بأن الإله لا يتدخّل في شؤون المجتمع، لا تنقص شيئا من قدرات الإله. يجب أن نميّز بين ***"قُدرة"*** الإله الكَامِنَة، وبين ***"أفعاله"*** المباشرة أو الملموسة. وهما شَيْئَان مختلفان. أن يكون الإله ***"قادرًا"*** على كلّ شيء، بما فيه التدخّل في كلّ شيء، هذا أمر مفهوم، لأن هذه ***"القُدرة"*** المطلقة هي موجودة منذ الوهلة الأولى في تعريف الإله، وتنتج عن تحديد الإله بكونه يقدر على كلّ شيء. أمّا الأمر الثاني، أي التصريح بأن الإله يتدخّل فعلاً، وباستمرار، في كلّ مكان، وفي كلّ حين، وفي كلّ صغيرة وكبيرة، وفي كلّ شَاذَّة وَفَاذَّة، من الأحداث التي تحدث في المجتمع، أو في الكون، وأن لا شيء يحدث إلاّ إذا أحدثه الإله، فهذا تصريح مخالف للأوّل. وهذا الطّرح الأخير هو زعم مبالغ فيه، أو غير ثابت، أو غير معقول. لأنه ينكر قانون السَّبَبِيَّة (causalité) الموجود في الطبيعة. ولأنه يحوّل حياة البشر إلى لعبة عبثية مُحَدَّدَة مُسبقًا. ولأنه يحوّل حتّى تاريخ المجتمعات، وتاريخ الكون، إلى "فِيلْم مُصْطَنَع"، وَمَكْرُور، فيلم له

"إخراج" (mise en scène)، مكتوبٌ سلفًا في مكان مَا. بل تُؤدّي أطروحة «القَدَر» إلى تناقضات فكرية لا حصر لها، ولا خلاص منها.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: اِنْتَظِر لحظة... الأحسن هو أن أجد مثالا بسيطا يساعدني على توضيح هذه الفكرة... [يصمتُ إبراهيم خلال بُرهة قصيرة، ويبحث عن مثال في الأخبار الجارية]... خُذْ مثلاً حادثة موت السيد عبد الله باها، وهو وزير دولة بالمغرب، ومستشار رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، والنائب الأول للكاتب العام لِـ «حزب العدالة والتنمية» (إسلامي)، ذي الأغلبية في الحكومة الحالية. فقد مات فجأةً السيد عبد الله باها، حسب بلاغ رسمي، خلال يوم الأحد 7 ديسمبر 2014، نتيجةَ دهسه من طرف قطار، على جسر صغير (dalot) خاص بالقطار، في مدينة «بُوزْنِيقَة»، فوق واد الشَرَّاط، بين مدينتي الدار البيضاء والرباط. وتطايرت أشلاء جسد السيد عبد الله باها على مسافة قرابة خمسة عشر أمتار. والغريب هو أنه مات على بعد بضعة أمتار من المكان الذي مات فيه غرقًا، في نفس الواد، قبل قرابة شهر، السيد أحمد الزَّايْدِي، وهو برلماني، وقيادي في حزب «الاتحاد الاشتراكي» (وكان حزبا مُعارضا آنذاك). وقال بعض المقرّبين من السيد عبد الله باها، أن صداقة مثينة كانت تربط بين بَاهَا و الزَايْدي، وأن بَاهَا ذهب إلى موقع غرق سيارة الراحل أحمد الزّايدي في الواد، رُبَّمَا للتأكّد من مصداقية الرِّوَايَة الرسمية التي فَسَّرت موت أحمد الزَايْدِي. والمدهش أيضا هو أنه، في إطار تغطية حدث موت عبد الله باها، نسبت جرائد (ورقية وإلكترونية) إلى عدّة شخصيات بارزة في الدولة، وإلى قياديين في هذا الحزب الإسلامي الحاكم، وإلى وزراء هم رفاق للمُتَوَفَّى عبد الله باها في نفس الحزب الإسلامي، نسبت إليهم تصريحات متكرّرة من النموذج التالي: «الحادثة هي قَدَر من الله سبحانه وتعالى»، «هذه مشيئة الله، وقَدَر الله، وما شاءَ فعلَ»، «لا رَادّ لقضاء الله، هَاذْ الشِّي اللِّي بْغَا الله»، «هذه هي سُنَّة الله»، إلى آخره... بمعنى أن الإله هو الذي أراد أن يُقتل عبد الله باها، في هذا الوقت، وبهذا الشكل. وهو ما لا يُصَدِّقُه العقل. والعجيب هو أن تصدر مثل هذه التصريحات على لسان

مسؤولين كبار في الدولة. فهل يُعقل أن يكون الإله هو الذي دَبَّر موت شخص يشهد له أصدقاؤه بتواضعه، ولطفه، وأخلاقه؟ هل يُعقل لإله عادل أن يُدَبِّر هذه الفاجعة؟ وما الفائدة التي يمكن أن يجنيها الإله من موت شخص بريء؟ وحتّى إذا افترضنا أن الإله أراد تبليغ رسالة مَا، إلى جهات مَا، من خلال هذا الحدث الصّاعق، فهل يُعقل أن يكون السبيل الوحيد لتبليغ تلك الرسالة هو إحداث موت فظيع؟ ولماذا لم يتوصّل أحد بهذه الرسالة الربّانية المُفترضة؟ ولماذا لم يقل أحد أنه فهم هذه الرسالة الإلهية المُفترضة؟ وهل هذه الرسالة موجودة أصلاً؟ ***وهل يُعقل أن نرى في كلّ شيء تطبيقا لإرادة الإله، وليس تطبيقا لقوانين موضوعية تحكم الطبيعة؟*** هل يُعقل أن نتصوّر أن الإله يتصرّف بمنطق مشابه لمنطق البشر؟ هل يُعقل أن نكلّف وزيرًا، أو مهندسا، أو خبيرا، بحساب مشروع هامّ، أو تدبيره، بينما هو يظنّ أنه لَا يمكن إنجاز أي شيء إلاّ إذا وافق عليه الإله؟ وهل يُعقل، في حالة فشل هذا المشروع، أن يعتبر هذا الوزير، أو المهندس، أو الخبير، أن سبب فشل مشروعه لا يعود إلى خطأ معيّن في حسابه، أو في تدبيره، وإنما يرجع السّبب لِكَوْن الإله سَخَط على هذا المشروع؟ لَا، لَا، لَا، هذه التّأويلات خاطئة، ومرفوضة! هذا المنهج في التعامل مع الكون غير سليم. والإله بريء من هذه الاتّهامات. ***لأن الإله لا يتدخّل في شؤون المُجتمع،*** لا بشكل بَنّاء، ولا بشكل مُهْلِك. وإلّا تحوّلت الحياة إلى عَبَث.

آدم: وكيف تُفسّر أنت موت عبد الله باها؟

إبراهيم: إذا قبلنا بالتفسير الرّسمي للحَدَث، سَنُلاحظ أن الرّاحل محمد باها ارتكب عدّة أخطاء. أبرزها أنه ذهب وحيداً إلى مكان خَطِر (وهو مَمَرٌّ سِكَكِيٌّ خاصّ بالقطار)، في وقت مظلم، وبارد. وكان يرتدي جِلْبَابًا، ويضع قَلَنْسُوَّة (أي قُبّ الجلباب) على رأسه. ولم يكن منتبهًا لما يجري في محيطه. وكان شارد الذّهن، أو مشغولا بقضايا تدور داخل عقله. ولم يسمع قدوم القطار. ولم ينتبه إلى زَامُور (klaxon) القطار، ولا إلى الضوء القوي المنبعث منه. حيث فاجأه قطار سريع. ولم يحاول الابتعاد عن السّكّة. فصدمه القطار بقوة هائلة. هذه أمور

مُحتملة. وكلّما تكرّرت مثل هذه الأخطاء، في ظروف مشابهة، فالاحتمال الأكبر هو أنها ستُحدث نتيجةً مماثلة (أي الموت)، وذلك دون الحاجة إلى تدخّل إلَهي. ***ولا يُعقل أن يكون الله هو الذي قتل عبد الله باها. فالله برئ من موت عبد الله باها.*** ولو أنه توجد ألغاز في موت عبد الله باها. إذ أن شخصا من مستوى عبد الله باها، الذي هو مهندس، ووزير، والمسؤول رقم إثنين في «حزب العدالة والتنمية»، وأب لأسرة كبيرة فيها عدّة أبناء، من غير المُحتمل أن يذهب إلى مكان خطير، وأن يسمع قطارا قادما، وأن يحسّ بالأرض ترتعد تحت أقدامه، وأن لا يهرب من السكّة الحديدية. هذا مشهد لا يُصدّق[32]. فلا يُعقل أن نُصدّق الصِّيغة الرّسمية التي تدّعي أن عبد الله باها مات بشكل طبيعي في حادثة قطار. لذا طرح بعض المدوّنين على شبكة الإنترنيت عدّة احتمالات. ومن بين هذه الاحتمالات أن عبد الله باها قُتل، ثم وُضِعَت جثّته على السّكة الحديدية لكي يدهسه القطار، بهدف إيهام النّاس أن القطار هو الذي قتله. وقال شخص آخر أن السبب وراء مقتل عبد الله بَاهَا هو أنه نطق بتصريح اُعْتُبِرَ غير مقبول، حيث قال في إحدى خُطَبِه (بالدَّارِجَة): «بعد استقلال المغرب، وقع صراع بين جزء كبير من النُّخْبَة وبين المَلَكِيَة،... والناس اللِّي ابْغَاوْا الإصلاح مَا بَاغْيين المَلَكِيَة، والناس اللِّي ابْغَاوْا المَلَكِيَة، إلَّا مَنْ رَحِمَ الله، كَايْنْغَامْسُوا في الفساد»[33]. وطرح شخص آخر على "الفَايْسْبُوك" أن المخابرات اكتشفت أن عبد الله باها مِثْلِيًّا، فانتحر بسبب انفضاح أمره. ونحن لا نعرف الحقيقة. وقد أسرعت قيّادة "حزب العدالة والتنمية" إلى إبداء تصريحات تنفي فيها هذه الفرضيات، دون أن تقوم هذه القيادة الحزبية بأيّ تحقيق، ودون أن تخبر الرأي العام بالحجج التي استندت عليها. ربّما لأن قادة هذا الحزب أرادت تلافيّ أيّ توتّر في العلاقة بين حزبهم والنظام السياسي القائم. لكن هذا موضوع آخر.

---

[32] فتح الوكيل العام تحقيقًا ضدّ أحمد ويحمان، وعزيز هناوي، بشأن تصريحات تُشَكِّك في الصيغة الرسمية لوفاة عبد الله باها وأحمد الزايدي. (جريدة "المساء"، العدد 3680، ليوم 5 غشت 2018).

[33] ورد في الفِيدِيُو: https://www.youtube.com/watch?v=y483WefaXUB.

والغريب هو أنه، في أبريل 2017، أثناء مراسيم تمرير السّلطة بين رئيس الحكومة المنتهية ولايته عبد الإله بنكيران، وخلفه رئيس الحكومة الجديد المُعيّن سعد الدّين العثماني (وهما معًا من قيادة «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي)، تعمَّد بنكيران بأن يصرّح بشكل مفاجئ: «وزير الدولة الرّاحل عبد الله باها مات شهيد الواجب»[34]! وعبارة «الشهيد» هنا تعني أن عبد الله باها قُتِل! دون أن يفهم أحد لماذا لم يتجرّأ عبد الإله بنكيران على الإفصاح عمّا دَارَ في عقله.

آدم: موت السيد عبد الله باها هو حقًّا حدث مُذهل! لكن أنا لا أعرف! هذه أمور تتجاوزني. ومن يدري؟ ربّما معك الحق! قد يكون هذا ممكنا! يمكن أن توجد أشياء معقولة في كلامك. ولكن، حينما قلتَ إن ***«الإله لا يتدخّل في شؤون المجتمع»***، هل نسيتَ بأن الناس، حينما يعبدون الله بحماس وانفعال، فإنهم يتوسّلون منه أن يتدخّل في حياتهم الخاصة، لكي يعطيهم الصحة، أو الغنى، أو النجاح في أشغالهم؟ فَيُناشد النّاسُ الإلهَ بشوق كبير لكي يتدخّل في شؤونهم الشّخصية، وبالطريقة الإيجابية التي يتمنّونها.

إبراهيم: العبادة هي حق مشروع. لكنها، مهما كثرت لدى شخص محدّد، فإنها لا تقدر على التحوّل إلى وسيلة فعّالة للضغط على الإله، لكي تجبره على التدخّل بشكل منحاز لصالح الشخص الذي يطلب منه هذا التدخّل. ولا يوجد شيء يدلّ على أن الإله سيقبل الدّخول في هذه اللّعبة العَبَثِيَّة (أي لعبة مُقايضة عبادات محدّدة مقابل الحصول على حظّ سعيد)! خاصة وأن البشر يتنافسون فيما بينهم، ويطلبون كلّهم من الإله أن يُغَلِّبَهم على مُنَافِسِيهم. بل يطلبون كلّهم من الإله أن يسحق خصومهم، أو أعداءهم. وكل فريق يناشد الإله أن يهلك الفريق المنافس له. وبعض الأفراد يقولون داخل أنفسهم: «لأن أنا هو أنا، فإن الإله سيكون بالضرورة متحيّزًا لصالحي، ومناصرًا لي»، ويتناسون أن خصومهم، أو أعداءهم، يمكن أن يفكّروا بطريقة مماثلة، وأن يطلبوا من الإله عكس ما يطلبه منافسوهم. فإلى جانب من سينحاز الإله؟ وعلى

[34] جريدة "آخر ساعة"، ليوم السبت 15 أبريل 2017، العدد 415، صفحة 3.

أيّ أساس؟ لا يُعقل أن ينحاز الإله إلى جانب طرف دون الآخر. وإلاّ سقطنا في العَبَث.

آدم: أنا أعتقد أن الإله يتدخّل في شؤون المجتمع. وهذا التدخّل الإلهي هو فعل موجود. والدّليل عليه، هو أن نسبة كبيرة من السكّان يشهدون على وجود هذا التدخّل، ويقولون إنهم يحسّون به. والإيمان بتدخّل الإله مبنيّ على شهادة الناس الأقدمين، وعلى إيمان الناس الحاضرين.

إبراهيم: لا يا مواطن! هذه الشهادة هي من صنف الأقوال المشهورة، التي تنتقل من جيل إلى آخر، دون أن تكون مبنية على أساس العلوم اليقينية. ومثل هذه الشهادة تستمدّ قيمتها فقط من كون الناس ينقلونها عن بعضهم بعضًا، دون أن يكون مضمون هذه الشهادة هو نفسه قابلا للتّجريب، وللمراقبة، وللفحص، وللقيّاس، وللإثبات، بحجج عقلانية. وبالتّالي، تفقد هذه الشهادة قيمتها، وتصبح باطلة.

آدم: إيماني بتدخّل الإله في شؤون المجتمع، هو جزء من إيماني بالله وبالدّين.

إبراهيم: يمكن أن نبحث خلال سنوات، أو عقود، لكن في الختام، سنجد أن التعايش السّلمي بين الدّين والعقل يقتضي إقامة فصل بينهما.

آدم: ماذا تعنى ؟

إبراهيم: أقصد: أن لا يتدخّل العقل في الدّين، وأن لا يتدخّل الدّين في العقل، والعلوم، والفنون. أي أن نفكّر في شؤون الدّين بمنطق الدّين، وأن نفكّر في شؤون المجتمع، أو الطبيعة، بمنطق العلوم. أمّا محاولة المزج بين الدّين والعقل فإنها تؤدّي إلى تناقضات لا مخرج منها. والحلّ الأحسن هو أن نفصل بين المعتقدات الدّينية، وبين قوانين السّببيّة التي تحكم التطوّرات الجارية في الطبيعة. كل مواطن هو حرّ في تبنّي العقائد الدّينية التي تعجبه. ولا يعني وجود الإله بالضّرورة، أن الإله يتدخّل باستمرار، في مجمل شؤون الأفراد، والجماعات، والمُجتمعات. ويلزم أن نلاحظ أن فكرة الإيمان بالتدخّل المستمر لِلإله في شؤون المجتمع، تختلف عن فكرة الإيمان بوجود

الإله. ويبقى من حقّ أيّ مواطن أن يؤمن بأن الإله يتدخّل في شؤونه الشخصية. لكن، إذا كان هذا المواطن مسؤولا (في أيّة مؤسّسة عمومية)، يصبح ممنوعًا عليه أن يتخلّى عن واجباته، أو مهامه، أو مجهوداته، وذلك بدعوى أن هذا المواطن يعتمد على تدخّل مُفترض، أو مُرتقب، للإله، لكي ينجز هذا الإله مهامّ هذا المواطن، نيّابةً عنه.

آدم: ولماذا لا يمكننا إثبات تدخّل الإله في شؤون المجتمع؟

إبراهيم: قلتُ لك، الأحسن هو الفصل بين شؤون الدّين، وشؤون الطبيعة، أو شؤون العلوم. وفكرة الاعتقاد بتدخّل الإله في شؤون المجتمع هي افتراض ديني، مبنيّ على أساس إيمان ديني محض. ولم يسبق لأي بشر أن برهن على وجود هذا التدخّل الإلهي المُفترض. وفكرة تدخّل الإله في شؤون المجتمع هي تصوّر موجود في بعض التيارات أو المذاهب الدّينية، لكنه لا يوجد بشكل محسوس، في الواقع الملموس. ولا تستطيع العلوم اليقينية إثبات، أو نفي، تدخّل الإله في شؤون المجتمع. لأن العلوم اليقينية تدرس الطبيعة، ولا تدرس الإله. ولأن العلوم اليقينية تعتمد على منهج الملاحظة، والتجريب، والاختبار، والمراقبة، والقياس، والنقد، والتقويم. بينما الإله يقع خارج مجال الملاحظة، أو التّجريب.

آدم: لقد ألفنا تقليد السّلف. وعوّدنا أجدادنا على الاتّكال على الله. وكانوا يقولون لنا: «قبل أن تبدأ عملك، اِتَّكِلْ على الله»! بينما تدعونا أنت إلى مقولة: أعن نفسك يُعينك الله!

إبراهيم: نحن بحاجة إلى فحص معتقداتنا، وإلى غربلتها. والحقيقة هي أنه، كلّما أراد البشر مُعالجة مشاكلهم، لا بدّ لهم من الاعتماد على أنفسهم، وعلى سداد مناهجهم، في التفكير، وفي العمل. يجب أن نعتمد على جودة مساهمتنا في الإنتاج المشترك، وعلى تضافر الجهود فيما بين مجمل البشر. أمّا الاعتماد على قوى خارجية، أو خارقة، فإنه لا يجدي. ***فالكسب، أو الرّزق، لا يمكن أن ينتج إلاّ عن جهد المواطنين، وعن فكرهم، وعن إنتاجهم، وذلك سواءً على مستوى الفرد، أم على مستوى المُجتمع. بينما الاتّكال على قوى خارجية لا يُفيد. وإذا لم يتعاون المواطنون، وإذا لم يتكاملوا فيما***

بينهم، بهدف إنتاج ما يحتاجونه، وبغاية إنجاز العدالة المُجتمعية، فإن الإله لن يتدخل لتحقيقها نيابةً عنهم، ولو أسهبوا في استعطافه.

آدم: لم أقتنع بعدُ بما فيه الكفاية بالأطروحة التي تقول إن الإله لا يتدخّل في شؤون المُجتمع. لازلتُ أشكّ في صواب هذه الأطروحة.

إبراهيم: أن تقتنع، أو لا تقتنع، بهذه الأطروحة، هذا شأنك، لأنك حرّ في معتقداتك. وكل هذه التصوّرات تدخل ضمن الحرّيات الشخصية. لقد أضعنا أكثر من ألف سنة في صراعات عقيمة حول الدّيانات والمذاهب. والمهمّ اليوم، هو أن مجتمعاتنا بلغت درجة مقلقة من التخلّف، إلى حدّ أننا لا نقبل إضاعة مزيد من الوقت في الجدال حول الدّين. وما نحتاجه اليوم باستعجال، هو الخروج من هذه الحلقة المُفْرَغَة، وإقرار فصل الدّين عن الدولة، وعن السياسة، وعن القانون الوضعي. أمّا المعتقدات، أو العبادات، فلكل مواطن فيها كامل الحرّية، بشرط أن لا يتطاول على حرّيات غيره. والدِّين هو شأن شخصي، بينما الدولة هي شأن جماعي.

21) هل تفاعل المجتمع مع الدّين سليم؟

آدم : أنت لستَ مُؤَهَّلًا للكلام في أمور الدِّين. فُقَهَاء الدِّين هم وحدهم المؤهّلين لِمُعالجة قضايا الدِّين.

إبراهيم : مَنْ يَقدر على مُعالجة مشاكل الدِّين؟ الفاعل الوحيد المُؤَهَّل لِمُعالجة مشاكل الدِّين، هو الإله فقط، وليس البشر. وبما أن الإله لَا يُظْهِرُ نفسه، ولا يتحاور مع البشر، فالنتيجة هي أن أيّ بشر، مهما كان، غير مؤهّل لِمُعالجة مشاكل الدّين. وبما أن المُتديِّنين يعتبرون أن صانع الدين هو الإله، يَنْبَغِي على المواطنين الذين يطرحون تساؤلات في ميدان الدِّين أن يُوَجِّهُوا هذه التساؤلات إلى الإله وحده، وليس إلى البشر، ولا حتّى إلى فقهاء الدِّين. ولن يقدر أحد غير الإله على معالجة أيّ مُشكل من بين مشاكل الدّين. أما إذا أَصَرَّ بعض

المُتَدَخِّلِين على أن فُقَهَاء الدِّين (أي البَشَر) هم وحدهم المُؤَهَّلِين لِمُعَالجة مشاكل الدِّين، فهذا يعني أن هؤلاء المُتدخّلين يَفْتَرِضُون ضمنيًّا أن الإله قد اِسْتَقَال مِن مهام تدبير دينِه، أو أن الفقهاء هم الوُكَلَاء الشَّرْعِيِّين الذين يَنُوبُون عن الْإِلَه، أو أن هذا الدين هو مِنْ صُنع هؤلاء البشر. ومتى اِتَّضَحَ أن الدِّين هو من صُنع البشر، اِنْتَفَى هذا الدِّين كَدِين. لكن، بما أنني أجهل الدّين، يبقى كلامي مجرد تَسَاؤُلَات مُوَجَّهَة إلى الإله وحده، ولا يرقى كلامي إلى مُستوى تصريحات، أو تأكيدات.

آدم: يمكن لِمَن لا يعرفك، أو لا يفهمك، أن يظنّ أنك تنتقد الدّين. لكن من يفحص آراءك بدقّة، يستطيع أن يلاحظ أنك تنتقد الطريقة التي يتعامل بها بعض المواطنين مع الدّين. وإذا قارنّا وضع بلادنا بأوضاع بعض بلدان العالم التي هي أقل تقدّما منّا، يظهر لي أن تشبّث شعبنا بالدّين هو شيء إيجابي، ويساعد على ترسيخ الأخلاق الحميدة. فما هي، حسب رأيك، العيوب، أو النقائص، الموجودة في تعامل مواطنينا مع الدّين؟

إبراهيم: مع الأسف، يتلخّص تديّن بعض الناس في كونهم يتصوّرون الإله على شكل إنسان مُسنّ وهائل، كبير القامة، يجلس على عرش، في مكان ما من الفضاء. ويتخيّلون هذا الإله كَمَثل ملك قوي ومستبد، يريد أن تركع له كلّ البشرية، ويحبّ المَدح، ويُؤْثِر من يُعَظِّمُه. ويظنّ بعض الناس أن هذا الإله يفضّل أنصاره على غيرهم. ويعتقدون أن هذا الإلَه سيقبل بأن يتعامل مع البشر بمنطق العَصَبِيَّة، أو المحسوبية، أو الزّبونية. أي منطق مبادلة العبادة مقابل حسنات، أو امتيازات، أو مقابل بيت في الفردوس. ويعتبر بعض الناس العبادة كوسيلة لتأكيد إيمانهم، أو للبرهنة على خضوعهم للإله، أو لتبيان مناصرتهم للإله. ويتوجّهون أثناء هذه العبادة إلى الإله لكي يطلبوا منه تعاطفه، أو رحمته، أو لكي يقدّموا إليه مطالبهم المادية، أو شكاياتهم الدّنيوية. وكلّما كان مُحرّك هذه التصوّرات، أو السلوكيات الدّينية، هو جني المنفعة الشّخصية، فإن هذه التصرّفات تصبح ذاتية، أو ناقصة. فهل السُّلوكيات الدّينية التي تهدف إلى مُقايضة العبادة بتحقيق

مصالح شخصية، هل هي معقولة؟ أليست العبادة الصّادقة هي التي تُنجز بالمجّان، حبّا في الله، أي بدون الرغبة في مقايضة هذه العبادة مقابل الحصول على حسنات، أو على إقامة في الجنّة؟ وما هو العنصر الأكثر أهمّية في حياة الشخص المؤمن، هل هو كميّة عباداته، أم جودة تصرّفاته داخل المُجتمع؟ وما قيمة عبادة شخص يلتزم بمجمل فرائض العبادة، إذا كان يمارس باستمرار الكذب، أو الغشّ، أو النّفاق، أو الظّلم، أو الأنانية، أو الخداع، أو الانتهازية، أو الخيانة؟ وما قيمة إيمان شخص، أو عبادته، إذا كان هذا الشخص يمارس استغلال الإنسان للإنسان، أو يمارس الاستبداد، أو الفساد (السياسي أو الاقتصادي)؟ وهل يُعقل أن يَقبل الإله عبادة شخص يَمْتَثِل لفرائض العبادة، إذا كان هذا الشخص لا يمتثل، في نفس الوقت، للقوانين الوضعية التي تنظّم الحياة المشتركة في المجتمع؟

آدم : إِنْ دَافَعْتُ عن إِلَاهِي، وعن دِينِي، فلأنني أعتزّ بهويتي الدِّينية.

إبراهيم : أنت تظن أنك تُدافع عن الإله، لكنك تُدافع في الواقع عن مصالح خَفِيَة، وخاصّة بك. وإذا كان الإله يحتاج إلى أن تُدافع عنه، فهذا يعني أن إِلَـهَكَ هو إِلَـه ضعيف. وكل إِلَـه ضعيف ليس هو الإله الحقيقي.

آدم: ولماذا في حواراتك، تعطي دائما أهمية كبيرة لمسألة موقع الدّين في المجتمع؟

إبراهيم: لأنه يستحيل إنجاز التنمية الاقتصادية، أو الدّيمقراطية السياسية، إذا لم نفصل بين الدّين والدولة.

آدم: يظهر لي، في بعض أقوالك، أنك تعارض إخضاع الدولة، أو القوانين، ل ***«الشريعة الإسلامية»***.

إبراهيم: كلّ ميدان له مراجعه الخاصّة به. وهذه المراجع تتغيّر، في ترابط بتطوّر التاريخ. فمن الطبيعي أن تكون مرجعية القضايا الدّينية الإسلامية، هي «الشّريعة الإسلامية». لكنه لا يُعقل، في مجالات أخرى مخالفة للدّين، مثل قضايا الاقتصاد، أو العلوم الدّقيقة، أو نظام

الحكم، أو القانون، أو الفنون، أن نفرض خضوعها، هي أيضا، إلى هذه «الشّريعة الإسلامية».

آدم: قل لي إذن بصراحة، أليست ***«الشريعة الإسلامية»*** مستخرجة من الإسلام؟

إبراهيم: أرجوك! إنك تُزعجني بكثرة كلامك عن الدّين. لقد تحاورنا بما فيه الكفاية عن الدّين. ولا أريد إطالة النقاش في موضوع الدّين، أو "الأحزاب الإسلامية" الأصولية. كنتُ أودّ التركيز في حوارنا الحالي على موضوع "***نقد الشعب***"، من منظور عِلْم المجتمع. وأنتَ، بأسئلتك المُلحّة، تَجرُّني، من حين إلى آخر، وبشكل متكرّر، إلى تناول مسائل ***الدّين***، أو العبادة، أو تطبيق وصايا الدّين، أو شريعته. كِفَايَة من فضلك من مواضيع الدّين! لقد ضَيَّعْنَا الكثير من الطاقات في قضايا تدور في حلقة مفرغة.

آدم: ولكن، لماذا أراك فجأةً تَقْلَق، وتَتَوَتَّر؟ لماذا تنزعج؟ لماذا سنضطرب؟ لا تَغْضَبْ! أنا أريد فقط أن أسألك!

إبراهيم: أنا أودّ نقاش موضوع "نقد الشعب"، وأنت تجرّني إلى الإسهاب في نقاش الدّين! فإذا سَمِعْتَ ما لا يرضيك، فأنت المسؤول عن استِيَائِك.

آدم: نعم، ولكن لا تقلق! لماذا ننساق مع الضَّجَر؟ لقد فهمتُك جيّدًا! أنا أفضّل أن أطرح عليك مباشرةً، وبكلّ تلقائية، وبدون مُصارعة ولا مُراوَغة، التساؤلات التي تُحيّرني، أو تدور في ذهني. وحتى إذا كنتُ أَجُرُّكَ، مرارًا وتكرارًا، إلى تناول مسألة الدّين، فأنت تدرك أن السّبب قد يرجع إلى كون الدّين يهيمن على مجتمعنا، أو يتحكّم في عقول مواطنينا، أو يؤثّر في سلوكنا. زد على ذلك، أن استكمال نقاش موضوع "نقد الشّعب"، يقتضي بالضّرورة تفكيك الأيديولوجية السّائدة في المجتمع المعني. دعني ألحّ إذن، وقل لي من فضلك، أليست «الشّريعة الإسلامية» مأخوذة من كلام الله؟ هذا سؤال يهمّني. ألا يجب علينا جميعا أن نخضع لكلام الله؟ أليس الخضوع «للشّريعة الإسلامية» فريضة من فرائض الإسلام؟

إبراهيم: أنا أحترم كل الأديان الموجودة عبر العالم. كما أحترم كل المتديّنين، وأحترم كذلك غير المتديّنين، أينما وُجدوا. لكنني حائر أمام تعدد الذين يَدَّعُون، عبر العالم، أنهم يَمْتلكون "*كلام الله*". حتى الملك السّادس المُسَمَّى "حَمُّورَابِي" (في السُّلالة الحاكمة في المدينة العتيقة بَابِل، بين قُرابة سنة 1792 و 1750 قبل ميلاد المسيح) كان يقول هو أيضا أن الآلهة، هي التي أوحت له شريعَتَهُ، أو مُدَوَّنَتَهُ القانونية. وبعض اليهود المُتَصَهْيِنين يسحقون، هم أيضا، الفلسطينيين باسم "كلام الله"! وخلال القرون الوسطى (بين القرنين السابع والخامس عشر ميلادية)، قاتلَ المسيحيون المسلمين باسم الله! وقاتل المسلمون اليهودَ والمسيحيين باسم الله! ويتقاتل المسلمون الشّيعة مع المسلمين السّنة باسم الله! ويتقاتل المسلمون والهندوس باسم الله! إلى آخره. كلهم ***يمارسون التّكْفِيرَ، أو التَّمْييزَ، أو التقتيل، باسم الله، أو على أساس «كلام الله»! والحروب والغزوات التي خِيضَت عبر العالم باسم الله، هي كثيرة إلى درجة أنها غدت لا تُعَدّ ولا تُحصى!*** كلّهم يصيحون «الله معنا»! فهل يُعقل أن يكون الإله من بين الدَّاعِين إلى هذا الاِقْتِتَال؟ وهل يُعقل أن يكون «كلام الله» هو مبرّر كل هذه الصّراعات الدّامية؟ وهل يجوز أن يكون «كلام الله» هو مُبرّر هذه الحروب الفَتَّاكَة؟ ومن هو على حق من بين كل هؤلاء الذين يزعمون أنهم يُنَفّذون «كلام الله»؟ مَن مِنهم يَفْهَم أو يُطبّق حقًّا «كلام الله»؟ ألا يعترف الإسلام بمجمل الدّيانات والأنبيّاء الذين سبقوه عبر الزمان، مثل إبراهيم، ونوح، وموسى، إلى آخره، بما فيهم المسيح اِبْن مَرْيَم؟ ألم يذكر القرآن مثلا كتبًا مقدّسة أخرى سبقته، مثل صُحَف إِبْرَاهِيم، والتَوْرَاة (Torah)، وَزَبُور دَاوُود وَسُلَيْمَان (Livre des Psaumes)، والإنجيل (Évangile)، إلى آخره؟ ألم يقتبس القرآن أشياء كثيرة من التَوْرَاة، ومن الإِنْجِيل؟ ومن منظار التسلسل التاريخي، لماذا الآياتُ القرآنية التي ظهرت في البداية في "مَكّة" كانت تتميّز بالتّسامح، بينما الآيات التي جاءت فيما بعد، أي في "المدينة"، كانت تميل أكثر إلى التشدّد أو العنف[35]؟ هل لأن النّبي تحوّل من داعية

35 http://www.sami-aldeeb.com/articles/view.php?id=315

طموح إلى زعيم سياسي وعسكري سائد؟ ولماذا تقول بعض الآيات شيئًا، وتقول آيات أخرى نقيضها؟ ولماذا تظهر مختلف النصوص المقدّسة المُتلاحقة عبر التاريخ وكأنها «مراجعة»، أو «تَحْيين» (mise à jour)، أو «تقويم»، لِصِيَغ «كلام الله» التي سبقتها عبر الزمان؟ هل الإله يحتاج إلى «مراجعة» دِينِه، أو إلى «تَحْيين» كلامه؟ وأي نصّ من بين كل النّصوص الدّينية المقدّسة الموجودة عبر العالم، وهي متعددة ومختلفة، هو حقّا «***كلام الله***»؟ ولماذا يوجد في الماضي، وفي الحاضر، هذا العدد الكبير من البشر الذين يزعمون أنهم يتكلّمون باسم الإله، أو نيّابة عنه، أو بِتَفْوِيض منه؟ وكيف يتواصلون مع الإله؟ وكيف يأخذون التوصيات أو الأوامر من الإله؟ وهل نحن ملزمون بتصديق بعض الذين يدّعون أنهم يَمْسكون «***كلام الله***»، وأن نكذّب الآخرين الذين يزعمون أشياء مشابهة، أو مخالفة؟ ومن يحق له أن يحسم في كل هذه المزاعم والخلافات؟ وما هي المعايير التي تسمح بالتّحكيم غير المُتحيّز فيما بين كل هذه المنازعات؟ كل واحد منهم يقول إنه هو وحده على صواب، وأن الآخرين هم كلّهم على خطأ! لنفترض إذن أنهم كلّهم صادقون! لنتصوّر أنهم كلّهم على حق! ألا يؤدّي هذا الافتراض، في آخر المطاف، إلى البرهنة على أن كلّ هؤلاء (الذين يزعمون أنهم يمسكون "كلام الله") هم كلّهم على خطأ؟ أليس الإله بريئا منهم جميعا؟ وهل يَجوز أن تَسْتَعْمِل أَيَّةُ جَماعة، أو مُؤسّسة، أَيَّ دِين كان، للتَّحْرِيض على الإِقْصَاء، أو الكَراهية، أو القتل[36]؟ ولماذا تهادن بعض الدول فُقهاء يُصدرون فَتَاوَى دينية تُكفّر الأشخاص المُخالفين، وتحثّ على الإهانة، أو تُحرّض على الكراهية، أو تشجّع على استعمال العنف، أو تدعو إلى القتل[37]؟ لماذا هذا التساهل مع خرق القانون؟ لماذا نُبيحُ لأنفسنا استغلال الدين في ميدان السياسة، وفي

[36] كمثال على كَرَاهِيَة المُخَالِفِين، في بلاد بَنْغْلَادِيشْ المشتهرة بإسلامها، اعتقلت قوات الأمن في يوم الاثنين 12 يونيو 2016، قرابة ثمانية آلاف (8000) شخص، متّهمين بشن حملة شرسة استهدفت قتل مجمل الأشخاص المعروفين بكونهم مُثقفين، أو عِلْمَانِيين، أو مُفكّرين، أو كتّاب، أو صُوفيّين، أو مِثْلِيِّين، أو من الأقليات الدّينية.

نفس الوقت، نُحَرِّم ذلك على غيرنا؟ لماذا لا تُصادق مجمل حكومات العالَم كله على تصنيف التَّكْفِير، أو الاضطهاد، أو التَقْتِيل، باسم الله، كجريمة، وذلك بغضّ النظر عن دِين، أو هَوِيَّة، أو شخصية، أو مُبَرِّرَات، من يرتكبها؟ أليس الحلّ للتخلّص من كل هذه المزاعم التي يستحيل فكّها، أو معالجتها، هو ***سَنُّ حُرِّيَة العَقِيدَة، وحرّية العِبادة، وحرّية عَدم العِبادة، والفَصْلُ بين الدّين والدولة، والفصل بين الدّين والسياسة***؟

آدم: بدلا من أن تجيبني على سؤالي الصّغير، والبسيط، والمحدود، الذي طرحتُه عليك سابقًا، أنت تطرح عليّ إشكاليات أخرى، هي أكثر تعقيدًا! وكلّما عرضتُ عليك تساؤلاتي المتواضعة التي تحيّرني، أنت لا تعطيني أجوبة بسيطة، أو شافية، أو مُطمئنة، وإنّما تجيبني بتساؤلات أخرى كبيرة، وعميقة. وتدخلني هذه التساؤلات في حيرة أكبر، وفي ارتباك أعمق! ربّما أن الحلّ الأفضل بالنسبة لي هو أن أكتفي بتساؤلاتي الشخصية البسيطة أو المحدودة!

إبراهيم: أظن أنك تمزح (يبتسم)! لا يا مواطن! لنكن جدّيين! لا تكمن مصلحتنا في تقليص مجال تساؤلنا، أو في اختصار معرفتنا، وإنما تقتضي مصلحتنا توسيع أفق رؤيتنا، وتمديد مجال وعينا. ***وبقدر ما تكون تساؤلاتنا جريئة، وشاملة، بقدر ما تكبر حظوظ اقترابنا من الحقيقة! أنت تعلم أن طرح الأسئلة الجيّدة هو أهمّ من محاولة اقتراح الأجوبة. والتساؤلات الجيّدة، هي التي يمكن أن تَلِد الأجوبة المُتقدّمة.***

آدم: هل الوصول إلى الحقيقة صعب إلى هذه الدرجة التي تُوحي بها أنتَ؟

---

[37] خلال سنة 2015، أصدر بعض الفقهاء (مثل المدعو أبو النَّعِيم)، في مساجد، وعلى الأنترنيت، فتاوى تُكفّر مثقفين مغاربة معروفين بنقدهم للحركات الإسلامية الأصولية. ومن أبرز ضحايا هذه الفتاوى التّكفيرية الأستاذان أحمد عصيد، وسعيد الكحل. ورغم أن فتاوى التكفير هي دعوات لارتكاب جريمة القتل، فإن الدولة، وكذلك الأحزاب، والجمعيات، لم تتصدّ بما فيه الكفاية لهذه الدعوات.

إبـراهيم: بالتّأكيد! يعتـقد معظم النـاس أنهم يعرفـون الحقيقـة بالتّمـام والكمـال. ويظنّـون أنهم يـدركون حقـائق مجتمعهم كاملـة. لكن هَيْهَـات! غالبيـة اليَـقِينِـيات الـتي يحملهـا البشـر في ذهنهم هي مجـرد تصـوّرات ذاتيـة، أو خياليـة. والوصـول إلى الحقيقـة يتطلّب اكتسـاب معارف واسعة، وعلوم دقيقة، ومضبوطة. وفي معظم الحالات، يصل العقل البشري إلى حقائق جزئية، وليس إلى الحقيقة الكاملة. بل قد يكـون النّفـاذ إلى الحقيقـة أمـرًا متـعذّرًا، أو مسـتحيلاً. فيلجـأ العقـل البشـري إلى تـعويض قصـوره المعـرفي هـذا بتصـوّرات خياليـة. ولـو اسـتطعنا أن نُـقَارِن بين تصـوّرنا للواقـع، والواقـع كمـا هـو قـائم فعلًا، فسنجد فرقًا كبيرًا بينهمـا! خطابنـا حـول الواقـع، ليس هـو هـذا الواقـع الملمـوس. والخريطـة الرمزيـة ليسـت هي العـالم الـواقعي. والفيلم السّنيمائي ليس هو التاريخ الحيّ. والقصر الجميل الـذي يـتراءى لنـا في الأفق، مـا هـو إلاّ سَـراب، أو إسـقاط ذاتي لخيالنـا. تصـويرنا للواقـع، أو وصفنا لهذا الواقع، بواسطة الكلام، ليس هو هذا الواقع بنفسه، وإنما هو مجرّد تَصوّر، أو تخيّل، أو تَرْمِيز (symbolisation) تقريبي للواقع.

آدم: ماذا تقصد؟ وما هو المهم في هذا الكلام؟

إبراهيم: السّؤال الجوهري، هو التالي: هل نوافق على حق المـواطن في حرّية العقيدة، وعلى حقّه في حرّية العبادة، وعلى حقّه في حرّية عـدم العِبادة، أم أننا نسمح للفقهـاء المتـعصّبين، أو للجماعـات "الإسـلامية" المُتشـدّدة، بـأن تـفرض على كـل المواطـنين إيمانـا مُحـدّدا، وعبـادة مُعيّنة، بواسطة الدّعاية، أو الضّغط، أو الإكراه، أو الترهيب، أو العنـف، أو القهر؟ وما قيمة أي تَدَيّن ينتج عن الإكـراه، أو عن التـأطير الـدّعائي، وليس عن الاقتناع الحُرّ؟ هل من حقنا أن نستغل ضعف نضج أطفالنـا لكي نفرض عليهم تديّنا معيّنا، وإيمانا محـددا، وعبـادة محـدّدة، وذلـك قبـل أن يتجـاوزوا سـنّ الرّشد[38]؟ فـإذا قبلتَ بـأن تكـون ديمقراطيـا حقيقيـا، يجب عليـك أن تمـارس العبـادة الـتي تريـد، أو "الشـريعة

[38] أنظر وثيقة: "أيّة علاقة بين الدّين والتعليم"، عبد الرحمان النوضة، على مدوّنته: (http://LivresChauds.Wordpress.Com). وكذلك وثيقته: "كيف نصلح التعليم؟".

الإسلامية" التي تحب، وأن تترك غيرك من المواطنين يختارون العقيدة التي يقتنعون بها، وأن يمارسون العبادة، أو عدم العبادة، التي يريدون. ومميزة "حقوق الإنسان" (كما هي مُتَعَارف عليها في "مواثيق الأمم المتّحدة")، هي أنها حقوق عالمية، كونيّة، تنطبق على كلّ إنسان. وهي غير قابلة للتصرّف، أو للتّجزئة. ويجب على الدولة أن تلتزم بتطبيق "حقوق الإنسان"، بصرف النظر عن القانون الوضعي المحلي، أو عن الخصوصيات المحلية الأخرى، مثل النظام السياسي، أو اللّون، أو الجنس، أو العِرق، أو الإِثْنِيَّة (ethnie)، أو اللّغة، أو الدّين، أو التقاليد، أو الثقافة.

آدم: ولماذا تهتم أنتَ إلى هذه الدرجة بنقد طريقة تعامل المجتمع مع الدّين؟

إبراهيم: لأنه يستحيل على مجتمعنا أن يخرج من التخلّف الذي هو غارق فيه إذا لم يتحرّر من غَشَاوة الأيديولوجية الدّينية الأصولية التي تُهيمن على عقول المواطنين.

22) الجوهر فى الهَوِيَّة، هو الحرّية

آدم: لكن الدولة، في بلاد المغرب، قَنَّنَت، وحدّدت سلفًا للمواطنين هويتَهم في كونهم: «مغاربة، عرب، أمازيغ، ومسلمين، سُنّيين، مَالِكِيِّين، ومَلَكِيِّين»! فهل نقبل ذلك أم لا؟

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! إذا قبلتَ بأن تُحدّد الدّولة هويّة الشعب، أو المواطن، فيلزمك أن تقبل أيضًا، نتيجةً لذلك، بأن تختار هذه الدولة أن تكون استبدادية، أو فاشية، أو استعمارية، أو صهيونية، أو عنصرية، وأن تفرض هذه الدولة الهوية التي تريد، على كل المواطنين. هذا غير مقبول. في الحقيقة، ***لا يحقّ لأية دولة أن تفرض سَلَفًا على المواطن هويّة محدّدة. ولا يحقّ للدولة أن تُحدّد كيف ينبغي أن يكون الشعب، أو كيف يجب أن يحيا. على عكس ذلك، المواطنُ، أو الشعبُ، هو الذي يحقّ له أن يُحدّد كيف ينبغي أن***

تكون الدولة، وكيف تتصرّف. وذلك عبر قواعد الدّيمقراطية التّشاركية وآليّاتها. ***الدولة هي مجرد وسيلة، والغاية هي تحرر الإنسان وسعادته.*** (ولو أن معظم الأنظمة السياسية المستبدّة تقلب هذا المنطقَ على رأسه. حيث تُحَوِّلُ الدولةَ إلى "غاية في حدّ ذاتها"، وتحوّل المواطنَ إلى شخص مُسخّر لخدمة الدولة. أو تحوّل النظام السياسي إلى هدف في حدّ ذاته، وتقهر الشّعب، وتستغلّه، لكي يخدم أمن هذا النّظام السياسي القائم، وهيمنته، ودوامه). والمنطق السّليم هو أن المواطن، أو الشعب، هو الذي يجوز له أن يحدّد بحرّية ***الهويّةَ*** التي يريدها. ومن حقّه أن يطوّرها كما يشاء. وما على الدولة إلاّ أن تخضع للاختيارات التي يصوّتُ الشّعب عليها بحرّية. لأن مصدر المشروعية، وأصل التشريع، هو الشعب، وليس الدولة. كما يجب على الدولة أن ترضخ لقرارات الشعب، إن كانت هذه الدولة حقّا ديمقراطية. لأن إرادة المواطن، أو إرادة الشعب، هي المصدر الشرعي لسياسات الحكم. والشعب هو مصدر السّلطة، والمؤسّسات. وهو مصدر القانون الذي يسنّه ممثّلو الشعب المنتخبون بشكل ديمقراطي. أمّا الدولة، فهي مجرّد تنظيمات وأجهزة، وهي مُلْزَمَة بأن تكون في خدمة الشعب. وكلّ الذين يريدون أن يكون الشعب في خدمة الدولة، هم استبداديّون، أو انتهازيون، أو طُفيليّون.

آدم: لكن لماذا تركّز دائما على ***الحرّية***؟ هل الإنسان هو حقّا حُرّ في تفكيره، وسلوكه، وتطوّره؟

إبراهيم: إذا قُلتَ إن الإنسان غير حرّ، فإنك تفترض أن الإنسان أصبح مثل آلة، وأنه ينفّذ إرادة فاعل آخر. وفي هذه الحالة، يجب عليك أن تُثْبِتَ وجود هذا الفاعل الآخر، وأن توضّح كيف يؤثّر هذا الفاعل على الإنسان، ولماذا يحتاج هذا الفاعل إلى التّأثير على الإنسان. وإذا اعتبرتَ أن الحرّية هي مجرد وَهْم، أي أنها غير موجودة، فإنك ستسقط في تناقض. حيث إنه إذا كان الإنسان غير حرّ في اختياراته، وقراراته، وأفعاله، فلماذا نقبل في هذه الحالة بأن تعاقب الدولةُ المواطنَ المذنبَ، أو المجرمَ؟ ولماذا، في هذه الحالة، يُخضع الإله الإنسانَ للحساب، وللعقاب، خلال يوم القيامة؟ وإذا كان مصير

كلّ فرد منّا محدّدا قَبْلِيًّا، أو «مكتوبا»، فإن الحياة ستصبح، في هذه الحالة، لعبة عَبَثِيَّة، وَسَخِيفَة، ولا تستحقّ أن نعيشها! وتؤكّد التجارب التاريخية المُعَاشَة أن مصير الأفراد والشعوب، ليس محدّدًا بشكل مُسبق، وليس «مكتوبًا» سلفًا، وإنما يخضع هذا المصير لإرادة البشر، ومبادراتهم، وأعمالهم. ولا أعتقد أن الإله سيجد أيّة مُتعة في التّلاعب بمصائر الكائنات الحيّة! فلا يصنع تاريخَ البشر إلاّ البشرُ أنفسهم، وهم وحدهم مسؤولون عن أفعالهم!

آدم: لكن بعض الكتّاب قالوا إن «الإرادة الحرّة غير موجودة. والعديد من القتلة السفَّاحين يعانون من خلل في الدّماغ. وهؤلاء الأشخاص ليسوا مسؤولين عن أفعالهم. ويحتاجون إلى المساعدة، وليس إلى العقاب»[39]!

إبراهيم: أتحدّث لك عن عامّة المواطنين، الذين يتمتّعون بأدمغة سليمة، ولا أتكلّم عن الأقلّية الاستثنائية من المواطنين الذين تعاني أدمغتهم من بعض الأمراض العُضوية أو النّفسية.

آدم: ولماذا لا نُضحّي بجزء من الحرّيات، بهدف الحصول على السّلم، والاستقرار، والهناء؟

إبراهيم: إذا قبلنا التضحيةَ ببعض الحرّيات، بهدف جَنْيِ الخضوع والاستقرار، فإننا سنحصل على استقرار بُلَدَاء. لأن المواطنين المسلوبين من حرّياتهم، سيكونون أيضا مسلوبين من عقولهم، ومن طبيعتهم الإنسانية، وسيغدون مثل خِرْفَان. وهو ما لا يَرْضَى به أيّ عاقل.

آدم: لكن، من وجهة نظر الدّين الإسلامي، أليس الإله هو الفاعل الوحيد الحرّ في أفعاله؟ ألا يعلّمنا ديننا الإسلامي أن الإنسان مُسَيَّر، وليس مخيَّرًا؟ ألا تقول الآية القرآنية: «واللهُ خَلَقَكُم وما تعمَلُون»[40]. بمعنى: خلقكم الله، وخلق ما تنجزون من أعمال. وتقول آية أخرى:

---

[39] رأي مذكور في كتاب: ميشيو كاكو، "مستقبل العقل"، منشورات عالم المعرفة، ترجمة سعد الدين خرفان، أبريل 2017، العدد 447، ص 409.

[40] سورة الصافات، الآية 96.

«هو الذي يُسَيّركم في البرّ والبحر»[41]. وتقول آية أخرى: «وما تشاؤون إلاّ أن يشاء الله»[42].

إبراهيم: لك رأيك، ولِيَ رأيٌ مخالف! وآراءنا جميعًا تبقى، في آخر المطاف، مجرد انطباعات، أو اختيارات. وقد تكون صائبة، كما قد تكون خاطئة. أنا أقدّر مواقفك، وأحترم مُعتقداتك. وحتّى في تاريخ الفكر الإسلامي، توجد مدارس تؤمن بالقَدَر، إلى درجة أنها تُلغِي قوانين السَّبَبِيَّة في الطّبيعة (مثل الأَشَاعِرَة). وتُوجد مدارس أخرى تؤمن بحرّية الإنسان (مثل المُعْتَزِلة)[43]. لكن لنتساءل: أليس بإمكاننا أن نتناول مسألة القَدَر بمنهج عقلاني وفعّال؟ أنا لا أتحاور معك دَاخل المنظومة الفكرية الدّينية، وإنما خَارجها. لأن العقل العِلْمي ينطلق من الواقع، وليس من الدّين. لكن، لكي أشجّعك على التفكير، أسألك: ألا توجد آيات قرآنية أخرى نفهم منها أن ***الإنسان مُخَيَّر، وليس مُسَيَّرًا***؟ ومنها مثلا الآية: «فَمَنْ شَاء فَلْيُؤْمِن، ومن شاء فَلْيَكْفُر»[44]. والآية «مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ، وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا»[45]. والآية «وأن ليس للإنسان إلاّ ما سَعَى»[46]! هَا أنتَ ترى إذن، بعض الآيات تقول أشياءً، وآيات أخرى تقول أشياء مخالفة. أين هي الحقيقة إذن؟ هل الإنسان مُسيّر أم مُخيّر؟ من حقّ كل مواطن أن يختار الرّأي الذي يلائم ثقافته. على كلّ حال، أنا لستُ فقيها في أيّ دين. وأكتفي باقتراح ملاحظات نقدية حول تعامل المجتمع مع الدّين. لكنّني لا أناقش الدّين. وكلّ مستمع لهذا الحوار هو حرّ في تبنّي هذه الرُّؤَى، أو تطويرها، أو رفضها.

آدم: لكن الإنسان هو مجرّد مخلوق من بين مخلوقات الإله. ولا يمكن أن يكون الإنسان إلاّ مُسيّرًا من طرف الإله.

---

41 سورة يونس، الآية 22.

42 سورة الإنسان، الآية 30.

43 أنظر كتاب نصر أبو زيد، "نقد الخطاب الدّيني"، سينا للنشر، القاهرة، 1994، الطبعة الثانية.

44 الكهف، الآية 29.

45 الإسراء، الآية 15.

46 النجم، الآية 39.

إبـراهيم: أتفهّم معتـقداتك وأحترمهـا. والمعتـقدات تبقى دائمـا مشـروعة. وكـل شـخص يحسّ بالرّاحـة في إطـار معتـقداته الشخصـية. لكن معتقداتنا ليست دائما وبالضـرورة سـليمة. بعض النـاس يفكّـرون مثلك. لذلك تراهم يكرّرون عبارة «إن شاء الله» في كل صغيرة وكبيرة! كـأنّ نجـاح المواطـنين في مبـادراتهم الفرديـة والجماعيـة يبقى دائمـا مشروطا بموافقة الإلـه عليهـا! لكن قُـل لي بصـدق، أليس من مصـلحتنا أن نحـاول معالجـة مشـاكلنا المزمنـة بمنـاهج جديـدة؟ يَفْتَـرض عـادةً بعض المسـلمين أن الإنسـان مُسـيّر، وليس مُخيّـرًا. وتـعوّد بعض المسـلمين على الخضـوع لِقَـدَر محتـوم، أو «مكتـوب». وترسّـخت في أذهـان بعض المسـلمين، أو في ثـقافاتهم، رؤيـة جَبَريّـة للكـون. ويميـل بعض المسلمين إلى تقبّل الفواجع، ويعتبرونها قضاءً محتومًا، أو شُـؤْمًا لا مفرّ منـه. ويظنّـون، ولـو بشكل غـير واع، أنـه يسـتحيل مقاومـة هـذه «المكَـاتب»، أو الكـوارث، أو المصـائب. بينمـا في الواقـع الموضـوعي، لا وجـود لأشـياء محـدّدة مُسـبقًا، أو «مكتوبـة» سَـلفًا. وإنمـا يتطـوّر الكَـون طِبقًا لقوانين موضوعية (مثل قـوانين الفيزيـاء، أو الكيميـاء، أو الفيزيـاء الفلكية (astrophysics)، أو ما شـابهها). ولا يحتـاج الكـون بالضـرورة في كلّ حين، وفي كلّ مكان، إلى تدخّل قوّة خارجية (إلَهيّة) لكي تحرّكه، أو لكي تتحكّم في تطـوّره. وهـذا التصـوّر لا ينـقص شـيئًا من عظمـة الإلـه. والإنسـان مُجـبر على تـقرير وتـغيير مصـيره بنفسـه. وإذا تـقاعس الإنسان، أو امتنع عن اتخاذ المبادرات الفعّالة اللاّزمة، فقد يصبح مثـل حجـر، أو نبـات، تتلاعب بـه قـوى الطبيعـة. ولن تتـغيّر بيئتـه لصـالحه بشكل تلقائي. وإذا لم يعمل الإنسان بهدف إنتاج حاجياتـه بنفسـه، وإذا لم يُعَـقْلِن مَنَاهِجَـه، فإنـه لن يحصـل على مـا يـرغب فيـه. والتوسّـل إلى قـوى خارجيـة خارقـة، لا يفيـد. وإنمـا الحـلّ يسـتوجب الاعتمـاد على النفس، في إطـار التـعاون، والتكامـل، والتضـامن المُجتمعي، فيمـا بين مُجمل المواطنين، أو البشر.

آدم: لكن، بـدون مشـيئة اللـه، أو بـدون الحصـول على موافقتـه، لا نستطيع أن نفعل أي شيء، ولا نـقدر على أن ننجح في أية مهمّة!

إبراهيم: كلّ مشاكل البشر، هي ناتجة عن أفعال البشر أنفسهم. ولا يمكن أن يعالج مشاكل البشر، إلاّ البشر أنفسهم. والمنهج الكفيل بمعالجة مشاكل البشر، هو العمل المُنتج، والنّزيه، والعقلاني، والصّادق، والمتعاون، والمتكامل، والمتضامن، في إطار مصير إنساني، عادل، ومُشترك.

آدم: أنا بصراحة، ومن خلال تجاربي، لم أشعر أن الإنسان يتمتع بحرّية حقيقة.

إبراهيم: إذا كانت، في بعض الحالات، ممارسة الفرد لحرّيته صعبة، أو جزئية، أو نسبية، أو محدودة، أو مشروطة، فهذا لا يعني أن هذه الحرّية غير موجودة بالمطلق، أو أنها غير ممكنة، أو غير شرعية. وفي المجتمعات الحديثة، التي يُعَدّ أفرادها بالملايين، تفرض الحياة المشتركة، داخل مجتمع مشترك، ومكتظّ، ومتزاحم، بأن يخضع كل فرد لقوانين دقيقة، وقواعد صارمة (مثل قوانين السّير، والنظافة، والصّحة، والتجارة، والضرائب، والتلوّث، والبيئة، والعدالة، إلى آخره). وصرامة هذه القوانين والقواعد لاَ تَسْتَنْفِد إمكانات التصرّف بحرية في مجالات أخرى لاَ مُنتهية (مثل حريات الفكر، والتعبير، والنقد، والتنظيم، والمبادرة، والإنتاج، والتعاون، والإبداع، والتبادل، والتكامل، والتضامن، والفنون، والترفيه، إلى آخره).

آدم: لكنني لا زلتُ أتساءل: هل في خبايا الأمور، أو في ما وراء المظاهر، هل الإنسان هو حقًّا مُسيّر أم مُخيّر؟

إبراهيم: هذه إشكالية فلسفية قديمة. مجمل الشّعوب العتيقة تساءلت: «هل الإنسان مُسيّر أم مُخيّر»؟ ***وبقدر ما تكون علوم الشعوب ضئيلة، بقدر ما تميل هذه الشعوب إلى الاعتقاد أن الإله يتدخّل في كلّ شيء.*** وخلال القرون الوسطى، كان كثير من فقهاء الدّين يناقشون هذه الإشكالية. لكنهم كانوا يناقشونها فقط من داخل الحدود الضيقة التي تفرضها المنظومة الفكرية الموجودة في النّصوص الدّينية. لذلك لم يتقدّموا كثيرا في أبحاثهم. وإذا اعتبرنا أن الإله هو الذي يحدّد مجمل أفعال الأفراد والجماعات، ويحسم تطوّرات حياة الإنسان، ويُحَتّم مآلها، فإننا سنصل في هذه الحالة إلى تناقض، أو

وَرْطَـة فكريـة (من زاويـة المنـطق). حيث إنـه ***إذا كـان الإنسـان فعلا مُسـيّرا، سيصـبح في هـذه الحالـة غـير مسـؤول عن أفعالـه.*** وَمَـادَام مصير الإنسـان مُقَدَّرًا قبـل ولادتـه، سـيغدو من غـير المـبرّر أن يُتْـعِب الإنسان نفسه لكي يحسّن أوضاعه المادّيـة، أو المعاشـية. ولا يعقـل، في هذه الحالة، أن يُجَازِيَ الإلهُ الإنسانَ على أفعاله الحسنة (مثلا بالجنّـة)، ولا أن يُعَاقَـبه على أَعماله السيّئة (مثلا بجهنّم). بل ستصبح الحياة في هـذه الحالـة لعبـة محسـومة مُسْبَـقًا. أي أن الحيـاة ستـغدو نوعًـا من العَبَث (absurde) المُبَـرْمَج. الشـيء الـذي يتنـاقض مـع منطـق الكـون. لـذلك أسـتنتج أن ***الإلـه لَا يتـدخّل في حيـاة الأفـراد، ولَا في شـؤون الشعوب، أو المُجتمعات.*** وأظنّ أن الإلـه لا يقبـل ولا يـرفض. لا يأخـذ ولا يعطي. وذلك رغم أننا نفترض أن الإله يدرك كل ما يخمّنه الإنسان أو يفعلـه. وعلى خلاف بعض التصـوّرات، لا يشـبه الإلـهُ الإنسـانَ بـأي شكل من الأشكال، لا في الصّفات، ولا في التفكير، ولا في النّفسية، ولا في التفاعل. وأعتقد أن مسألة «هل الإنسان مُسيّر أم مُخيّـر» أصبحت متجاوزة. وفي نفس الوقت، أعترف لك مسبقا أنه من الممكن أن يكـون تـقديري هـذا خاطئـا، لكن هـذا هـو التصـوّر الـذي يسـوقني إليـه العقـل حاليّا.

آدم: لمـاذا تـقول إن إشـكالية «هـل الإنسـان مُسـيّر أو مُخيّر» أصـبحت «متجـاوزة»؟ لا يكفي كلامـك السّـابق لحسـم هـذه المسـألة. الحرّيـة هي قضـية معقّـدة. هـل الحرّيـة هي مجـرّد وهم، أم أنهـا حقيقـة ملموسة؟ أنا أخالف هؤلاء المارقين الذين يتماهون مـع شـرائع البلـدان الغربيـة، ويتبنّـون معتقـدات كـافرة، ويريـدون تعـويض تعـاليم الإسـلام بتـدابير ديمقراطيـة، ابتـدعها أعـداء الإسـلام. وفي اعتـقادي، يظهـر لي الإنسان كأنه دُمية مُبرمجة، أو "رُوبُوط" (robot)، تـارةً يُحرّكهـا غيرهـا، وتارةً تحـرّك نفسـها بنفسـها، لكن حسـب بـرامج مُسَجَّلة داخلهـا. فَهَـل الإنسان مُسيّر أم مُخيّـر؟ هـل الإنسـان مُسـيّر من طـرف قـوى الطبيعـة (بمـا فيهـا بَيُولُوجيَـا [biologie] وَجينَـات [gênes] الإنسـان)؟ هـل يقـدر الإنسـان على حسـم مصـيره، أم أَن الإلـه هـو الـذي يتحكّم في مصـائر

الأفراد والجماعات؟ وفي رأيي، لا يحدث لنا إلاّ ما شاء الله! ما تَمْشِي غِيرْ فِينْ ادَّاكْ الله!

إبراهيم: يمكن أن نفحص مسألة الحرّية، أو قضيّة الحتمية (déterminisme) على مُستويَين اِثنين: المستوى الأول هو علاقة الإنسان بالإله؛ والمستوى الثاني هو علاقة الإنسان بنفسه، وبمجتمعه، وبِبيئتِه. على المستوى الأول، المسألة محسومة. لأن ***الإله لا يتدخّل في حياة الأفراد والجماعات.*** أما المستوى الثاني، فتحكمه علاقة تفاعل نسبي. أي أن ***الإنسان يتأثّر ويؤثّر نسبيًّا، في نفسه، وفي مجتمعه، وفي بيئتِه.*** عدّة عناصر في الشخص، مثل البَيُولُوجِية، والنّفسية (السِّيكُولوجيا)، والطموح، والعائلة، والتّربية، والثقافة، والدّعاية، والنّظام السياسي القائم، والبيئة الجغرافية، والإرث التاريخي، وما شابهها، هي كلّها عناصر تؤثّر في فكر الإنسان، وفي إحساسه، وفي سلوكه. كما أن الإنسان يؤثّر نسبيا في هذه العناصر، ولو بشكل غير مباشر، أو غير مرئي، أو غير محسوس، أو ضعيف، أو بطيء، أو عابر. وفي كثير من البلدان المسلمة، وقف بعض الناس عند نقطة أن «الإنسان مُسيّر وليس مُخيّرا»! وأَلِفَ الناس الاعتماد على الإرادة الإلهية. بينما في البلدان الغربية والآسيوية، لا يُقيِّد المواطنون أنفسَهم بالاتّكال على القَدَر. بل تعوّد كثير من الأفراد والجماعات على الاعتماد على النّفس. ويَحْرُص الأشخاص على الاستمتاع بحرّيتهم. ويجتهدون بُغية تشييد مصيرهم بأيديهم. فبلغوا من التقدّم مستويات رائدة على الصّعيد العالمي.

آدم: لماذا هذه المقارنة بين البلدان المسلمة والبلدان الأخرى (غير المسلمة)؟ هل يوجد حقّا فرق بينهما في مجال التعامل مع الحرّية؟

إبراهيم: نعم! يظهر أن الغربيين والأسيويين يُصِرُّون على أن ***حرّيتهم هي أسبق وأولى على عقائدهم*** (الدّينية أو الفكرية). ويقول مواطنو البلدان الغربية: «سأكون ما أريد أنا أن أكون». بينما يظهر أن مواطني البلدان المسلمة يقولون: «أنا موجود كما أرادني الله أن أكون». فالغربيّ يميل إلى التشبّث بممارسة حرّيته. بينما يميل المسلم

إلى تجاهل حرّيته، وتسليم أمره إلى الإله (حسب ما يتصوّره في خياله). ***كأن المسلم يفرض على نفسه عددا من الاختيارات، ثمّ يدّعي أن هذه الاختيارات هي مفروضة عليه من طرف الإله،*** أي أنها «مكتوبة»، أو «مُقدّرة» عليه من خارج ذاته. ***ولا يَجْرُأُ عقل المسلم حتّى على تخيّل تفكير مخالف لما تعوّد على اعتقاده، لأنه يحسّ بذلك التفكير المخالف على أنه بداية تَحَدّي الإله، أو على أنه صنفًا من «الإلحاد»، أو «الكُفر»***. بينما يتصوّر الغربي حرّيته بشكل مستقل عن تديّنه، أو عن إيمانه. ويقول الغربي أنه يمارس حرّيته، ولا يحدث له إلاّ ما اختاره هو بحرّية، أو ما تسبّب هو فيه بشكل مباشر أو غير مباشر. كأن ***المسلم يتجاهل حرّيته، أو لا يعترف بها، أو لا يريد تحمّل المسؤولية النّاتجة عن ممارسة حرّيته***. بينما الغربي يعترف بحرّيته، ويقبل تحمّل المسؤولية الناتجة عن ممارسة حرّيته. وعلى خلاف المظاهر، فإن ***المسلم يمارس هو أيضا حرّيته. لأنه يختار بحرّية أن يتخلّى عن حرّيته، ويعطي المسلم الأسبقية المطلقة لمعتقدات مذهبه الدّيني. دون أن يتجرّأ، لا على التساؤل، ولا على التفكير، ولا على النّقد.*** ثم يدّعي المسلم أن هذه المعتقدات، وعلى الخصوص نتائجها، هي كلّها مفروضة عليه، ومن خارج ذاته، أي أنها مُحَتَّمَة من طرف الإله. ويختار المسلم الطّاعة، ويقبل الخُضوع، لمضامين هذه المعتقدات الأيديولوجية. بينما الإله يبقى بريئا من المعتقدات التي يشيّدها البشر، ومن السّلوكيات التي يمارسونها. ولو كان الإله هو الذي يدبّر حياة البشر في كل تفاصيلها، لما تكلّم عن «يوم الحساب».

آدم: أنا لا أفهم لماذا تبالغ أنت في أهمية ***الحرّية***. ولستُ متيقّنا أن الحرّية لها معنى، أو لها وجود. قدراتنا كبشر تبقى محدودة جدّا، إلى درجة أننا لا نستطيع أن نحدّد مصيرنا بحرية حقيقية. والإله هو الفاعل الوحيد في كل تفاصيل الكَوْن. ولا حُكم في الدُّنيا إلاّ لِلَّه. أليست الحرّية نوعا من التَّرَف البعيد المنال؟ وإذا كنتُ مجرّد مواطن فقير، أو عاطل، أو جائع، أو جاهل، أو مسود، أو مهمَّش، أو مُحْتَقَر، فإن الحرّية لن تعني شيئا بالنسبة لي! هل يمكن للإنسان أن يكون حقّا حُرّا في

تفكيره، وسلوكه، وتطوّره؟ أليست الحرّية امتيازا خاصّا بالأغنياء، أو بالأقوياء، أو بالسّائدين؟

إبراهيم: يُولد البشر متساوين في الحقوق والواجبات. فلا يُعقل القبول بأن تبقى الحرّية امتيازا خاصّا بالأغنياء، أو بالحاكمين. بل من حقّ الفقراء، والمُسْتَغَلّين (بفتح الغين)، والمَسُودين، أن يطمحوا إلى الحرّية، وأن يتجرّؤوا على تحقيق سعادتهم. وما دامت الثّروات مُحتكَرة من طرف أقلية من بين أفراد المجتمع، فستبقى أغلبية المواطنين فعلاً محرومة من جزء هامّ من الحرّية. وكل إنسان يُحْرَم من حرّيته، يُساق بسهولة إلى فقدان إنسانيته. ***فالحرّية هي ثَوْرَة مُتَواصِلَة.*** ومنذ أن يتمسّك مواطن (أو شعب) بحرّيته، يصبح من الصّعب، أو من شبه المستحيل، التحكّم فيه، أو خَدْعَه، أو استغلاله، أو التّلاعب به. والحرّية تحثّ الإنسان الحرّ على أن يكون صانع مصيره. ***ويتطلّب اكتسابُ الحرّية تحصيلَ ثقافة مَعَمَّقَة، وبلوغَ وعي متنوّر، وشاسع. وَعْيٌ يُدْرِكُ حركة التاريخ، وواقع صراع طبقات المجتمع. وتتجلّى الحرّية في جرأة تفكير مستقل، وفي الشّروع في تشييد مشاريع مستقبلية حَبْلَى بالأخطار.*** بينما الخضوع، أو الطّاعة، أو الاستعباد، يتجلّى في القبول بالعيش في حدود عالم بَائِس، أو في معتقدات ماض جامد، أو في الاكتفاء بِيَقِينِيَّات تُهَمِّش العقل، أو تُبطله.

آدم: في رأيي أنا، يجب أن نَسْتَلْهِم مبادئنا من الإسلام. وَمَرْجِعِيَّتُنا تُوجد في الإسلام. ويلزم أن نَسْتَوْحِيَ كلّ برامجنا من المرجعية الإسلامية. وهويتنا الإسلامية هي العنصر الحاسم في حياتنا. لذلك أقول: قبل أن نفعل أي شيء، يجب أن نعرف ما هي هويتنا!

إبراهيم: أتفهّم افتراضاتك يا مواطن! وأشاطرك همومك! وأحترم مواقفك. لكن، يلزمنا أن نحرص على ضبط طريقتنا في التفكير. فهل يُعقل أن نتوقف عن الإنتاج حتى ندرك «هويتنا»، أي حتى نعرف «من نحن؟»! ما يهمّني بالدرجة الأولى ليس هو: «ما هو دِينِي؟»، أو «ما هي قَبِيلَتِي؟»، أو «ما هي طائفتي؟»، أو «ما هي إثنيّتي» (ethnie)، أو «ما هو حزبي السياسي»، أو «ما هو وطني». وإنما همّي الآني هو: «ما هي مساهمتي في نشاط المجتمع؟»، «ماذا أفعل الآن؟»، و«كيف أفعله؟».

وما يهمّني، ليس هو «ما هي هَوِيَّتِي؟»، أو «ما هي صِفَاتي؟»، وإنما الذي يهمّني هو «ما هي أفعالي، أو ممارساتي؟»، و «ما هو مَدَى سِعَة حُرِّيَتِي؟». والأداة التي تمكّنني من الدّفاع عن حرّيتي، وتوسيعها، هي العقل، والثقافة، وليست الدّين. لأن ***الإنسان هو فاعل مُجتمعي حيّ، طموح، ومتناقض. ولأن الإنسان هو ممارسة مُجتمعية مُتطوّرة، قبل أن يكون هويّة دينية، أو هوية سياسية***. ومن زاوية تحديد الأسبقيات، يجب أن نبدأ بإنتاج الأشياء التي يحتاجها مجتمعنا لكي يعيش في حياة كريمة ومُرضية. أما مسألة معرفة «من نحن؟»، و «من أين أتينا؟»، و «إلى أين نسير؟»، فبالإمكان أن نبحث هذه القضايا، وأن نناقشها، خلال زمان طويل، لكن بشكل مُواز لِعملية الإنتاج الوطني. خاصة وأن الأجوبة على هذه الأسئلة لا تستطيع أن تكون سريعة، أو شاملة، أو منتهية. وإنما تكون جزئية، ومتجدّدة. وما يهمني أكثر من «تحديد هويتي»، هو «تحديد ما هو مستقبلي» الذي أريد اليوم تشييده، أو ما هو «مصيرنا المُجتمعي المُشترك» الذي نطمح إليه، وعبر أية «آليّات» أو «أساليب» سَنُحَقِّقه؟

آدم: ألا يتّفق كثير من المفكّرين على أن القومية، أو الهويّة، تتجسّد في العِرق (ethnie)، والأرض، واللّغة، والدّين، والدولة، والتّاريخ، والتقاليد؟ ألا يقول الحكماء أن العنصر الأكثر أهميّة في القوميّة، أو في الهويّة، هو الدّين المقدّس؟ وإذا كانت عناصر مثل العِرق (أو الإثنية)، والأرض، واللّغة، والدولة، تبقى راسخة عبر الزمان، أليس الدّين، والمعتقدات، والتقاليد، هي عناصر الهويّة التي تكون مُهدّدة بالتّخريب، أو بالتّهميش، أو بالاضمحلال؟ وفي واقعنا الملموس، أليست هويّتك، وهويّتي، هي أننا مغاربة، وأنّنا عرب، ومسلمون، وأمازيغ، وَأَفَارِقَة؟ هل تنكر هذه الحقيقة؟

إبراهيم: إذا كانت هويّتي هي عروبتي، أو إسلاميّتي، أو أمازيغيتي، أو إِفْرِيقِيَّتِي، وإذا كانت هذه الهوية سَتُسْتَعْمَل كَمُبَرِّر لتقليص حرّياتي، فأنا أرفض هذه الهوية! وقبل أن أكون شخصا حاملاً لجنسية بلد محدّد، أو مؤمنًا بدين معيّن، أو مُكَرِّرًا لتقاليد مُجتمعية خاصة، فأنا قبل ذلك إنسان. ***وميزة الإنسان هي أنه لا يمكن أن يكون***

سعيدًا، أو مُكَرَّمًا، إلاّ إذا استمتع بحرّياته السياسية، والاقتصادية، والثقافية. أنت تحاول حصر غاية حياة الإنسان في واجب انسجام هذا الإنسان مع «هوية» دينية محدّدة قَبْلِيًّا. وتتناسى أن ***هدف الإنسان الأسمى، هو الإنسان نفسه.***

آدم: أنت تتكلّم عن الحُرِّية، ثم الحُرِّية، ثم الحُرِّية! هذه الحُرِّية هي الفِيرُوس الذي حَوَّل البلدان المُسلمة إلى مُجتمعات مريضة. ولَا تُوَفِّرُ الديمقراطية لِلْإِنْسَان مَخْرَجًا من الكُفْر، وهو الظُّلم الأكبر. وتَرْفُضُ اللَّائِيكِيَّة كلّ ضابط أخلاقي. وتتجاوز الحرية كل الحدود، وَتَتُوقُ إلى كل مُمْتَنِع. ومأخذنا الجوهري على هذه الطموحات نحو الديمقراطية، هو أنها أفكار مقطوعة عن الله، وأنها فلسفة مُعادية للإسلام.

إبراهيم: كلامك غامض. واتِهَامَاتُك ضد الحُرِّية غير مُثْبَتَة. فماذا تعني؟

آدم: أنتَ تتبنّى المفهوم الغربي للحرّية. فقد اجتاحت العَوْلَمَة مختلف بلدان العالم، وفرضت عليها حرّيةً مُطلقة بمفهومها الغربي. وهذه الحرية الغربية تتناقض مع المرجعية الإسلامية، وَتُشَرِّعُ أطروحات كَنَسِيَّة، وتنشر سُلوكيات عِلْمَانية. والمفهوم الغربي للحرّية يصطدم مع الثّوابت الإسلامية المقدّسة، ويتعارض مع العقيدة الإسلامية في كُلِّيَاتِها القَطْعِية. ونجد هذه الحرّية (بمفهومها الغربي) في الاتِّفَاقِيَات والمَوَاثِيق الدولية. ولا تقبل هذه الحرّية الغربية التّجزئة. بل ترفض حتى تكييفها مع خُصوصيات المجتمعات المسلمة. وتريد الحرّية الغربية نشر الفساد، والقضاء على الأخلاق، وعلى الهويّة الإسلامية. وتدافع هذه الحرّية الغربية عن حرّية مُطلقة في التّفكير، وفي التّعبير، ولو كان فيها اختلاف مع الدّين، أو ازدراء للأنبياء، أو تطاول على الذّات الإلهية. وتريد المساواة بين المرأة والرجل، وتنادي بإلغاء عقوبة الإعدام، وتحثّ على الإباحية الجنسية، إلى آخره.

إبراهيم: مهلاً يا مواطن! علينا أن لا ننساق مع عواطف سطحية. لنفكّر بهدوء. لِنستعمل عقولنا. هل حقًّا يوجد مفهوم غربي للحرّية، ومفهوم شرقي للحرّية؟ هذا الزعم غير معقول. ولا يمكنك أن تُثبتَ أن الحرية تأخذ مضمونا خاصّا في البلدان الغربية، ومضمونا مناقضا داخل

البلدان الشّرقية. بل ***الحرّية لها مضمون واحد، سواءً كان هذا الشخص الحرّ المعني في الغرب، أم في الشرق.*** خاصة وأن البشر يتنقلون اليوم بسهولة بين الغرب والشرق. وما هو غرب من منظار معيّن، يصبح شرقًا من منظار آخر. وبماذا تريد أنتَ تمييز الحرية في الشرق عن الحرية في الغرب؟

آدم: ميزة الحرّية في مفهومها الشرقي، أو الإسلامي، هي أنها مضطرّة إلى الانضباط إلى المرجعية الإسلامية، ومجبرة على الخضوع لِضَوَابط الشريعة الإسلامية، لكي لا تتطاول هذه الحرّية على الثّوابت، وعلى المُعتقدات، والمُقَدَّسَات الإسلامية.

إبراهيم: أُنظر يا مواطن! الحرّية التي تكون مكبّلة بترسانة من المُحرّمات، ليست حرّية حقيقية. تَصَوُّرُك للحرّية هو تصوّر متحيّز، وغير معقول. لأن تقييد الحرّية، يؤدّي في النهاية إلى الاستبداد، ثم إلى الانحطاط. وإذا أردتَ أن تفرض قيودا على حرّيتك الشخصية، فأنتَ حرّ في ذلك. لكنه لا يحقّ لك أن تفرض هذه القيود على حرّية غيرك. وفي الواقع، ***كل حرّية تكون مقيّدة بشروط، أو مكبّلة بموانع كثيرة، غامضة، معقّدة، وقابلة لتأويلات ذاتية، تتحوّل إلى حرّية ناقصة، أو زائفة، أو مُلغاة. والمسؤولية هي التي تُوجب الحرّية. بينما نكران الحرّية ينتج عنه بالضّرورة إلغاء المسؤولية. وإلغاء المسؤولية يترتّب عنه حذف المُحاسبة، وتَعْمِيم الإفلات من العقاب. والحرّية الحقيقية هي التي تنسجم مع كون المواطن إنسانًا، عقلانيا، واعيا، مسؤولا، متعاونا، ومتضامنا. وذلك بغضّ النظر عن مكان وجود هذا المواطن. ومن حقّ المواطن أن يقرّر بحرّية في اختياراته الشخصية، سواءً كان هذا المواطن موجودا في بلاد شرقية مبنية على أساس الدّين، أم في بلاد غربية غير مبنية على أساس الدّين.***

آدم: لكنه لا يحقّ لك أن تنكر هويتك الإسلامية، ولا يَجُوز لك أن تَتَبَرَّأَ من انتمائك إلى جماعة عِرْقِيَة إِثْنِيّة (ethnie) عربية إسلامية!

إبراهيم: ***النواة الأساسية في هويّتي هي إنسانيتي، وَوَعْيِي، وحُرِّيتي، واستقلالي الفكري.*** أمّا الدّين، أو العرق، أو الإثنية، أو الجِنْسِيّة (nationalité)، فهي بمثابة ملابس تَكْسُو تلك النواة الأساسية!

ويمكن أن نُغَيِّر كلّ تلك الملابس متى شئنا، لكن النواة الأساسية (أي صفة الإنسانية) تبقى قائمة.

آدم: لكننا مَوْشُومُون بأصالتنا التاريخية الإسلامية! والإسلام هو ***هويتنا*** الوطنية الأساسية! ونحن نَسْتَلْهِم مبادئنا، وبرامجنا، من المرجعية الإسلامية. فنحن نَحْيَا بهويتنا الإسلامية، وهويتنا الإسلامية تحيا بنا. والرجوع للإسلام هو الحل الوحيد القادر على معالجة كل مشاكلنا الاجتماعية. لذا يلزم أن نتشبّث بهويتنا الإسلامية، وأن نحافظ عليها. واجبنا جميعا هو أن نلتزم بالشّريعة الإسلامية، وأن نخضع لتعاليم الدّين الإسلامي، وأن نطبّق قواعد هذا الإسلام، بشكل حرفي، في كل مرافق حياتنا. لأن الإسلام هو هويتنا.

إبراهيم: لا تتصلّب يا مواطن في معتقداتك! أنت تريد تكريس كل شيء لخدمة الدّين، وأنا أفضل إعطاء الأسبقية لخدمة الأنسان والمجتمع. أنتَ تُصرّ على اختزال هوية كل شخص، وكل وجدانه، وكل نَفْسِيَّتِه، وكل شخصيته، في الدّين. لماذا تقبل أنتَ إغلاق الهوية في وعَاءٍ ديني، دُغْمَائِي، ضَيِّق، وَجَامد؟ لماذا تُلحّ على حصر وجود الإنسان كَلّه في تديّنه فقط؟ لماذا تعتبر تعلّق الإنسان بدينه، ولا تريد أن تعتبر طموح الإنسان إلى التحرّر، والانعتاق، والانشراح، والرّفاه، والعلوم، والتقدّم، والسعادة الفردية، والجماعية، والاستمتاع بالحياة الطبيعية؟ على عكس ظنّك، ***الدّين هو جزء فقط، والإنسان هو الكل الشامل، وهو الأصل، وهو الجوهر***. وتشبّثك بالهوية الدّينية التي تؤمن أنتَ بها هو حق مشروع! ومن حقّ كل مواطن أن يدافع عن رؤيته الخاصة للهوية! ومن المعروف أنه ***لا توجد رؤية واحدة للهوية*** داخل مجتمعنا، بل توجد رُؤًى متعدّدة، ومتنوّعة، حول الهوية. ولا داعي هنا لاستعراض تفاصيل كل هذه الرُّؤَى حول الهوية[47]. ***والمهم هو أن تلتزم كلّ هذه الرُّؤَى المختلفة حول الهوية بأن تتعايش في سلم وَوِئام***. حيث يستحيل أن نُقْنِع كل المواطنين بأن يتبنّوا موقفا

[47] مثلاً في فرنسا، يعتبر المواطنون أن أساس الأمّة، ليس هو اللغة، ولا هو الإثنية (ethnie)، ولا هو الدّين، وإنما أساس الهوية هو الجمهورية الفرنسية، المبنية على أساس شعار «حرّية، مساواة، أخوّة» (liberté, égalité, fraternité).

واحداً ومُوحّدا حول الهوية. فماذا ستفعل أنتَ بالمواطنين الذين يحملون مواقف مخالفة لموقفك حول الهوية؟ هل تريد أن تطردهم من البلاد؟ هل تريد أن ترميّهم في البحر؟ هل تريد أن تَضْطَهِدهم؟ هل تريد أن تُكْرِهَهُم على الخضوع لمُعتقداتك الدّينية؟ هلَ تريد أن تقتلهم؟ ألا تفرضُ ضرورةُ التعايشِ السّلمي، والتكاملِ المجتمعي، على جميع المواطنين، أن يحترموا بعضهم بعضًا، وأن يتفهّموا مواقف بعضهم بعضا؟ أَلَا تقتضي الحِكمة أن نوسّع جميعاً مجال رُؤيتنا، وأن ندخل قَدْرًا كافيا من المُرونة في مناهج تفكيرنا، وفي سلوكنا؟ تخيّل، ولو خلال لحظة قصيرة، أنك تحتلّ موقعا مُجتمعيا مخالفا لموقعك الحالي. تصوّر نفسك في مكان مواطن يؤمن برؤية مخالفة لرؤيتك. وقُل لي، في هذه الحالة، كيف تتمنى أن يُعامِلَك مُعَارِضُوك؟ هل الحلّ هو التعصّب، أو التزمّت، أو التشدّد، أو الإقصاء، أو التَقَاتُل؟ ***أليس الحلّ الأسلم هو التواضع، والتسامح، والتعايش السّلمي، والاحترام المتبادل، والتكامل المجتمعي، والتضامن المجتمعي؟***

آدم: لكن هويّتنا الإسلامية موجودة، ومرجعيّتنا الإسلامية ثابتة، ولا يحق لنا أن نَنْكُرَها. بل من واجب كل المواطنين أن يبقوا أوفياء لهويّتهم الإسلامية، وأن يلتزمون بالشّريعة الإسلامية، وأن يخضعوا لها.

إبراهيم: عجيب! وغريب! إنك تفكّر بمنهج مثالي (idéaliste)، وغير سليم. أنت تريد مِنّي أن أكون مُحَافِظًا مِثْلَك، فتلجأ إلى استعمال حُجّة «الهَوِيَة الدِّينِيَة». وأنتَ تظنّ أن هذه «الهوية الدّينية» لها سَلَفًا وجودٌ قَبْلِيٌّ، ولها صِفَة إِجْبَارِيَة، أو إِلْزَامِيَة، أو مُطْلَقَة! لأنك تتخيّل «الهوية الإسلامية» كما لَوْ كانت كائنا مستقلًّا، وقائما بذاته، وموجودا بشكل قَبْلِي، وبشكل مُنْفصل عن ذات الشّخص الذي نتكلّم عن "هويّته". ثمّ تعتقد أن هذه «الهويّة الدّينية» الخارجية هي مقدّسة أكثر من الإنسان هو نفسه. ثم تحاول إجبار الشخص المعني على الخُضوع لهذه «الهويّة الإسلامية» المُفترضة. وتُريد إرغامه على التقيّد بها. بينما في الواقع، ***لا توجد هذه «الهوية» الخارجة عن الذّات. بل «هوية» كل شخص مُحَدَّد هي هذا الشخص بعينه! و"هوّية" أيّ شعب، هي هذا الشّعب بنفسه! أنا هو «هويّتي»! و«هويّتي» هي أنا!***

و«هويتك» أنت، هي أنت بنفسك! مثلما أنت موجود في الواقع! فالمواطن هو الذي يختار بحرّية «هويّته»، وليست «الهوية» مثل شبح افتراضي، تجبر المواطن على أن يكون شيئا مخالفا لما يريد هذا المواطن أن يكون.

آدم: ولكن إذا نحن فرّطنا في هويّتنا الإسلامية، سنفقد كَيْنُونَتَنا!

إبراهيم: أجبني من فضلك: هل يحقّ للدولة، أو للدّين، أو لأية مؤسّسة أخرى، أن تُجبر كلّ مواطن على أن تتطابق صفاته مع "هويّة" نظرية محدّدة مُسبقًا؟ هل خُلق المواطن الحُرّ لكي يُرضِيَ "هويةً" نظرية قَبْلِيَة؟ هل يحقّ للمواطن أن يمتلك دينه، وأن يتحكّم فيه، أم أن الدّين هو الذي يحقّ له امتلاك المواطن، والتحكّم فيه؟ هل المواطن الحُرّ هو الذي يحقّ له أن يختار الدّين الذي يريد، أم أن الدّين هو الذي يحقّ له أن يختار المواطنَ، ضدّ إرادته الشخصية؟ هل المواطن الحرّ هو الذي يحقّ له أن يَتبنّى الدّين بحرية، أو أن لا يتبنّاه، أم أن الدّين هو الذي يحقّ له أن يفرض نفسه قسرًا على المواطن؟

آدم: لكن هويتي هي ديني!

إبراهيم: لنفترض جدلا أننا اِتّفقنا على اختزال "الهوية" في الدّين، مثلما تُريد أنتَ. لنَفْتَرِضْ إذن أن "هويتنا" الوطنية هي إسلامنا. ماذا سنفعل في هذه الحالة بالمواطنين الذين يكون إيمانهم، أو تعبّدهم، غير مطابق للمعايير الدينية الرّسمية للدولة؟ هل نعتبر هويّتهم متنافية مع هويّتنا الوطنية؟ هل نعتبرهم كفارا؟ هل نعتبرهم خارجين عن الأمّة؟ هل نعتبرهم غير جديرين بالانتماء إلى الشّعب؟ هل نحرمهم من حقوق المواطنة؟ هل نعتبرهم أجانب، أو أعداء؟ هل نطردهم من البلاد؟ هل نجبرهم على الخضوع للمقاييس الدينية الرسمية بواسطة الإكراه، أو التّرهيب، أو التعذيب، أو العنف؟ هذا فكر غير معقول! زيادة على ذلك، أنت تعلم أن كلّ بلد عربي، أو إسلامي، منذ أكثر من ألف سنة، كان ولا يزال يحتوي على ديّانات متعدّدة، وليس على الإسلام وحده. وديانات اليهودية، والمسيحية،

والإسلام، وكذلك مذاهب[48] مسلمة متنوّعة، كانت دائما تتعايش في سلام، سواءً في الشرق الأوسط، أم في مناطق أخرى من العالم. ومن بلاد إندونيسيا في الشّرق، إلى موريتانيا في الغرب، مرورا عبر بانغلادش، وباكستان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وكزاخستان، وإيران، وتركيا، والعراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، ومصر، والمغرب، ومالي، إلى آخره، كلّ هذه البلدان تحتوي على جاليات، أو مذاهب، أو طوائف، أو فئات، أو مجموعات، تُدين بديّانات مُتفاوتة، أو مختلفة، أو متناقضة، مثل اليهودية (judaïsme)، أو المسيحية الكاثوليكية (catholicisme)، أو الأُرْثُوذُكْسِيَّة (orthodoxie)، أو الإسلام السّني، أو المذهب الشيعي، أو الوهّابي، أو الزيدية، أو الصّابئة، إلى آخره. ومجمل المؤرّخين الجدِّيين يعترفون أن العرب المسيحيين، والعرب اليهود، لعبوا أدوارا عظيمة في إغناء وتطوير الثقافات العربية الإسلامية، سواءً عبر التاريخ القديم، أم الحديث. فإذا اختزلنا الهويّة الوطنية مثلًا في الإسلام السّني المَالِكي، فإننا سنكون قد حكمنا على الكثير من المجموعات الدينية المخالفة بالطّرد، أو الإقصاء، أو التهميش، أو الاحتقار، أو الاستعداء. وستكون هذه المعاملة ظالمة، أو جائرة. بل ستكون مرفوضة أخلاقيا، وقانونيا، وحتى دينيا. لا يا مواطن! ***منطق اختزال "الهوية" في الدّين هو منطق غير سليم!*** هذا المنطق يسوقنا مباشرةً إلى «محاكم تفتيش الضّمائر» (inquisition)، وإلى الطَّوَائِف المُتَعَصِّبَة، أو إلى العَشَائِر المُتَقَاتِلة، ويقودنا إلى التّطَاحُن فيما بين المذاهب الدّينية، ويؤدي بنا إلى التّدمير الذّاتي، أو المُتبادل، ويوصلنا إلى الاضطهاد، بمُبرّرات دينية، وإلى القتل باسم الدّين، وإلى الحرب الأهلية التي تخرّب كل شيء، وتُرجعنا إلى مرحلة الانحطاط!

آدم: وفي رأيك، ما هو الحلّ البديل إذن؟

إبراهيم: ***الحلّ الوحيد، المعقول، هو الفصل بين الهوية والدّين!*** وعلى عكس التّصوّرات الشائعة عبر العالم، لا توجد علاقة مباشرة، أو مُحَدَّدَة، بين الهوية والدّين. ***هوية كل مواطن (وكل شعب) هي***

[48] المذاهب السّنّية: المالكية، الحنبلية، الحنفية. والمذاهب الشّيعية: الجعفرية، الزّيدية، الإسماعيلية. والإباضية هي أقدم المذاهب الإسلامية.

مستقلّة عن كونه متديّنا أَمْ لَا. ويمكن لأي مواطن معيّن أن يتحوّل من متديّن إلى غير متديّن، أو عكس ذلك، دون أن تتغيّر هويته الشّخصية. وفي كل بلد أو مُجتمع، يوجد مواطنون مُتَديِّنُون، ويوجد آخرون قليلو التديّن، أو غير متديّنين. وهؤلاء المواطنين، سواءً المتديّنين أم غير المتديّنين، هم كلّهم أحرار في أن يختاروا الهوية التي يبتغونها. وَسَنُّ قانون حُرِّيَة العَقِيدَة، يضمن لهم حقّ ذلك الاختيار. هويّة أيّ مواطن ليست هي كونه متديّنا، أو مسلما، أو حاملا لجنسية بلد محدّد. بل ***العنصر الرئيسي في هويّة كل مواطن (أو شعب) هو ضميره المتميّز بالعقلانية، والنّزاهة، والحرّية، والرّحمة، والتسامح، والتّضامن. وميزة كل مواطن (أو شعب) هي أنه يريد أن يقرّر مصيره بطريقة تضمن تعاونه، وتكامله، مع مجتمعه الوطني، ومع مُجمل المُجتمع العالمي. والعُنْصُر الأساسي في هويّة كل مواطن (أو شعب) هي أنه إنسان، عقلاني، واع، حرّ، مسؤول، ومتضامن***. وهذه ***الصّفات السّتة المترابطة*** (الإنسانية، والعقلانية، والوعي، والحرية، والمسؤولية، والتضامن) هي التي تحسم في طبيعة كل مواطن (أو شعب)، وتحدّد هويّته، وتساعده على إنجاز تأثيره على التاريخ، وتُمَيِّزُه عن الكائنات أو الموجودات الأخرى. وهذه ***الصّفات السّتة*** (الإنسانية، والعقلانية، والوعي، والحرية، والمسؤولية، والتضامن) هي أيضا التي تمنح صفة المُواطنة لكلّ فرد مُحَدَّد، وَتُمَيِّزُه بموقعه في المجتمع، وبأفكاره، وبِمَنَاهِجِه، وباختياراته، وبمساهماته، وبجودة مُمَارَسَاتِه المُجتمعية. ***والعنصر الذي يحدّد قيمة كل مواطن (أَو شعب)، ليس هو هويّته، أو دينه، أو قبيلته، أو طائفته، أو إثنيّته*** (*ethnie*)، ***أو غِنَاه، أو نُفوذه، أو نَسَبه، وإنما هو كونه إنسانيّا، عاقلا، واعيا، حرّا، مسؤولا،***

متعاونا، ومتضامنا. وكل إنسان (أو شعب[49]) يستحقّ الكرامة، والاحترام، والحرية، سواءً كان متديّنا، أم غير متديّن. والاحترام المتبادل، هو المدخل إلى التّفاهم العقلاني، وإلى التعايش السّلمي، وإلى التكامل المُجتمعي.

آدم: ولماذا لا نحدّد هويتنا بالدّين؟

إبراهيم: لأن ***تحديد الهوية بالدّين يلغي العقل، ويقلّص حرياتنا الفكرية، أو الثقافية، أو الحضارية.*** وبشكل عام، كل فرد أو جماعة يُحدّد هويته بعناصر محدودة، أو مُغلقة، أو جامدة، أو متعصّبة، (مثل الانتماء لمنطقة جغرافية، أو لدين، أو لِلُغة، أو لدولة، أو لِإِثْنِيَّة، أو لطائفة، أو لقبيلة، أو لحزب، أو لوطنية ضيّقة، أو لقومية عنصرية)، يصبح في هذه الحالة كأنه مسجون داخل مُعتقل غير مرئي، يَحُدّ من إمكانات تفكيره، أو تحرّكه، أو تصرّفه، أو إبداعه، أو تقدّمه.

آدم: بتصورك الثوري هذا حول الهوية فإنك تشجع انتشار الاختلاف، والمبالغة في التميّز، والغُلو في التنوّع، أو في التعدّد. الشيء الذي قد يؤدي بنا إلى التّفرقة، أو الفوضى، أو الفتنة! بينما نحن نحتاج إلى الاستقرار، والانسجام، والتماثل، والوحدة، والإجماع! إذ أن قوّتنا تأتي من وحدتنا، ووحدتنا تنتج عن انسجامنا، وتشابهنا!

إبراهيم: أنظر يا مواطن! أنا أتفهّم همومك ومتمنّياتك. وأتقاسم معك طموحاتك. وأعتبر أن نواياك حسنة. لكن مسؤولياتنا المُجتمعية تفرض علينا بأن نُعَلِّم المواطنين التَفْكِيرَ بأحسن نَهْج عَقْلِيٍّ ممكن. قد يكون "الإجماع الوطني" مفيدا. قد يكون تشابه المواطنين في كل صفاتهم الفكرية والعملية جميلا، أو مُريحا. لكن الموضوعية تفرض

---

[49] يزعم الصهاينة أن الكيان الصهيوني (إسرائيل) مبني على أساس مفهوم «الشعب اليهودي». وهذا الزعم هو مُغالطة فكرية تهدف إلى إقحام كل يهود العالم، ورغم أنفهم، في المشروع الصهيوني الاستعماري. لأن «الشعب اليهودي» لا يوجد سوى في خيال الدعاية الصهيونية، مثلما لا يوجد «الشعب المسلم»، أو «الشعب المسيحي»، أو «الشعب الهندوسي»، أو «الشعب الكُونفُوشْيُوسِي»! بل ما يوجد داخل كل شعب، أو دولة، أو بلد، أو وطن، هو مجموعات بشرية تؤمن أو لا تؤمن بديّانات أو معتقدات مختلفة! كما أنها تتفاوت في إيمانها، وتختلف في عبادتها.

رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

علينا جميعا بأن نتعامل مع الواقع المجتمعي كما هو موجود، وليس كما نتمنّاه. ***علينا أن نعترف أن التَماثُل، أو الانسجام (فيما بين المواطنين)، لا يوجدان إلاّ في تصوراتنا الفكرية أو الخيالية. و"الإِجْمَاع" (بمعنى اتّفاق كل المواطنين على فكر واحد) هو رغبة مثالية، وليس حقيقة ممكنة.*** وفي الواقع الملموس، كل شيء هو متميّز، ومختلف! وتُوجَد التناقضات في كلّ الأشياء[50]! بل هذه التناقضات هي مُحرّك التطوّر. فلا تخف من اختلاف المعتقدات! ولا تقلق من تباين الآراء! على عكس أحاسيسك القديمة، وعلى خلاف تقديراتك السّابقة، إعْتَبِرْ هذه الاختلافات صِنْفًا من التنوّع، أو الزَّرْكَشَة المُلَوَّنَة الجميلة، الموجودة تلقائيا في الطبيعة! قُلْ لي أنتَ بنفسك، ماذا تفضّل؟ هل تفضّل أن يوجد صنف واحد من الكائنات الحيّة، أم أنك تفضّل وجود أنواع شتّى منها؟ وما على الأنواع المتفاوتة، أو المتباينة، إلاّ أن تتعاون، وأن تتكامل، في تناسق ذكي! لهذا أقول لك، وأكرّر: ***طبيعتي، وصفتي، وماهيّتي، وحقيقتي، وهويّتي، هي حرّيتي (بأبعادها الإنسانية، والفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والفنية، والمُجتمعية)! وهويّتك هي حرّيتك! وهويّة شعبنا هي حرّيته! وحرية الهوية تعطي الشرعية للاختلاف، وللتّنوع، وللتعدّد.*** وتحثّ حرّية الهوية على التّسامح، وعلى التعاون، والتكامل، والتضامن. أمّا محاولة الاحتماء في هوية دينية، أو إثنية، أو قَبَلِية، أو حزبية، أو طائفية، أو إقليمية، أو جهوية، أو دَوْلَتية، فإنها تُبرّر الانعزال، وتقود إلى الانغلاق على الذّات، وإلى التخلّف، وإلى الرّفض الأعمى للآخر. وعلى خلاف ذلك، فإن ***العقل، والحِكْمة، والتضامن الإنساني، يَحثُّونَنَا على التّواضع، والحوار، والتّسامح، والتعاون، والتكامل، والتضامن. ولَا يُشَكِّل الاختلاف تهديدا، وإنما هو فرصة مواتية للتّفاهم، وللتعاون، وللتّكامل. أمّا الهويّات الصّافية، أو الهويّات المُنْغَلِقَة على نفسها، أو المُنْزَوِيّة في خصوصياتها المتميّزة، أو المنعزلة عن عامّة البشر، أو المُنكَمشة، أو المُنْطَوِيَّة، فإنها تميل إلى رفض***

[50] Mao Tse-Toung, De la contradiction, in Œuvres Choisies, Tome 1, Edition en langues étrangères, Pekin, 1967, p. 347-385.

الاختلاف. وتنفر من التّفاعل مع الغير المُختلِف. وتبرّر الأفكار المُسْبَقَة. وتغدّي سوء التّفاهم. ثم تقود إلى كراهية الآخر المخالف. وتؤدّي، في آخر المطاف، إلى الحرب الأهلية، ثم إلى الخراب، ثم إلى الانحطاط!

آدم: لكن الحقيقة التي لا يحق لك أن تنكرها، هي أن هويّتي هي أنني عربي مسلم!

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! أنا أحترم معتقداتك. ونحن جميعا نحمل معتقدات متعدّدة ومتفاوتة. لكن علينا أن نتذكّر أن المعتقدات ليست دائما صحيحة أو بنّاءة. بل ***قد تكون بعض معتقداتنا مصدرا خفيّا لسوء التفاهم الحاصل فيما بين المواطنين، أو سببا في اشتعال صراعات مدمّرة فيما بينهم.*** وتُرْشِدنا جميعًا تجاربنا اليومية داخل المجتمع إلى أننا نحتاج إلى تعلّم مناهج وأساليب جديدة في التفكير، وفي التصرّف. فمن الأحسن ألاّ ننساق مع ميولنا العفوي نحو تكرار معتقدات سائدة، أو نحو ترديد مقولات شائعة، دون أن نفكّر جيّدا في مضامينها. لنتساءل معًا: ***هل الهوية تُبرّر إلغاء الحرية؟ أليست الحرّية هي التي تقوي وَتُغني الهوية؟*** وإذا كان مواطن محدّد فاقدا لحرّيته، فإن صفته العربية، أو الإسلامية، تصبح بلا معنى، وبلا جدوى. أما ***المواطن الذي يكون حرّا، يصبح باستطاعته أن يُفَعِّل، بالشكل الذي يريد، أيّةَ صفة من بين صفاته المفضّلة،*** مثل الانتماء الجهوي، أو العروبة، أو التّديّن، أو الأمازيغية، أو العقلانية، أو الديمقراطية، أو اللّيبرالية، أو الرأسمالية، أو الاشتراكية، إلى آخره. ما معنى ذلك؟ معناه هو أن ***الحرّية هي أسبق وأهمّ من بين كل العناصر التي يمكن أن تدخل ضمن الهويّة.*** وهذه الحرية تَتَمدّد في مجالات حرّية الفكر، وحرّية التعبير، وحرية النقد، وحرية المبادرة، وحرية السلوك، وحرية الإبداع، وحرية الاشتغال، وحرّية التنظيم، وحرية التّكامل، وحرية الإنتاج، وحرية المقاومة، وحرّية التضامن، وحرية خوض النضال الجماهيري السّلمي.

آدم: كيف؟ هل يعقل أن تبرّر الحرّية فعل أيّ شيء؟

إبراهيم: لاَ! ***تعايشنا داخل مجتمع مُشترك، هو الذي يفرض بأن تكون حرّية كلّ فرد محدودة، أو مشروطة، وليست مطلقة. والحرّية المشروعة هي التي تلتزم باحترام مبادئ العدالة، وتتقيّد بالتكامل فيما بين المواطنين، وبالتضامن المُجتمعي.*** كما أن ضرورة التضامن المجتمعي تستوجب الإلتزام بالأخلاق، وبالعدالة. وكلّ شخص يمارس حرّيته دون الإلتزام بالعدالة، فإن سلوكه يتحوّل إلى تهوّر، أو ظلم. وكل شخص يمارس حرّيته بطريقة تضرّ بمواطنيه، أو تُخرّب بيئته، يفضح أن مستوى نضجه السياسي ضعيف، أو أن عقله مريض، أو أن نفسيته مختلّة التوازن، أو أنه في حاجة إلى إعادة تربيّته، أو إلى مساعدته على استرجاع تعقّله.

آدم: ولكن كونك مسلما، يفرض عليك بالضّرورة هويّة إسلامية!

إبراهيم: لِنفكّر يا مواطن! هل هويّتي الدّينية المفترضة هي التي تحدّد ماهيتي أو شخصيّتي، أم أن شخصيّتي الحرّة هي التي تختار الهويّة التي تلائم طبيعتي؟ ***هل هويتي الدّينية المفترضة هي التي تحدد ما يجب عليّ فِعله، وما يُمنع عليّ القيّام به؟*** أليست إنسانيّتي، وحرّياتي (السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والثقافية، والفنية)، هي التي تعطيني الحق في أن أختار الهوية الشخصية التي تروقني؟ أعتقد أنه من مصلحتنا جميعا أن نتحرّر من بعض مناهج التفكير القديمة، التي يكون فيها المنطق مقلوبًا على رأسه. وهذه العقلنة المرجوّة تتطلّب منّا جميعا مرونةً كبيرة في مناهج تفكيرنا وسلوكنا. أنا مقتنع أن ***المواطن الحرّ هو الذي يحقّ له أن يختار بحرّية ومسؤولية الهويّة التي تلائمه،*** وليست "الهويّة الوطنية" المزعومة، أو "الهوية الدّينية"، هي التي يحقّ لها أن تجبر المواطن على الالتزام بهوية محدّدة مُسْبَقًا. ***كل مواطن هو حرّ في أن يختار الهوية الشخصية التي تلائمه. والجوهر في هوية كل إنسان فرد هو أنه إنسان، عقلاني، واع، حرّ، مسؤول، ومتضامن. وجوهر الهوية هو التحرّر، وليس التديّن. وجوهر الهوية هو الحرّية، وليس الإكراه، أو الخضوع.*** ولو أن الحرّية تبقى محدودة، أو نسبية. ولو أن الحرّية تقترن بالمسؤولية، وبالمحاسبة. ولو أن حرّية كل مواطن تبقى مشروطة

بالتزامه بالعدالة، ومشروطة باستمتاع باقي المواطنين بحريّة مماثلة. ورغم أن حرّية كل مواطن تنتهي حيثما تبتدئ حريات المواطنين الآخرين. وبقدر ما تكون حرّيتي محدودة، جزئية، أو نسبية، بقدر ما تصبح هذه الحرية ثمينة، عزيزة، أو غالية.

آدم: هل تقصد أن هوية أي شخص مُحَدَّد هي مرتبطة بشخصه بشكل مطلق، أم أنها ترتبط أيضا بموقعه الجغرافي، وبمجتمعه، وبتاريخ بلده، وبتقاليده، وبمعتقداته، وبخصوصيات مواطنيه، وأشياء أخرى من هذا القبيل؟

إبراهيم: يوجد في الهوية جانبان متكاملان ومتناقضان: الجانب الأول هو أن الهوية البيئية (بمعنى الجغرافية، أو المحلّية، أو الإقليمية، أو الوطنية، أو العالمية) تؤثّر في تكوين شخصية المواطن الفرد، وفي هويّته، وفي تطوّره. والجانب الثاني في الهوية هو أن المواطن الحرّ يصنع هويّته الشّخصية، ويؤثّر في هويته البيئية، ويغيّرها باستمرار. ***هويّة كل شخص هي في تكَوّن تاريخي متواصل، وفي تطوّر مستمر، وذلك في ارتباط بالمناهج التي يمارس بها حرّيته.*** وترتبط في نفس الوقت هذه الهويّة بالمناهج التي يمارس بها باقي المواطنون حرّياتهم.

آدم: في طرحك هذا، يظهر أن جوهر الهويّة هو الحرّية، وأن ممارسة الحرّية يكون من طرف المواطن الفرد. لكن إمكانية ممارسة مواطن مُحَدَّد لحريته يبقى مشروطا باستمتاع باقي المواطنين بحرّية مماثلة. هل فهمتُك جيّدًا؟

إبراهيم: ***هويّتي هي حرّيتي، ولا أقبل أي بديل عن حرّيتي. وحرّية هويتي ترتبط بمدى ممارستي لحرِّيَاتي السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والثقافية، والفنية. كما أن حرّيتي تطمح إلى تعزيز حرية باقي المواطنين، وباقي البشر، أينما كانوا.*** لأنه، في حالة إذا ما فقد جزء من المواطنين، أو من البشر، حرّيتَهم، فالاحتمال الأكبر هو أنني سأصبح أنا أيضا محروما من حرّيتي، وعاجزا عن الاستمتاع بها. ***فلا يمكن أن توجد الحرّية إلاّ إذا كانت، في نفس الوقت، فردية، وجماعية.*** والحرّية التي تكون امتيازا مقتصرا على نخبة مُعيّنة وحدها، تبقى حرّية ناقصة، أو مغلوطة، أو زائفة، أو

مُسْتَلَبة. وفي جميع الأحوال، فإن الهويّة التي تجبر المواطن على تقليص حرياته السياسية، أو الفكرية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الفنية، فإنها تتحوّل إلى سجن غير مرئي يلغي الحرّيات!

آدم: ولكن إذا اتّفقنا معك على أن «العنصر الجوهري في هوية كل شخص هو كونه ***إنسانا عقلانيا، واعيا، حرّا، مسؤولا، ومتضامنا***»، مثلما تقول أنتَ، فهذا قد يؤدي في النهاية إلى حصول كل البشر على نفس الهوية. وهذا أمر غير معقول. حيث إن البشر يختلفون فيما بينهم.

إبراهيم: توجد ظاهرتان مُتوازيّتان، ومتناقضتان. من جهة أولى، وعلى خلاف تخوّفك، من الطبيعي أن يتقارب، أو أن يتشابه، كل البشر في التعبير عن هوياتهم الإنسانية. خاصة وأن التطور التاريخي المشترك، والمصير المجتمعي المشترك، لمجمل شعوب العالم، يقلّص بالضرورة أهمّية تمايزهم في هوياتهم الخاصّة. ولكن من جهة ثانية، كلّما مارس المواطنون والشعوب حريّاتهم (السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والثقافية، والفنية)، فإن هذه الممارسة تسوقهم إلى التّمايز عن بعضهم بعضا، عبر اختياراتهم الحرّة، أو المتباينة.

آدم: أنت تقول إن «العنصر الأساسي في هويتي هو حرّيتي»، ولكن، لماذا لَا تعطي الدّيانات الشّائعة عبر العالم أهمية معتبرة ***للحرّية***؟

إبراهيم: آه ! هذا تساءل وجيه! هذه ملاحظة مفيدة! فعلًا، ولو أن مجمل الدّيانات وفُقَهَاؤُها لا يقولون صراحةً أنهم يَحْذَرون من ***الحرّية***، فإنهم يحتاطون منها، أو لا يثقون فيها. بل قد يتخوّفون من أن تُؤدّي ***الحرية*** إلى الانحلال، أو إلى التّفسّخ، أو الثورة، أو الفوضى، أو التهرّب من فرائض الدّين.

آدم: هذا صحيح! هذا بالضّبط ما كنتُ أريد قوله، لكنك سَبقتني إلى التعبير عنه! ***الحرية*** هي فعلاً دائما خطيرة! ***الحرية*** تؤدّي إلى الميوعة، أو الانحلال، أو الإلحاد، أو التمرّد، أو الفتنة!

إبراهيم: لِنفترض، مثلما تقول أنتَ، أن الحرّية تشكل خطرا داهما على الفرد، وعلى المجتمع. ما هو الحلّ في هذه الوضعية؟ هل الحلّ هو

المراقبة البوليسية، والضبط الأمني، والتجسّس، والقمع، والاضطهاد، والاستبداد؟ وإذا قبلنا بإقامة نظام سياسي بوليسي، أو قمعي، هل تعلم من سيتولّى، في هذه الحالة، مهام المراقبة، والضّبط، والقمع؟ لن يتولّى هذه المهام الأفرادُ الأكثرُ ذكاءً، وثقافة، وحِكْمَة، ونُبْلاً، وإنما سيتولاّها الأفراد الأكثر سخافة، وجهلا، وانتهازية، وفسادا ! فهل تقبل هذا المصير؟

آدم: لَا! لَا! مَا كنتُ أريد قوله هو أن الحرّية، قد تشجّع بعض المواطنين على اللّجوء إلى الإلحاد! وهذا الإلحاد يهدّد أسس أمتنا الإسلامية وتماسكها! وبصراحة، أنا أخاف من خطر الإلحاد. فهل تدافع أنت عن الحرّية، ولو أدّت إلى تكاثر الإلحاد في بلادنا؟

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! أنا أقدّر همومك، وآخذ بعين الاعتبار تخوّفاتك. لكن، لنتساءل معًا، وبأكبر موضوعية ممكنة: هل حقّا الحرية هي التي تدفع المواطنين نحو الإلحاد؟ أنا أعتبر هذا الظنّ غير سليم. ***الحرية بريئة من الإلحاد!*** ولم يسبق للحرّية أن تسبّبت في خلق الإلحاد في أي بلد كان! على عكس هذا الظّن، كان الإلحاد، ولا يزال، موجودا في كل مجتمعات العالم، سواء كانت مجتمعات قديمة أم حديثة، شرقية أم غربية، متديّنة أم علمانية، ديمقراطية أم استبدادية. والفرق بين المجتمعات التي يظهر فيها الإلحاد، وتلك التي يختفي فيها، هو أن الإلحاد يضطرّ، داخل المجتمعات الدّينية الاستبدادية، إلى التّستّر، وذلك لتلافي إرهاب المتديّنين المتشدّدين. لكن ***ظاهرة الإلحاد، مثل ظاهرة التّدين، تبقى دائما موجودة في كل المجتمعات.*** والتّاريخ يؤكّد ذلك. وإذا توصّل مواطن مُحَدَّد إلى قناعة مُلْحِدَة، فقد يكون ذلك بسبب شخصيته، أو تفكيره، أو ثقافته، أو تجاربه المجتمعية، أو بسبب نقط الضّعف الموجودة في الدّين. وحرمان هذا المواطن المُلْحِد من حرّيته، قد يمنعه من الجهر العلني بإلحاده، لكنه لن يصدّه عن الوصول فكريّا إلى تلك القناعة المُلحدة. ولن يزيحه عن التشبّث بها. ويمكنك، بواسطة القوّة، أن تجبر أيّ مواطن على الاعتراف بالإيمان بدين مُحَدَّد، وعلى التّصريح به، أو التّظاهر باعتناق ذلك الدّين، وتطبيق عباداته. لكنك ***لن تستطيع أبدا، بواسطة القوّة،***

أن تُقنع عقلَ أيّ مواطن بصواب أو عدالة أيّ دين كان. فلا يَصْلُح للعقل سوى العقل! ولا يُلائم المنطق سوى المنطق! ولا يناسب الحرّية سوى حرّية مماثلة! أما منطق القوّة، أو الإكراه، أو القهر، أو الترهيب، فقد لا ينجح حتى مع الحيوان، فبالأحرى أن ينجح مع الإنسان العاقل، الحرّ، والنّبيل. ***والجاهل هو الذي يحتاج عادةً إلى استعمال القوّة، بينما العاقل يكتفي بقوّة الإقناع.*** وعلى عكس بعض الظّنون، ***ليست الحرّية هي التي تخلق الإلحاد، بل إن غُلوّ بعض المتديّنين، أو تشدّد بعض الأصوليّين، أو تعصّب بعض السّلفيين، أو تعنّت جماعات الإسلام السياسي، هو الذي قد يدفع بعض المواطنين إلى النّفور من المتديّنين المتشدّدين، وربّما حتّى من الدّين.***

آدم: وإذا خرجت غداً أعداد هامّة من المواطنين إلى الشّارع، يتظاهرون، ويُشهرون إلحادَهم علانيةً، كيف ستتصرّف أنتَ؟

إبراهيم: لن أفعل شيئا. لأن المواطنين هم أحرار في عقيدتهم. ولأن القوة، أو الإكراه، لا يصلحان نهائيا لمجابهة الآراء، أو الأفكار، أو القناعات، أو المعتقدات. ولأننا نفترض، في مجمل المواطنين، أنهم إنسانيّون، عقلانيون، واعون، أحرار، مسؤولون، ومتضامنون. ولأن ***الإيمان، أو عدم الإيمان، وكذلك العبادة، أو عدم العبادة، هي كلّها أمور تدخل ضمن الحرّيات الشّخصية.*** كلّ الناس يعرفون أن ***ظاهرة الإلحاد كانت وما زالت موجودة في كل بلدان العالم،*** بما فيها البلدان المسيحية، والمسلمة، والهندوسية، وغيرها. ***فما الفرق بين أن يُظهر بعض المواطنين شيئا ما نعرفه عنهم، أو أن يكتموا هذا الشّيء؟ لا فرق!*** وماذا يربح المجتمع من أفراد يتظاهرون بتديّن شديد، بينما هم يمارسون المُجاملة، أو الكذب، أو الغش، أو النّفاق، أو الرّشوة، أو الفساد، أو الاغتناء غير المشروع؟ أنا أفضّل المصارحة، والشّفافية، والوضوح، والتسامح، والحرّية. وأبغض المُغالطة، أو الكِتمان، أو السّرية، أو الكَبْت، أو النِّفَاق، أو الإكراه، أو الاضطهاد، أو العنف.

آدم: ألا يهمّك واجب الدّفاع عن الدّين الإسلامي؟

إبراهيم: أنا أفضّل المساهمة في الدّفاع عن حقوق الإنسان. أمّا الدّفاع عن الدّين، فهو من مسؤولية الإله. بل الإله هو الكائن الوحيد القادر على الدّفاع عن دينه! ولا يحتاج الإله في ذلك إلى مساعدة أحد! وإذا لم يَحْم الإله دينه، فلا أحد في الدنيا يستطيع أن يحمي الدّينَ نيّابةً عن الإله! أما الأفراد، أو الدول، أو المؤسّسات، أو الجماعات، أو الميليشيات، الذين يدّعون حماية الدّين، فإنما يحمون مصالحهم الخاصّة!

آدم: لكن السّماح بإظهار الإلحاد سيؤدّي إلى زعزعة إيمان بقية المواطنين!

إبراهيم: لا تُبالغ يا مواطن! تخوّفاتك مشروعة. ومن حقّك أن تهتمّ بمصير الدّين الذي تؤمن به. لكنه لم يثبت في أيّ بلد من بلدان العالم أن حرّية العقيدة أدّت إلى اهتزاز، أو انهيار، الإيمان لدى المواطنين الذين كانوا من قبل مؤمنين. فمثلا البلدان الغربية الديمقراطية، التي توجد داخلها حرية العقيدة، كانت وما زالت توجد فيها نسب محدّدة من السكّان المتديّنين. كما أن البلدان التي أقدمت فيها دولها على مضايقة، أو منع، ممارسة الشعائر الدّينية (مثلما حدث في الاتحاد السوفياتي بين سنوات 1930 و 1940) لم تنجح في القضاء على الإيمان، أو على التديّن، لدى المواطنين الذين كانوا مؤمنين. والدول التي تفرض على مواطنيها قدرًا معيّنا من الإيمان، أو من العبادة، مثل السعودية، أو إيران، أو أفغانستان (إبّان حكم «طَالِبَان»)، لم تفلح في محو عدم العبادة، أو الإلحاد، من بلدانها. وإنما يَضْطَرّ هذا الإلحاد إلى التستّر. وبالتالي فإن الرأي الذي يزعم أن حرية العقيدة ستؤدي إلى زعزعة إيمان بقية المواطنين هو رأي ساذج، بل خاطئ! وقد ينبني على استخفاف بعقول المواطنين. وحتى إذا كنّا كبشر، نتأثّر حقيقةً كلّنا ببعضنا البعض، فإن هذا التأثّر لا يحدث إلا بصعوبة كبيرة، وعبر شروط ومراحل شَتّى من التساؤل، والتّفكير، والفحص، والتّردّد، والبحث، والتّشاور، والتّجريب. لأن المواطنين هم أحرار في عقولهم. وعلى العموم، ***لا يقلّد الناس إلا ما يظهر لهم صحيحا، أو واقعيا، أو نافعا، أو مفيدا.*** والدّليل على ذلك هو أن البلدان التي تَبَنّت حرّية

العقيدة، بقيت فيها ظاهرة التديّن تقريبا مثلما كانت من قبل. وإذا كان المواطنون أحرارا، فلن تقدر أية دعاية، أو قوّة، على إجبارهم على تبنّي دين معيّن، ولا أن تفرض عليهم التخلّي عن أي دّين محدّد.

آدم: غريب! أنت تتكلّم وكأن الإلحاد ليس خطيرًا !

إبراهيم: ***أن يكون مواطن مَا مؤمنا، أو ملحدا، هذا شأن يهمّه هو شخصيا، ولا يُؤْدِي باقي المواطنين بأيّ حال من الأحوال.*** وما تطلبه عامّة الشعب من أيّ مواطن، ليس هو أن يكون متديّنا، أو متعبّدا، وإنما تطلب منه احترام القانون الوضعي (المنبثق من إرادة شعب حرّ)، والالتزام بالأخلاق، والمشاركة قدر مُستطاعه في الإنتاج، وفي التعاون، وفي التّكامل، وفي التضامن المُجتمعي، وذلك بصدق ونزاهة. أمّا الأمور الأخرى (مثل الإيمان، أو التديّن، أو العبادة)، فيبقى المواطن حُرًّا في أن يتّبعها أم لا.

آدم: أنا لا أفهمك جَيِّدًا! لماذا تعطي ***للحرّية*** كل هذه الأهمية؟ لماذا تُفضّل ***الحرّية*** على التديّن؟ لماذا تدافع عن ***الحرّية*** رغم ما فيها من أخطار؟ هل ***الحرّية*** أساسية إلى هذه الدرجة؟

إبراهيم: أسباب التشبّث بالحرية كثيرة. المهم هو أنه، عبر التاريخ الطويل، تعاقبت على حكم شعوبنا أشكال متعدّدة من الأنظمة السّياسية الاستبدادية، وبمبرّرات أيديولوجية متنوّعة. وكانت هذه المبررات، تارةً ذات نزعة قَبلية، وتارةً أخرى ذات صفة دِينية. ومهما كانت نوعية تلك المبرّرات، يؤدّي الاستبداد السياسي دائمًا إلى الغشّ، وإلى الفساد، والقهر، والظّلم، والقتل، والتهجير، والتخلّف، والانحطاط. وتوالت هذه الأنظمة السياسية الاستبدادية المتنوّعة خلال قرون شتّى، وذلك إلى درجة أن همّنا الأساسي، أصبح اليومَ هو التحرّرُ من الاستبداد، والحصول على الحرّية، وعلى الديمقراطية، وعلى حقوق الإنسان. لقد ***أدركنا اليوم أن حرماننا من الحرّية يلغي إنسانيتنا، ويحرمنا من كرامتنا، ويبقينا في التّخلّف، ويحوّلنا إلى رعايا، أو قاصرين، أو حيوانات، أو بضائع، أو أشياء تافهة. فلا يمكن أن تتحقّق ماهيّتنا الإنسانية إلا من خلال ممارسة حرّياتنا الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والفنية، وغيرها.***

آدم: ماذا تقصد؟ هل حقّا إنسانية كل مواطن أو شعب مشروطة بتمتعه بحرّياته السياسية؟

إبراهيم: فعلاً! كل مواطن (أو شعب) لا يستطيع أن يفكّر بمنهج مستقل عن سيّده، أو لا يقدر على التصرّف بشكل متحرّر من حاكمه، يكون قد فرّط في إنسانيته. فيصبح مثل بقرة، أو مثل خَروف مُدَجَّن. وسيكون مصيره هو الاستغلال، أو القهر، أو الشقاء. وكل مواطن (أو شعب) لا يتجرّأ على نقد الحكّام، وعلى معارضة السّائدين، وعلى محاسبة الفاسدين، والأقوياء، والأنانيّين، والانتهازيين، والظّالمين، يكون قد ضيّع ماهيّته الإنسانية.

آدم: قُلْ لي بصراحة، ألاَ تُبالغ شيئا ما في الأهمية التي تعطيها أنتَ إلى ***الحرّية***؟ هل ***الحرية*** أساسية إلى هذه الدرجة؟ أليس سبب اهتمامك ***بالحرّية*** هو كونك مناضلا سياسيا ثوريا؟

إبراهيم: بفضل حرّيتي، يمكنني أن أجعل من نفسي ما أريد. ويمكنني أن أنجز الكثير مِمّا أطمح إليه. وإذا حُرِمْتُ من حرّيتي، فمن المحتمل أن أصبح لا شيء. لاَ هويّة، ولاَ كَيْنُونَة، ولاَ إنسانية، ولا تَدَيُّن، ولاَ وجود. والسبيل الوحيد لكي استرجع كينونتي، أو هويّتي، أو إنسانيّتي، هو أن أكافح من جديد بهدف استرجاع حرّيتي وتفعيلها. ولو أن حرّيتي لاَ تضمن لي، لَا كينونتي، ولَا انشراحي، ولَا سعادتي. لكن ***حرّيتي تفتح لي إمكانية تحقيق ذاتي، أو إنجاز طموحي، أو عقلنة حياتي.*** ومصيري ليس مُقدّرا، ولَا محدّدا بشكل قبلي. ورغم أن مصيري يخضع لتأثيرات مجتمعية، أو عالمية شتّى، ***فالاحتمال الأكبر هو أن حرّيتي ستساعدني على تكييف، أو إنتاج، قدر هامّ من مصيري.*** وتتجلّى حرّيتي في قدرتي على التَمَيُّز عن مجمل المواطنين. كما تظهر حرّيتي في قدرتي على التّنديد بالكذب، ومقاومة الظّلم، ورفض الاستبداد، ومكافحة الاستغلال، ومعارضة السّلطة السياسية، ومخالفة سائر المجتمع. فكيف لاَ أعطي أهمية حاسمة إلى الحرّية؟

آدم: لكن أنا لم أستوعب بعدُ لماذا تصرّ على ***ربط الهوية بالحرّية***؟ قل لي إذن، وبأكبر وضوح ممكن: لماذا تربط بين الهوية والحرّية؟

إبراهيم: الهوية التي تـقترن بـالإكراه، هي هويـة القَاصِر، أو الرَّعِيَّة، أو العَبْـد، أو القِنّ، أو المُضْـطَهَد. والهويـة الإنسـانية الحقيقيـة (أو الطبيعيـة، أو السَّـلِيمة)، هي الـتي تتجلّى في حرّيـة الممارسـة. ***فـإذا لم تـقترن الهويـة بحرّيـة الممارسـة، فـإن هـذه الهويـة تصـبح عبثيّـة، أو وهميّـة، أو زائفـة، أو لاغيـة، أو مُضَـلِّلة.*** وإذا لم يكن المـواطن (أو الشعب) حرّا، فإن الهوية الغالبة فيه ستصبح هي أنـه قَاصِر، أو سَجين، أو خاضع، أو مَسود، أو مضطهَد، أو مستغَل، أو مستـعمَر، أو مُسْتَـلَب (aliéné). فتصبح شخصيته مُلغاة. أو تكون هويتـه معلَّقـة، أو موقوفـة، أو ضائعة، أو مُغيَّبة. ***والهوية التي لا يكون جوهرها هو الحرّية، تـؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى فقدان الحرّيات السياسية والفكرية. وتـؤدّي إلى الحرمـان من الحقـوق الأساسـية.*** ومقاومـة المـواطن للظّلم، أو مناهضته للاستبداد، أي ممارسته لحرّياته السياسية، هي الـتي تُـعيد لهذا المواطن هويّته الإنسانية الأساسية. ***وكل مواطن (أو شعب) يفقد حرّيتـه، يصبح مثل شيء مادّي جامـد.*** وترتبـط حرّيـة كـل مـواطن (أو شعب) بمـدى تمتّـعه بحقـوق المُواطنـة (مثـل الحـق في تـعليم محايـد، والحق في شغل منتج وعادل، والحق في علاج طبّي غير تجاري، والحق في عدالـة مستـقلّة ونزيهـة، والحـقّ في الاستـفادة من التّضـامن المجتمعي، وما شابهها من بين حقوق المُواطَنة). وترتبط حرّية المـواطن كـذلك بمـدى استـفادته من الحرّيـات السّياسـية (مثـل حرّيـة التّفكـير، وحرية التـعبير، وحريـة النـقد، وحريـة التنظيم، وحريـة العقيـدة، وحريـة الاختلاف، وحرية المعارضة، وحرية التظاهر، وحرية الاحتجـاج، وحريـة المقاومـة، إلى آخـره). ***والصّـفة الـتي تجعـل كـلّ مـواطن (أو شـعب) جـديرا بـالاحترام، هي حرصـه على تفعيـل حرّياتـه، وكـذلك عنايتـه باحترام ومساندة حرّيّات غيره.*** وهي أيضا الطريقة الـتي يستـعمل بهـا هذا المـواطن (أو الشـعب) حرّيته، وعقلـه. ***وكـل مـواطن (أو شعب) لا يتمتـع بهذه الحقوق الإنسـانية، فـإن حرّيتـه، أو هويّتـه، ستصـبح هي نـفسها مشـوّهة، أو مريضـة، أو مُصـادرة، أو ملغـاة، أو عديمـة الجدوى.***

آدم: ولمـاذا أراك، في بعض الأحيـان، تُـقِيم ترابطًـا بين الحرّيـة والعقل؟ هل وجود أيّ واحد منهما يحتاج فعلاً إلى قيّام الآخر؟

إبراهيم: إذا ظلّ شخص مُحَدَّد يفتـقد إلى الحرّيـة، فقد يعـني هـذا الفقدان للحرّية أن هذا الشخص يفتقد أيضـا إلى العقـل. لأن العقـل هـو المُطَـالِب بالحرّيـة، وهـو كـذلك الـذي يُنشّطها، أو يطبّـقها. زيـادة على ذلك، ***يستحيل على أي إنسان (أو شعب) أن يكـون حـرّا إذا لم يكن يتوفّر على عقل سليم، أو متحرّر، أو جيّد، أو ناضج. كما يستحيل على أيّ إنسـان عاقـل أي يستمتـع بعقلـه إذا لم يستمتـع، في نفس الوقت، بحرّيته.*** وإذا كانت الأفعال "الحرّة" لشخص محدّد غـير مـبرّرة بتفكيرٍ عقلاني سليم، فهـذا قـد يعـني أن هـذه الأفعـال لا تنتج عن إرادة حرّة، وإنما تنتج عن عوامل أجنبية، أو خارجيـة، أو آليـة، أو غريزيـة، أو اعتباطية، أو عَرَضِية، أو عَبَثِيّة. وإذا كانت هـذه الأفعـال فعلاً اعتباطيـة أو عبثية، فهذا سيعني أنها ليست أفعالاً حُرَّة. وكـلّ شّخص يتـوفّر على عقل جيّد، لكنه لا يقـدر على التصـرّف بحرّيـة، فكـأن عقلـه، أو أفكـاره، تبقى مكبوتة، أو مُعلّقة، أو مؤجّلة، أو ملغاة. ***فلا حرّية بـدون عقـل، ولا عقل بدون حرّية.***

آدم: اعتبـارا لمجمـل مـا طرحتـه، مـاذا سـيقول أجـدادنا لَـوْ بقـوا أحياءً؟ ألم يكن أجدادنا يختزلون هويتنا في إسلامنا؟

إبراهيم: في حالة أجدادنا بمنطقة شمال إفريقيا، كـانوا، منـذ آلاف السّـنين، يسـمّون أنفسـهم، في اللغـة الأمازيغيـة، بكلمـة «إِيمَـازِيغَنْ»، بمعـنى «الأحـرار». وهـذا اللّقب يـدلّ على أن السّـكان الأوّلـون، أو الأصليون، في هذه المناطق، كانوا يعتبرون أن الجـوهر في هـويّتهم، هـو الحرّية. وكانوا يفضّلون حرّيتهم على أيّ شيء آخـر. وكـانوا يـدركون أن حرّيتهم لا تحصل إلّا إذا تصرّفوا كجماعة، أو كشعب متضامن.

23) الهويةُ ليست ثَابتةً، وإنَّما متــغيّرةٌ

آدم: لكن هويتنا، لا نحدّدها نحن، وإنما آباؤنا وأجدادنا هم الذين حدّدوا هويتنا في الإسلام. أجدادنا هم الذين صنعوا أو نحتوا هويتنا عبر التاريخ. وبالتّالي، لا يحق لنا أن نُشوّه هويّتنا الإسلامية، أو أن نفرّط في هذا الإرث العظيم الذي تركه أجدادنا لنا.

إبراهيم: تمهّل يا مواطن! لماذا يحق لأجدادنا أن يحدّدوا هويتهم، ولا يحق لنا نحن أيضا أن نحدّد هويّتنا؟ اِسمع يا مواطن! عند تحديد اختيّاراتنا، يجب أن نعتمد على أنفسنا، وليس على أجدادنا. نحن نحترم أجدادنا، لكنهم ماتُوا، وبعد فنائهم زالت أوضاعهم الماضية، واختفت معهم اختياراتهم القديمة. ونحن أيضا ذاهبون، أو فانون. وكلّ جيل هو حرّ في أن يُكيّف حاضره مثلما يشاء. ***وهويتنا ليست محصورة فقط في مَاضٍ اِنْقَضَى، ولكن هويّتنا تتجلّى أيضا في حاضر حيّ ومتناقض، وفي برامج آنية، وفي مشاريع مستقبلية، وفي متمنّيات جرّيئة، وفي طموحات تَتُوق نحو مزيد من التقدم، والعلوم، والتّضامن، والسّعادة***. يجب أن نَتَجَرَّأَ على تَدبير مَصيرنا بأنفسنا، دون أية أَبَوِيَة، أو نِيَّابَة، أو حِماية. ***هويّتي هي تلك التي أحدّدها أنا بحرّية، وليست تلك التي يريد غيري أن يسجنني داخلها***. الهويّة التي تنتج عن الإكراه، لا أقبل بأن تكون هويّتي. مصلحتك، ومصلحتي، تكمن في أن نتمتّع جميعا بحرّياتنا الفردية والجماعية، وفقًا لقانون عادل، وأن تتطوّر خصائصنا طبقًا للاختيارات التي نَنْتَقِيها بحرّية. وبالتّالي، فإن هويّتنا، أو ***هويّاتنا*** (في صيغة الجمع)، ***تتطوّر باستمرار، وذلك في ترابط بممارستنا لحرّياتنا الفردية والجماعية***. ومهما حاول أيّ شعب، أو جماعة، أن ينغلق على نفسه، لِصيّانة هويّته، أو لِحمايتها من التأثير، فإن هذه الهوية ستستمرّ حتمًا في التطوّر، بسبب التفاعلات الجارية في ما بين مجمل البشر.

آدم: أليست هويتنا هي أننا كلّنا مسلمون؟

إبراهيم: فَكّر يا مواطن! ***ليس الدّين، أو التدّين، هو العنصر الأساسي في هويتنا الوطنية***. لأن المواطنين يتفاوتون في درجة

تديّنهم. ولأن تديّن أي مواطن يتطوّر باستمرار، تارةً نحو اتّجاه معيّن، وتارةً أخرى نحو منحى مخالف. ولأن المواطنين يختلفون بالضّرورة في الكثير من القيم التي يحملونها، ويتفاوتون في درجات تعلّقهم بالدّين، وفي مدى تطبيقهم له. ***وهذا التّفاوت في التديّن هو حق من بين حقوق المُواطنة. كل مواطن هو حرّ في أن يتديّن بالطّريقة، وبالدّرجة، التي يحب. وكل مواطن يستحقّ أن يتمتع بحرّية العقيدة، وبحرّية العبادة، وكذلك بحرّية عدم العبادة.*** وحتى كل شخص متديّن، يتطوّر تديّنه عبر الزمان. فقد يكون شخص مَا شديد التديّن في سنّ المراهقة، ويمكن أن يصبح غير متديّن في سنّ الشيخوخة، أو عكس ذلك.

آدم: لكن واجبنا هو أن نحافظ على هويتنا الوطنية!

إبراهيم: فَكّر يا مواطن! ولا تقلّد الدّعايات التي تبثّها إذاعات الدولة أو قنواتها التِّلْفَزِيَة! ***شعبنا يحتاج اليوم إلى تطوير هويّته أكثر مِمّا يحتاج إلى الحفاظ عليها!***

آدم: ماذا تعني؟ أليست هويتنا الوطنية محدّدة، مستقرّة، موحّدة، وثابتة عبر الزمان؟ أليس من واجبنا أن نحافظ على هوية وطنية ثابتة وصافية؟

إبراهيم: إن كانت الهويّة حقّا ثابتة، من تلقاء نفسها، فَلماذا تطلب منّي إذن أن أحافظ عليها، كما هي، وتحثّني على عدم تغييرها؟ وإذا كُنْتَ حريصا على التشبّث بهوية شعبنا التاريخية القديمة، فلماذا تقف عند الهوية الإسلامية، التي فُرضت بعد الفتح الإسلامي، ولماذا لا تفكّر في التعلّق بالهوية العتيقة التي كانت موجودة قبل الفتح الإسلامي؟ لِنُفكّر يا مواطن بشكل جماعي وحُرّ! إنّ شعوبنا تعيش اليوم مرحلة تاريخية انتقالية، وتتطلّب منّا قدرا كبيرا من المُرونة، والجرأة، والإبداع. ***فَلاَ يحق لأحد أن يسجننا داخل حدود هوية ثابتة، وجامدة، ترفض التطوّر عبر الزمان!*** فلم تكن هويّتنا دائما على ما هي عليه اليوم، بل ظلّت تتطوّر عبر الزمان. الهوية الثّابتة تلائم الأشياء الجامدة، ولا تلائم الإنسان الحيّ، أو الحرّ، أو الطّموح. وكل فرد، أو جماعة، أو مؤسّسة، تعطي «للهوية» مضمونا محدّدا، فإن

تحديدها لذلك المضمون يبقى مجرد رأي خاص حول «الهوية»، ولا يرقى إلى مستوى حقيقة علمية، أو مطلقة، أو إجبارية.

آدم: لكن، أليست لدينا هوية واحدة وموحّدة، تجمعنا جميعا؟!

إبراهيم: ***ليست لدينا هويّة وطنية واحدة وموحّدة، وإنما لدينا هويات*** (بصيغة الجمع) ***متعدّدة، ومختلفة، ومتطوّرة.*** نحن كمواطنين أحرار، نتشابه في كل شيء، ونختلف في كل شيء. نختلف مثلا في تربيّتنا، وفي تعليمنا، وفي تجاربنا، وفي أوضاعنا الاقتصادية، وفي أعمالنا الإنتاجية، وفي استهلاكاتنا. كما نتفاوت في مداخيلنا، وفي ممتلكاتنا، وفي امتيازاتنا، وفي أفعالنا، وفي قِيمنا، وفي أحاسيسنا، وفي آرائنا، وفي معتقداتنا، وفي طموحاتنا، وفي أساليبنا، وفي أخلاقنا، وفي ثقافاتنا، إلى خره. فكيف يعقل أن تكون لدينا جميعا هوية واحدة، موحّدة، ومتطابقة؟ هذا غير معقول! ***التّشابه، أو التطابق، أو الانسجام، هي متمنّيات مثالية، أو طوباوية، أو تصوّرات فكرية، أو خيالية. بينما في الواقع الملموس، يسود الاختلاف، أو التّمايز، أو التّفاوت، أو التّباين، أو التناقض.***

آدم: أنت تُحيّرني! فهل يعقل أن تكون الهوية غير موحّدة، وغير ثابتة؟ وهل الهوية التي تتطوّر باستمرار، هل هي حقّا هوية؟

إبراهيم: أنظر يا مواطن! لا شيء في الكون يبقى ثابتًا، أو جامدا ! جَسَد كل مواطن، وعقله، ومعارفه، وقِيمه، وإيمانه، وعبادته، وخصاله، وتفاعله مع بيئته، وأحاسيسه، ونفسيّته (أو سِيكُولُوجِيته)، إلى آخره، كل هذه الصّفات تتطوّر باستمرار. فكيف يعقل في هذه الحالة أن تكون هوية المواطن ثابتة أو مستقرة؟ أنظر إلى محيطك المجتمعي! كل كائن بشري يتميز بتفكير متحرّك، ووعي متغيّر، وثقافة متطوّرة، وطموح متنام، وممارسة متبدّلة. وبالتالي، فإن ***هوية كل كائن بشري تكون بالضّرورة متغيّرة.*** هويّتك خلال اليوم الحالي ليست هي هويتك التي كانت لديك خلال السنة الماضية، أو خلال العقد الفائت. وهويّة الشعب خلال السنة الحالية تختلف عن الهوية التي كانت لديه قبل قرن أو أكثر من الزمن. ***هوية كل شعب، مثل هوية كل مواطن، تظل في تفاعل متواصل مع مجتمعه، ومع بيئته***

العالمية. فلا يعقل أن نسجن أنفسنا داخل هوية جامدة، ثابتة، متزمّتة، راسخة، ومغلقة. على عكس ذلك، تستوجب مصلحتنا أن تظل هوياتنا منفتحة على كل الثقافات، وعلى كل الشعوب، ومتفاعلة مع كل التجارب، ومتجاوبة مع كل الحضارات، وودّية مع مجمل شعوب العالم. وإذا لم تكن هويّتنا تساعدنا على التحرّر من مجمل القيود، والإكراهات، وأشكال الاضطهاد، أو الاستغلال، فإنها ستصبح هوية سلبية، وغير مرغوب في استمرارها. ***والهويّة التي لا تساعدنا على تغيير أوضاعنا المجتمعية، في اتجاه مزيد من الحرّية والتّنمية، فإنها تتحوّل إلى أغلال مُعيقة، أو إلى سِجن خانق، أو قاهر.***

24) تتفاعل الهويّة مع الثّقافة

آدم: وباعتبارك مثقفًا، يحبّ الثقافة ويدافع عن المثقفين، ألا تتّفق معي على أننا نتوفّر على ثقافة وطنية، تاريخية، مشتركة، أصيلة، توحّدنا جميعا، في هوية واحدة، جامعة وشاملة؟

إبراهيم: اِسمع يا مواطن! أنا أقدّر نواياك الحسنة. وأشكرك على غيرتك على «ثقافتك الوطنية»، وعلى «الوحدة الوطنية». وأشجّعك على النّظر إلى قضية ***الثقافة*** عبر رؤية تكون أكثر مَا يمكن مَرنة وواسعة. تصوّر نفسك في موقع ملاحظ غير متحيّز، يكتفي (خلال فترة أولى) برؤية أو وصف الأشياء كما هي في الواقع، دون التّسرّع في إصدار تأويلات، أو أحكام، أو تقييمات. ألا تلاحظ أنه توجد في مجتمعنا ثقافة تقدّمية، وتوجد ثقافة رجعية، وتوجد ثقافة مخادعة، وثقافة انتهازية، وثقافة منافقة، وثقافة مرتزقة، إلى آخره؟ ألاَ توجد ثقافات عالمة، وثقافات جاهلة؟ ***أليست الثقافة في واقع المجتمع بنية معقّدة، مكونة من ثقافات مُتعدّدة، ومُتفاوتة، ومتداخلة؟*** ألا تحسّ أننا مدعوّون إلى الاجتهاد لكي نكتشف كل هذه الثقافات المختلفة، أو المُسْتَتِرة، الموجودة داخل المجتمع؟ ألا تشعر أننا

مضطرّون إلى أن نتعلّم كيف نميّز فيما بين كل هذه الثقافات المتباينة؟ ألا ترى أنه عند وقوفنا على أي عنصر ثقافي، يلزمنا أن نحاول تحديد نوعية الثقافة التي ينتمي إليها؟ ألا تلاحظ أن ***الثقافة ليست فقط مجالا للتّوحّد، بل هي أيضا وسيلة للتّساؤل الفلسفي، ومجال للبحث العلمي، وميدان للتّنافس الفكري، وللصّراع السياسي؟*** وتظهر أحيانا الثقافة كأنها وعاء حامل للمعرفة. لكن ***الثقافة تستطيع أيضا أن تنحرف، أو أن تصبح لباسًا للجهل، أو تمويها للخداع، أو غطاءً للدّعاية، أو سِتارا للاستلاب*** (***aliénation***). ***والثقافة ليست ثابتة، أو جامدة، أو متحجّرة.*** بل ثقافة كل فرد، أو ثقافة كلّ فئة مجتمعية، أو ثقافة كل شعب، تظل في تحوّل متواصل. ***ولا توجد ثقافة وطنية أصلية، أو أصيلة، أو عريقة. بل كل ثقافة هي حيّة، ومؤقّتة، وتاريخية، ومتأثّرة، ومتناقضة، ومُتغيّرة مع مرور الزّمان.***

آدم: كيف؟ أظن أنني لا أفهمك جيّدًا ! أنت تفاجئني بكلامك هذا ! هل تنكر وجود ***ثقافة وطنية موحّدة***؟ ألا يجدر بنا أن نعترف أن الدولة تقوم بمجهودات جبّارة لِرِعَايَة هذه ***الثقافة الوطنية*** وتنميّتها؟ ألا تنفق الدولة من أجل تعليم الثقافة ونشرها؟ ألا يحقّ لنا أن نفتخر بثقافتنا الدّينية التي تتميّز بها بلادنا عن سائر بلدان العالم الأخرى؟ ألا تتمتع بلادنا باستثناء متميّز؟

إبراهيم: لِنُحاول يا مواطن أن ننظر، من وقت لآخر، إلى الأشياء بمنهج نقدي! إنني أعترف لك بحقك في الغيرة على بلادك، وعلى ثقافتك. وإنني آخذ بعين الاعتبار عنايتك بالدّفاع عن دينك، ووحدتك الوطنية. وهذا لا يمنعك من أن تلاحظ أن الثقافة التي تروّجها الدولة في بلادنا هي مجموعة من الدّعايات المُغرضة، أو الإيحاءات المُخادعة. وعلى عكس المظاهر، ***لا تقدر الدولة على إنتاج الثقافة! بل أكبر خصم للثقافة، وللمثقفين، هو الدولة المُحافظة! وَتَقْتَاتُ الدولة عادةً من غفلة المواطنين! وتنتعش الدولة المحافظة من جهل الشعب! وتتضايق من المثقّفين النّاقدين! وقد ظلّت الدولة تقمع المثقفين! بل الدولة هي التي قتلت الثقافة النقدية أو الحيّة***

في بلادنا! ويمكن أيضا أن تتحوّل بعض الحركات الدّينية الأصولية، أو المتطرّفة، إلى خصم مُتعصّب، أو إلى عدوّ متصلّب، يُكافح ضدّ كل ثقافة حيّة!

آدم: آه! يا لها من اتّهامات! أفكارك النقديّة تقلقني! كأنك تحاول التّشويش على معتقداتي! إنك تزعزع يَقِينِيَّاتِي! قل لي إذن، ما هي حججك على تلك الاتهامات التي توجّهها إلى الدولة، أو إلى الحركات الإسلامية؟

إبراهيم: أعترف لك بحقّك الكامل في الحفاظ على جميع قناعاتك التي تفضّلها. وميزة الحوار، هي تبادل رُؤًى، أو أفكار، أو مواقف، أو تحاليل، متفاوتة، أو متناقضة. ومن حقّك أن تأخذ من الحوار ما يعجبك، وأن تتغاضى عمّا لا يلائمك. مع العلم أن ما لا يرضيك اليوم، قد يعجبك بعد غد. ومشاركتنا في الحوار، تفترض فينا أننا قبلنا بأن نناقش بمرونة فكرية كبيرة، وبرحابة صدر واسعة. وفي إطار هذه الرّؤية، ألا تلاحظ أن النظام السياسي القائم في بلادنا يهمّش المثقفين الحقيقيين؟ بل يلجأ من وقت لآخر إلى إسكاتهم، أو إهانتهم، أو ملاحقتهم، أو ترهيبهم، أو اضطهادهم، أو قمعهم. وتعوق أو تمنع الدولة إنتاج المثقفين الحقيقيين. كما أن الحركات الدّينية المتشدّدة تتضايق هي أيضًا من أفكار المثقفين، وتريد إسكاتهم بأية وسيلة كانت. بما فيها "الإرهاب الفكري"، أو "العنف الجهادي". وكل دولة محافِظة تنزعج من المثقفين النّاقدين، أو المُعارِضين. لأن ***الميزة المشتركة للمثقفين الحقيقيين هي أنهم يطرحون الأسئلة المُحرجة، وينتقدون الانحرافات، ويستنكرون الظّلم، ويفضحون الاسْتِلاب***. بل تظلّ الدولة مَهْوُوسَة بحاجتها الماسّة إلى الاستقرار السياسي. وتعتبر الدولة كل نقد فكري، أو سياسي، أو اجتماعي، بمثابة خطر يهدد أمنها واستقرارها. وتذهب الدولة أحيانا إلى حدّ اعتبار مجرد ترويج خبر، أو نشر رأي، أو معطيات، أو تحليل، بمثابة محاولة للمسّ بأمن الدولة. الشيء الذي يجعل من ***الثقافة ميدانا ساخنا للصّراع الفكري والسياسي***. والثقافة الوحيدة التي تقبلها الدولة هي تلك التي تخضع لتوجيهاتها، أو تُروّج دعاياتها السياسية. لأن الدولة، بطبيعتها،

تريد التحكّم في كل شيء (بما فيه الثقافة). وتريد توظيف الثقافة، واستغلالها كأداة للتحكّم في الشعب. ولا تتحمّل الدولة المحافِظة، أو المستبدّة، وجود مواطنين مثقفين، عارفين، يقظين، وناقدين. بل تفضّل الدولة أن يكون كلّ المواطنين جاهلين، أو سُذّج، لكي يسهل عليها التحكّم فيهم.

آدم: آه! فهمتك الآن! هذا تحليل دقيق! أطروحتك هي أنه ***يستحيل الفصل بين الثقافة والسياسة. وأن الدولة تميل إلى توظيف ثقافة من نوع خاص كأداة للتّحكّم في عقول المواطنين.*** لأن غاية الدولة هي إخضاع الشعب. هذا أمر ممكن. لكن قل لي، ما هي الثقافة إذن؟

إبراهيم: لا أحد يستطيع تعريف ***الثقافة*** بشكل مقنع، أو مرض، أو محايد. حيث لا توجد ثقافة واحدة، وإنما توجد ثقافات مختلفة، ومتطوّرة، ومتصارعة في ما بينها.

آدم: أُوْوْوْوْخْ! بَدلاً من أن تشفي فضولي، أنت تضاعف حيرتي! في هذه الحالة، لا تعطيني تعريفا عامّا للثقافة، ولكن قل لي على الأقل، ما هي الثقافة التي تريد أنتَ؟

إبراهيم: تسألني ***ما هي الثقافة؟*** طيّب! على خلاف ما تروّجه الدولة، ليست الثقافة هي الفنون (مثل الموسيقى، أو الرّسم، أو الغناء، أو الرّقص، أو السنيما، أو المسرح، إلى آخره). وليست الثقافة هي التقاليد، أو التقنيات، أو المهن التي تتّجر في مجال ترويج منتوجات فنية أو ثقافية. بل الثقافة هي على الخُصوص ***تحصيل، واستيعاب، وتطوير، أكبر قدر ممكن من التّراث الفكري المكتوب، الذي أنتجته مجمل البشرية،*** على مرّ التاريخ الماضي، (سواءً في بلادنا، أم في باقي مناطق العالم). والمكوّن الأساسي في الثقافة، بل نواتها الصّلبة، هي ***الثقافة المكتوبة***. وأهم مواد الثقافة هي: الفلسفة، والأدب، والتاريخ، والقانون، والعلوم الدّقيقة، والعلوم الإنسانية، وما شابهها. وكل ثقافة تنعدم فيها هذه المواد الأساسية تصبح عبثًا، أو تفاهة عقيمة، وتؤدّي إلى استلاب الإنسان. فالثقافة هي معارف دقيقة، وليست عروضا فنية. الثقافة شيء، والفنون شيء مخالف. وكُلّما ضعف ***الفكر النقدي***

في الثـقافة، يطغى الجهـل بسـرعة على كـل شـيء. والثـقافة بطبيعتهـا متعـدّدة، ومتنوّعة، ومنفتحة، ومتناقضة، ومتطوّرة. وإذا لم تكن كـذلك، فإنها تفقد صفة الثقافة. والوسيلة الرئيسية لتمرير الثـقافة من الأجيـال الماضية إلى الأجيال الحديثة، ليست هي الفنون، أو الفُرْجَة الفَنِّيَة، وإنما هي المدرسة، والجامعة، والكتب، والعلوم، والمكتبات العمومية.

آدم: طيّب! قـد يكـون هـذا التـعريف للثـقافة معقـولا! ولكن هـذا بالضبط ما تفعله الدولة في ميدان الثـقافة. فلمـاذا تنتـقد أنتَ سياسـة الدولة في مجـال الثـقافة؟ ألا تنفق الدولـة ميزانيـات ضـخمة من أجـل دعم وتـرويج الأنشـطة الثـقافية؟ ألا تـعمّم الدولـة المـدارس على البوادي؟ ألا تموّل الدولة دُور الشّباب، والمكتبـات المحليـة، والأنشـطة الثقافية مثل المعارض، والمهرجانات الموسيقية، إلى آخره؟

إبـراهيم: أنت تظنّ أن الدولـة (في المغـرب) تـعمل على تنميـة الثقافة. هذا اعتقاد غير سليم. فمنذ بداية عهد الملك المستبد الحسن الثاني، ظلّت الدولـة تكره المثـقفين، وتـعتبرهم من أخطـر المعارضـين السياسيين. وكانت الدولة تعتقد أن أخطر سلاح يستعمله المعارضون السياسيون هـو الثـقافة. فلجـأت (عـبر وزراء يتمتـعون بسـلطات شـبه مُطلقـة، أبـرزهم حفيـظ العلـوي، وإدريس البصـري) إلى مضـايقة، أو محاربة، كلّ ما له علاقة بالثقافة. وحـذفت الدولـة تـعليم الفلسـفة من برامج المدارس (خلال عقود متوالية). وعوّضت الفلسـفةَ بِبَـرامج دينيـة (مثل «التربية الإسلامية»). وقوّت الدولة البرامج الدّينية في الإذاعـات، وقنوات التلفزيون، وذلـك على حسـاب العلـوم الدّقيقـة. وبقيّت الدولـة، طِيلَـةَ عقـود متتابعـة، تُهمّش المثـقفين، أو تضـايقهم، أو تـقمعهم. وحـرّمت عليهم الوصـول إلى وسـائل الإعلام العموميـة. وظلّت الدولـة تحتقر وتهمل منتوجـات المثـقفين التـقدّميين. ويشـهد تـاريخ المغـرب على ما عاناه المثقفون على يد الدولة من مضايقات، واضطهاد، وقمع. كمـا سـاهمت الجماعـات الإسـلامية الأصـولية المتـعصّبة في ممارسـة الإرهاب الفكـري ضـدّ المثـقفين. واغتـالت المثـقف المناضـل عمـر بن جلون (في نونـبر 1975). وأرادت الدولـة إلهـاء الشـعب، فأقـدمت على تمييع الثقافة. بل فرضت الدولة مفهوما غريبـا للثـقافة. حيث وضعت

تطابقًا بين الثقافة والفنون. وحَصَرت الدولة مفهومَ الثقافة في فنون مثل الموسيقى، والغناء، والرّقص، والرسم، والتمثيل، والفكاهة، والسنيما. ثمّ وسّعت في ما بعد مفهوم الثقافة إلى أنشطة أخرى متنوعة مثل: المَعَارض، والمهرجانات، والمَوَاسِم، والفُروسية التقليدية (fantasia)، والفولكلور، والتقاليد الشعبية، والأساطير القديمة، والصّناعة التقليدية، وأضرحة الأولياء الصّالحين، و«الزّوايا» الدينية، والسياحة الموازية، والشبيبة والرّياضة (وعلى رأسها كرة القدم)، إلى آخره. وكانت الدولة تعتبر أن المثقفين الحقيقيين هم المهنيّون الذين يَتّجِرون في ترويج المنتوجات الفنية. وكانت ***نتيجة الخلط بين الثقافة والفنون هي إغراق أجيال متعاقبة في الجهل والانحطاط.*** وبعد مرور قرابة نصف قرن على صعود الملك الحسن الثاني إلى الحكم، ما زِلنا إلى حدّ الآن (في المغرب) نحصد النتائج الكارثية لهذه السياسة.

آدم: عجبًا! هل يوجد حقّا من يعادي الثقافة؟ أليست الثقافة والعلوم هي المعطيات التي نفكّر بها؟ أليست الثقافة هي النّور الذي نُبصر به؟

إبراهيم: أعداء الثقافة هم: الدولة المُحافظة، أو المستبدّة، والحركات الدّينية الأصولية المتعصّبة، والمواطنون الجاهلون.

آدم: لكن أنا أيضا كنتُ أظنّ أن الفنون هي جزء أساسي في الثقافة. فلماذا لا تدخل الفنون ضمن الثقافة؟

إبراهيم: أنا لستُ ضد الفنون! على العكس، أنا أحب الفنون. لكن، لنُفكّر قليلا. لنفترض أننا أخضعنا شابًّا إلى سيل طويل من العروض الفنّية (مثلا في الموسيقى، والغناء، والرّقص، والرسم، والتمثيل، والفكاهة، والسنيما، وما شابهها)، وذلك خلال شهور، أو سنوات، أو عقود متعاقبة. هل هذه العروض الفنّية ستكفي هي وحدها لكي تحوّل هذا الشاب إلى مثقف مُقتدر، يدرك التّراث الفكري والثقافي الذي أنتجته الإنسانية؟ هل هذه العروض الفنية ستحوّل هذا الشاب إلى خبير في الفلسفة، أو الأدب، أو التاريخ، أو العلوم الدّقيقة، أو القانون؟ الجواب هو طبعا لا! فالأطروحة التي تدّعي أن ترويج المنتوجات الفنية

يؤدّي إلى تنمية ثقافة الجماهير هي أطروحة خاطئة، أو كاذبة. لو كانت فعلا فنون مثل الموسيقى، أو الرقص، أو الرياضة، وسيلة فعّالة لنشر الثقافة، لعملت بها شعوب كثيرة منذ آلاف السّنين!

آدم: هل اكتساب الثقافة صعب إلى هذه الدرجة؟ ألا يكون الفنانون في غالبية الحالات مثقفين؟ وكيف يمكن الحصول على الثقافة؟

إبراهيم: لا تُكْتَسَبُ الثقافة الحقيقية (الحاملة للتّراث الفكري الإنساني المكتوب) إلاّ عبر مجهود دراسي، صبور، منهجي، وطويل الأمد. يمكن لفنّان معيّن أن يكون بارعًا، أو مشهورا، أو محبوبا، دون أن يكون بالضرورة مثقفا، ولا منتجا للثقافة. بل يمكن لهذا الفنّان أن يكون شبه أمّي، أو جاهلا. كما يمكن لِمثقف محدّد أن يكون عبقريا (في مجال الثقافة) دون أن تكون له أيّة مهارة فنية. فلا يحق لنا أن نخلط بين الثقافة والفنون. ولا يجوز أن نمزج بين المثقّفين (المنتجين لمضامين ثقافية) والمهنيّين الذين يشتغلون في مجال الترويج التّجاري لِمنتوجات فنية. والقوى السياسية المحافظة هي التي تميل إلى الخلط بين الثقافة والفنون، بهدف إلهاء الشعب، وإبعاده عن الثقافة الحقيقية، وعن الفكر النقدي.

آدم: نعم، ولكن كلّ شخص يدّعي أن له ثقافة خاصة به. فيظهر أن الثقافة هي ثقافات. فما هي الثقافة السّليمة؟

إبراهيم: قد أكون مُغترًا إن زعمتُ تحديد «الثقافة السّليمة». لكنه من الأسهل أن أطرح ما هي الثقافة المنبوذة. ومن زاوية مصلحة المجتمع، كلّ ثقافة تُهادن الاستبداد، أو تتعايش مع الفساد، أو ترضى بالتخلّف، هي ثقافة رديئة، أو جهل مستتر. والثقافة الحيّة، الجميلة، المحبوبة، هي تلك التي تطمح دائما إلى الحقيقة، وإلى العقل، والعُلوم، والعدل، والتقدّم، والتضامن المُجتمعي، والقيم الإنسانية!

25) تتطوّر الهويّة عبر التاريخ

آدم: لكن، في موضوع "الهوية"، لا يحقّ لك أن تنكر أن أساس هويتنا، هو التقاليد القديمة، وهو الذّاكرة المُشتركة، وهو التاريخ المشترك، وهو الوطن الجميل، الثابت، والمستقر!

إبراهيم: اِسمع يا مواطن! أنا أحترم قِيَمَك واختياراتك. لكن اِسمح لي بأن أخالفك في الرّأي. لأن "التقاليد" لا تبرّر "الهويّة". كما أن "الهوية" لا تبرّر "التقاليد". ويمكنك أن تُكَرِّر بحرّية "التقاليد" التي تُعجبك. لكنه لا يحق لك أن تفرض تلك "التقاليد" على غيرك. كما لا يحقّ لغيرك أن يفرض عليك "التقاليد" التي لا ترضيك... وقُل لي من فضلك: هل ***«التقاليد»*** التي تدافع عنها أنتَ اليوم، هل كانت "تقاليد" لكلّ المجتمع القديم، أم أنها كانت "تقاليد" فئة مُجتمعية محدودة؟ ولماذا تريد أن نحافظ على "تقاليد" محدّدة، وأن نترك باقي "التقاليد" الأخرى التي سبقتها، أو التي جاءت من بعدها؟ ألا تعترف أن تلك "التقاليد" العتيقة التي تتشبّثُ بها أنتَ اليوم، هي مجرد "تقاليد" تاريخية عابرة؟ ولماذا تريد أن نَتَقَيَّدَ بِ "تقاليد" معيّنة، وليس بأخرى عَايَشَتْهَا، أو خَالَفَتْهَا؟ ولماذا لا نمنح لأنفسنا حرّية تطوير "التقاليد"، أو تحسينها، طبقًا للعقل؟ وهل يُعقل أن نقيّد سلوكنا اليوم بِ "تقاليد" فترة تاريخية واحدة ومقدّسة؟ أليست "تقاليدنا" محكوم عليها بأن تتطور عبر التاريخ؟ أليس المصير المحتوم لكل "التقاليد" القديمة هو أن تتطوّر، ثم أن تزول، فتعوّضها "تقاليد" أحسن منها، ثم تتطور هي نفسها، ثم تندثر هي أيضا، وهكذا باستمرار؟ ***و«الذاكرة المُشتركة»*** التي تكلمتَ عنها سابقًا، لا تكفي هي أيضًا لتحديد "هويتنا". لأن هذه "الذاكرة المشتركة" ليست واحدة، وموحّدة، فيما بين كل المواطنين، وإنما هي متعددة، ومتفاوتة، ومتناقضة. ولأننا لا نتصارع فقط حول «حاضرنا» المُشترك، وإنما نتصارع أيضا حول مضمون «ماضينا» المشترك. حيث إن كل فاعل يريد إبراز أو تَأْلِيق ما يلائمه في ذلك «الماضي» المشترك. ولأن

مضامين ومعاني هذه «الذاكرة المشتركة» تتغيّر، وذلك في ارتباط بتطور الصراع الطبقي. و«التاريخ المشترك» لا يكفي هو أيضا لتبرير إغلاق "هويتنا" داخل حدود ضيّقة. لأن «التاريخ المشترك» هو نفسه ليس جامدا. بل تتطوّر رؤيتنا إلى "التاريخ"، وتتجدّد باستمرار. و«تاريخنا المشترك» ليس تاريخ انسجام مُطلق فيما بيننا. بل هو "تاريخ" صراعات سياسية، واقتصادية، وثقافية. و«الوطن» كذلك، لا يبقى جامدا عبر "التاريخ". بل تارة يتّسع "الوطن"، وتارة أخرى يضمحل. تارة يتقدم "الوطن"، وتارة أخرى يتأزّم، أو يتأخر. وتارة يتحرّر "الوطن"، وتارة أخرى يفرّط في سيادته، أو يفقد استقلاله. وتتحمّل فئات مُجتمعية محدّدة مسؤوليات التفريط في استقلال هذا "الوطن"، أكثر من باقي الفئات الأخرى. والمواطنون الأحرار يتغيّرون هم أيضا، عبر ممارستهم لحرياتهم الفردية، والجماعية. ***هويات مواطنينا تختلف، وذلك في ارتباط باختلاف ظروفهم التاريخية، وأوضاعهم الطبقية، والمادية، والثقافية، والفكرية***.

آدم: أُوخْ! أنت تَسْحَرُنِي وَتُشَوِّقُنِي بأجوبتك الجَدَلِية. والغريب هو أنك، في مجال المُعتقدات، تُبَلْوِر بسهولة سلسلةً من الحجج التي تُبرّر بها تميّزك عن الإجماع الوطني. على كلّ حال، هل يمكنك أن تشرح لي ما هو تعريفك أنتَ "للهويّة"؟

إبراهيم: لا أحد يستطيع أن يحدد معنى أو مضمون "***الهوية***" في بضعة كلمات. وكل تحديد "للهوية" هو فقط مجرد رأي سياسي خاص بالشّخص الذي أصدر هذا التّحديد. وآراءنا حول "الهوية" هي بالضّرورة متفاوتة، أو متباينة. وهذا أمر موضوعي. وفي اعتقادي، المجتمع، أو الشعب، هو الذي يحدّد، بسلوكه المتواصل، هويتنا المجتمعية. ***وهويتنا الأساسية هي أننا كلنا مواطنون مُجْتَمَعِيُّون، وأحرار***، أو تَوَّاقون إلى الحرّية، وإلى الكرامة، وإلى العدل المُجتمعي! هويتنا الأولية هي أن كل مواطن من بين مواطنينا هو حرّ في اختياراته، وفي تصرّفاته الشّخصية. وهذه الحرّية تقترن بالمسؤولية، وبالنقد، وبالنقد الذّاتي، وبالمُراقبة المُتبادلة، وبالمُحاسبة المُتبادلة، فيما بين مجمل المواطنين. وترتبط أيضا حرّيتنا بحاجتنا القصوى إلى التعاون

المُجتمعي، وإلى التّكامل المُجتمعي، وإلى التّضامن المجتمعي. ***وبدون التزام مجمل المواطنين بحدّ أدنى من التّكامل والتضامن المجتمعيّين، تتعرّض الهويّة للتّفقير، ويتحوّل هؤلاء الموطنين إلى شتات من الأفراد الأنانيين، والمُفرغين من هويّة مجتمعية أو إنسانية قَيِّمَة.*** وقد يكون، في هذه الحالة، مصير مجتمعنا هو التّخلّف، ثم الانحطاط، ثم الانتحار الجماعي (بمعنى أن الشعب يقبل موته).

آدم: أليست هويّتك هي أنك مغربي؟ ألَا تحمل، داخل نفسك، هويّةَ ما نُسمّيه ب: «تَامَغْرَابِيتْ»؟

إبراهيم: ربّمَا أنك تريد أن تُوحيّ إليّ بأن «هويّتي» تتطابق مع «هوية الدولة المغربية»؟ لنتساءل إذن: من روّج لأول مرّة مصطلح «تَامَغْرَابِيتْ»؟ أليست الدولة بالمغرب، ووسائل الإعلام العمومية، هي التي عملت على نشر هذا المفهوم، وحاولت تحبيبه لدى المواطنين، وقدّمته كتعبير عن «الهوية» العميقة لسكان المغرب. والسبب يرجع إلى كون بعض دول شمال إفريقيا الحالية تخاف على استمراريتها في المستقبل، وتحسّ أنها دول مصطنعة، وأنها ناتجة عن تصفية الاستعمار الفرنسي في ظروف تاريخية خاصّة، وناتجة عن تقسيم استعماري تعسّفي للتراب الجغرافي. وتحسّ بعض هذه الدول أنها لا تكتسب شرعية تاريخية عميقة. فَتريد أن تتحوّل هي أيضا إلى «الدولة الأمّة» (État nation)، مثلما هو الحال في بلدان أوروبا، حيث يظهر هناك كأن «حدود الدولة» تتطابق مع «حدود الأمّة». وبالمناسبة، لا تَنْسَ أن ***سكّان شمال إفريقيا (موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا) يشكّلون شعبا واحدا عبر التاريخ القديم والطويل.*** والمنطق العقلاني يحثّنا على إعادة تضامن هذه الشعوب، وتكاملها، وتوحيدها، في إطار دولة موحّدة، أو فدرالية، أو «الولايات المتّحدة في شمال إفريقيا». وهذا هو بالضبط مَا ترفضه مُجمل الدّول الحالية الموجودة في شمال إفريقيا. ***ومن الحَمَاقَات السَّخِيفَة، أن دول شمال إفريقيا تفضّل إغلاق الحدود فيما بينها، وتعمل على تقليص المبادلات الإنسانية، والثقافية، والتجارية.*** بل تثير وتغذّي العداوات المصطنعة فيما بين شعوبها. وقد بدأت تظهر مثلاً في المغرب

والجزائر تيارات «وطنية شُوفِينِيّة ضيّقة»، تُكِنّ بالجهر العداء المطلق لِلْبَلَد المُجاور. فدول شمال إفريقيا الحالية تفرض بالقوة الخضوع لاستمرار التقسيم الجغرافي الذي تركه الاستعمار الفرنسي. وتميل هذه الدول إلى إعاقة، أو منع، التنقل الحرّ للمواطنين فيما بين هذه البلدان. وفي نفس الوقت، تسهّل كل المبادلات مع الدول الغربية، وخاصة منها دولة المستعمر القديم. فإغلاق الحدود، أو عرقلة المبادلات، فيما بين البلدان الحالية لشمال إفريقيا، هو جريمة في حق هذا الشعب المغاربي المشترك. ومهما كانت المشاكلُ حقيقيةً، أم مصطنعة، فيما بين الدول الحالية في شمال إفريقيا، فإنها لا ترقى إلى مستوى تبرير عرقلة المبادلات فيما بين أجزاء الشعب المغاربي الواحد. بل على عكس ذلك، تستوجب الإسراع إلى تقريب، وتعاون، وتكامل، وتضامن، وتوحّد، مجمل هذه المكوّنات في شعب واحد، أو فيديرالية موحّدة.

26) لا يعقل اختزال الهويّة في الدّين

آدم: أنا أقول لك، وأكرّر، نحن وُلِدنا مسلمين، ويجب أن نبقى كلنا مسلمين. هكذا أرادنا الله أن نكون. وهويتنا الواحِدَة والمُوَحِّدة هي الإسلام.

إبراهيم: أتفهّم وأحترم مواقفك يا مواطن! لكنني أدعوك إلى أن نفكّر جميعًا بمرونة أكبر، وبطموح أكثر إبداعًا. ألا ترى أن حق كل مواطن في الحرّية، يعطيه أيضا الحقّ في أن يكون متديّنا، أو غير متديّن، وفي أن يكون مسلما، أو أن يكون غير ذلك؟ ***ما يطلبه كل مواطن من المواطنين الآخرين، ليس هو أن يكونوا مثله متديّنين، أو غير متديّنين، وإنما يطلب منهم أن يحترموا القانون الوضعي، وأن يلتزموا بالأخلاق، وبمبادئ التعاون، والتّكامل، والتّضامن المُجتمعي.*** وهذا فيه الكفاية. أما قضايا الإيمان، أو التديّن، أو العبادة، فتدخل في مجال الحرّيات الشّخصية. ويمكن لأي مواطن فرد أن

يتبـنّاها، أو أن يرفضـها. وذاك من حقّـه. ***وحـتى مواطنونـا المسـلمون يختلفون حتمًا في نوعية إسـلامهم. حيث لا يوجـد في مجتمعنـا دين إسلامي واحد، وإنما توجد ديانات إسلامية متـعددة، أو مناهج دينية مختلفة***. ولا يوجد في بلادنـا نهج واحـد في العبـادة، وإنمـا توجـد نُهُـوجٌ متـعدّدة أو متناقضـة. وتختلـف التصـوّرات الدّينيـة حسـب الأشـخاص، والجماعات، والفئات المجتمعية، وحسب المناطق، والمراحل التاريخية المتعاقبة. ويتفاوت المواطنون في شكل تـديّنهم، وفي طُـرق تـعبّدهم، وفي طقوس ابتهالهم، وفي مدى الـتزامهم بالتوصـيات الدّينيـة. ***فالـدّين الفعلي الذي يمارسه مواطنو بلد محدّد ليس أَبَدًا واحدا مُوَحَّدا فيما بين السكّان.*** فلا يُعقل إذن أن نختـزل الهوية الوطنيـة في الـدّين، حيث إن ***تديّن المواطنين يظلّ بالضّرورة غير موحّد.***

آدم : لكن أنا أعتبر أن هويّتنا الوطنية هي بالضرورة إسلامية.

إبـراهيم : ***ربـط الهويـة الوطنيـة بالـدِّين (مهمـا كـان نـوع هـذا الدّين) هو اختيار خطير، لأنه يؤدي دائما إلى حرب أهلية!*** وذلـك هـو بالضّـبط مـا تكـرّر في بلاد بُورْمَـا (Birmanie)، خلال سـنتي 2016 و 2017. حيث زعم البعض من أغلبيـة سـكّان بلاد بُورْمَـا، الحاملـة للدّيانـة البُوذيـة (Bouddhisme)، (وهم 70 في المائـة)، أنـه «لَا يمكن فصل الهوية الوطنية البُورْمَانِيَّة عن الدّيانة البُوذيّـة». وأدّى هـذا الطّـرح إلى تَغْدِيَّة أحداث "التَّطْهِير العـرقي" في غـرب بلاد بُورْمَـا (Birmanie). وانـفضح أن الكَهَنَـة البُـوذِيِّين شـاركوا في تـقتيل وتشـريد وطـرد أفـراد الأقليـة المُسـلمة المُسَـمَّات «الرُّوهِينْـغَا» (Rohingga). وأجـبروا "الرُّوهِينْغَا" على الهجـرة نحـو بلاد بَنْغْلَادِيشْ المجـاورة. بينمـا جمـاهير "الرُّوهِينْغَـا" هم يُورْمَـانِيِّون، ويحملـون الـدّين الإسـلامي (وليس الـدّين البُوذي)، ويعيشون في غرب بُورْمَا منـذ قُـرون. وقـال بعض الخـبراء أن «الرُّوهِينْغَا» يتحمّلون جزءًا من مسؤولية طردهم، لأنهم كـانوا من قبـل عـنيفين، وعـدوانِيِّين، ومتطـرّفين. وقـد حـدثت حـروب أهليـة أخـرى مشـابهة فيمـا بين الطَّوائـف الدّينيـة، في كـلّ من لبنـان، والسّـودان، والعراق، واليمن، وإِيرْلَانْدَا، وصِرْبْيَا، إلى آخره.

آدم: أنت تتكلم كأنّ مشكل الهوية الإسلامية غير مطروح!

إبراهيم: مشكلنا اليوم، ليس هو مشكل الهوية الدّينية! بل مشكلنا هو الحاجة المُجتمعية إلى الحرّية، والديمقراطية، والتّنمية الاقتصادية، والتقدّم العلمي، والعدل المُجتمعي، والتّضامن المُجتمعي!

آدم: أنت غريب! كلّما طرحتُ عليك قضية فيها بُعْد ديني، أنت تجيبني بكلام حول الديمقراطية! فلماذا تطرح مسألة الديمقراطية في كلّ مرّة؟ لماذا هذا الاهتمام المُبالغ فيه بالدّيمقراطية؟

إبراهيم: اِسمع يا مواطن! يجب علينا جميعا أن ننتبه إلى مُعْطًى جديد يكتسي أهمية حاسمة. على امتداد قرابة المئة عام الماضية، اِخْتَمَرت داخل كلّ البلدان المسلمة (أو النَّاطقة بالعربية) عدّة ظواهر فكرية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية. فأصبحت كلّ هذه المجتمعات المسلمة أو الناطقة بالعربية منقسمة عموديًّا بين إسلاميين أصوليين محافظين من جهة أولى، ومن جهة ثانية عقلانيين تقدّميين. ولا يوجد اليوم أمام كل هذه البلدان المسلمة أو الناطقة بالعربية إلاّ خياران (لا ثالث لهما): ***إمّا طريق العَقْلَنَة، والديمقراطية، والتعايش السّلمي، والمُرُونَة الفكرية، والتنوّع الثقافي، والتّسامح، والتعاون، والتكامل، والتضامن، وإمّا طريق الدّين الإسلامي الأصولي، والتّشدّد، والتّزمّت، والتعصّب، والفكر الواحد المطلق، والتصادم، والتقاتل، والخراب، والانحطاط.*** ونجد هذا الانقسام العمودي في هرم المجتمع من قمّته إلى أسفله. ونجد هذا الانقسام داخل العائلة الواحدة، وداخل كل حيّ، وداخل كل منطقة أو إقليم، وداخل كل معمل أو مقاولة أو ضيعة، وداخل كل إدارة أو مؤسّسة. فعلى كل مواطن أن يختار: ***إمّا طريق العقلنة والديمقراطية، وإما طريق الإسلام الأصولي والحرب الأهلية! ولا يوجد خيار ثالث.*** هذا هو وضعنا الرّاهن. وهذا هو بالضّبط ما يحدث منذ سنة 2011 م، في إطار ما يسمّى بـ «الربيع الديمقراطي العربي»! فَتُونس ومصر اختارتا طريق محاولة العقلنة والديمقراطية (بشرط أن يتنحّى الجيش في مصر عن السلطة السياسية، لأن دور الجيش هو الدفاع الوطني، وليس الحُكم السياسي). أما سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، فيظهر أن جماعات

إسلامية أصولية، مسخَّرَة من الخارج، جرّت هذه البلدان نحو طريق الأصولية الدّينية، وما ينتج عنها من حرب أهلية (ولو بتفاوت فيما بين هذه البلدان). وتميل بعض التيارات الإسلامية المتعصّبة نحو محاولة فرض الفكر الواحد المُطلق (أي الشريعة الإسلامية)، أو المصالح الفئوية، أو الطائفية الدِّينية الضيّقة.

آدم: أظنّ أنني بدأتُ أفهمك، وأشعر بالمسائل التي تقصدها!

إبراهيم: لذلك أؤكّد أن مشكلنا اليوم ليس هو الحاجة إلى تطبيق الدّين، وإنما مشكلنا هو الطموح إلى التحرّر من الاستبداد، ومن الفساد، ومن الهيمنة الإمبريالية، ومن الغشّ، ومن التّخلف، ومن الجهل، ومن ثقافة الأنانية، ومن النّزوع نحو الانتهازية! ***ولا توجد لدينا هوية واحدة مشتركة، أو صافية، أو مطلقة، أو ثابتة عبر الزمان.*** وسواء على مستوى الوطن الشّامل، أم على مستوى المواطن الفرد، ***هويتنا في الواقع الحيّ هي مجموعة من الهويات المتفاوتة، والمتعدّدة، والمتطوّرة، والمتباينة، والمتناقضة. وكل محاولة تريد فرض هوية مشتركة واحدة ومُوَحَّدَة، تؤدي بالضرورة إلى فرض الرأي الواحد المُطلق، وإلى تحريم الخلاف، وإلى قتل الحرّية، وتقود إلى تأسيس الاستبداد! ولا يمكن أن توجد الحرّية بدون القبول بوجود هويات متفاوتة، أو مختلفة، أو متطوّرة، وذلك على مستوى الأفراد، والجماعات، والجهات، والأقاليم!*** وحتى إذا افترضنا أن شعبنا يحمل هوية واحدة مشتركة، فإن المواطنين التقدميين والأحرار ***لن يقبلوا بأن تتحوّل هذه الهوية المشتركة إلى حيلة سياسية تبرّر تقليص حرّياتهم، أو تُعَلِّل اضطهادهم!*** ولن يقبلوا بأن تتحوّل هذه الهوية المشتركة إلى قيود تكبّلهم. ولن يقبلوا بأن تنقلب هذه الهوية إلى سَلَاسِل تَسْلُبُ منهم حُرِّيَاتهم الشّخصية. بل ***لكل مواطن منّا هويّة متحرّكة، وهذه الهوية تتطوّر باستمرار عبر الزّمان والمكان!***

آدم: طيّب! ألاحظ أنك ترى كل شيء في تطور متواصل! ولكن لا يحقّ لك أن تنكر أن لدينا جميعا ***ثوابت*** قارّة ومُشتركة! وأن الدّين الإسلامي هو من بين هذه الثّوابت المشتركة. ولا يحق لنا أن نفرّط في هذه الثوابت المشتركة، التي ورثناها عن آبائنا، وأجدادنا!

إبراهيم: أنت تجرّني دائما إلى الحديث عن الدّين. لا أريد إطالة الحديث حول ***مسألة التفاعل بين المجتمع والدّين***. أفضل أن نتحاور حول قضايا مُجتمعية أخرى. لكن أنت تحوم باستمرار حول ***مسألة الدّين***. وتُقْحِمُ الدّين في كل الميادين. يظهر كأنك لا تقدر على ترك الدّين جانبا، ولو خلال فترة قصيرة. كأن الدّين يسيطر على عقلك إلى درجة أنك لا تستطيع التفكير بشكل مستقل عن تأثير هذا الدّين. لنرجع إلى التاريخ، وَلِنفحص الخمسة عشر قرنًا التي تفصلنا عن لحظة ظهور الإسلام. هل يوجد خلال هذه الخمسة عشر قرنًا ولو شعب مسلم واحد في العالم استطاع أن يلتزم حقيقة بكلّ تعاليم الإسلام؟ هل يمكن أن يلتزم مجتمع بأكمله بدين مُعيّن (مثل اليهودية، أو المسيحية، أو الإسلام، إلى آخره)؟ وهل سبق للدّين أن عالج مجمل مشاكل أي مجتمع؟ لا، هذا لم يحدث أبدًا! والتاريخ ينفيه! والاحتمال الأكبر هو أنه لن يحدث أبدا في المستقبل!

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن التعلّق بالدّين يختلف بالضرورة من مواطن إلى آخر، ومن فِئة مجتمعية إلى أخرى، ومن قرية إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، ومن زمان إلى آخر. والمواطنون، وكذلك الشّعوب، لا يخضعون للأيديولوجية الدّينية فقط، ولكنهم يتفاعلون أيضا، وفي نفس الوقت، مع غرائزهم، ومع طموحاتهم الذّاتية، ومع واقعهم الطبقي، ومع وجودهم المادي، ومع بيئتهم المُجتمعية، والعالمية. ويتعاونون، أو يتنافسون، مع أفراد، وجماعات، وطبقات، وقوى متعدّدة. والنتيجة هي أن تطوّرنا المُجتمعي، هو دائما أكثر تنوّعا، وتعقيدا، ممّا يمكن أن نَتَنَبَّأَ به. فالثّوابت (التي تشير أنتَ إليها) غير موجودة في الواقع، بل ***الثّابت الوحيد القائم هو التطوّر المُتواصل! الكون كلّه في تحوّل مستمر! وكلما دخل شيء ما في المجتمع في حالة ثبات، أو جمود، فإنه يكون قد دخل في مرحلة انحطاط، أو موت!*** والموت، مثله مثل الوِلَادَة، هو شكل مؤقّت من بين أشكال التطوّر أو التَغَيُّر!

آدم: كنتُ دائما أشتاق إلى إقامة توافق بين الدّين والعقل. فلماذا لا نقوم بقراءة متنوّرة، وحداثية، ومعتدلة، لنصوص الدّين، بهدف إنجاز توافق بين الدين والحداثة؟ ولماذا لا ***يتحاور فقهاء الدّين مع المُفكرين العقلانيين، أو مع العلمانيين،*** أو مع المثقفين الحداثيين، لتجاوز الخلافات الموجودة فيما بينهم، وللوصول إلى توافق بين الدّين والعقل؟

إبراهيم: لقد حدثت عبر التاريخ محاولات كثيرة لفتح مثل هذا **الحوار** بين فقهاء الدّين والمثقفين العقلانيين. لكنها كانت دائما تنتهي، وبسرعة، إلى سوء التفاهم، ثم الفشل. ولا تنتج شيئا ذي أهمّية. فَلاَ فائدة في إضاعة مزيد من الوقت في محاولات تنظيم مثل هذا ***الحوار المستحيل*** بين فقهاء الدّين والمفكرين العقلانيين. وتجارب القرون الماضية كافية في هذا المجال. وخلاصتها هي أن ***التوفيق بين الدّين والعقل كان، وسيبقى، مستحيلا***[51]. والحلّ الوحيد الممكن هو إقامة ***فصل بين الدّين والدولة، وفصل بين الدّين والسياسة***. والمقصود هو أن مجالات الدّين تخضع للدّين وحده، ومجالات تنظيم المجتمع تخضع للعقل وحده. مع الإقرار، في نفس الوقت، ***بحرّية العقيدة، وحرّية العِبادة، وحرّية عدم العبادة.*** بمعنى أن ***ممارسة الدّين تدخل ضمه الحرّيات الشّخصية***. ومن حق المواطنين أن يختلفوا في تفاعلهم مع الدّين. ***كل مواطن هو حرّ في التّفاعل مع الدّين بالشّكل الذي يلائمه شخصيا***. مع مراعاة أن حرّيات كل مواطن تنتهي حيثما تبتدئ حرّيات المواطنين الآخرين. ***والمشاكل الكبرى، التي يعاني منها شعبنا اليوم، ليست ناتجة عن ضعف تدّين الشعب، أو عن تفريطه في الدّين، مثلما تعتقد الجماعات الدينية السّلفية أو الأصولية. وإنما هذه المشاكل ناتجة عن انتشار الجهل، والتخلف، والفساد، والاستبداد، والظلم، والاستغلال، والأنانية، والغشّ، والتَّبَعِيّة للإمبريالية! هذه هي مشاكل المجتمع الحقيقية. وعليها يجب تركيز مجمل الجُهود!***

---

51 أنظر محمد بن أحمد بن رشد، فصل المقال والكشف عن الأدلّة، دار العلم للجميع، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1353 ه – 1935 م.

آدم: ولماذا تريد فصل الدّين عن الدولة؟ لماذا تصرّ على إقامة فُرْقَة بين ما لا يمكن تقسيمه؟ الدّين موجود في كل شيء. وكل شيء موجود في الدّين. أترك إذن القضايا كما كانت منذ قديم الزمان!

إبراهيم: أنظر يا مواطن! تفرض علينا جميعًا الحياةُ المُجتمعية أن نميّز بين عدّة أشياء، تختلف في نوعيّتها، وفي وظيفتها المجتمعية. والتجارب المتنوّعة، والمتعدّدة، التي جُرّبت عبر مختلف مناطق العالم، وعلى مرّ التاريخ، هي التي تعلّمنا أن ***كلّ محاولة للتّوفيق، أو للمزج، بين الدّين والدولة، أو بين الدّين والسياسة، تؤدّي دائما، وفي آخر المطاف، إلى الإساءة إلى الدّين، وإلى الشّعب. والتاريخ يشهد على أن كلّ الدول التي بُنيّت على أساس الدّين، انتهت إلى التخلّف، وإلى الانحطاط، ثم الإفلاس، ثم الزّوال***. أساس الدّين هو الإيمان المطلق، دون تساؤل، ولا تفكير، ولا نقد، ولا مراجعة، ولا تحسين، ولا تقويم. وهذا الإيمان المطلق هو مشروع في ميدان الدّين، لكنه لاَ يلائم الميادين المجتمعية الأخرى (التي تتطلّب العقلانية، أو الفعالية، أو الدّقة العلمية، أو تحتاج إلى التفاعل مع واقع المجتمع المتطوّر، أو تستوجب أن نأخذ بعين الاعتبار آراء أو اختيارات المواطنين). وأساس الدولة، وأساس السياسة، هو التساؤل، والبحث، والنقد، والتقويم، والإصلاح، والتنافس، والتصارع، والتناقض، والتوفيق، والتكامل، والتضامن، والتعاون، والإبداع، والمراجعة المتواصلة. فالدولة تعمل بغية إنتاج خدمات عمومية، وبهدف بلوغ الفعالية، والعقلانية، والعدل. بينما الدّين يطمح إلى بلوغ تراض مفترض بين الخالق والمخلوق، طبقًا لقواعد دينية محدّدة. ***فَمَنْطِق الدّين شيء، ومنطق الدولة أو السياسة، هو شيء مخالف تمامًا. وكلّ محاولة للتّوفيق بينهما ستسقط حتمًا في تناقضات مُعيقَة، أو في انحرافات مُضِرَّة.***

27) يظهر نــقد المجتمع كأنه نــقد للدّين

آدم: أليس هذا غريبا؟ لماذا يؤدّي بنا النقاش حول المجتمع، من فترة لأخرى، إلى الحاجة إلى تناول مسألة **الدّين**؟ هل لأن بعضنا ينشغل بالدّين أكثر من الآخرين؟ هل لأن محاولة تغيير تفاعل المواطنين مع المجتمع، يمرّ بالضرورة عبر تغيير تعامل المواطنين مع الدّين؟ وهل رفع مستوى تقدّم المجتمع يبقى مشروطا بمراجعة نقدية لِفهم المواطنين للدّين؟ هل هيمنة الفكر الدّيني على عقول المواطنين يساعد، أم أنه يعوق، تقدّم المجتمع؟

إبراهيم: هذه تساؤلات وجيهة! ***فَلاَ يستطيع المجتمع تلافي التّصادم بين العقلانية والأيديولوجية الدّينية***. ومصالحنا المشتركة داخل المجتمع تُجبرنا على أن نحرص كلّنا على تنظيم، أو على أنْسَنَة (humanisation)، هذا الصّراع الفكري. لكننا لا نقدر على نكران وجود هذا الصراع، ولو أن المُحرّمات (tabou) القائمة في المجتمع تَحُثُّنَا على تَلَافِي التّفكير في وجود هذا التصارع. وكلّ بحث في ميدان السياسية يؤدّي، من حين إلى آخر، إلى ضرورة تناول ***العلاقة المتناقضة بين المجتمع والدّين***. ولا يقدر أي باحث موضوعي على نكران حاجة المجتمع إلى إيجاد ***حلّ مُرض*** لهذه العلاقة المتناقضة. ويتضمّن الفكر الذي يحمله المواطنون، في نفس الوقت، السياسة والدّين. ***فإمّا أن يغلّب المواطن في فكره الأيديولوجية الدّينية على العقلانية، وإمّا أن يغلّب العقلانيةَ على الأيديولوجية الدّينية***. حيث يستحيل إقامة توفيق متوازن بين الأيديولوجية الدّينية والعقلانية. فإذا هيمن الدّين على العقل، فإن الدّين يُخضِع العقلَ، ثم يَخْنُقُه، ثم يكْبتُه، ثم يُبْطِلُه. ***وكلّ مواطن يُغلّب الدّين على العقل، يصبح مُسْتَلَبًا*** (***aliéné***). ***أي أنه يغدو متناقضا مع جوهره الإنساني***. بينما تغليب العقلانية (على الأيديولوجية الدّينية) يُوفّر للإنسان إمكانية التفكير بحرّية، ويجعله قادرا على الانعتاق من بعض الإكراهات الوجودية، ويمنحه حظوظا أكبر للتحرّر من المُعْيقَات المجتمعية.

آدم: هل تعني أن المواطن مطالب بأن يغلّب العقل على الدّين؟

إبـراهيم: أنـا لا أطلب شـيئا. كـل مـواطن هـو حـرّ في أن يفكّـر بالطريقة الـتي تلائمـه. فـإن اختـار مـواطن أن يغلّب الـدّين على العقـل، فذاك من حقّه. وإن اختـار أن يغلّب العقـل على الـدّين، فـذاك من حقّه أيضا. وفي كلتا الحالتين، يتحمّل المواطن مسؤولية نتائج اختياره.

آدم: ألا تُبالغ شيئا ما؟ لماذا هـذا الإفـراط في الكلام عن التنـاقض بين الفكـر الـدّيني، والفكـر العقلاني؟ وهـل يوجـد حقّـا فـرق بين الفكـر الدّيني، والفكر العقلاني؟

إبراهيم: إذا سمحتَ، سأحاول توضيح هذه الفكرة من خلال تـقديم مثـال ذو مغـزى، رغم مـا فيـه من تبسـيط. أنظـر مثلا إلى الجماعـات الإسـلامية الأصـولية المتـعصّبة، أو المتشـدّدة. وسـتجد أن هـذه الجماعات تشتغل بمنطق قاصر، أو بعقل محـدود. وأهمّ العناصـر الـتي تتحكّم في ***عقل الجماعات الدّينية الأصولية*** المتعصّبة هي: «أن تـؤمن أو لا تـؤمن»، «أن تـعبد أو لا تـعبد»، «أن تتصـرف بشـكل مطـابق للشّـريعة الإسـلامية أم لاَ». بينمـا أهمّ العناصـر الـتي تتحكّم في ***العقـل الذي تشتغل به أكثر البلدان تـقدّما في العـالم*** هي التالية: «تطـبيق الحريـات العامـة»، «ترسـيخ العـدل المجتمعي»، «تـعميم التـعليم العمـومي»، «تفعيـل العلـوم الدّقيقـة»، «تـقوية الإنتـاج»، «تحسـين المنافسة»، «تشجيع البحث العلمي والابتكار»، «المراهنة على التـعاون المُجتمعي»، «تنظيم أو مأسَـسة التكامـل المجتمعي»، «البحث المتواصل عن الجودة، والعدل، والتـقدّم»، إلى آخـره. ألا تُلاحـظ وجـود فرق كيفي بين هاتين العقليتين التي ذكرتُ لك سابقا؟

آدم: أنت تـزعم أن الـدّين يخنـق العقـل، أو يهمّشـه، وهـذا اتهـام باطل. على عكس ذلك، الدّين يوقظ العقل، ويُعْلِيه، ويعزّزه، ويشجّعه!

إبـراهيم: أنـا احـترم رأيـك. لكنـني أرى الواقـع من خلال منظـار مخـالف لرؤيتـك. ولـو قَارَنَّا بلـدان العـالم المتقدّمـة نسـبيا (في أمريكـا، وأوروبـا، وآسـيا) مـع البلـدان المسـلمة، الـتي يُهيمن فيهـا الـدّين على المجتمع، سنجد أن هذه البلـدان المسـلمة هي الأكـثر تخلفًا في العـالم. كما سنجد أن هذه البلدان المسلمة تتميّـز بالضـبط بكونهـا تُلْغِي العقـل (على المسـتويين الفـردي والمجتمعي). والسِرُّ الـذي يُفسّـر ذلـك هـو أن

المقدّس يعلو فوق العقل، ثم يلغيه. وأنبّهك إلى أنني لا أتكلّم عن الفهم الصحيح للدّين، أي الفهم الأصلي أو المثالي للدّين، مثلما تفعل أنتَ. لأن هذا الفهم الأصلي للدّين تلاشى، أو اندثر، أو غدى صعب المنال. وإنما أتكلم عن فهم الدّين الشائع في المجتمع، كما هو موجود في عقول عامّة الناس. وألاحظ، من خلال تفحّص التاريخ المقارن، أن الشخص، أو الشعب، الذي يقبل الخضوع لهذا الفهم الشّائع للدّين، وبشكل مطلق، يميل عموما إلى القبول بتهميش عقله، ويصبح فاقدا لحاضره، ولمستقبله. لأن الدّين (سواءً كان هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام)، من خلال تمجيده الشمولي لماض مقدّس، يكبح توجّه الإنسان نحو المستقبل، وَيكْبُتُ طاقاته، أو مشاريعه، أو طموحاته. ويمنح الدين للمؤمن ماضي الأنبياء والصّالحين القدامى كحياة نموذجية، أو مثالية. ويعبّر الإيمان، أو العبادة، عن رغبة جامحة في العودة إلى ماض مقدّس، أو إلى إعادة إنتاج حكاياته المبجّلة، وأحداثه الغابرة، عبر تكرار مَوْرُوث مُعَظَّم، أو مقدّس. فَتغليب الدّين على العقل يَرْدَعُ، أو يكْبُت، في الإنسان، الطاقات التحرّرية الكامنة فيه. بينما تجارب شعوب أخرى متقدّمة تُبيّن أن ***انشراح الإنسان، أو نموّه، أو تقدّمه، عبر الزمان السائل، يبقى مشروطا بالاحتكام إلى العقل*** في القضايا الدّنيوية. ويمكن أن يظهر العقل كأنه غير محسوس، أو غير موجود. حيث لا يَبْرُز العقل إلاّ من خلال صراعه مع شيء ما، أو من خلال إنجازه لشيء ما. لهذا السبب، كل شخص، أو شعب، يلغي العقل، يُصبح عاجزا على الانتصار على خصومه، أو يغدو قاصرا على إنجاز مشاريع ذات أهمية تاريخية.

آدم: على خلاف ذلك، أنا أحسّ أن الدّين يفتح لي آفاقا شاسعة. وأستطيع بفضل الدّين أن أنمّي بحرّية طاقاتي وطموحاتي.

إبراهيم: كلّ شخص له تفاعله الخاص به مع الدين. والدين هو محاولة للإجابة على تساؤلات الإنسان، وعلى قلقه، وحيرته، حول الحياة، والوجود، والموت، والفناء. وقد تُعْجِبُ أجوبة الدّين بعضَ الناس، وقد لا تُرضي آخرين. الواقع هو هكذا.

آدم: لكنني ألاحظُ أنك تميل إلى نقد كل شيء. وهل نقد الشعب يتطلّب نقد كل شيء في المجتمع، بما فيه حتى نقد الدّين؟

إبراهيم: أنا لم أناقش الدّين أبدًا، ولم أنتقد الدّين كدين. على خلاف ذلك، أنا أحترم الدّين كما هو قائم. وأُذَكِّرُ دائما بضرورة حرّية العقيدة، وبحرّية العبادة. لكن مع الأسف، ***يحسّ بعض الناس أحيانا بنقد الشّعب، أو بنقد تعامل المجتمع مع الدّين، كأنه نقد للدّين.***

آدم: ماذا تقصد؟ هل نقد المجتمع يبقى مباحا، حتّى ولو امتزج بنقد الدّين؟ أتذكّر بهذا الصّدد مثال بعض الجرائد الغربية التي تنشر من وقت لآخر كاريكاتورًا (caricature) يسيء للمسلمين. هل نقول عنها، هي أيضا، أنها لا تنتقد الدّين؟

إبراهيم: مثال الجرائد الغربية التي تنشر من وقت لآخر رسوما ساخرة حول المسلمين، هي مسألة مُعَقَّدَة، وفيها قضايا متعدّدة ومتناقضة. وأخشى أن يؤدّي النقاش حول هذا المثال إلى جدال طويل. أنظر! عندما يقرأ المُسلمون الكتب الأدبية الأوروبية التي تنتقد اليهودية، أو المسيحية، أو الكنيسة، أو المسيح، فإن هؤلاء المُسلمين يعتبرون تلك الكتب النَّاقِدَة مُفيدة جدا، وتستحقّ الاهتمام، من زاوية الفكر، أو الفلسفة. لكن عندما يقرأ المسلمون مقالا صحفيا أوروبيا ينتقد المسلمين، أو الإسلام، فإنهم يصيحون بانفعال شديد: «هذا اعتداء سافر على مقدساتنا»! أليس هذا نوع من القِيَاس بمكيالين مختلفين؟ وعندما يرى المسلمون رسما كاريكاتوريا يسخر من اليهود، أو من المسيحيين، أو من أنبيائهم، يبتسم هؤلاء المسلمين، ويعتبرون ذلك الكاريكاتور نُكْتَةً حُلْوَة، أو سُخْرِية عادية. وحينما يرون، أو يسمعون، أن جريدة محدّدة، في إحدى البلدان الغربية، نشرت رسما كاريكاتوريا يسخر من المُسلمين، تخرج جماعات من المتظاهرين في باكستان، ثم في بلدان مسلمة أخرى، وخصوصا من التيارات الأصولية، أو المُتطرّفة، وتحرق رايات بعض الدول الغربية، وتعبّر عن كُرْهِها للغرب[52]. كأن مُجرّد نكتة، أو مجرّد رأي شخصي ناقد، أو ساخر، في

[52] خلال يوم الأربعاء 7 يناير 2014، هاجم شابّان فرنسيان، من أصل جزائري، مسلحان ببنادق "كَلاَشْنِكُوف"، اجتماعَ هيئة تحرير جريدة «شَارْلِي هِيبْدُو» (Charli

أوروبا، يمكن أن يقضي على الدّين الإسلامي بأكمله خلال غمزة عين! أليس هذا انفعال مُبالغ فيه؟

آدم: ألا ترى أنت أن الكاريكاتور التي تنشرها الصحف الغربية تشكّل اعتداءً على مقدّسات المسلمين؟

إبراهيم: أكبر المعتدين على مقدّسات الإسلام، وعلى المسلمين، هم المسلمون أنفسهم. والتيارات الإسلامية الأصولية أو المتشدّدة، مثل «طالبان»، و«القاعدة»، و«دَاعِشْ (الدولة الإسلامية في العراق والشام)»، و«جبهة النصرة»، و«جند الله»، و«الاخوان المسلمون»، و«بُوكو حرام»، وما شابههم، هم الذين يُلحقون أكبر الأضرار بالإسلام، وبالمسلمين! والسّؤال المهم هو: لماذا يثور بعض المسلمين ضد الكاريكاتور المنشورة على صفحات بعض الجرائد الغربية التّافهة، بدعوى أنها تسخر من المسلمين، ولا يثورون ضد التنظيمات الإسلامية المتشدّدة المسلّحة، والتي تخوض حربا أهلية مدمّرة، وتتسبب في قتل الآلاف من الأبرياء، وفي تشريد أو تهجير مئات الآلاف، في بلدان فيها أغلبية مسلمة، مثل باكستان، أو أفغانستان، أو العراق، أو سوريا، أو مصر، أو لبنان، أو ليبيا، أو اليمن، أو الجزائر، أو السودان، أو الصومال، أو شمال المالي، أو الشمال الشرقي لنيجريا، إلى آخره؟ أليست تنظيمات مثل «الإخوان المسلمين»، أو «القاعدة»، أو «دَاعِش» (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، أو «جبهة النصرة»، وغيرها كثير، هي التي تُسيء إلى الإسلام أكثر بكثير من كل الكاريكاتورات التي تسخر من المسلمين؟

آدم: لكن، ألا توافق على أن تلك الكاريكاتور المنشورة في الجرائد الغربية تسيء للمسلمين؟

إبراهيم: ما معنى مصطلح «الإساءة» هنا؟ فلا يُعقل أن نُردّد كلمات دون أن نُدقّق في معانيها. يقول أولئك المسلمين المحتجّين: «نشرت الجريدة الفلانية رسما للرّسول»، أو أن «هذا الكاريكاتور يسيء

Hebdo) في مدينة باريس الفرنسية، وقتلوا 12 صحافيا، هم من أشهر كبار فناني الكاريكاتور، وجرحوا 4 آخرين، وذلك بدعوى الانتقام على نشر رسوم كاريكاتورية تسخر من المسلمين.

للمقدسات الإسلامية»! وهذا التوصيف خاطئ، وغير دقيق. بل فيه تعسّف على اللغة.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن ما تنشره من وقت لآخر تلك الجرائد الغربية هو مجرّد رسم، أو خَرْبَشَة، على قطعة من ورق، ولا يجسّد نهائيا الرسول. ولا يكتسب هذا الرّسم أيّة علاقة بالرسول. يمكن أن يسيء هذا الرسم إلى الرسّام الذي رسمه، لكنه لا يستطيع أن يسيء، بأي حال من الأحوال، إلى الرسول، ولا إلى المسلمين! لأن الرسول (سواء إبان حياته، أم بعد موته) هو كائن متميّز؛ والرّسم هو كائن آخر مستقلّ، ومختلف تماما. ومهما فعل الرسّام في رسمه، فإن هذا الرسم سيبقى محصورا وجامدا في الورقة التي تحمله، ولن يضرّ بالرّسول، ولن يسيء لمنزلته، أو لسمعته، أو لذاكرته. فلماذا هذه الحساسية المفرطة في تأويل الأشياء؟

آدم: لكن الغربيين يستهزئون بالمسلمين!

إبراهيم: لندخل شيئا من النسبية في الأشياء. لنتساءل بصراحة وصدق: ألا يتبادل بعض المسلمون الذين يتشاجرون فيما بينهم سبّ الملّة أو الدّين؟ ألاَ يتبادل المُسلمون هم أيضا فيما بينهم، ومنذ قديم الزمان، النّكت السّاخرة عن اليهود، وعن المسيحيين، وعن دينهم، وعن أنبيائهم، وعن غيرهم؟ لماذا نعتبر أنه من الطبيعي أن نتداول فيما بيننا النُّكَتَ الساخرة حول غيرنا، ولا نقبل بأن تتداول شعوب أخرى النّكتَ حولنا؟ لماذا نقبل بأن نسخر من مقدّساتهم، ولا نقبل بأن يسخروا من مقدّساتنا؟ لماذا هذه الازدواجية في المعايير؟ لماذا يريد بعضنا الرّد على النّكت المتداولة في البلدان الغربية، أو على رسوم كاريكاتورية ساخرة، بسلاح كَلاَشْنِكُوف، أو بالمتفجّرات، وليس بنكتة مشابهة، أو بكاريكاتور مضاد؟

آدم: لكن ليس من حقّ الجرائد في البلدان الغربية أن تنشر رسوما أو كاريكاتورا تسخر من المسلمين!

إبراهيم: أرجوك! فكّر بهدوء، وأجبني أنت بنفسك على تساؤلاتي: هل من المعقول أن نحاول منع أي شخص في العالم من تخطيط أي

رسم، أو خربشة، أو كاريكاتور؟ هل من المعقول أن نمنع أي شخص في العالم من أن يزعم أن الخربشة التي رسمها تمثل النّبي، أو غيره من المقدّسات؟ هل كل رسم يرقى حقًّا إلى مستوى تمثيل أو تجسيد المقدسات؟ ألا يفضح مثل هذا التّصرف ازدواجية في المعايير؟ ألا يثبت هذا التصلّب وجود ذاتية مفرطة؟ ألا يُخفي مثل هذا الانفعال خوفا كبيرا من حرّية التعبير، أو من حرية النقد؟ ألا يُعبّر هذا السّلوك عن تَصَلّب في التفكير؟ هل من الواقعي أن نحاول منع غيرنا من التعبير عن آراءه حولنا؟ ألا تفرض الحِكمة علينا أن نتحلّى بمُرونة أكبر في تفكيرنا؟ لماذا لا نتحمّل بتواضع، أو بالابتسامة، أو بروح رياضية، ما يصدر عن غيرنا من نقد، أو كاريكاتور، أو سُخرية حولنا؟

آدم: لكن ما تنشره وسائل الإعلام الغربية حول المسلمين ليس نَقْدًا موضوعيا، وإنما هو رغبة مُتَعَمَّدَة في الإساءة إلى المسلمين، واستهداف مقصود إليهم، وشحن عدائي ضدّهم، وتجريح طائفي لهم. وخطابات وسائل الإعلام الغربية حول المسلمين هي عنصرية مُسْتَتِرَة، لأنها تُوحي أن المسلمين هم عنيفين، وأشرار متخلّفين!

إبراهيم: يعيش الغربيون في أنظمة سياسية ديموقراطية نسبيا، وهم معتادون على حرّية التفكير، وعلى حرّية التعبير. بينما يعيش المسلمون في أنظمة سياسية هي في غالبية الحالات استبدادية، والمسلمون مُتَعَوِّدُون على الخضوع، أو الكَبْت، أو المنع، أو القمع. ولا يحق للمسلمين أن يحاولوا إخضاع الفنانين الغربيين إلى قوانين أو تقاليد مشابهة لما هو سائد في البلدان المسلمة. وتلك الرّسوم أو الكاريكاتور هي إنتاج غربي، وموجّه إلى غربيين، ولا يُعقل أن يتدخّل المسلمون فيما يتداوله الغربيون فيما بينهم. وحتّى ولو افترضنا أن بعض خطابات وسائل الإعلام الغربية حول المسلمين هي خاطئة، أو ناقصة، أو متحيّزة، يلزمنا أن نعترف أن التعبير عن أيّ رأي، أو نقد، هو حقّ مشروع، وغير مشروط. ويحقّ لكل ناقد أن يعبّر عن آراءه، أو انتقاداته، وذلك بغضّ النظر عن كون هذا النقد قاسيا، أو لطيفا، أو ناقصا، أو متحيّزا، أو خاطئا. ومن غير المعقول أن نشترط في حرّية النقد، أن يكون النقد سليما، أو نزيهًا، أو صحيحًا. وكل مكوّنات

المجتمع (سواءً الوطني، أم العالمي) تحتاج إلى تبادل النقد فيما بينها. وكلّنا نحتاج من حين لآخر إلى من ينتقدنا. وإلاّ فقدنا بسهولة إنسانيتنا. وكل من لا يرضيه نقد محدّد، يجب عليه أن يردّ عليه نقد مماثل، أو مضاد. دون انفعال، ولا تشنّج، ولا عنف. أو يلزم الشّخص المُنْتَقَد أن يلجأ إلى القضاء. لكن في جميع الأحوال، لا يحق للشخص المُنْتَقَد أن يثأر لنفسه بنفسه، أو أن يقتل من يَنْتَقِدُه.

آدم: لكن، قُل لي صراحةً، هل المشكل موجود في الدّين، أم في الشعب؟ أودّ أن أفهم! قُلْ لي رأيك بصدق، ولَوْ كانت في رأيك أشياء قاسية، أو غير سارّة!

إبراهيم: الحقيقة هي أن الإشكالات والتناقضات موجودة في كل شيء. لكن ***هدفي ليس هو نقد الدّين، أو تغييره، أو تحديثه، وإنما غايتي هي نقد المجتمع، وتقويم المواطنين.*** وكل ملاحظ نزيه، لا يستطيع أن يَنْكُر أن كيفية تعامل الشعب مع الدّين تشوبها بعض الأخطاء، أو المُبالغات. والمشكل الذي يهمّنا حاليا لا يوجد في الإسلام، بقدر ما يوجد في المُسلم الجاهل، الذي يُعادي الديمقراطية، أو يتجاهل الفلسفة، أو ينكر العلوم، أو يرفض التضامن المُجتمعي. ويمكن أن نجد ظواهر مماثلة لدى اليهود، والمسيحيين، والمسلمين، وغيرهم. والدِّينُ هو جزء من كلّ شامل ومترابط. ويمكن للأيديولوجية الدّينية أن تلعب دورا تقدّميا، أو مُحافظا، أو رجعيّا، وذلك حسب نوعية الظرف التاريخي المعني. والبشر هم الذين يستغلّون الدّين في صراعاتهم السياسية. بينما الدّين هو بريء منهم جميعا. الدّين يبقى محترما. الدّين هو صنف من التفكير، لكن الفاعل الحقيقي على أرض الواقع هو الإنسان. ولا تكمن مصلحة البشر في الصّراع، أو الاقتتال، حول الإيمان بوجود جنّة في السماء، بعد «يوم القيّامة». كما لا تَكْمُن مصلحة البشر في التّنازع حول من يفهم، أو حول من يطبّق الدّين أحسن من غيره. وإنما تكمن مصلحة البشر في أن يتحرّروا من جهنّم المجتمعية التي خلقوها هم أنفسهم هنا فوق الأرض. مصلحة البشر تكمن في أن يساهموا جميعا في محاولة تشييد المجتمع الفاضل، أو

الأفضل، وأن يتعاونوا، وأن يتكاملوا، بهدف تحقيق الجنّة المجتمعية البشريّة الممكنة، اليوم، وهُنا، وفوق الأرض!

آدم: أظنّ أنني فهمتك. أنتَ تريد نقد المجتمع، وليس نقد الدّين. لكن *نقد المجتمع يؤدّي بك إلى نقد طريقة تفاعل المجتمع مع الدّين.*

إبراهيم: أشكرك على دقّة ملاحظتك! بالضّبط! هذا هو ما أعنيه! بعض الأفراد يطلبون منك ألاّ تنتقد الدّين. لكن ما يعنونه في الحقيقة، وما يريدونه منك في الواقع، هو ألا تنتقد آراءهم، أو أفكارهم، أو أفعالهم الشخصية. وإذا انتقدتَ أفكارهم، أو أفعالهم الشخصية، فإنهم يتّهمونك بأنك تنتقد الدّين. ثم يُحرّضون الجماهير الجاهلة ضدّك، بدعوى أنك تُحارب الدّين. إنهم يختبئون وراء قداسة الدّين، بهدف الإفلات من النقد، أو من المحاسبة!

آدم: أعطيني أمثلة ملموسة توضّح فكرتك!

إبراهيم: طيّب! أعطيك عدّة أمثلة، أفترض فيها أن مواطنا معيّنا ينتقد تحويل بعض القضايا في الدّين إلى عكسها. 1) لنفترض أن هذا المواطن ينتقد مثلا كون الكثير من المسلمين حوّلوا شهر رمضان، المخصّص أصلا للصّيام، إلى شهر يأكلون فيه أكثر من غيره من شهور السنة. 2) لنفترض أن ناقدا معيّنًا يقول إن بعض البلدان المسلمة تبالغ في كِتْمَان أو كَبْت (inhiber) كل ما يتعلّق بالجنس، فتنقلب الأمور إلى عكسها، إلى درجة أن بعض مواطني هذه البلدان يصبحون مَهْوُوسِين، أو مُسْتَلَبِين (aliénés) بالجنس. 3) لنفترض أن ناقدا يقول إن كلّ دين يتشدّد في مجال الجنس، أو يُبالغ في الخوف من العلاقات الجنسية خارج الزواج، أو يحرّم مطلقًا الاختلاط بين الجنسين، يحصل على عكس ما يريد. حيث إن هذا التشدّد، أو المبالغة، تؤدي حتمًا إلى تكاثر الانحرافات الجنسية، مثل ظواهر التحرّش الجنسي، والدّعارة، والشذوذ الجنسي، والولع الجنسي بالأطفال (pédophilie)، والاغتصاب، والعلاقات الجنسية المثلية (homosexualité)، إلى آخره. 4) لنفترض أن ناقدا ما يقول إن أضحية "عيد الأضحى" كانت في الأصل مخصّصة للصّدقة، بينما بعض المسلمين حوّلوا هذه الأضحية إلى فريضة إجبارية حتى على الفقراء، وإلى وليمة يفرطون خلالها في أكل اللحوم الحمراء،

إلى أن يصابوا ببعض الأمراض. 5) لنفترض أن ناقدا ما يقول إن بعض المواطنين يسيئون فهم قضية الجنّ، فيظنّون أنه بإمكانهم تسخير الجنّ لتحقيق أهدافهم الشخصية، فيتعاطون السِّحْر أو الشَّعْوَذَة. 6) لنفترض أن قائلا يقول إن المسلمين يستغلّون الشّيطان كعذر، أو كمبرّر، لكي يزعموا أن سلوكياتهم الفاسقة، أو المحظورة، هي نابعة من الشّيطان، وليس من داخل أنفسهم، أي من غرائزهم، أو نزواتهم. 7) لنفترض أن ناقدا يقول إن أطروحة «إمارة المؤمنين» هي شكل من أشكال استغلال الدّين في السياسة؛ وأن «إمارة المؤمنين» هاته لا توجد، لا في القرآن، ولا في الحديث النبوي. 8) لِنفترض أن ناقدا يقول إن المتعصّبين، أو السّلفيين، أو الأصوليين، من مجمل الأديان، يُغلّبون الدّين على العقل، إلى درجة أنهم يصبحون فاقدين للحسّ النقدي العقلاني، ولا يجتهدوا لكي يضبطوا منهج تفكيرهم... إلى غير ذلك من الانتقادات. ماذا يمكن أن يقول الناس عن هؤلاء النقاد؟ يمكن أن يَتَّهِمُوهم بأنهم ينتقدون الدّين، بينما هؤلاء النقاد يقتصرون هنا على ***نقد طريقة غير سليمة في التعامل مع الدّين***.

آدم: وهل إصلاح المجتمع يستوجب نقد تعامل الجماهير مع الدّين؟

إبراهيم: قراءة رزينة للتاريخ تُبيّن أنه لا يوجد ولو شعب واحد عبر العالم أصبح حَدَاثِيا (من كلمة الحَدَاثة)، أو مُتقدّما، أو ديموقراطيا، دون أن يمرّ عبر مرحلة نقد الكنيسة، أو نقد فقهاء الدّين (أو الحاخامات، أو الكَهَنُوت، أو الإِكْلِيرُوس) (clergé)، أو نقد أيديولوجية الدّين. مع الانتباه إلى ضرورة التمييز بين الدّين والأيديولوجية الدّينية. ***وكل شعب لا يُبيح نقد الأيديولوجية الدّينية، لن يستطيع أبدًا الوصول إلى التقدّم، أو الازدهار، أو الحضارة. المهمّ، ليس هو الجدل حول الدّين، أو حول تطبيقه، أو نقده، أو تطويره. وإنما المُهمّ هو تغيير الواقع الملموس للمُجتمع***. حيث يوجد الخلاص في إصلاح المجتمع، وليس في محاولة فرض الدّين، أو تغييره، أو تقويمه، أو الصّراع حول طُرُق تطبيقه. لأن الصراعات المذهبية، أو الأيديولوجية، حول الدّين، لا تنفع. بينما إصلاح المجتمع هو الوحيد

الذي يمكن أن يعود على الشعب بفوائد ملموسة. ويشهد التاريخ على أن نَـقْد تـدخّل فقهـاء الـدّين في السياسـة، كـان دائمـا في مصـلحة الشعوب.

آدم: ولماذا لا يقدر بعض المُسلمين على تحمّل نـقد الأيديولوجيـة الدّينية؟

إبـراهيم: هـذا تسـاءل مهم! قَـد لا أعـرف كيـف أجيبـك على هـذا السؤال! لا أدري! ربّما لأن المسلمين هم على العموم محـافظون. يجب أن نتذكّر أنه حينما تَحْدُث تـغييرات تاريخيـة في بنيـة مجتمع مُحـدّد، تُصاحبها، في غالب الحالات، تـغييرات في أفكـار وفي تصـوّرات أفـراد هـذا المُجتمـع، بمـا فيهـا تصـوّراتهم حـول الـدّين. وهـذا مـا يُحتمـل أن يحـدث خلال السّـنوات أو العقـود المُقبلـة، في بلـدان العـالم العـربي أو الإسلامي.

آدم: وهـل نـقد الأيديولوجيـة الدّينيـة، في المرحلـة الحاليـة، هـو ضرورة تاريخية؟

إبراهيم: مرحلة نقد أيديولوجية الدّين يمكن أن تُشبه الانتـقال من سِنّ المُراهقـة إلى سِنّ الرّشـد. وغالبًـا مـا يكـون النـقد (في أي ميـدان كان) على شكل الانتـقال من القـديم إلى الجديـد، أو من حيـاة سـطحية إلى حياة تكون أكثر عمقا، أو أكـثر عقلانيـة. النـقد هـو السّـبيل للتّطـوّر من الظنـون إلى العقـل، أو للانتـقال من جَـوْدة معيّنـة إلى أُخـرى أحسـن منهـا. ويسـتحيل أن تُوجـد الديمقراطيـة في مجتمـع محـدّد، إذا لم يكن هـذا المجتمـع يسـمح بنـقد كـل شيء، بمـا فيـه نـقد النظـام السياسـي القـائم، ونــقد الدولـة، ونــقد الرأسـمالية، ونــقد الاشـتراكية، ونــقد الديمقراطيـة، ونـقد أيـديولوجيات الـدّين، ونـقد المُتـديّنين، ونـقد غـير المتـديّنين، ونــقد الحكّـام، ونــقد الزعمـاء، ونــقد اليَقِينِيَّات، ونــقد المُقَدَّسَات، إلى آخره.

آدم: ولمـاذا تـقول ذلـك؟ هـل حقًّا نـقد الـدّين محـرّم، أو ممنـوع، داخل البلدان المسلمة؟

إبراهيم: مـا يهمّـني هـو نـقد المجتمـع، وليس نـقد الـدّين. لكنـه لا يعقـل أن ننكـر أن غالبيـة المسـلمين، لا زالت إلى حـدّ اليـوم، تُجـرّم

تحليل أو نقد الأيديولوجية الدّينية الإسلامية. وقد ذكرتُ لك في كلامي السابق لائحة بعض المفكّرين أو المثقفين الذين اغتالتهم الجماعات «الإسلامية» الأصولية المتعصّبة (بين سنوات 1960 و 2013 م). وذلك بدعوى أن هؤلاء المفكّرين عبّروا عن آراء مخالفة للدّين الإسلامي السّائد. وقد ثبت في معظم هذه الاغتيالات أن منفّذيها هم شبّان جاهلون، خضعوا لتحريض من طرف زعماء أو فقهاء دينيّين متطرّفين.

آدم: لكن، أَلَا يُبيح الإسلام قتل الكُفّار، والمرتدّين عن الدّين؟

إبراهيم: اِنتبه يا مواطن! اتّهام مثقف ناقد، أو معارض سياسي، بالكُفر، هو تمهيد لقتله! وجرائم القتل تبدأ عادةً في مجال الكلام، ثم تنتقل إلى مجال التّصفية الجسدية. وسواء في القانون أم في الدّين، القتل هو أكبر الجرائم شرّا. وبعض الزعماء الدّينيين، الذين يظنون أنهم وحدهم يمتلكون الحقيقة المطلقة، يُصدرون فتوى "التّكفير" (أي حكم الإعدام) ضدّ من يخالفهم في الآراء. ثم يتكلّف أنصارهم الجُهّال بتنفيذ هذا الإعدام. ولا يعي الشّخص الذي يمارس التّكفير أنه يسمح لنفسه، في نفس الوقت، بأن يَحُلّ محلّ الله، ومحلّ القضاء، وأن يكون طرفًا في النّزاع، وحَكَمًا يصدر الأحكام. وبقدر ما يكون مستوى التكوين الثقافي للأئمّة، أو للفقهاء ضعيفًا، بقدر ما يكونوا كثيري التحريض على التّكفير، والكراهية، والعنف. وقد يتمتع أحيانًا هؤلاء المتعصّبون بتواطؤ خفيّ من طرف السلطة السياسية. وبعد تنفيذ جريمة اغتيال المخالفين، أو المعارضين، بالتربّص، أو بالغدر، يظهر الجاهل أقوى من العَالِم. لكن الجاهل لا يقدر على أن يفهم أنه، إذا أمكن اغتيال المفكّر النّاقد، فإنه لا يمكن اغتيال الأفكار النّاقدة. ومهما طال الزمان، تنتهي دائما الحقيقة بالانتصار على الجهل. وإذا كان مُتديّنون متعصّبون محدّدون، لا يستطيعون أن يستمرّوا في تديّنهم إلاّ بواسطة تكفير، ثمّ قتل، كلّ شخص ينتقد مقولات أيديولوجيتهم الدّينية، فمعنى هذا السّلوك هو أن هؤلاء المتديّنين المتعصّبين هم ضِعاف (على مستويات الفِكر، والبَرَاهِين، والثقافة، والجَدَل العقلاني). لأن هؤلاء المتديّنين المتعصّبين يرفضون الاحتكام إلى القانون الوضعي، ويعجزون على

التقيّد بقُوّة المنطق، فَيلجئون إلى منطق القوّة. ولأن هؤلاء المتديّنين المتعصّبين لا يقدرون على الردّ بمناهج سَلمية على ما يُخالج عقول المواطنين من تساؤلات تلقائية، أو من اعتراضات فكرية. وكلّ تديّن ضعيف، لا يحقّ له أن يزعم أنه ينتسب إلى إله عظيم. لأن كل تديّن منسوب إلى الإله، يلزمه بالضرورة أن يعكس صفات الإله، من كمال، وحكمة، ورحمة، وتسامح. ***ولا يحتاج الإله الحقيقي إلى فرض دينه بالقوة، أو بالإرهاب.*** ويتناقض العنف مع العقل. ونفترض في كلّ تديّن سليم أنه ينبذ الإكراه، ويكتفي بخوض الجدال بالحجّة التي هي أحسن. ويُحَبَّذُ في كلّ تديّن كريم أن يتحلّى بِخُلق التّسامح، وتقديم الأدلّة المقنعة. وقد ***وُجِد الدّين أصلاً لخدمة الإنسان، وليس لتبرير قتل الإنسان.***

آدم: أنا لا أفهم لماذا تعطي أنتَ كل هذه الأهمية لحرّية النقد؟ ولماذا لا نستغني نحن كلّية عن هذا النقد الذي يتسبّب لنا في مشاكل متعدّدة؟

إبراهيم: ***النقد هو شكل من بين أشكال حرية التفكير، أو حرية التعبير. النقد هو مظهر من بين مظاهر ممارسة الحرّية. النقد هو ظاهرة للطّموح نحو ما هو أحسن. والنقد الذي يُقبَل في ميدان مُحدّد، ويُمنع في ميادين أخرى (مثل التديّن، أو السياسة)، يصبح نقدا أعْرجا، أو مُعَوّقا، وغير قادر على التقدّم. ومنع النقد، هو إلغاء للنقاش، أو حظر للتّفاعل، بل هو قتل للعقل. وبعد قتل العقل، ماذا يبقى؟ لا يبقى سوى منطق القوّة، والغرائز، والعنف، والجهل، والتخلّف، ثم الانحطاط!*** وهذا هو ما يحدث في المجتمعات الإسلامية منذ انهيار مَمَالك الأندلس، أو الطوائف. أي منذ اغتيال الفلسفة داخل العالم الإسلامي (وقد حدث ذلك بين قرابة القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين). فمنذ أن أقدم بعض المسلمين على إحراق كتب الفلسفة (مثل كتب ابن رشد)، فإنهم اختاروا نَبْذَ العَقْل، وفَضّلوا الانسياق في الأيديولوجية الدينية، وفي الأصولية المتعصّبة، وفي العقائد المتشدّدة، وفي اليَقِينِيَّات المُطلقة. فدخلت بلدان العالم الإسلامي في فترة طويلة من التّخلف، وفي طور مَدِيد من

الانحطاط. ولا زالت البلدان الإسلامية غارقة في هذا الانحطاط إلى حدّ الآن.

28) التناقض بين «الشريعة الإسلامية» والديمقراطية

آدم: لكن "الأحزاب الإسلامية" تقول بوضوح أنها تلتزم بحقوق المُواطنة، و***بالدّيمقراطية***، وتوافق على ***حقوق الإنسان*** الكونيّة، وتقبل التوقيع على ***الاتفاقيات الدّوليّة*** المُتعلّقة بحقوق الإنسان! ألا يكفيك هذا!؟

إبراهيم: لِنَنْتَبه يا مُواطن! قبل أن نُصَدِّق اِدّعاءات أيّ فاعل سياسي، يجب أن نفحصها، وأن نُدَقِّقَها، وأن نتأكّد من صحّتها. فهل تلتزم حقّا "الأحزاب الإسلامية" بحقوق الإنسان؟ هذه اِدّعاءات خاطئة! وقد تكون مُخادعة! لأنه حينما تقول "الأحزاب الإسلامية": «نحن نتّفق على الديمقراطية، وعلى حقوق الإنسان، ***بشرط ألا تتعارض مع الشّريعة الإسلامية***»، فمعنى هذا الكلام، هو أن هذه "الأحزاب الإسلامية"، لا تُوافق في الواقع إلاّ على «الشريعة الإسلامية» وحدها! والدّليل على ذلك، هو أنها ***ترفض كلّ ما يختلف عن تصوّرها الخاص لِهذه «الشريعة الإسلامية»!*** وفي حالة إقدام الشعب على منح ثقته ل "أحزاب إسلامية" في الانتخابات، وبعدما تُثَبِّتُ هذه "الأحزاب الإسلامية" هيمنتها على المجتمع، فقد تعلن رفضها للديمقراطية، ولِحقوق الإنسان، وذلك بدعوى اختلافها مع «الشّريعة الإسلامية»! بل تدّعي هذه "الأحزاب الإسلامية" أن «الدّين الإسلامي لَا يَقْبَل الديمقراطية»! ثمّ ترفع شعار: «الحاكمية للّه وحده في دولة إسلامية»! ثمّ تتّهم كل شخص يدافع عن الديمقراطية، أو عن حقوق الإنسان، بكونه «عَلْمَانِيًا، أو "لاَئِكِيًّا" (laïque)، أو كافرًا، أو متآمرًا على الدّين الإسلامي»!

آدم: اِنتظر! لا تتسرّع في اتّهاماتك! حسب علمي أنا، تدّعي "الأحزاب الإسلامية" أنها تقبل الديمقراطية، وتقبل الانتخابات العامّة!

إبراهيم: في الحقيقة، لا تقبل "الأحزاب الإسلامية" من الديمقراطية سوى ما يخدم مصالحها الخاصة والآنية، وترفض الباقي. إنها تختزل قِيَم الديمقراطية في التصويت بالأغلبية، وتقبل بأن يكون الحزب الحاكم هو الذي يحصل على أكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات. ولماذا ذلك؟ لأن "الأحزاب الإسلامية" تعرف أن غالبية الشعب هي اليومَ مُسْتَلَبَة (aliénée)ـ من طرف الدّين، وأن جماهير الشعب ستصوّت بشكل آلي لصالح «الحزب الإسلامي الذي يدّعي أنه يريد تطبيق إرادة الله»!

آدم: وهل تنكر أن أكبر قوّة سياسية اليوم في البلاد هي الأحزاب الإسلامية؟

إبراهيم: ما دامت غالبية الشعب جاهلة، أو متخلّفة، أو ما دامت الأيديولوجية الدّينية تهيمن على عقول معظم المواطنين، فإن الاحتمال الأكبر هو فعلاً أن تصوّت غالبية النّاخبين على الأحزاب الدّينية التي تغالط الجماهير، والتي تزعم أنها ستطبّق التوجيهات الإلهية!

آدم: وهذا السّلوك يدخل ضمن اللّعبة الديمقراطية . أليس كذلك؟

إبراهيم: كَلاّ! في العمق، هذه "الأحزاب الإسلامية" ترفض حرّية التعبير، وترفض حرّية العقيدة، وترفض حقوق الإنسان، وترفض المواثيق الحقوقية الدولية، وترفض الديمقراطية، كما هي مُتعارف عليها عالميًّا.

آدم: لكن الديمقراطية هي فعلاً من إنتاج البلدان الغربية المسيحية، وهي غريبة على شعبنا المُسلم. والدول الغربية هي خصوم لشعوبنا المسلمة. فلا يحقّ لنا أن نقبل العمل بهذه البِدَع التي أنتجتها الدول الغربية المسيحية. ألم يقل الحديث النبوي الشريف أن «كل مُحْدَثة بِدْعَة، وكل بِدعة ضَلالة، وكل ضلالة مآلها هو نار جهنّم»؟

إبراهيم: اسمح لي بأن أحكي لك نُكْتَة. كان أستاذ يدرّس في التعليم الثانوي، وكان عضوا في إحدى الحركات الإسلامية المحافظة. وأثناء لحظات الاسترخاء داخل عائلته، كان يحب ترديد الحديث المشهور: «إن شرّ الأمور مُحْدَثاتها، وكل مُحدثة بِدْعَة، وكل بِدعة ضَلالة، وكل ضلالة في النّار»! وتوالت السّنون، وكبر أبناءه، وبدأت عقولهم تنمو. وبقي الأستاذ يردّد حديثه المفضّل. وفي أحد الأيام، فاجأته بنته الأكبر سنّا (12 سنة)، وقالت له: «يا أبي، تقول أن كل مُحدثة مآلها نار جهنّم، معنى هذا إذن هو أن هاتفنا المَنْقُول، وَتَلْفَزَتُنَا، وسِيَّارَتنا، وحتّى أنا كمخلوق مُحدث، مآلنا كلّنا هو نار جهنّم. أليس كذلك»؟ فأحسّ الأب أن بنته قَلَبَت مَنْطِقه ضدّه، ووضعته في وَرْطَة. وارتبك الأب، وتعذّر عليه الجواب. وفي لحظة خاطفة، أفتى عليه عقله حيلة للإفلات من ورطته، فقال الأب مبتسمًا، والارتباك ظاهر على وجهه: «لَا يَا بِنْتِي، مُحدثات الآخرين هي التي سَتَؤُولُ إلى نار جهنم، أمّا مُحدثات عائلتنا الحبيبة، فمآلها نعيم الجنة»! وردّت البنت فورًا على أبيها: «إشتري لي إذن ذلك الهاتف المنقول الذي سبق أن طلبته منك لكي أستمر طويلا في الدّردشة الهاتفية معك من داخل الجنة»!

آدم: نكتة لطيفة حقّا! (يبتسم). لكنك لن تُبعدني عن اعتراضي السّابق بواسطة هذه النكتة الجميلة. فلا زلتُ أعتقد أن الديمقراطية غريبة عن بلداننا المسلمة، وأنها من إنتاج البلدان الغربية المسيحية، وأنها لا تلائمنا.

إبراهيم: أرجوك يا مواطن! لا يحقّ لنا أن نُردّد مقولات سياسية إذا لم نتأكّد من صحّتها! وإلاّ، فإن طريقتنا في التفكير ستكون خاطئة! الموضوع شاسع. والديمقراطية ليست هي الشّيء الوحيد الذي أنتجته البلدان الغربية. أكتفي بإعطائك مثلاً بسيطا ومعبّرا من بين العديد من الحالات. أنظر مثلا إلى قضية الجراثيم، والفيروسات، والميكروبات، وما شابهها، وستلاحظ أن الكتب المقدّسة في الدّيانات السماوية (اليهودية والمسيحية والإسلام) لا تعرف وجود هذه الميكروبات والفيروسات، ولم تتحدّث عنها. فهل الشعوب المسلمة ملزمة بأن ترفض الاعتراف بوجود الميكروبات والفيروسات، بحجة أن

كتب الدّيانات السّماوية لا تعترف بوجودها، أو بدعوى أن الإسلام أو المسلمين ليسوا هم الذين اكتشفوها؟ مثل هذا السّلوك سيكون غير معقول. فهذه الكائنات (أي الميكروبات والفيروسات) لم تكن معروفة إبّان ظهور هذه الدّيانات. ومن المفهوم أن الأنبياء، أو الدّيانات، لا تستطيع أن تتكلّم عن أشياء لم تكن معروفة خلال زمان ظهور هؤلاء الأنبياء، أو هذه الدّيانات[53]. ولم يكتشف العلماء هذه الميكروبات أو الفيروسات إلاّ في العصر الحديث (ابتداءً من القرن 19 م)، بعدما تطوّرت تكنولوجيات المِجهر، وعلم الأحياء. وهل يحق للمسلمين أن ينكروا أشياء أخرى في علم الفلك، مثل المجرّات (galaxies)، وتعدّد الشّموس، وكتل المجرّات (clusters)، أو الثقوب السّوداء (trous noirs)، والانفجار العظيم (Big Bang)، والمَادَّة المُضَادَّة (antimatière)، والطَاقَة السوداء (l'énergie noire)، الموجودة في الفضاء، أو أن عُمر الشمس (في نظامنا الشّمسي) محدود عبر الزّمان، وأن هذه الشمس ستنفجر في وقت مُحدّد، ومحسوب عِلْمِيّا. هل نَنْكُر هذه الأشياء بدعوى أنها غير مذكورة في النصوص الدينية المقدّسة؟ أو بدعوى أنها من إنتاج البلدان الغربية المسيحية؟ وفي مثال آخر، تقول معظم الدّيانات (بما فيها اليهودية والمسيحية والإسلام) أن كلّ الكائنات الحيّة خُلقت على شكل ذكر وأنثى[54]. بينما العِلم الحديث يؤكّد وجود كائنات خاصة (مثل الخلايا، أو الميكروبات، أو الفيروسات، أو الجراثيم، أو البكتريا، وغيرها)، وهي تتوالد وتتكاثر دون الحاجة إلى تزاوج بين ذكر وأنثى. وهناك حيوانات أخرى (مثل بعض الأسماك) تكون في البداية إناثا، ثم تتحوّل إلى ذكور. إلى آخره. فهل يحق للمتديّنين أن يرفضوا

[53] في مجال تصوّر أن الأرض هي المركز، وأن الشمس تدور حولها، ذكر مراد لمختر بضعة آيات كأمثلة: 1) الآية «حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ» (الكهف، سورة 18، الآية 68). فهل تغرب الشمس وتذهب إلى عين حَمِئَةٍ؟ 2) الآية «والشَّمْسِ وَضُحَاهَا والقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا» (الشمس، 1). فهل يَتْلُو القمرُ الشمسَ؟ 3) الآية «وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» (سورة الحج 22، آية 65). هل السماء شيء صلب كي تسقط؟ (جريدة "المساء"، 14 فبراير 2018، العدد 3813، ص 17).

[54] الآية «ومن كل شيء خلقنا زوجين» (سورة الذاريات، سورة 51، آية 49).

الديمقراطية، أو أن ينكروا هذه الحقائق، وذلك بحجّة أن النّصوص الدّينية المقدّسة لم تتكلّم عنها؟ هذا الإنكار سيكون غير معقول!

آدم: فهمتُك! أنت تقصد أنه ***يحقّ لنا أن نعترف بأشياء وَلَوْ أنها لم تَرِدْ في القرآن! وتقصد أنه يحق لنا أن نستفيد من أشياء أنتجتها البلدان الغربية المسيحية، وليس بلداننا المسلمة!*** قد يكون معك الحق! لكن هذا موضوع آخر. أريد منك الآن أن نرجع إلى مسألة ***الديمقراطية.*** أعتقد أنه لا يحقّ لنا أن نعمل بالديمقراطية كما هي موجودة في البلدان الغربية. وإذا عملنا بالديمقراطية الغربية، فإنها ستؤدّي بمجتمعنا إلى الانحلال الخلقي، وإلى التفسّخ الجنسي. فالديمقراطية تدافع عن الحريات الفردية، وهذه الحريات تؤدّي بدورها إلى انتشار النّزوات، والشّذوذ الجنسي، والمثلية، والإفطار جِهَارًا في رمضان، وشرب الخمر، وحرية ممارسة الجنس بالنسبة للرّاشدين.

إبراهيم: اِنتبه من فضلك يا مواطن! على خلاف ظنّك، عكس ما قُلْتَه هو الصحيح. كيف يُعقل أن تكون بلدان أوروبا وأمريكا الديمقراطية غارقة في الانحلال الجنسي كما تدّعي أنتَ، وأن تظلّ هذه البلدان في نفس الوقت (منذ قرابة القرن 18 إلى الآن في القرن 21 الميلادي) هي القِوَى العُظمى في العالم، وفي مجمل الميادين (الاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية، والثقافية، والمالية، والعسكرية، والفنّية، إلى آخره)؟ هل يمكن حقًّا لمجتمع غارق في الانحلال الجنسي أن يبلغ هذا المستوى من القوة والتقدم؟ ولكي يكون كلامنا عن الجنس نزيها، يلزم أن يكون صريحا. قد تكون ***مظاهر التفسّخ الجنسي مرئية أو مخفية، لكنها بالتّأكيد موجودة، بقدر أو بآخر، في مجمل بلدان العالم، بما فيها البلدان المسلمة، وَلَوْ لم تكن الديمقراطية موجودة في هذه البلدان المسلمة.*** ولا يحقّ لك أن تنكر هذا الواقع. فالديمقراطية بريئة من الانحرافات الجنسية. والسلوك الجنسي هو غريزة بيولوجية، طبيعية، كأنها مبرمجة في جينات الكائنات الحية. ويظهر أن منع، أو تجريم، ممارسة الجنس (خارج الزواج، بين رَاشِدِين، وبالتَّرَاضِي) كأنه معاكس لقوانين الطبيعة. ومجمل الدّيانات (باستثناء 'كَامَاسُوتْرَا' [Kâma-Sûtra] في الهند القديمة) تكره الجنس، أو تنبذه، أو

تمنعـه، أو تُحرّمـه. ***وبقـدر مًـا يَكْبُتُ الـدّين ممارسـة الجنس (خـارج الزواج) في بلد معيّن، بقدر ما تنتشـر الانحرافـات الجنسـية في هـذا البلد.*** خاصة وأن معدّل سنّ الـزواج ارتفع خلال السـتّين سـنة الماضـية من قرابة 16 سنة، إلى قرابة 30 سـنة. فأصـبح الفـارق بين سِنِّ البُلُـوغ (العُضْوِي) وسنّ الزواج (القـانوني) شاسـعا. ورغم ذلـك، يقـول لنـا بعض المتديّنين الأصـوليين أو المتشـدّدين: «يجب أن نمنـع، وأن نُجَـرِّم، كـل ممارسـة جنسـية تحـدث خـارج الـزواج، ولـو كـانت بين رَاشِـدين، ولـو كـانت بِالتَّرَاضِـي»! ولكن، لنتسـاءل بصـدق: هـل يمكن حقًّا لَمجمـل الشـبّان العـزّاب أن يمتنعـوا عن ممارسـة الجنس، من سـنّ البلـوغ (في قرابة سنّ 13 سنة)، إلى سنّ الزواج (في قرابة سنّ 30 سنة)، أي خلال 15 أو 20 سنة متواليـة، إلى أن يسـتطيعوا عقـد زواج قـانوني؟ الجـواب الصريح هو: لا! هذا الامتناع عن ممارسة الجنس مستحيل! لأن الجسم لا يقدر على تجاهـل أو إلغـاء نشـاطه الجنسي العضـوي خلال كـل هـذا الزمن الطويل. وإذا نحن تجاهلنا هذا المشكل الحقيقي، فهذا يعـني أننـا نكذب على أنفسنا. يلزم إذن أن لا نغالط أنفسنا، وأن لا نغالـط غيرنـا. يجب أن نجـد حلـولا معقولـة تسـمح، بطريقـة أو بـأخرى، بممارسـة الجنس، خـارج الـزواج[55]، بين راشـدين، وبالتراضـي. وإلاّ، فـإن ***كبت الجنس سيؤدّي بالضّرورة إلى انتشار انحرافات جنسية.*** بينمـا وجـود حدّ أدنى من التفهّم، أو التسامح، أو الحرية الجنسـية، هـو الـذي يُسـاعد على تقليص الانحرافات الجنسية. خصوصًا وأن العلـوم تـوفّر لنـا اليـوم وسائل التّحكم في مخاطر الجنس، ووسائل الوقاية من الحمل. بل أكثر من ذلـك، بقـدر مـا يكـون أي مجتمـع متشـدّدا في تديّنـه، ومتصـلّبا في تجريمـه، أو كَبْتِـه، لكـل علاقـة جنسـية خـارج الـزّواج، بقـدر مـا تتكـاثر وتتنوع داخل هذا المجتمع مظاهر الانحرافات الجنسية، مـع مـا يرتبـط بها من أمـراض نفسـية، وجـرائم جنسـية. وعليـه، ***فالحـلّ المعقـول، أو الأقـل ضـررًا، ليس هـو المنـع المطلـق للعلاقـات الجنسـية (خـارج الزواج)، وليس هو التشدّد في عقابها، وإنما هو أن نمنح للمواطـنين***

---

[55] أنظر اقتراح «الزواج الصغير»، و «الزواج الكبير» في كتاب:
A. Nouda, L'Ethique politique, Ch. La sexualité, p.197.

حدّا أدنى من حرية التصرّف في ممارستهم الجنسية، وأن نزوّدهم في نفس الوقت بالمعارف، وبالوسائل، التي تساعدهم على التحكّم في هذه الممارسة الجنسية.

آدم: لكن الحرية الجنسية هي التّفسّخ الجنسي بعينه!

إبراهيم: المقصود من عبارة الحرية الجنسية، هو أننا لا نشجّع على خوض علاقات جنسية خارج الزواج، لكن إذا ما حدثت مثلاً علاقات جنسية بالتوافق، أو بالتراضي، بين شاب وشابة، قبل الزواج، يُستحسن أن لا نحوّل هذا الحدث إلى جريمة خطيرة، وغير قابلة للغفران. فالحرية لا تعني إجبار جميع الناس على فعل شيء مَا، وإنما تعني الاعتراف بحق الآخرين في أن يفعلوا، أو أن لا يفعلوا ذلك. وكل شخص لا يرغب في ممارسة مضمون تلك الحرية، فهو حرّ في ذلك. لكنه لا يحق لأي شخص أن يتدخّل فيمنع غيره من ممارسة حرّياته الشخصية.

آدم: ولكن الديمقراطية هي من إنتاج البلدان الغربية المسيحية. والديمقراطية هي مؤامرة غربية تهدف إلى القضاء على القيم الإسلامية، وعلى الدّين الإسلامي. وتتعارض الديمقراطية مع ثوابت الأمّة الإسلامية، ومع تعاليم الدّين الإسلامي، ومع خصوصياتنا الثقافية. والديمقراطية تؤدّي لاحقًا إلى حقوق الإنسان، وإلى المواثيق الدولية، وإلى العلمانية، والمساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، وحرية المعتقد، وحرية تغيير الدّين، وإلغاء عقوبة الإعدام، إلى آخره.

إبراهيم: مهلاً يا مواطن! الديمقراطية ليست إنتاجا غربيا صرفًا، بل هي إنتاج بشري، عالمي، مشترك. وقد ساهمت في بلورة الديمقراطية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مُجمل شعوب العالم، ومجمل مُكوّنات الإنسانية. وحسب بعض الوثائق التاريخية، فإن الأشكال الأولى للديمقراطية ظهرت في بعض المدن السُّومِرِيَّة العتيقة (العراق حاليا)، وفي بعض المدن الهندية القديمة، في القرن السّادس قبل ميلاد المسيح. وتدلّ شهادات تاريخية أخرى على أن بداية نشأة الديمقراطية حدثت في بعض البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط (Méditerranée). فقد اعترف المؤرخ هيرودوت، والفيلسوف أرسطو

طـاليس، بـأن اليونـانيين[56] استـفادوا من علـوم وثـقافات مصـر الفِرْعَوْنِيَّة[57] العتيقة. وفيما بعد، استفاد العالم العربي أو الإسلامي[58] (في المشرق وفي الأندلس) من اليونانيين. ثم استفادت بلدان أوروبا الغربية من العرب والأمازيغ (الذين كانوا متواجدين في الأندلس)[59]. وأثناء الحروب الصليبية، حدثت اسْتِفَادَات مُتبادلة، ولو بشكل غير مباشر، بين بعض دُويلات أوروبا الغربية المسيحية وبعض الدُّويلات العربيـة الإسـلامية. واليـوم، ليس من العيب أن يستـفيد العـرب والمسلمون من بلدان أوروبا الغربية، بل ومن العالم كلّه. فالحضارة ليست حكرًا على قوم دون غيرهم. بل تغتني الحضارة، أو تنتقل، أو تَتَعَمَّم، عبر التاريخ، من شعب إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى. وحتى إذا اِفْتَرَضْنَا جَدَلًا أن الديمقراطية هي من اختراع بعض البلدان الغربية وحـدها، فهـذا لا يُـبرّر رفضـها. ***وإذا كـان هـؤلاء الأشـخاص "الإسـلاميون"، أو الأصـوليون، أو السّـلفيون، (الـذين يرفضـون الديمقراطيـة بحجـة أنهـا إنتـاج غـربي)، إذا كـانوا فعلاً صَـادقِين في منطقهم هذا، فيجب عليهم أن يرفضوا، في نـفس الوقت، كلّ ما هو من ابتكار، أو من إنتاج، البلدان الغربية، مثـل: التّلفـاز، والسّـيارة، والطـائرة، والكهربـاء، والطّب، والأدويـة، والمضـادّات الحيويّـة، والحاسـوب، والهاتـف، والبنـك، والمقاولـة، والبرلمـان، وأسـلحة الجيش، ونظام الأمن، إلى آخـره.*** بل حتّى بعض المواد الغذائية التي أصبحت اليوم مألوفة لدينا، (مثل الفلفل، والطّماطم، والفاصوليا، والونيلة [vanille]، والكَمُون، والقرفة، إلى آخره) جاءتنا من مختلف بقـاع العـالم على يـد الغربـيين (أمثـال البرتـغاليين، والإسـبان،

[56] يمتدّ تاريخ ثقافة اليونان القديمة من قرابة القرن السابع قبل ميلاد المسيح، إلى قرابة 338 سنة قبل ميلاد المسيح.

[57] يمتدّ تاريخ الفراعنة في مصر من قرابة 3150 سنة قبل ميلاد المسيح، إلى قرابة 340 سنة قبل ميلاد المسيح.

[58] يمتـدّ تـاريخ الحضـارة الإسـلامية من قرابـة 622 ميلاديـة، إلى قرابـة 1500 ميلادية.

[59] دام تأثير الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس بين القرنين العاشر والرابع عشر ميلادية.

والهولنديين، والفرنسيين، والإنجليز، إلى آخره). فالكثير من المنتجات هي من اكتشاف، أو من إنتاج، البلدان الغربية. وَإذا لم يرفض هؤلاء الأشخاص "الإسلاميون" أو الأصوليون هذه المنتجات «الغربية»، أصبح اِدّعَاءهم حول الديمقراطية (المذكور سابقا) مجرد نفاق! وكما يقول المثل: «يأكلون الغَلَّة، ويشتمون المِلَّة». والمنطق، أو العقل، يفرِض بأن يتعلّم بِتَوَاضُع كل شعب مُتأخّر من الشعوب التي تقدّمت أكثر منه. أما ***الجماعات المُتَكَبِّرَة، أو المُتَغَطْرِسَة، التي تدّعي أنها لا تحتاج إلى التعلّم مِن الشعوب التي هي أكثر تقدّما منها، فإنها ستبقى غارقة في الجهل، والتخلّف، والانحطاط!***

آدم: بعبارة أخرى، أنت تريد منّا أن ننقل عن البلدان الأخرى المتقدّمة؟ هل هذا النقل مشرّف؟ أليس هذا التقليد مَعِيبًا أو مُخْزِيًّا؟

إبراهيم: ولماذا لا يكون مُشرّفًا أن ننقل عن الشّعوب التي تقدّت أكثر منّا؟ على عكس ذلك، ألا ترى أن رفض الاستفادة من الشّعوب التي هي أكثر تطوّرًا منَّا هو الذي يُجسّد سلوكا سَخِيفًا، أو متخلّفًا، أو غبيًّا؟ لماذا لا يكون التعلّم، أو الاقتباس، مِمَّن هم أقوى منّا، سلوكًا متعقّلا، أو حكيما؟ كيف لا ترضى بالاستفادة مِمّن هم قادرين على إبادة الأمة الإسلامية كلها خلال يومين أو ثلاثة؟ حتى القرآن اِقتبس كثيرا من الأفكار، والأحداث، والتصوّرات، والمفاهيم، والرّوايات، من النصوص الدّينية التي سبقته، مثل التّوراة، والتّلمود، والإنجيل، وغيرها[60]! وعِلْمُ المقارنة بين الأديان يؤكّد ذلك!

آدم: طيب، فهمتُك، هذا كلام منطقي! (يضحك). بصراحة، أنا لا أقبل التخلّي عن الاستمتاع بالتّلفاز، والسيارة، والمُضَادَّات الحَيَوِيَّة، والحاسوب، والمقاولة، والبنك، والبرلمان، وما شابهها، بدعوى أنها ليست من إنتاج المسلمين! وإذا كان ثمن الاستمتاع بهذه الخيرات

60 أنظر كتاب "من محمد الإيمان إلى محمد التاريخ"، ومؤلفه هو العفيف الأخضر، في 162 صفحة. ويمكن تنزيله بالمجان من موقع "الحوار المتمدن" (http://www.ahewar.org). وقد نشر الكتاب على هذا الموقع في تاريخ22 يوليوز 2013.

التكنولوجيـة هـو الالـتزام في نـفس الـوقت بالديمقراطيـة الغربيـة بتـفاصيلها، فأنا أقبل ذلك. (يضحك). الواقعية في المصالح المادية تفرض نفسها. أليس كذلك؟ لكن، أدعوك الآن إلى فحص مسألة أخرى تشغل بالي. بعدما اندلعت الثورة في بلدان مثل تونس، ومصر، وليبيا، في سنة 2011، فـازت الأحـزاب "الإسـلامية" في الانتـخابات بأغلبيـة الأصوات، وأرادت تطبيق ***"الشّـريعة الإسـلامية"***. لكن جـزءا من الشّـعب (وخاصة العِلمانيين أو العقلانيين) عارض ذلك. أليس من حقّ الأحزاب الفـائزة في الانتخابـات أن تطبـق "الشّـريعة الإسـلامية"؟ أليس هـذا الاختيار منطقي ومشروع؟ لمـاذا لا يقبـل بعض العِلمـانيين بـأن تطبّـق الأحزاب الإسلامية الحاكمة "الشّريعة الإسلامية"؟

إبراهيم: يجب أن نكون دقيقين في تـفكيرنا. خلال المرحلة الأولى للثورة، في تونس ومصر وليبيا وسوريا، لم تكن الأحـزاب "الإسـلامية" لا موافقـة على الثـورة، ولا مسـاندة لهـا. ولم تلتحـق هـذه الأحـزاب "الإسلامية" بالثورة إلاّ بشكل متأخّر، حينما اِتّضح لها أن الثورة اِقتربت من النجاح. والسبب في قيـام ثورة الشّـعب في تـونس، ومصر، وليبيـا، وغيرهـا، لم يكن هـو وجـود ***مشكل ديني*** (أي مثلاً الحاجـة إلى تطـبيق الشّـريعة الإسـلامية)، وإنمـا المشـكل الـذي حثّ الشـعبَ على خـوض الثورة هـو ***مشكلٌ سياسي. وسبب الثورة***، ومُبرّر انـدلاعها، كـان هـو تمادي النظام السياسي القائم في القمع، والفسـاد، والاسـتبداد. ولم يكن هدف الثورة هو تطبيق "الشّريعة الإسلامية". وإنما كان هدف الثورة هو «تحقيـق ***الديمقراطية***، والكرامـة، والعدالـة الاجتماعيـة، والتـقدّم الشـامل». لكن الجماعـات "الإسـلامية" مَهْوُوسَـة ب "الشّـريعة الإسـلامية"، ولا تـعرف أي مشـروع مجتمعي آخـر غـير "الشّـريعة الإسلامية". وعنـدما فـازت الأحـزاب "الإسلامية" في الانتـخابات الـتي تلت الثورة، قالت هذه الأحزاب أن «***هدف الثورة*** هـو تطـبيق ***الشّـريعة الإسلامية***». وهذا القول يُجسّد ***تَحْرِيفًا للثورة*** عن مسارها الأصـلي. بـل اعتبره الثّـوار «خيانـة للثـورة»! لـذا قـامت في مصـر ثورة ثانيـة في 30 يونيـو 2013، ضـد رئيس الجمهوريـة "الإسـلامي" محمـد مُرْسِي، وضـد تنظيمه «جماعة الإخوان المسـلمين». وانتهـزت مؤسّسـة الجيش (تحت

قيادة اللّواء عبد الفتّاح السيسي) هذه الفرصة، حيث سَايَرَت هذه الثورة الثانية خلال فترة أولى، ثم سيطرت عليها خلال فترة لاحقة، ثم فرضت هيمنتها على الدولة، وفرضت دِكْتَاتُورِيّتها على المجتمع. ومعلوم أن سيطرة الجيش على السلطة السياسية تتناقض مع القانون، ومع الديمقراطية. لأن مهمّة الجيش تنحصر في الدفاع الوطني، تحت مسؤولية حكومة مدنية. ولا يحقّ للجيش أن يتدخل في ميادين السياسة. وإلاّ اِنْتَفَت الدّيموقراطية. وفي تونس، ضغطت المعارضة على «حركة النهضة» "الإسلامية"، خلال نهاية سنة 2013، وساقتها إلى حلّ الحكومة، وإلى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها، وإلى القبول بصياغة دستور غير "إسلامي"[61]. فالأحزاب "الإسلامية" تريد دائما أن تُلغي طموح الشعب نحو الديمقراطية، وتريد تعويضه بفرض «شريعة إسلامية» إجبارية على كل المجتمع. وهذا تحريف غير نزيه، وغير معقول، وغير مشروع!

آدم: ولكن يا أخي، نحن مجبرون على الخضوع لإرادة الله. ومصدر التّشريع هو كلام الله! و «الشّريعة الإسلامية» هي مستمدّة من كلام الله! فلماذا لا يحق لنا فرض تطبيق «الشّريعة الإسلامية» على كل المجتمع؟ ولماذا لا نُخضع دولتنا وشعبنا لقواعد «الشّريعة الإسلامية»؟

إبراهيم: وماذا تريد من خلال فرض «الشّريعة الإسلامية» على كل المجتمع؟ هل تريد أن نقول لكل مواطن: «سواءً كُنتَ مقتنعًا أم لا، يجب عليك أن تؤمن، وأن تصلّي، وأن تصوم، وأن تقبل كل أحكام الشّريعة الإسلامية الأخرى، وأن تطبّق الدّين بالشّكل الذي تحدّده جماعتنا المسلمة، وإلاّ فإننا سَنُخْضِعُك للمُضَايَقَة، أو للاضطهاد، أو التّرهيب، أو التعذيب، أو القتل»!

61 في شهر يناير – كانون الثاني 2014، وأثناء عمل "المجلس الوطني التأسيسي" التونسي الذي كان يعدّ مشروع الدستور الجديد، اقترح بعض أعضاء 'حركة النهضة' الإسلامية إضافة بند يقول أن «الإسلام والقرآن والسنّة هي مصادر أساسية للتشريع في تونس». لكن غالبية النواب رفضت ذلك.
رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

آدم: لا، ليس هذا هو قصدي! أنا لا أتحمّل الإكراه أو التعسّف! ما أريده هو أن تكون المبادئ التي تحكم دولتنا، والقوانين التي تدبّر نظامنا السياسي، مستمدّة من «الشّريعة الإسلامية» وحدها، وليس من تلك التقاليد المتفسّخة المستوردة من البلدان الغربية!

إبراهيم: لِنُفكّر يا مواطن! ما هي البلدان الأكثر انحلالاً وتخلّفًا، هل هي البلدان المسلمة أم البلدان الغربية؟ نحن لسنا مثل جماعة «طالبان» في أفغانستان، أو أنصار الزعيم بَن لاَدَن، أو تنظيمه المسمّى ب «القاعدة»، أو تنظيم «دَاعِشْ» (الدولة الإسلامية في العراق والشام)! إن كنتَ تُريد تطبيق «الشّريعة الإسلامية»، فطبّقها على نفسك، لكنه لا يجوز لك أن تحاول فرضها على المواطنين الذين لا يريدون الخضوع لها! لأن التَدَيُّن، وكذلك عدم التديّن، يدخلان هما معًا ضمن الحرّيات الشخصية المسطّرة في لائحة حقوق الإنسان.

آدم: وما هو الحل إذن؟

إبراهيم: ***الحلّ الوحيد المعقول هو الفصل بين الدّين والدولة، والفصل بين الدّين والسياسة، وسنّ حرية العقيدة، وحرية العبادة، وحرية عدم العبادة.*** فالمواطنون الذين يريدون إخضاع عبادتهم الشخصية «للشريعة الإسلامية»، هم أحرار في ذلك. والمواطنون الذين لا يقبلون التقيّد بأحكام «الشريعة الإسلامية»، هم أيضا أحرار في ذلك. فالإيمان، والتديّن، والعبادة، تدخل ضمن ***الحرّيات الشّخصية،*** وتخضع للقواعد الدّينية وحدها. بينما أمور المجتمع، والدولة، والاقتصاد، والسياسة، والقانون، وما شابهها، يلزم أن تخضع فقط للعقل الجماعي، وللتّشاور فيما بين المواطنين، وللقانون الذي وضعه مُمثّلو الشعب عبر مؤسّسات ديمقراطية.

آدم: وما هي حججك؟

إبراهيم: الحُجج المُؤَهَّلَة لكي تكون مقبولة، هي تلك التي تنبثق من التجربة، ومن الواقع الملموس. ورغم ذلك، سأذكّرك ببعض

الآيات. ألم يقل القرآن هو نفسه: «وَأَمْرُهُم شُورَى بَينهم»[62]؟ وفي آية أخرى: «وشاورهم في الأمر»[63]. بمعنى أنه في مجال تدبير الأمور الدُّنْيَوِيَّة، أو المُجْتَمَعِيَّة، ليس المطلوب من المواطنين هو التقيّد بنصوص دينية مقدّسة، قديمة، وجامدة، بل المُستحسن هو أن يتشاور كل أعضاء المجتمع فيما بينهم، طبقا للعقل، وللعلوم الدّقيقة، وللقانون، وللتجارب المُجتمعية، وللحكمة البشرية، وذلك بهدف التعاون، والتكامل، والتضامن، فيما بين مجمل المواطنين، وتلافي التّدابير الأحادية الجانب، أو الأنانية، أو الانتهازية، أو المنحرفة، أو الضّارّة، أو الفاسدة، أو الظّالمة، أو الاستبدادية.

آدم: ولماذا لا نقيم «دولة إسلامية»، أو «دولة الخِلافة الإسلامية»، التي توحّد كلّ الأمّة الإسلامية؟

إبراهيم: ***الدّين هو مُؤَهَّل لتدبير طرق العبادة، لكنه غير مؤهّل لتنظيم أو لتدبير شؤون المجتمع.*** قد يدّعي البعض أن الدّين يصلح لتدبير كل شيء، لكن هذا الزّعم لا يتماشى مع الواقع الملموس. وإذا سألنا مثلا إسلاميا أصوليا: «كيف نستعمل الدّين لتدبير المجتمع؟»، فإنه سيرفض استعمال مفاهيم حديثة مثل «الشعب»، و«دولة الحقّ والقانون»، و«حقوق المواطنة»، و«المساواة»، و«العدالة المُجتمعية»، و«انتخابات عامّة، حرّة، ونزيهة»، بل سيعرض علينا مجموعة أخرى من المفاهيم أو التصوّرات، وسينسبها، بغير حقّ، إلى الإسلام، ومنها مثلاً: «ضرورة حصر حق الاختيار في أهل الحِلِّ والعِقْد»، و«النَّسَب الشَّريف»، و«البَيْعَة»، و«الطّاعة»، و«الرَّعِيَّة»، و«الوَلَاء»، و«العَصَبِيَّة»، و«دولة الخِلافة»، و«إمَارة المؤمنين»، و«الدولة الإسلامية»، و«وَلِيُّ الله»، و«خَلِيفَة الله في أرضه»، و«ولاَيَة الفَقِيه»، و«المُرْشِد الإسلامي الأعلى»، و«حزب الله»، و«أنصار الله»، و«جُند الله»، إلى آخره. يتكلّمون عن «الأمّة الإسلامية»، لكن ما يستعملونه في الواقع هو «القَبَائِل»، و«العَشَائِر»، و«الطَّوَائِف». كلّ هذه المفاهيم هي من ابتكار

[62] الآية «والذين استجابوا لربّهم وأقاموا الصلاة وأمرُهم شورى بينهم وممّا رزقناهم ينفقون» (الشورى، 38).

[63] آل عمران، 159.

البشر، أو من حِيَلهم، ولا تخدم سوى المصالح الخاصة لِفئات مجتمعية محدودة، ولا تكتسب أية شرعية دينية، لا في القرآن، ولا في الحديث، ولا في القانون، ولا في مجال العقل. وحتى إذا ابتكر بعض الفقهاء فتاوى لتبرير هذه التصوّرات، فإن العقل المُجتمعي، والقانون الديمقراطي، سَيَرْفُضَانِها.

آدام: وإذا لم تَصْلُح الشّريعة الإسلامية كمصدر للقانون، ولتنظيم الدولة، فما هو إذن مصدر تشريع شؤون المجتمع؟

إبراهيم: ***مصادر تشريع شؤون المجتمع*** هي كثيرة، ومختلفة، ومتجدّدة، ومتطوّرة، ومنها مثلا الاستشارة الشّاملة لمجمل المواطنين (عبر الاستفتاءات الشعبية)، والحوارات الوطنية الديمقراطية والمتناقضة (عبر وسائل الإعلام)، والانتخابات العامّة النزيهة، والعقل الجماعي، والدّراسات الموضوعية، والعلوم التجريبية أو الدَّقِيقَة، والانفتاح على كل ثقافات البشرية، والأخذ بآراء مجالس ممثّلي الشعب المُنْتَخَبين بشكل ديمقراطي، إلى آخره.

آدم: ولماذا لا نكتفي ***بالشّورى الإسلامية؟*** أليست الشّورى في الإسلام أهم وأعظم من الديمقراطية الغربية؟

إبراهيم: مفهوم "الشّورى" في الإسلام محدود. وحتى الحُكّام المستبدّون يمارسون "الشّورى"، لكن فقط مع خبرائهم، وأعيانهم، وأقربائهم. وهذه الشورى لا تعني أنهم ديمقراطيون.

آدم: لكن، ألم يترك الرّسول الخلافة شورى بين المسلمين؟ ألم يكن الحكم شُورى بين الناس خلال فترة صَدْر الإسلام؟ ألا تتطابق «الشّورى» الإسلامية مع الديمقراطية؟ أليست «الشّورى» هي نوع من الديمقراطية الملائمة لنا؟ ألا تشكّل «الشّورى» الإسلامية قاعدة كافية وصلبة لبناء نظام سياسي عادل؟ أليست «البَيْعَة» أحسن من التداول على السّلطة بواسطة الانتخابات؟

إبراهيم: يمكن أن تظهر ***«الشّورى» الإسلامية*** كأنها قريبة من الديمقراطية. لكنهما يختلفان كلّيا. فَ «الشّورى» في التقاليد الإسلامية لا تُطبّق على كلّ مواطني الشّعب، وإنّما «الشّورى» هي امتيّاز ينحصر فقط في استشارة «النّخبة»، أو «الأعيان»، أو «أهل الحِلِّ

والعِقْد»، أو «العلماء»، أي «فقهاء الدّين» الذين يَحْضَون برضى الحاكم (وليس الفقهاء الذين يعارضون الحاكم). حيث لا يُسمح بالمشاركة في الاستشارة، أو في الحوار، أو في القرار، إلاّ لجزء من النّخبة الدينية، أو من الأرستقراطية المقرّبة من الحاكم المستبد. وغالبًا ما تنحصر هذه «النّخبة» في الأمراء، والوزراء، والمقرّبين، والضبّاط الكبار، وزعماء القبائل، أو الأعيان المحلّيين. و «الشّورى» الإسلامية تقوم على أساس نظام «الرَّعِيَّة». وكلّما طلب «الإمام»، أو «المُرشد الدّيني»، أو «الأمير»، أو «الشّيخ»، أو «الفقيه»، أو «الحاكم»، أو «السّلطان»، أو «المَلِك»، كلّما طلب من «النّخبة»، أو من «الرّعية»، أو من «العامّة»، أن تقدّم له ***«البَيْعَة»***، فإن هذه «الرَّعِيَّة» تُصبح ***مُجْبَرة*** على تقديم هذه «البَيْعَة» إلى «الإمام»، أو إلى «الحاكم». وتظهر «البَيْعَة» كتعاقد سياسي بين «الأمير» و «النّخبة»، أو «الأرستقراطية». ومعنى «البَيْعة» للأمير، هو الاِلْتِزَام بالخضوع التّام، دون أي نقاش، أو حوار، أو تشاور، أو تفاوض، أو تراض، أو تناوب. فَ «البَيْعَة» ليست لا استفتاءً، ولا انتخابا، ولا تصويتا، بالمعنى الحديث لهذه المفاهيم. وإنّما ***«البَيْعَة» هي بمثابة تفويض إجباري، وحيد، مُطلق، نهائي، وغير مشروط بأي برنامج سياسي.*** وكل شخص يرفض تقديم "البَيْعَة" للأمير يُعتبر فورًا معارضًا، أو منافسًا، أو خصمًا لِهذا «الأمير»، فيُعامله الأمير كعدوّ. ويمكن أن يتعرّض الشخص الرّافض «للبيعة» للقهر، أو للقتل. وغالبا ما تُقدّم "البَيْعَة" إلى «الأمير» على أساس نَسَبه العائلي، أو قوّته العسكرية، وليس على أساس انتخابه، أو كفاءاته الشخصية، أو على قاعدة برنامج يقترحه لإصلاح المُجتمع. ولا يحقّ للنّخبة التي قدّمت «البيعة» أن تراقب، أو أن تحاسب، فيما بعد، هذا «الأميرَ» الذي «بَايَعَتْه». وتصبح طاعة «الأمير» واجبا دينيًا، أو إلَهيًا. بل يتحوّل «الأمير» إلى نصف إله، أو إلى «وكيل للإله»، أو إلى «مُكَلَّف بِتَنْفِيذ الإرادة الإلهية». وبعد «مبايعته»، يصبح هذا «الأمير» محتكرا للسّلطة، وللتّدبير، وللتّشريع، وللقرار، وللتّسيير. ويتصرّف «الأمير المُبايَع» كأنه المَالك الوحيد لأرض البلاد، وكذلك للبشر الموجودين فوقها. ويخلط هذا «الأمير المُبايَع» بين ممتلكات الدولة وممتلكاته الشخصية.

ويصبح «إجماع الأمّة» واجبا. ويغدو النقد، أو المعارضة، أو الاختلاف في الرأي، ممنوعا. وكل من خالف «الإمام»، أو «الفقيه»، أو «الأمير»، أو «المَلِك»، يصبح متّهما بمعارضة الدّين، أو بمخالفة إرادة الله! ويكون عقاب الشخص المُنْتَقِد (بكسر القاف) هو التّهميش، أو النّفي، أو السّجن، أو القتل، دون إمكانية اللّجوء إلى محاكمة عادلة، أو إلى الاستئناف، أو النّقض. وفيما بعد، يُوَرِّثُ هذا «الأمير» سلطاته ووظائفه إلى أبناءه. ومجمل هذه الأساليب تؤدّي دائما إلى إعادة إنتاج الاستبداد. وهذا الاستبداد يؤدّي إلى الفساد، والرُّكُود، والفِتَن، والخَراب، والانحطاط. وفي كثير من الحالات، ينتهي «الأمير» إلى المساومة، أو السّمسرة، مع القوى الأجنبية، لبيع السيادة الوطنية مقابل صيّانة استمرار هذا «الأمير» في الحكم، ولو في إطار شكلي.

آدم: بيّنْتَ قُصور «الشّورى» الإسلامية. وانتقدتَ الأساليب التي مُورست بها عبر التاريخ. فما هي إذن، حسب رأيك، «الديمقراطية» التي تدعو أنتَ إليها؟ وما هي حَسَنَات هذه «الديمقراطية»؟

إبراهيم: «الديمقراطية» هي صنف من أصناف تنظيم المجتمع، عبر مؤسّسات مختلفة، ومتكاملة. والديمقراطية هي مجموعة من القواعد، التي تساعد على حسم الخلافات، واتخاذ القرارات، وتطبيقها. وليست الديمقراطية نهائية، أو جامدة، لكنها قابلة للمراجعة، وللنقد، وللتّحسين، وذلك في ارتباط بتطور المجتمع، وتنوّع احتياجاته. وتنبني «الديمقراطية»، على أساس مبادئ واضحة، منها مثلا المبادئ التالية: «الشعب (وليس النُّخَب) هو مصدر المشروعية السياسية»، و«مصدر كل السّلطات». و«الشعب هو مصدر التشريع»، إمّا بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر. وأبرز قواعد الديمقراطية هي «تساوي مجمل المواطنين في حقوق وواجبات المواطنة»، و«انتخاب المسؤولين» في الدولة، و«الفصل بين السّلطات»، و«التداول السّلمي على السلطة»، و «حرّية التعبير»، و «حرّية النّقد»، و «حرّية التنظيم»، و «حرّية التّظاهر السّلمي»، و «حرّية المبادرة الاقتصادية»، و«المراقبة المُتبادلة»، و«المحاسبة المُتبادلة»، و«عُلْوِيَّة القانون الوضعي»، و«المساواة أمام القانون»، و«التّضامن المُجتمعي»، و«العدل المجتمعي»، و«رفض

التمييز على أساس الدّين، أو اللّون، أو العِرق، أو الجنس، أو الإثنية، أو اللغة». وتعتمد الديمقراطية على تنظيم «الحوارات الوطنية العمومية، والمفتوحة، والمتناقضة»، وعلى «الترشّح المُباح»، وعلى «التنافس الحُر والنّزيه»، وعلى «استشارة مجمل المواطنين بشكل مُتَسَاوٍ»، عبر «حوارات، واستفتاءات، وانتخابات حرّة، شفّافة، ونزيهة». وتخضع هذه «الانتخابات» لقواعد دقيقة ومتعارف عليها عالميا. ونتيجة ذلك هي أن كلّ نظام سياسي يلتزم بالديمقراطية، يصبح بالضّرورة مُعرّضًا لانتقادات، ولمراجعات، ولإصلاحات متواصلة، وغير منتهية.

آدم: لكن الديمقراطية ليست مُرضية في كل جوانبها!

إبراهيم: بالتّأكيد، ليست الديمقراطية مُرضية في كل جوانبها. لكنها تبقى، إلى حدّ الآن، هي النظام المجتمعي الأقلّ ضررًا.

آدم: وما هي ***نقائص الديمقراطية؟***

إبراهيم: لكي يعمل نظام سياسي بشكل "ديمقراطي"، يلزم أن يكون المسؤولون المنتخبون (في مختلف أجهزة الدولة) تقدّميّين (progressistes)، ونزيهين، وأكفاء. ولا يمكن للمواطنين أن يميّزوا، أثناء الانتخابات، بين المرشّحين النزهين والأكفاء من جهة، ومن جهة أخرى المرشّحين الانتهازيين أو الجاهلين، إلّا إذا كان هؤلاء المواطنين يتمتّعون بقدر متقدّم من التكوين والثقافة. فَلَا يمكن للديمقراطية أن تكون فعلية وسليمة، إلَّا إذا كان المواطنون يتمتّعون بتكوين جَيِّد، وبثقافة واسعة. وكلّما كان المواطنون محرومون من تكوين جَيِّد، أو من ثقافة واسعة، فإنهم سيصوّتون على أشخاص يَمِينِيِّين، أو انتهازيين، أو رجعيّين، أو "مُسْتَلَبِين" (aliénés)، أو "فَاشِيِّين" (fascistes)، فتتحوّل الديمقراطية إلى عكسها. وبقدر ما يكون المواطنون ضعيفي التّكوين أو الثقافة، بقدر ما يسهل على الدّعاية الانتهازية أن تتلاعب بعقولهم. فتدفع هذه الدعاية الانتهازية المواطنين إلى التصويت على مرشّحين يريدون استغلال الشعب، وليس على مرشّحين يريدون خِدْمَة الشعب.

آدم: هَا ! أنت بنفسك تعترف بنقائص الديمقراطية!

إبراهيم: وحتى إذا ظهر انحراف مَا داخل نظام سياسي ديمقراطي، فإن مبادئ الديمقراطية (المذكورة سابقًا) توفّر للمواطنين إمكانية

مقاومة هذا الانحراف، وتقويمه، ولو تطلب ذلك انتخاب حكّام آخرين، وتغيير القوانين القديمة، أو سنّ قوانين جديدة.

آدم: أنت تعارض إذن تطبيق الأحزاب الإسلامية للشّريعة الإسلامية. وما عيب الشّريعة الإسلامية؟ أليست الشّريعة الإسلامية مشروعة؟ ألا تدخل الشريعة الإسلامية ضمن تراثنا وتقاليدنا؟

إبراهيم: الانتماء ***للتقاليد، أو للتّراث***، لا يشكل حُجّة، ولا مُبرّرًا. فمثلا السّحر، أو الشّعوذة، أو التّوسّل إلى الأضرحة، أو إلى مقابر الأولياء الصّالحين، هي أيضا عناصر عريقة في تقاليدنا، وفي تُرَاثِنَا. ورغم ذلك، ***لا يُشكّل انتمائها إلى تراثنا مُبرّرا للاستمرار في استعمالها***. بل يُوجِب العقل الابتعاد عنها. أمّا «الشّريعة الإسلامية»، فترجع إلى قرابة القرن السابع الميلادي. وبهذا الصّدد، يجب أن نتساءل: ألا يبقى كل نصّ ديني مقدّس مطبوعًا بزمان ظهوره؟ ألا يظلّ مَوْشُوما بالأوضاع التاريخية، والمُجتمعية، والمادية، والثقافية، التي ظهر إبّانها؟ وهل يمكن لفكر، أو لثقافة، كانت سائدة في القرن السابع الميلادي، في صحراء شبه جزيرة العرب، أن تستجيب لمجمل حاجِيّات ثقافة حقوقية عالمية تعود إلى القرن الواحد والعشرين الميلادي؟ وهل يمكن في عصرنا الحديث لأي فرد أو جماعة أن تعيد إحياء الأوضاع المُجتمعية التي كانت سائدة خلال القرن السّابع الميلادي؟ وهل يمكن لِفكر القرن السابع الميلادي أن يُلَائِم ثقافة القرن الواحد والعشرين ميلادية، رغم هذه الفجوة الهائلة الممتدة عبر الزمان؟ ومسألة هذا التّفاوت عبر الزّمان المُمتدّ، لا تخصّ الإسلام وحده، بل تخصّ كل الدّيانات، بما فيها الدّيانات اليهودية، والمسيحية، والهندوسية، والبرُوتِسْتانْتِيّة، إلى آخره. حيث يمكن أن نجد في كل دين بعض المواقف التي أصبحت اليوم مُتجاوزة (caduc)، أو غير معقولة.

آدم: هذا مجرد كلام عام! وحتى إذا كانت العموميات صائبة أحيانًا، فإنها لا تُفيد! إن كانت لديك ملاحظات دقيقة على الدين الإسلامي فَقُلها لي صراحةً! أعطيني أمثلة مضبوطة، أريد منك التّفاصيل المُرْهَفَة، والملموسة، وليس العموميات!

إبراهيم: طيّب! ليس لدي ملاحظات حول الإسلام، ولكن لدي ملاحظات على سُلوكيّات البشر. أنا أحترم الدّين الإسلامي، وأتفهّم ضوابطه، ولا أعيب عليه شيئا. فلا أنتقد الدّين، وإنما أنتقد ظواهر مُجتمعية موجودة في تصرّفات البشر. ويُساورني الاكتراثُ حينما ألاحظ بعض السّلوكيات المجتمعية التي قد ترتبط بفهم للدّين يتميّز بالتَّصَلُّب، أو بقلّة المُرُونَة في الفكر. وفيما يلي، أعرض عليك عددا من ***القضايا التي أصبحت فيها بعض المواقف القديمة لدى المسلمين غير متلائمة مع الديمقراطية، أو غير متجانسة مع حقوق الإنسان. وقد غدى تشبّث الأحزاب "الإسلامية" بمحاولة فرض تلك المواقف القديمة غير مشروع.*** ومنها ما يلي:

ـ الاكتفاء بِشَجْب العُبودية، بدلًا من منعها كلّيا. والقبول بالرّق (أي الرَقِيق، أو العَبيد)، والعمل بِالسّبْي (أي أَسْر الأعداء وتحويلهم إلى عبيد)، والسّماح بِتَمَلّك ونكاح «الإِمَاء» (جمع «أَمَة»، و«الإِمَاء» هُنَّ الإناث المَمْلُوكات، أو الجَوَارِي، أو الخادمات).

ـ التعامل مع بلدان غير المسلمين كَدِيّار كُفَّار، أو كَديّار حرب، (يجوز غزوها أو احتلالها).

ـ تشريع قتل المُرتدّ عن الدّين الإسلامي، ورجم الزّانيّة والزّاني، وقطع يد السّارق، وكسر التّماثيل ولو كانت تُراثا تاريخيا عتيقا (مثلما فعل طالبان في أفغانستان، و«دَاعِشْ» في العراق، وفي سورية، مع تراث فريد من نوعه، يعود لآلاف السِّنِين).

ـ تقليص حقوق المواطنين غير المسلمين، (كرفض شهادة غير المسلم على مسلم، وفرض الجزية على غير المسلم، ومنع ولاية غير مسلم على طفل مسلم).

ـ منع زواج المسلمة مع غير مسلم، بينما يُسمح للمسلم بالزواج مع غير المسلمة[64].

---

[64] مثلا في السّودان، في 15 مايو 2014، أُتُّهِمَتْ امرأة إسمها مريم إسحاق بتهمة الرّدة عن الإسلام، فحكمت عليها المحكمة بالإعدام شنقا حتى الموت، وذلك لأنها تزوجت مع رجل مسيحي.

ـ وضع الأنثى في مرتبة أدنى من مرتبة المُذكّر[65]، في الزّواج، والميراث، والشهادة، وذلك بدلاً من مُساواة المرأة مع الرجل في ميادين حقوق المواطنة.

ـ السّماح بتزويج الفتيات القاصرات[66][67].

ـ إرغام بعض الفتيات القاصرات على الزّواج المُبكر (قبل سنّ الرّشد) بدعوى حمايتهنّ، أو صِيَّانَة شرَفِهن.

ـ إباحة تشغيل الطّفلات القاصرات كخادمات في بيوت الأغنياء.

ـ المَيل إلى إلغاء عقوبة المجرم المُغْتَصِب إن هو قبل الزواج بالفتاة التي اغتصبها. وإرغام الفتاة المُغْتَصَبة على الزواج بالمجرم الذي اغتصبها[68]، وذلك بدعوى «صيانة شرف العائلة».

ـ رفض تقديم المساعدات إلى "الأمّهات العازبات" (أي الأمّهات غير المتزوجات).

---

65 الآية: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ» (النساء، 34). وهذه الآية تُبيح ضرب النساء، حيث تقول: «وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا» (النساء، 34). والآية «للرّجال عليهن درجةٌ» (البقرة، 226).

66 صدرت "مدوّنة الأسرة" في سنة 2004. وحدّدت مادّتها رقم 19 سنّ الزواج القانوني في إتمام 18 سنة. لكن هذه المدوّنة تضمّنت ثغرات تُبيح الزواج بقاصرة. منها المادة 16 التي تسمح بثبوت الزوجية التي أُبْرِمَت بِـ «الفَاتِحَة». كما تُبيح المواد 20 و 21 للقاضي أن يأذن بزواج قاصرة. (أمينة الصيباري، جريدة 'آخر ساعة'، العدد 549، ليوم 27 شتنبر 2017). وبلغ عدد عقود الزواج بقاصرة 18 ألف حالة في سنة 2004، ثم ارتفع في عهد حكومة "إسلامية" إلى 33 ألف حالة في سنة 2013، و35 ألف حالة في سنة 2014. (أحمد نشاطي، جريدة "آخر ساعة"، العدد 551، ليوم 29 شتنبر 2017).

67 بعد عودته من السعودية، أكّد الفقيه السلفي محمد المغراوي، رئيس «جمعية الدعوة إلى القرآن والسنّة»، تشبّته بفتواه التي أجاز بموجبها زواج بنت التسع سنوات. وقال: «لن أتنازل عنها حتى تُمْحَى من كتاب الله»! وأضاف: «لن أقبل أيّ قانون يُخالف الشريعة الإسلامية، أو يُحِلّ ما حرّم الله، أو يُحرّم ما أحلّ الله». (عن جريدة "المساء"، ليوم 13 أبريل 2011، العدد 1714، الصفحة 1.

68 تُفضّل دول بعض البلدان المسلمة (مثل باكستان) وضع قوانين تُشرّع إلغاء عقوبة حبس المجرم المُغتصِب إذا هو قبل التزوّج بالفتاة التي اغتصبها.

ـ حرمان بعض البنات من حقهنّ في مُتابعة جميع أسلاك التعليم.

ـ رفض، أو منع، تقديم التّربية الجنسية للشّابّات وللشبّان القاصرين.

ـ إباحة تعدّد الزوجات (للذّكور وحدهم، ولو بشروط[69])، وهو امتياز يسيء للنساء، ويستفيد منه الذّكور الأغنياء، ولا يقدر عليه الذكور الفقراء.

ـ فرض عقد الزّواج على أساس ديني فقط (بدلاً من السّماح للمتزوّجين بأن يختاروا بين إبرام عدّة أنواع من عقود الزّواج، منها مثلاً عقد زواج ديني، أو مدني، أو تعاقدي، أي غير ديني، مثل الزواج الذي يفصل الممتلكات بين الزوج والزوجة).

ـ الاختلال في الحقوق والواجبات عند الطّلاق بين الزّوج والزوجة.

ـ في مجال الإرث، يُخَصَّص للأنثى نصيب يُساوي نصف نصيب المُذكّر[70].

ـ منع أو عرقلة وُصُول المرأة إلى بعض المهن، أو منعها من إدارة بعض المؤسّسات (مثل رئاسة الدولة)، حيث تعتبر هذه الوظائف كأنها حِكْر على الذّكور.

ـ معارضة توفير وسائل التّحكم في النّسل لكل من يرغب فيها، (سواء كانت هذه الوسائل بالمجّان، أو بثمن رمزي).

---

69 على خلاف بعض الظنون، لم يُبِح القرآن تعدّد الزوجات لتمكين الرجال من الاستمتاع بالزوجات، وإنما أباحه في الحالات التي تكون فيه الزوجة مريضة، أو مصابة بالعقم، إلى آخره. ويشترط القرآن "العدل" في تعدد الزوجات، حيث قال: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تعدلُوا فَوَاحِدَةً» (النساء، 3). وأضاف القرآن جازمًا: «وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تعدلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ » (النساء، 129). [عن هند عرّب، في كتاب جماعي بعنوان: "Femmes et religions"، دار النشر "La croisé des chemins"، الرباط، سنة 2014، صفحة 49.

70 أقدم الإسلامي السّلفي حسن الكتاني على شتم، وَتَكْفِير، وتهديد، رفيقه السّابق (في التيار السلفي) عبد الوهاب رفيقي، لأن هذا الأخير تجرّأ، أثناء برنامج تلفزي، على التعبير عن استعداده لتقبّل فكرة المساواة بين المرأة والرجل في الإرث. (جريدة 'آخر ساعة'، 19 أبريل 2017، العدد 418، ص 2).

ـ رفض اللّجــوء إلى الإجهــاض في الحــالات الاضــطرارية، أو المنصوص عليها من طرف المنظمة العالمية للصّحة.

ـ التهرّب من تخصيص مؤسّسات عمومية للعناية بما يُسمّى ب «أولاد الحرام»، أو «أطفال الشّوارع»، أو «الأطفال المُتَخَلّى عنهم»[71].

ـ محاولة فرض لباس "إسلامي" محدّد على الذكور، وعلى الإناث، والتشبّث بحِجاب المرأة (أو النِّقَاب، أو الخِمَار، أو اللِّثَام، أو البَرْقَع، أو البُورْكَا) كلباس إجباري. والتعامل مع جسم الأنثى كشيء شيطاني، أو غير طبيعي، أو خطير، وفرض إخفاءه، أو نكرانه.

ـ رفض الاختلاط بين الإنــاث والــذكور، مثلا في المــدارس، أو الجامعــات، أو الملاعب، أو الإدارات، أو المعامــل، أو الحقــول. بينمــا فصل الإناث عن الذكور هو الذي يوفِّر الظروف المشجِّعة على معاملة الإناث كأنها كائنات تَقِلُّ عن الإنسان.

ـ تجريم الأكل في شهر رمضان، ومعاقبته بالحبس النّافذ.

ـ اعتبار بعض الحيوانات (التي كانت قديمًا طُوطَمًا [totem])، مثل الخنزير، أو مشتقاته، قذرة، أو نجسة، بينما شعوب أخرى عبر العالم (في آسيا، وأوروبا، وأمريكا) تربّي وتأكل الخنازير بدون أي مشكل خاص.

ـ تحريم، أو نبذ، أو خنق، أو كَبْت، مُجْمَل الفُنُون، مثل: التصوير، أو الرّسم، أو النّحت، أو الغناء، أو الموسيقى، أو الرّقص، أو التمثيل، أو المسرح، أو السينما. واعتبار الفنون رِجْسًا من أفعال الشيطان. ومعاملة الفنّانين كأهل هوى، أو انحلال، أو فساد، أو فِسْق، أو فُجُور، أو تَفَسُّخ، أو نفاق.

– خرق حِيّاد المساجد، ودور العبادة، والمدارس الدّينية، والزّوايا، واستعمالها لترويج أفكار سياسية دعائية خاصّة.

---

71 قالت عائشة الشَّنَا، رئيسة «جمعية التضامن النسوي»: يُرمَى في الشوارع بالمغرب، في كلّ يوم، قرابة 153 رضيع. وفي مدينة الدار البيضاء وحدها، توجد 27 ألف أم عازبة، ويُرمى في شوارعها يوميا قرابة 24 رضيع». عن جريدة "آخر ساعة"، عدد 407، يوم الثلاثاء 4 أبريل 2017.

ـ فرض هيمنة البرامج الدينية، أو الدعاية الدّينية، في المدارس، والتّلْفَزَات، والجرائد، وَوسائل الإعلام الأخرى.

ـ فرض تدريس مواد دينية في المدارس العمومية، واحتساب نقط اختباراتها في الامتحانات، بينما كان ينبغي منع إدخال تدريس الدّين ضمن مهام التعليم العمومي[72].

ـ لجوء الفقهاء إلى تحويل آراءهم السياسية الشّخصية إلى فتاوى تدّعي أنها نابعة من إرادة إلَهية، ومُلزمة لِكلّ المسلمين.

ـ تبرير "الجِهاد"، أو "الإرهاب"، ضد المواطنين الذين يرفضون أيديولوجية "الإسلام السياسي" الأصولي.

ـ إباحة الآراء، والفتاوى، الدّاعية إلى اغتيال المفكّرين، والفنّانين، الذين يعارضون الأيديولوجية الإسلامية الأصولية.

ـ فرض أَسْلَمَة القانون، أو أسلمة الدولة، أو المجتمع، بالقوّة، أو بالحيلة، أو توظيف مَأْسَسَة الإسلام كوسيلة لفرض هيمنة "الحزب الإسلامي الحاكم"، على الدولة، وعلى المجتمع.

ـ استغلال الدّين في السياسة لتبرير توجّه سياسي محافظ.

ـ استعمال الافتخار بالإسلام كحيلة للتغطية على العجز الحاصل في ميادين التنمية الاقتصادية، والديمقراطية السياسية.

ـ إيهام الجماهير بإمكانية التوفيق بين الدّين والعقل، أو بين الدّين والحداثة، أو بين الدّين والدولة.

ـ إيهام المواطنين بإمكانية التوفيق بين "الشّريعة الإسلامية" والاقتصاد الرأسمالي الليبيرالي.

ـ إيهام الجماهير أن إخضاع الدولة للدّين، أو إخضاع الاقتصاد للدّين، كفيلان بإزالة الفوارق الطبقية.

ـ تركيز الحكومة "الإسلامية" على القضايا الدّينية، وإهمالها لقضايا العدالة المُجتمعية، والتّنمية الاقتصادية الشمولية.

ـ محاولة فرض ضريبة جديدة إضافية (تحت غطاء الزّكاة).

ـ تبرير عقوبة الإعدام بالدّين.

---

72 أنظر دراسة: «كيف نُصلح التعليم؟»، عبد الرحمان النوضة، في "الحوار المتمدّن".

ـ الضّـغط على المواطـنين لكي ينضـبطوا كلّهم لفـرائض الإسـلام، ولكي يُظهروا علامات إيمانهم، أو تديّنهم.

ـ تضرّر المواطنين من إزعاج مكبّرات الصّوت الإلكترونية، القوية، الموضـوعة على صـوامع المسـاجد (خاصـة خلال آذان الفجـر، وخلال رمضان)، دون أن يُسمح لهم بِنقدها، أو المطالبة بِتَـقْنِينِها، أو بِمَنْعِها. وَلَوْ أن السكان لا يحتاجون إلى تنبيهات مكبّرات صوت المساجد.

ـ التّرويج لموقف سلبي من البنك الذي يوزّع قروضا مالية مقابل فوائد.

ـ محاربـة نظريـة شـارل داروين (حـول تطـوّر الأجنـاس، رغم أن مجمل علماء العالم يساندونها، والإصرار على استبدالها بـالرأي الـديني القائل بأن الإله خلق الكائنات في أشكالها القائمة حاليا).

ـ محاولـة فـرض "الدولـة الدّينيـة"، بـدلاً من "الدولـة المدنيـة"[73]، ورفض الفصل بين الدّين والدّولة، وبين الدّين والسياسة، والإصـرار على دوام بقاء إمكانية استغلال الدّين في السياسة. إلى آخره.

آدم: أُوْووه! بَـزّاااف! هذه لائحة دقيقة وطويلة! هذه قضـايا كثـيرة ومُحرجة! ويصـعب عَليّ حاليـا الخـوض في نـقاشها بتفصـيل. على كـلّ حال، أنا أظن أنه يجب أن يبقى الدّين الإسلامي بمثابـة المرجـع الرّاسـخ الـذي يحـدّد كـل الاختيـارات في حياتنـا الفرديـة والجماعيـة! هـذه هي قناعتي!

إبراهيم: هل تسمح بأن أذكّرك بِحدث معبّر؟

آدم: وما هو؟

إبـراهيم: سـبق للحكومـة بـالمغرب، أن عرضـت مشـروع قـانون لإصلاح «مُدوّنة الأسرة»، وذلك اعتبارًا لِمعايير حقوقية مطلوبة عالميـا. ومـيزة هـذا المشـروع هـو أنـه يمنح بعض حقـوق المُواطنـة إلى المـرأة. وكانت هذه الحقوق في السّابق مسلوبة من المـرأة، وذلـك بـدعوى أنهـا تُخالف «الشّريعة الإسلامية». فقـامت أحـزاب "إسـلامية" (مثـل "حـزب العدالـة والتنميـة"، وحـزب "جماعـة العـدل والإحسـان"، وجماعـات

73 تقول المادة الثانية من دستور تونس لسنة 2014: «تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلوية القانون. ولا يجوز تعديل هذا الفصل». رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

"إسلامية" سلفية أخرى)، واعترضت بِشدّة على مشروع إصلاح «مُدوّنة الأسرة». وهدّدت ب «تجميد البلاد» في حالة إذا ما تمّ تمرير مشروع هذا القانون. وبعد صراع حادّ، أُجّلت السّلطة هذا المشروع خلال فترة مُعيّنة. وطالب بعض الفاعلين بتحكيم الملك في هذه القضية. ثم تدخّل الملك محمد السادس فيما بعد، وعيّن لجنة استشارية مكلّفة بإعداد مشروع توافقي. ووافق الملك على معظم مشروع «مدوّنة الأسرة». وعُرض هذا المشروع على البرلمان، فصادق عليه في سنة 2003 م. وبعد ذلك، لجأت تلك الأحزاب والجماعات "الإسلامية" إلى تغيير أو تليين موقفها. وقبلت بِ هذه «المدوّنة الجديدة للأسرة»، رغم أنها تختلف نسبيا عن «الشّريعة الإسلامية» في بعض بنودها. (ومنها مثلا الإقرار بمساواة نسبية بين المرأة والرجل في عدّة محالات، وفرض شروط دقيقة على تعدّد الزوجات بهدف الحدّ منه، إلى آخره). ما هي معاني هذا الحدث؟ المعنى الأول هو أن هذه "الأحزاب الإسلامية" تستطيع تطوير مواقفها حول قضايا مرتبطة بالدّين، وذلك تبعًا لميزان القوى، أو تبعًا للتّحوّلات العامّة الجارية داخل المجتمع. والمعنى الثاني هو أن هذه "الأحزاب الإسلامية"، وعلى خلاف مزاعمها، تقدر على أن ***تَتَفَهَّم ضرورة منح الأسبقية للتفاعل إيجابيا مع القانون الوضعي، بدلاً من التشبث بنصوص إسلامية قطعية***، وذلك حسب الظروف السياسية أو التاريخية القائمة، أو حسب مصالحها الحيوية.

آدم: إذا كانت "الأحزاب الإسلامية" بالمغرب قد غيّرت مواقفها، فإنها فعلت ذلك، ليس لخدمة مصالحها الخاصة، وإنما لمسايرة رغبات الشعب.

إبراهيم: كل مواطن هو حرّ في تأويل الأحداث السياسية، حسب فهمه، أو قناعاته. المهم، أتمنّى أن تُدرك مجمل مكوّنات المجتمع (وخاصّة منها التّيارات الإسلامية الأصولية) أنها ***تعيش حياة مشتركة، في مجتمع مشترك***. وهذا المعطى يُوجب على جميع مكوّنات المجتمع أن تتحلّى بحدّ أدنى من المُرونة، والتواضع، وتفضيل التعايش السّلمي، والالتزام بالتعاون، والتكامل، والتوافق، والتضامن

المجتمعي. بينما الرغبة في الهيمنة، أو في الغلَبَة، تؤدّي إلى مغامرات مُتَهَوِّرَة، لا تُحْمَدُ عُقْبَاها.

29) غايةُ الدّين هي إسعاد الإنسان، وليس إسعاد الإله

آدم: وماذا تريد أنتَ؟ لماذا لا تشتغل بمحاولة القيام بقراءات متنوِّرة للتّراث الدّيني؟ لماذا لا تُساند تحديث الإسلام؟ لماذا لاَ تُوافق على أَسْلَمة الحداثة؟ لماذا لا تدعّم محاولات القيام بقراءات جديدة للنصوص الدّينية، تعطي للمسلمين قِيَمًا أخلاقية، وروحانية مُحَرِّرَة؟

إبراهيم: اِسمح لي يا مواطن! قبل ذلك، أجبني من فضلك عن هذه الأسئلة: هل يمكن تحرير الدّين من القراءات القاصرة للنّصوص المقدّسة؟ هل يمكن تخليص الدّين من التأويلات السطحية، أو المنحرفة؟ هل يمكن فهم الدّين بِمَنَاهج علمية، وسليمة؟ في رأيي، أَكَّدَت التجارب المتكرّرة عبر التاريخ، أنه لا يمكن تخليص الدّين من كلّ القراءات القاصرة، ومن كلّ التأويلات السطحية. ويمكن لفقهاء الدّين (الرّاغبين في مثل هذا الاجتهاد) أن يستمرّوا، خلال قرون إضافية، في بلورة قراءات سليمة للنّصوص الدّينية المقدّسة. لكن ما يهمّني شخصيًّا كسياسي إصلاحي ثوري، ***ليس هو تقويم الدّين، وإنما هو تقويم المجتمع، وتغيير الدولة، وتحرّر الإنسان. والغاية، هي إحداث قفزة نوعية في عقل المجتمع، وفي وعي الشعب، وفي سلوكه، في اتِّجاه الحرّية، والتقدّم، والدَّمَقْرَطَة*** (***démocratisation***)، ***والعدل، والتكامل، والتضامن.*** ولا يمكن تحقيق هذه الغاية عبر الرجوع إلى ماضي تراث الفكر الدّيني الجامد، وإنما عبر تطوير وتثوير المناهج التي نتعامل بها مع واقع المجتمع. من حقّك أن تحمل الآراء التي تلائمك. ومن حقّ أي فقيه أن يحاول تجديد أو تطوير الفكر الديني، حسب قناعاته الشخصية. والمطلوب هو أن لا يتطاول فقهاء الدّين على الدولة، وأن لا تحاول الحركات الدّينية الأصولية غزو مجالات السياسة. علينا أن ندرك أن ***تحديث الإسلام، مثل تحديث أي دين***

آخر، سيظل صعبًا، وربّما مستحيلا! كما أن أَسْلَمة الحداثة ستظلّ هي أيضا شبه مستحيلة! ومهما كانت الانطلاقة الأصلية لأيّ دين عقلانية، أو ثورية، أو إصلاحية، فإن طبيعة البشر تجعلهم دائما يميلون، عبر تتابع الأجيال وتدفّق التاريخ، نحو تأويل النصوص الدّينية كما لو أنها جامدة، أو محافظة. فَيُغَلِّبُ المُتَدَيِّنُون القراءات الحرفية، أو المُبَسَّطَة، ويفضّلون التقليد، أو تَضَاءُلَ المعاني العميقة، أو إفقار القيم الأصلية الثورية في الدّين. والمحاولات الهادفة إلى تجديد الفكر الدّيني، قد يُساء فهمها، وقد تتعرّض لمقاومات كثيرة. والاحتمال الأكبر، هو أن مآلها سيكون هو الفشل. وفي نفس الوقت، ***يتطلّب تحرّر الشّعب من التخلّف المجتمعي، أن يقوم بِقَطِيعَة فكرية، أو مَنْهَجِيَّة، أو ثقافية، مع أجزاء متعدّدة من التراث القديم.***

آدم: ولماذا تَتَوَجَّبُ هذه القطيعة الفكرية؟

إبراهيم: لأن هيمنة الأيديولوجية الدّينية على المجتمعات دامت خلال عدّة قرون. ولأن طبيعة كلّ أيديولوجية دينية (سواءً كانت يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية) تجعلها تميل، عبر التاريخ، إلى أن تصبح محافظة، أو جامدة، أو مُجَمِّدَة. ولأن فقهاء أيّ دين محدّد، يطمحون إلى السيّادة على المجتمع، ويخشون كل نزعة تقدّمية، أو ثورية. ولا يجدون من طريق للحفاظ على نقاوة المنظومة الفكرية الأصلية للدّين إلاّ سبيل الرّفض المتكرّر لأي تطوير، أو تحديث، للفكر الدّيني. ورغم هذه ***النّزعة المحافظة*** الموجودة في مجمل الدّيانات، تتطوّر الأديان ببطء عبر الزمان التاريخي الطويل، وتتعدّد التأويلات المختلفة للنصوص الدّينية، وتتوالد ***المذاهب*** المتناقضة، وتتكاثر ***الطوائف*** المتصارعة. وإذا اقتصر المواطنون على التفكير من داخل المنظومة الفكرية للدّين وحده، فقد لا يستطيعون إخراج مجتمعهم من التخلّف. لأن فقهاء الدّين يريدون دائما فرض الاحتكام إلى النصوص الدّينية وحدها، ويتشبثون بقراءتها قراءة حرفية وحيدة، ويكرهون الانطلاق من الواقع الملموس. ***ويظنّ فقهاء الدّين أن قيّام الدّين يتطلّب بالضّرورة تهميش العقل، ونبذ الفلسفة، وتجاهل العلوم***

الدقيقة، وكراهية الفنون، وتقليص الحرّيات. وعليه، سيكون إخضاع الدولة للدّين غير معقول، أو غير مَاهِر، في معالجة إشكالات المجتمع الحديث. والتاريخ يشهد على ذلك. كما أن إخضاع الدّين للدولة غير سليم، وغير مقبول. ولن يرضى به الفقهاء النّزهاء، أو المستقلّون عن السّلطة السياسية. وخلاصة ما سبق ذكره، هو أن ***الحلّ الوحيد المعقول، لإنهاء كل الصّراعات العقيمة حول الدّين، هو الفصل بين الدّين والدولة، والفصل بين الدّين والسياسة، وإقرار حرية العقيدة، وحرية العبادة، وحرية عدم العبادة!***

آدم: لكن نحن ملزمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، لأنها مستخرجة من كلام الله.

إبراهيم: أنت تريد أن تدعّم كلامك بحجة دامغة، أو مطلقة، فتقدمّ رأيك على أنه مستمدّ من كلام الله. لكن رأيك لا يكتسي أية أهمّية سوى بالنسبة لمُتديّن مثلك، يتكلّم من داخل المنظومة الفكرية للدّين الإسلامي. بينما ***نحن لا نتحدث من داخل الدّين، وإنما من خارجه.*** نحن نتحاور في ميادين علمية، وليس دينية. والعلوم هي مبنية خارج الديانات، ومستقلّة عنها. ما هو مشكلنا الحالي؟ مشكلنا ليس هو: ما هو ديننا؟ ولا هو: كيف نطبّق الدّين الصحيح؟ وإنما مشكلنا هو التّالي: نحن أشخاص بَشَر، نُكَوِّن مُجتمعا، ونعيش داخل مجتمع مشترك ومترابط، ونريد أن نُنَظِّم حياتنا المجتمعية، عبر عَقْلَنَتِهَا، أي عبر إخضاعها للعقل، وللعدل، وللديمقراطية. ووسيلتنا لتنظيم مجتمعنا، ليست هي الدّين، وإنما هي ***التشاور*** فيما بيننا كمواطنين، والالتزام ***بالقانون*** الوضعي.

آدم: لكن، يا أخي، المسألة تتعلق بكلام الله. ومجتمعنا ملزم بالخضوع التّام لكلام الله، وبالتّطبيق الحرفي للشّريعة الإسلامية. لأنها من كلام الله.

إبراهيم: تمهّل يا مواطن! لماذا لا نُفكّر قليلا؟ ألا تتطلّب هذه القضايا قدرا من المرونة أو النّسبية في تفكيرنا؟ الدّيانات كثيرة في العالم. وكل دين يقول إن نصوصه المقدّسة هي كلام الإله، أو من وَحْيِه. فالإله واحد، لكن النصوص الدينية المُقدّسة متعدّدة. وهذه

النصوص المقدّسة قد تختلف، أو قد تتناقض فيما بينها. فبأيّ منطق نميّز بين مختلف الدّيانات الموجودة عبر العالم؟ أين هي الحقيقة إذن؟ وكيف نصل إلى هذه الحقيقة؟ وهل تقدر المناهج الدّينية على إيصالنا إلى الحقائق المُجتمعية والدُّنْيَوِيّة؟ ألا تلاحظ أن بعض المعتقدات الدّينية، التي تكون صحيحة أو مقبولة لدى جماعة دينية محدّدة، قد تكون مرفوضة لدى جماعات دينية أخرى مخالفة، رغم أن الإله الذي يحتكمون إليه جميعا هو إله واحد مُوَحَّد؟ ألا ترى، داخل كلّ دين، أن بعض المعتقدات الدّينية التي كانت مقبولة في زمان قديم، قد تصبح غير مُرضية في زمان لاحق؟ هل الفترة التاريخية، أو الموقع الجغرافي، هو الذي يحدّد حقيقة كلام الله؟ ما تعتقد أنتَ أنه هو كلام الله المُطلق، قد لا يكون سوى تصوّرك الشخصي، الخاص، لما تظنّه أنتَ أنّه هو كلام الله! وفهمك للدّين، ليس سوى تأويلك الشخصي، والذّاتي، لذلك الدّين. وتصوّرنا للحقيقة، ليس بالضّرورة هو الحقيقة الفعلية. والرّمز، ليس هو الشيء المرموز إليه. والخطاب ليس هو الواقع. والخريطة ليست هي الأرض الملموسة.

آدم: بصراحة، أنا أحتاط من الأشخاص الذين يزعمون أن كل الكتب المقدّسة هي إنتاج بشري، ولا يؤمنون لا بالجنّة، ولا بجهنّم، ولا يؤمنون حتّى بوجد الإله. فَقُولْ لِي من فضلك، هل تنكر وجود الوَحْي الإلهي؟

إبراهيم: بصراحة، لا أعرف أيّ شيء عن الوَحْي الإلهي. فلا تطلب منّي الكلام عَمَّا أجهله. وبغضّ النظر عن أصل الوحي المقدّس، فبمجرّد أن يصبح الوحي المُتَلَقَّى نصًّا لغويًّا، ثمّ قراءةً، ثم فَهْمًا، ثم تأويلاً، ثم استعمالاً، فإنه يغدو إنسانيا. بمعنى أن الوحي المحمول من طرف البشر يفقد قداسته. لأن العقل البشري هو الذي يقرأ، ويُؤَوِّل، ويفسّر، ويطبّق. ولأن العقل البشري هو الذي يُحوّل النصّ اللغوي المقروء إلى دلالات إنسانية. أليس الأنبياء هم أيضا مجرد بشر[74]؟ أليس مجمل البشر معرّضين لاحتمال النّسيان، أو السّهو، أو الزّعم، أو الطّموح، أو

[74] «قُل إنّما أنا بشر مثلكم يُوحَى إليّ» (الكهف، 110).

الغرور، أو الخطأ؟ ***من حقّ أي شخص أن يؤمن بكل ما يريد من المُعتقدات، لكن كل شخص هو ملزم، في نفس الوقت، باحترام حقّ المواطنين الآخرين في أن يتبنّوا، هم أيضًا، معتقدات مُخالفة.***

قد يقول بعض الناس، عبر العالم، إن تصوّرات البشر تختلف دائما عن الواقع الحيّ. وقد يقول الناس، أن تصريح شخص معيّن، حول كلام الله، لا ينبني على أساس حجج عِلمية، ومقبولة عالميًا، وإنما يقوم على قاعدة إيمان خاصّ، أو على منظومة مُعيّنة من المعتقدات الدينية، المُركّبة، والمُتَوَارَثَة. ومن داخل منظومة فكرية دينية محدّدة، يمكن أن تظهر بعض المعتقدات (الواردة في هذه المنظومة) على أنها سليمة. لكن إذا نظرَ بَاحِثٌ مُحَايِدٌ إلى هذه المعتقدات، من خارج هذه المنظومة الفكرية الدينية، فقد تبدو له تلك المعتقدات غير مُقْنِعة، أو غير مُثْبَتَة، أو غير مُرْضِيّة. ***ولا يحقّ لأيّ شخص أو مؤسّسة أن تحتكر فهم النصوص الدّينية.*** بل من حقّ أي إنسان أن يفهم النصوص الدّينية كما يشاء. وحتّى إذا افترضنا أن هذه المعتقدات أو النصوص الدّينية سليمة، فقد لا يقدر البشر على الوصول إلى المعنى الحقيقي، أو الخفيّ، أو الباطني، أو المطلق، لتلك النصوص المقدّسة. أو قد يصل عقل الإنسان فقط إلى قراءات شخصية خاصّة، أو إلى تأويلات ذاتية، تبقى هي نفسها عُرضة للاختلاف، وللنُّقْصَان، وللخطأ. وقد تتبادر في ذهن الإنسان تساؤلات من النوع التّالي: هل الإله يتكلّم مثل البشر؟ ولماذا احتاج الإله إلى وَسَاطَة أنبيّاء، أو مُبَلِّغِين، أو رُسُل؟ وإذا كان الإله قد تكلّم في زمان معيّن، لماذا تكلّم خلال لحظات تاريخية معدودة ومحدودة، ثم صمت خلال الوقت الباقي اللَّامُتَنَاهِي؟ وبما أن الإله قادر على كلّ شيء، وبما أن الإله قد تكلّم إلى بعض الأنبياء القلائل، في بعض الأزمنة، وفي بعض القبائل، لماذا لا يرسل الإله وَحْيًا سهلًا وخفيفًا إلى مجمل الأفراد، وإلى عامّة الشعوب والأمم، في مختلف مناطق العالم، وعلى امتداد الأزمنة المتعاقبة؟ ولماذا كلّ أمة، تعتز بِنَبِيِّهَا، وتزعم أن الإله فَضَّلَهَا على باقي الأمم، ولو لم يوجد أيّ مبرّر معقول لذلك التَّفْضِيل؟ ولماذا تَغَاضَى الإله عن هَدْي مُجمل البشر؟ والشخص الذي يفكّر بِيَقِينِيّات مقدّسة، قد يكْبتُ تَساؤُلَه

الفُضولي، أو حِسّه النـقدي، أو قد يُلغي عقله. وقد يغدو مُقَيَّدا بقواعد عبـادة مُحـدّدة، أو خاضـعًا لِسـيطرة عَقَائِد دُوغْمَائيـة (Dogmatique) شُمولية، أو مُطلقة. ولذلك ***يُسْتَحْسِن الحذرُ، والتواضع، والمُرونة، وتـفعيلَ النّسـبية في المعتـقدات، والقبـول بمشـروعية تـعدّد التأويلات، والاعـتراف لكـل إنسـان، بحرية الاعتـقاد، وبحرّية عـدم الاعتقاد.***

آدم: وهل تشكّ في أن الله كان يبعث المَلَكَ جِبْرِيل إلى الأنبياء، وأن جبريل كان يبلّغ الأنبياء آيات من كلام الله؟

إبـراهيم: أذكّـرك أن موضـوع حوارنـا هـو الشّـعب، أو المجتمـع، وليس الدّين. لكن أسئلتك تجرّنا، مـرارًا وتكـرارًا، إلى الكلام عن الـدّين. إن كُنْتَ أنتَ واثـقًا من كلام اللـه، فهـل تسـتطيع أن تُحـدّد بوضـوح خَصَـائِص كلام اللـه؟ أنـا لا أعـرف خصـائص كلام اللـه لكي أميِّزه عن كلام البشر. وأقول لك، وبكلّ صدق، أنّني لا أعرف شيئا عن كلام اللـه! والكائن المعني أكثر من غيره بِالجَدَل حول كلام الله، هو الإلـه بِنَـفْسِه. لكن الملاحظ هو أن الإله لا يتدخّل مباشرة لتأكيد، أو لنفي، مـا يزعمـه البشـر حولـه. ولا يبـادر الإلـه إلى البرهنـة على رغباتـه، أو تفضـيلاته. وغياب تدخّل الإله، في الواقع المُعاش، هو الـذي يشجّع البشر على أن يُزايِدوا على بعضهم بعضا في مَا يزعمونه حول إرادة الإله، أو تفضيلاته، أو نواياه. وما دام تدخّل الإلَه غائبا، فسيبقى الجَدَلُ حول رغباته قائمـا. ويستحيل حسم هذا الجدل بأيّ منطق عقلاني.

آدم: وهل أنتَ تعرف الحقيقة حول كلام اللـه؟ ولمـاذا لا تعـترف بِوجود كلام الله؟ ولماذا لا تشهد على أن القرآن هو كلام الله؟

إبـراهيم: لمـاذا تُلِحّ بإصـرار على هـذه النّـقطة؟ قلتُ لـك بصـدق: إنّني لاَ أعرف شيئًا عن كلام اللـه! ***فهـل أنـا مُجـبر على معرفـة حقيقـة كلام الله، ولو أنـني أجهلهـا؟ ومن أين سـتأتيني الحقيقـة حـول كلام الله؟ وهل أنا مُجبر على الاعـتراف بِشيء، ولـو أنـني لا أعرفـه؟ هـذا الإكراه سيكون ظُلْمًا. لمـاذا تطلب منِّي أن أعـترف بأشـياء لم يسـبق لي أن عَرَفْتُهـا خلال حيـاتي كلّهـا؟ لمـاذا تقـول لي: إمَّا أن تشـهد أن القـرآن هـو كلام اللـه، وإمّـا أن تـذهب إلى الجحيم؟ إنـك تَـبْتَـزُّنـي***

بالتَّهديد. أفترض أنك تُوَافِق على تُجْرِيم شهادةَ الزُّور. لكن حينما تضغط عليّ لكي أشهد على شيء أجهله، فإنك تريد أن تنتزع منّي شهادة زُور ! كيف يُعقل أن أَشْهَدَ على شيء، بينما أنا أجهله؟ وهل سيقبل الإله بأن يُدْلِيَ البشر بشهادة زُور، ولو أن الإله يُدرك مُسبقًا أنها شهادة زور؟ هذا كلام غير معقول، وغير مقبول. وإذا أكّدتُ وقوع أحداث محدّدة، بينما أنا أجهلها، فسأكون كذّابًا. لأن التأكيد على ما لا نعرفه هو صنف من الكذب. كيف يُعقل أن أشهد على شيء، لم أعاينه في زماني، ولم أعايشه في مكاني؟ إن كُنْتَ أنتَ تسمح لنفسك بأن تشهد على شيء، رغم أنك تجهله، ورغم أنك لا تعي بأنك تجهله، فلا تحاول أن تفرض عليَّ تصرّفًا مشابهًا لِتصرّفك. خاصّة وأنني أَعِي أنّني أجهل ذلك الشيء. ولا يسمح لي ضميري بأن أشهد على ما أجهله. لماذا تحاول انتزاعي من الواقع الملموس المُعاش، هُنا والآن، وتريد غَطْسِي داخل منظومة فكرية دينية مُغلقة، وَمُقَيِّدَة؟ لماذا تريد تكبيلي بقيود نصوص دينية قديمة، مقدّسة، وإِطْلَاقِيَّة، وَأَبَدِيَّة؟ لماذا تريد منّي أن أقلّد ما كان يكرره القُدماء، ولو أنني لا أعرف شيئا عن ذلك؟ فلا تطلب منّي ما هو أكبر من طاقتي. أنا مجرّد إنسان جاهل وفضولي! ما أنا بمثقّف مَوْسُوعي، ولا أنا بجاهل أمّي. ولا أدري هل الإله تكلّم، ولا متى تكلّم، ولا كيف تكلّم، ولا لماذا تكلّم. ولا أفهم لماذا لا توجد أشكال أخرى من التواصل بين الإله والبشر، غير الوحي الإلهي، أو غير تلك النّصوص الدينية القديمة، مثل التّوراة، والتّلمود، والإنجيل، والقرآن. ولا أعلم مقاييس الكلام الإلهي لكي أميّزه عن كلام البشر. وفي كثير من الحالات، لا أستطيع حتّى فهم كلام البشر، ولا النّفاذ إلى أسراره، ولَا اسْتِكْشَاف خَبَايَاه، ولا فكّ رُموزه، فبالأحرى أن أقدر على التعرّف على كلام الله، واستيعاب مضامينه. أنا مجرد مواطن متواضع. ومهما تكاثرت معارفي، فإنني أبقى في حاجة إلى مزيد من التعلّم، سواءً من التراث القديم، أم من الاكتشافات العِلمية الحديثة. ومجمل معارفي التي راكمتها خلال حياتي، تظل ابتدائية، أو تمهيدية. والزمان يتدفّق بسرعة تفوق السّرعة التي أتعلّم بها. والتاريخ يُسابق إدراكي. فتبقى معارفي دائما متأخّرة بالمقارنة مع التراث الإنساني

الرّاهن، ومع الأحداث الجارية. وحينما أتعلّم أشياء جديدة، فإنني أنسى بعض الأشياء التي سبق لي أن تعلّمتُها في الماضي. وألاحظ دائما أن القضايا التي أجهلها هي أكبر، وأكثر، وأَعْقَد، وأهمّ، من تلك التي أظنّ أنني فهمتُها. ولا أستطيع التحكّم في درجة ذكائي، أو يقظتي. أبحث عن المعرفة، وعن الحقيقة، وفي معظم الحالات لا أدرك كيف أصل إليها. وحينما أتوصّل إلى فهم شيء ما، فإنني ألاحظ أن فهمي، أو معرفتي، تبقى أوّلية، أو جزئية، أو ناقصة. وَأَحْتَاطُ من يَقِينِيَّاتِي. وأميل إلى التّساؤل النّقدي حول ما يظهر لي بديهيا، أو يقينيا، أو مؤكَّدًا، أو مُطلقا. خاصّةً وأن الحقيقة تَتَسَتّر وراء عدّة مظاهر مُضَلِّلَة، أو مُخادعة. وكلّ ما قُلْتُه، أو كتبتُه، هو مجرد اجتهاد بشري متواضع، يبقى قابلا للمناقشة، وللمراجعة، وللنّقد، وللتّطوير، وللإثراء. قد تكون بعض مواقفي، أو قناعاتي، قريبة شيئا مَا من الحقيقة، كما يمكن أن تكون جزئية، أو ناقصة، أو سطحية، أو ذاتية، أو عابرة، أو خاطئة. ومهمّة البحث عن الحقيقة، لا تُطرح عليّ أنا وحدي، بل تُطرح عليك أنتَ أيضا، وعلى كلّ البشر. وإذا قبلنا جميعًا بمنهج التّواضع، والمُرونة، والتعدّد، والتّسامح، والتعاون، والتّكامل فيما بيننا، فسيكون بمستطاعنا أن نعرف أكثر، وأحسن، مِمّا يقدر عليه أي فرد نابغ مِنّا. المهم هو أن يبقى العقل حُرًّا مستقلا. والعقلانية (في بُعْدَيها الفردي والمُجتمعي)، حتى وإن لم تكن سهلة، أو أكيدة، أو مُرضية، فإنها تبقى هي المنهج الأفضل الذي يُساعدنا في بحوثنا على تقويّة حظوظ النجاح، وعلى تقليص احتمالات الخطأ.

آدم: إن كنتَ أنتَ لا تعرف حقيقة كلام الله، فإن أناسًا آخرين يعرفونها جيّدًا.

إبراهيم: يظهر أنك لم تفهمني جيّدًا. فَحِينما قُلتُ لك سابقًا أن معارفي تبقى محدودة، فإنني لم أكن أتكلّم عن نفسي فحسب، وإنما أقصد مجمل البشر. وحتّى الأشخاص الذين يتفوّقون عليّ في ميادين معيّنة، فإن طبيعتهم البشرية تفرض بأن تبقى خصالهم، ومعارفهم، هي أيضًا، محكومة بمحدودية قُدرات البشر. ***فالشخص الذي يعرف أنه لا يعرف شيئا، قد يكون أكثر علمًا من الشخص الذي يظنّ أنه يعرف***

كلّ شيء، بينما هو في الواقع لا يعرف إلاّ أشياء قليلة، أو محدودة، أو سطحية، أو ضعيفة الأهمية.

آدم: ولكن لماذا هذا الحذر في مجال الدّين؟ لماذا هذا الاحتراس فيما يخص المعرفة؟ لماذا هذه الحِيطَة في ميدان الإيمان؟ ولماذا هذا التّعْقِيد في قضايا المعرفة؟ أنا أرى الأشياء بِبَسَاطة. عندي أنا الأمور سهلة، واضحة، مباشرة، ثابتة، ودائمة، وأبدية!

إبراهيم: من حقّك أن تؤمن بما تريد. ومن حقّ غيرك أن يؤمن بأشياء مخالفة. المشكل يرجع إلى مسألة "***نظرية المعرفة***". ومن الطّبيعي أن لا نعمل بنفس النظرية في مجال المعرفة. والشعب الذي لا يضبط نظرية المعرفة سيعجز على فهم الواقع، وعلى إتقان تفاعله معه. وفي اعتقادي، ***لا تقدر معرفة البشر على أن تكون حقيقية ومطلقة***. لأن معرفة البشر لا تستطيع أن تكون مطابقة للواقع القائم. ولأن البشر يعجز على معرفة الواقع كما هو، بالتّمام والكمال. بل المعرفة (التي يحملها البشر) تبقى دائمًا ناقصة، أو مخالفة نسبيًّا، لحقيقة الواقع الملموس.

آدم: ولكن لماذا؟...

إبراهيم: ... لماذا؟... لأن ***المعرفة ليست هي الواقع. وبعبارة أخرى، الواقع هو شيء، ومعرفة الواقع هي شيء مخالف للواقع. المعرفة التي يؤمن بها الإنسان توجد في دماغه، ولا توجد بالضرورة في الواقع***. بل المعرفة هي مجرد وسيلة بشرية، أو تصوّر بشري، أو بِنْيَة مُركّبة من التصورات، يحاول البشر من خلالها فهم الواقع، أو تَخَيُّلَه، أو الوعي به. ***والواقع الفعلي يوجد خارج جسم الإنسان، وهو مستقلّ عنه. بينما معرفة الواقع هي تصوّرات مُرَكَّبَة توجد في دماغ الإنسان***. ويمكن للإنسان أن يبتكر نُظُمًا معرفيّة متعدّدة. ويمكن لعقل كلّ إنسان أن ينتقل بسهولة من نظام معرفي محدّد إلى آخر. لهذا السّبب ***تبقى دائما المعرفة البشرية ذاتية، تقريبية، جزئية، نسبيّة، تاريخية، متطوّرة***، قابلة للخطأ، وخاضعة للفحص، وللمراجعة، وللتجريب، وللتَّقْوِيم، وللتّحْسِين، وللتّجويد، وذلك بشكل متواصل، وغير منتهي.

آدم: أنتَ تعني أن معارف أي بشر تبقى محدودة. لكن رأيي أَنَا هو أنّه، في جميع الحالات، يجب أن نطبّق حرفيا قواعد ***الشّريعة الإسلامية***، ولو كانت تعاليم الدّين تُضايقنا، أو تحدّ من حرّياتنا، أو تنقص من إمكانيات تقدّم مجتمعنا. لأن الشّريعة الإسلامية هي ما يريده الله. ولا يمكن للّه أن يريد لنا السوء.

إبراهيم: تَمهّل يا مواطن! أنا أتفهّم، وأحترم، تشبّتك بدينك. لكن عليك أن تتفهّم، وأن تحترم، أنتَ بدورك، قناعات المواطنين الذين يُخالفونك في الرّأي. لنفكّر قليلا! أمّا إذا لم نفكّر، فمن السّهل أن ننزلق في انحراف، دون أن نعي أنّنا سقطنا في خطأ. أولاً: في كتابه «نقد الخطاب الدّيني»، أوضح الدكتور نصر حامد أبو زيد ضرورة التّمييز بين "الدّين" و"الفكر الدّيني". وبيّن أن مجمل اجتهادات البشر من أجل فهم وتأويل النّصوص الدّينية تدخل ضمن "الفكر الدّيني"، وليس ضمن "الدّين". وأن هذا "الفكر الدّيني" لا يكتسب من "الدّين" لا قداسته، ولا إطلاقه. ومن الشّائع أن بعض الفقهاء، أو بعض المؤسّسات الدّينية تنتج أحكاما دينية منحرفة عن السياق التاريخي للنصّ الدّيني، أو تنتج خطابا دينيا، ثمّ تضفي عليه لباسًا مِيتَافِيزِيقِيّا (métaphysique) سَرْمَدِيّا[75]. ***بينما "الفكر الدّيني" هو مجرّد اجتهاد بشري معرّض للصّواب وللخطأ***. ويلزم أن يبقى خاضعا للنقاش، وللخلاف. ونقد "الفكر الدّيني"، هو حقّ مشروع، ولا يجسّد بالضّرورة نقداً "للدّين". وثانيًّا: من منظار القانون، يجب علينا أن نلتزم ***بحرّية العَقِيدَة***. وكل مواطن يريد تطبيق الشّريعة الإسلامية على نفسه، فهو حرّ في ذلك. وكل مواطن يرفض أن تُطبّق الشّريعة الإسلامية عليه، فهو أيضا حرّ في ذلك. وما هو مطلوب من كل مواطن، هو أن يحترم القوانين الوضعية التي شرّعها ممثّلو الشعب، ومؤسّساته المنتخَبة، بشكل ديمقراطي، عادل، ونزيه. بشرط أن تكون تلك القوانين عادلة، شكلاً ومضمونا. ***ثالثًا***: ومن منظار الثقافة، اِسمح لي بأن أطرح عليك

---

[75] تُتَرْجَم عادةً "المِيتَافِيزِيقا" (métaphysique) بعبارة "ما وراء الطبيعة". والسَّرْمَدِيُّ هو الدَّائِم الذي لا ينقطع. وفي فلسفة التصوُّف، السرمدي هو ما لا أوّل له ولا آخر، أي أنه موجود بلا بداية ولا نهاية، أي أنه خارج منظومة الزمان.

بعض الأسئلة: ***هل الدّين وسيلة أم غاية؟ وما هو هدف الدّين؟ ألا تلاحظ أن بعض الناس حوّلوا الإنسان إلى وسيلة، وحوّلوا الدّين إلى غاية في حدّ ذاتها؟***

آدم: في رأيي أنا، المسألة محسومة نهائيا: يجب على الإنسان أن يكرّس حياته كلّها لخدمة الدّين. يلزم أن يظلّ المواطن والمجتمع مُسَخَّرَيْن لِعِبَادَة الإِلَه. لأننا خُلقنا فقط لكي نعبد الله! ألم تقل الآية القرآنية: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»[76]!

إبراهيم: أنتَ تريد إثبات رأيك بمقولة مأخوذة من داخل نصّ ديني محدّد. هذا سُوء تَفَاهُم فيما بيننا. أنا لا أناقش من داخل المنظومة الفكرية للدّين، وإنما من خارجها. ولا أتحاور معك كَمُتَدَيِّن، وإنما أتجادل معك كباحث في عِلم المُجتمع. وموضوع حواري معك ليس هو تطبيق دين محدّد، ولا هو نقد دين معيّن. وإنما الموضوع هو ***مناقشة ظاهرة تعامل المجتمع مع الدّين*** (سواءً كان هذا الدّين هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام، أم غيرها). والمجال الذي نبحث فيه هو: ***هل المجتمع يتعامل مع الدّين بشكل عقلاني، أم لَا ؟*** وأنت تُدرك أن القَبُول بالمنظومة الفِكْرية لِدين مُحَدَّد، أو الانخراط داخلها، يستلزم مُسبقًا الاقتصار على الإيمان وحده، ويتطلّب الخضوع المطلق للنّصوص المقدّسة، وللمعتقدات الدّينية الموروثة، ويفترض ترك العقل جانبًا. بينما غايتنا الحالية هي استعمال العقل لمحاولة فهم الإشكالات الموجودة في ***ظاهرة تعامل المجتمع مع الدّين*** (أو مع عدّة ديانات). زيادة على ذلك، أتفق معك على إمكانية مساهمة العبادة في تقويم سلوكيّات بعض المواطنين. لكن يلزم التحلّي بقدر كاف من التواضع، ومن المرونة في التفكير، لأن المواطنين يختلفون في قُدراتهم، وفي عقولهم، وفي سلوكيّاتهم، وفي طموحاتهم، وفي اختياراتهم. وإذا كان بعض المواطنين لا يرغبون في الذهاب إلى الجنّة بِالطُّرُق المَوْصُوفة في النُّصُوص الدّينية، فلا يجوز لأحد أن يُجبرهم بالقوّة على العمل من أجل دخول هذه الجنّة. ولاَ يحقّ لأي بشر أن يحاول إدخال المواطنين

[76] سورة الذاريات، الآية 56.

إلى الجنّة بواسطة الإكراه، أو الحِيلة، أو العُنف[77]. فَقُلْ لي من فضلك، ما الغاية من تَدَيُّن إجباري؟ وما الفائدة من عبادة تكون مَفْرُوضَة بالقوّة؟ هل سيقبل الإله بأن يُفْرَضَ دينُه بالقوّة؟ هل الإله يحتاج إلى القوّة لفرض دينه؟ وإذا كان الإله لا يقدر على نشر دينِه إلَّا باستعمال الضّغط، والإكراه، والقُوّة، والتهديد، والبطش، والقتل، ألاَ يصبح هذا الإله، في هذه الحالة، ضعيفًا؟ والإله الذين يكون ضعيفًا، هل هو الإله الحقيقي؟ وكلّ شخص يريد إجبار المواطنين على تخصيص حياتهم إلى العبادة، يحوّلهم إلى صِنْف من الرَّعَايَا، (يحكمهم رَاعٍ، ويَرْعَى مصالحهم). فيصبح هؤلاء المواطنين متميّزين بكونهم مَسُودِين، أو مُكْرَهِين، أو مُسَخَّرِين، أو عَبِيداً، أو فاقدين للحرّية، أو محرومين من استقلالهم الشخصي. ثمّ يغرقون في الاِسْتِلَاب (aliénation). أليس الإنسان قادرا على الوعي، والإدراك، والتفكير، والمبادرة، والتقويم، والتّكيّف، والإبداع، والتعاطف، والتعاون، والتضامن المجتمعي؟

آدم: يظهر لِي أن تشريحك النقدي لمنطق "فرض الدّين بالقوّة" يحتوي على استخفاف مُعَيّن بالدّين.

إبراهيم: على عكس تأويلك السّابق، عدم القبول بهذا التشريح النَّقْدي هو الذي سيكون عملا منافيا للعقل.

آدم: ولكن الدّين هو أولى وأهمّ من حرّية الإنسان! وما يهمّني أنا هو أن يمارس كل المواطنين العبادة، ولو لم يكن هؤلاء المواطنين أحرارا في قبولهم بممارسة هذه العبادة!

إبراهيم: ***فرض التدّين بالقوة يؤدّي إلى الحرب الأهلية*** (مثلما يحدث حاليا في أفغانستان، وباكستان، ولبنان، وسوريا، والعراق، ومصر، واليمن، والسودان، والصّومال، وليبيا، إلى آخره). وتاريخ معظم ديّانات العالم هو تاريخ خِلافات، ومُنافسات، وصِدامات، وحُروب، وإكراه، وقَهر، وخِداع. ***ولا يقبل العقلُ فرضَ الإيمان بالقوّة، ولاَ حتّى بالحِيلة. والعبادة التي تكون مفروضة بالقوّة، أو بالإرهاب، تتحوّل***

[77] تقول الآية: «فإن أعرضوا، فما أرسلناك عليهم حفيظًا، إنْ عليك إلاّ البَلَاغُ» (الشورى، 48). بمعنى: إن أعرض المشركون عن الإيمان بالله، فما أرسلناك عليهم حَافِظًا لأعمالهم حتى تُحاسبهم عليها، ما عليك إلا أن تُبَلِّغ رسالة الدّين.

إلى سلوكيات آلية عديمة القيمة. والسلوك الآلي يصبح مظهرا من مظاهر الاِسْتِلَاب (aliénation). ومن المعروف أن بعض المواطنين يحملون مثل تلك القناعة التي ذكرتَ سابقًا. وأنا أحترم رأيهم. لكن علينا أن نعترف، أن مواطنين آخرين يحملون قناعات مخالفة. ورأيهم، مثل رأيك، يستحق هو أيضا الاحترام. ونحن ملزمون بالاعتراف، لهؤلاء المواطنين، بحقهم الكامل في الإيمان بمعتقدات مناقضة لمعتقداتنا الخاصّة. ولو أن ***ضرورة الاحترام المُتبادل لا تبرّر منع حرّية النقد.*** ولمعالجة هذه الخلافات المُجتمعية، يلزمنا أن نفكّر بشكل مَرِن. وإذا لم نعالج هذه الخلافات في المعتقدات بتواضع، ومُرُونَة، وتسامح، ***فقد تكون النتيجة المحتملة لتصلّبنا في معتقداتنا، هي الحرب الأهلية، بكل ما فيها من خراب، وانحطاط!***

آدم: أختلف معك في الرّأي. في اعتقادي أنا، واجب كل إنسان هو أن يَعْبُدَ خالقه. وما خَلَقَ الإلهُ الإنسانَ إلّا لكي يعبده. وحتّى إذا دَفَعْنَا الإنسانَ، عبر شيء من التّوجيه أو الضّغط، إلى تكريس حياته لِعبادة الله، ولِخدمة الدِّين، فذاك من مصلحة هذا الإنسان.

إبراهيم: ***الإسلاميون الأصوليون يَسْحَقُون الإنسان بهدف إسعاد الإله! هذا هو خطؤهم الأكبر!*** على عكس ذلك، ***واجبهم هو أن يَخْدُمُوا بهدف إسعاد الإنسان، وليس بهدف إسعاد الإله.*** لأن الإله قادر على إسعاد نفسه بنفسه. أما الإله الذي يحتاج إلى تسخير غيره لإسعاد نفسه، فلا يمكن أن يكون هو الإله الحقيقي. ومعظم المواطنين التقدّميين يعتبرون أن ***حرّية الإنسان هي أولى من التَدَيُّن!***

آدم: ماذا تقول؟ ... حرّية الإنسان هي أولى من الدّين؟ ... كيف؟ ... ولماذا؟ ... أَوْضِحْ كلامك!...

إبراهيم: أعني: ***إذا لم يكن الإنسان حرّا في تدّينه، يُصبح تدّينه مجرّد عَبَث.*** فما هي قيمة إيمان إجباري؟ وما هي أهميّة عبادة الشخص الذي يعبد مُكْرَهًا؟ وما الفائدة من عبادة مفروضة بالقوّة؟ والعبادة التي تُنجز فقط خوفًا من عذاب جهنّم، هل هي عبادة سَليمة؟ وما جدوى عبادة شخص يعبد فقط لأنه تعرّض خلال صغر سنّه لدعاية مُهَيْمِنة، أو لأنه خضع لتكييف مؤثّر على عقله؟ فَإذا كان

الإنسان محروما من الحريّة، فإن تديّنه، أو عبادته، يصبحان بدون قيمة! وكلّ مواطن تُنتزع منه حرّيته، يصبح مُشابها لِإنسان آلي، أو رُوبُوط (robot)، تحرّكه برامج يتحكّم فيها غيره. والعقل السّليم يُوجِب أن يكون كلّ مواطن حرّا في اختياراته الشخصية. وإذا كان الإنسان مُكرهًا، أو مُسَيَّرًا، سيصبح في هذه الحالة غير مسؤول عن تصرّفاته. وإذا لم يكن المواطن حرّا في تفكيره، وفي سلوكه، فلا يُعقل أن نُحاسبه على تصرّفه (سَواءً بشكل إيجابي أم سلبي، وسواءً في هذه الدّنيا، أم في الآخرة)! وحتى إذا قام هذا الإنسان المُسَيَّر بأعمال حسنة، فإنه لا يستحق في هذه الحالة أي تقدير، أو ثواب، أو جزاء. بل هذا الجزاء قد يرجع للفاعل الذي يتحكّم في هذا الإنسان المُسَيَّر، لكن بشرط أن يكون هذا الفاعل عَادلاً. والعَدالة تتنافى مع الإكراه، ومع الاستبداد، ومع الغشّ، أو الخداع. ***والصّواب هو أنه من حقّ كل مواطن أن يعبد، إن أراد أن يعبد، وإن لم يُرِدْ أن يعبد، فمن حقّه ألاّ يعبد.***

آدم: لكن العبادة هي واجب إجباري علينا جميعا! ويريد الله منّا أن نعبده في كل يوم. وما خُلِقَ الإنسان إلاّ لكي يعبد الله! وأهم ما يمكن أن يقوم به الإنسان في حياته، هو عبادة الخالق الأعظم. والدّين الإسلامي يدعو الإنسان إلى تكريس حياته كلّها لعبادة الله! وعليه، فالإسلام يُوصينا بأن نُجبر كلّ البشر على عبادة الله. وما خُلِقَت الجنةُ إلا لمكافأة العابدين، وما خُلقت جهنّم إلا لمعاقبة المُذنبين، وغير المُتَعَبِّدين!

إبراهيم: يا مواطن، حبّك للعبادة محترم، ومشروع تمامًا! ولكن، تذكّر أن ملايين المواطنين يحملون إحساسات مختلفة، أو آراء متفاوتة، أو قناعات متناقضة. ***فإذا كان من حقّك أن تجبر غيرك على أن يتصرّف مثلك، فلماذا لا يكون من حقّ غيرك أن يجبرك على أن تتصرّف مثله؟*** وإذا كان من حقّك أن تَسْتَعْبِدَ غيرك، فلماذا لا يحقّ لغيرك أن يَسْتَعْبِدَك؟ من حقّك أن تتمنّى أن يكون كلّ المواطنين متعبّدين مثلك، لكنه لا يحقّ لك أن تحاول إجبار غيرك على أن يكون متعبّدا مثلك. ولا يحقّ لأي كان أن يحاول فرض رأي واحد، أو قناعة واحدة، على كلّ الناس. يجب علينا أن نراعي اختلاف البشر

عن بعضهم بعضًا. وإلاّ، فإننا سَنَنْحَرِف بسهولة نحو الاستبداد، والاضطهاد. ***ولكي تستطيع التمتع بحرّياتك، يجب عليك أن تُساهم في النضال من أجل اسْتِمْتَاع غيرك هو أيضًا بحرّياته! ولا يمكنك أن تَتَمَتَّعَ بحرّياتك، إذا لم يتمتّع غيرك بحرّياته!*** لِنُوَسّع إذن مجال وعينا! لِنَكُن متواضعين في قناعاتنا! لِنَكُن مَرِنين في تفكيرنا!

آدم: لكن هذه الحرّية تؤدّي إلى تلاشي الدّين!

إبراهيم: لَا يا مواطن! تخوّفك مبالغ فيه. لِنتساءل قليلاً: لماذا يَصْلُح الدّين؟ وما هو نفعه؟ ولماذا تَصْلُح العبادة؟ ***هل العبادة هي وسيلة أم غاية في حدّ ذاتها؟*** هل هدف الدّين هو إرضاء الإله، أم هو إصلاح البشر؟ هل غاية الدّين هي إسعاد الإله، أم هي إسعاد الإنسان؟ هل يعقل أن نعتبر أن الإنسان هو مجرّد وسيلة لإرضاء الإله، أو لإسعاده، عبر ممارسة العبادة؟ هل يحتاج الإله حقّا إلى عبادة البشر؟ وإذا كان الإله يحتاج حقًّا إلى عبادة البشر، ألا يعنى هذا الاحتياج أن هذا الإله سيكون في هذه الحالة إلاهًا ناقصا، أو غير مُكْتَمِل؟ وإذا كان هذا الإله ناقصا، أو غير مُكْتَمِل، ألا يعني هذا النقص، أن هذا الإله ليس هو الإله الحقيقي؟ وهل يُعقل أن يقبل الإله بأن يُفْرَضَ دينُهُ بالقوّة على الناس، بدلاً من استعمال الإقناع السّلمي، المُطلق الحُرِّيَة؟ أعترف أنه من الممكن أن يكون تصوّري هذا خاطئا. لكنني أظنّ، وبكل تواضع، أن ***الدّين هو وسيلة، وأن غاية الدّين هي سعادة الإنسان، أفرادًا ومُجتمعات***[78]***!*** وهدف الحياة، يكمن في الحياة هي نفسها، وليس في العبادة. وما العبادة إلاّ وسيلة من بين عِدَّة وسائل أخرى، يُفْتَرَض فيها كلّها أنها تهدف إلى مساعدة الإنسان على تحسين حياته.

آدم: أَمْ مْ مْ... هذه أفكار جديدة، ويصعب عليّ أن أتكيّف معها!

إبراهيم: بعبارة أخرى، أظنّ أن الإله لَا يحتاج إلى عبادة البشر، وأن ***هدف الدّين، ليس هو إسعاد الإله، وإنما هو إصلاح الإنسان، وإسعاده، وخدمته، فرديًا وجماعيًا***، من خلال حَثّ الإنسان على الصّدق، والاستقامة، والأخلاق، والنّزاهة، والإيمان، والعبادة،

---

78 جاء في الآية: «وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين» (الأنبياء، 107).

والتـعاون، والتّكامـل، والتضـامن المُجتمعي، وغيرهـا من السـلوكيّات الحميـدة! ***ومجمـل دّيانـات العـالم تصف الإلـه بالرّوعـة، وبالإتـقان، وبالكمال. وهذا الكمال في الإلـه يـعني بالضّـرورة أن الإلـه لا يحتـاج إلى أيّ شـيء! فلا يحتـاج الإلــه إلى إيمـان البشـر، ولا يحتـاج إلى اعترافهم، ولا إلى حَمْدهم، ولا إلى رُكُوعهم، ولا إلى عِبادتهم!*** وحـتى إذا كَفَرَت كلّ الكائنات الحيّـة الموجـودة في الكـون، فـإن هـذا الكُفـر لن يؤثّـر على الإلـه بـأي شـكل من الأشـكال! كمـا أن ***الإلـه لا يحتـاج إلى أخلاق البشـر، وإنمـا البشـر هم الـذين يحتـاجون إلى التـعامل فيمـا بينهم بأخلاق نبيلة، لأن البشر يعيشون داخل مُجتمع مُشترك!***

آدم: لكن بعض الفقهاء يظنّون عكس ذلك!

إبـراهيم: إذا دافـع بعض المؤمـنين، أو بعض فقهـاء الـدّين، عن عقائـد، أو فـرائض، أو طقـوس دينيـة مُحـدَّدة، تـؤدّي إلى اضـطهاد الإنسـان، أو إلى إزعاجـه، أو قَهْـرِه، أو شَـقَاءِه، أو هَلَاكِـه، فالاحتمـال الأكبر، في هذه الحالـة، هـو أن فهم أولئك المؤمـنين، أو الفقهـاء، لتلـك العقائد أو الطقـوس الدّينيـة، هـو فهم نـاقص، أو مُنـاف للغايـة الأصـلية للدّين[79]! فمثلا الإصرار على اضطهاد المرأة، أو إباحة تعـدّد الزوجـات، أو إبقـاء الأنـثى في وضـع مجتمعي متـدنّي، أو قتـل المتّـهم بـالرِدّة أو بالكُفر، أو قطع يد السّارق، أو إجبـار المواطـنين بالضّـغط، أو بـالقوة، أو بـالتّرهيب، أو بالحيلـة، على تطـبيق فـرائض دينيـة معيّنـة، أو على ممارسـة شـعائر دينيـة محـدّدة، مثـل هـذه السـلوكيات هي كلّهـا غـير سَليمة، ومناقضة للغاية الأصلية للدّين!

آدم: أُوعْ ... وَ... وَلِمَاذَا؟ ...

إبـراهيم: لأن ***غايـة الـدّين الأصـلية، هي تحريـر البشـر من الجاهلية، وإصلاح هـؤلاء البشر، وإسعادهم، وليس اضطهادهم، أو قهـرهم!*** وهـذا هـو مـا لا يفهمـه مُجمـل المُتـديّنين السّـلفيين، أو الأصـوليين، أو المُتـعصّبين، أو المتشـدّدين، سـواءً كـانوا إسـلاميين، أم مسـيحيين، أم يهـودًا، أم معتنـقين لأيّ دِين آخـر. أنظـر كيـف يقلب

---

[79] الآية «إن الله لا يظلِم النّاسَ شيئًا ولكن الناسَ أنفُسَهم يَظلِمُون» (يونس، 44).

هـؤلاء الأصـوليون منطـق الـدّين: ***في الأصـل، جـاء الـدّين لإسـعاد الإنسان، وهم يقولون: يجب أن نجـبر الإنسـان على العبـادة، بهـدف إسـعاد الإلـه، ولـو تطلّب ذلـك قَهْـرَ الإنسـان، أو هَلاكه!*** فبـدلاً من أن يكون هدف الدّين هو إسعاد الإنسان، يريدون أن يكـون هـدف الإنسـان هو خدمة الدّين، أو إسعاد الإله. بينما ***الإله لا يحتاج إلى عبادة البشر.***

آدم: أَمْ مْ مْ ... فهمتُك ... أنت تقول أن الإله لا يحتـاج إلى عبـادة البشر، ولكن عدم احتياج الإلـه إلى عبـادة البشـر، لا يعـني بالضّـرورة أن العبادة أصبحت ملغية، أو غير مطلوبة.

إبـراهيم: طبعًـا! هـذا صـحيح! لكن المهم هـو أن نتّـفق على أن ***العبادات تدخل ضمن الحرّيات الشخصية. فمن أراد أن يعبد، فذاك من حقه. ومن لا يريد أن يعبـد، فـذاك من حقـه أيضًـا.*** فلا يجـوز لأي بشر أن يُجبر أي بشر آخر على ممارسة أية عبادة محدّدة.

آدم: ولكن، إذا أَجْبَرْتُ مثلاً جِيرَانِي على القيـام بفريضـة الصّـلوات الخمسة اليومية، سواءً بالضّغط، أم بالحيلة، لماذا لا يكون سـلوكي هـذا مقبولاً؟ أليس المهم هو إيصال الناس إلى الالتزام بهذا الدّين الحنيف؟

إبـراهيم: فـرض التَّدَيُّن، سـواء بالحيلـة، أم بـالقوة، مرفـوض. لأنـه كلّما أقدم شخص متديّن ومتعصّب، على اضطهاد شخص آخر، وذلـك مثلاً بحجّة أنه يخالفه في المُعتقدات، أو في العبادات الدّينية، فإن هذا المتديّن المتعصّب سيكون قد انتهك حُرْمة الدّين هو نفسه! ولأن ***مُبَـرِّر وجود الدّين نفسه، هو بالضّبط مقاومة كلّ أصناف الاضـطهاد! فـقد خُلِـق الـدّين لمناهضـة الجهـل، والظّلم، والغشّ، والفسـاد، والاضـطهاد، والقهـر، فكيـف يعقـل أن نستـعمل الـدّين كمـبرّر لِمُمارسة مثل هـذه السُلُوكيَّات الظّالمـة، أو المُنحرفـة! وإذا كـانت مجمل دّيانات العـالم تحثّ البشـر على العبـادة، فسـبب ذلـك، ليس هو احتياج الإله إلى عبادة البشر، وإنما سـببه هـو أن هـذه الـدّيانات تـعتبر أن العبادة تَنْهَى عن المنكر. وتـعتقد الدّيانات أن العبـادة هي وسـيلة من بين الوسـائل النّاجعـة لإصـلاح البشـر، أو لتهـذيبهم، أو لمساعدتهم على التّحكّم في نزواتهم الذّاتية، أو في ميولهم الشّريرة،***

أو المُنحرفة! ومعنى ذلك هو أن العبادة هي وسيلة، وليست غاية في حدّ ذاتها.

آدم: أَمْ مْ مْ! ... فهمتُك ... بهذا الصَّدَد، يمكن أن نتساءل: هل العبادة توصل البشر فعلاً إلى القدرة على التّحكّم في غرائزهم؟

إبراهيم: أحسنتَ! ... هذا تساءل وجيه! ... لكن هذه قضيّة أخرى، أفضّل حاليّا أن لا أناقشها، نظرًا لما فيها من تعقيدات وخلافات في الرأي... المهمّ هنا، هو أن نُدرك أنه من حقّ المواطنين أن يبتكرون، أو أن يُنتجون، أو أن يُمارسون، أشياء أخرى، مختلفة عن الشّعائر الدّينية، تعود عليهم بمنافع معتبرة، وتُساهم في إسعاد هؤلاء المواطنين، ولو أن هذه الأشياء لم تُذكر في النّصوص الدّينية! فمثلا، مجمل البشر يدركون اليوم أن الاكتشافات العلمية، والابتكارات التكنولوجية، والتنمية الاقتصادية المُستدامة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الثقافية، والفنون الجميلة، والحريات السياسية، والقيم الإنسانية، وتنمية الضّمير الإنساني، وتقليص الفوارق الطبقية، وصيّانة دوام البيئة الطبيعية، وحرّية العقيدة، والتعايش السّلمي العالمي، هي كلّها مفاهيم لم تكن بالضرورة مذكورة في النّصوص الدّينية المقدّسة، لكنها ضرورية لتوفير الشّروط المجتمعية اللاّزمة لإسعاد المواطنين، أو لتحقيق رفاهية المجتمع! وفي آخر المطاف، فإننا ***لا نتوقّف على أيّة وسيلة أخرى غير العقل النّقْدي، لكي نُحَدِّد (فرديًا، وجماعيًا) ما هو مُفيد للمجتمع، وما هو غير ملائم له!***

آدم: كلام جميل! لكن الإله يريد منّا أن نقوم بالعبادة!

إبراهيم: إن كانت النّصوص الدّينية تحثّ المؤمنين على العبادة، فهذا لا يعني بالضّرورة أن الإله يريد من كلّ شخص أن يعبد، ولو بواسطة الإكراه! كما أنه لا يعني أن الإله يحتاج إلى عبادة البشر! لِنكن واضحين! ***غاية كل دين هي إسعاد الإنسان، وليست هي إسعاد الإله!*** أمّا الإله، واعتبارا لطبيعته الإلهية، فإنه لا يحتاج إلى عبادة البشر لكي يكون هنيئا، أو مطمئنّا، أو سعيدا! كما أن الإله لا يحتاج إلى أن يتّفق البشر على فكرة واحدة مُحدّدة (مثل الإيمان بالإله)، أو أن يعارضوا فكرة مُعيّنة (مثل الكُفر). ***وطبيعة الإله تتنافى مع الاستبداد،***

وتتناقض مع الاضطهاد، وتتعارض مع القهر. فلا يعقل أن نظنّ أن الإله يريد تقليص حريات البشر، أو اضطهادهم، لكي يجني هذا الإله فائدةً محدّدة من هذا الاضطهاد! على عكس ذلك، يُفترض في الإله أنه يريد تحرير طاقات البشر! ويُفترض في الدّين أنه يهدف إلى تحقيق حرية وتقدّم البشر! وإن لم يكن دين معيّن على هذا المِنوال، فمعناه هو أن تصوّرنا لهذا الدّين هو فهم ناقص، أو خاطئ!

آدم: يظهر كأنك تتّهم المجاهدين الذين يكافحون من أجل نشر الإسلام أو نُصْرَته بالانحراف.

إبراهيم: أنت تَحُثُّني على الإلحاح. لا بأس في ذلك. لأن التوضيح يقتضي فعلًا قَدْرًا من التّكرار... ***معضلة بعض المتديّنين المُتَعَصِّبين*** (سواءً كانوا مسلمين، أم مسيحيين، أم يهودًا، أم هندوسيّين، أم غير ذلك) هي أنهم ***يحوّلون بسهولة الدّين إلى نقيضه، دون أن يَعُوا ذلك!*** حيث إنهم يستعملون الدّين كمُبرّر لِنفي العقل! ويبرّرون الاضطهاد، أو القهر، أو العنف، أو الإرهاب، أو القتل، باسم بالدّين، أو باسم الإله! ويدّعون أن المواطنين هم مُجْبَرِين على الخضوع حرفيًّا، وكلّيا، لقواعد دينية محدّدة، أو لِتعاليم نصوص دينية معيّنة، ولو أن بعض هذه التعاليم يمكن أن تقلّص حرّية المواطنين، أو أن تُؤَدِّيَ إلى هلاك الإنسان، أو أن تعيق تقدّم المجتمع! أدعوك إلى أن تقوم ببحث حول مجمل بلدان العالم، وستجد أن كثيرًا من البشر حوّلوا الدّين إلى أداة لتعبئة الجماهير، أو للتّحكّم فيها، أو لاستغلالها سياسيا، أو اقتصاديا، أو عسكريا. لكن، ***الغاية الأصلية لكلّ دِين هي إسعاد البشر، وليس إسعاد الإله!*** والإله الحقيقي، هو الذي لا يحتاج إلى مَخْلُوقِه في أي ميدان كان (بما فيه ميدان العبادة)! ***فالإله لا يحتاج إلى عبادة البشر لكي يكون مطمئنّا أو سعيدًا!*** وإذا قُلنا أن الإله يحتاج إلى عبادة البشر، فهذا سيعني أن هذا الإله هو ناقص، أو ضعيف. وكل إله ناقص، أو ضعيف، ليس هو الإله الحقيقي. وإذا كان تطبيق بعض توصيّات الدّين يُؤَدِّي إلى اضطهاد البشر، أو إلى قهرهم، أو شقاءهم، فهذا قد يعني أن هؤلاء البشر أُساؤوا فهم هذه التّوصيات الدينية، أو أن هذه التّوصيات تبتعد عن، أو تتعارض مع، الغاية

الأصلية للدّين! وبالتّالي وَجَبَتْ مُراجعتها، أو تلطيفها، أو تقويمها! خاصّة وأن الدّين يوصي بالتّسامح، وينصح بالتعايش السّلمي، في إطار الاختلاف! بينما ***كلّ سلوك يتّصف بالتَعَصُّب، أو بالتَعَنُّت، أو التَّشَدُّد، أو التَطَرُّف، أو العُنف، أو الإرهاب، أو القَهر، أو الاضطهاد، أو الاستبداد، فهو سُلوك يتميّز بفِهم سيّء للدّين!***

آدم: لكن ما تقوله أنتَ حول العبادة، لا يوجد لا في القرآن، ولا في الحديث.

إبراهيم: ومتى كان المقياس الوحيد لحقيقة الشيء هو ذكره في القرآن أو الحديث؟ ألا تستعمل أنتَ بنفسك، في كل يوم، آلاف الأشياء، رغم أنها لم تُذكر، لا في القرآن، ولا في الحديث؟ مثل البنايات الإسمنتية، والسيارة، والبنك، والمدرسة، والجامعة، والمقاولة، والقوانين الوضعية، والمضادّات الحيوية، والضّرائب، والانتخابات، إلى آخره. وإذا أردتَ أن لا تمارس إلاّ ما ذكر في القرآن، أو في الحديث، فكأنّك تريد سجن نفسك، وتريد كذلك حجز المجتمع كلّه، داخل قفص حَديديّ ضَيِّق جدّا، اِسْمُهُ القرن السابع الميلادي، ثمّ تغلقه بقفل من فُولاذ، ثم تبتلع مفتاح هذا القفل، ثم تصرخ قائلاً إن هذا الصندوق يسلب منك سعادتك، وتطالب من غيرك أن يُخَلِّصَك من هذا الصندوق!

آدم: ماذا تعني؟ هل تقصد أن الدّين أو العبادة تقلّص حرّيات الإنسان؟

إبراهيم: لَا! لا أقصد ذلك! لكن، يجب أن نتساءل: لماذا يُصرّ بعض المُتدينين الأصوليين، أو السّلفيّين، على محاولة فرض الإيمان، أو العبادة، أو التقاليد الدينية، أو الشّرائع الدينية، وغيرها من الطّقوس الدينية، على كلّ المواطنين، بينما الإله هو نفسه لم يلجأ إلى فرض الدين على كلّ البشر؟! وإذا كان البشر عبر العالم ينقسمون دائما إلى مؤمنين وغير مؤمنين، وإلى متعبّدين وغير متعبّدين، وإذا كان البشر يتبنّون ديانات متعدّدة، أو مختلفة، أليس هذا الوضع ناتجا عن إرادة إلَهية!؟

آدم: غَرِيب ! وما هي حُججك على ما تقول؟

إبراهيم: أنا لا أُثْبِتُ شيئًا، وإنما أتساءل. ولا أريد إثبات ما أقوله بحجج مأخوذة من داخل ***منظومة عقيدة الدّين***. لأن ***العقل النقدي لا ينطلق من الأَدلَّة المُستخرجة من داخل الدّين. وإنما ينطلق العقل من البراهين المَنبثقة من التّجربة الحاصلة في الواقع الملموس، والقابلة للملاحظة، وللتّجريب، وللتّكرار، وللاختبار***. لكن، رغم ذلك، لِيَتساءل الذين لا يؤمنون إلاّ بما هو موجود داخل ***النّصوص الدّينية*** حول مغزى ***عشرة آيات قرآنية*** واضحة. وهي التالية: تقول الآية الأولى: «لاَ إكراه في الدّين»[80]! لكن مُجمل الإسلاميين السّلفيين، أو الأصوليين، أو المتشدّدين، أو المتطرّفين، يدُوسون هذه الآية القَطْعِية، ويخرقونها، مع سبق الإصرار! وهذا يدلّ على أن الإسلاميين الأصوليين المتشدِّدين، يأخذون من القرآن ما يشاؤون، ويتجاهلون ما يُزْعِجُهم، وذلك حسب مصالحهم. وتقول آية ثانية: «ليس عليك هُداهم، ولكن الله يهدي من يشاء»[81]! وتقول آية ثالثة: «فمن شاء فليؤمن، ومن شَاء فَلْيَكْفُر»[82]! وتقول آية رابعة: «لو شاء ربّك لجعل الناسَ أمةً واحدة»[83]! وتقول آية خامسة: «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ»[84]! وفي آية سادسة: «وما أكثر الناس وَلَوْ حَرِصْتَ بمؤمنين»[85]! وفي آية سابعة: «وإن كان كَبُرَ عليك إِعْرَاضُهم، فإن استطعتَ أن تبتغي نفقًا في الأرض، أو سُلّمًا في السّماء، فتأتيهم بآية، ولو شاء اللهُ لجمعهم على الهُدى، فَلا تكوننّ من الجَاهِلين»[86]. وفي آية ثامنة: «فَذَكّر، إنّما أنت مُذَكِّر، لستَ عليهم بِمُصَيْطر»[87]. وفي آية تاسعة: «نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا

---

80 سورة البقرة، الآية 256.

81 سورة إبراهيم، الآية 4.

82 سورة الكهف، الآية 29.

83 سورة هود، الآية 118.

84 سورة يونس، الآية 99.

85 يوسف، 103.

86 الأنعام، 35.

87 الغاشية، 21 و22.

يَقُولُونَ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ»[88]! وفي آية عاشرة: «نَّحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَالَهُمْ تَبْدِيلًا»[89]. وجاء في آية إضافية: «وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ»[90]. هذه آيات واضحة، مُؤكّدة، وقَطْعِيَّة. ***فَلَوْ أراد الإله حقًّا أن يكون كل البشر الموجودين في العالم مؤمنين، ومتعبّدين، لَفَعل ذلك منذ زمان بعيد! لكن الإله، على ما يبدو، رفض إنجاز ذلك!*** والاحتمال الأكبر هو أن ***الإله فضّل أن يكون البشر أحرارا في اختياراتهم الدّينية.*** وبعض الإسلاميين الأصوليين، أو السّلفيين، يريدون فرض شيء معاكس لإرادة الله! إنهم يريدون استعمال الإكراه، أو القانون، أو القوّة، أو الجهاد، أو التّرهيب، أو العنف، أو سَفْكَ الدِّمَاء، بهدف فرض الإيمان، أو العبادة، أو الخضوع لِـ «الشّريعة الإسلامية»، على كلّ المواطنين! وهذا السّلوك لا ينسجم مع القيم النّبيلة التي تدعو إليها النّصوص الدّينية!

آدم: أَمْ مْ مْ ... نعم ... يظهر لي ... أظنّ ... لكن... كيف أعبّر؟... يمكن أن أتّفق معك على أن الإكراه في الدّين مرفوض...

إبراهيم: قُلْهَا صَرَاحَةً. لماذا تتردّد؟ هل يصعب عليك أن تعترف أن الإكراه في الدّين جريمة؟ أُنْظُرْ! لو كان الإله لا يقدر حقًّا على نشر دينِه إلاّ بواسطة التّهديد، أو القانون، أو الإكراه، أو القوّة، أو الترهيب، أو العنف، أو القهر، فسيكون هذا الإله، في هذه الحالة، إِلَاهًا ضعيفا! هل يُعقل أن يريد الإله شيئا، وفي نفس الوقت، أن لا يستطيع الإله تحقيق هذا الشّيء إلاّ عبر استعمال التّهديد، أو الإكراه، أو العنف، أو القهر؟ مثل هذا التّصوّر للدّين سيكون غير سليم. ***فالإله الحقيقي لا يحتاج إلى الإكراه، ولا يحتاج إلى وَسِيط، أو مُعين، أو أمير، أو سلطان، أو مَلِك، أو رئيس. ولا يحتاج الإله إلى حزب سياسي، أو إلى أنصار، أو مقاتلين، أو جهَادِيِّين، أو مِيلِيشْيَات مسلّحة. كما لا يحتاج الإله إلى دولة، أو جيش، أو أسلحة. ولا يحتاج الإله إلى***

---

88 سورة: ق، 45.

89 الإنسان، 28.

90 جاءت في سورتين: البقرة، 190؛ والمائدة 87.

استعمال القانون، أو القوّة، أو العنف، أو سفك الدّماء! بل الإله الحقيقي يكتفي بقوته المعنوية، ويستغني عن كل تلك الأدوات أو الوسائل البشرية. خاصّةً وأن آيات كثيرة تقول ما معناه: «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نقولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ»[91]! فالإله الحقيقي، إذا أراد شيئًا، يقول له كُنْ، فيتحقّق. وتقول الآية: «وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ»[92]. بمعنى: ولم يكن له أحدٌ مُماثلًا من خلقه، لا في صفاته، ولا في أفعاله. ***وإذا كان البشر يتوزّعون عبر العالم إلى مؤمنين وغير مؤمنين، وإلى متديّنين وغير متديّنين، فالاحتمال الأكبر هو أن هذا الواقع ناتج عن إرادة إلَهية مُتَعَمَّدَة!*** والمتديّنون الأصوليّون، الذين يُصِرّون على محاولة فرض الإيمان، أو العبادة، أو «الشّريعة الإسلامية»، على كلّ المواطنين، ولو بواسطة الحيلة، أو الإكراه، أو العنف، يصبحون في تعارض مع هذه الإرادة الإلهية! ***والإله لا يحتاج إلى مقاتلين يفرضون الإيمان، أو العبادة، على كل المواطنين، بواسطة الحديد والنار! أمّا إذا كان الإله يحتاج إلى الإكراه، أو إلى القوة، أو العنف، أو السّلاح، لنشر الإيمان بهذا الإله، أو لتعميم دينه، فإن هذا الإله سيكون، في هذه الحالة، إلَاهًا ضَعيفا. وضُعف هذا الإلَه سَيَجْعَلُ أُلُوهِيَّتَه مَنْفِية، أو مَلْغِيَّة!***

آدم: أَمْ مْ مْ ... فَهِمتُك! ... لكن... أنتَ تُطالب إذن بحرية العقيدة، وبحرية العبادة، وحرية عدم العبادة، وما شابهها، لكن هذه الحرّيات موجودة سلفًا في مجتمعنا، وذلك منذ زمان قديم.

إبراهيم: آهْ ؟! ... طيّب! ... إذا كانت هذه الحريات موجودة فعلاً، ومُتَّفَق عليها، ومقبولة، فَلْنُسَجّلها إذن بوضوح كامل في دستور البلاد، وفي قوانينه، لكي تصبح مضمونة، بقوة القانون.

آدم: أَمْ مْ مْ! ... ولكن... لحظة... دعني لحظة لكي أفكّر... تلك الآيات القرآنية التي ذكرتَها سابقًا، هي موجودة حقّا في القرآن. ولكن

---

[91] سورة النحل، 40. وتوجد عبارات مشابهة في ثمانية آيات أخرى. ومنها: «إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كُنْ فَيَكُون» (يس، 82). وفي آية أخرى: «هو الذي يُحيي ويُميت، فإذا قضى أمرا، فإنما يقول له كن فيكون» (غافر، 68).

[92] الإخلاص، 4.

أنتَ تُجرّد هذه الآيات عن سيّاقها. وأنت تعرف أنه يمكن أن نُـوَوِّلَ هذه الآيات بشكل مخالف لما طرحتَه. كما يمكن أن نعثر في القرآن على آيات أخرى تقول عكس ذلك. وهكذا توجد كثير من الإشكالات ذات الطّابع الدّيني، التي يمكن أن يستمرّ الجدال حولها خلال فترة زمنيّة طويلة، دون أن نستطيع حسمها بشكل يُرضي جميع الأطراف المشاركة في النقاش. فهل أنت تنكر وجود آيات أخرى في القرآن تهدّد كل من لا يؤمن، أو لا يعبد، بعذاب شديد في جهنّم؟

إبراهيم: تُوجد فعلًا في صيغة القرآن (الرَّسمية، أو المُتداولة) بعض الآيات التي تُحَرِّضُ على الإِكْرَاه، أو العُنف، أو القَتل، بِسَبَب الخلاف في المُعْتَقَدَات الدِّينِيَة[93]. لكنه يصعب عليّ أن أتصوّر إِلَاهًا رَحِيما يمكن أن يُقْدِم فعلاً على تعذيب مخلوقاته في جهنّم، خلال أمد طويل، وذلك بحجّة أنهم لم يؤمنوا به، أو لم يَرْكَعُوا له! قد أكون مخطئا. لكن، قُل لي صراحةً، هل تعتقد أنتَ أنه يمكن لِإِلَه «غَفور»، و«رَحيم»، أن يَرْمِيَ ملايين البشر المُذنبين في نار «جَهَنَّم خَالِدين فيها أبدًا»[94]، وأن يَتَفَرَّج الإله على آلامهم الفظيعة، خلال زمان لا مُنتهي؟ أظنّ أن مثل هذا الفهم، أو التخيّل، لا ينسجم مع روح الدّين. وأعتقد أنه يستحيل

---

93 مثلاً، تقول آية: «فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »(التوبة، 5). وتقول آية أخرى: «قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ »(التوبة، 29). وتقول آية أخرى: «فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ» (محمد، 35). وتقول آية أخرى: «فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ» (آل عمران، 56). وتقول آية أخرى: «فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ» (سورة محمد، سورة 47،آية 4). وَزَعَمَ البعض أنه يوجد حديث يقول: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوه» (في صحيح البُخاري رقم 3017). (عن سامي الذيب، في مقاله "هل من وسيلة لتطوير الإسلام لمُلائمة حقوق الإنسان").

94 وردت مثل هذه العبارة في عدّة آيات، مثل: النساء 169، الجن 23، الأحزاب 61، النحل 29، غافر 76، الزمر 72، التوبة 68، البيئة 6.

أن توجد في الإله مثل هذه القساوة في الإحساس، لأنها لا تليق بإلَه رحيم. وقد يكون التهديدُ اللّفظي (الوارد في الكتب الدّينية المقدّسة، اليهودية، والمسيحية، والإسلامية) الذي يُهدّد بإخضاع المُذنبين إلى عذاب أليم في جَهَنَّم، هو مُجرّد وَسِيلة رَمْزِيَة تَرْبَوِيَة (pédagogique)، يُراد منها تَخْوِيف أو رَدْع بعض البشر الصَّعب من ارتكاب الذُّنُوب، أو يُراد منها صَدُّهُم عن الانسياق في المُحرّمات، أو المَعْصِيّات. ألم تقل الآية القرآنية: «وما نُرسِلُ بِالْآيَاتِ إلاّ تَخْوِيفًا»[95]!؟

آدم: أنتَ تَفْتَرِضُ إذن وجود آيات مُتناقضة في القرآن.

إبراهيم: في مجمل النصوص الدينية، اليهودية، والمسيحية، والإسلامية، (بما فيها التَوْرَاة، والتَلْمُود، والإنْجِيل، والقُرآن، والحديث النّبوي)[96]، يمكن لكلّ دَارِس مُحَايِد أن يعثر على وجود مقولات متعارضة فيما بينها. خاصَّةً إذا عَمِلْنَا بالفَهْم الحرفي، لهذه النصوص. لكن بعض الفقهاء يشرحون أن المُشكل يقع في تأويل هذه المقولات[97]، وليس في تعارض معانيها. ومشكل وجود مقولات تظهر متعارضة داخل النصوص الدّينية هو مشكل معروف لدى العديد من

---

95 الإسراء، 59.

96 الكتب المقدّسة في اليهودية (التّوراة، التّلمود، المدراش)، وفي المسيحية (العهد القديم، والعهد الجديد)، وفي الإسلام (القرآن)، وفي البهائية (الإيقان، الوديان السبعة، الكلمات المكنونة، الكتاب الأقدس)، وفي السّيخية (جرانت صاحب)، وفي الهندوسية (شروتي، سمريتي)، وفي البوذية (تيبيتاكا، سوتراس)، وفي الكونفوشيوسية (تعاليم كونفوشيوس)، إلى آخره.

97 أوضح محمد حبش أن كثيرا من فقهاء الإسلام يعترفون بوجود قرابة 700 نص ديني في الإسلام، ويرفضون العمل بالمعنى الظَّاهِرِ الحَرْفِيّ لهذه النصوص، ويُفضِّلون تأويلها طبقًا لروح النصّ. ومن بين هذه النصوص: 89 آية في القرآن يكاد يتّفق السُّنة والشيعة على ترك العمل بما فيها، و 191نص في صحيح البخاري، و 304 نص في صحيح مُسْلِم، و 21 آية في القرآن وفق السَّيوطي، و 214 آية وفق ابن حزم، و 247 آية وفق ابن الجوزي، و 15 آية تتعلّق بمجموعة نصوص مِلْك اليَمِين والعَبِيد، و 15 آية تتعلّق بِقتل المشركين كافة حَيْثُمَا وُجِدُوا، و 9 آية تتعلق بثبات الأرض ودوران الشمس حولها، و 29 آية تتعلّق بخلود العصاة في نار جهنّم. (عن جريدة 'آخر ساعة'، العدد 546، ليوم 22 شتنبر 2017، صفحة 11).

الأديان[98] (مثل الهِنْدُوسية، واليَهُودية، والمَسيحية، والصَّابِئِية، والسِّيخِية، والبُوذية، والزَّرَدُشْتِية، والبَهَائِية، والكُونْفُوشْيُوسية، والمُورْمُونية، إلى آخره). والتاريخ يشهد أن عددا من الفاعلين السياسيين استعملوا مقولات مأخوذة من النصوص الدّينية، وأوّلوها بشكل يُبرّر معتقداتهم الشخصية، أو آرائهم السياسية، أو حتى أفعالهم، أو مصالحهم الأنانيّة. ويستطيع كلّ حَاكِم أن يعثر على فقهاء دينيّين طَيِّعِين، وأن يُجَنِّدهم لكي يجدوا في النّصوص الدّينية ما يبرّرون به استبداد هذا الحاكم، أو احتكاره لمجمل السلطات، أو تملّكه لمجمل ثروات البلاد. ***الحلّ إذن لتفادي استغلال الدّين في مجال السياسة، يَكْمُن في وضع قوانين تضمن: الفصلَ بين الدّين والدّولة، والفصل بين الدّين والسياسة، وحرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة،*** ضمن لائحة القوانين التي تتناول الحقوق الشخصية، أو حقوق المُواطنة. ولكي يَرْقَى الشعب إلى درجة الاستمتاع بحرياته (الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والدّينية)، يلزم أن يناضل جميع المواطنين من أجل تحرير الدّين من سيطرة الحكّام السياسيين المُستبدّين، أو الفاسدين. كما يجب أن يناضل المواطنون من أجل تحرير الدولة من سيطرة فقهاء الدّين، الذين يَسْعَوْنَ إلى ممارسة الحكم السياسي باسم الإله، أو نيابةً عنه (مثلما فعل فقهاء الدّين في «الجمهورية الإسلامية» في إيران، أو في المملكة العربية السعودية، أو مثلما فعلت جماعة «طالبان» في أفغانستان، أو مثلما فعلت جماعة «دَاعِشْ» (أي «الدولة الإسلامية في العراق والشّام»)، أو مثلما فعل الإكْلِيرُوس في «دولة الفَاتِيكَان»، أو في غيرها).

آدم: ألاحظ أنك تتحدّث عن الحرّية، ثم الحرية، ثم الحرية! هل الحرية مهمّة لديك إلى هذه الدّرجة؟ ألا تبالغ في الأهمية التي تعطيها أنتَ لهذا المفهوم الغامض؟ هل الحرية هي حقيقة قابلة للاستعمال،

---

98 في ما يخص الإسلام، أنظر مثلا كتابات: المتصوّف الحلاج (857 –ـ 922 م)، والشّاعر أبو العلاء المعرّي (973ـــ 1057)، والعالم عمر الخيام (1038 –ـ 1124)، والفيلسوف ابن رشد (1126 –ـ 1198)، وعبد الرحمان بدوي، والعفيف الأخضر، وكامل النجار، إلى آخره.

أو للانتفاع، أم أنها مجرد سَرَاب يتعذّر على الإنسان بلوغه؟ وما جدوى الكلام عن الحرّية إذا كان الإنسان مُسَيَّرًا، وليس مُخَيَّرًا؟ وماذا يقدر الإنسان أن يُنجز بهذه الحرّية الافتراضية التي تتشبّث أنتَ بها؟

إبراهيم: أتفهّم تخوّفك من الحرّية، لأنه من الممكن فعلاً، في بعض الحالات، أن تُسهّل الحرّية ظهور بعض التجاوزات، أو التحدّيات، أو الفوضى. ورغم ذلك، تبقى حاجة الإنسان إلى الحرّية ضرورة حيويّة. حيث إن المواطن (أو الشعب) **الحُرّ**، هو الذي يحتاج إلى أن يكون مُخيّرا في أفكاره، وعقيدته، وآراءه، واختياراته، ومبادراته، وممارساته، في مجالات السياسة، والاقتصاد، والدّين، والثقافة. ***الحرّية هي جوهر الديمقراطية! وماهية الإنسانية هي الحرية! وكل إنسان يُحرم من الحرّية تصبح إنسانيته مُعَلَّقَة، أو مَوْقُوفَة. وأساس دولة الحق والقانون هو، من جهة أولى الحرّية، ومن جهة ثانية العدل، (أي المساءلة، والمحاسبة، والمعاقبة، طبقًا لقانون عادل ومُحايد)! ويستحيل على أيّ مواطن (أو شعب) أن يُفَعِّل إنسانيته إذا لم يتمتع بحرّياته السياسية، والاقتصادية، والدّينية، والثقافية!*** الحرّية هي التي تمكّن المواطن (أو الشعب) من تحقيق ذاته، ومن إنجاز طموحاته. والحرّية هي التي تمكّن المواطن من أن يكون حرّا في طريقة تفكيره، وفي نوعية ممارسته، وفي أصناف مبادراته. ***وحيثُما تَنْعدم الحرّية، يزول الحق في الاختلاف، ويختفي النقد، ويموت الإبداع، وينتشر الجهل، ويطغى الاستبداد، ويستقوي التخلّف، فَيَعُمّ الانحطاط! وكلّما غابت الحرّية، اِضْمَحَلَّت أيضا المبادرة الخلاّقة في ميادين الفكر، والعلوم، والاقتصاد، والسياسية.*** وحرّية المواطن هي التي تمكّنه من معارضة الحاكمين، ونقد السّائدين، ومناهضة الظّلم، وفضح الفساد، ومقاومة الاستبداد. وإذا أُلْغِيت الحرية، يصبح «النّهي عن المنكر» غير ممكن، لا بالعمل، ولا بالقول، وإنما يكون فقط هذا «النّهي عن المنكر» عبر كَتْم متمنّيات مُضْمَرة، وغير مُجدية. وكلّما كان المواطنون محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، سواءً كان ذلك الحرمان باسم القانون الوضعي القائم، أم باسم الدّين، فإنهم لن يستطيعوا استرجاع كرامتهم، أو إنسانيتهم، إلا عبر النّضال من أجل

استرداد حرّياتهم. وكل حاكم مستبد يسلب من الشّعب حرّياته، يكون قد وضع نفسه في مرتبة إلاه شرير.

آدم: لكن، ماذا تريد؟ هل تسعى إلى إلغاء العبادة؟

إبراهيم: لاَ، أبدًا! "حرية العبادة" هي حقّ ضروري لكلّ المواطنين! ***ويستحيل أن يتمتع المُجتمع بـ"حرّية العبادة"، إذا لم توجد فيه، في نفس الوقت، "حرّية عدم العبادة"! كما أنه، لا يُمكن أن يتمتع الشعب بـ"حرّية عدم العبادة"، إذا لم تكن، في نفس الوقت، "حرّية العبادة" مضمونة!*** وما يطلبه المواطن من مواطنه، ليس هو أن يعبد، أو أن لا يعبد. لأن "العبادة"، أو "عدم العبادة"، يدخلان مَعًا ضِمْنَ "الحريات الشخصية". وإنما يطلب المواطن من مواطنه أن يحترم "القوانين" التي وضعها الشعب وممثلوه، بمنهج ديمقراطي، وأن يشارك في الإنتاج، والتعاون، والتكامل، والتضامن المجتمعي. أما إذا انعدمت هذه "الحرّيات"، فإن التعايش السِّلمي داخل المجتمع، سيغدو مستحيلا!

آدم: وماذا تقول عن الإيمان؟ أنا أعتبر الإيمان ضروريّا في الحياة. قُلْ لِي رأيك دون أن تُخَيِّب آمالي.

إبراهيم: أُلِحُّ ثانيّةً: حرّية الإيمان، وحرّية عدم الإيمان، هما أيضًا حرّيتان ضروريّتان، ومتلازمتان.

آدم: أنا أُحَبِّذ أن يكون الإيمان إجباريا.

إبراهيم: كلّما كان الإيمان إجباريا، فإنه يغدو استبدادا فكريا.

آدم: أُحِسّ من خلال كلامك كأنّك لاَ ترضى ببعض التعاليم الدّينية الإسلامية. وأتساءل: هل انتقاداتك تحمل في طياتها الخفية موقفًا سلبيًّا من الإسلام؟

إبراهيم: لا، أبدًا! قد يكون ذلك هو ظاهر كلامي. لكن أرجوك أن تنظر إلى خطابي كما هو، وأن تفهمه حسب المعاني التي أقصدها أنا، دون أن تُؤَوِّلَه حسب مقاييس، أو مراجع، خاصّة بك أنتَ. قد يكون إحساسك الذي عبّرتَ عنه ناتجا عن همومك، أو عن تخوّفاتك. وأُؤَكِّدُ لك أنني أقدّر كل الدّيانات، وأحترمها. وأدافع عن حرية العقيدة، وعن حرية العبادة، وحرّية عدم العبادة. وموقفي يتناول ***ظاهرة تعامل***

المواطنين مع الدّين في المُجتمع، بغض النظر عن نوعيّة ذلك الدّين، سواءً كان ذلك الدّين هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام، أم الهندوسية، أم غيرها.

آدم: تبدو كأنك تعتبر بعض المظاهر السلبية، مثل التعصّب الدّيني، أو التطرّف الأصولي، أو العنف الدّيني، مظاهر متأصّلة في الدّين الإسلامي وحده، وكأنها لا توجد في الدّيانات الأخرى.

إبراهيم: المظاهر السّلبية التي ذكرتَ، وُجدت في مُجمل الأديان، وبلا استثناء. وتتفاوت هذه المظاهر السّلبية، مُرورًا من دين إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى. فمثلا ظاهرة الاقتتال، أو الحروب، أو الصّراعات الدّينية، التي تعيشها اليوم بعض بلدان العالم الإسلامي، أو العربي (مثل باكستان، وأفغانستان، والعراق، وسوريا، ولبنان، ومصر، واليمن، والسودان، والصّومال، وليبيا، إلى آخره)، خلال القرن الواحد والعشرين ميلادية، والتي يكون أحد أطرافها هم فقهاء في الدّين، أو تيّارات سلفية، أو جماعات دينية أصولية، أو حركات مُتشدّدة، تُذكّر بحروب دينية مشابهة نسبيًّا، عاشتها شعوب بلدان أوروبّا، خلال القرن السّادس العشر، والسّابع عشر، والثامن عشر ميلادية. فقد شبّت هذه الحروب الدّينية في أوروبا، وتوالت، وتنوّعت، بين الكاثوليك (catholiques)ـ والبروتستانت (protestants)، أو بين الكنائس وجماهير الفلاحين، أو بين السّلطة السياسية والكنيسة، في كل من ألمانيا (Empire romain germanique)، وفرنسا، والدّانمارك، والسّويد، وهنغاريا، وسويسرا، وإنجلترا، وإسبانيا، وإسكتلندا، وهولاندا، وإيرلاندا، إلى آخره. وكان التعصّب الدّيني يطغى على هذه النّزاعات. وارتكب المُتقاتلون خلال هذه الحروب الدّينية خرابا مُهْوِلًا، ودمارا فظيعا، ومذابح وحشية. فعانت شعوب بلدان أوروبّا ويلات كثيرة من الصّراعات، والصّدامات، والتخريب، والمِحَن، ناتجة عن تناقضات بين مذاهب دينية مختلفة، أو ناشئة عن تحالف الكنيسة مع السلطة السياسية (أي مع المَلَكية الاستبدادية)، أو مُتَرَتِّبَة عن التَّصَادُم بينهما. ومظاهر "***التسامح الدّيني***"، أو "***الفصل بين الدّين والدولة***"، الموجودة اليوم في بلدان أوروبا، لم تظهر بشكل عفوي، ولم تنتج عن

مجـرّد نقـاش فكـري، ولم يكن قبولهـا سـهلاً، أو سـريعًا. وإنمـا هي بالضـبط، ناتجـة عن الـدّروس المستخلصـة من تلـك الحـروب الدّينيـة، التي خـرّبت بلـدان أوروبـا، بين القـرنين 16 و18 ميلاديـة. فَبَعْـد عقـود متواليـة من البحث، والتّجـريب، اِكتشـفت شـعوب بلـدان أوروبّـا (ثمّ أمريكا) أن ***الحلّ الأحسن (لتلافي الصّراعات، أو الحـروب، فيمـا بين المذاهب الدّينية)، هو فصل الكنيسة (أو الدّين) عن الدّولة، وفصـل الـدّين عن السّياسة. وهـذا الحـلّ، أو الـدّرس المُسـتخلص، ليس صـالحًا فقـط لبلـدان أوروبّـا، وَسَـيِّئًا للبلـدان الإسـلامية. وإنّمـا هـو ملائم لكـلّ المجتمعـات البشـرية، لمعالجـة التناقضـات في المجـال الدّيني***. وهذا الحـلّ يسـمح للمتـديّنين بممارسـة عقيـدتهم، أو عبـادتهم الشّخصية، بالشّكل الذي يُرضيهم. ويضـمن لغـير المتـديّنين حريـة عـدم الإيمان، أو حرية عدم العبادة.

آدم: وماذا سيحدث لو اِتَّـبَعْنَا نهجًا مُعاكسًا؟

إبراهيم: النهج المعاكس، أي محاولة فرض نوع محدّد من التَـدَيُّن على الجميع، أو محاولة منع البعض من التديّن بالطريقـة الـتي تُرضـيه، فإنه يؤدي دائما إلى ***الحرب الأهلية***، وإلى الاستبداد، ثم إلى الانحطاط. ولا يقبل الشعب الاستبداد باسم الدّين، ولو تسبّبت مقاومتـه في حـرب أهلية، أو في انقسام البلاد إلى بلـدين مختلفين ومتصـارعين. وكمثـال، فقـد أدّت الخلافـات الدّينيـة، في السُّـودَان، إلى حـرب أهليـة، ثمّ إلى انفصال "جنوب السّودان" المسيحي عن السّودان الشـمالي المُسلم، في سـنة 2011. كمـا أدّت الخلافـات الدّينيـة إلى انفصـال بَاكِسْـتَان، وبَانْغْلَادشْ، المنطقتين المُسلمتين، عن الهِنْد، في سنة 1947 م. [وبعد ذلـك، تَـقَدَّمَت الهنـد، وبَـقِيت باكسـتان وبـانغلادش المُسـلمتين في الانحطاط]. ونرى اليـوم في بعض البلـدان العربيـة، أو المسـلمة، ملامح حروب دينية مُشابهة لتلك الـتي حـدثت في أوروبـا. وتتسـبَّبُ عـادةً في إشعال هذه الحروب الدّينية جماعاتٌ إسلاميةٌ أصـوليةٌ، أو متشـدّدةٌ، أو بعض المذاهب الدّينية المتـعصّبة، أو بعض السـلطات، أو المؤسّسـات السياسية الاستبدادية. وأتمنى أن لا تحتاج شعوب البلدان المسلمة، أو العربية، إلى تكرار تجارب أوروبّا، أو إلى تجريب الحروب الدّينية، خلال

قرابة قرن من الزمن، لكي تُدرك، في آخر المطاف، أن ***الحلّ الوحيد المعقول، هو فصل الدّين عن الدولة، وفصل الدّين عن السياسة! وَإِقْرَار أن الدِّين هو شأن شخصي، وأن الدولة هي شأن جماعي.***

30) يؤدّى الخلط بين الدّين والسياسة إلى الانحطاط

آدم: رغم ما قلتَه سابقًا، توجد جماعات، أو أحزاب إسلامية، تعتقد أنه بإمكانها أن تعالج كلّ مشاكل المجتمع، وذلك عبر الرّجوع إلى إسلام السَّلَف، وعبر تطبيق الشّريعة الإسلامية بشكل شمولي. فَاتْرُك هذه الأحزاب الإسلامية تُحَاول إنجاز منهجها الإسلامي. ومن يدري، فقد تنجح في محاولتها هاته!

إبراهيم: أرجع إلى دراسة التاريخ، وستجد أنه يعجّ بتجارب اسْتُغِلَّ فيها الدّين في ميدان السياسة. لقد كان الدّين، منذ ظهوره إلى اليوم، أحد أقوى الوسائل للتّأثير على عقول الجماهير، أو لِحَشْد الأنصار، أو لتعبئة الأتباع، أو للاستحواذ على الجاه، أو السّلطة، أو الثّروة. كل جماعة سياسية تطمح إلى الوصول إلى السّلطة السياسية، تدّعي أنها تقدر على معالجة مجمل مشاكل المجتمع. واليوم أيضًا، يدّعي السياسيون "الإسلاميون" أنهم يخدمون الإله، لكنهم لا يخدمون في الحقيقة سوى مصالحهم الخاصّة. ***وتدبير المجتمع يحتاج إلى الاحتكام إلى العقل وحده. بينما الدّين ينبني على تهميش العقل.*** فَلاَ تتوفّر "الأحزاب الإسلامية" على ما يلزم من النّزاهة، والكفاءة. كما تنقصها المؤهّلات الضّرورية لإصلاح المجتمع. حيث تفتقد إلى المنطق العقلاني، وتنقصها العلوم الدّقيقة، والتجارب، والبرامج، والمناهج، والأفكار اللاّزمة. وكل "حزب ديني"، أو "حزب إسلامي"، إنما يستغلّ الدّين في السياسة، وذلك بهدف خِدمة أغراض خاصّة. ***واستغلال الدّين في السياسة، ينتهي دائما إلى الإساءة إلى الدّين، وإلى الشّعب!***

آدم: هذا موقف عام! هذا حُكم مُتسرّع! هذه مُجرد مزاعم. أنا لا أتفق معك! ما هي حُججك على ما تقوله؟ أنت تتكلم بشكل عام، ولا تعطيني أمثلة ملموسة! ولماذا تنتقد باستمرار "الأحزاب الإسلامية"؟ أنت مُتَحَيِّز في آرائك! أنت تدافع عن مواقف التيارات العلمانية، وعن الأحزاب اليسارية!

إبراهيم: إذا كنتُ متحيّزًا، فهذا سيكون سلوكا خاطئا. أنا ضدّ مقولة «نَاصِرْ أخَاك ظَالمًا أم مظلومًا». لأن كل من يناصر جهةً مَا بشكل مُتحيّز، أو مُطلق، يفقد موضوعيته، ويعجز عن إدراك الحقيقة. وفي حالة إذا كان كلّ فاعل سياسي يدافع عن حزبه الخاص، بشكل متحيّز، فإننا سنسقط في نوع من "الحَلَقِيَّة" (sectarisme)، أو "الطَّائِفِيَّة" (communautarisme)، أو "القَبَلِيَّة السّياسية" (tribalisme politique). وهذه العَصَبِيَّة السياسية تُعْمِي الأبصار، وتغذّي التَّزَمُّت، وتُقوّي التشدّد، وتُنعش الانتهازية، ثم التطرّف. بينما الفاعل السياسي السليم، هو الذي يلتزم بالدّفاع عن الحقّ، أو عن المصلحة العامّة، أو عن الشعب، ويتجرّأ على نقد حزبه، أو المقرّبين منه، كلّما كانوا على خطأ. أنا لا أعتقد أنني متحيّز. والدّليل على ذلك هو أنني أنتقد أحزاب اليسار بنفس الدقّة، أو الصّرامة، التي أنتقد بها النظام السياسي القائم، أو الإسلاميين الأصوليين. وأنا لا أقتصر على نقد "الأحزاب الإسلامية" الأصولية، وإنما أنتقد مجمل الفاعلين السياسيين الذين يغالطون الشعب، أو يخادعونه، أو يستغلونه لأغراض أنانية.

آدم: لكن ما هي حججك على تلك الانتقادات التي تُوجّهها إلى الأحزاب الإسلامية؟

إبراهيم: من بين عيوب هذه "الأحزاب الإسلامية" الأصولية أنها تُوهِمُ الشعب بأن الله يقف إلى جانبها هي وحدها. وتُوهِم الجماهير بأن الله يتدخل في السياسة لكي يساعدها على إنجاح برامجها. وتُصوّر "الأحزاب السياسية" اللهَ كأنه صديق لها، أو كأنه مُعاد للأحزاب الأخرى التي تنافسها.

آدم: لكن أقول لك: ما هي حُججك؟ ما هي براهينك! أعطيني حجج ملموسة من فضلك!

إبراهيم: طيّب! أعطيك حججا! هذه الحجج كثيرة إلى درجة أننا نهملها، ثم ننساها. ألم تنتبه مثلا إلى أن السيد عبد الإله بنكيران، زعيم «حزب العدالة والتنمية» (وهو حزب "إسلامي")، وهو في نفس الوقت رئيس حكومة المغرب منذ سنة 2012، سبق له أن صرّح في إحدى خطبه أن «***الله فاعل سياسي، [يتدخل] في كل شيء، حتى في السياسة***»[99]! وهذا الزّعم هو إمّا جَهل، وإمّا نِفاق! وهل يُقْبَل أن يستغلّ أيٌّ كان تعاطف الجماهير مع الدّين، لكي يغالطها، أو يتلاعب بمشاعرها!؟

آدم: إذا صرّح عبد الإله بنكيران أن «***الله فاعل سياسي، [يتدخل] في كل شيء، حتى في السياسة***»، فذاك شيء طبيعي، وصحيح، وسليم.

إبراهيم: ما هو غير طبيعي هو أن هذا التصريح يوحي إلى من يسمعه أن حصول «حزب العدالة والتنمية» "الإسلامي" على أغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية، وكذلك صعود السيد عبد الإله بنكيران إلى رئاسة الحكومة، هما نتيجة لِتَدَخُّل إلَهِي. وهذا الإيحاء يعني ضمنيا أن الله هو الذي أراد وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى الحكومة، وأن الله هو الذي اختار عبد الإله بنكيران لكي يكون رئيسا للحكومة، أو أن عبد الإله بنكيران مُكَلَّف بتنفيذ إرادة الله[100]. ومثل

---

[99] في نشرة يوم الخميس 2 ماي 2013، نسبت جريدة "الأخبار" هذا التّصريح إلى السيد عبد الإله بنكيران، أثناء مهرجان خطابي نظمته النقابة التابعة لحزبه، المسماة "الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب".

[100] كأمثلة على استغلال الدّين في السياسة، وفي كتاب جماعي يحمل (عنوان: "الانتخابات الجماعية، قراءة موضوعاتية في اقتراع 4 شتنبر 2015"، صدر عن "مركز تكامل للدراسات والأبحاث")، درس الكاتب مصطفى بوكرن نماذج الألفاظ الدّينية التي استعملها عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، والأمين العام للحزب الإسلامي "حزب العدالة والتنمية"، خلال المهرجانات الخطابية المستعملة في الانتخابات. وأشار مصطفى بوكرن إلى أن بنكيران نسب عدّة مرّات «حفظ المغرب من الأخطار إلى الله»، ونسب «شعبية حزبه إلى الله»، ونسب «تغيير الوضع السياسي الإيجابي إلى الله»، ونسب «توفير الملك محمد السادس إلى الله»، ونسب «انخفاض أسعار البترول إلى الله»، إلى آخره.

هذه الادّعاءات، في حالة وجودها، ستكون مغالطة. والله بريء من كلّ هذه المزاعم المُخادعة.

آدم: أُوْوْوْوْهْ! ولماذا تَقْسُو على السيد عبد الإله بنكيران؟ أليس الله فاعلا سياسيا؟ ألا يتدخل الله فعلاً في كل شيء، بما فيه السياسة؟

إبراهيم: لِنفكّرِ يا مواطن! هل تستطيع أنتَ، أو السيد عبد الإله بنكيران، أن تُثْبِتَا أن الله هو فاعل سياسي، وأنه يتدخل في السياسة؟ وإذا كان الله يتدخّل حقّا في السياسة، فلماذا لم يَقْضِ على الظّلم، وعلى الاستغلال، منذ قرون؟ وفي حالة وجود تَدَخُّل لِلّه في السياسية، قُل لي، إلى جانب أي طرف من المجتمع سوف يَنْحَاز اللهُ، هل إلى جانب التقدميّين، أم إلى جانب الرّجعيين؟ هل إلى جانب أنصار الاستبداد، أم إلى جانب أنصار الديمقراطية؟ هل إلى جانب الاشتراكيين، أم الرأسماليين، أو الليبيراليين؟ هل إلى جانب اليَمِينِيِّين، أم اليَساريين؟ هل إلى جانب الطَيِّبِين، أم الأشرار؟ هل إلى جانب النُزَهَاء، أم إلى جانب الفاسدين والمُفسدين؟ خاصة وأنه، داخل كل فئة من فئات المُجتمع، يوجد مُتَدَيِّنُون، ويوجد كذلك غير متديّنين. وقل لي أيضا، لماذا لم يتدخّل الإله لإنقاذ أو لمساعدة المواطنين الفقراء، والمهمّشين؟ ومن هو المسؤول عن الظّلم الذي يعاني منه المُسْتَغَلُّون (بفتح الغين)، والمَحرومون؟ هل المسؤول هو الله، أم الدولة، أم الشعب؟ هل مجمل المشاكل السياسية التي يعاني منها الشعب، من استبداد، وفساد، واستغلال، وحرمان، وتهميش، وتخلّف، هل الله هو الذي تدخّل فأحدثها؟ هل الله هو الذي أرادها؟ هل الله هو المسؤول عنها؟ هل هذه المظالم المُجتمعية مستمرّة في الوجود لأن الله عجز على إصلاحها؟ هل هذه المصائب حدثت ضدّ إرادة الله؟ وإذا كان الله فاعلا سياسيا، وإذا كان يتدخل فعلاً في السياسة، وإذا كان الله فعلا رحيما وعادلا، فلماذا لا يتدخل الله باستمرار لتغيير أوضاع الفقراء، والمهمّشين، والمحرومين، والمضطهدين، والمظلومين، والمقهورين، والمُسْتَغَلِّين؟

آدم: ولكن الله قادر على التدخّل في كل شيء!

إبراهيم: أن يكون الله قادرا على التدخل في مجال السياسة، هذا شيء. وأن يتدخل الله فعليا، وبشكل متواصل، في مجال السياسة، فهذا شيء مُخالف. تختلف القُدْرَة الكَامِنَة، عن الفعل الملموس. ولكي أجعلك تحسّ بالورطة التي يؤدي إليها زَعْم السيد بنكيران وأمثاله، لنفترض جدلاً أن الله يتدخل فعلًا في السياسة، قل لي في هذه الحالة، ألا يحق لنا أن نقول إن المُرَشَّح الانتهازي في الانتخابات، الذي يشتري أصوات الناخبين، ثم يظفر بمنصب مُمَثِّل للسكان، ألا يحق لنا أن نقول إن الله هو الذي تدخّل وساعد هذا المرشّح الفاسد على النّجاح؟ وفي حالة المرشح المناضل النزيه الذي يفشل في الانتخابات البرلمانية أو المحلّية، ألا يحق لنا أن ندّعي أن الله هو الذي غضب عليه، وحرمه من منصب ممثّل السّكان، لكي يمنح ذلك المنصب إلى المرشّح الرّاشي؟ وفي حالة الحكّام المستبدّين أو الفاسدين، الذين احتكروا الحكم خلال عدة عقود من الزمان، مثل صدام حسين في العراق (الذي حكم خلال 35 سنة)، وزين العابدين بنعلي في تونس (24 سنة)، وحسني مبارك في مصر (30 سنة)، وعَلِي عبد الله صالح في اليمن (34 سنة)، ومعمر القذافي في ليبيا (42 سنة)، والملك الحسن الثاني في المغرب (38 سنة)، وحافظ الأسد في سوريا (30 سنة)، ثمّ ابنه بشّار الأسد (أكثر من 13 سنة). ألا يحق لنا أن نقول عنهم أن الله هو الذي تدخل ونصرهم ضد شعوبهم، وساعدهم على ممارسة القمع، والاستغلال، والفساد، والاضطهاد؟ وفي حالة إذا ما كان الله يتدخل حقّا في السياسة، ألا يحق لنا أن نقول إن الله هو الذي تدخل في سنة 1948 فَسَلَّطَ النَّكْبَة والاستعمار على شعب فلسطين، وأن الله تدخل في سنة 1967، فَنَصَرَ جيوش إسرائيل ضد العرب أجمعين؟ وهل يحق لنا أن نقول أيضا أن الله هو الذي تدخّل فمنح التقدم والحضارة والقوّة لبلدان أوروبا وأمريكا المسيحيتين (أو العَلْمَانِيّتَين)، وسلطّ الجهل، والتخلّف، والفساد، والاستبداد على الشعوب العربية أو الإسلامية؟ قُل لي إذن، هل هذا الصّنف من التفكير معقول؟ هل هو مقبول؟

آدم: لاَ، لاَ، لاَ، الله لم يُحدث نكبة فلسطين، وإن كان الله قادرا على إحداثها!

إبراهيم: أعطيك مثالا آخر. خلال الفترات التي يحدث فيها نقص في التساقطات المطرية، أو الجفاف، تلجأ "وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية" إلى مُطالبة السكان بإقامة "صَلَاة الِاسْتِسْقَاء". ألا تُزكّي مثل هذه الدّعوة تصوّرات منافية للعقل، وللعلوم؟ وهل سقوط المطر ينتج عن تدخّل قِوَى خَارِقَة (مثل الإرادة الإلهية)، أم أنه يخضع لشروط دقيقة في الطَّقس، أَو في المُناخ المحلّي؟ ألا ترى أن كل ملاحِظ موضوعي ينظر إلى الطبيعة، سيشاهد أن الأحداث التي تحدث في الطبيعة تنتج عن تفاعلات فيما بين العناصر الموجودة في الطبيعة، وتَحْكُم هذه التفاعلات قَوَانِين السَّبَبِيّة المَوْضُوعية، التي تَدْرُسُها العلوم الدّقيقة، ولا يحتاج تفسير هذه التفاعلات إلى افتراض تدخل قوّة خارقة (كالإله)؟

آدم: وماذا تعني؟ هل تريد أن نتصوّر الإله على شكل كائن مُحايد، أو غائب؟

إبراهيم: إذا كان الله قادرا على التدخّل مثلا في نكبة فلسطين، فلماذا لم يتدخل الله مثلاً لكي يحمي الشعب الفلسطيني المظلوم من العذابات والإهانات التي يمارسها عليه الكيان الصهيوني، وذلك بدعم من الإِمْبِرْيَالِيات (impérialismes) الغربية، منذ أكثر من ستّين عاما؟ ولماذا لم يتدخل مثلاً الله لإنقاذ الشعب السوري من الحرب المدمّرة التي سلّطها عليه المستبد بشّار الأسد، والقِوَى الإمبريالية، بين سنوات 2012 و 2015 م؟ أَلاَ يصبح الإله في مثل هذه الحالات مُتَّهَمًا بِتُهْمَة مَا يُسَمَّى في القانون ب: «عدم التدخّل لتقديم المساعدة لأشخاص في حالة خطر الموت»[101]؟ لا يا مواطن! فكرة تدخّل الإله في كلّ شيء، بما فيه في السياسة، هي فكرة خاطئة! وتؤدّي (مثل هذه الأفكار) إلى تناقضات فكرية مُخالفة للمنطق، أو مُنافية للعَقل. ويستحيل على أيّ كان أن يثبت أن الله هو فاعل سياسي، أو أنه يتدخل في السياسة! لا يا مواطن، هذه المزاعم هي مغالطة. ولا يصدّقها سوى الأشخاص الذين

[101] Accusation de «Non assistance à personne en danger».

يعـانون من نـقص في الثـقافة، أو في الـذكاء! ***اللـه بـريء من أقـوال وأفعال البشر!*** الحقيقة هي أن ***الله لا يتدخل في شؤون السياسـة، ولا في شؤون المجتمع. وما يحدث للبشر من مشـاكل، تـقع مسؤوليته على البشر وحدهم! والله بريء من كل مـا يحـدث للبشـر! ولا يقـدر على إصـلاح أوضـاع البشـر، سـوى البشـر أنـفسهم، عـبر اسـتـعمال العقل، والاجتهاد، والعلوم، والتضامن، والتكامـل، والعمـل المنتج، والعدالة المجتمعية!***

آدم: ولكن، قُـل لي بصـراحة، لمـاذا تَـقْسُو على الجماعـات الإسلامية؟ إنهم أناس طيّبون، يريدون الاسترشاد بالدّين، ويريدون خدمة المصلحة العامة!

إبـراهيم: أنـا أحـترم أعضـاء وأنصـار "الجماعـات الإسـلامية". وأعتـبرهم مواطـنين. ولا أنتـقص من قيمتهم. لكنـني أختلـف مـع سياسـاتهم. أُنْظُـرْ! في كـل بلـد مسـلم، من إندونيسـيا في الشـرق، إلى المغـرب الأقصى في الغـرب، مـرورا عـبر أفغانسـتان، والأردن، ومصـر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، ومـالي، إلى آخـره، تـأتي جماعـات، وتـدّعي أنهـا «إسـلامية»، وتجمـع الأسـلحة أو المتـفجرات، وتمـارس «الجهـاد» ضدّ كل من يخالفها في الرأي، أو في العقيدة، أو في السياسة. بل تنفّـذ إعدامات خارجة عن القانون. وتقوم هذه الجماعـات بعمليـات مسلّحة «جِهادية». وتزعم أنها تريـد «فـرض إرادة اللـه»! وهـذا أمـر مُحيّـر حقّـا! فهل يعقل أن يحتاج الإله إلى مقاتلين، أو إلى «مِيلِيشْيَات مسلّحة»، أو إلى «إرهـابيين»، لتنـفيذ إرادتـه؟ وإذا كـان الإلـه يحتـاج حقيقـةً إلى ميليشيات مسلّحة، وإلى إرهابيين، فهـذا سيعني أن هـذا الإلـه هـو إلَـه ضعيف. وكل إله ضـعيف ليس بإلـه حقيقي! كيـف يعقـل أن الإلـه الـذي خلـق الكـون، ونظّمـه، لا يسـتطيع إنجـاز إرادتـه إلا عـبر الاسـتـعانة بـ «جهـاد» مُقـاتلين مُتشـدّدين، أو مُتطـرّفين، يَسْـفِكُون الـدّماء، ويخرّبـون المجتمـع؟ هـذا غـير معقـول! اللـه بـريء من كـل هـذه المـزاعم! الإلـه الحقيقي هو الذي، إن أراد شيئا، يقول له: كُن، فيكون! دون الحاجـة إلى جهاد مقاتلين، أو متشدّدين، أو متعصّبين، يسفكون الدّماء، ويفرضـون الإرهاب الفكري، أو الاستبداد السياسي!

آدم: ولكن، قل لي بصراحة، لماذا هذا العِناد، وهذا الإصرار، وهذا التصلّب، في نقد "الأحزاب الإسلامية"؟ أنا أظنّ أن أعضاء هذه "الأحزاب الإسلامية" هم أناس صادقين، ونزيهين، ولهم أخلاق حميدة، وَنِيَّاتُهُم حَسنة، ويريدون خِدمة الشعب. فَدَعْهُم يفعلون ما يريدون!

إبراهيم: لِنفكّر يا مواطن! ليس عندي لَا عِناد، ولا تَصَلُّب ضدّ "الأحزاب الإسلامية" الأصولية. أنا أحترم أفراد "الأحزاب الإسلامية"، وأعتبرهم مواطنين. لكن في مجال السياسة، كيف نحكم على أي فاعل سياسي؟ هل نحكم عليه على أساس مزاعمه، أم على أساس أفعاله؟ لا تنخدع بالمظاهر، أو بالدّعاية! يجب أن نرى كل فاعل سياسي كما هو في الواقع، وليس كما يريد هو أن نراه! أكتفي بإعطائك مثالا واضحا في مجال استغلال الدّين في السياسة. ولو أن نقاش هذا المثل، أو تحليله، قد يتطلب شيئا من الوقت، فهو يستحقّ حقيقةً هذا الاهتمام. "حزب العدالة والتنمية" بالمغرب (الذي يدّعي أنه حزبا «إسلاميا»)، رَكَّزَ في برنامجه الانتخابي الدِّعَائي، في سنة 2011، على ***تَعَهُّدِه بمُحاربة الفساد***. وكان في تجمّعاته الانتخابية أو الخطابية يَعِد الناخبين بأنه، إذا صعد إلى الحكومة، فإنه سوف يحارب ***الفساد*** بدون هَوَادَة. والمقصود بالفساد هم الفاسِدون، والمُفْسِدُون، ونَاهِبُو المال العام، والمُسْتفيدون من اقتصاد الرّيع، والذين يستغلّون مسؤولياتهم (في أجهزة الدولة) لكي يَغْتَنُوا بشكل مُنَافٍ للقانون. ومن شابههم هم كثيرون. ولمّا وصل "حزب العدالة والتنمية" (الإسلامي) إلى الحكومة، اِصطدم بِقُوّة الفاسدين، وأصبح فجأة يُهادن المُفْسِدِين الكبار. بل يتعامل معهم، ويتواطأ معهم. (ولاحظنا أن ظاهرة مهادنة "الإسلاميين" للفاسدين، لم تحدث فقط في المغرب الأقصى، بل وقعت كذلك، بعد الثورة، في تونس، وفي مصر، واليمن، وليبيا). ولمّا سأل صحافي رئيس حكومة المغرب السيد عبد الإله بنكيران، في 25 يوليوز 2012، أثناء استجواب مُتَلْفَز: «لماذَا لا تُحاربون الفَاسِدين المُتورّطين في العديد من قضايا الفساد التي فضحتها الصحافة؟»، أجاب رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران بتصريحات مُذهلة. حيث دافع بشدّة عن سياسة تُؤدّي إلى مهادنة الفَاسِدين والمُفْسِدِين. ومن أبرز ما قاله، ما يلي: «***الزّج***

بالمفسدين في السّجون لا نريده كمنهج... الزّج بالمُفسدين في السجون أمر غير ممكن، ويخلق الرّعب في المجتمع... ***والقضاء على الريع والفساد ليس ممكنا***، ولكنْ كلمّا نقصنا منه سيكون ذلك جيدا. ولا يمكن أن نصبح حاملين للمصباح ونبحث في أركان الدولة عن كل من وقع في مخالفة، فهذه ستكون جريمة في حق الوطن... لا يمكن التعويل على حكومة بنكيران لِتُنْهِيَّ الفَسَاد في سِتة أشهر... الحكومة تسير في اتجاه طيّ صفحة الماضي بطريقة فيها لُطف... لكن ***الأصل هو أن الذين أخذوا في وقت من الأوقات، قلنا لهم كَفَى، وَعَفَا اللهُ عَمَّا سَلَف، ومن عاد سينتقم اللهُ منه، وهذه هي فلسفتي، وأعتزّ بها***»! ورئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، الذي نَطَقَ بهذا التّصريح، يفضح أنه يجهل كُلِّيًا الفلسفة، ويجهل حتّى المبادئ الأوّلية في القانون! وكلامه هذا لا يرقى إلى مستوى أيّ فكر فلسفي. فقد خَانَ هذا الحزب الإسلامي الحاكم تعهُّداته التي سبق أن وَعَدَ بِهَا الناخبين قبل الانتخابات الماضية. واليوم، أخذ هذا الحزب يقلب الأشياء على رأسها. وبدلًا من الالتزام بِوَاجِب مُحَاربة الفساد، طبقًا للقانون، أصبح يُصَعِّد القمع ضدّ المتظاهرين، وضدّ المناضلين، وفي نفس الوقت، يَعْفُو بشكل شامل عن الفاسدين والمُفسدين. وحينما يقول بنكِيران أن «البحث في أركان الدولة عن كل من وقع في مخالفة، فهذه ستكون جريمة في حق الوطن»! كأنه يقول: العفو عن الفاسدين واجب، ومحاسبة الفَاسِدِين هي جريمة! وبن كِيران لا يفهم أن الدولة التي تَتَخَلَّى عن مُعاقبة الفَاسِدِين تَفْقِدُ مَشْرُوعِيَّتَها. فسلوك هذا الحزب الإسلامي هو كَارِثَة عُظمى. بل يكشف هذا التصريح أن الحكومة ترفض الالتزام بمبادئ دولة الحق والقانون! ويفضح هذا التصريح تواطؤ حكومة بنكيران مع الفاسدين، والمُفسدين، وناهبي المال العام. وبهذا المنطق، تتبرّأ الحكومات التي تغلب عليها أحزاب "إسلامية" من واجب مكافحة الفاسدين والمُفْسِدين، ما دام الله هو الذي سَيَتَكَلَّفُ بمحاكمتهم، وبعقابهم، وَ«بِالاِنْتِقَام منهم»! والكارثة الأخرى الخَفِيَّة، هي أن الشعب المغربي الذي صوّت على سياسيين إسلاميين جاهلين، يفضح أنه هو

نفسه جاهل. ويمكن أن نكتفي، في حوارنا الحالي، بتحليل هذه الجُملة التي صرّح بها عبد الإله بنكيران: ***«عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَف»!***

آدم: أنا لاَ أرى أيّ مشكل في تصريح بنكِيرَان! عباراته هي عبارات عادية، وسليمة، ومعقولة، وأَنَا أُصَادقُ عليها! فإن كنتَ تعتبر هذه الأقوال غير عادية، هَيّا إذن! قُل لي ماذَا تُعِيبُ على هذه المَقُولة؟

إبراهيم: حسنًا! ما هو الفِعْلُ في جُمْلَة ***«عفا الله عمّا سلف»***؟ الفِعل هو عَفَا، يَعْفُو، اعْفُ، عَفْوًا، وعَفَاءً، فهو عَافٍ، والمَفْعُول مَعْفُوٌّ. وفِعل 'عَفَا' يعني سَامَح، وغَفِر، وتَغَاضَى. والعفو يعني إلغاء التّهمة، أو إلغاء المُتَابعة القضائية، أو الإدانة، أو العُقوبة، التي شَرَّعَها القانون، أو نطق بها القضاء. وبماذا يتعلّق هذا العفو هنا؟ ***يتعلّق بالعفو عن الفَاسِدين والمُفْسِدين الكبار*** *بالمغرب!* ومن هو الفاعل في هذه الجُملة؟ هل الفاعل هو رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران؟ لَا، الفاعل هو «اللهُ»، حيث تقول الجُمْلَة «عَفَا اللهُ». لكن، هل اللهُ هو الذي عفا في الواقع عن الفاسدين والمفسدين بالمغرب؟ الجواب هو طبعا لَا! وكلّ من يقول «عفا اللهُ عمّا سلف» لتبرير ***إِفْلَات الفَاسِدين من العِقَاب***، إنما يَكْذِب على الناس، بل يرتكب مُغالطة كُبرَى، لأنه يُخادع المواطنين.

آدم: هل تتّهم رئيس الحكومة بالكذب؟ وَلِماذا؟

إبراهيم: يُعتبر كذّابًا كل من يُصرّح بأشياء، وهو يعلم مُسبقًا أنها لم تُوجد، أو لم تحدث، في الواقع. كما يُعتبر كذّابًا من يُصَرِّح بأشياء، وهو لا يدري هل هذه الأشياء وقعت فعلاً أم لاً. والدّليل على كذب بنكيران وأمثاله، هو أن الله بريء من ذلك العفو! لأن الله لم يُقَرِّرْ أبدًا ذلك العفو المزعوم عن الفاسدين والمفسدين!

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن الذي قرّر، أو طَبَّق، أو مَارَس، ذلك «العفو»، في الواقع، هو الحكومة، وليس الله! حيث إن الله بريء من تصريحات السياسيين! ولا يتدخّل الإله في شؤون المجتمع!

آدم: أَيْ، أَيْ، أَيْ، ذهبتَ بعيدًا في كلامك! لنبقى في موضوع تحليل جملة «عفا الله عمّا سلف»!

إبراهيم: طيّب! ليس الله هو الذي عفا عن الفاسدين والمفسدين. بل الدولة، أو الحكومة، هي التي تُطَبِّق سياسة تشديد القمع ضدّ المتظاهرين، وضدّ المناضلين، وفي نفس الوقت، تُهَادِن الحكومةُ الفاسِدينَ والمُفسدين. وهي التي تمارس سياسية الإفْلَات مِن العِقَاب. لأن هؤلاء الفاسدين والمُفسدين الكبار هم من أنصارها السياسيين! ولأن هذا النظام السياسي يوزّع الامتيازات مقابل الولاء السياسي. ولأن المَحْسُوبِيّة والزَّبُونِيَّة (clientélisme) مُتَفَشِّيَتَان داخل هذه الدولة. ولأن هذا النظام السياسي القائم ينبني على جيش من الأَعْيَان الفاسدين. ولو كان رئيس الحكومة صادقا، لَقَال: «أنا رئيس الحُكُومة، المُسمّى عبد الإله بنكيران، قرّرتُ العفوَ عن الفاسِدين»! لكن رئيس الحكومة بنكيران أراد أن يُغالط الشعب، حيث فَضّل أن يُبرّر هذا ***"العفو"*** عبر ربطه بالتقاليد الحميدة في الدّين. وفضّل أن يختبئ وراء الله. فَنَسَب قرارَ العفو إلى الله. فقال عبد الإله بنكيران: «عفا اللهُ عمّا سلف». ولا يتوفّر عبد الإله بنكيران على أيّة حجّة تُثبت أن الله هو الذي قرّر فعلاً العفو عن الفاسدين والمفسدين. بينما الله بريء منه. وهكذا، أساء هذا الزعيم "الإسلامي" إلى الله، وإلى نفسه، وإلى الشعب. والحلّ الجذري لتلافي تكرار مثل هذا الخِداع، يكمن بالضّبط في ***الفصل بين الدّين والدولة، وبين الدّين والسياسة.***

آدم: أَمْ مْ مْ مْ! طيّب! أرى ماذا تعني! لنفترض، مثلما تقول أنتَ، أن الدولة أو الحكومة هي التي تمارسُ العفوَ عن الفاسدين، ولكن، لماذا لا يحق لحكومة عبد الإله بنكيران أن تُمارس هذا العفو عن الفاسدين والمُفسدين؟ أليس من حَقّها أن تُمارس السُّلطة بالطريقة التي تراها مُلائمة للبلاد؟ أليست هي الحكومة الشّرعية؟ أليس من حقها أن تكون لطيفة ورحيمة مع من تريد؟ أليس من حقّها أن تكون بيداغوجية في تعاملها مع الذين يخالفون القانون؟ أليس من حقها أن تَطْوِيَ صفحات الماضي، وأن تبدأ صفحة جديدة؟

إبراهيم: لا يا مُواطن! واجب رئيس الحكومة، أو أيّ وزير، أو أيّ مسؤول، في مجال مكافحة الفاسدين والمُفسدين، هو أن يُنَفِّذَ القانون، وليس أن يُطَبِّقَ «فلسفته الشخصية»! ولا يحق لأي مسؤول أن يبرر

الإِفْلَاتَ مِن العِقَاب! وكل من ساهم في حماية ناهبي المال العام من المساءلة، أو من المحاسبة، أو من العقاب، يصبح شَرِيكًا وَمُتَوَاطِئًا في هذه الجريمة! ولو صرّح رئيس الحكومة بمثل هذه التصريحات في بلد يتميّز شعبه بالنّضج السياسي، لثار هذا الشعب ضده، وأسقطه على الفور! هذا ***الاستهتار بالقانون يخرّب أسس دولة الحقّ والقانون!*** ولا يحق لأية حكومة أن تعفو عن الفاسدين والمُفسدين!

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن ***القانون يُوجب مُتابعة كل المُجرمين، وسارقي المال العام. ولأن القانون يستوجب محاكمة كل المُفسدين، ومعاقبتهم، طبقا لقانون عَادِل وَمُحَايِد. ولأن القضاء هو الوحيد المؤهّل للحكم على الفاسدين. ولأن الدستور هو نفسه يُوجب «ربط المسؤولية بالمحاسبة»***. وإلاّ، فإن هذا العفو المُسبق، والمتكرّر، والغير مشروط، والغير قانوني، يتحوّل إلى إِلْغَاء للدستور، وإلى إِلْغَاء للقانون بِرُمّته، ويُصْبح تَرْسِيمًا لِلْإِفْلَات من العِقَاب، ونَفْيًا للعدالة الاجتماعية. ويؤدي إلى تعطيل القضاء، أَو منعه من القيام بدوره. ويتحول إلى لطافة، أو ليونة، أو مُحَابَاة، أو مَحْسُوبِيَّة، تجاه من هم أقوياء، أو من هم مقرّبين من السلطات السياسية.

آدم: لكن، لماذا تَقْسُو على السيد بنكيران وعلى أمثاله من الإسلاميين؟ ومن يدري؟ رُبّما فكّر السيد عبد الإله بنكيران، داخل نفسه، أن البلاد توجد في ظروف صعبة، وأن غاياته الشخصية نبيلة، وأن الوضع القائم يبرّر مقولة: «الضرورات تبيح المحظورات»، كما يقول الفقهاء!

إبراهيم: لا يا مواطن! هذا تفكير مرفوض، لأنه يبرّر الانتهازية، والغِشّ! إذا عمل مجمل أفراد المجتمع بِمقولة «الضرورات تبيح المحظورات»، فإنها ستقودنا جميعا إلى ارتكاب النّفاق، والخِداع، والغِشّ، والجريمة، وفَوَاحِش أخرى. لا يا مواطن، ***الضَّرُورَات لا تُبَرِّر المحظورات! بل المحظورات تبقى محظورات، والممنوعات تبقى ممنوعات، مهما تغيّرت الظروف!***

آدم: لكن، من يدري؟ رُبّما اكتشف رئيس الحكومة أن المُفسِدين يَحْظَوْنَ بدعم قوي من طرف جهات عليا في السّلطة، أو أنهم أقوى من الحكومة. فأراد تلافي، أو تأجيل، محاربة الفاسدين إلى فترة أخرى، أو إلى حين أن تصبح الحكومة قويّة أكثر.

إبراهيم: لا يا مواطن! الشعب يريد الوضوح، والشّفافية، والصّدق، والنزاهة! حيث يُفْتَرَضُ في كل حكومة (تحترم نفسها) أنها تتوفّر على الوسائل الكافية لمكافحة الفساد. ألم يُبرّر عبد الإله بنكيران تصويت حزبه («حزب العدالة والتنمية») على الدستور الجديد الممنوح في سنة 2011 بحجّة أنه «يعطي صلاحيات أكبر للحكومة بالمقارنة مع الدّستور السّابق»؟ فلماذا لا يستعمل رئيس الحكومة هذه «الصّلاحيات الجديدة» المزعومة لمكافحة الفساد؟ ألم تصوّت جماهير من الشعب لصالح "حزب العدالة والتنمية" لأنه ***وعدها على الخصوص بمحاربة الفساد؟*** لماذا لم تقم هذه الحكومة (ذات الأغلبية "الإسلامية") بالتحقيقات اللاّزمة في قضايا الفساد؟ لماذا لم تقدّم هذه الحكومة قضايا الفساد إلى القضاء؟ لماذا لم تُنظّم حكومة هذا "الحزب الإسلامي" متابعات ومحاكمات قضائية نموذجية، ضدّ مجمل كبار الفاسدين والمُفسدين في البلاد؟ وإذا كانت حكومة المغرب لا تتوفر على هذه الصّلاحيات، أو السّلطات، أو الوسائل الضرورية، أو إذا كانت الحكومة تُحِسّ بأنها عاجزة عن التّحقيق في قضايا الفساد، أو عن مُتابعة الفاسدين، أو محاكمتهم، فإن وجودها يصبح عَبَثِيًّا، أو عَقِيمًا. ويصبح من واجبها، إمّا أن تقدّم استقالتها، وإمّا أن تدعو الشعب إلى خوض ثورة سِلميّة بهدف إسقاط هيمنة الفساد. ألاَ تدلّ هذه الأحداث على أن الإسلاميين، أمثال السيد عبد الإله بنكيران، لا يحملون مبادئ ثابتة، ولا يؤمنون بخطّ سياسي محدّد، وإنما يَتَقَلَّبُون كَالْحِرْبَاء للتكيّف مع الظّروف، وذلك حسب مصالحهم الشخصية الآنية؟

أدم: يظهر كأنك لا تختلف فقط في الآراء مع الأحزاب الإسلامية الأصولية، بل تعارض وجودها.

إبراهيم: الفصل 7 من دستور سنة 2011 يمنع هو نفسه إِقَامَةَ أحزاب سياسية على أساس دِينِي. حيث يقول: «لا يجوز أن تؤسس

الأحزاب السياسية على أساس ديني، أو لغوي، أو عرقي، أو جهوي، وبصفة عامة، على أيّ أساس من التمييز، أو المخالفة لحقوق الإنسان». ودراسة تاريخ عدّة بلدان (سواءً في أوروبا، أو آسيا، أو شمال إفريقيا) تُبيّن أن ***الأحزاب الدّينية تؤدّي دائمًا إلى كوارث إنسانية. والأحزاب الإسلامية الأصولية هي في جوهرها، أحزاب رأسمالية، ومحافظة، ويمينية. ويمكنها أن تتحوّل إلى أحزاب رجعية، أو فاشية.*** لأنها تستغلّ الدّين في السياسة، وتحمل فكرا مُطلقًا، واستبداديا، وَتَكْفِيرِيًّا، وَإِقْصَائِيًّا. وتُخْفِي عَدَائَها لِلْحَدَاثة، وللديمقراطية، ولحقوق الإنسان. والحل الوحيد المعقول، هو فصل الدّين عن السياسة، وفصل الدّين عن الدولة. والاعتراف أن الدِّين هو شأن شخصي، وأن الدولة هي شأن جماعي.

آدم: رغم رفضك لوجود أحزاب دينية، فقد حصل «حزب العدالة والتنمية» على ترخيص قانوني.

إبراهيم: هذا موضوع جانبي. لكن ذاك الترخيص لحزب إسلامي أصولي كان خطأ استراتيجيا. في الواقع، منحت الدولة الترخيص «لحزب العدالة والتنمية»، لأنه بَيَّنَ رغبته في خِدْمَة الملك، وخدمة النظام السياسي القائم. وفي نفس الوقت، رفضت الدولة منح الترخيص لحزب إسلامي آخر هو «جماعة العدل والإحسان»، لأنه يُنازع في مشروعية النظام السياسي، وَيُعارض "إمارة المؤمنين". بينما الموقف الأسلم، هو عدم الترخيص لأيّ حزب يستغلّ الدّين في السياسة.

آدم: أخشى أن يكون السبب المفسّر لموقفك هذا هو أنك لا تتحمّل إخضاع السياسة للدّين. قُل لي بصراحة إذن، ما المانع من أن نحاول المزج بين الدّين والسياسة؟

إبراهيم: أنا أحترم كل الأديان، ولا أُخَاصْم، ولا أُعَارِض، أيَّ دِين. لكن ***التّجارب التاريخية تُبيّن أن كلّ المجتمعات التي تستغلّ فيها الدّولةُ الدّينَ، أو التي يُهيمن فيها الدّينُ على السياسة، تكون فيها النتيجة هي أن الدّين يهمّش العقلَ.*** كما يُوضّح التاريخ أن القبول باستعمال الدّين في ميادين السياسة، يُلغي العقل النقدي، ويؤدّي حتما إلى تكوين الجماعات، والأحزاب السياسية، على أساس المذاهب

الدّينيـة، أو الزَوَايَـا، أو الطَّوَائِف، أو الإِثْنِيَّـات، ومـا شَـابهها. وفي هـذه الحالة، يصبح من المستحيل عَقْلَنَة العمل السياسي، أو عقلنة تدبير الدولة، أو المجتمع. الشيء الذي يسوق، في آخر المطاف، إلى صراعات دينية مُتَعَصِّبَة، وإلى صدامات مَذْهَبِية عَنيفة، وغير منتهية. ثم يقود إلى حرب أهلية تخرّب كلّ شيء. ولا يمكن أن تَخْمُد هذه الحرب الأهلية إلاّ عبر الرجوع إلى الفصل بين الدّين والدولة، أي ابتعاد الدّين عن السياسة، وابتعاد السياسة عن الدّين. فممارسة الدّين هي حقّ يدخل ضمن الحرّيات الشخصية. بينما تدبير الدّولة، أو المجتمع، هو شأن عمومي. ويحقّ لكل المواطنين أن يساهموا، بالتّساوي، في هذا التدبير. (وكل البلدان التي تنامت فيها قوى سياسية مبنية على أساس الدّين، هَوَتْ في الحرب الأهلية، مثلما جرى حديثًا في كلّ من أفغانستان، وباكستان، والعراق، وسوريا، ولبنان، والسودان، والصومال، واليمن، ومصر، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، ومَالِي، إلى آخره). ***والنتيجة الحتمية لاستغلال الدّين في السياسة، هي دائما الخَراب، والتخلّف، والمُعاناة، والانحطاط.***

31) القانون الذي يُطَبَّقُ بشكل انتقائي، يَفْقِد شرعيَّته

آدم: لكن، من يدري؟ رُبّما أنك لم تفهم مُبادرة رئيس الحُكومة عبد الإله بنكيران، حينما صرّح بِعبارة «عفا الله عمّا سلف». رُبّما أراد أن يكون رحِيما. ربّما أراد أن ننسى الماضي، وأن ننطلق من نقطة جديدة.

إبراهيم: لا يا مواطن! منذ عهد الملك المستبد الحسن الثاني ونحن نسمع، من فترة لأخرى، جُملة ***«عَفَا اللهُ عمّا سَلَف»!*** وخلال كم من قرن من الزمن سنستمر في مواجهة

الفاسدين الكبار بمقولة «عفا الله عمّا سلف»؟ زيادة على ذلك، العفو، أو الرحمة، التي تكون مقبولة تجاه الأغنياء، والأقوياء، والمُناصِرين، وتكون مرفوضة تجاه الضُّعفاء، والمُسْتَغَلّين، والنَّاقِدين، والمُعارضين السياسيين، تتحوّل هذه الرّحمة إلى انْحِيَاز سَافِر، أو قد تصبح شَرَاكَة في الجريمة المَعْنِيّة. كيف يُعْقَل أن تعفو الحكومة عن المُفسِدين الكبار، وفي نفس الوقت، تقمع الحكومة بعنف شديد (ومناف للقانون) العاطلين عن العمل الذين يتظاهرون أمام مقرّ البرلمان، والنقابيين المُضربين عن العمل، والمُعارضين السّياسيين، والصحافيين المستقلّين، والمثقفين النُّقَاد، والمُتظاهرين في الشارع الذين يُناصرون "حركة 20 فبراير"، وأن تَأمُر قِوَى القمع بِضربهم بالهراوات حتّى تَتَكَسَّر عِظَامُهم، وجَمَاجِمُهم. بل تعتقل المُتظاهرين أو المُحتجّين بالعشرات، وتُلفّق التّهَم المُزوّرة ضدّهم، وتحكم عليهم بسنوات من السجن، في إطار محاكمات لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة (كما هي مُتعارف عليها دوليا). هل هذا سلوك نزيه؟ أليس هذا السلوك هو الكَيْل بِمِكْيَالَين؟ هل هذا التصرّف عادل؟ هل هو معقول؟ هل هو مقبول؟

آدم: لكن، من الطبيعي أن تقوم قوى الأمن بواجباتها. هل تريد من الحكومة أن تترك الفوضى تنمو في البلاد حتى تصبح غُولاً يخرّب كل المجتمع؟

إبراهيم: بعبارة أخرى، أنت تعتقد أن الخوف من إثارة الفوضى يبرّر قمع المعارضين السياسيين، لكنه لا يبرّر قمع الفاسدين والمُفسدين الكبار الذين ينهبون المال العام! لا يا مواطن! هذا منطق غير سليم. توجد في بلادنا أنواع كثيرة من ***الأجهزة القمعية*** (البوليس، والمخابرات، والفرق الخاصة، والدرك، والقوات المساعدة، وقوات التدخّل السريع، إلى آخره). إنها جيوش متنوّعة، وضخمة، ومُجهّزة، وكُلفتها المالية غالية جدّا. وترهق جيوب الشعب. ويحرص الحكّام في بلادنا على ***استعمال هذه الأجهزة القمعية فقط في مجال قمع المُظاهرات، والاحتجاجات، وقمع الثوريين، والمعارضين السياسيين، والمناضلين النقابيين، والمفكّرين النّاقدين***. وفي نفس

الـوقت، يـرفض الحكّـام اسـتـعمال هاتـه الأجهـزة القمعيـة لمراقبـة، أو مساءلة، أو محاسبة، أو معاقبة المجـرمين الكبـار، والفاسـدين، ونـاهبي المـال العـام، والمرتشـين، الـذين ينهبـون خـيرات الشـعب، ويستـغلّون مسؤولياتهم في مختلـف أجهـزة الدولـة للاغتنـاء بشـكل غـير مشـروع. وهكـذا، لا تُسَـاءِل الدولــة الفاسـدين والمُفسـدين، ولا تُتَـابِعُهُم، ولا تُحاسبهم، ولا تُحاكمهم، بل يَفْلِتُ دائمـا الفاسـدون والمُفسـدون الكبـار من العقاب. فَمَنْ عَفَا على هؤلاء الفاسدين والمُفسدين، هل هو اللـهُ، أم الحكّام؟

آدم: لكن، من يـدري؟ يمكن أن يكـون رئيس الحكومـة قـد اِرتكب خطأ. ربمـا ذلـك ***العفو*** عن الفاسـدين هـو مجـرد هفـوة. لكن نيّـة رئيس الحكومة تبقى صادقة. يجب أن نحاول تفهّم رئيس الحكومـة، ولا يصح أن نحاسبه بتشدّد كبير.

إبـراهيم: انتبـه يـا مـواطن! لـو كـانت نيّـة رئيس الحكومـة صـادقة، لَقَـدِمَ، على الأقـل، وبِصَـرامة، على مُحاكمـة الأشـخاص المُتـورّطين في الفضائح التي أبرزهـا "المجلس الأعلى للحسـابات" (وهـو جهـاز حكـومي يُراقب سجلاّت مُحَاسَبات [comptabilités] المؤسّـسات العموميـة)، أو يبحث الفضائح التي فضحتها الصحافة. خاصّة وأن وزير العدل مصطفى الرّميد هو نفسه إسلامي أصولي. وقد حدث نموذج معروف ومشهور في هذا المجال. حيث أقدم مثلا وزير المالية (السـيد صـلاح الـدّين مـزوار) على منح مكافأة (prime) شهرية مالية هائلة إلى خَازِنِ المَمْلَكَـة (السـيد نور الـدين بن سـودة)، تبلـغ قرابـة مائـة ألـف درهم (أَي قرابـة 12 ألـف دولار أمـريكي). ومقابـل ذلـك، وفي نـفس اليـوم، منح هـذا الخـازن للمملكة مكافأة شهرية مالية مُماثلـة إلى ذاك الـوزير للماليـة، وذلـك في إطـار (مـا سَـمَّتْهُ السُّـخْرِيّة المغربيـة بِصَـفْقَة «أَعْطِنِي، أَعْطِيـك»! وهـذا التــعويض هــو مــأخوذ من أمــوال الشـعب. وهــو إضــافة إلى الأجــرة

الشـهرية[102]. ويُضَـاف إلى تـعويضات أخـرى قديمـة وكثـيرة! ***وهـذا التزايـد، أو التضـخّم، في مـداخيل الأطـر العليـا للدولـة، لا تـقابله إنتاجيـة متصـاعدة، ولا تـبرّره مردوديـة متحسّـنة. بـل إن ارتفـاع مـداخيل كبـار مـوظفي الدولـة هـو من بين أسـباب تضـخّم نفقـات الدولة، وضـعف الاسـتثمارات العموميـة الداخليـة، وتصـاعد الـدّيون العموميـة، سـواءً تُجـاه داخـل البلاد أم تُجـاه خارجهـا***. وبـدلاً من أن تُقَدّم الحكومة (الإسلامية) المُتَوَرِّطِين في هذه الفضيحة إلى المحاكمة، بحثت الحكومـة عن الموظّـف في وزارة الماليـة الـذي كَشَـفَ هـذه الفضـيحة (وهـو المهنـدس عبـد المجيـد الْوِيزْ). ثم اعتـقلته، وقدمتـه للمحاكمـة، بتهمـة «إفشـاء السّر المهـني»، بهـدف معاقبتـه! وحُكم على السيد عبد المجيد الْوِيزْ بسـنة حبسًـا موقوفـة التنفيـذ. وجُمِّدَت أجرتـه، وتـعويضاته، وترقيّته، خلال فـترة هامّـة. ولم يـنزل الشـعب المغـربي إلى الشـارع للاحتجـاج! الشـيء الـذي يثبت ضـعف النُّضْج السياسي لـدى الشعب.

آدم: هذا لا يُثبت أن الحكومة تصرّفت بنيّة سيّئة مُسْبَقَة.

إبراهيم: لَا، السّلوك الذي مارسته الحكومـة يؤكّـد أنهـا تُنَـافِق، بـل تـفعل عكس مـا ينبغي فعلـه! فهـل أجـور أو مـداخيل الـوزراء هي فعلا أسرار مهنية؟ هل هي أسرار للدّولة؟ هل كشف مداخيل موظفي الدولة الكبار يُهـدّد أمن الدولـة واسـتـقرارها؟ ألا تتنـاقض تُهمـة «إفشـاء السّر المهـني» مـع "واجب الشّـفافية"، ومـع "حـق الشـعب في الوصـول إلى المعلومة"؟ ولمّا سُئل الوزير الجَانِي صلاح الدّين مَزْوَار عن تّصرّفه هذا، أجاب أنه «تُوجد قوانين تسمح لكبـار المسؤولين في وزارة الماليـة بـأن يمنحوا لأنفسهم هذه الامتيازات. وهـذه العلاوات هي مُعتـادة، ومعمـول بها، طبقًـا للقـانون المُنَظِّم لـوزارة الماليـة»! وهـذا التوضـيح هـو فضـيحة إضافية! لأن هذا التّصريح يفضح أن الأطر العليـا في الدولـة، لا يفهمـون

---

[102] أثناء هذه الأحداث، قدّر بعض الصحافيّين الأجـرة الشـهرية لِـوَزير الماليـة بقرابـة 180 ألـف درهم، بالإضـافة إلى تـعويضات تـقدّر بـ 300 ألـف درهم. بينمـا «الحـدّ الأدنى القانوني للأجرة» الشهرية يبلـغ (نظريـا) في سـنة 2012 م قرابـة 2000 درهمـا (أي ما يقرب من 200 دولار أمريكي)! وتقلّ أجور كثير من الأجراء عن ذلك.
رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

أنه إذا كان القانون الجائر القائم يسمح بهذه السّلوكيّات، فإن الأخلاق تدينها، وتُجَرِّمها. ولأن هذا التصريح يفضح كَمْ أن الأطر العليا في الدولة مقتنعة بـ "ثقافة الامتيازات"، وبـ "عقليّة الإفلات من العقاب". ولا يعترف كثيرون من الموظفين الكبار في الدولة المغربية أنهم يعيشون في حالة مُخْزِيَة، تُسَمَّى في القانون الدّولي بـ ***«تَعَارُض المَصَالح»*** (***conflit d'intérêt***). حيث يضعون، ويمرّرون، هم أنفسهم، مشاريع القوانين التي تمكنّهم من تحديد ما يَستفيدون منه من أجور، ومداخيل، وعِلاَوَات، وإكراميّات! إنها إذن جماعات تَحْكُم، وتضع القوانين التي تجيز لها الحُصول على امتيازات، وتستغلّ هذه القوانين، دون حَيَاء، ودون مُراقبة مُحايدة. ***فهذه الجماعات هي في نفس الوقت، "حَكَمٌ" و"طَرَفٌ مَعْنِيٌّ"!*** ألا يشعر هؤلاء الموظفين الكبار في الدولة أنهم مُتَوَرِّطُون في حالة فظيعة من ***«تَضَارُب المَصَالح»*** (***conflit d'intérêt***)؟ ***هل يعقل أن يحدّد الموظفون الكبار في الدولة هم أنفسهم الأجور والمنح التي يتقاضونها؟*** ألا تُؤدّي هذه السلوكيات، وهذه القوانين، إلى إباحة ***نهب الأموال العمومية؟*** أليست تلك القوانين المزعومة منافية للعدل، وللأخلاق، وللعقل؟ ألا يشكل هذا السلوك نوعا من الاستخفاف بذكاء الشعب؟ فهل «عَفَت» الحكومة عن كلّ أولئك المُتّهمين؟ ألا تتنافى تُهمة «إفشاء السّر المهني» مع الحماية التي يلزم أن يُوفّرها القانون للشُّهُود، وللمُبَلِّغِين عن الغِشّ، أو عن الرّشوة؟ أين هي «هيئة الوقاية من الرّشوة» الرّسمية؟ أين هي «الشّفافية»؟ أين هي إذن «ربط المسؤولية بالمحاسبة» المنصوص عليها في الدستور؟ أين هو «الحزب الإسلامي» ومزاعمه حول «أخلاق ونزاهة السياسيين الإسلاميين»؟ أين هو «الإسلام السياسي» المزعوم؟ ألا يتحوّل هذا «الإسلام السياسي» إلى مُجَرَّد مُغَالَطَة، أو نِفَاق، أو خِداع، أو انتهازية في السياسة؟ أين هي مُحاربة الفاسدين؟ أين هو «النّهي عن المُنكر»؟ أين هي المبادئ والأخلاق؟ أين هي النّزاهة؟ أليس هذا مجرد استغلال للدّين في السياسة، بهدف مُغالطة الشعب، واستغلاله؟ ولماذا لم تساهم بما فيه الكفاية وسائل الإعلام (من تَلْفَزَات، وإذاعات، وجرائد،

ومجلّات) في فضح هذه الانحرافات؟ ولو كان حقًّا نضج الشعب في المستوى اللاّزم، لنزل إلى الشارع للإطاحة بهؤلاء الحكّام الفاسدين.

آدم: أُوْخْ!.. هذه فضيحة عُظمى... لكن... اِنتظر... ربّما وقع الوزير الأول السيد بنكيران في خطأ عابر، أو استثنائي!

إبراهيم: لماذا تقول «خطأ استثنائي»؟ بينما هذا الحزب الإسلامي الحاكم رفض استخلاص الدروس من حدث فساد المسؤولين صلاح الدّين مزوار، ونور الدّين بن سودة. بل أكثر من ذلك، بعد مرور أكثر من سنة ونصف على هذا الحدث، أي في نهاية سنة 2014، إبّان عرض قانون المالية لسنة 2015 على البرلمان، أقدم هذا الحزب الإسلامي الحاكم على الزّيادة في القيمة المالية للتعويضات، والعلاوات، والامتيازات، الممنوحة لِكبار موظفي وزارة المالية! وهي إشارة واضحة على قبول "الإسلاميين" بِلُعْبَة "المكْرِ".

آدم: لكن، هل تريد من الدولة، أو من القضاء، أن يحكم دائما بنفس القوانين، وبنفس المعاملات، وبنفس الصّرامة، وبنفس العقوبات السّجْنِية، دون التمييز بين مسؤول كبير في الدولة، ومجرم شعبي جاهل وعنيف؟ هذا غير واقعي! هذا غير معقول! يجب على الدولة، وعلى القضاء، سواءً أثناء التحقيق، أم المحاكمة، أم خلال إصدار العقوبة، أن يُراعُوا المستوى الثقافي والاجتماعي لكل متّهم. هذا تمييز ضروري أثناء ممارسة العدل. فمثلا، تكفي عادة عقوبة غرامة مالية لِزَجْر مُقاول غَشَّاش، أو مسؤول كبير مُخْطِئ. أما إذا تعلّق الأمر بمجرم شعبي جاهل وعنيف، فلا تقدر على ردعه سوى عقوبة سجنيّة تعدّ بالسّنوات.

إبراهيم: لا يا مواطن! هذا تفكير باطل! إنه تصوّر ظالم! ***إذا كانت الدولة تطبّق القوانين (الزّجرية، أو القمعية، أو العِقابية) على المواطنين الضّعفاء، وإذا كانت الدولة تسمح لأنصارها أن يفلتوا من المحاسبة، أو تُجيز لخُدَّامِها أن يتخلّصوا من العقاب، فهذا يدلّ على أن دولة الحق والقانون غير قائمة. ومثل هذه الدولة (التي تطبّق القانون بصرامة على المواطنين الضُّعفاء، وَتُمكِّن المواطنين الأقوياء من الإفلات من العقاب)، يكون مآلها هو الانحلال، ثمّ***

الـزّوال. والنظـام السياسـي الـذي لا يُطبّـق القـوانين على كـل المواطنين، وبدون أيّ تمييز، يفقد مشروعيته. فإذا كان الأشـخاص الأقويـاء في مجتمـع معيّن، يتحـايلون لكي لَا تُطَبَّقَ عليهم القـوانين القائمـة، فـإن مجمـل أفـراد هـذا المجتمـع، من أعلاهم شـأنًا، إلى أصـغرهم شـأنًا، سـوف يَتَفَنَّـنُون كلّهم في التّحايـل على القـوانين. وسيصـبح الإفلات من العقـاب هـو القاعـدة العامـة المعمـول بهـا في مجمل المجتمع. وهكذا سيتحوّل هـذا المجتمـع إلى جَحيم بالنسـبة لكل مواطنيه!

آدم: إنـك تحيّـرني، بـل تُـقْلِقُني بمنطقـك النـقدي هـذا. أظنّ أن منطقك يحتوي على قدر مبالغ فيـه من الصّرامة. وفي رأيي، النَزَاهَـة لا تُـبرر القَسْـوَة. وإذا أردنـا أن نحاسـب كـل مسؤول أو موظّـف يـرتكب مخالفة أو جريمة، فإن آلة الدولـة سـوف تتوقـف عن العمـل. وقـد تَحُـلُّ الفوضى في المجتمـع. وإذا أخطـأ حـزب إسـلامي في المغـرب، فهـذا لا يعني أن جميع الأحزاب الإسلامية سوف تـخطيء. أظن أنه يجب علينـا أن نتحلى بقدر معيّن من التّسامح.

إبراهيم: لا يا مواطن! أنظر حولـك! لقـد بيّنت التجربـة الحديثـة في كـل من تـونس ومصـر: 1) أن "الأحـزاب الإسـلامية" الـتي صـعدت إلى الحُكم في أعقـاب الثـورة، في سـنة 2012، لم تكن هي الـتي تحمّلت العبء الأكـبر خلال خـوض هـاتين الثـورتين. 2) بمجـرد وصـول هـذه "الأحزاب الإسلامية" إلى السلطة، سارعت إلى تحريـف هـذه الثورة عن مسـارها الـديمقراطي، وحرصـت على بثّ أنصـارها في مناصـب المسؤوليات (في البرلمان، والمجـالس المحلّيـة، والـوزارات، والشـرطة، والجيش، والشـركات العموميـة، إلى آخـره). وكـان هـدفها هـو مكافـأة أنصارها، وَتَـقْعِيد هيمنتهـا على الدولـة. وفي تـونس، وكـذلك في مصـر، خاض الشعب ثورة، لأنه يريد الديمقراطية والتنميـة. لكن عنـدما فـازت "الأحـزاب الإسـلامية" في الانتـخابات، وصـعدت إلى الحكومـة، قـالت للشـعب: «مـا تحتاجـه أيّهـا الشـعب، ليس هـو الديمقراطيـة، وإنمـا هـو الرجوع إلى الشّريعة الإسلامية»!

آدم: لكن، لماذا أراك تبتعد عن الموضوع؟ أليس موضوعنا هو نقد الشعب؟ و«العفو» الذي انتقدتَه أنتَ لدى رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران، هو غَلَط موجود في شخص هذا الزعيم الإسلامي، وليس في الشعب.

إبراهيم: لا، يا مُواطن! هذا الخطأ موجود فيهما معًا، أي في "الأحزاب الإسلامية"، وفي الشّعب. لأن ***الشعب الذي تَنْطَلِي عليه حِيلة استغلال الدين في السياسة، يتحمّل هو أيضا جزءا من المسؤولية!*** وعدم نزول الشعب إلى الشارع للاحتجاج، ولإسقاط الحكّام الفاسدين (ولو زعموا أنهم "إسلاميين")، يدلّ على أن النُّضج السياسي لَدَى هذا الشعب لا زال ضعيفا.

آدم: لِيَكُن ذلك إذا أردتَ. ولكن، عندما تنتقد حزبا إسلاميا مثل «حزب العدالة التنمية»، وتسكُت في نفس الوقت عن خصومه السياسيين، وخاصّة منهم غريمه اللّدود «حزب الأصالة والمعاصرة»، فإنك تظهر منحازًا. كأنك تُفضّل، أو تُعْلِي، شَأنَ هذا الحزب الأخير.

إبراهيم: قد يكون ذلك الانحياز في ظاهر الأمور. لكن نِيّتي مُخالفة لتأويلك. أنتَ تريد منّي إذن أن أقيم توازنًا بين نقد «حزب العدالة والتنمية»، ونقد خصمه «حزب الأصالة والمعاصرة». لا بأس في ذلك. لأن نقد الأحزاب السياسية يدخل ضمن موضوع نقد الشّعب. وفي مجال نقد استغلال الدّين في السياسة، تقتضي الموضوعية أن نلاحظ أن صديق الملك محمد السادس، السيد فؤاد علي الهمة، هو الذي أسّس «حزب الأصالة والمعاصرة» في سنة 2008، كحزب ليبيرالي محافظ. وفؤاد علي الهمّة هو في نفس الوقت مستشار للملك محمد السّادس. وقد أشار بعض المسؤولين في «حزب الأصالة والمعاصرة» إلى أن خصمهم السياسي الرئيسي هو «حزب العدالة والتنمية» (الذي هو حزب إسلامي أصولي محافظ). وردّ عليهم بالمثل بعض مسؤولي «حزب العدالة والتنمية»، حيث صرّحوا أن عدوّهم الرئيسي هو «حزب الأصالة والمعاصرة». وخلال بداية نشأته، استقطب «حزب الأصالة والمعاصرة» بسرعة أعدادًا كبيرة من الأعضاء، خاصّة من بين البرلمانيين، والمُنْتَخَبِين في الجَمَاعات المحلية، وَالْأَعْيَان المَحَلِّيين،

وبعض رجال الأعمال. والتحق بهذا الحزب عدد من الوُصُولِيِّين، أو الانتهازيين. ويُحتمل أن يكون بعض المُلتحقين بهذا الحزب قد أدركوا أن تحسين أوضاعهم الاجتماعية، أو تسلّقهم للمراتب الطبقية الأعلى، يستوجب تقرّبهم من أقوى سلطة في البلاد. كما يُحتمل أن يكون العامل الدّافع إلى انخراط بعض المُنْضَمِّين إلى هذا الحزب هو رغبتهم في المساهمة في مواجهة الأحزاب الإسلامية التي تظهر لهم كَخَطر يهدّد مستقبل البلاد. وقد يكون العنصر المُفَسِّر لهذا الاستقطاب الكاسح، هو قرب مُؤَسِّس الحزب من الملك. ومن المفهوم أن يميل عادةً الانتهازيون إلى الاصطفاف، وبدون شروط، إلى جانب الطَّرَف الأقوى. ربّما لأنهم يظنّون أن الاصطفاف إلى جانب من هو أقوى، مثل صديق للملك، قد يأتي بمناسبات تكون غنية بالمنافع، أو بالفوائد المادية. ويُفترض طبعًا في الملك أن يكون غير منحاز لأي فريق سياسي، بما فيه «حزب الأصالة والمعاصرة». وقد يدّعي أحيانًا بعض مسؤولي «حزب الأصالة والمُعاصرة» أن حزبهم عِلماني، أو لِيبرالي، أو حَدَاثِي؛ لكن هذا الحزب يُمارس هو أيضا نوعا من استغلال الدّين في السياسة. لأنه يُزَكِّي الأطروحة التي تقول أن شرعيّة النظام الملكي القائم بالمغرب تُوجد في الإسلام، وأن دين الدولة هو الإسلام، وأن الملك هو «أمير المؤمنين»، وأن الإسلام يُبرّر «إمارة المؤمنين»، وأن الملك أو المَلكية مقدّسين، إلى آخره.

آدم: هَا! جيّد! هَذا ما كنتُ أريده منك! يُعجبني أن تكون انتقاداتك للأحزاب متوازنة، وغير منحازة لأي طرف كان!

إبراهيم: لنكن صُرحاء. كلّ حزب سياسي في المغرب (مثل «حزب الأصالة والمعاصرة») يطرح في نقده أن «حزب العدالة والتنميّة» يستغلّ الدّين في السياسة، يلزمه منطقيّا أن يُعمّم نقده هذا، وأن يطبّق نفس النقد على النظام السياسي المَلَكِي القائم. لأن هذا النظام الملكي الحالي يستغلّ هو أيضًا الدّين في السياسة. حيث يزعم هذا النظام أنه يَنْبَني على أساس مبادئ "إسلامية"، مثل "الخلافة الوراثية"، و"السُّلَالَة الشَّرِيفَة"، و"إِمَارَة المُؤْمِنِين"، و"البَيْعَة"، إلى آخره. بينما يمكن لهذا النظام أن يبني شرعيته، ليس على أساس الدّين،

وإنما على أساس تعاقد بين الشعب والملكية (مثلما حدث في إسبانيا، أو بلجيكا، إلى آخره). وحينما يلتزم «حزب الأصالة والمعاصرة» بعدم تجاوز حدود هذا النظام السياسي القائم، فإنه يفضح كونه حزبا مُحافظا. ويناصر هذا الحزب (مثل أحزاب مغربية أخرى مُحافظة) كلّ ما يصدر عن مؤسّسة الملك. ومن الممكن أن يدافع هذا الحزب، من فترة لأخرى، عن بعض الإجراءات، أو الإصلاحات، ذات صفة تقدّمية. لكن التّركيبة الطبقية لهذا الحزب لا تؤهّله للدّفاع عن برنامج سياسي جذري، أو ثوري. وقد يتأرجح بين مواقف محافظة، وأخرى إصلاحية، أو تقدّمية، وذلك حسب تطوّر موازين القوى في الساحة السياسية. ومن المستبعد أن يقدر هذا الحزب على الدّفاع عن مشروع مجتمعي متكامل، يناصر الديموقراطية التَشَارُكِيَّة، ويناهض الفساد والاستبداد، ويعارض الرأسمالية المتوحّشة، ويكافح ضدّ التّبعية للمراكز الإمبريالية.

آدم: أحسَنْتَ! يَرُوقُنِي أن أرى حِيَادَكَ في توازن انتقاداتك! فإن انتقدتَ الأحزاب الإسلامية، يلزمك أن تنتقد أيضا خصومها.

إبراهيم: أنا لا أنتقد هذا الحزب أو ذاك لإرضاء السَّامِعِين. وإنما أنتقد الأحزاب، لأن الواجب، أو الموضوعية، يقتضيان ذلك النقد.

آدم: عندي أنا، الموضوعية المُثْلَى هي أن تنتقد خصوم الإسلاميين.

إبراهيم: في الخطاب السياسي لِ «حزب الأصالة والمعاصرة»، نلاحظ أن هذا الحزب يصف النظام السياسي القائم بالمغرب بكونه يعمل بشكل جيّد، وأن ما ينقصه هو فقط تحسين تدبير الحكومة، أو إصلاح إدارات الدولة، أو تسريع وثيرة إنجاز المشاريع الاقتصادية. وقد يكون مبرّر وجود «حزب الأصالة والمعاصرة» هو منافسة الأحزاب الأخرى التي لا تُرْضِي القصر الملكي. حيث لا يتحمّل القصر الملكي أن تحصل أحزاب معارضة على أغلبية كراسي البرلمان، أو على مقاعد الجماعات المحلية. وفي المقابل، يحمل «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي برنامجين، الأوّل علني، والثّاني سرّي. في الأول، يزعم أنه يناصر النظام السياسي القائم، وأنه يريد خدمة المَلِك، وخدمة الشعب.

وفي الثاني، يعمل سِرًّا بهدف "أَسْلَمَة" (islamisation) الدولة والمجتمع. وحينما سيصبح «حزب العدالة والتنمية» أكثر قوّة، سيتخلّى عن كلّ وعوده السّابقة، وسيتكلّم باسم الله، وسيحاول فرض هيمنته على كل مكوّنات المجتمع. كما سيحاول تأسيس "دولة الخلافة الإسلامية"، وفرض «الشّريعة الإسلامية»، وإجبار كل المواطنين على تكريس حياتهم للعبادة، طبقًا لِلْفَهْم الأصولي الخاص الذي يحمله هذا الحزب حول الدّين الإسلامي. وفي حالة حدوث هذا السِّينَارْيُو، سيكون الشعب هو المسؤول، لأنه هو الذي صَوَّتَ لصالح هذا الحزب.

32) الحَلَّ هو فصْل الدّين عن السّياسة

آدم: رُبَّمَا! قد يكون معك الحق فيما قلته سابقًا! يُستحسن فعلاً نقد كلّ أشكال استغلال الدّين في السياسة! لكن في غالبية الحالات، يصعب على الشعب أن يُدرك حِيلة «استغلال الدّين في السياسة». فكيف يمكن اكتشاف هذه الحيلة؟ وكيف يمكن مُواجهتها؟

إبراهيم: في كثير من الحالات، يصعُب فعلاً على عامّة المواطنين أن يلاحظوا حِيلة «استغلال الدّين في السياسة». وغالبًا ما تُنَفَّذ هذه الحيلة على الشّكل التالي: لِنَفْتَرِض مثلاً وجود فاعل سياسي يريد تغليب مصالحه الخاصة، فيدّعي هذا الفاعل أنه «مُتَدَيِّن»، أو أنه «إسلامي». ثم يُدافع هذا الفاعل السياسي على موقفه السياسي الشخصي (الذي يخدم مصالحه الخاصة)، ويُعلّله بآيات قرآنية منسوبة إلى الله، أو يُدعّمه بأحاديث منسوبة إلى النّبي، أو يبرّره بِتَأْوِيل مُعيّن لِـ «الشّريعة الإسلامية»، أو يُؤيّده بِفَتْوَى فِقْهِيَّة. فيقدّم هذا الفاعل السياسي موقفه الشخصي الخاص على أنه تطبيق لِأَمْر صَادر عن الله، أو أنه مُسْتَمَدّ من توجيه نَبَوِي، أو أنه نتيجة لِتوصية دينية. فَيُلْغِي هكذا بشكل مُطلق حقّ المواطنين الآخرين في مُخالفة رأيه الشخصي. فإذا عارضتَ رأيَ هذا الفاعل السياسي، فإنّه سَيَتَّهِمُك بمعارضة الله. حيث سيحاول فرض رأيه، أو موقفه، أو مصلحته الخاصة، على شكل أَمْرٍ من

الإله. كما يمكن مثلا لِفَقِيه، أو لمُرْشِد دِيني، أن يزعم أنه هو وحده الذي يفهم الدّين بشكل صحيح، ثم يعبّر عن موقف سياسي خاص به شخصيًّا، ثم يدّعي أن هذا الموقف السياسي هو تنفيذ لإرادة الله. ويمكن أيضا لفقيه، أو إمام، أو خليفة، أو زعيم، أو أمير، أو حاكم، أو سلطان، أو مَلِك، يريد منع مواطنيه من أن يعارضوا حكمه، أن يدّعي أنه «أمير للمؤمنين»، أو أنه «وَلِيُّ الله». ويزعم أن الله هو الذي اختاره شخصيا لكي يكون «أميرا على المؤمنين»[103]. وفي مَثَل آخر، نلاحظ أن الأفراد الرّاغبين في الاِسْتِمْتَاع بِ «تعدد الزوجات»، يدافعون عن هذا التعدّد باعتباره حقّا أَحَلَّهُ الله. ويقولون: «لا يحق لأحد أن يحرّم مَا أحلّ الله» (ولو أن تعدّد الزوجات يكرّس دُونية النساء). ويستنتج هؤلاء الأفراد من هذه المَرْجِعِيَّة الدّينية أنه لا يحق لأي بشر أن يعارض هذه الإرادة الإلهية. ومن عارضها، يتّهمونه بكونه عَدُوًّا للّه، وبالتّالي يجوز قتله. هكذا تُدَبَّرُ أشكال مختلفة من حِيَل «استغلال الدّين في السياسة». ويُؤدّي هذا الاستغلال للدّين إلى فرض «إِرْهَاب فِكْرِي»، باسم الدّفاع عن الدّين. بينما الدّين هو بريء من كل هذه المَزَاعِم. ***والأشخاص الذين يضطهدون غيرهم بدعوى الدِّفاع عن الإله، لا يدركون أن كلّ إله يحتاج إلى أن يدافع عنه بعض البشر، ليس بإلَه حقيقي. لأن الإلَه الحقيقي لا يحتاج إلى أن يدافع عنه أيُّ بَشَر كَان. وكل شخص يظن أنه يدافع عن الإله، إنما يدافع عن مصالحه الشخصية الأنانية، أو يدافع عن مصالح أسياده الذين يحكمونه.***

آدم: ولكن لماذا هذه الرّاديكالية في التفكير؟ لماذا هذا الخروج من المنظومة الفكرية الدّينية؟ ألا يمكن خوض الصّراع الفكري وربحه من داخل المنظومة الفكرية الدّينية؟

---

[103] سبق للموقع الإلكتروني «هسبريس»، خلال يوم الأربعاء 16 أكتوبر 2013، أن نشر أن عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، وزعيم حزب إسلامي («حزب العدالة والتنمية»)، وصف الملك محمد السادس بأنه «كرامة خصّ بها الله تعالى هذا البلد». وأشاد بتوجيهات الملك «النّيرة» التي تسير الحكومة على هديها، وحمد الله وأثنى عليه، وأضاف: «لولا نعمة الله لما تيسّر ما نحن فيه».

إبراهيم: نِقَاشُ الدِّين مِن دَاخِلِه، هو فَخٌّ يَستحيل الخَلَاصُ منه. مَا أريد نقاشه، ليس هو الدّين، وإنما هو علاقة الدِّين بالدولة. لِذَا أناقش من خَارج المَنْظُومَة الفِكْرِيَة للدِّين.

آدم: ولكن لماذا لَا نَكْتَفِي بطرح قراءات مخالفة ومتنوّرة للنّصوص الدّينية المقدّسة؟ ألا يمكن الاقتصار على محاولة إقناع أي فاعل مجتمعي يَستغلّ الدّين في السياسة، بِتَأْوِيلَات مُخالفة تُبرز الرُّوح التقدّمية والعَادلة الموجودة في النُّصوص الدّينية؟ لماذا لا نكتفي بالنّقد العلني، وبنشر الحُجج الدّينية، ضدّ كل الذين يستغلّون الدّين في السياسة؟ وحتّى إذا لم يكن سهلا إقناع الفاعلين الذين يستغلّون الدّين في السياسة، أليس بالإمكان إقناع عامّة جماهير الشعب؟

إبراهيم: بيّنت التجارب التاريخية، المتكرّرة، والمريرة، وبما فيه الكفاية، أنه ***لا يمكن إقناع المتديّنين الأصوليين المتشدّدين، لا بكلام ديني، ولا بكلام عقلاني. فلا يبقى من حلّ سوى تفعيل القوانين، والالتزام بالديمقراطية، والفصل بين الدّين والدولة، وسنّ حرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة.*** وفي هذا الإطار، يمكن لكل مُتَدَيِّن أصولي أن يطبّق تَدَيُّنَه على نفسه، إن أراد ذلك، لكن القانون يمنعه من أن يحاول فرض تديّنه على غيره. لأن الدِّين شأن شخصي، والدولة شأن جماعي.

آدم: أنت تُدافع إذن عن ***"العِلمانية"*** (بكسر العين) (scientisme)، أو ***"العَلمانية"*** (بفتح العين) (sécularisation)، أو عن ***"اللاّئكيّة"*** (laïcité). وهي كلّها أفكار مرفوضة، لأنها من إنتاج البلدان الغربية المسيحية، وليست من تراث الشعوب المسلمة! وهويّتي الإسلامية تَحُثُّنِي على رَفض كل ما هو صَادر عن البلدان الغربية المسيحية! وهذه "العلمانية" هي مؤامرة غربية، وصهيونية، وتحارب الإسلام، وتُعادي الشَّريعة الإسلامية، وتهدف إلى محاربة القِيَم الإسلامية، وإلى نشر الفساد، وإلى السّيطرة على البلدان المسلمة!

إبراهيم: لِنَتأمّل يا مواطن في هُدوء! أنا أتفهّم غيرتك على تُراث الشعوب المسلمة. وأساند حقّك في الدّفاع عن هذا التراث. لكن، على

خلاف ما قُلْتَ، أنا لا أدافع عن ***"اللاَّئِكِيَّة"***، ولا عن ***"العِلمانية"*** (بكسر العين)، ولَا على ***"العَلمانية"*** (بفتح العين). ولم أنطق في كلامي السّابق، ولو مرّة واحدة، بكلمة "العِلمانية"[104]، أو "اللاّئكِيّة". ولا أحتاج إلى استعمال مصطلح "اللاّئكية" أو "العلمانية". ولا أريد نشر أية منظومة فكرية أو أيديولوجية جديدة. وإنما أكتفي بأن أقول: ***مرجعيتي الفكرية الوحيدة، هي الواقع المَلْمُوس، والعَقل الجماعي، أو العقل المُجتمعي، والعُلوم الدَّقِيقَة***. فَهَلْ العقل هو أيضا من إنتاج البلدان الغربية وحدها؟ لِنُفكّر يا مواطن! ***العقل هو مرجع مشترك لكل البشرية***. فلا أحتاج إلى الدّفاع عن "العلمانية"، أو عن "اللاَّئِكِيَّة". وإنما أكتفي بالدّعوة إلى ***إعادة الاعتبار إلى العقل***، وإلى الدِّفَاع عن ضرورة ***فصل الدّين عن الدولة***. وتنتج عن مبدأ "فصل الدّين عن الدولة" إجراءات أخرى، منها فصل الدّين عن السياسة، وفصل الدّين عن القانون، وفصل الدّين عن الفُنون، ودسترة حرّية العقيدة، وحرّية العِبَادة، وحرّية عدم العبادة، (وذلك بغضّ النظر عن نوعية الدّين القائم في البلاد، سواءً كان هذا الدّين هو اليهودية، أم المسيحية، أم الإسلام، أم الهندوسية، أم الشِّنْتُوسِيّة، أم هي مختلطة، أم غير ذلك). ***والمُوافقة على فكرة فصل الدّين عن الدولة، لا تعني، ولا تُبَرِّرُ، إقصاء الدّين***

---

[104] بعض المفكّرين العرب يَتَلَافَوْن الدفاع الصريح والواضح عن "العلمانية" باعتبارها الفصل التّام بين الدّين والسياسة. وكمثال، قال محمد عابد الجابري: «مسألة العلمانية هي في نظري مسألة سياسية في الأساس: مسألة العلاقة بين الدين والسياسة. ومن هنا يمكن القول إن ما أسميته بِـ "المقاربة الفلسفية المحض لقضية العلمانية" شيء صعب إن لم يكن مستحيلا... ما يجب أن يحظى بالأهمية ليس هو الموقف، بل استراتيجية الخطاب... وأعتقد أن غياب الكنيسة في الإسلام يجعل شعار العلمانية شعارا غير استراتيجي في أي خطاب يطرح قضية العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمع الإسلامي. ذلك لأنه لا وجود لمؤسسة دينية يمكن أن ينصرف عليها وحدها خطاب العلمانية كما كان الشّأن في أوروبّا» (عن حوار محمد عابد الجابري مع مجلة "مقدّمات" المغربية، أجرى الحوار محمد الصغير جنجار. مسجّل على المدونة الإلكترونية: http://hekmah.org/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%83%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1/

من المجتمع، ولا تعني حِرْمَان المواطنين من حق التعامل بحرّية مع التراث الدّيني.

{1} في الصورة : خارطة لبلدان العالم التي تفصل بين الدِّين والدولة (باللون الأحمر). بينما البلدان المُسْلِمَة هي الوحيدة التي لَا تفصل بين الدين والدولة. وهي في نفس الوقت الأكثر تخلّفًا في العالم}.

آدم: لكن ***"الدولة المدنية"***، التي تدافع عنها أنت، تخالف الشريعة الإسلامية. وفي هذه "الدولة المدنية"، يكون الحاكم ملزما بأن يحكم بما وافق عليه الشعب، وليس بما أراده الله. والديمقراطية هي انحراف عن الإسلام. والدّاعون إلى بِدْعَة «الديمقراطية» هم عملاء للبلدان الغربية الإمبريالية، أو عَلْمَانيون، أو مُلْحِدُون، أو كُفَّار. والشريعة الإسلامية هي وحدها التي تُجسّد إرادة الله. والشكل الشرعي الوحيد للحُكم هو "الحَاكِمِيّة"، أي أن تكون السيادة الشّاملة للّه وحده، وليس للشعب، ولَا لِحُكّام مُنْتَخَبين.

إبراهيم: يا مواطن، يجب أن نحذر من الأشخاص الذين يريدون بيع الأوهام إلى الشعب! أنت تريد تحقيق أطروحة «حُكْم الله وحده». لكنك لا تُدرك، أنه يستحيل، أن ينزل الإله إلى الأرض، لكي يمارس، هو بنفسه، حُكمه الإلهي المباشر، على المجتمع! ***لأن الإله لا يتدخّل في شؤون البشر والمجتمعات.*** وحتّى إذا أعطينا إلى مصطلح «الحَاكِمِيَّة» معنى الاِحْتِكَام إلى النُصُوص الدّينية المقدّسة (مثلما يريد بعض الفقهاء الأصوليين)، وحتّى إذا افْتَرَضْنَا أن هذه «الحَاكمية» المزعومة قد تحقّقت على أرض الواقع، فإن كثيرين من بين هؤلاء الفقهاء الأصوليين لا يقبلون بأن يمارس السلطةَ السياسيةَ أيُّ أحد غيرهم. بل يعتبر بعض هؤلاء الفقهاء الأصوليين أن الفئة المجتمعية الوحيدة

المؤهّلة لممارسة السّلطة (الدّينية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، والعِلمية) هي فقط هيئة فقهاء الدّين الأصوليين، وليس غيرهم. وذلك بدعوى أن فقهاء الدّين هم الأشخاص الوحيدون الذين يجوز لهم أن يَحْتَكِرُوا حقّ فهم النصوص الدّينية، وتأويلها، وشرحها، والسّهر على تطبيقها. وفي كلّ الدّيانات، وفي كلّ بِقاع العالم، وفي كلّ الفترات التاريخية، يميل كثيرون من بين فقهاء الدّين إلى تطبيق أطروحة «الاِحْتِكَام إلى كلام الإله»، على شكل أطروحة «الاحتكام إلى فقهاء الدّين». بل بعض الانتهازيين، الذين يطمحون إلى ممارسة السلطة السياسية، يلجؤون إلى ارتداء لِبَاس الفقيه الدّيني، وَيَتَّبِعُون طُقُوسه، وتقاليده، ويزعمون أنهم أكبر الفقهاء. ولا يتردّد بعض فقهاء الدّين الأصوليين في إِضْفَاء صِفَة إِطْلَاقِيَّة، أو قَطْعِيَّة، على تأويلاتهم الشخصية للنصوص الدّينية. بل يَضَعُ هؤلاء الفقهاء الأصوليين تطابقًا بين تأويلاتهم الشخصية، وبين مضامين النّصوص الدّينية الأصلية المقدّسة هي نفسها. فَيَضَعُ بعض هؤلاء الفقهاء أنفسهم في مرتبة الإله، أو في مرتبة النّبي، ويتكلّمون باسمه، ويحكمون نِيَّابَةً عنه. ويريد الإسلاميون الأصوليون فرض «أَسْلَمَة» الدولة، والقانون، والاقتصاد، والعلوم، والفنون، والأدب، والثقافة. ***وتعني هذه «الأَسْلَمَة» فرض هيمنة فقهاء الدّين على كلّ مظاهر حياة المُجتمع.*** ثمّ يلجؤون إلى تشريع استبدادهم المُطلق. ولو أن التجربة التاريخية تبيّن أن فقهاء الدّين، كانوا وَمَا زالوا، يختلفون في آرائهم، وأن اجتهاداتهم تبقى شخصية، أو نسبية، أو ذاتية، أو مُتَحَامِلَة، أو مُغْرِضَة. ***وهكذا يتحوّل شعار «الحُكْمُ للّه وحده» إلى شعار آخر مُسْتَتِر، هو: «الحُكْمُ لِفُقَهَاء الدّين الأصوليين وحدهم»***، أو «الحُكْمُ لِلْمِيلِيشْيَات الإسلامية المُسَلَّحَة وحدها»! ومن يعارض هؤلاء الفقهاء الأصوليين، يُوصف ب «معارضة حُكْمِ الله»، ويُتَّهَمُ ب «الكُفر»، لتبرير جريمة تصفيته. ***فَتُصَنَّف زُورًا الصراعات السياسية بين المواطنين على أنها «صراعات دينية»، بين من يقبل حُكْمَ الله، ومن يَرْفُضُه.*** والله بريء منهم جميعًا. وقد جُرِّب مثلاً حُكْم فقهاء الدّين في كلّ من أفغانستان، تحت حكم «طَالِبَان»، وفي إيران، بعد ثورة آية الله خُميني

مُوسَوِي، وفي سوريا والعراق تحت حكم «دَاعِشْ (الدولة الإسلامية في العراق والشّام)»، وفي السّودان تحت حكم العسكر الأصوليين، وفي الصّومال تحت حكم «الشّباب»، إلى آخره. وفي مجمل هذه الحالات، كانت دائمًا النتيجة هي الاستبداد، والحرب الأهلية، والتخلّف، والانحطاط، والخَرَاب، والمَآسِي! وأطروحة «الحُكْمُ لِلَّهِ وَحْدَه» هي مُجَرَّد حُلْم أَيْدِيُولُوجي. ولم يَسبق، عبر مجمل التاريخ الطويل للبشرية، أن حَدث حُكْمٌ أُجْمِعَ المُراقبون على اعتباره «حُكم الإله». بل كلّ الحُكّام (المتديّنين، وغير المتديّنين) الذين عرفهم تاريخ البشرية، هم كلّهم بشر. وتُحرِّكُ دائما هؤلاء الحُكّام البشر مصالحٌ خَاصّة، أو شخصية، أو عائلية، أو قَبَلِية، أو فئوية، أو طائفية، أو طبقية، أو إثنيّة. ولهم تأويلات شخصية مُغْرِضَة لِنُصُوص الدِّين. وكانت تُثَار دائمًا خلافات حول هذه التّأويلات. بل يلزم أن تبقى هذه التّأويلات المُتَخَالِفَة غير مُلْزِمَة، لَا لِلْمُتَدَيِّنِين، ولاَ لغير المتديّنين. فَلا يحقّ للحُكّام البشر أن يزعموا أنهم «يحكمون نِيَّابَةً عن الإله». وكلّ من يزعم ذلك فهو كاذب، أو مُحتال، ويستغلّ الدّين لخدمة أغراضه الخاصة.

آدم: حاولتْ بعض الحركات الإسلامية أن تأتي بحلّ وسط، أو بحلّ تَوْفِيقِي، وهو إقامة ***تَمَايُز*** بين الدّين والدولة، وليس إقامة ***فَصْل*** بين الدّين والدولة.

إبراهيم: هذا مجرّد تَحَايُل لُغَوِي، عديم المنفعة. يقول القاموس: تَمَايَزَ، يَتَمَايَزُ، تَمَايُزًا، بمعنى اِخْتَلَفَ، يَخْتَلِفُ، اخْتِلاَفًا. فيبقى المشكل كما هو: هل ***نُخضع*** تنظيم الدولة للدّين، أم يجب أن يكون تدبير الدولة ***مستقلًّا*** عن النصوص الدّينية؟

آدم: اعتبارا لما طرحتَه سابقًا، أقول أن المَخْرَج الوحيد من هذه المُعضلة، هو أن نعمل جميعا لكي تكون إرادة الشعب منسجمة مع إرادة الله، وخاضعة لها. ألا تتّفق معي؟

إبراهيم: تمهّل يا مواطن! لِنَتَساءل: من يريد فرض ***«الحَاكِمِيّة»*** (بمعنى «الحُكْم الشّامل لله وحده على المجتمع»)؟ معلوم أن النصوص الدّينية لم تتكلّم عن «الحَاكِمِيَّة»، وإنما بعض السياسيين الإسلاميين الأصوليين هم الذين ابْتَدَعُوا مفهوم «الحاكمية»، وهم الذين يريدون

فرض هذه «الحاكمية» المزعومة. أما الإله، فهو بريء من هذه المزاعم. ويصف الأصوليون المواطنينَ الذين يرفضون «الحاكميّة» بكونهم «يعارضون إقامة حكم الله»، و«يعاكسون إرادة الإله». فيتّهمونهم بِ «العلمانية»، أو «الرِدَّة»، أو «الإلحاد»، أو «الكُفْر». ولا يدرك هؤلاء الأصوليين أنهم هكذا، يفترضون أنه بإمكان بعض البشر أن يعاكسوا إرادة الإله. الشيء الذي سوف يعني أن قوّة هذا الإله محدودة. وفي هذه الحالة، سيكون هذا الإله مخالفًا للإله الحقيقي. لأن الإله الحقيقي، إن أراد شيئا، يقول له: «كُنْ!»، فيكون، دون أن يستطيع أي كائن آخر أن يعاكس هذه الإرادة الإلهية. وَلو كان الإله يريد حقيقةً أن يفرض حكمه المباشر والشّامل على المجتمع، لفعل ذلك منذ زمن بعيد. ولو كان الإله يريد فعلاً أن يطبّق البشرُ إرادَته الإلهية، أو نمطًا محدّدًا في العيش، أو صِنْفًا من الحُكْم، أو شكلا من أشكال الدولة، فبإمكان الإله أن يُنَفِّذَ هو نفسُه إرادته، إن كان إلاها حقيقيا. ولا يحتاج الإله في ذلك إلى مساعدة الحركات الإسلامية الأصولية، ولا يحتاج إلى «جهاد» المِيليشْيَات الإسلامية المُسَلَّحَة، ولا يحتاج إلى موافقة البشر على تلك الإرادة الإلهية. حيث لا يوجد كائن يقدر على منع الإله من تنفيذ إرادته. وما دام الإله لم يفعل ذلك، فمعناه أن البشر الذين يريدون إقامة «الحُكم لِلَّه وحده»، إنّما يَفْتَرُون على الإله. وما يفعله هؤلاء الإسلاميين الأصوليين هو إدخال السياسة إلى الدّين، واستغلال الدّين في السياسة، بهدف استيلائهم على السلطة السياسية، وإضفاء الشرعية على استبدادهم الشخصي الخاص، الذي يرغبون في فرضه على الشعب. ***ولا يُعقل إخضاع الشعب لِ «حَاكِمِيَّة» مَزْعُومَة، هي نظريّا «الحكم لِلَّه وحده»، لكنها في الواقع هي «حُكم الإسلاميين الأصوليين وحدهم»***. والمواطنون هم بشر أحرار. ومن يحاول إجبار الشعب على الخضوع لتأويلات قَاصِرَة لنصوص دينية، يفرض أَبَوِيَّتَه على الشّعب، بل يُلغي حرّياته. وإلغاء حرّيات البشر، يُلغي مسؤوليات هؤلاء البشر، ويُلغي حتّى مشروعية الحساب الدّيني خلال يوم القيامة. فهذا التَّفكير الذي يفكّر به الإسلاميون الأصوليين غير سليم في منهجه.

آدم: على خلاف كلامك، تقول الآية: «أَلَا لَهُ الحُكْمُ»[105]. وتقول آية أخرى: «له الحَمْدُ في الأولى والآخرة، وله الحُكْمُ»[106]. وفي آية أخرى: «إِنِ الحُكْمُ إلاّ لِلَّه»[107]. وهذه الآيات تُثبت أن الذي ينبغي أن يَحْكُم في الدولة، وفي المجتمع، هو الله، وليس البشر. وهذه هي إرادة الله التي ينبغي تطبيقها.

إبراهيم: لاَ يا مواطن! ما زعمتَه حول هذه الآيات هو ما تدّعيه بعض التيارات "الإسلامية" الأصولية المتعصّبة، التي تستغلّ الدّين في السياسة. وتأويل هذه التيارات لهذه الآيات غير سليم، وغير نَزِيه. وذلك لِعِدَّة أسباب. ***أولاً،*** لأن الحركات الإسلامية الأصولية تتناسى دائما البُعد التاريخي عندما تريد فهم، أو تأويل، النصوص الدّينية المقدّسة. ولأن كلمة «الحُكْم» الواردة في الآيات التي ذكرتَها سابقا، لا تحمل نفس المعنى الذي يحمله مصطلح «الحُكْم» في زماننا الحاضر. والمعنى المقصود بكلمة «الحُكْم»، في تلك الآيات، هو "قَضَاء الله في خَلْقِه"، أي "الحِسَاب"، أو "الجَزَاء"، أو "قَرَار العِقَاب"، في "الآخرة"، خلال "يوم القيامة" (وذلك حسب تفسير "الجَلَالَيْن"، وكذلك حسب تفسير "المُيَسَّر"). ومعنى «الحُكْم» في آية أخرى[108] هو "الفَصْلُ بين طَرَفَيْن مُتَخَاصِمَين في قضية جزئية". بينما معنى كلمة «الحُكْم»، في زماننا الحالي، هو ممارسة السلطة السياسية، والقيام بوظائف الحُكومة، وبصلاحيات أجهزة الدولة، وتَدْبِير القرارات المتعلّقة بتنظيم المجتمع. ***ثانيًا،*** محاولة تطبيق «الشّريعة الإسلامية» من طرف أية حكومة

---

105 «ثمّ رُدُّوا إلى الله مولاهم الحقِّ، ألا له الحُكمُ، وهو أسرع الحاسبين» (الأنعام، 62).

106 «وهو الله، لا إله إلاّ هو، له الحمد في الأولى والآخرة، وله الحُكم وإليه تُرجعون» (القصص، 70). «ولا تدعُ مع الله إلاهًا آخر، لا إلاه إلاّ هو، كلّ شيء هالك إلاّ وجهه، له الحُكمُ وإليه تُرجعون» (القصص، 88).

107 «قل إنّي على بيّنة من ربّي وكذّبتم به، ما عندي ما تستعجلون به، إِنِ الحُكمُ إلاّ لله، يقصّ الحقّ، وهو خير الفاصلين» (الأنعام، 57). «ما تعبدون من دونه إلاّ أسماء سمّيتموها أنتم و ءابآؤكم، ما أنزل اللهُ بها من سلطان، إِنِ الحُكمُ إلاّ لله، أمرَ ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاهُ، ذلك الدّينُ القيّمُ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون» (يوسف، 40).

108 الآية: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ». (النساء، 65).

«إسلامية»، لا يعني بتاتًا أن الله هو الذي يتّخذ القرارات، أو يمارس «الحكم» السياسي. وفقهاء الدّين الذين يَسْهَرُون على تطبيق «الشريعة الإسلامية»، لا يُطبّقون إرادة الله، مثلما يَزعمون، وإنما يُطبّقون تأويلاتهم الشخصية الخاصة للنصوص الدّينية. وأثناء تأويلاتهم، لا يَنْجُون هم أيضا، كَبَشَر، من نَزَوَات ذاتية، ومن انحياز مُغرض، ومن غرائز انتهازية. ويبقى الإله بريئا من كل حكومة «إسلامية»، ومن قراراتها. **ثالثًا**، عندما نريد كَبَشَر أن نُنَاقِش، أو أن نُنَظِّم تدبيرَ شؤون المجتمع، أو نوعيةَ النظام السياسي المطلوب، ***يجب أن نَحْتَكِم إلى العَقْل، وإلى العَدْل، وإلى التشاور المُجتمعي، وليس إلى نصوص دينية مقدّسة.*** لأن تنظيم المجتمع هو شأن بَشَرِي، وَعَقْلاني، وليس شَأْنَ عِبَادَة، ولا شأنًا دينيا، أو رَبَّانِيًّا. وإلاّ أصبح الحوار المجتمعي حول تدبير المجتمع مستحيلاً. ولأن الدّين هو مَنْظُومَة فِكْرية مُغْلَقَة. ***ولا يصلح استعمال براهين مستخرجة من داخل المنظومة الفكرية للدّين إلاّ في مَا يخصّ شؤون الدّين هو نفسه، وليس في ميدان مستقل عن الدّين، مثل السياسة، أو الاقتصاد، أو نظام الحكم، أو العلوم الدّقيقة، أو الفنون.***

آدم: فهمتُك! ولكن، لماذا قلتَ ذلك؟ لماذا لا يوجد نموذج إسلامي عريق في الحكم؟ لماذا لا نبني نظاما سياسيا يكون إسلاميا خالصًا؟ لماذا لا يستطيع فقهاء الإسلام أن يَخْتَرِعُوا صِنْفًا من الحُكم يكون مُنسجما أكثر ما يمكن مع إرادة الله؟

إبراهيم: معظم الجماعات المُسلمة الأُصولية، تطمح بقوّة إلى السَّيطرة على السُّلطة السياسية. لذلك نراها تميل دائما إلى استغلال الدّين في السياسة، بهدف الاستيلاء على الحُكم. وعلى خلاف كثير من الاِدِّعَاءَات، لم يَدْعُ الإسلام إلى نظام سياسي مُحَدَّد. ولم يدع الإسلام إلى نظام الخِلافة، ولاَ إلى نِظام «إمارة المؤمنين»، ولا إلى نظام مَلَكِي، ولا إلى نظام جمهوري، أو استبدادي، أو ديمقراطي، أو رأسمالي، أو ليبيرالي، أو اشتراكي! القرآن هو نفسه (مثله مثل التَّوْرَاة، والزَّبُور، والإِنْجِيل)، اكتفى بِتَقْنِين أمور الدّين الإسلامي، أي أنه قَنَّن شؤون الإيمان والعبادة. لكن ***الدّين (سواءً كان هو اليهودية، أم المسيحية،***

أم الإسلام) لم يُشَرِّعْ صِنْفًا مُحَدَّدًا في ميدان التّدبير السياسي للمجتمع! وجاء في الآية القرآنية: «وأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» (الشورى، 38). وكل شخص يُدافع عن شكل مُعَيَّن للدولة، أو عن نوع معيّن من النّظام السياسي، يلزمه أن يُدافع عنه باعتباره رأيه السياسي الشّخصي الخاص، وليس باعتباره أمرًا إجباريا صادرا عن الإله، ومُلْزِمًا لكل البشرية. فَلاَ يحق لهذا الشخص أن يدافع عن رأيه هذا باسم الإله، أو نيّابةً عن الإله، أو بحجة أنه وَرَدَ في «كلام الله». وحتى إذا افْتَرَضْنَا وُجود إشارة مَا، في أحد الكتب الدّينية، يمكن تأويلها على أن الإله يُفَضِّل نظاما سياسيا معيّنا على غيره، فإن العقل يُوجب بأن يكون صِنف النظام السياسي المعمول به غير مُقَدَّس، بل خاضعًا للعقل الجماعي، وللتّشاور المُجتمعي، وللنّقد، وللمراجعة، وللتّحسين، وللتغيير، وذلك طبقًا لإرادة الشعب، وتبعًا للدُّرُوس التي يستخرجها الشعب من التجارب المُعَاشَة.

آدم: لكن مجمل شعبنا المسلم يريد أن يكون النظام السياسي القائم إسلاميا خالصًا. ولا نقبل أن تكون حياتنا إسلامية دون أن يكون نظامنا السياسي هو أيضا إسلاميا. وما المانع من أن يكون نظامنا السياسي خاضعا لإرادة الله وتوجيهاته؟

إبراهيم: كلّ الذين يزعمون أن الإسلام يَقْدِر كَدِين على تنظيم السّلطة السياسية، أو الدولة، أو الاقتصاد، يفضحون أنهم يجهلون، في نفس الوقت، الدّين والدولة. لأن الدّين يتناول فقط الإيمان والعبادة، بينما التدبير السّليم للدولة، لا يمكن أن يأتي من تعاليم الدّين، وإنما يأتي فقط من التشاور فيما بين المواطنين وممثّليهم، ومن خلال تفعيل العقل، والعدل، والقانون الوضعي، والتضامن المُجتمعي.

آدم: ولكن، ما هي حُججك على ما تقول؟

إبراهيم: الدّليل على عدم وجود آليّات في الإسلام لتدبير الحكم أو الدولة هو أنه، كلّما مات رَئِيس، أو حَاكِم، في بلد مُسلم، منذ موت النبي محمد إلى الآن، لا تُفَعَّل قواعدُ دينية، وإنما تَحْدُث الحِيرَة، أو الاِرْتِبَاك، أو تَتَلَاحَقُ الدَّسَائِسُ، أو المُناورات، أو الفِتَن، وأحيانًا تتحوّل المنافسات السياسية فيما بين الطّامحين إلى الحكم إلى نِزاعات عَنيفة،

أو مَسَلَّحة، أو دامية. وفي بعض الحالات، قد تتطوّر هذه المنافسات حتّى إلى حرب أهلية مُدَمِّرة. وأول خليفة للنبي محمد هو أبو بكر الصدّيق. وقد وصل إلى الحكم بعد حِيرَةٍ، ثم تَوَافُق فيما بين أفراد نُخْبَة مَحدودة، وعلى أساس اعتبارات عصبيّة، وقبلية مَحْضَة، يصعب الإفصاح عنها (ومنها غَلَبَة قبيلة قُرَيْش على قبائل أخرى مثل الأَوْسِ والخَزْرَج). ومع تَوَالِي الخُلَفَاء (من أبي بكر الصدّيق، إلى عمر بن الخطاب)، تزايدت غلبة الاعتبارات الدُّنْيَوِيَة (مثل القَبَلِيَّة، والاقتصاد، والسياسة). أما الخليفة الثالث عُثمان بن عَفّان، فقد قُتِل، ثم تحوّلت هذه الفتنة إلى حرب بين صَحَابَة النبي هم أنفسهم. وكان جوهر الصّراع بينهم يدور حول أُمُور دُنْيَوِيَّة (وليس دينية). وقد تصاعدت الفِتن بين بني أُمَيَّة وبني هَاشِم (وهي عَصَبِيَّات في قبيلة قُرَيْش). وصراعهما «هو اِسْتِئْنَافٌ لِتَنَافُس بين الطّرفين، كان من سِمَات المجتمع المكّي قبل الإسلام»[109]. ومع بناء الدولة الأموية، اِتّضح أكثر أن العناصر التي تَحْسِم التَنَاوُبَ على السلطة السياسية هي عناصر دُنيوية مَحْضَة، وليست دِينِيَة. وبدأت تُطرح ضرورة الفصل بين المجالين الدّيني والسياسي. وعلى عكس مزاعم بعض الحركات الإسلامية الأصولية، فإن التاريخ يُبيّن أن المراحل الأولى لتاريخ الإسلام لا تشكّل نموذجا يُقْتَدَى به في ميدان تدبير الدولة. وإذا نحن حاولنا اليوم الاقتداء بها، فإنها ستقودنا مباشرة إلى حُروب أهلية مُدَمِّرة مثل تلك التي حدثت خلال ذلك الزمان. ***ولو كان الإسلام يتوفّر على تصوّر واضح وعملي لِتَدبير التّناوب على الحكم، لرأى المؤرّخون تطبيق ذلك التصوّر، أثناء التناوب على السّلطة، منذ موت النبي محمد إلى اليوم. على عكس ذلك، مَا لَاحَظَه المُؤرّخون في مجمل البلدان المُسلمة، منذ موت النبي محمد إلى اليوم، إبّان الانتقال من حَاكِم إلى آخر، هو حدوث الارتباك، أو الحيرة، أو الفِتْنَة، أو الدَّسَائِس، أو المُناورات، أو النّزاعات، أو الحُرب الأهلية!***

[109] خالد الدخيل، في مقاله "جذر إسلامي للعلمانية"، نشر في جريدة "آخر ساعة"، في 1 مارس 2017، العدد 376، ص 13.

آدم: لكن، لماذا لا يمكن أن نبني دولة إسلامية على أساس الشريعة الإسلامية؟ هل لأن الإسلام لم يطالب بها، أم لأن بناءها مستحيل؟

إبراهيم: هما معًا! حيث لا يحقّ لأحد أن يزعم أن الإسلام، أو أن الله، يريد منا أن نبني «دولة إسلامية»، مؤسّسة على قاعدة «الشريعة الإسلامية». ولا يحق لأي كان أن يفتري على الدّين، أو أن يُقَوِّل الدِّين ما لم يَقُلْه! ***ومجمل الديانات*** (بما فيها اليهودية والمسيحية والإسلام) ***قَنَّنَت طُرُقَ العِبادة، لكنها لم تُفكّر في نمط الدولة، ولم تأت بتصوّر مُفَصَّل لأي شكل من أشكال الدولة، ولا لأي صِنف من أصناف النظام السياسي.*** ولم يسبق لأي كتاب ديني مقدّس أن قال أن الإله يُوصي باستعمال نَمَط معيّن من الدولة، أو نوع محدّد من النظام السياسي. ولم تَدْعُ الكتب الدّينية المقدّسة، لا إلى نظام سياسي مَلَكِي، ولا إلى نظام جمهوري، ولا إلى نظام ديمقراطي، ولا إلى نظام استبدادي. ***ولم تكن إشكالية "الدولة" مطروحة إبّان ظهور ديانات الشرق الأوسط (وأبرزها اليهودية، والمسيحية، والإسلام).*** بل حتّى مفهوم «دولة القانون»، المبنية على أساس قانون وضعي، وَمُحَايِد، وَثَابِت، وإجباري، لم يكن موجودا في أيّ دين من الديانات السماوية. ولم تكن هذه الديانات تعرف الكثير من المفاهيم الأساسية الحديثة في الحُكم، مثل مفهوم "الشّعب"، ومفهوم "المُوَاطِن"، ومفهوم "العِقْد المُجتمعي"، ومفهوم "الشعب مَصْدَر الحُكم"، ومفهوم "المُساواة أمام القانون"، إلى آخره. ومعلوم أن المسلمين القدامى كانوا، عبر التاريخ، يجهلون "الدولة المدنية"، أو "الدولة الوطنية القُطرية"، حيث لم تظهر هذه المفاهيم إلاّ بعد مُرُور قُرَابَة 13 قَرْنًا. وكان الحكّام في المناطق المسلمة، لا يعرفون نمطًا في الحكم غير احتكار كلّ السّلط، وممارسة الاستبداد، خارج أي قانون وضعي ثابت. وكانوا يدبّرون حكم إماراتهم، أو دُوَيْلَاتِهم، أو إِمْبَرَاطُورَاتِهم، طِبْقًا لأهوائهم الشخصية، ولِمصالحهم الآنية. تارةً يستعملون ما يلائمهم في الدّين، وتارة أخرى يُقَلِّدُون ما يُعجبهم لدى دُوَل قديمة أو مجاورة. وباتت المنظومة القانونية التي كانوا يستعملونها ضعيفة، وهزيلة، وغير قَارَّة. وكان الحُكّام المسلمون

يبنون عادةً مشروعيتهم على العَصَبيّة القَبَلية، وعلى الغزو، أو القوّة، أو الغَلَبة، أو على «بَيْعَة» إجبارية، يقدّمها جزء من النّخبة إلى "الأمير" الجديد. ولم يكن يخطر على بالهم الاحتكام إلى استفتاءات شعبية، وإلى انتخابات دورية، عُموميّة، حرّة، وشفّافة، ونزيهة. ولم يكن المسلمون يستخدمون مؤسّسات تمارس "سلطات مُضَادّة" (contre-pouvoir) للسّلطة الرئيسية، مثلما هو الحال في الديمقراطية. واليوم، يأتي بعض الإسلاميين الأصوليين، ويتكلّمون عن «حقوق الأغلبية»، ويحاولون فرض ما يسمونه بـ «دولة حُكْم الله»، أو «الدولة الإسلامية» المبنية على أساس «الشريعة الإسلامية». بينما هذه المفاهيم لا توجد في النصوص الدّينية الأساسية، وإنما يُبَرِّرُونَها بتأويلات شخصية ذاتية، وغير شرعية، لتلك النصوص الدّينية.

آدم: فَهِمْتُك! أُحِسُّ كأنك تريد إقناعي بأطروحة "فصل الدّين عن الدولة". فلماذا تتشبّثُ أنت في كل مرّة بفكرة "فصل الدّين عن الدولة"؟ هل مسألة العلاقة بين الدّين والدولة مُهمّة إلى هذه الدّرجة؟ هل تستحق هذه القضية أن نبحثها بتفصيل؟ هل تستوجب أن نتصارع حولها؟ وهل هي مَصِيريَّة حقّا مثلما تزعم أنتَ؟

إبراهيم: إنها مَصِيريَّة بالتّأكيد! لأن ***الفصل بين الدّين والدولة هو الحل الوحيد المعقول.*** ولأنه ***يستحيل التوفيق بين الدّين والدولة.*** ولأنه ***يستحيل أن تكون الدولة دينية*** (مثلًا: يهودية، أو مسيحية، أو إسلامية). ولأن الزَّعْم بعكس ذلك سيكون نِفَاقًا. ولأنه حتّى إذا ادَّعَت جماعة مُعَيَّنَة أن دولة مُحَدَّدة هي "دولة دينية"، فإن جماعات أخرى مُخالفة ستعتبر أن تلك الدولة تستغِلُّ الدّين، ولا تُخْلِص لِمُجَمَل مبادئه. ولأن ***الدولة، والسياسة، والقانون، والعلوم، والفنون، يخضعون كلّهم للعقل، وللتّشاور المُجتمعي، في ترابط بتطوّر المجتمع. بينما الدّين يخضع فقط لإيمان مطلق، ولنصوص دينية، ومعتقدات مقدّسة، وثابتة، وجامدة، ومُطلقة.*** ولأن كل قراءة للنّصوص الدّينية المقدّسة تبقى قراءة شخصية، ذاتية، وغير موضوعية. ولأن الدّين لا يقبل الخضوع للعقل النقدي. ولأن الاختيار بين ***«الدولة الدّينية»***، أم ***«الدولة المدنية»*** (أي «الدولة غير الدّينية»)،

هو بالضّبط الذي يحدّد ***هل العقل المُجتمعي سيكون متحررا من العقائد المُطلقة أم خاضعا لها!*** ومن خلال دراسة التجارب التاريخية للبشرية، تبدو الأمور واضحة: ***الدولة الدّينية*** (في حالة وجودها) ***تؤدّي دائما إلى الحرب الأهلية، ثمّ إلى الانحطاط! بينما الدولة غير الدّينية*** (أي التي تفصل بين الدّين والدولة) ***توفّر حظوظًا أكبر للتقدّم نحو السّلم، والاستقرار، والإصلاح، والحرّية، والإنتاج، والابتكار، والرُّقيّ، والازدهار!***

آدم: قُلْ لِي إذن، ما هي أهم ***الفُرُوقَات بين "الدّولة الدّينية" و"الدّولة المدنية"؟***

إبراهيم: ***"الدولة الدّينية"*** هي منظومة تجمع أفرادا مؤمنين، ومُتَعَبِّدِين، وملتزمين بمعتقدات دينية مقدّسة، وغير قابلة للتغيير. بينما ***"الدولة المدنية"*** هي منظومة تُؤَلِّف بين مواطنين أحرار في معتقداتهم، وفي عباداتهم، ويجمعهم تعاقد على أساس قوانين وَضْعِيَة، قَابلة للنَّقد، وللتّحسين. ومهمّة ***"الدولة الدّينية"*** هي الدّفاع عن الدّين المعني، ونشره، وتغليبه، وتحقيق معتقداته، ومحاربة كل ما يُخالفه. بينما مهمّة ***"الدولة المدنية"*** هي خدمة المواطنين، وصيّانة حرّياتهم، وحقوقهم، وتلبية حاجياتهم الدّنيوية، وذلك بغضّ النظر عن معتقداتهم. وفي ***"الدولة الدّينية"***، يكون التفكير الصحيح أو المقبول هو ذلك الذي ينسجم مع المعتقدات الدّينية. بينما في ***"الدولة المدنية"***، كل مواطن هو حرّ في أن يفكّر بالشكل الذي يروقه، ولو أن كلّ نشاط بشري (مثل الاقتصاد، والعلوم، والقضاء، ...) له قوانينه، وقواعده، ومراجعه، ومقاييسه، ومناهجه. وفي ***"الدولة الدّينية"***، تكون الكفاءة المطلوبة من الأطر والخبراء هي الكفاءة في شؤون الدّين وحده؛ بينما في ***"الدولة المدنية"*** تُطلب منهم كفاءات في القانون، والتاريخ، والاقتصاد، والفلسفة، والعلوم الدقيقة، والتكنولوجيات المتنوّعة، وفنون التدبير، والإنتاج، إلى آخره. وفي ***"الدولة الدّينية"*** تكون الثقافة، والسياسة، والقانون، والفنون، مجرّد فروع نابعة من الدّين، ومسخّرة لخدمته؛ بينما في ***"الدولة المدنية"*** تستطيع تلك الفروع من المعرفة انتزاعَ استقلالها، أو حرّياتها، إن هي كافحت من أجلها. لكن الحذر

يبقى مطلوبا، حيث يمكن، حتّى في ***"الدولة المدنية"***، أن تُخْفِيَ مظاهرُ خَدَّاعَةٌ تَحَوُّلَ الأيديولوجيةِ السائدةِ إلى شبه دين رسمي، يدفع السكان إلى عبادة النظام السياسي القائم، أو رئيسه، الذي يتحوّل إلى نصف إلاه حاكم.

آدم: هذا تمييز مفيد بين الدّولة الدّينية، والدولة المدنية. لكن أودّ أن توضّح أكثر ما هي الفُروقات السياسية، أو العَمَلِيَّة، أو الملموسة، بين "الدولة الدّينية" و"الدولة المدنية".

إبراهيم: ميزة ***"الدّولة الدّينية"*** هي أنها تخضع لاستبداد «الفَقِيه»، أو «الإمام»، أو «الشّيخ»، أو «المُرشد»، أو «الأمير»، أو «الكَنِيسَة»، أو «البَابَا». وفي هذه ***«الدولة الدّينية»***، يُعتبر «المُرشد الدّيني الأعلى» مَعْصُومًا، كأنه شِبْه نَبِيّ، أو نصف إِلَه. ويُوضع هذا «المُرشد الدّيني الأعلى» في مرتبة أسمى من سيادة الشعب، ومن الحُكومة، ومن رئيس البلاد المُنتخب، ومن السّلطات الثلاثة الكلاسيكية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية). وتنبني ***"الدولة الدّينية"*** على أساس مفاهيم مثل «القَدَاسَة»، وعلى قِيَم مثل «الخُضوع المُطلق للإرادة الإلَهية» المُفترضة. وقد تقوم "الدولة الدّينية" على أساس مؤسّسات مثل «مجلس فقهاء الدّين»، أو «العَشِيرَة»، أو «القَبِيلَة»، أو «الأَعْيَان»، أو «الطَّائِفَة»، أو «الزَّاوِيَّة»، أو «المَذْهَب الدّيني»، أو «دولة الخِلافة». وتتحوّل العائلات التي تدّعي أنها «شَرِيفَة» (أي من سُلالة «المُرْشِد الدّيني الأعلى»، أو من ذرّية النّبيّ)، إلى نُخْبَة أَرِسْتُوقْراطية. وتحصل هذه «العائلات الشّريفة» على امتيازات استثنائية في السّلطة، وفي الثَّرْوَة. وفي هذه "الدولة الدّينية"، يستغلّ الحُكّام «الهوية الدّينية» كحيلة لبناء نظام سياسي مُطلق، أو مُستبد. وتمنع "الدولة الدّينية" الاختلاف في العقيدة، أو في الفكر، أو في الثقافة، أو في الآراء، أو حتّى في نمط العيش. وتفرض "الدولة الدّينية" على كل المواطنين رأيا واحدا، ونمطًا ثقافيا منفردا. وفي "الدولة الدّينية"، يكون "التعاقد المجتمعي" (أي القانون الذي يحكم العلاقات فيما بين أفراد المجتمع) مُسْتَمَدًّا من نصوص دينية «مقدّسة». ويكون «المُرشد الدّيني الأعلى»، أو الفقهاء التّابعين له، هم الذين يَحْتَكِرُون

حقّ تأويل النصوص الدّينية. فيبقى هذا "التعاقد المجتمعي الدّيني" جامدا، ومناهضًا لِلْعَقْلَنَة، وغير خاضع للنقاش، وغير قابل للنَّقْد، ورافضا لكل تغيير، أو تطوير، أو تحسين. لأن هذا "التعاقد المجتمعي" يُعتبر من وصايا الإله التي يُحَرَّم تغييرها. وتَمنع "الدولة الدّينية" كلّ المحاولات الرّامية إلى نقد هذا "التعاقد المُجتمعي الدّيني"، أو مراجعته، أو تحسينه، أو تطويره، أو عَقْلَنَتِه.

آدم: أنت تحيّرني! أنا لا أدري هل ما تقوله لي هو حقائق موضوعية، أم مجرد دعاية تهدف إلى إقناعي.

إبراهيم: يلزم أن نَكون واضحين ومنطقيين مع أنفسنا. ما هي المهمّة الرئيسية لِ ***"الدولة الدّينية"***؟ مهمّتها هي فرض الدّين على كلّ سكّان البلاد، وتعميم هذا الدّين، وتطبيقه بكل حَذَافِيرِه. ومهمّة هذه "الدولة الدّينية" هي أيضًا منع كلّ ما يخالف هذا الدّين، ودفع المواطنين إلى تكريس حياتهم كلّها للعبادة. وكل شخص لا يقبل الخضوع لإحدى طُقوس هذا التوجّه الدّيني، ستعتبره "الدولة الدّينية" مُذْنِبًا، أو مُجرما، وَستعاقبه طبقًا لِ «الشّريعة الدّينية» القائمة داخل هذه "الدّولة الدّينية" المعنية.

آدم: يا له من مشهد مخيف!

إبراهيم: آه!... طبعًا! ... ماذا تظنّ؟ ... كل مواطن ذي عقل سليم سيخاف بالضرورة من أن تحكمه "دولة دينية".

آدم: والآن، ما هي خصوصية "الدولة المدنية"؟

إبراهيم: في الأصل، أي في التاريخ القديم، لم ينشئ البشرُ ***"الدولةَ"*** لخدمة الدّين، أو الإله، وإنما أقاموها لخدمة البشر. أي لِتوفير خدمات مُجتمعية متكاثرة، مثل تقنين التجارة، وتنظيم الأسواق والمبادلات، وتوفير الأمن، والدّفاع، وتدبير الرّي، والفصل في النزاعات، وضمان المِلْكِيَّات، وجمع الضَّرَائِب، وتشييد البنيات التَّحْتِية المشتركة، وإشباع حاجيات مجتمعية متنامية، إلى آخره. ومِيزة ***"الدولة المَدنية"*** هي أنها ***لا تُعَادِي الأَدْيَان، وإنما هي مُحايدة تُجاه الأَدْيَان.*** فلا تخضع لأيّ دِين، ولا تناهضه. ولا تتدخّل "الدولة المدنية" في المُعتقدات الدّينية للمواطنين، ولا في تَدَيُّنِهِم، ولا في عِباداتهم، ولا

في ضمائرهم. وفي هذه "الدولة المدنية"، يكون "التعاقد المُجتمعي" مبنيا على قواعد وقوانين وَضْعِيَّة، أَيْ من إنتاج المواطنين وممثّليهم المُنْتَخَبين بشكل ديمقراطي. فَيبقى هذا "التعاقد المُجتمعي" خاضعا لانتقادات المواطنين، ولمطالبهم. ويتطوّر حسب احتياجاتهم. وتستند "الدولة المدنية" في تدبير الاختلاف والتّنوّع فيما بين المواطنين على مَرْجِعِيَة العقل، والقانون، وقواعد الدّيموقراطية (وليس على الدّين). ولا تسعى "الدولة المدنية" إلى إخضاع المواطنين إلى فكر واحد، أو إلى نمط ثقافي مُنفرد. وَتَنْبَنِي "الدولة المدنية" على أساس مبادئ دقيقة، مثل مبدأ «المُوَاطَنَة»، ومبدأ «دولة الحقّ والقانون»، ومبدأ «المساواة أمام القانون»، ومبدأ «الشعب هو مصدر السّيادة والمشروعية»، ومبدأ «عُلْوِيَّة القانون الوَضْعِي»، ومبدأ «فَصْل السّلطات»، ومبدأ «المُراقبة المتبادلة»، ومبدأ «المُحاسبة المُتبادلة»، و «حُرِّيَة العَقيدة»، و «حرّية العِبادة»، و «حرّية عدم العِبادة»، إلى آخره.

آدم: كلامك هذا لا يكفي. هل يمكنك أن تعطيني توضيحات أكثر؟ وقُل لي أيضًا، كيف يُدبّر المجتمع هذه الإجراءات؟ وهل شعبنا يحتاج فعلاً إلى فصل الدّين عن السياسة؟ ولماذا؟

إبراهيم: من المؤكّد أننا نحتاج إلى فصل الدّين عن السياسة. لأن استغلال الدّين في السياسة يؤدّي إلى الاستبداد، وإلى الانحطاط. ولأن ***كل دين هو بطبيعته شُمولي، ومُطلق. وَيُؤَدِّي الدّين إلى تهميش العَقل النَّقْدِي، أو تَعْطِيلِه، أو تَكْبِيلِه، أو إِلْغَاءِه.***

آدم: اِنتظر قليلاً! ماذا تقول؟ تهميش العقل؟ ما هي حُجَجُك على أن الدّين يُهمِّش العقل؟

إبراهيم: في العديد من الدّيانات، مثل اليهودية، أو المسيحية، أو الإسلام، تكون مَراجِع المُتَدَيِّن هي النُّصوص الدّينية المقدّسة. بينما مراجع العَالِم، أو العقلاني، أو السياسي، هي الواقع، والتجربة، والعقل، ومكتسبات العُلوم الدّقيقة. ولا تَتَحَمَّل الأديان تَسَاؤُلَات العقل حول شؤون الدّين. ولا تقبل انتقاداته. وكلّما تَسَاءَلَ باحث، أو عالم، حول ظاهرة معيّنة موجودة في الكون، يكون جواب الدّين هو دائمًا: «الإله هو الذي فعل ذلك»، أو «الإله هو الذي أراد ذلك»! وهذا النَمَطُ من الأجوبة

يُوقف أيَّ تساؤل فلسفي، ويُلغي مُبَرِّر أيّ بحث علمي. ***وتفسير مظاهر الكون بـ «تدخّل الإله»، أو بـ «إرادته»، يُجَسِّد استقالة العَقل، بل هو انتحار للعَقل.*** وينحصر دور ما تبقّى من العقل في تكرار تلك الجملة المُجَمِّدَة: «الإله هو الذي أراد ذلك»! وترفض الأديان الخضوع لمنطق العقل. ولا تشجّع الدّيانات على استعمال العقل، ولا تعترف بمنتوجاته. بل تطلب الأديان من المُتَدَيِّن إيمانا مُسْبَقًا، مطلقًا، شموليا، وأبديا. والمطلوب في الإيمان هو تجاوز الحِسّ النقدي الرّائج في العقل. فيصبح المتديّن قَانِعًا بالحِكَم الدّينية، ومؤمنا بالمعجزات، وراضيا بالمُعتقدات الدّينية، ومُسايرًا للتَّأْوِيلَات والخِطَابَات الدّينية، ولو اختلفت بعض هذه الخطابات الدِّينية مع ما هو مألوف في الواقع، أو في التجربة، أو في العقل، أو في العلوم الدّقيقة. وتميل بعض الطُقُوس الدّينية إلى إِدْهَاش العَقْل، أو اسْتِهْوَائِه، أو اسْتِمَالَتِه، أو تَفْتِينِه، أو تَنْوِيمِه. فَيَغْدُو العقل كأنه مَلْفُوف في مَنْظُومَة مُغْلَقَة من التصوّرات المُتَميّزة بِبَدَاعَتها، أو بَرَاعَتِها. ويصير العقل مُقَيَّدًا بِعَقَائِدَ شُمولية، أو مُطلقة، يغلب عليها إيمان مُسْبَق، كُلِّي، وَأَبَدِيّ. وفي عالم الدّين، يُسْتَبْعَدُ التَسَاؤُل، والنَّقْد، والبَحْث، والإِبْدَاع. وغالبًا ما تكون الطقوس الدّينية على شكل إِخْرَاج (mise en scène) بَدِيع، ومُعَدّ بِعِنَايَة. ووظيفة هذا الإخراج هو تسهيل الإِيحَاء (suggestion)، أو إثارة الخَيال (imagination)، أو الإحساس بالطُّمَأْنِينَة (apaisement)، أو إحداث نوع من الاِغْتِبَاط (enchantement). وفي بعض الحالات، تَرْمِي هذه الطُقُوسُ إلى فُتُور العَقْل (léthargie)، أو افْتِتَانِه (catalepsie)، أو ذُهُولِه (narcose)ـ أو تَنْوِيمِه (hypnose)، أو إلغاءه، أو فَنَاء الحِسِّ النَقْدِي (annihilation du sens critique).

آدم: يظهر من خلال كلامك أن اشتغال العقل المجتمعي بشكل سليم مشروط بتحقيق «فصل الدّين عن الدولة». فهل لديك حجج على ما تقول؟

إبراهيم: كلّما كان المجتمع يعيش في إطار نظام سياسي يمزج بين الدّين والسياسة، فإن العقل داخل هذا المجتمع سيصبح مُقَيَّدا بأفكار دينِيّة وُثُوقِيَّة، أو مُكَبَّلًا بمعتقدات قَطْعِية (dogme)، أو

مُطلقة (absolu). فيغدو العقل عاجزا عن التّفكير بشكل مستقلّ عن هذه العقائد المُطْلَقة. وفي هذه الحالة، لا يقدر العقل على التفاعل السّليم مع إشْكَالَات المجتمع، أو مع مُستجدّات العصر الحديث. لأنه ***يستحيل التوفيق بين مَنْطِق الدّين، ومنطق العقل. فإمّا أن يَسْتَقِلَّ العقلُ عن الدّين، وإمّا أن يُهَيْمِن الدّينُ على العقل. ومن الصّعب أن يوجد خيّار ثالث.*** وهذا الفصل بين الدّين والسياسة يشكّل شرطا من بين شروط قيام العدل، والديمقراطية، وحقوق الإنسان... يجب أن نكون واضحين! ***فالمجتمع مُخَيّر بين خِيَّارين فقط: فإمّا أن يَخْضَع العقلُ إلى الدِّين، وإمَّا أن يَخْضَع الدِّينُ إلى العقل. ولا يوجد أيّ خِيَّار ثالث.*** والتاريخ يشهد أن خُضُوع العقل إلى الدِّين يؤدِّي دائما إلى الانحطاط، بينما خضوع الدِّين إلى العقل يفتح آفاق التَّقدُّم.

آدم : ولكن غالبية أفراد الشعب اختارت تغليب الدّين على العقل.

إبراهيم : هذا هو أصل الكارثة التي تتخبّط فيها مجمل الشعوب المُسلمة. ألَا يُوجد أيّ مواطن يقدر على أن يقول للشّعب حقائقه؟ فعلًا، إلى حدّ الآن، اختارت غالبية أفراد الشعب تغليب الدّين على العقل. لكن هذا الاختيار مُتَخَلِّف. لأنه غير عقلاني. يجب أن نقولها صراحة إلى الشعب: ***تغليب الدّين على العقل هو انتحار جماعي، ويؤدّي حتمًا إلى الانحطاط، أو إلى الحرب الأهلية.*** ولا يمكن الخروج من التخلّف سوى عبر الرجوع إلى تَرْجِيح العقل على الدّين.

آدم : تُخَيِّرُنِي بين خِيَّارات كلها مُحيِّرة وصعبة.

إبراهيم : ترجيح العقل على الدّين يؤدّي بالضرورة إلى فصل الدِّين عن الدولة. ***وبدون فصل الدّين عن الدولة، أو بدون فصل الدّين عن السياسة، يستحيل تحقيق الديمقراطية***[110]***!*** وفي حالة غياب فصل الدّين عن السياسة، يغدو التقدّم المجتمعي متعذِّرا، بل مستحيلا! فلاَ يوجد أمام الشّعوب المتديّنة (بما فيها المُسلمة) إلاّ خيّاران فقط: ***إمّا***

[110] أنظر وثيقة: «يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدّين عن الدولة»، للكاتب رحمان النوضة.

فصل الدّين عن الدولة وعن السياسة، وإمّا الانحطاط! وعلى خلاف بعض التأويلات الخاطئة، فصل المجال الدّيني عن المجال السياسي، لا يعني، ولا يبرّر، استئصال الدّين من المجتمع. بل على عكس المظاهر، هذا الفصل بين الدين والدولة هو الوحيد الذي يضمن الحرّيات الدّينية[111].

آدم: ولكن، أنا أومن أن الإسلام دين ودنيا، وأعتقد أن الدّمج بين الدّين والدولة يمكن أن ينتج أشياء مفيدة ورائعة. فلماذا لا نحاول التوفيق بين الدّين والدولة؟ ولماذا لا نَنْجَحُ نحن فيما أَخْفَقَ فيه أجدادنا؟

إبراهيم: كلّ الذين مَا زالوا يُصرّون على تِكرار محاولة تجريب التوفيق بين الدّين والدولة، لم يدركوا بعدُ أن ***الظواهر التي تتكرّر عبر التّاريخ، بطريقة لا استثناء فيها، تتحوّل إلى «قاعدة»، أو «قانون» يحكم تطوّر المجتمع!*** فقد جَرّبت الشّعوب مرارًا وتكرارًا محاولات التوفيق بين الدّين والدولة، في عدّة بلدان، وفي مختلف القارّات، خلال

---

[111] في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الخصوص إبّان استعمارها من طرف المهاجرين الوافدين من أوروبا، بين سنوات 1620 و 1792 م، كانت نسبة هامّة من هؤلاء الوافدين مُتَدَيِّنين، وهَارِبين من القمع المُسَلَّط على مذاهبهم الدينية. وهكذا غدت المذاهب والتيارات الدينية في أمريكا متعددة ومختلفة (Chrétiens protestants, chrétiens catholiques, piétistes, presbytériens, huguenots, méthodistes, baptistes, anabaptistes, mormons, évangélistes, etc.). وفي إطار هذا التعدّد والاختلاف فيما بين المَذَاهِب، كانت الحاجة إلى ضمان حرية التديّن لجميع المذاهب من بين العناصر القوية التي دفعت نحو وضع قوانين تؤكّد الصِّفَة "اللائكية" (laïcité) للجمهورية. وكان أول قانون ينصّ على حرّية التديّن، ويمنع وجود دين رسمي للدولة، ويحظر تدخّل الدولة في الدّين، هو القانون المُعلن من طرف برلمان ولاية "فيرجينيا" (Virginia)، في سنة 1786 م. وكان توماس جفرسون (Thomas Jefferson) هو الذي حرّر مشروع هذا القانون (Virginia Statute for Religious Freedom). بمعنى أن هذا القانون "اللّائكي" لم ينتج عن قناعة فلسفية، وإنما نتج أساسًا عن حاجة مختلف المذاهب الدّينية إلى العيش في سلام. ومع مرّ السّنوات، تكاثرت الولايات الأمريكية التي تتبنّى مثل هذا النّوع من التّشريع. بينما لم تنجح فرنسا في تشريع قانون فصل الدّين عن الدولة إلاّ في سنة 1905 م. لأن المنطلقات في فرنسا كانت مُخَالِفَة، أي أنها كانت تريد ترسيم إبعاد الكَنِيسَة عن السلطة السياسية.

المئات أو الآلاف من السّنين، أي على امتداد التاريخ الطويل للبشرية. وكانت هذه المحاولات تؤدّي دائما، وفي آخر المطاف، إلى نزاعات غير منتهية، وإلى الاستبداد، والتخلّف، والانحطاط[112]. ورغم كل الخُطب المُزَيَّنَة، أو المُنَمَّقَة، فإن تاريخ البلدان المسلمة كان ومَا يزال، منذ عهد الرّسول (المتوفّى في 632 م) إلى الآن، تاريخ مُناورات على السّلطة، وعلى الثَّرْوَة، وتاريخ فِتَن مُتواصلة، وحروب متكرّرة، مُعظمها جرى باسم الدّين، أو باسم الله. وكان مختلف الفاعلين السّياسيين، والسُّلَالَات الحاكمة، يستعملون خطابات دينية لإخفاء نواياهم الانتهازية، أو لتبرير مصالحهم الخاصة. وكان التناوب على السلطة يُنجز بالمناورة، أو بتحالفات لا مبدئية، أو بالانقلاب، أو بالغزو، أو بالغَدْر، أو بالعُنف، أو بالقَتل، وليس بالحِوار، وليس بِالإِقْنَاع، ولا بِاسْتِشَارة الشّعب، ولا بالقانون، ولا بالانتخابات، ولا بالأساليب الديمقراطية السِّلْمِيّة. وعلى أنقاض الأنظمة السياسية (والدّينية) القديمة المُنْهَارَة، كان المُنتصرون، الوافدون الجُدد إلى السّلطة السياسية، تحت راية مذهب ديني جديد، يعيدون إنتاج أنظمة سياسية (ودينية) مشابهة في البَطْش، والنِّفَاق، والاستبداد، وَالزَّبُونِيَّة، وَالمَحْسُوبِيّة، والفَساد، والتَّخَلُّف، للأنظمة التي سبقتها. الشيء الذي هدّم الاستقرار، وقضى على إمكانية ظُهُور ونُمُوّ الرأسمالية في البلدان المُسلمة (مثلما حصل في أوروبّا، أو أمريكا، أو آسيا). كما قضى على إمكانية نشوء الديمقراطية، أو التقدّم المجتمعي.

آدم: لكنك لم توضّح لي، حسب رؤيتك، لماذا لا تستطيع التيارات الإسلامية تحقيق دولة إسلامية، سليمة، وعادلة، وتقدّمية؟

إبراهيم: تُبيّن التجربة، على امتداد التاريخ، أن ميزة مختلف التّيارات الدّينية المُسَيَّسَة، أنها تبقى راسخة في "اليَمِينِيَّة" (droitisme)، وفي "المُحَافَظَة" (conservatisme)، وتكرّر مقولة أبو حامد الغزالي (1058–1111 م): «ليس بالإمكان أَبْدَعَ مِمَّا كان»! وتتنافس هذه التيارات الدّينية المُسَيَّسَة، ثمّ تتقاتل فيما بينها، ثمّ تتحالف مع

112 أنظر وثيقة: «يستحيل تحقيق الديمقراطية بدون فصل الدّين عن الدولة»، للكاتب عبد الرحمان النوضة.

القوى الأجنبية ضد التّيارات الأخرى الداخلية المنافسة لها. وظلّت التيارات الدّينية المُسيّسة تهتم بالفقه الدّيني العتيق، وتدرّس التكرار، والتقليد، وتهمل الثقافة، وتعادي الفلسفة، وَتُحَرِّمُ النّقد، وَتَنْفُر من العُلوم الدَّقِيقَة، وتَكْرَه الفُنون الجَميلة، وَتُجَرِّم الأفكار التَّنْوِيرِيَّة، وترفض البرامج المجتمعية الإصلاحية، وتَحْرُم الفَرْدَ من حقوق المواطنة. وتطمح دائما التّيارات الدّينية المُسيّسة إلى العودة إلى السّلف المثالي، أي إلى الوراء، إلى ماض أسطوري، إلى المذاهب الدّينية، والطَوَائِف، والمَشَايِخ، والعَشَائِر، والقَبائل، والخِلافة، والمَمَالِيك، والسَّلْطَنَات. وكلّما كان نظام سياسي مبنيا على أساس التّيارات الدّينية، أو المذاهب، أو الطوائف، أو العشائر، أو القبائل، أو التعصّب الدّيني، فإن العائلات الأكثر غِنًا، أو الأكثر نِفَاقًا وَعُنْفًا، هي بالضّرورة التي تنجح في السّيطرة على السّلطة السياسية، وعلى الثّرْوَة. ويتطور دائما الحُكّام الذين يحكمون باسم الدّين نحو احتكار السلطة السياسية. ثم يُوَرِّثُونَها لأبنائهم. ونتيجة كل ذلك هي إقامة نظام سياسي دِينِيّ في ظاهره، وانتهازي في جوهره. نظام مبني على أساس الأنانية، والعَصَبِيَّة، والزَّبُونِيَّة السياسية، وشِراء الضَّمائر، وعلى اقتصاد الرِّيع، والفَساد، ونشر الجَهل، والجُمود، والرُّكود، والتَّدمير المُتبادل، والتخلّف المُجتمعي، والانحطاط الشّامل، والتدخّلات الأجنبية، والاحتلال الأجنبي. وذلك هو ما ظلّ يحدث ويتكرّر في البلدان المسلمة منذ أكثر من ألف عام. وفي وضعية عالمنا اليوم، يمكنك أن تلاحظ أيضا أنه، حيثما تَقَوَّت التنظيمات الإسلامية الأصولية، فإنها تميل دائما إلى معالجة الخلافات السياسية بالعُنف، وليس بالمنهج العقلاني السّلمي. وتُنتج هذه التنظيمات الإسلامية الأُصُولِيّة التَّطَرُّفَ، والتَعَصُّب، والاقْتِتَال، والحرب الأهلية، والخراب، والانحطاط، مثلما حدث في إندونيسيا، أفغانستان، وباكستان، والعراق، وسوريا، واليمن، ومصر، والسّودان، والصّومال، وليبيا، والجزائر، ومَالِي، والنّيجر، وشمال نِيجِيرْيَا، إلى آخره. بينما ***في مجمل البلدان التي مُورِسَ فيها الفصل بين الدّين والدولة، خلال العصر الحديث، أثبتت تجاربها أن هذا الفصل يُساعد على تحرير العقل، وعلى تنمية المجتمع، وتقدّمه.***

وذلك هو ما حدث في أوروبّا الغربية، وأمريكا الشّمالية، وأستراليا، وآسيا. فهل تحتاج الشعوب المُسلمة اليوم إلى إعادة تجريب حروب القرون الوسطى (التي حدثت في أوروبّا الغربية) لكي تُدرك أن ***التَعَصُّب الدّيني يؤدّي حَتْمًا إلى الحرب الأهلية***؟ هل تحتاج الشعوب المسلمة إلى تجريب الحروب العالمية (مثل الحربين العالميتين الواقعتين بين سنتي 1914 و 1945 م) لكي تُدرك أن الحلّ الوحيد السّليم المعروض على الإنسان، ليس هو الأيديولوجية الدّينية المُتَعَصِّبَة، وإنما هو العقل الحرّ، النّاقد، والمَرِن، والمتسامح؟

آدم: لكن لماذا تضعني أمام خيارين أحلاهما مُرٌّ؟ حيث تقول لي: إمّا هيمنة الدّين وإلغاء العقل، وإمّا ترشيد العقل عبر فصل الدّين عن الدولة وعن السياسة؟

إبراهيم: أنظر أنت بنفسك إلى تجارب الحركات الإسلامية في بلدان مثل مصر، والسودان، والصومال، والعراق، واليمن، وسوريا، وليبيا، وأفغانستان، وباكستان، إلى آخره. كلّها تؤكّد ***القاعدة*** التّالية: كلّما اهتمّت حركة إسلامية بانشغالات سياسية، تؤدّي بها آلية الممارسة السياسية إلى ابتعاد متزايد عن المبادئ، وعن النزاهة، وعن المعتقدات الدّينية، وتسوقها إلى فقدان الانسجام بين العقيدة الدّينية والممارسة السياسية. وعلى عكس ذلك، كلّما انشغلت حركة إسلامية بالمبادئ والعقائد والرّوحانيات الدّينية، فإن طبيعة هذا الاهتمام العقائدي يسوقها إلى ابتعاد متصاعد عن الأنشطة السياسية. ونتيجة هذه الظاهرة المجتمعية هي أن ***كل حركة دينية تنتهي بالضّرورة، إمّا إلى تغليب السياسة على الدّين، وإمّا إلى ابتعاد الدّين عن السياسة.*** لذا يستحيل التّوفيق بشكل متوازن بين الدّين والسياسة خلال أمد طويل. فيصبح الحل الوحيد، المعقول، هو ***الفصل الإرادي بين الدّين والسياسة***. وكل حركة دينية ستجد نفسها، في آخر المطاف، مجبرة إمّا على التركيز على الأنشطة الدّينية المُحَايِدَة، وإمّا على التركيز على الفعل السياسي بكلّ ما يُمْكِن أن يُوجَد فيه من تقلّبات، وتناقضات، وانتهازيات. أما الجمع بين الدّين والسياسة، فيبقى مستحيلا على الأمد الطويل.

آدم: ... ولماذا؟ ...

إبراهيم: لماذا؟ ... لماذا؟... لأن تدبير المجتمع يستوجب العَمَل بالعَقل (وليس بالإيمان). ومرجعيات العقل تنحصر في الواقع، والتجربة، والمنطق، والعلوم الدقيقة، والمشاورات المُجتمعية الديمقراطية. بينما الدّين، أو العبادة، يستوجبان العمل بالإيمان وحده (وليس بالعقل). ومرجعيات الدّين، أو العبادة، تنحصر فقط في النصوص الدينية المقدسة الجامدة.

آدم: لكن صعود «الإخوان المسلمين» إلى الحكم في مصر لم يكن يتخلّله السّيناريو الذي ذكرتَه سابقًا.

إبراهيم: ظلّ تنظيم «الإخوان المسلمين» يُردّد في مِصْر شعاره الرئيسي خلال عدّة عقود: «الحَلُّ هو الإسلام»! ولمّا وصل «الإخوان المسلمون» إلى الحكم (في 30 يونيو 2012)، تبيّن أنهم لا يتوفّرون على أيّ حَلّ، لأيّ مشكل من مشاكل مِصْر. فانتفضت جماهير حاشدة (بين 25 يونيو و 3 يوليوز 2013) ضدّ حكم «الإخوان المسلمين»، والتحق الجيش بهذه الجماهير المتمرّدة، وأسقطوا معًا هذا الحُكم «الإسلامي» المتخلّف، الذي قاده محمد مرسي. ثم استغلّت مؤسّسة الجيش هذه الفرصة لاستعادة سيطرتها على الدولة، وفرض الجيشُ الاستبدادَ من جديد. بينما الواجب هو أن ينحصر دور الجيش في مهام الدّفاع الوطني، تحت مسؤولية حكومة مدنية شرعية، دون الانشغال بأيّ عمل سياسي.

آدم: وماذا تقصد بالضّبط بعبارة «***الفصل بين الدين والدولة***»؟

إبراهيم: "***الفصل بين الدّين والدولة***" هو إجراء سياسي، وقانوني، وليس إجراءً دينيا، ولا يمسّ الإيمان، ولا يُغيّر المواقف الدّينية أو العَقَائِدِيَّة للمواطنين. وهذا "الفصل بين الدّين والدولة" يضع حدودًا بين المَجَال الدّيني والمجال السياسي. لكنه لا يعني، ولا يبرّر، استئصال الدّين من المجتمع. و"الفصل بين الدّين والدولة" هو اعتراف بالاختلاف بين منطق المنظومة الدّينية، ومنطق المنظومة السياسية. ***ومعنى "الفصل بين الدّين والدولة" هو: ألاّ تَخضع الدولة للدّين، وألا يَخضع الدّين للدولة.*** فيعيش كل واحد منهما في حرّية، وفي استقلال

عن الآخر. وإذا كانت غاية الدّين هي إرضاء الإله، وعبادته، فإن مهمة الدولة، ليست هي خدمة الإله، أو عبادته، وإنما هي تدبير المجتمع، وخدمة حاجيّات الشعب. ولا يعني "فصل الدّين عن الدولة" التخلّص من الدّين، أو تهميشه، أو مضايقته، وإنما يعني عدم السّماح باستغلال الدّين في السياسة، وعدم إدخال السياسة إلى الدّين. وفي هذا الإطار، فإن مُمَثِّلِي الشعب (المنتخَبين طِبْقًا لمبادئ العدل والديموقراطية) هم الذين يُدبّرون الدولة، بواسطة العقل الجماعي، والقانون الوَضْعِي (وليس طبقًا للنّصوص الدّينية المُقدّسة والجامدة). ويُطبّق المواطنون دينهم بحرّية تامّة، بالاعتماد على الإيمان الشخصي (وليس على العقل). كما يمارس المواطنون السّياسةَ بحرّية كاملة، بالاعتماد على العقل الفردي، وعلى العقل الجماعي (وليس على الدّين). ***ولا يجوز لمؤسّسات الدولة أن تستعمل الدّين لبلورة سياساتها، أو لتبريرها. كما لا يجوز إخضاع القرارات السياسية، أو وضع القوانين، لتأثير المؤسّسات الدّينية، سواءً كانت عمومية أم خصوصية.*** بل يلزم مؤسّسات الدولة أن تبني قراراتها (السياسية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو غيرها) على قاعدة حجج نابعة من العقل، أو من التّجربة، أو على أساس براهين منبثقة من العلوم الدّقيقة، أو على ركيزة الاستجابة لمصالح الشعب. وتأويل أحداث المجتمع، أو قراءة وقائع الطبيعة، يكون على أساس مناهج عقلانية، أو مبادئ عِلمية، بشكل مُستقل عن المُعتقدات الدِّينية.

آدم: وما هي انعكاسات مبدأ «الفصل بين الدّين والدولة» مثلاً على أنشطة فقهاء الدين؟

إبراهيم: يمكن لأي فقيه في الدّين أن ينتقد الدولة وسياساتها، لكن بِشرط أن يقوم هذا الفقيه بهذا النقد بصفته مواطنا عاديا، وليس بصفته فقيها في الدّين، وبشرط أن يكون نقده مبنيا على أسس عقلانية، أو تِقْنِيّة، أو قانونية، أو سياسية، وليس على اعتبارات دينية. حيث يُمنع على أيّ فقيه في الدّين، وعلى أية حركة دينية، أن تنتقد الدولة، بمبرّر أن هذه الحركة هي وصيّة على الدّين، أو بصفتها نائبة عن الإله، أو بصفتها مُكَلَّفَة بتنفيذ إرادة الإله، أو باعتبارها هي الوحيدة

التي يحقّ لها احتكار الفهم الصحيح للدّين. كما يُمنع على أيّ كان أن يفرض على غيره القيامَ بعبادة معيّنة، أو الخضوعَ لمعتقدات دينية، أو الرّضوخ لتقاليد محدّدة. ولا يجوز لأي كان أن يحاول فرض إيمان معيّن، أو عبادة محدّدة، على أفراد أو جماعات من الشعب، بواسطة الإكراه، أو الحيلة، أو العنف، أو التّرهيب. كما لا يجوز لأي كان أن يحاول منع جماهير الشعب من ممارسة عقائدها الدينية. وإذا ما حدثت نزاعات بين متديّنين مختلفين، تكون الدولة هي المؤهّلة للحكم في خصوماتهم، وذلك طبقا للقانون الوضعي القائم.

آدم: وفي إطار «الفصل بين الدّين والدولة»، هل تلتزم الدولة بِالْاِسْتِرْشَاد بالمراجع الدّينية؟

إبراهيم: لا تلتزم الدّولة بالنصوص الدّينية المقدّسة، وإنما تلتزم بالعَقْدِ المُجتمعي (الدستور)، وبالقانون الوضعي. وعلى خلاف النصوص الدّينية، يبقى هذا القانون الوضعي خاضعا للمراجعة، وللنقد، وللتَّحْسِين، وذلك طبقًا لقواعد الدّيمقراطية المُتعارف عليها عالميا. ***وليس للدولة أيّ دين.*** لأن الإيمان، والعِبادة، يدخلان ضمن حرّيات الأشخاص، ولا يدخلان ضمن خصائص الدول. ***ولا يمكن للدولة أن تكون دينية،*** لأن الدولة ليست شخصا، أو بشرا، وإنما هي على الخصوص مؤسّسات، وعلاقات إدارية، وصلاحيات، وَتَرَاتُبِيَّة، واختصاصات، وقوانين، وآليات إدارية، وميزانيات مالية، وبرامج اقتصادية أو اجتماعية. ***ولأن الدولة مُجْبَرَة على أن تكون مُحايدة تُجاه جميع الأديان أو المذاهب. ولأن الدولة وسياساتها هي مجرد تدبير مُجتمعي وعقلاني، وليست لا عَابِدَة، ولا عِبَادَة.*** وبالمقابل، لا يجوز للوزراء، أو للحُكّام، أو لمسؤولي الدولة، أو لعُمَلَائِهم، أن يتدخّلوا في الشؤون الدّينية، أو في طُرق تعبّد المواطنين[113]. وعند تناول أي مشكل مجتمعي، ***لا تنطلق الدولة من الدّين، لأن الدّين يدخل ضمن الحرّيات الشخصية.*** فيبقى من حقّ أيّ مواطن، أو أيّة جماعة، أن

113 أنظر كتاب (بالفرنسية):
Abderrahman Nouda, Le Politique, chapitre ‘Religion et politique’, téléchargeable à partir du site: ‘http://LivresChauds.Wordpress.Com’.

تستوعب الدّين حسب المذهب الذي يلائمها. كما يحقّ لأي مواطن أن يطبّق الدّين بالطريقة التي تَرُوقُه. وعند معالجة قضايا المجتمع الدّنْيَوية، لا تنطلق الدولة من تقاليد أو مَرَاجِع دِينية، ولا تُرجع كلّ شيء إلى الإرادة الإلهية، أو إلى قَضَاء القَدَر، وإنما تنطلق الدولة من الواقع المجتمعي الحَيّ، ومن دراسته العلمية. وتعمل الدولة طبقا لِلْعَقْد المُجتمعي (الدستور)، وذلك بشكل تَشَارُكِي مع مختلف الفاعلين في المجتمع، بهدف إيجاد الحلول العقلانية، والعادلة، والديمقراطية، التي تخدم مصالح أكبر نسبة ممكنة من الشعب. وعند نقاش قضايا مُجتمعية، أو عند تدبير شؤون المجتمع، تقوم الدولة بتحديد الاختيارات، ليس انطلاقا من النصوص الدّينية، وإنما انطلاقا من التّشاور المُجتمعي الديمقراطي والمتناقض، وعبر تفعيل المنطق العقلاني وحده. فلا يُقبل بأن يأتي أي شخص أو جماعة، وأن يحاول فرض رأيه السياسي الخاص، وذلك بدعوى أن هذا الرأي هو «الموقف الدّيني الوحيد السّليم». كما لا يُقبل بأن يأتي أي شخص أو جماعة، فيقول: «في القضية المجتمعية الفُلَانِية، يجب عليكم أن تفعلوا كذا وكذا، ولو أنه يخالف العقل، ولو أنه يلغي الحرّية، لأن الله أو الرسول قال كذا وكذا». مثل هذا التدخّل الدّيني في المجال السياسي يبقى مرفوضا، وممنوعا. وبالمقابل، يُمنع على كلّ حاكم، أو وزير، أو مسؤول في الدولة، أن يقول للمواطنين: «يجب عليكم أن تؤمنوا بالدّين بهذه الطريقة المحدّدة»، أو «يجب عليكم أن تعبدوا الله بهذه الكَيْفِيّة». لأن الدّين يبقى للّه وحده، بينما الدولة أو السياسة تبقيان للمواطنين أجمعين. ولتلافي أي سوء تفاهم داخل المجتمع، يَلْزَم المُشَرِّع أن

يَنُصَّ في القانون على ***حرية العَقِيدَة***[114]، ***وحرية العِبادة***، ***وحرّية عدم العبادة***. وكل مواطن هو حرّ في أن يعيش تَدَيُّنَه، أو عدم تديّنه، بالمنهج الذي يلائمه شخصيا، بشرط ألا يَتَطَاوَل على الحريات المشروعة للمواطنين الآخرين.

آدم: وإذا لم نعمل بِ "الفصل بين الدّين والدولة"، ماذا سيحدث؟

إبراهيم: "الفصل بين الدّين والدولة" هو الحلّ الوحيد الذي ينظّم حِيّاد الدولة، ويضمن كرامة الدّين. وبدونه، يصبح استغلال الدّين في السياسة مباحًا لكلّ الانتهازيين، ويصبح إدخال السياسة في الدّين مرخّصًا لكل الجاهلين. وَتَمْتَزِج سلطة الدولة بسلطة الدّين. ويلجأ المُسَيْطِرُون على السلطة السياسية، أو على السلطة الاقتصادية، أو على السلطة الإعلامية، إلى توسيع هَيمنتهم إلى المجال الدِّيني. فيصبح الدّين مُسَخَّرًا لخدمة أغراض قَبَلِيَة، أو فِئَوِيَة، أو طَبَقِيَة. وتضطر الحركات الدّينية إلى الانغماس كلّيا في صراعات سياسية عَقِيمَة، ولا مُنتهية، وبِأَقْنِعَة دِينية مُضَلِّلَة. فتكون الضحية مزدوجة، هي أوّلاً الدّين، وهي ثانيا الشعب.

آدم: فهمتُ ماذا تقصد بعبارة "فصل الدّين عن الدّولة". قُل لي الآن، ماذا تعني بعبارة «حرية العقيدة»؟

إبراهيم: المقصود من ***"حرّية العقيدة"***، أو ***"حرية العبادة"***، هو أن الإيمان، وعدم الإيمان، والعبادة، وكذلك عدم العبادة، هي كلها أمور تدخل ضمن الحريات الشخصية، وضمن حقوق الإنسان. وكل مواطن يريد أن يؤمن بدين محدّد، فذاك من حقّه. وكل مواطن لا يريد أن يؤمن بأي دين، فذاك من حقه أيضًا. ولا يجوز لأي شخص كان أن

---

[114] جاء في الفصل 6 من دستور تونس لسنة 2014: «الدولة راعية للدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي. تلتزم الدولة بنشر قيم الاعتدال والتسامح، وبحماية المقدّسات ومنع النيل منها، كما تلتزم بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية والعنف وبالتصدي لها». أما الفصل 64 من دستور مصر 2013 فيقول: «حرية الاعتقاد مطلقة. وحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الأديان السماوية، حق ينظمه القانون».

يحاول إجبار أي مواطن على الإيمان بفكر معيّن، أو بدين محدّد. فالمواطنون الذين يقبلون الالتزام بتعاليم دينية محدّدة، وكذلك المواطنون الذي يرفضون الخضوع لأي نَصٍّ ديني مهما كان، كلهم لهم الحق في الحياة، وفي المُواطنة الكاملة، ولهم الحق في صِيانة وتنمية مصالحهم الخاصة. فَلاَ يَمْنَحُ الإيمان، أو العبادة، أي امتياز للمواطن المتعبّد. كما أن عدم العبادة، أو حتى الإلحاد، أو الكُفر، لا يبرّر حرمان أي المواطن (غير متعبّد) من أي حقّ مشروع. وما يطلبه المجتمع من كل مواطن، ليس هو أن يكون ملتزما بالدّين، أو رافضا له، وإنما المطلوب من المواطن هو أن يلتزم بالقوانين الوَضْعِيَة التي أَقَامَتها الدولة، من خلال ممثّلي الشعب الشّرعيين، وذلك طبقًا لمبادئ العدل والديمقراطية. فلا يحقّ لأي شخص أو مؤسّسة أن تقول للمواطنين: «يجب عليكم أن تؤمنوا بهذا الدّين، وبهذه الطّريقة»، أو أن تقول لهم: «يلزمكم أن تُطَبِّقُوا الدّين بهذا الشكل أو ذاك». بل الإيمان أو التديّن هما شأنان شخصيان. وهما جزآن لا يتجزّآن من حقوق الإنسان (كما هي متعارف عليها عالميا). فكل مواطن هو حرّ في أن يتفاعل مع الدّين بالشّكل الذي يلائمه، وذلك حسب قناعاته، أو إيمانه، أو اختياراته. وكل مواطن هو حرّ في أن ينخرط في المذهب الدّيني، أو المدرسة الدّينية التي تعجبه. ومن حقّه أن يمارس الشعائر الدينية التي يؤمن بها. ولا يحقّ لغيره أن يجبره، بواسطة التّهديد، أو الإكراه، أو الحيلة، على التعامل مع الدّين بطريقة لا يقبلها هذا المواطن. ***وما يُوجبه المجتمع على كل مواطن في مجال المعاملات، هو أن يتفاعل مع الدولة، أو مع مواطنيه، على أساس العقل والقانون (وليس على أساس الدّين). لأن كل مواطن هو في جوهره حرّ، وفي نفس الوقت، هو مسؤول عن كلّ أفعاله، وملزم باحترام حريات غيره من المواطنين.*** والالتزام بالعقل (سواءً الفردي، أم الجماعي، أو المُجتمعي)، يؤدّي بنا جميعا، وبالضرورة، إلى التَعَاقُد المُجتمعي، وإلى التعايش السّلمي، وإلى القانون، والأخلاق، والتعاون، والتكامل، والتضامن المُجتمعي.

آدم: فهمتُ تعريفك لـ «حرّية العقيدة». لكن إذا نحن عملنا بهذا المبدأ، فسيؤدّي بنا إلى تغيير أشياء كثيرة. منها مثلا إلغاء تدريس المواد الإسلامية في الدارس.

إبراهيم: فعلاً، ليس من اختصاص المدرسة العُمومية أن تفرض على التلاميذ القاصرين أن يَتَبَنَّوا دينًا محدّدا. وفي إطار فصل الدّين عن الدّولة، لا يحق للدولة، ولا للمدرسة العمومية، أن تُجبر التلاميذ على اتباع تكوين ديني محدّد. وكلّما كان التلاميذ أو الطلبة خاضعين لتنقيط، أو لامتحانات، في موادّ مدرسية تتناول الإيمان، وطقوس العبادة، والمعتقدات الدّينية، فهذا يعني أن هؤلاء التلاميذ أو الطلبة أصبحوا مُجبرين على التديّن بِدين محدّد. وهذا الإجبار يتناقض مع حرّية العقيدة، ومع حرّية العبادة، ومع حقوق الإنسان. ***ومهمّة التعليم العمومي، ليست هي الدّعوة لِدين محدّد، ولا هي الدعوة لفكر سياسي معيّن، وإنما هي بالأساس تعليم القراءة، والكتابة، والحساب، والمَنْطِق، والعُلوم الدّقيقة، والاقتصاد، والفلسفة، والثقافات الكونية، والمهارات المهنية، وتِقْنِيَات الإنتاج.*** وغَاية التعليم العمومي هي تكوين مواطن عَالِم، كُفْء، مثقف، حُرّ، مستقل، مُبادر، مُنتج، ومُسلّح بمناهج علمية، ويقظة، ومُبدعة، وناقدة. وإذا أرادت عائلات أن تعلّم أبناءها دينا معيّنا، فيمكنها إدخالهم إلى مدارس خصوصية موازية، متخصّصة في تعليم ذلك الدّين.

آدم: فهمتُ معنى «فصل الدّين عن الدّولة». لكن أنا أخشى أن يؤدّي هذا الفصل بين الدّين والدولة إلى تهميش الدّين الإسلامي! كيف يعقل في هذه الحالة القبول بتهميش الدّين الإسلامي، بينما السّر في ظهور هذه الأمة العربية الإسلامية، وازدهارها، هو بالضبط الدّين الإسلامي؟ أليس الدّين الإسلامي هو الذي منح للأمة العربية الإسلامية إشعاعا إنسانيا كونيا؟ وكيف يمكن للأمة العربية الإسلامية أن تحقق مشروعها الحضاري إن هي قبلت بتهميش الدّين الإسلامي؟

إبراهيم: أنا أحترم مشاعرك. وأشاطرك همومك. وأعتبر أنه من حقّك أن تحرص على صيانة المكانة المُبَجَّلَة التي يحظى بها الدّين الإسلامي. وبِنزاهة كاملة، أُطَمْئِنُك أن هدف "فصل الدّين عن الدولة"

ليس هو تهميش الدّين، أو الإساءة إليه، وإنما هدفه هو تلافي استغلال الدّين في السياسة، وتفادي إدخال السياسة إلى الدّين، والمساهمة المتواضعة في إيجاد حلول عقلانية لمشاكل مُجتمعية مزمنة وعويصة. حلول تصون حرمة الدّين، وتُمكّن في نفس الوقت الشعبَ (أو المجتمعَ) من معالجة مشاكله بنفسه. لنحاول إذن أن نفكّر بشكل مَرِن، موضوعي، وجماعي. الإسلام أتى في وقت ظهوره بأشياء إيجابيةَ أو تقدّمية. لكن الملاحظ بشكل عام في تاريخ مجمل الدّيانات، هو أنه، بعد مرور وقت طويل نسبيا على نشأتها، تنتهي مجمل ديانات العالم إلى حالة من الرّكود الفكري. وهذا مصير مشترك لكل ديانات العالم (بل ولِمُجْمل الأيديولوجيات). أنا أتفهّم تعلّقك بماض مُعظّم. بل أتعاطف معك حول تخوّفك من كل تغيير جذري. لكنّني آسف أن أقول لك بصراحة: يجب أن ننظر إلى الواقع العالمي كما هو، وليس كما نشتهي أن يكون! لقد حان وقت القطع مع الحَنِين إلى ماض إسلامي مثالي! فمن المستحيل الرجوع إلى الماضي، ومن غير المعقول أن نحاول إعادة إنتاج ماض غَدَت ظروفه متجاوزة بشكل جذري. يجب أن ندرك أن الأَزْمِنَة قد تغيّرت منذ قرون! لقد تغيّر التاريخ! يجب أن نَفِيقَ من سُباتنا! ***وعُصور الحضارات المبنية حَصْرًيًا على أساس الدّين قد انتهت! ومُحرّك الحضارة لم يعد اليوم هو الدّين، بل هو العقل الإنساني، أو العقل الكوني!*** الشيء الذي لا يعني، ولا يبرّر، تهميش الدّين، ولا يلغي الحاجة إلى احترام كل الأديان. وكلّ مجتمع يتكوّن بالضّرورة من متديّنين وغير متديّنين. فَيَجب الالتزام باحترام حرّية العقيدة. كما يلزمنا أن ندرك أنه ليس من مصلحتنا أن ننغلق على أنفسنا. ***والواقعية تفرض علينا اليوم بأن نهتمّ بابتكار وتشييد مستقبلنا، وأن لا نغرق في تمجيد ماض غَدَى متجاوزًا!*** ولكي نخرج من تخلّفنا المجتمعي الحالي، نحن مجبرون على رفع تَحَدّ إضافي، أو خوض مغامرة من نوع جديد. ***والمَدْخَل الإجباري لسيرورة التقدّم هو بالضّبط العَقْلَنة المُجتمعية الشّاملة،*** بما فيها من قيم إنسانية، وحرّية، وعدالة، ودَمَقْرَطَة، وأخلاق، وقانون، وتكامل، وتضامن، وتقدّم، وعلوم، وتكنولوجيات. وذلك ليس فقط على مستوى وطن واحد، بل

على مستوى البشرية كلها! ومن الأكيد أنه ***بوسعنا أن نستوعب هذا العقل الإنساني الكوني، بل بإمكاننا أن نساهم في تطويره وإغناءه!***

آدم: أشكرك على تفهّمك، وأعترف بأنّك تحمل رؤية واسعة أو طَمُوحة. لكن ما يهمّني أنا هو القضايا التفصيلية أو العملية. وأخاف أن تؤدّي حرّية العقيدة إلى تكاثر الإلحاد، أو الكفر.

إبراهيم: كن مُطمئِنًّا! أنت بنفسك قُلْتَ أنه لا يحدث شيء إلاّ إذا أراده الإله. وعليه، فإن وجود أشخاص غير متديّنين، أو حتّى ملحدين، هو أيضًا واقع ناتج عن إرادة إلَهِية، ومنسجم معها. وبالتّالي، اِطمئن، ولا تخف من المستقبل!

آدم: أخشى فعلاً أن تؤدّي ***حرّية العقيدة*** إلى خلق مشاكل، أو نزاعات، أو تَفْرِقَة في المجتمع. ويمكن أن يؤدّي إقرار ***حرّية العقيدة*** إلى تخلّي مواطنين كثيرين عن الدّين الإسلامي. ويمكن أن ينتشر الكفر، أو الإلحاد، أو الزَّنْدَقَة، أو الرَّذيلَة، أو الانحلال، أو الفساد. كما يمكن أن تظهر داخل بلادنا ديّانات مختلفة، أو طَوَائِف دينية متصارعة، أو مَذاهب مُتطاحنة. وفي حالة وجود طوائف دينية متناحرة داخل بلادنا، فإنني أخشى أن تحاول الدّول العظمى استغلال وجود طوائف متصارعة فيما بينها لكي تتدخّل في بلادنا، أو لِكَي تحتلّها، أو تقسّمها، مثلما حدث في لبنان، والعراق، والسودان، والبحرين، واليمن، وغيرهم. وأنا لا أقبل كل هذه التطورات السلبية المُحتملة.

إبراهيم: أتفهّم مخاوفك، وأتضامن معك حول غيرتك على دينك، وعلى بلادك. لكنني متأكّد من أن ***كل مواطن يؤمن حقّا بدينه، لن تقدر حرّيةُ العقيدة على إزاحة إيمانَه.*** وحتى بعد تشريع حرّية العقيدة، فإن كلّ مواطن يؤمن حقّا، سيبقى مؤمنا. ومن المُحتمل أن المواطن الذي كان إيمانه سطحيا، أو زائفا، أو ناتجا فقط عن تقليده، أو مُسايرته، للتّيار الغالب الموجود في بيئته المُجتمعية، من المحتمل أن يبقى كما كان في السابق. كما يمكن أن يعلن انسلاخه عن دينه السابق. أنظر مثلا إلى تجربة بلدان أوروبّا المسيحية، بغربها وشرقها، بعدما قَنَّنَت، أو أقرّت، دُوَلُها حرّيةَ العقيدة. ماذا جرى في هذه البلدان؟ هل اِضْمَحَلَّت أو اِنْقَرَضَت فيها الدّيانات (المسيحية،

والكاثوليكية، والأرثدوكسية، والبروتستانتية، إلى آخره)؟ لا أبدًا! فمثلاً في فرنسا، التي قرّرت فصلَ الدولة عن الكنيسة، منذ سنة 1905 م، ورغم أنها منعت الكنيسة من التدخّل في الحياة الشخصية للمواطنين، ورغم أنها شَرَّعَت حرية التعبير، وحرّية الضمير، وحرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة، فإن الدّيانة المسيحية (بمجمل مذاهبها) استمرت مثلما كانت في السّابق. وفي مثال تُرْكِيا المسلمة، وبعد مرور قرابة 94 سنة من العَلْمَانِية (laïcité) التي أقرّها الرئيس مصطفى كمال أَتَاتُورْك في سنة 1922 م، لا زالت اليوم قرابة 80 في المئة من سكان تركيا مسلمة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد مرور أكثر من قرنين على تقنين حرّية العبادة، وحرّية العقيدة، فإن قرابة 75 في المئة من السكّان لا زالوا متحمّسين لديّاناتهم المتنوّعة. وعليه، فنسبة السّكان الذين يؤمنون، أو الذين يعبدون، في مجمل هذه البلدان، لم تتغيّر فجأة. ورغم ذلك، لِنَفْتَرِض جدلاً الآن أن الاحتمال الأسوأ هو الذي سيحدث في بلادنا. لنفترض أن إقامة قانون حرّية العقيدة سيدفع نسبة هامّة من المواطنين إلى تخلّيهم عن دينهم السابق. ماذا تفضّل أن تفعل أنتَ في هذه الحالة؟ لديك اختياران لا ثالث لهما. الاختيّار الأول هو أن يبقى الدّين الرسمي مفروضًا على المواطنين، بواسطة الضّغط المعنوي، أو بالإكراه، أو بالقوّة، أو بالتّرهيب، أو بالدِّعَايَة، أو بِالتَّحَايُل. وفي هذه الحالة، وتبعًا لما سبق ذكره، يلزمك أن تقبل بدوام نظام سياسي ديني استبدادي، مُسْتَلَب (aliéné) بالدّين، ويهدف إلى فرض دين إجباري، على مواطنين يبقون مُجَرَّد رَعَايَا، ولا يتمتعون بأية حرّية، (مثلما حدث في النظام السياسي الذي أقامته جماعة «طالبان» في أفغانستان، أو جماعة «القاعدة»، أو جماعة «دَاعِشْ»، في بعض المناطق المشرقية التي سيطرت عليها في العراق وسورية). الاختيار الثاني هو أن تلتزم الدولة باحترام الحرّيات الأساسية للمواطنين، لأننا نثق في نُضْج هؤلاء المواطنين، ولأننا ندرك أنه ***لا إنسانية حقيقية بدون حرّية***، ولو أن ممارسة هذه الحرّيات يمكن أن تؤدّي إلى بعض المظاهر المجتمعية السلبية والمؤقّتة، والتي قد لا نَرْغَب فيها، والتي سوف نضطر جماعيا إلى الاجتهاد لمعالجتها أو

لِتَقْلِيصِها. فأي الخيارين تفضّل؟ أنت حرّ في أن تختار الموقف الذي تظنّه في مصلحة الشعب. وهذه المسألة تُرجعنا إلى إشكالية فلسفية تناولناها فيما سبق. وهي التالية: ***هل الدّين هو وسيلة أم غاية في حدّ ذاتها؟*** *وفي رأيي المتواضع،* ***الإنسان هو الغاية، والدّين ما هو إلاّ وسيلة من بين عِدَّة وسائل تهدف إلى إسعاد البشر!***

آدم: كأنك تقول أن ***إنقاذ الإنسان هو أهمّ من إنقاذ الدّين.*** ولكن توجد نصوص دينية قطعية، فيها أحكام إلَهِيَّة واضحة، أو زَجْرِيَة، مثلا في مجالات تعدد الزوجات، أو الإرث، والعقوبات الجسدية، إلى آخره. فماذا ستفعل الدولة في هذه الحالات؟ هل ستخضع لهذه النصوص الدّينية أم أنها ستتجاهلها؟

إبراهيم: في إطار الفصل بين الدّين والدولة، لا تنشغل الدولة بالدّين، ولا تخضع للنّصوص الدينية، سواءً كانت قطعية أم لا. بل تترك الدولة القضايا الدينية للفقهاء، وللمواطنين، لكي يتصرفوا فيها بحرّية، وذلك حسب قناعاتهم الشخصية. وبعبارة أخرى، ***العناصر التي تتحكّم في العلاقات، وفي المعاملات، فيما بين المواطنين، ليست هي النصوص الدّينية، وإنما هي القوانين الوضعية، التي أنتجها الشعب أو ممثلوه الشرعيون، وذلك طبقا لمبادئ العقل، والعدل، والديمقراطية.*** وهذا التدبير لا يمنع السياسيين، أو مؤسّسات الدولة، من أن تأخذ بعين الاعتبار (حسب المُستطاع) التقاليد أو المعتقدات التي تَتَّبِعُهَا فئات مختلفة داخل المجتمع. وكل مواطن يريد إخضاع حياته الشخصية لأحكام نصوص دينية من اختياره، فهو حرّ في ذلك. وكل مواطن يرفض إخضاع حياته الشخصية لأي نَصٍّ ديني، فهو أيضا حرّ في ذلك. لكنه ***يُمْنَع على أيّ كان أن يحاول إجبار غيره من المواطنين على الخضوع لأية تعاليم أو نُصوص دينية.*** لأن القانون يضمن حرّية العقيدة، وحرّية العبادة، وحرّية عدم العبادة. كما أن القانون يفرض على كل فرد أو جماعة أن يحترم معتقدات أو عادات المواطنين الآخرين (بمعنى ألّا يهينهم، أو يستفزّهم، أو يستهزئ بهم، أو يعتدي على حرّياتهم).

آدم: واضح! فهمتك! تريد أن تخصّص لكل ميدان منطقه الخاص به. في ميدان الدّين، تعمل بمنطق الدّين. وفي ميدان المجتمع، تريد العمل بمنطق العقل. ربّما!... ربّما!... هذا ممكن!... لكن أنا أحتاج إلى وقت أكثر لكي أتمعّن بدقّة في كل هذه الأطروحات.... أمّا اليوم، فلا أستطيع أن أجادلك حولها... قُل لي الآن، كيف يمكن للمجتمع أن يمنع استغلال الدّين في مجال السياسة؟

إبراهيم: الحلّ معروف. وقد طبّقته المجتمعات المُتقدّمة أو الديمقراطية (في أوروبا الغربية وأمريكا)، وذلك منذ قرون. وهذا الحلّ هو فصل الدّين عن الدولة، وفصل الدين عن السياسة. واعتبار الدِّين شأنًا شخصيا، واعتبار الدولة شأنًا جماعيًّا. وبدون فصل الدين عن الدولة، وعن السياسة، يستحيل تحقيق الديمقراطية. بل ***إذا لم نفصل بين الدّين والسياسة، فَسَيَسْتَحِيل علينا تحقيق حتى العَدَالَة الاجتماعية.***

آدم: رُبّما! لكن أريد منك أن تُوضّح لي كيف يمكن عمليًّا أن نفصل بين الدّين والسياسة؟

إبراهيم: المنطلق هو التمييز بين ميدان الدّين من جهة، ومن جهة أخرى ميادين الأنشطة المجتمعية التي نُدبّرها بالعقل وحده. وأهم السّبُل لفصل الدّين عن السياسة، يمرّ عبر رفض أية حُجّة دينية، أو أي مرجع ديني، في مجالات السياسة، والاقتصاد، والقانون، والفكر، والثقافة، والفنون الجميلة. وفي كل المُجتمعات المُتقدّمة (مثل بلدان أوروبا وأمريكا)، لا يُسمح لأفراد الكنيسة، أو الكَهَنَة، أو القَسَاوِسَة، أو الرُّهْبَان، أو الفُقهاء، أن يتدخّلوا باسم الدّين في السياسة، أو في الاقتصاد، أو في القانون. نحن نحترم الدّين، ونحترم كل المُتديّنين، ونحترم غير المُتديّنين. لكن يجب أن يقتصر الدّين على المجال الدّيني وحده. وكلّ مواطن يبقى حُرّا في مجال عقيدته، أو عبادته. ويحتفظ كل مواطن بحقه في أن يؤمن أو ألاّ يؤمن، وأن يستمتع بحقه في أن يَعْبُد أو ألّا يَعْبُد، وذلك بالطّرق التي تعجبه، بشرط أن لا يَتَطَاوَل على الحقوق المشروعة للمواطنين الآخرين. ويمكن مثلاً لفقيه دينيّ أن يكون خبيرا في شؤون الدّين، لكن خبرته في مجال الدّين لا تعني بالضرورة

أنه خبير أيضا في شؤون السياسة، أو الاقتصاد، أو القانون، أو العلوم الدّقيقة، أو التكنولوجيات، أو التاريخ، أو الفلسفة، أو الفنون، أو التجارة الدولية، إلى آخره. ***وإذا أراد فقيه دينيّ أن يتدخّل مثلاً في السياسة، فيلزمه أن يتدخّل فيها بصفته مواطنا عاديا، وليس بصفته وَصِيّا على الدّين، أو باعتباره مُحْتَكِرا للفهم الوحيد الصحيح للدّين! ولا يحقّ لأي فقيه، أو إمام، أو واعظ ديني، أن يتصرّف كأنّه وكيل الإله، أو نائبه، أو ممثّله، أو مُفَوَّضَه، أو وسيطه، أو النّاطق باسمه!*** يمكن مثلاً لفقيه ديني أن يزعم أنه متخصّص في ميدان الإصلاح الدّيني، لكنه لا يحقّ له أن يزعم أن تخصّصه الدّيني هذا يعطيه تلقائيا، أو آليًّا، كفاءة مُماثلة في مجالات الإصلاح السياسي، أو الاقتصادي، أو القانوني، أو المُجتمعي. ويتمّ الحسم في قضايا المجتمع، عبر آليّات الديمقراطية المُتعارف عليها عالميا، وليس عبر تطبيق حرفي أو آلي لنصوص دينية محدّدة. وقضايا الإيمان، والعبادة، والدّين، تبقى حِكرا على الدّين، وعلى المُتديّنين المعنيين بها. بينما قضايا الاقتصاد، والسياسة، والقانون، والعلوم، والحقوق، والفكر، والثقافة، والتكنولوجيا، والفنون الجميلة، وما شابهها من قضايا المُجتمع، يجب أن تبقى حكرا على العقل، وعلى المنطق، وعلى اجتهاد البشر، وعلى القانون الوضعي، وعلى الإرادة التي يُعبّر عنها الشعب بطريقة حُرّة، وديمقراطية، وشفّافة، ونزيهة. فلا نقبل أي تدخّل لفقهاء الدّين فيما هو غير ديني. والحُجج الوحيدة المقبولة في مجالات السياسة، أو الحريّات، أو الاقتصاد، أو القانون، أو الفكر، أو العلوم، أو الثقافة، أو الفنون، هي الحجج العِلمية، أو العقلية، أو المنطقية، أو النابعة من إرادة شعب حُرّ.

آدم: أَمْ مْ مْ! مُجمل أطروحاتك السّابقة مهمة، وتستحقّ أن نتأمّل فيها! وأودّ أن أدرسها أكثر... لكن، ألاَ ترى أن "فصل الدّين عن السياسة" سيتطلّب أيضًا إجراءات أخرى، مثل منع الأحزاب السياسية المبنية على أساس الدّين؟

إبراهيم: بالتّأكيد! "فصل الدّين عن السياسة" يستوجب أيضًا منع الأحزاب، والجمعيات، والمؤسّسات السياسية، التي تكون مبنية على أساس الدّين، وتريد في نفس الوقت القيام بعمل ذي طبيعة سياسية.

لأن هذا الصّنف من المؤسّسات يُدخل الدّينَ إلى السياسة، ويمارس السياسة بمنطق ديني، ويستغلّ الدّين في مجال السياسة. وكل حزب، أو جمعية، أو مؤسّسة، تريد الاشتغال في ميادين السياسة، يلزمها أن تكون محايدة تجاه الدّين. كما أن كلّ مؤسّسة تريد الاشتغال في ميدان الدّين، يتوجب عليها الابتعاد عن أيّ عمل سياسي.

آدم: لكن الأحزاب السياسية التي زَعَمَتْ أنها «إسلامية»، أو «ذات مرجعية إسلامية»، ثمّ اكتسبت بسبب ذلك مساندة الجزء الأكبر من جماهير الشعب المتعلّقة بالإسلام، ثم استفادت هذه الأحزاب «الإسلامية» من هذا التعاطف الشعبي في الانتخابات المحلية أو البرلمانية، فإن هذه الأحزاب «الإسلامية» لن تقبل منعها من استغلال الدّين في السياسة. لأن استغلالها للدّين في السياسة هو بالضّبط الذي مكّنها من ***التفوّق*** على باقي الأحزاب الأخرى غير الدّينية المنافسة لها. ولأن العنصر الوحيد الفعّال في الخط السياسي للأحزاب «الإسلامية» هو بالضّبط استثمار الإسلام في السياسة. ***وأهم مكوّن في رأسمالها السياسي هو استغلال الدّين في السياسة.***

إبراهيم: بالتّأكيد! كلّما استغلّ بعض الأحزاب (أو الفاعلين السياسيين) الدّينَ في السياسة، فإن هذا الاستغلال للدّين يقضي كلّيا على إمكانية ***التنافس المنصف أو العادل فيما بين هذه الأحزاب المتنافسة.*** لأن كل فاعل سياسي مبنيّ على أساس الدّين، يستغلّ تعاطف جماهير الشعب مع الدّين، ويوظّف تعلّقهم بهذا الدّين، أو تقديسهم له، لكي ينتزع مساندة هذه الجماهير له، ويستولي على ولائها. ولأن كلّ حزب ديني يخاطب المعتقدات الدّينية لدى الجماهير، بينما الحزب الدّنيوي يخاطب المواقف العقلانية، أو الحاجيات المادية، لدى هذه الجماهير. ولأن الجماهير الشعبية المتديّنة تعطي الأسبقية لتعلّقها بالدّين، ولنصرتها له. وهنا تحدث ***المخادعة التي تلغي المنافسة المُنْصِفَة.*** لأن الحزب المبني على أساس الدّين يقول للجماهير أنه لَا يريد شيئا آخر غير تحقيق إرادة الإله. بينما الحزب الدّنْيَوِي يقول أنه يريد تحقيق الدّيموقراطية، أو التنمية الاقتصادية، أو تحسين الخدمات العمومية. فتختار الجماهير

الشعبية، بوعي أو بغير وعي، مناصرة من يتكلّم لها عن أعزّ شيء عندها، أي حُبّ الإله، والوفاء له. ونحن ندرك أن ***الإله برئ من كلّ الأحزاب والقوى التي تدّعي أنها مبنية على أساس الدّين.*** وأن هذه الأحزاب لا تطبق سوى سياسات نفعية، أو انتهازية، أو مُخَادِعَة.

33) هل يُبرّر تخلُّف الشعب الاستبدادَ؟

آدم: عندما أَتيهُ أحيانًا في تفكيري، أصل إلى تبرير أشياء غير محمودة. فَشعبنا أَلِفَ سياسة «العَصَا لِمَنْ عَصَى». بمعنى: لا تصلح سوى الهَراوة، لمن تَمَرَّدَ، أو خرج عن الطّاعة، أو رفض الخُضوع. ولا يهاب الناسُ إلاّ من أذاهم. ألا تظنّ أن تدبير الحُكم يتطلّب الصّرامة؟ ألا تعتقد مثلا أن قدرا معيّنا من الاستبداد ضروري؟ فإذا كان جزء هام من الشعب جاهلا، أو فوضويا، وإذا كان تدبير مواطنين عَنِيدين يتطلب استعمال الزَّجْر، والرَّدْع، والقَمع، ألا يشكّل هذا المُعطى مُبرّرا معقولا لكي تستعمل الدولة بعض الأساليب الاستبدادية، أو الدكتاتورية، ولو مرحليّا؟

إبراهيم: لقد مارستْ مختلف الدّول الاستبداد السياسي خلال قُرون طويلة عبر التاريخ، أَلَمْ يَحِنْ بَعْدُ الوقت لتجريب الديمقراطية؟ لا يُعقل أن نبرّر نظاما سياسيا استبداديا، بحجّة أن الشعب لم ينضج بَعْدُ بما فيه الكفاية. الشعب يحتاج إلى الديمقراطية، ويستحقّها. ***ولا يمكن للشعب أن يتعلّم الديمقراطية، إلاّ عبر الشُّرُوع فَوْرًا في مُمارستها. ولو عبر ارتكاب بعض الأخطاء أثناء التعامل الأوّلي للشّعب مع هذه الديمقراطية.*** بل لا يمكن إصلاح النقائص الموجودة في النظام الديمقراطي، إلاّ عبر الاستفادة من الأخطاء التي تحدث في هذا النظام. وإذا كان جزء من الشعب يعتبر الاستبداد ضروريا لتدبير شؤون المُجتمع، فالسّبب في ذلك قد يرجع إلى كون هذا الجزء من الشعب اِعتاد على حُبّ الأبوية، والسُّلطة، والتُّحكّم. وفي هذه الحالات، يظنّ الشعب أن الحلّ الوحيد لمجابهة الخارجين عن القانون، هو قمعهم، أو

سَحْقُهم. لكن كل قمع لا يخضع للقانون، يصبح استبدادا. وكل قمع لا يحترم حقوق الإنسان، يتحوّل إلى طُغْيَان. وفي كل نظام سياسي استبدادي، تصبح حقوق الشعب مَهْدُورَة. وإذا كان المواطنون مُكَوَّنين وناضجين، فإنهم سيفضّلون الحرّية على الأبوية.

آدم: نعم، ولكن، أَلَا يحتاج المجتمع إلى أن تكون الدولة قويّة؟

إبراهيم: أن تكون الدولة صارمة في تطبيق القانون، على الجميع، وبشكل مُتَسَاوٍ، هو فعلا أمر ضروري. وفي الواقع، ***بقدر ما تكون سُلَطات الدولة واسعة أو مُطلقة، بقدر ما تكون حقوق المواطنين محدودة، أو ناقصة.*** فإذا كانت هيبة الدولة مبنية فقط على خوف المواطن من بطش الدولة وقمعها، فهذا قد يعني أن شرعية هذه الدولة تقوم فقط على أساس "إرهاب الدولة". فتصبح جميع أشكال الإفراط في استغلال النُفُوذ، والتَعَسُّف، والاِسْتِحْوَاذ، والاحتكار، والطُّغيان، والاستبداد، ممكنة. فيتضرّر مجمل المواطنين من هذا التَّسَلُّط، ويصبحون عاجزين عن الدّفاع عن حقوقهم المشروعة. وقد لا يستطيع الشعب الخروج من التخلّف. والحلّ البديل المأمول هو ***أن يوجد توازن معقول بين سلطات الدولة وحقوق المواطنين***. والمواطن الذي يكون تكوينه جيّدا، يتقبّل بسهولة احترام القانون، ويرضى باحترام الدولة، وباحترام المُجتمع. أما المواطن الذي لا تَرْدَعه سوى القوّة، بمجرّد ما تغيب عن نظره تلك القوة الرّادعة، فإنه يَمِيل إلى ارْتِكَاب جميع المُخالفات. فيتحوّل المُجتمع، عاجلا أم آجلا، إلى جَحِيم لا يُطاق.

34) يُفْشِلُ انتشارُ الأنانيّةِ أيَّ إصلاح سياسي

آدم: يظهر أحيانًا، من خلال كلامك، كأنك توحي ضمينًا، أن الشّعب لا يستطيع حاليا إنجاز الإصلاحات السياسية التي يطمح إليها. هل أصبح فعلا إصلاح الدولة، أو تقويم المُجتمع، صعبا إلى هذا الحدّ الذي تصفه أنتَ؟

إبراهيم: يا مُواطن، لا تتصوّر المجتمع كما تتمنّاه أنتَ، أُنْظر إليه كما هو موجود في الواقع! لقد ***انتشرت الأنانية والانتهازية والجهل لدى أفراد شعبنا إلى حدّ أن مجتمعنا أصبح في حالة مُفرطة من التّأزّم، والانحلال، والتخلّف، والانحطاط.*** مُجتمعنا مريض من قِمّته إلى قاعدته. ***النتيجة*** التي وصلها مجتمعنا اليوم، هي أن ***أيّ فاعل سياسي، سواءً كان هو رئيس الدولة، أم الحكومة، أم مؤسّسات الدولة، أم الجماعات المحلية، أم الأحزاب السياسية، أم النقابات، أم الجمعيات، أم غيرها، لا يستطيع أن يُنْجِحَ أي إصلاح مُجتمعي، سواءً كان هذا الإصلاح سياسيا، أم اقتصاديا، أم إداريّا، أم قانونيا، أم ثقافيا، أم غير ذلك.*** أصبحَ اليومَ مآل كلّ محاولة لإصلاح المجتمع هو الفشل. سواءً كان مصدر هذه المُحاولة هو القصر الملكي، أم الحكومة، أم المُعارضة، أم المقاولات، أم اليمين، أم اليسار، أم النقابات، أم الجمعيات، إلى آخره.

آدم: ولماذا؟

إبراهيم: لأن ***عقلية غالبية المُواطنين أصبحت ملوّثة، أو فاسدة! فإذا لم نعمل على تحرير عَقليّة المُواطنين من الأنانية، ومن الانتهازية، ومن الجهل، ومن الغشّ، فإن شعبنا لن يستطيع أبدًا إصلاح نفسه!***

آدم: وعلى ماذا تعتمد لقول ذلك؟ هل لديك حجج؟

إبراهيم: يكفي أن يزور أي ملاحظ موضوعي بلدنا، أو إقليمنا، أو قريتنا، أو مدينتنا، أو حَيَّنَا، لكي يكتشف أن السّكان يعيشون مشاكل مُضرّة ومُزمنة. ورغم ذلك، لا يقدر السّكان على معالجة هذه المشاكل. والسّر في عجزهم على معالجة هذه المشاكل هو أنهم غارقون في ***الفردانية، وفي الأنانية.*** فَلاَ يتعامل مواطنونا فيما بينهم بمنهج سليم. ولا يُمارس مواطنونا ***الاحترام المتبادل*** فيما بينهم. ولا يريد مواطنونا الارتقاء بأنفسهم إلى مستوى ***التعاون، والتّكامل، والتّضامن المُجتمعي.*** يجب أن ندرك أن ***التصرّف بشكل أناني داخل مجتمع مكتظّ بالسّكان هو صنف من السلوك المُتهوّر*** أو البليد، حتّى ولو كانت الأنانية شائعة ومعتادة داخل هذا المجتمع. ولا يمكن أن يكون

المُجتمع سليما إلاّ إذا كان مُجمل أفراده يلتزمون بحدّ أدنى من ***التّضامن المجتمعي***. وبدون حَدّ أدنى من ***العدالة المُجتمعية، والمُساواة، والتّضامن، والعَقْلَنَة*** (*rationalisation*)، ***والثقافة، والأخلاق***، يتحوّل البشر إلى شِبْه حيوانات. وفي مثل هذه الحالة، لا ينفع معهم لا الوعظ، ولا الإرشاد، ولا الدّين، ولا القانون، ولا الرَّدْعُ، ولا القمع. ***والمُجتمع الذي تكون غالبية أفراده تتصرّف بعقليّة أنانيّة، أو انتهازية، أو جاهلة، فإنه يتأزّم بسرعة، ويتحوّل إلى جحيم لا يُطاق، بالنّسبة لمُجمل أفراده.*** ويميل الكثير من المواطنين، خاصة الشّباب المُتَعَلِّم، إلى الهجرة إلى أوطان أجنبية متقدّمة، ولَا يُطِيقُون العودة إلى وطنهم الأصلي للعيش فيه. لأن هؤلاء الشّباب يجدون في البلدان الأجنبية المتحضّرة قدرًا مُرضيّا من التّضامن المجتمعي. ولأن التضامن المجتمعي هو أساس الحياة الكريمة.

آدم: أنا لم أفهم جيّدًا أطروحتك. أنت تنادي بضرورة قيام حدّ أدنى من «التضامن المجتمعي». وتقول إن الهدف هو توفير العَقْلَنَة، والكرامة، لمواطني المجتمع. هل يمكنك أن تُوضّح أكثر كيف تربط بين هذه الأشياء؟

إبراهيم: ***في حالة غياب حدّ أدنى من التعاون، والتّكامل، والتضامن المجتمعي، لدى غالبية المواطنين، تغدو كلّ مُكوّنات مُجتمعنا (من مؤسّسات، وإدارات، وشركات، وعائلات، وأفراد، إلى آخره) مَأْزُومة، أو مشلولة، أو في طريقها إلى الشّلل.*** فحتى إذا كُنْتَ أنت هو رئيس الدولة، أو رئيس الحكومة، أو مدير مؤسّسة، أو رئيس شركة، أو زعيم أقوى حزب في البلاد، ماذا يمكنك أن تنجز في حالة إذا كان مُجمل المواطنين مَهْوُوسِين بالأنانية، وبالانتهازية، وبالفَرْدَانية، ويريدون الحصول على أكبر دَخْل، وعلى أسرع ترقيّة مهنية، وينفرون من بذل أي مجهود، ولا يُثَقِّفُون أنفسَهم بأنفسهم، ويستغلّون أية مناسبة مُواتِيَّة للتّحَايل على القانون، أو لِمُمَارسة الغشّ، أو للاغتناء بطرق غير مشروعة؟ وفي مثل هذه الحالة، لا يمكنك أن تحقّق أي شيء ذي أهمية! ***ألا تلاحظ أن المواطنين المصابين بالأنانية المُفْرِطَة يمكن أن يميلوا أحيانا، ليس فقط إلى الغِشّ،***

ولكن أيضا إلى الخِيَانَة، بِشَتَّى أصنافها؟ في مثل هذه الوضعية التي ينتشر فيها الجهل، والانتهازية، والأنانية، داخل المجتمع، لن تستطيع إنجاز أيّ مشروع هام، ولا أي إصلاح جرّيء، ولا أية تنمية مُعتبرة. ولن تستطيع تحقيق أي إصلاح جدّي، لا في مجال السياسة، ولا في الاقتصاد، ولا في التعليم، ولا في الصّحة، ولا في السّكن، ولا في العدالة، ولا في أي ميدان مُجتمعي. فإذا كنتَ مسؤولا نزيها، أو مناضلا مُثَابِرًا، فيجب عليك أن تُحلّل المُجتمع بشكل مُعمّق، وأن تكون لديك الشجاعة لكي تظلّ منطقيا مع عقلك، في تحليلاتك، وفي استنتاجاتك، وفي قراراتك، وفي تطبيقاتك. وبدون التزامك بالمنطق العِلْمي، أي بالعَقْل وحده، فإنك سوف تَتِيه، أو تنحرف، بسهولة كبيرة، ولن تستطيع تحقيق أي تقدّم. فمتى سَيَعْقِد مواطنونا العزمَ على مُحاولة التّحكّم في نَزَوَاتِهِم، وعلى القيام بواجباتهم، وعلى بذل كل الجُهود التي يلزمهم بذلها؟

آدم: هل كلامك يعني أنك تريد تعويض التحاليل السياسية الكلاسيكية، التي تفسّر مثلاً التخلّف بِغياب، أو بضعف، البِنْيَات التَّحْتِيّة، أو بالتّبعية للإمبريالية، أو بشِدّة الاستغلال الطّبَقي، أو باقتصاد الرّيع، أو بنهب الممتلكات العامّة، إلى آخره، هل تريد تعويض تلك التحاليل القديمة بتحليل من نوع آخر، يركّز على عوامل أخرى، مثل الأنانية، والانتهازية؟

إبراهيم: لَا، ثمّ لَا! أنا لَا أريد تعويض تلك التحاليل الكلاسيكية التي ذكرتَها. وإنما أضيف إليها عوامل جديدة، ظلّت في السابق مجهولة نسبيا، أو مُهملة، أو غير مفهومة، أو غير مُعترف بها، أو منسيّة. وَقَصْدِي، هو أنّه لا يكفيك أن تُعَمِّم التعليم، أو أن تُحَسِّنه، أو أن تخلق فرصًا وافرة للشغل، أو أن تَضُخّ استثمارات ضخمة، أو متزايدة، في البِنْيَات التّحْتِية، أو أن تُحَرّر الاقتصاد من التبعية للإمبريالية، أو أن تعزّز ترشيد أو تَأطِير الدولة للاقتصاد الوطني، أو أن تُعَوِّض أكثر ما يمكن من الاستيراد بصناعات وطنية محليّة، أو ما شابه ذلك. بل ***يلزمنا أن نعمل أيضا، وفي نفس الوقت، على تطوير،***

وتقويم، وتَثْوِير، عَقْلِيَّة المواطنين. وبدون تَقْوِيم عَقْلِية المواطنين، لن نستطيع إحراز أي تقدّم مجتمعي جدّي.

35) أزمة المُجتمع عميقة، مُركَّبة، ومزمنة

آدم: لماذا يا مواطن تميل إلى جَلْد الذَّات؟ لماذا تريد نقد كلّ شيء؟ لماذا تُفرط في النقد؟ لماذا لا تحبّ وطنك؟

إبراهيم: حبّي للوطن قائم. لكن حبّ الوطن لا يفرض بالضرورة حبّ النظام المُجتمعي، أو النظام السياسي القائم. زيادة على أن وطني لا ينحصر في حدود المغرب الأقصى الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وإنما يتّسع ليشمل مجمل بلدان المغرب الكبير، موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا. مع الانفتاح على ما هو أكبر.

آدم: نعم، فَهِمْتُك، ولكن لماذا هذه الرؤية المتشائمة للأشياء؟ إذا كانت أوضاعك أنت شخصيا سَيِّئَة، فهذا لا يعني أن أوضاع كل المواطنين رَدِيئَة. ليست الأوضاع في المغرب سيّئة إلى الحدّ الذي تُصوّره أنتَ. بل إنها عاديّة، أو جيّدة نسبيّا. إنها تتحسّن باستمرار!

إبراهيم: إذا أردتَ أن تعرف الأخبار الموضوعية، أو الأوضاع القائمة في بلاد المغرب، وإذا بحثتَ داخل المغرب عن مجلّة، أو جريدة، أو إذاعة، أو تلفزة، تعطيك هذه المعطيات الموضوعية، فإنك لن تجدها. لأن النظام السياسي قضى على كلّ المنابر المستقلّة التي تعرض بشكل نقدي أوضاع البلاد. وإذا وجدتَ من حين لآخر مقالاً أو تقريرا، في منبر إعلامي أجنبي، يمدح سياسة أو اقتصاد دولة المغرب، فيلزمك أن تتذكّر أن الدولة المغربية تؤدّي مُكَافَآت مالية سخيّة، مباشرة وغير مباشرة، إلى منابر إعلامية، بداخل البلاد وخارجها، لكي تنشر هذه المنابر دعَايَة مُمَجِّدة، تَمْدَح النظام السياسي القائم وسياساته. وحتى إذا افترضنا بأن أوضاع المغرب تتحسّن، وحتى إذا قبلنا بأن المجتمع المغربي يتقدّم، فيجب عليك أن تقارن ***السّرعة النّسبية*** التي يتقدّم بها المغرب بالسّرعة (في كَمِّهَا، وفي جَوْدَتِهَا) التي

تتقدّم بها البلدان الأخرى المُتقدّمة عبر العالم. فإذا كانت السرعة التي تتقدّم بها البلدان المتقدّمة عبر العالم أكبر وأهم من السرعة التي يتطوّر بها المغرب، فهذا سيعني أن الهُوّة التي تفصل المغرب عن البلدان المتقدمة تتّسع، ولا تتقلّص. وبعبارة أخرى، فهذه الظاهرة تعني أن المغرب يتخلّف، ولا يتقدّم بما فيه الكفاية. وذلك رغم التّحسينات الجزئية، أو الطَّفِيفَة، التي يحصل عليها المغرب.

آدم: يظهر لي كأنك متشائم في تحليلك للأوضاع القائمة في المغرب. وأشعر كأنك لا تعرف المجتمع العميق. أنظر إلى المواطنين الموجودين حولك. ألا تلاحظ أن عدد الأغنياء الجدد يكبر باستمرار؟ أنظر! حجم الطبقات المتوسّطة يَتَوَسَّع! ومداخيلها تتحسّن! وفي كل المدن الصغيرة والكبيرة، تُشَيَّد العِمارات، والفِيلاّت، والقُصور، بلا توقف! وأصحاب الملايين يتكاثرون في كل عام! ويتزايد في كل سنة عدد مواطنينا الذين يقومون بأسفار سياحية إلى البلدان الأجنبية، ويُنفقون فيها أموالاً طائلة! وتتزايد حتّى الأموال المهرّبة إلى الخارج. وتتضاعف المتاجر الكبيرة (supermarchés) في كل المدن! ويمكن لكل مُلاحظ بسيط أن يرى أن عدد السيارات الخلاّبة، مثل رباعيّة الدفع، ومن النّماذج الغاليّة الثمن، تتكاثر باستمرار! وتتسابق غالبية المواطنين نحو متاجر التّرف (luxe)، رغم ارتفاع الأثمان فيها! ويشترون أغلى الهواتف المحمولة! ويقتنون أكبر الثَّلاَجَات، وأضخم شاشات التِّلْفَزَات! وتنتشر في المواطنين ظاهرة السَّمْنَة، أو الوزن الزّائد! ورغم كثرة المقاهي والملاهي، فإنها تظلّ كلّها مملوءة! وتتضخّم الأموال التي يُودعها المواطنون لدى البُنُوك بوَتِيرة كبيرة لم نشهد مثلها في الماضي! وَضْعِيَّة المغرب هي إذن جيّدة! فَمَا السّبب في تشاؤمك؟

إبراهيم: من يقتصر على التجوّل في الأحياء الرّاقية، في المدن الرئيسية، سيُخيّل إليه أن المغرب لا يختلف كثيرا عن البلدان المتقدمة في أوروبا. لكن من يطوف في الأحياء الفقيرة، أو في المناطق المهمّشة، سَيَنْزَعِجُ من كثرة الفقراء، والمُحتاجين، والمتسوّلين، والعاطلين، والعائلات المُعوزة، الذين يعيشون في أوضاع لا تُطاق، من كثرة الفقر، والتخلّف. وتوجد فعلا بالمغرب فئات اجتماعية تتمتع

بتحسّن مُطّرد في أوضاعها المادية. وهذا أمر طبيعي. لأننا انطلقنا من قرابة الصّفر. لكن المشكل هو أن حجم هذه الفئات المجتمعية التي تغتني، قد لا يتجاوز، في أحسن الأحوال، قرابة 10 في المئة من سكّان البلاد. ومعظم الأغنياء يُنَمُّون ثَرواتهم بطرق مُخالفة للقوانين القائمة. وحتّى إذا خَرَقُوا القوانين القائمة، فإنهم يَفْلِتُون من المراقبة، ومن المحاسبة، ومن العقاب. بينما تعيش قرابة 6 أو 7 من كل عشرة عائلات في أوضاع (اقتصادية، وثقافية، وسياسية) لا تليق بكرامة الإنسان في القرن الواحد والعشرين الميلادي الحالي. من الأكيد أن بعض الشركات القليلة بالمغرب تعمل بشكل عقلاني، فعّال، ومربح. لكن قرابة 80 أو 90 في المئة من الشركات، أو المقاولات، تبقى غير عقلانية، أو غير مُعَصْرَنة، أو غير كُفْئَة، أو غير خاضعة لمجمل الضرائب، أو غير قادرة على مقاومة المنافسة العالمية. وداخل الفئة العُمرية المتراوحة بين 18 و 30 سنة، الثلثين من هؤلاء الشبّان لا يتوفّرون على شهادة الباكالوريا. وأكثر من الثّلث منهم لا يستطيع العثور على أيّ شغل. فيبقون، على مدى الحياة، غير مُؤَهَّلِين للحصول على عمل جيّد. (بينما الإحصائيات الرسمية للدولة، تقدّر معدّل البطالة العامّة بِقُرابة 9 في المئة فقط من الأفراد القادرين على العمل، وذلك عبر التحايل في تعريف من هو "عاطل عن العمل"[115]). وباعتراف عدّة مؤسّسات تُصْدِر تقارير دورية عن اقتصاد المغرب (مثل «المندوبية السّامية للتّخطيط»، و«بنك المغرب»، و«المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»، لا يساهم فعليًّا في إنتاج الثّروة إلاّ أقل من نصف السكان الذين هم في سنّ الشغل (أمّا الباقون، فهم عاطلون، أو في بطالة جُزْئِية، أو مَخْفِيَّة). ويشمل الجهل (الثقافي) نِسَبًا ضخمة من السكّان. وينبغي أن نتذكّر أن كل ثروة اقتصادية تكون

115 الأشخاص العاطلون عن العمل، الذين قضوا مدّة طويلة ومضنية في البحث عن عمل، ثمّ يئسوا من إمكانية العثور على شغل، فتوقّفوا عن البحث الرّسمي عن الشغل، لا يُعتبرون في الإحصائيات الرّسمية «عاطلين عن العمل»! أي أن العنصر المحدّد «للعاطل» انتقل من مقياس «عدم التوفّر على شغل»، إلى مقياس «عدم التوفّر على شغل + التسجيل في اللّوائح الرّسمية للباحثين عن شغل»!

مبنيــة في معظمهــا على امتيــازات خاصــة، أو على الغشّ، أو الرّيــع الاقتصادي، أو الزّبُونِيَّة السياسية، أو المَحْسُوبِيَّة، أو الرّشوة، أو الفساد، فإن هذه الثّروة تبقى هشّة، وملغومة، ومهدّدة بالانهيار السريع. ويلزم أن نجيب بوضوح على السّؤال التالي: هل نترك مجتمعنا (الذي يتكوّن من قرابة 33 مليون نسمة في سنة 2012 م) يتطوّر بشكل تلقائي، أو عفوي، بِدَوَاعِي الأيديولوجية الرأسمالية اللّيبيرالية، أم أنه يجب أن نُخضع تطوّر المجتمع للمُشاورة، وللعقل، وللمَنطق، وللتّخطيط، ولِلْبَرْمَجَة، وللعَدل، وللتّضامن، وللتّكامل، ولِلْعُلُوم؟

آدم: ولكن مجتمعنا يتطور، واقتصادنا ينمو، وأوضاعنا تتحسّن، وأنت لا تقدّم حججا كافية، وبأرقام الإحصائيات، لتبرير تشاؤمك!

إبراهيم: أنظر يا مواطن! ***تقدّم المُجتمع الذي لا يقترن بتوسيع حرّيات المواطن، ليس تقدّما مُرضيّا.*** فمن الخاطئ حَصْر مفهوم "التنميّة البشرية" في التنمية الاقتصادية، أو في الأرقام المُحَاسَبِيَّة (comptables)، أو في الإحصائيات الاقتصادية الشُّمُولية، على صعيد وطني. خاصّة وأن هذه الإحصائيات تتجاهل ***الفوارق الطبقية*** الموجودة بين المواطنين. والإحصائيات التي تنتجها مختلف مؤسسات الدولة، ليست بالضّرورة سليمة، أو نزيهة. ولا تصف بالضرورة الواقع كما هو. ويمكن أن تكون بعض هذه الإحصائيات الرسمية مُخادعة. لأن الدولة التي تزوّر الانتخابات، هي أيضا قادرة على التَفَنُّنِ في تزوير الإحصائيات الرسمية.

آدم: أعطيني على الأقل أمثلة على الأشياء التي تُعِيبُها على الدولة!

إبراهيم: هل يمكن لأي بلاد (مثل بلادنا) يستهلك أكثر مِمّا ينتج، ويستورد[116] أكثر ممّا يصدّر، منذ عقود مُتوالية، هل يمكن لهذا البلد أن يقدر على تحقيق الاستقرار، أو الاستثمار، أو الازدهار؟ هل يُعقل أن تسمح دولتنا لنفسها بأن تعتاد على تبذير العديد من النّفقات

116 يستورد المغرب مثلًا: الحبوب، والقطاني، والسكر، والشاي، والبن، والفواكه الجافّة، والتوابل، ومصبّرات الحوامض والأسماك، والملابس، ووسائل النقل، والآلات المتنوّعة، والخدمات، والأدوية، والمواد الطاقية، والمعادن، والمواد الكيماوية، والمعدّات الطبية، والمعدّات الحربية، إلى آخره.

الضخمة في مظاهر الأُبَّهَة، أو الفَخَامَة، أو العَظَمَة، في مجالات ليست، لا ضرورية، ولا مستعجلة، ولا مُنْتِجَة، ولا نَافِعَة؟ أليست بلادنا التي يتجاوز استهلاكُها إنتاجَها، أليست مهدّدة على المدى الطويل بالإفلاس؟ هل يمكن لنظام سياسي يعيش بالمساعدات المالية الأجنبية، وبالقروض العالمية، وباستيراد ادِّخار المغاربة العاملين بالخارج، أن يستمر طويلا في الوجود؟ ألا يؤدّي تضخم الدّيون الخارجية للدولة إلى التّفريط في سيادة أو استقلال هذه الدولة (مثلما حدث في سنة 1912 م، إبّان سُقُوطِ بلادنا في حِمَايَة الاستعمار)؟ هل الدولة التي ترفض الاعتماد على النّفس، وتفضّل اللّجوء إلى الدّيون الأجنبية، خلال عقود متوالية، هل بمستطاع هذه الدولة أن تتحرّر في المستقبل من هذه القروض؟ أليس المستفيدون الأوّلون والأخِيرون من الدّيون الخارجية هم الحكّام الذين يهيمنون على الدّولة، وينهبون الأموال العمومية بِشَتَّى الحِيل التقنية، ثم يهرّبونها بالعملات الصّعبة إلى حساباتهم البنكية الشخصية السّرية، في سويسرا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو في "المَلَاذَات الضَرِيبِيَّة (Paradis fiscaux)"[117]؟ إن كانت نوايا الحكّام سليمة، فلماذا لا يضعون قوانين تُلزم كل المواطنين الذين لهم مُمتلكات أو حِسابات بَنْكِيَّة في الخارج، بِأن يَخْضَعُوا للشّفافية، وللمساءلة، وللمراقبة، وللمحاسبة؟ وما الفائدة من "مُوَاطَنَة" تسمح للأشخاص الذين اغْتَنَوْا بأن يُهرّبوا إلى الخارج أرباحهم، ورساميلهم؟ هل الدولة التي يلجأ مجمل الموظفين المشتغلين في مؤسّساتها، أو في إداراتها، إلى استغلال نفوذهم، أو مسؤوليّاتهم (في إدارات الدولة)، لكي يغتنوا بشكل غير مشروع، هل يمكن لهذه الدولة أن تكون عَادلَة، أو سَلِيمَة، أو نَاجحة؟ وهل الدولة التي لا يعتني فيها مُجمل كبار مسؤوليها سوى بتنمية ثرواتهم الشّخصية، ويُهْمِلُون المساهمة في تنمية القدرات الإنتاجية لعموم مجتمعهم، هل يمكن لهذه الدولة أن تتحسّن؟ وهل يمكن لنظام سياسي مُبذّر، تبلغ ميزانية تسييره نسبة باهظة جدّا من الإنتاج

---

117 بعد نشر "وثائق بَانَامَا" (Panama papers)، تَبَيَّن أن العشرات من كبار الفاعلين الاقتصاديين في المغرب يستعملون خدمات "المَلَاذَات الضَّرِيبِية" (Paradis fiscaux) لتهريب أموال طائلة.

الداخلي الخام (PIB)، أن يحقّق الاستثمارات الاستراتيجية الضّرورية؟ هل يمكن لمجتمع، مثل مجتمعنا، أن يتقدّم إذا كانت الأغلبية العظمى من أفراده، وجماعاته، ومؤسّساته، غارقة في الأنانية، والانتهازية، والغِشّ، والفساد، والنِّفاق؟ هل يمكن لمستقبل الدولة أن يكون سليما، إذا كان معظم الفاعلين الاقتصاديين يَتَحَايَلُون بهدف التَّهَرُّب من أداء الضَّرائب اللاّزمة؟ وإذا كانت غالبية أفراد الشعب تُكَرِّر باستمرار، سُلُوكِيَّات النَّهْب، والسَّطْو، والغِشّ، والنِّفاق، والاستبداد، هل يمكن لهذا الشعب أن يتخلّص من التخلّف؟ وما الفائدة من وجود الدولة، إذا كانت هذه الدولة لاَ تَحْرُص على أن يكون جميع المواطنين مُتساوين أمام القانون؟ وما قيمة قانون لا يُفَعَّل سوى ضدّ الفُقراء والضُّعفاء والمُعارضِين السياسيين؟ وهل يمكن قيام دولة الحق والقانون إذا كانت هذه الدولة تخرق القوانين التي وَضَعَتْهَا هي بنفسها؟ و كيف يُعقل أن نَدَّعِي أن بلدنا يتقدّم، بينما الفَجْوة التي تفصلنا عن البلدان الأكثر تقدّما في العالم تَتَّسِع عامًا بعد عام، في ميادين المعرفة، والعلوم الدّقيقة، والبحوث العلمية، والتكنولوجيات، والإنتاج، والخدمات المجتمعية، والبيئة، والطّاقة، والأسلحة، والتضامن، والثقافة، والفنون، إلى آخره؟ لماذا لا نأخذ بعين الاعتبار (في إِحْصَائِيَّاتِنَا الرَّسْمية) مدى إحساس المواطنين بالسّعادة، أو بالاضطهاد، أو بالشّقاء؟ لماذا هذه الدولة تهتمّ بأمنها، ولا تبالي بطُمأنينة عامّة المواطنين البُسطاء؟ وقد جاء في المادة الأولى من إعلان "الحق في التنمية" الذي وضعته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 4 ديسمبر 1986: «الحق في التنمية، هو حق غير قابل للتّصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان، وكذلك لكل شعب، أن يشارك، وأن يساهم، في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتي يمكن فيها لجميع حقوق الإنسان، ولجميع الحرّيات الأساسية، أن تتحقّق كاملة، وأن يتَمَتع بهذه التنميّة». وهذا الصّنف من التّنمية لا يتوفّر في مجتمعنا. وشعبنا لا يهتم بما فيه الكفاية بهذه القضايا.

آدم: لكن لا يحقّ لك أن تَنكر أن ثَرْوَة البلاد تتزايد في كلّ سنة. وأن معدّل دَخْل المواطنين يتحسّن من عام لآخر!

إبراهيم: توزيع الثروات مُختلّ جدّا في المغرب. حيث إن أقلّية من المغاربة تملك كل شيء، والباقية من السكان لا تملك شيئا ذي أهمّية. وفئة مُجتمعية محدودة تستحوذ على مجمل الموارد الطبيعية، وتَتَمَلَّكُهَا، وبسرعة مُتزايدة. وبقية المواطنين تتعرّض للاستغلال، أو تعيش في تهميش مثير للشّفقة. وتحتكر، أو تقتسم، بضعة عائلات مغربية، مختلف قطاعات اقتصاد البلاد. ولا تترك إلاّ الفُتَات إلى المقاولات الأخرى، المتوسطة والصغيرة. ***وأشخاص من العائلات التي استحوذت على ثروات كبيرة، يعملون بهدف تَوْسِيع نُفُوذِهِم من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي.*** فيدخلون عالَم السياسة، ويُسَيْطِرُون على أحزاب سياسية، ويحتلّون مواقع في الجماعات المحلّية، وفي البرلمان، وفي الحكومة، وفي مؤسّسات أخرى من الدولة. ***ثمّ يستغلّون نفوذهم السياسي لتسريع اغتنائهم غير المشروع، وذلك على حِساب شعب مَخْدُوع، وَمَغْدُور، ومَقْهُور.*** ويدبّرون في نفس الوقت، مقاولاتهم الخاصّة، ومؤسّسات الدولة، دون أن يستطيع أحد منعهم من استغلال تضارب المصالح (conflits d'intérêts) في مواقع سياسية حسّاسة. ولا أحد يُفكّر في ضَرُورة ***تَقْنِين الفَصْل بين الأنشطة الاقتصادية، والأنشطة السياسية.*** حيث لا يُعقل أن يكون كبار المقاولين، هم في نفس الوقت كبار المسؤولين السياسيين في البلاد. ***ولا يُعقل الجمع بين الثروة، والسلطة السياسية.*** وإلاّ تحوَّلت الوظائف في الدولة إلى وسيلة لاستغلال النفوذ، وللاغتناء غير المشروع. ***وهكذا يتحوّل المسؤولون في الدولة إلى عِصَابَات مَافْيَوِيَّة*** (***mafiosi***). وَتَمْتَلِكُ الشركات الفرنسية، والإسبانية، والأمريكية، وغيرها، الجزء الباقي من اقتصاد المغرب. وتُكوّن العائلات المغربية الميسورة أبنائها في جامعات الدول المتقدّمة في أمريكا وأوروبّا. بينما يتعثّر أبناء باقي عائلات الشعب في إطار تعليم عمومي، محلّي، مُخْتَلّ، أو مُفلس[118]. وتعتقل الدولة المجرمين

[118] أنظر وثيقة "كيف نُصلح التعليم بالمغرب"، للكاتب عبد الرحمان النوضة. ويمكن تحميلها من الموقع: (http://LivresChauds.Wordpress.Com).

الصغار، أو الفقراء، وتعذّب المناضلين المُعارضين السياسيين، وتُحاكمهم بعقوبات قاسية. بينما الأَعْيَان، والمُنْتَخَبُون، والأَنْصَار المُوَالُون للنظام السياسي القائم، والمُجرمون الكبار، المُتَخَصِّصُون في الفَسَاد الاقتصادي الرَّاقِي، الذين يَنْهَبُون ثَروات ضخمة، أو يختلسون ممتلكات عمومية، يَفْلِتُون دائما من المُراقبة، ومن المُساءلة، ومن المُحاسبة، ومن القَضَاء، ومن العِقاب. ويغتنون بشكل سريع، وبِطُرق مُنَافِية للقانون. لأن علاقات معقّدة، أو مجهولة، أو غير مرئية، أو غير مباشرة، أو متداخلة، أو متشابكة، أو مُنْدَمِجَة، تربط هؤلاء المُجرمين في ميادين الاقتصاد بالمسؤولين الكبار في هَرَم الدولة. ورئيس الدولة يجمع بين السلطة السياسية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية، والسلطة الدينة، والسّلطة الإعلامية، والثّروة الاقتصادية. وأصبح يتحكّم في قطاعات هامّة من اقتصاد البلاد. أمّا كبار نَاهِبِي المال العام، الذين يَفْلِتُون من القضاء، فإنهم يُهَرّبون ما نهبوه إلى خارج البلاد، خوفا من أن يُحاكموا بِرَدِّهِ إلى الدولة. ويشترون في الخارج أَسْهُم الشّركات المَرْمُوقَة، والشُّقَق الفَاخِرَة، والفيلات الأَنِيقَة. ويُهَرِّبُ في المُعدّل كبار الأغنياء ما بين الثلث والنّصف من رَسَامِيلِهم إلى الخارج. ويفضّلون استثمارها في بلدان أوروبية، أو أمريكية، أو إفريقية، بدلا من استثمارها في بلدهم الأصلي المغرب. لأن تراكم المشاكل في المغرب يجعلهم لا يثقون في مستقبل هذا البلد. وتُصَدّر الشركات الأجنبية، العاملة داخل المغرب، أرباحها الطائلة، بدلا من استثمارها داخل المغرب. ويفضّل المواطنون المغاربة شراء السّلع المستوردة من الخارج، لأنهم يعتبرون السّلع المصنوعة محلّيا ذات جودة رَدِيئَة. والدولة هي نفسها، حينما تُشيّد بنيات تحتية، فإنها تشتريها كاملة وجاهزة للاستعمال (clefs en main)، بدلاً من الحرص على إشراك المقاولات المحلّية الوطنية في إنجاز أكبر جزء ممكن منها. ***وفي مثل هذه الأوضاع، تُصبح البطالة الواسعة حَتْمِيَّة، وَدَائِمَة.*** بل يستحيل التّخفيف من البطالة، أو القضاء عليها. وتعاني اليد العاملة المحليّة من ضعف تكوينها. وتَبْذُل كثير من العائلات مجهودات مُضْنِيّة لِتَمْوِيل تَكَالِيف دِراسَة أبنائها في مدارس خُصُوصية.

وفي كلّ عام، يُهَاجِر إلى بلدان أوروبا أو أمريكا الشَّمَالية، عَشَرات الآلاف من بين أَفْضَلِ الشُّبَّان المغاربة الذين حَصَلُوا على شهادة البَاكَالُورْيَا في شُعَبٍ عِلمية. وتَتَعَذَّبُ عائلاتهم لتغطية نفقات دراساتهم في المَهْجَر. ويحصل هؤلاء الشبّان بِمَشَقَّة على شَهَادات جامعية عُلْيَا، في ظروف صَعبة، وبَعِيدة عن عائلاتهم. ثم تمنحُهم الدّول المُضيفة بِسُهُولة جنسيات هذه البلدان الغربية. ويتزوّج هؤلاء الشبّان في هذه البلدان الغربية، ثم يَسْتَقِرُّون فيها، ولا يُطِيقُون الرُجُوع إلى بلدانهم الأصلية للمساهمة في تنميتها. ومنذ عُقُود مُتَوَالِيَّة، يستمرّ هذا النَزِيف الخَطِير من الأَدْمِغَة المُكَوَّنَة، وهو يَتَدَفَّق من المغرب نحو البلدان لغربية. كأن المغرب المُتخلِّف يُكوّن أُطُرًا مُكَلِّفَة، ثم يمنحها بالمَجَّان إلى البلدان الغربية المتقدِّمة. ومَا دامت العائلات تُفكِّر بمنطق عائلي عاطفي، فإنها لا تستطيع الرُّقِيَّ إلى مستوى تفكير وطني، أو مُجتمعي. ولا تزال الصناعات الوطنية القليلة الموجودة داخل المغرب غير قادرة على مُنافسة مثيلاتها الأجنبية. وتبقى قيمتها المُضافة هي أيضا ضعيفة. ولَا تريد الدولة أن تفرض تطبيق قانون الشغل على كل مُشَغِّلي اليد العاملة. وما يتراوح بين 30 و 50 في المائة من الفاعلين الاقتصاديين لا يلتزمون، لا بالقوانين، ولا بالضرائب. وتعجز الدولة تمامًا، ومنذ زمان طويل، على مُعالجة هذه المشاكل.

آدم: أُوُوْوْفْ! أنت تقدّم عرضا قاتما عن بلاد المغرب! ويخيفني وصفك لمظاهر الأزمة! بينما أنا أوضاعي بخير، وأعيش بخير، وأرى الدنيا بخير!

إبراهيم: قد يكون وضعك المُجتمعي هو الذي يُحدّد رؤيتك المُتَفَائِلة للأوضاع القائمة. المشكل في المغرب هو أن الدولة كلّها تبقى مُسَخَّرَة، على الخُصوص، لِخِدمة النظام السياسي القائم، وليس لخدمة الشعب. وخوف هذا النظام السياسي القائم من هيكلة تنظيمات معارضة أو ثورية، يدفعه إلى تحويل الدولة إلى دولة بوليسية، استخباراتية، مَهْوُوسَة بالحاجة إلى التَجَسُّس على الأفكار، وعلى الطموحات السياسية للمواطنين.

آدم: ربّما، ربّما، أنا لا أدري. أنا لا أجادلك في رأيك السياسي. ولكن، على المستوى الاقتصادي، وهو الأهم، ألاحظ أن معظم الصحافيين، والمراقبين، والاقتصاديين، والخبراء، يقولون في كلّ يوم، وبالحجج الإحصائية، أن أوضاع المغرب تتحسّن من حسن إلى أحسن.

إبراهيم: الكثير من المَنَابِر الإعلامية مَشْرِيَة، وَتَرْتَزِقُ في إنتاج المَدْح، أو في تَرويج الخطابات الكاذبة. زيادة على ما قلتُه لك سابقا، تمنح الدولة إنجاز غالبية المشاريع الاقتصادية الكبرى إلى شركات أجنبية، وهي جَاهِزَة للاستعمال (clés en main). بينما الأنظمة السياسية الوطنية الحَقَّة، تفرض حصول الشركات الوطنية على 80 في المئة من هذه المشاريع. ولو تطلّب هذا الأمر تقديم تسهيلات مؤقّتة، أو مَشْرُوطَة، إلى هذه الشركات الوطنية. وإلّا، فإن فُرَصَ خَلْقِ الشّغل تذهب من داخل البلاد إلى خارجها. ويظلّ ما بين الثلث والنصف من السّكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و30 سنة، يظلّون في حالة بِطَالَة (مَفْضُوحة أو مُقَنَّعَة). ولا يحصلون من الدولة على تكوين مهني جيّد، أو على تعويض، أو إعانة. ومنذ عقود متواصلة، تعجز الدولة على تخفيض نسبة البطالة بشكل واضح، أو ملموس، أو دائم. ويغرق الاقتصاد المغربي أكثر فأكثر في الأزمة، وفي التَّبَعية. وتكبر دُيُونُه الخارجية. ويتفاقم عجز الميزانية العمومية. ويستمرّ الميزان التجاري في حالة عجز. ولا تكفي التنميّة الاقتصادية المُحَصّلة لتخفيف البطالة. ولا زال اقتصاد البلاد يعتمد على تساقط المطر. ولا زال تدبير الدولة للموارد المتوفّرة دون المُستوى المطلوب. ولا نعرف جيّدا من يُسَيِّرُ حَقيقةً اقتصاد المغرب، هل الملك، هل حاشيته، هل مُسْتَشَارُوه، هل الحكومة، هل الوزراء، هل نَقَابَة أكبر المقاولين (CGEM)، هل البِنُوك الخُصوصية، هل مكاتب الدراسات الأجنبية التي تضع المُخَطَّطَات، هل الدول الإمبريالية العظمى التي تملي توجيهاتها، هل الدول والبنوك الأجنبية المَانِحَة للقروض، هل اللّوبِيّات (lobbies) المغربية الداخلية، هل شبكات اقتصادية خفية أو شبه مَافْيَوِيّة (mafiosi)؟ ولا يمكن للشعب أن يُراقب، أو أن يُحاسب، السّلطةَ التي تُدبّر اقتصاد البلاد. وتتضخّم باستمرار أعداد المُوَظَّفين المُشَغَّلِين في أجهزة الدولة القمعية.

ولا تُنتج غالبية موظفي الدّولة شيئا ذي أهمية. ورغم ذلك، يستغلّ الموظفون الكبار، والمتوسطون، نفوذَهم لانتزاع أجور، وامتيازات، وتعويضات، وعلاوات، مُتواليّة، ومتصاعدة، وغير عادلة. ويستغل كثير من موظفي الدولة نفوذهم الإداري للاغتناء بشكل منافٍ للقانون. ولا تُوجد مؤسّسات قادرة على منع موظفي الدولة (سواءً كانوا كبارا، أم متوسطين، أم صغارا) من الاشتغال في حالة "تنافي المصالح" (conflit d'intérêts). حيث يُزاوج كثير من بين موظفين الدولة، بين وظائفهم في مؤسّسات الدولة، وأنشطتهم الاقتصادية الخُصُوصِيَّة. ويستغلّون نفوذهم، أو مسؤولياتهم، بشكل غير شرعي. وتتزايد بشكل مُخيف، وسنة بعد أخرى، كتلة أجور مجموع المأجورين العاملين في مختلف أجهزة الدولة، إلى درجة أنها تقلّص كثيرا قُدرة الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية الضرورية. وتستمرّ، منذ سنوات، مُجمل الخدمات العُمومية التي تُشرف عليها الدولة (مثل الصّحة، والتعليم، والقضاء، ومعالجة النفايات، والنقل العمومي للرّكاب، وأنظمة التقاعد، وما شابهها من الخدمات العمومية)، تستمرّ في حالة مُزريّة، أو في تخلّف، أو في إخفاق، أو في إفلاس. ولا تتقدّم "التنمية البشرية"[119]، رغم ما يُرصد لها من أموال. وما تُسمّى ب «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» تُستعمل بعقلية "الزَّبُونِيَّة"، أو المَحْسُوبِية، حيث تُقَايِضُ "تقديم مُساعدة ماديّة مُقابل الوَلَاء السياسي"، وذلك بهدف خلق جيش من المناصرين السياسيين للنظام السياسي القائم. وتتعرّض باستمرار حقوق الإنسان، والحريات العامّة (مثل حريات التعبير، والصحافة، والتظاهر، والتنظيم، إلى آخره) للمضايقات، أو للمنع. ويدرك أفراد الأجهزة القمعية أن رؤسائهم يستعملونهم لاضطهاد مناضلي الشعب، مُقابل أجرة شهرية متواضعة. ورغم ذلك، يستمرون في مُمارسة قمع شرس. ويُحِسّ أفراد الشعب بمظاهر هذا الجُور. لكنّ هذا ***النظام المُجتمعي القائم يسيطر على المواطنين في***

[119] جاء في خطاب الملك بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش، في 29 يوليوز 2017: «برامج التنمية البشرية والترابية، التي لها تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين، لا تشرفنا، وتبقى دون طموحنا».

كل تفاصيل حياتهم اليومية، ويتحكّم فيهم، ويُبقيهم عاجزين على مقاومة المظالم القائمة في مجتمعهم. وهذا العجز الذي يُعاني منه المواطنون، لا يُعفيهم من تحمّل جزء هامّ من مسؤوليات هذه الأوضاع المُجتمعية الرّديئة.

آدم: كفاية من فضلك! كفاية من استعراض هذه المظاهر المُحزنة! فهمتك! فهمتُ كيف تفسّر أنت الأزمة العامّة. لقد ألفنا سماع هذا الصّنف من الخطاب السياسي المُعارض، أو النقدي، أو الثوري، الذي يتكلّم منذ عُقود عن «الأزمة»، ثم «الأزمة»، ثم «الأزمة»، وَيَتَنَبَّأُ دائما هذا الخطاب بالكَارثة الشاملة والوَشِيكة على المدى القريب، أو المتوسط. لكن تطوّر البلاد ظلّ يكذّب إلى حدّ الآن تلك التَنَبُّوَات المُتشائمة. أمّا أنا، فأعتقد أن النموّ الاقتصادي للبلاد يتقدّم بشكل حثيث. والإحصائيات الرسمية للدولة تؤكّد ذلك. وبالتّالي، فأنا متفائل أكثر منك.

إبراهيم: جيّد! إبْقَ متفائلا، واستمر في قول «إن كل شيء هو على أحسن مَا يُرَام»، مثلما حدث في تونس قبل ديسمبر 2010. وحينما ستنضج فجأة شروط الثورة المجتمعية (مثل تلك الثورة التي أطاحت بالنظام السياسي التّونسي لِزين العابدين بن علي في يناير 2011)، يمكن أن تقول، مثل بعض المحلّلين، أن هذه الثورة المفاجئة لا يمكن تفسيرها إلاّ بمؤامرة خارجية.

آدم: ممكن! ولكن أنا أتكلّم لك عن إحصائيات، وأرقام، وأنت تعرض عليّ مواقفك، أو انطباعاتك، أو تَخْمِينَاتك.

إبراهيم: لكي نفهم الأزمة البنيوية التي تَخْنُق المجتمع في المغرب، وتهدّد مستقبله، يلزم ألا نَحْبِسَ تفكيرنا داخل حدود منظومة الإحصائيات الاقتصادية الرّسمية. خاصّة وأن هذه الإحصائيات الرّسمية مَشْكُوك في نَزَاهَتِها. يجب علينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار قضايا أخرى ذات طبيعة سياسية، أو مُجتمعية، أو أخلاقية، أو ثقافية، أو فكرية. أكتفي بالإشارة إلى بعضها: لا زال النموّ الدّيموغرافي قويا في المغرب، وذا تأثير سلبي. وتَوَاصُل هجرة واسعة من القرى إلى المدن يستدعي خلق خدمات ضخمة في هذه المدن. لكن الدولة القائمة تعجز

عن توفير هذه الخدمات. ***ومراهنة الدولة على خيار نظام الرأسمالية اللّيبرالية، ستؤدّي بهذه الدولة إلى طريق مسدود.*** واستمرار خضوع البلاد للتّبعية للإمبريالية (وخصوصًا منها فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) يُقوّض الطّاقات الاقتصادية المتواضعة المتوفّرة داخل البلاد. وعقليات المُقَاولِين المَحَلِّيين، وأصحاب الشركات، (وكذلك عقليات النقابات، والأَحزاب السياسية)، لا تتلاءم بَعْدُ مع حاجيات التنمية الاقتصادية الوطنية. ***وسُلوكيّات المقاولين لا تُراعي مستلزمات التعاون، والتّكامل، والتّضامن المجتمعي. وتبقى الدَّمَقْرَطة (démocratisation) الاقتصادية مستحيلة، إذا لم نُحَقِّق في نفس الوقت دَمَقْرَطة سياسية مُوازية. وهذه الدَّمَقْرَطَة السياسية تستوجب أيضا الدّمقرطة في مجال أداء الضرائب.*** وأكبر مشكل في البلاد، هو أن النظام السياسي القائم لا يقدر على فهم المشاكل الأساسية في المجتمع. وحتى إذا فهم النظام السياسي أحد هذه المشاكل الأساسية في المجتمع، فإنه يعجز على معالجتها. لأن معالجة تلك المشاكل يتطلب، بالضرورة، تغيير طبيعة النظام السياسي القائم. وذاك هو بالضبط ما لا يقبله هذا النظام السياسي. وقد بَيَّنَت تجارب عشرات السِّنِين أنه، يستحيل إحداث تغيير فعّال في السياسة الاقتصادية التي تنهجها الدولة، دون تغيير نوعية النظام السياسي القائم[120]. ***وكلّما حاولنا إنجاز أيّ إصلاح كان في البلاد، نصطدم بكون الدولة مبنية على عادات مُتَخَلِّفَة، أو على أسس فاسدة، أو غير ملائمة. وما دام نمط الإنتاج السّائد في البلاد مبنيّا على أساس الأنانية، والانتهازية الرأسمالية، وليس على أساس الإنتاج الجيّد، والتعاون، والتكامل، والتضامن المجتمعي، فإن هذا النّمط في الإنتاج، لن يستطيع إخراج البلاد من التخلّف.*** وما دام التعليم رديئا، وتبعًا لذلك، ما دام تكوين الأطر التقنية هزيلا، كَمًّا وَكَيْفًا، فإن الاستثمار المنتج سيبقى بالضّرورة ضعيف الفعالية، وناقص الإنتاجية، وهزيل التَنَافُسِيَة. ***ومشكل التنمية الاقتصادية في بلد مثل المغرب،***

[120] نجيب أقصبي، "النظام السياسي هو عائق التنمية الاقتصادية بالمغرب"، الجامعة المواطنة، الدراسات العليا للتدبير (HEM)، 13 يناير 2013.

ليس في طبيعته مشكلا اقتصاديا فقط، وإنما هو أيضا، وفي جوهره، مشكل سياسي، وقانوني، وأخلاقي، وثقافي، وفلسفي، ومجتمعي.

آدم: لكن على خلاق تشاؤمك، يتوفّر الملك، رئيس الدولة، على مشروع اقتصادي تنموي، وعلى مشروع مجتمعي متكامل، ويعمل في انسجام مع مُستشاريه، ومع حكومته، ومع البرلمان، من أجل إنجاز تنمية شمولية ومُسْتَدَامَة. ويقدّم مساعدات مادّية للفقراء، ويدبّر صناديق اجتماعية هامّة، ويسهر على تنفيذ مشاريع اقتصادية ضخمة، تُهيّء الشروط الضرورية لتحقيق إقلاع اقتصادي نموذجي. ولا يحق لك أن تنكر الجُهود التي بَذَلَتْهَا الدولة، على صعيد الاقتصاد الوطني، والمنجزات التي حقّقتها، في مجالات التنمية المحلية، أو البشرية، أو البنيات التحتية، وفي ميادين الرّي، والتصدير، والسياحة، والطّاقة، والطُّرُق، والمَوَانئ، والسّكن، والماء الشَرُوب، والكَهْرَبَة، والأمن، إلى آخره.

إبراهيم: هيهات! منذ عقود، ظلّت الدولة بالمغرب تُسَوِّقُ خطابات مليئة بأعداد كبيرة من المشاريع الاقتصادية الجميلة، والوعود السَّخِيَة. لكن هذه الوعود الكريمة تبقى مُجَرّد دعَايَة "مَارْكُوتِنْ" (marketing)، مثل السَّحَاب، أو السَّرَاب. لأنها تُوجَد فقط في كلام خَطَابِي عن مستقبل مَرْجُوٍّ، ولا تتحقّق هذه المشاريع على أرض الواقع. وحتّى إذا تحقّق جُزْءٌ منها، فإن تأثيرها يبقى هَزِيلًا. ومجمل خطابات مسؤولي الدولة تتعلّق دائما بالمستقبل، وليس بالحاضر. والمستفيد الأكبر من خَدمات الدولة ومنجزاتها هو الطَّبَقَات السَّائِدَة والغنية. بينما باقي جماهير الشعب تظلّ تَتَعَثَّر في أوضاع مُجتمعية رديئة، أو فقيرة، أو متخلّفة، أو مأساوية. ودراسة تاريخ النظام السياسي بالمغرب، منذ الاستقلال (عن الاستعمار الفرنسي في سنة 1956 م) إلى الآن، تُبَيِّنُ أن هذا النظام السياسي ظلّ مَهْوُوسًا بِأَمْنِهِ. ويُسَخِّرُ كلّ الدولة، ومجمل آلياتها، أوّلاً وقبل كل شيء، من أجل ضمان استمرارية هذا النظام السياسي. ويضحّي النظام بكل شيء من أجل دَوَامِه. وظلّ الهَمُّ الرئيسي للنظام السياسي هو الحصول على ولاء الشعب، وفرض خضوعه، وتثبيت رضوخه. وينشغل النظام السياسي بإضفاء الشرعية

على ملك يحتكر كل السّلطات (السياسية، والتشريعية، والقضائية، والتنفيذية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والثقافية، والإعلامية). بل حوّل هذا النظام السياسي القائم الملك إلى شبه إله، مطلق، ومقدّس. ولا يُقبل أيّ مُرشّح لتحمّل أيّة مسؤولية في أجهزة الدولة إلاّ إذا كان معروفًا بولائه التّام للملك. وتزعم هذه الملكية أنها هي وحدها التي تنجز كل شيء إيجابي، وأنها لا تتحمّل مسؤولية أي شيء سَلبي. وفي نفس الوقت، ترفض هذه الملكية الخضوع لأية شفافية، أو مساءلة، أو مراقبة، أو محاسبة، أو معاقبة. ولبلوغ الأهداف الاستراتيجية التي يُحَدِّدُها النظام السياسي لنفسه، لا تتردّد الدولة في استعمال التضليل، والترغيب، والترهيب. ويستقطب النظام السياسي الأطر المُؤَيِّدَة، والنّخب المناصرة، والجماعات الوفيّة، والأحزاب المُوالية، ويُكافئها بالامتيازات، ويمنحها فرص الرّيع الاقتصادي، ويسمح لها بإمكانات الاغتناء السّريع، في إطار يوفّر للمؤيّدين السياسيين الإفلاتَ من المساءلة، ومن العقاب القضائي.

آدم: كفاية من فضلك! كفاية! لقد فهمتُ تشخيصك للأزمة العامّة في البلاد. وفهمتُ كيف تُحَلِّلُ عناصرها. لكن قل لي الآن، وحسب تقديرك، هل يوجد بصيص من الأمل، أم لا؟

إبراهيم: قبل الكلام عن الأمل، أودّ التّنبيه إلى بضعة "قواعد" (أو "قوانين") من بين ***القواعد التي تتحكّم في تطوّر كلّ مجتمع***. ومنها ما يلي: 1) لا يمكن لأي فاعل مجتمعي أن يتحايل على المُجتمع خلال زمن لا نهائي. 2) كلّ فاعل يدّعي بأنه يُعالج مشاكل المجتمع، بينما هو في الواقع يعجز عن ذلك، ينتهي بالضّرورة، وفي آخر المَطاف، إلى الانفضاح، ثم الإفلاس، ثم الزّوال. 3) إذا كانت الدولة، أو المواطنون، لا يعملون بهدف معالجة مشكل مُجتمعي مُحدّد، فإن هذا المشكل لن يَزُولَ من تِلْقَاءِ نفسه. بل سيظل يتفاقم، وسينتهي إلى تَأْزِيم المجتمع بأكمله. 4) كلّ مجتمع لا يُعالج مشاكله، بشكل عَقْلَانِي، وَعِلْمِي، وَجِدِّي، وعميق، سَيَتَطَوَّر بالضّرورة مُستقبله نحو الرّداءة، أو نحو الفَوْضَى، أو نحو الإفْلَاس، أو الانحطاط. 5) كلّ مُجتمع يستهلك أكثر مِمّا يُنتج، خلال أمد طويل، يتطور بالضرورة نحو فقدان سيّادته، أو

استقلاله، أو يسقط في الفوضى، ثم الإفلاس، ثم الخراب. هذه هي كلّها ***قوانين*** (*lois*) ***تتحكّم في تطور المُجتمع***[121]. وهذه القوانين تدخل ضمن السَّبَبيَّة (causalité) العِلميّة الموضوعية! ويستحيل التّحايل عليها، أو الإفْلَات من مفعولها.

آدم: أتذكّر أن «الهيئة العليا للتّخطيط» (وهي مؤسسة حكومية) نشرت (في 1 أكتوبر 2012) نتائج بحث قامت به، يقول إن 7 من كل 10 مغاربة «يعتبرون أنفسهم غير سُعداء». وأن 2 من كلّ 3 مغاربة نشطين «غير راضين عن دَخْلِهم». وقالت دراسات أخرى أن 60 في المئة من الشبّان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 30 سنة، يَتَمَنَّوْنَ أن يهاجروا بشكل نهائي إلى أوروبا، أو أمريكا. والغريب المُحَيِّر، هو لماذا لا يتحرك الشعب للدّفاع عن مصالحه، رغم وجود هذه المشاكل الخطيرة، والمُزْمِنَة، منذ عُقُود مُتواليّة؟ لماذا لا يتجرّأ الشعب على النّضال لكي يدافع عن مصالحه؟ لماذا يصبر الشعب طويلاً على مُعاناته؟ لماذا لا يناضل لتحسين أوضاعه؟ هل تنقصه المعرفة الدقيقة لأوضاعه؟ هل يجهل حقوقه الأساسية؟ هل يفتقر إلى الوعي السياسي؟ هل لا يعرف كيف يُفكّر بشكل سليم؟ هل وعيه السياسي لم ينضج بعد بما فيه الكفاية؟ ماذا يحدث لهذا الشعب؟ هل ينقصه التنظيم في أحزاب، ونقابات، وجمعيات، وحركات؟ ولماذا لا تقدر الأحزاب التقدمية على تأطير جماهير الشعب، وتنظيم نضالاته؟ هل يخاف الشعب من القمع الشديد؟ هل التاريخ القمعي للدولة أثّر في عقل المواطن إلى درجة رَسَّخَتْ الرّعب في ذهنه؟ لماذا يتحمّل الشعب الخضوع في ذُلّ مديد؟ هل اِنْمَحَت تقاليد مُقاومة الظّلم من تُراث الشعب؟ لماذا لا تتحرّك الأحزاب، والنقابات، والجمعيات التقدّمية؟ لماذا لا تقوم مؤسّسات الدولة (مثل الحكومة، أو البرلمان، أو غيرهما) بواجباتها؟ هل هذه الهياكل أصبحت مجرد قَوْقَعَات مُفْرَغَة من جوهرها؟ لماذا يتفوّق مواطنُونا في طرح أو معالجة مشاكلهم الشخصية الخاصة، ويعجزون في نفس الوقت على فهم مشاكلهم

[121] حول القواعد التي تتحكّم في تطور المجتمع، أنظر كتاب "Le Sociétal"، لعبد الرحمان النوضة، في الموقع "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

المُجتمعية المُشتركة؟ ألا يُوجد مواطنون داخل الشعب قادرون على التفكير في الشعب في شموليّته؟ هل تعجز الجماهير عن النضال من أجل تحقيق طموحاته المُشتركة؟ ألم تَبْلُغْ بَعْدُ مُعاناة الشعب الحدّ الأقصى الذي يجعل الشعب ينفجر؟ هل يلزم أن يتفاقم شقاء الشعب أكثر مِمَّا هو الآن، لكي يحدث تَحَسُّنٌ كَيْفِي في وَعْيِه، وفي نضاله؟ لماذا تنخدع بسهولة غالبية الشعب بالخُطَب الزائفة، وبالمناورات السياسية، التي يُدبّرها النظام السياسي القائم، أو أنصاره؟ هل يتحكّم النظام السياسي في عقول المواطنين إلى هذه الدرجة؟ هل حدث خلل ما في عقل الشعب؟ هذا مُشكل مُحَيّر!

إبراهيم: أَحْسَنْتَ ! لقد ساعدتني تساؤلاتك على الانتباه إلى هذه المسألة المهمَّة. وهي تستحقّ التّأمّل. هذه فعلاً مشاكل مُحَيّرة. وحتى السياسيون المُحترفون، لا يستطيعون الإجابة على تلك الأسئلة التي طرحتَها سابقًا، بشكل مُقْنِع، أو مُكْتَمِل. وفي ظاهر الأمور، الشعب موجود. لكن وجوده، أثناء الفترة التاريخية الحالية، لا يتجلّى سوى في شكل أفراد مُتَفَرِّقين، أو في شكل أجساد بدون روح. لأن الشعب لا يوجد بَعْدُ كَكِيَّان مُجتمعي، وَاع، ومُبادر، وفعَّال. ويمكن أن نقول وصفًا مماثلا عن الطبقة العاملة، أو عن جماهير الفلاحين، أو عن البرجوازية الصغيرة، إلى آخره. ومن الأكيد أن كثيرا من العوامل، مثل تلك التي تساءلتَ أنت حولها سابقًا، تُساهم في تدمير قُدرات الشعب على التفكير النقدي، وعلى مقاومة المُنْكَر، ومحاربة الظّلم، وتشييد الطّموحات المشروعة. وهَا أنت تُدرك الآن، أنت بنفسك، أن ***المشكل لا يوجد فقط في الحُكّام السّائدين، بل يوجد أيضا في الشّعب!*** فمظاهر التخلّف، والرّداءة، والغِشّ، والانتهازية، والفساد، والتَّخَاذُل، والاستبداد، لا توجد فقط في المناصب العُليا من الدولة، ومن المقاولات، بل توجد أيضا في العائلة، وفي الحيّ، وفي المدرسة، وفي الإدارة، وفي المعمل، وفي الضّيْعَة، وفي الشارع، وفي الثقافة، وفي عقول المواطنين! ***فالشعب المتخلّف، يعيد إنتاج التخلّف! ولا يمكن إصلاح المجتمع بدون نقده! وبالضّبط، إصلاح الشّعب، يبدأ بنقد هذا الشعب! وتَستحيل مُعالجة مشاكل المُجتمع عبر الاكتفاء***

بتغيير الأشخاص الحاكمين، أو عبر الاقتصار على تغيير نوعية النظام السياسي القائم. بل يلزم أيضا تغيير عقل المواطن، وأخلاقه، وسلوكه! وحتى بعض المناضلين الصّادقين، المرتبطين بأحزاب، أو نقابات، أو جمعيات تقدّميّة، تراهم أحيانا، لا يُناضلون من أجل خدمة الشعب، أو من أجل تغيير المُجتمع، بل يناضلون من أجل تحقيق ذَوَاتِهم، أو من أجل بناء زَعَامَتِهِم، أو من أجل تحقيق طُموحاتهم الذّاتية، أو الشخصية. معنى ذلك، أنه ***يتوجّب علينا أيضا، أن نُغيّر عقليّات وعادات المواطنين، بما فيهم أعضاء الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، وغيرها من مؤسسات المُجتمع!*** وقد ظلّت مثل هذه الأوضاع المُجتمعية المتخلّفة موجودة، وسائدة، في الكثير من بلدان العالم الإسلامي أو النَّاطِق بالعربية، إلى درجة أن البعض بدأ يشُكّ في أن التاريخ قد توقّف نهائيا في هذه البلدان!

آدم: بالضّبط! هذا هو ما حصل فعلاً! أصبحنا، بين سنوات 1990 و2010، نميل إلى الاعتقاد بأن الثّورات المطالبة بالديمقراطية، التي حدثت في بلدان أوروبا (خلال القرنين 18 و 19 الميلاديين)، لن تحدث أبدا مثيلات لها، داخل بلدان العالم العربي أو الإسلامي. وأصبحنا نظنّ أن قَدَرنا، هو الاستمرار، طويلاً، في الرَّدَاءَة، والاستبداد، والفساد، وفي التخلّف المُجتمعي.

إبراهيم: فعلًا! خلال زمن طويل، يَشْتَاقُ المناضلون للثّورة المُجتمعية، لكن الثورة تظهر كأنها مستحيلة. بينما في الواقع، تستمر عوامل وعناصر الثورة تعمل بشكل مُسْتَتِر، وفي الخفاء، في أعماق المُجتمع، إلى أن تنضج شروطها المُجتمعية. وفجأة في سنة 2011 م، حدث نوع خاص من الثورة في تونس، ثم في مصر، ثم في اليمن. وفي سنة 2012 م، اِشتعلت ثورة عارمة في ليبيا، ثم في سوريا. ولا زالت الأحداث تتلاحق، وتتعقّد، في هذه البلدان. فانتعشت آمالنا من جديد. [ولَوْ أن قِوَى امْبِرْيَالِيَة، وصهيونية، ورِجْعِيّة عربية، حاولت الاِسْتِحْوَاذ على هذه الحركات، وتَوْظِيفَها لصالحها الخاص]. وأصبح كل شعب في منطقة العالم الإسلامي أو النَّاطِق بالعربية يحلم بوصول دوره في إنجاز ثورته الوطنية الديمقراطية الشعبية.

36) تَكْتسِبُ عقليةُ المواطن أهميَّةً حاسمةً

آدم: لكن قُل لي، لماذا تدّعي، في معظم كلامك، أن ***عَقْل*** المواطن يكتسي أهمّية كبيرة، وتقول أن ***الذِّهْنِيَة*** التي يعمل بها المواطنون تلعب دورًا حاسما؟ وما معنى العَقل؟ ولماذا هو مَصِيرِيّ؟

إبراهيم: أُذَكِّرُكَ أنّني أعني بمفهوم "***العَقل***" (أو "العَقلية") ***المَنْطِقَ*** الذي يشتغل به الشخص، أو الجماعة. ***والمنطق*** يُرجعنا إلى ***مَنَاهِج*** التّفاعل مع الواقع. بما فيها ***طُرُق*** التعلّم، والتفكير، والاستنتاج، والحساب، والتّخطيط، والإنجاز، والإنتاج، والتَصَرُّف، إلى آخره. وسواءً تعلّق الأمر بفرد، أم بشعب، فالمقصود بِ ***"عَقله" هو نوعية المناهج*** التي يُمارس بها الملاحظة، والتّفكير، والتحليل، والتّساؤل، والمبادرة، والنقد، والسّلوك، والإنتاج، والإبداع، والتّفاعل، والتعامل، إلى آخره. ***فالعقل*** هو الأداة التي نميّز بها بين ما هو مشروع وما هو ممنوع، وبين الخاطئ والصّحيح، وبين الواجب والاختياري، وبين العادل والظّالم، وبين المقبول والمرفوض، وبين الضّروري والكَمَالِي، وبين الجميل والقبيح، إلى آخره. وعلى مُستوى الدولة مثلاً، يَتّضح جَلِيّا أن ***العقليّة*** التي تشتغل بها غالبية المسؤولين، أو الموظّفين، لها نتائج شُموليّة، مُجتمعية، وحاسمة. حيث يمكن أن تُحَوِّلَ هذه العقلية[122] المُجتمع إلى جَنَّة، أو إلى جَحِيم. فإذا كان مثلاً معظم المسؤولين والمُوَظَّفِين، في أيّة إدارة من بين إدارات الدولة، يعطون الأسبقية في عملهم لِخدمة مصالحهم الخاصّة (=الأنانية)، فإن الدولة ستتحوّل إلى نَقِيضِها. ***وبدلاً***

---

[122] بمناسبة الذكرى 18 لعيد العرش (في 29 يوليوز 2017)، قال الملك محمد السادس في خطابه: «إن اختياراتنا التنموية تبقى عموما صائبة. إلا أن المشكل يكمن في العقليات التي لم تتغير».
رحمان النوضة، كتاب 'نقد الشعب'، الصيغة 56.

من أن تكون الدولة في خِدمة الشعب، يُصبح الشعب مُسخّرًا لخدمة الدولة. وذلك مثلا عبر انتشار عقلية نَهْبِ الممتلكات العمومية، أو اقتصاد الرّيع، أو عبر جمع الرَّشَاوَى، أو استغلال النفوذ، أو الزَّبُونِية، أو المَحْسُوبِية، أو عبر جمع ضرائب مُبالغ فيها، أو عبر تراكم الغرامات، أو اقتناص امتيازات غير عادلة، بهدف الاغتناء غير المشروع، أو عبر ممارسة القمع، أو فرض الخُضُوع، إلى آخره. فإذا لم يكن الشعب يستفيد بقدر مُرْضٍ من الخدمات العمومية للدولة، يصبح الشعب في جحيم.

آدم: ما وصفتَه سابقًا، يحدث عندما تنتشر الأنانية لدى موظّفي الدولة. لكن، أنت تدّعي أن الأنانية تنتشر أيضًا لدى أفراد الشعب. فماذا يحدث في حالة انتشار الأنانية لدى غالبية المواطنين؟

إبراهيم: تحدث نفس الظاهرة السّابقة، لكن على مستوى عموم الشعب. فقد انتشرت فعلاً الأنانية (égoïsme)، والوَقَاحَة (cynisme)، بشكل كَاسِح، داخل الشعب. وأصبح المواطن يتعامل مع مواطنه بأنانية مَكْشُوفَة، وَفَاحِشَة. بل يتصرّف بتَنَافُسِيَّة هُجومية، وعُدوانية، دون أدنى اعتبار إلى المشاعر الإنسانية، أو إلى الأخلاق، أو القانون، أو العدل، أو العقل. ودون مراعاة للحاجة إلى التّكامل، وإلى التّضامن المُجتمعي. ***ونظام الإنتاج الرّأسمالي يُؤدّي بالضّرورة إلى تأجيج الأنانية، بينما نظام الإنتاج الاشتراكي يُساعد على تقوية التضامن المُجتمعي.*** فإذا كان كلّ مواطن ***مَهْوُوسًا*** فقط بمصالحه ***الأنانية***، أو ***الانتهازية***، فإنه سيصبح عاجزًا على ***إدراك ترابط مصالحه الفردية بمصالح مجموع المواطنين*** الآخرين. **فَلاَ يَعِي هذا المواطن الأَنَانِي أنه ينتمي إلى مُجتمع شامل. وتراه يميل إلى تغليب** خدمة مصالحه الفردية، وَلَوْ على حساب مصالح باقي المواطنين، أو حتّى عبر الإضْرَار بِبَقِيّة المجتمع. فيتحوّل هكذا المواطنون، المُفْرِطُون في الأنانية، إلى شبه حيوانات مُفترسة. و***يهلكون بعضهم بعضًا***، دون أن يَعُوا ذلك. فيتضرّر مجمل أفراد المجتمع. ***وُيحسّون بسوء المُعاملة، وبالأذى، والارتباك، والظّلم، والغُبن. ويتحوّل المجتمع إلى جَحِيم.*** وتنتشر فيه ظواهر ***الهَمِّ، والقَلَق، والاِنْزِعَاج، والاِكْتِئَاب، والتَّخَوُّف، والحُزن،***

والتَّوَتُّر، والعُدْوَانية. ويَغْدُو مجمل أفراد المجتمع يُعانون من ***هموم غامضة***. ويخشون عَوَاقِب مُرْعِبَة. ويشعرون بِوَسْوَسَة مُبْهَمَة. ويعيشون مشاكل مُعَقَّدَة، أو مُرَكَّبَة. وبدلاً من أن يكون مُعظم المواطنين هادئين، سعيدين، مَرِنين، مُتَعَاوِنين، مُتَكاملين، مُتضامنين، نَافِعين، رَزِينين، حكيمين، يصبحون مُضطربين، مُتَصَلِّبين، مُتَخَاذِلين، نَافِرين، مُتَقَاعِسين، مُفْسِدين، طَائِشين، وَمُتَهَوِّرين. فَيَنْتَشِر في المُجتمع ***الغِشّ، والانتهازية، والفساد، والجريمة، والغَمّ، والكُرْب، والمُعاناة، والحقْد، والتَخْرِيب، والمِحَن، والحُزن، والانحرافات، والأمراض النفسية، والحاجة إلى الاستعانة بالمخدّرات، إلى آخره***. وفي هذه الحالة، لا يقدر المواطنون على فهم مصادر هذا الغَمّ، ولا على إدراك كيفية تأثيره. ويعجز المواطنون على إيجاد حلول مُرضِية لهذه المشاكل. وذلك بالضبط ***لأن هذه المشاكل ليست فردية، ولا بيولوجية، ولا نفسية، ولا اقتصادية، ولا ثقافية، ولا عائلية، ولا إثْنِيَة، ولا جهَوِيّة، وإنما هي مشاكل مُجْتَمَعِيَّة***. والعناصر التي تُضْفِي على هذه المشاكل طبيعة مُجتمعية هي: تكاثرها، وانتشارها، وتداخلها، وعَدْوَاهَا، وحَجْمُها، وَعُمْقُها، والآليات المُجتمعية التي تعمل بها. ***وتبقى مُعالجة هذه المشاكل مشروطة بِتَحرّر غالبية كبرى من المواطنين من العقلية الأنانية المُفرطة. وتستوجب منجزات أخرى، أبرزها تجاوز الحدود التي يفرضها الدّين على العقل. كما تتطلّب أيضًا التحرّر من علاقات الإنتاج الرأسمالية (المبنية على أساس استغلال الإنسان من طرف الإنسان)***. وإذا ما اجتهد مُجمل المواطنين، وعَمِلوا من أجل إنضاج وعيهم، بهدف التحكّم في نَزَوَاتِهم، ومن أجل الرُّقِيِّ بمستوى ***تضامنهم المُجتمعي***، تصبح في هذه الحالة مُجمل طموحات الشعب ممكنة التّحقيق. لأن ***قيّام مجتمع سَعيد، يبقى مشروطًا بوجود مُواطنين متعاونين، ومُتكاملين، ومُتضامنين***. أمّا إذا كانت غالبية المواطنين تتميّز بالأنانية المُفرطة، فإن تشييد مجتمع سعيد سيبقى أمرًا مستحيلاً.

آدم: ربّما!... ربّما!... قد يكون معك الحق... لكن بصراحة، أنا لا أدري... لم أفهم جيّدا. لستُ مُتَيَقِّنًا مِن صحّة مَا قُلتَه... فلا أدري

مثلاً، هل كانت حقّا نوعية عقلية المواطنين هي العامل الحاسم في إنجاز التقدّم المُجتمعي الحاصل في بلدان العالم التي تُصَنَّفُ بكونها هي الأكثر تقدّمًا. أنا لا أعرف. لماذا لا يكون العامل الحاسم في تقدم الشعوب هو مثلاً الموارد الطبيعية، أو نوعية النّظام السياسي القائم، أو الموقع الجغرافي، أو التراث الثقافي، أو الإرث الدّيني، أو التميّز البيولوجي، أو خصوصية التّطور التاريخي للشعب المعني؟

إبراهيم: بعبارة أخرى، أنت تريد أن تعرف ما هو ***السّر الذي يُؤدّي إلى تقدّم الأمم، ويُكْسِبُها القوّة***. طيّب! يوجد في هذا المجال مثال مُعبّر ومُفيد. إنه مثال العلاقة التاريخية المُتوتّرة بين الجارتين فرنسا وألمانيا. حيث توجد بينهما مُنافسة حادّة، أو عَدَاوة باطنية، وقديمة. وخلال القرن الثامن عشر الميلادي، كانت فرنسا هي أكبر قوة في أوروبا. ثمّ أخذت القوة النسبية لألمانيا تتحسّن. ولم تكن فرنسا تتحمّل بأن تتجاوزها دول أخرى في أوروبا. وقد حدثت بَيْنَ فرنسا وألمانيا حروب مُدمّرة، مثل حرب 1914 – 1918، ثم حرب 1939 – 1945. ورغم إقامة الصلح بين فرنسا وألمانيا، ورغم مُشاركتهما معًا في بناء "الاتحاد الأوروبي" (منذ معاهدة باريس في 1951)، تبقى فرنسا مَهْوُوسَة بالمنافسة مع ألمانيا. ولا تُطيق فرنسا بأن تتفوّق عليها ألمانيا في عدد من الميادين (مثل النمو الاقتصادي، وقلّة البطالة، وقوة التصدير، ومتانة النظام الاقتصادي والمالي، إلى آخره). فيظل الفرنسيون يراقبون كل ما يفعله الألمان، وينقلون عنهم الكثير من الخُطط الصناعية، والإجراءات الاقتصادية، والتّدابير في مجال البحث العلمي، إلى آخره. ورغم أن ألمانيا خُرِّبَتْ ونُهِبَت خلال الحرب العالمية الثانية، ورغم العقوبات المفروضة عليها بعد انهزامها، أخذت ألمانيا، وخلال عقود مُتواليّة، تنمو، وتتقدّم، وتستمرّ في ***التفوّق*** على فرنسا بِثَبَات مُتواصل. وقد رأى المُشاهدون، عبر برامج حوارية على التلفزة الفرنسية، خلال سنتي 2012 و 2013، خبراء ألمان يقولون لِنُظَائِرِهِم الفرنسيين (ما معناه): «لا تُتْعِبُوا أنفسكم بالبحث عن ***أسرار تفوّق*** ألمانيا على فرنسا. فهذا السّر لا يوجد في إجراءات اقتصادية، أو إدارية، أو قانونية، أو مؤسّساتية، وإنما يكمن أساسًا في ***العَقلية*** التي

يحملها المواطنون الألمان. حيث في ألمانيا، ***تُحِبُّ غالبية المواطنين العمل المُنتج، وتنفر من تبذير الوقت، أو إهدار الطاقات فيما هو غير منتج، وتسود عقلية الحِوار، والتَّوَافُق، بين مختلف مُكوّنات المجتمع، وتنتشر عقلية التّضامن، وحبّ إتقان العمل المُنْجَز، وعقلية الاِلْتِزَام بالجودة في كل شيء، بما فيه في التّدبير، وفي الإنتاج***». وخلاصة هذا المثال هي أن ***العامل الأكثر أهمية في تقدّم أو تأخر شعب ما***، لا يكمن في مساحة البلاد، أو في عدد سكّان البلاد، أو في ثرواته الطبيعية، أو في الموقع الجغرافي لهذا البلد، أو في مؤسساته، أو في القوانين، أو في التراث الدّيني، أو ما شابهها، وإنما ***يكمن سِرُّ تقدّم الشعوب أساسًا في نوعيّة العقلية التي تعمل بها غالبية المواطنين.***

آدم: هذا كلام جميل! أنتَ تعتبر أن ***سرّ تقدّم الأمم يوجد في جودة "العقل" الذي تعمل به غالبية المواطنين.*** لكن عامّة الناس لا تقدر على إدراك مفاهيم معقّدة مثل "العقل".

إبراهيم: بعبارة أخرى أكثر وُضوحًا، ***الشّروط الأساسية التي يمكن أن تُوصِلَ أيّ شعب إلى التقدّم والقوّة والازدهار،*** هي ستّة: 1) التزام جميع مكوّنات المُجتمع باحترام فصل الدّين عن الدولة. 2) انضباط الجميع لِدولة الحق والقانون. 3) تدريس العلوم الدّقيقة، والاعتناء بها، والاسترشاد بها. 4) توجيه مجمل الطاقات البشرية نحو الإنتاج الجَيِّد. 5) مَأْسَسَة حدّ أدنى متقدّم من التضامن المجتمعي، وتَوْفِير الدَّعْم لمن يحتاجه. 6) تقليص الفوارق الطبقية إلى أدنى مستوى ممكن. أمّا في حالة غيّاب هذه الشروط الستّة، يصبح تخلّف المجتمع حتميًّا.

آدم: لِنَفْتَرِض الآن أن كثيرًا من المواطنين يتّفقون على مضمون كلامك هذا. لكن، في هذه الحالة، ما العمل لتغيير واقع مُجتمعنا؟ كيف نُعالج هذه المشاكل المُجتمعية المُزمنة؟ كيف نتحوّل، نحن أيضا، من شعب مقهور، ومُتخلّف، إلى شعب حُرّ، وديمقراطي، ومتقدّم؟

إبراهيم: لا يتوفّر السياسيون اليَمِينِيّون، ولا المُحافظون، على جواب مُقنع على هذه الأسئلة، لأنهم يعتبرون أوضاع المُجتمع الحالية

جيّدة، أو مُرضية. ولا يقترحون سوى القبول بالاستبداد السياسي القائم، وبانتشار الفساد، وبالخضوع الأعمى لآليات السّوق الرأسمالي. ***ونمط الإنتاج الرأسمالي يدفع المُجتمع نحو سلسلة لانهائية من الأزمات، والكوارث، والمآسي.*** أمّا السياسيون الثوريون، فيقدّمون جوابا واضحا. وهو: الانضمام إلى صفوف القِوَى الثورية، بهدف تَهْيِئة وإنجاز ثورة مُجتمعية، سلميّة، وطنية، ديموقراطية، وثقافية، ومُتواصلة. ويجب أن نقولها صراحةً، ***الثوريون يحتاجون، هم أيضا، مثلهم مثل باقي المواطنين، إلى تَثْوِير أفكارهم، وأساليبهم، وسلوكيّاتهم، وذلك بشكل مُتواصل!*** والمربّي يحتاج هو نفسه، وبشكل متواصل، إلى إعادة تربيّته. ***ومُختلف مَهَام، أو عَمليات، تَثْقِيف الشعب، وَتَنْوِيره، وَتَنْظِيمه، وخَوْضِه لنضالات جماهيرية مُشتركة ومُتصاعدة، يلزم أن تكون كلّها مُتزَامِنَة، ومُتداخلة، ومُتواصلة.*** وسواءً كان الشعب مُؤهّلا لذلك أم لا، فلا أحد غير الشعب يستطيع أن يحقّق لنا المُجتمعَ الذي نطمح إليه!

آدم: لكن، أين هم الزّعماء الأكفاء؟ وهل يقدر شعب لا يتوفّر على زعماء أَكْفَاء على إنجاز تقدّم مجتمعي مهمّ؟ ألاَ يبقى كل شعب تابعا أو خاضعا لزعمائه؟ أليس الزّعماء الأكفاء هم الذين يحقّقون المعجزات الاجتماعية أو السياسية؟

إبراهيم: أنا لا أحبّ الزَّعَامِيَّة، ولا أطيق الزُّعَمَاء[123]. وَتَوَفُّر الشعب على قَادَة أَذْكِيَاء، أو مسؤولين أَكْفَاء، أو أُطُر مُثقفين، يُساعد طبعًا على تنفيذ منجزات سياسية هامّة، أو تاريخية. لكن مهما كانت كفاءة، أو عبقرية الزّعماء، وفي حالة إذا ما بقي الشعب في وضعية تخلّف فكري، أو ثقافي، أو سياسي، فإن هؤلاء الزعماء لن يستطيعوا تحقيق أي تغيير مجتمعي، أو سياسي، ذي أهمية! وبشكل عام، فأي مُكوّن من بين مكوّنات المجتمع، لن يقدر وحده على إصلاح المجتمع! وفي جميع الحالات، فإن ***منهج التعاون، والتّكامل، والتّضامن، فيما***

[123] أنظر فصل "ضدّ الزّعيم، وضدّ الزّعامية"، في كتاب: "كيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)"، صيغة سنة 1982، للكاتب عبد الرحمان النوضة. ويمكن تنزيلها من مدوّنة الكاتب: "http://LivresChauds.Wordpress.Com".

بين مجمل مُكوّنات المجتمع، هو السّر الذي يفتح إمكانية تغيير المجتمع وإصلاحه!

آدم: يُوحِي كلامك أحيانا بأن الثورة آتيّة بدون شكّ. فهل أنت واثق من نفسك إلى هذا الحدّ؟ ألاَ تُبالغ في متمنّيات مثالية، أو في أحلام طوباوية؟

إبراهيم: أجهل حاليا متى ستحدثُ الثورة بالمغرب، وكيف ستنطلق، وكيف سيكون شكلها، وكم سيكون عدد ضحاياها، وكيف سَتَتَطَوّر، وكيف ستُحْسَم. ولا أدري هل ستحدث بعد شهور، أم بعد سنوات، أم عقود. ولا أعرف كَمْ ستدوم هذه الثورة من السّنوات. لكن معرفتي المتواضعة للمجتمع تجعلني أظنّ أن أكبر الاحتمال هو أن الثورة المُجتمعية آتية، لأن واقع المجتمع هو الذي يَسْتَوْجِبُها. ومن المحتمل أيضا أن هذه الثورة ستختلف نسبيًا في أساليبها، وفي أشكالها، عن الثورات التي حدثت في تونس، ومصر، واليمن، وليبيا، وسوريا. وكلّ ما أتمناه هو أن تظلّ هذه الثورة سلميّة، وأن يتحلّى كل الفاعلين السياسيين بحدّ أدنى من النّضج السياسي، بهدف تفادي الغرق في حرب أهلية مُدمّرة. لأن ***هدف النّضال، وهدف كلّ ثورة، هو إصلاح البشر، وليس قتلهم، أو اضطهادهم***، حتى ولو كان هؤلاء البشر خُصُومًا سِيَّاسِيين. ***وغاية الثورة المجتمعية هو تحرّر المواطنين، وازدهار المجتمع، وليس هو التخريب، أو التقتيل المتبادل.*** لكن، مع الأسف، أخشى أن يكون النظام السياسي القائم في المغرب، وكذلك الحركات الإسلامية الأصولية، ميّالين إلى العِنَاد، وإلى التَّحَدِّي، وإلى تصعيد التَّوَتُر، وإلى تفضيل تقتيل الشعب على الاستسلام. أخاف أن يتصرّف الحكّام في المغرب مثلما فعل معمّر القذافي في ليبيا، أو مثل بشّار الأسد في سوريا، وليس مثل زين العابدين بن علي في تونس، الذي فرّ إلى السّعودية، أو مثل حسني مبارك في مصر (في سنة 2011 م)، الذي قَبِل تنحيّته عن السلطة. آمل أن قوّات الأمن والجيش (التي خُلِقَت في الأصل للدفاع عن الشعب)، آمُلُ أن لَا تتحوّل إلى آلة وَحْشِيَة لِتَقْتِيل الشعب الثَّائِر (مثلما حدث في سوريا). أتمنى أن يتحلّى حكّامنا في المغرب بروح

رياضية متواضعة، لكي يقبلوا بأن زمانهم قد فَاتَ، وأن هَزِيمَتَهُم السياسية حَتمية. فليس عَيْبًا أن يهرب رئيس دولة مثلما فعل زين العابدين بن علي في تونس (في سنة 2011)، أو مثلما قبل حسني مُبارك بأن يَتَنَحَّى عن السّلطة في مصر. بل العَيْبُ الأكبر هو أن يَتَعَنَّتَ الحَاكم، أو أن يلجأ إلى استعمال الجيش ضدّ الشعب، لفرض بقاءه في الحكم، مثلما فعل مُعمّر القذافي في ليبيا، أو حافظ الأسد في سوريا، أو علي عبد الله صالح في اليمن، أو عمر البشير في السّودان. كل واحد من هؤلاء الحُكّام تَصَلَّب في عِنَاده، وَشَرَعَ في تَقْتِيل الشعب الثائر، خلال شهور طويلة ودامية. كما أتمنى أن الطبقات المُسْتَغَلَّة، وقِوَاها الثورية، سَتتحلّى بالدّيمقراطية، وستتمسّك بالحكمة، وبالجرأة، وبالإبداع، وبالنّضج السياسي. وأُمْنِيَتِي الكُبرى هي ***أن يُدْرِكَ كُلّ طَرَف في المجتمع، أنه لَا يمكن أن يَسْتَمْتِعَ بِحُقُوقه كَامِلَة، إِلَّا إذا اسْتَمْتَعَ كل أطراف المجتمع الآخرين بِحُقُوقِهِم، بما فيهم الأطراف الذين هم مُنَافِسُوه، أو خُصُومُه، أو أَعْدَاءُه.*** المهم هو أن أوضاع المُجتمع الحالية تستلزم تحقيق الديمقراطية، والعدالة المجتمعية. فإمّا أن تتحقق هذه الغَايَات بشكل سِلمي، مثلما حدث في تونس أو مصر (ولو نسبيا)، وإما أن تتحقق عبر حرب أهلية عنيفة، مثلما يحدث حاليا في ليبيا وسوريا والعراق واليمن والصّومال والسودان. لكنني أعترف بتواضع أنه من الممكن أن أكون مُخطئا في آرائي، أو في تَوَقُّعَاتِي لِلمستقبل. فإذا بقي مُستوى النُضج السياسي المُتوفّر لدى غالبية أفراد الشعب ضعيفًا، أو مُتخلّفًا، فإن الثورة المأمولة ستتأخّر بالضرورة عبر الزمان. أمّا إذا نضجت موضوعيا الرغبة في الثورة لدى طبقة المُسْتَغَلِّين (بفتح الغين)، ولدى "طبقة الذين لا يَستغلّون ولا يُستغلّون"، ولدى "طبقة المُسْتَغِلِّين (بكسر الغين) الصّغار"، فإن الثورة قد تنفجر من خلال أحداث عادية، أو مألوفة، ثم سَتَنْتَشِر، وسَتَتَعَزَّز، حتى تصبح أقوى من زِلزال، وأعظم من "اتْسُونَامِي" (tsunami). وآنذاك، لا أحد في الدّنيا يستطيع إيقاف هذه الثورة، أو إلغائها، ولو كانت التضحيات باهظة.

آدم: أشكرك، فقد ناقشنا عدّة قضايا هامّة، وقد حان الوقت لِخِتَام هذا الجِدَال، أو لِتَعْلِيقِه. وقد استمتعتُ بهذا الحوار الشيّق، واستفدتُ من مجمل أطروحاتك، سواءً تلك الأطروحات التي اتَّفَقْتُ عليها، أم تلك التي خَالَفْتُهَا، أو تلك التي تَحَفَّظْتُ مُؤَقَّتًا عليها. وعلى خلاف بعض الآراء الشّائعة، فقد تأكّد لي بالملموس، أن الصراع الفكري السّلمي، خير من انعدامه. ومهما كان هذا الصّراع الفكري صعبًا، أو مثيرًا لمشاعر حَادَّة، أو مُحْرِجة، أو مُتناقضة، فإنه ينفع الكثير من المواطنين، ولا يضرّ أحدًا منهم.

إبراهيم: أشكرك أنا أيضًا، لأنني اِستمتعتُ بهذا الحوار معك. واستفدتُ من ملاحظاتك، ومن الجدال معك. كما ساعدتني تفاعلاتك على تعميق آرائي وَتَمْحِيصِها. ورغم أن كل واحد منّا يمكن أن يُخطئ، من وقت لآخر، فيما يفكّر فيه، فإن الحوار المتناقض هو من بين أحسن السّبل التي تُتِيح لنا إمكانية التّفاعل، والتكامل فيما بيننا. كما أن هذا الحوار يساعدنا على إبراز نَقَائِصِنَا، أو اكتشاف أخطائنا، أو تصحيحها، بشكل مُبْكِر، وبِأَقَلِّ الخَسائر. وإذا استفدتَ من هذا الحوار، فَلَا تَنْسَ إخبار أصدقائك أو أقاربك بوجود هذا الحوار، لكي يستفيدوا منه هم أيضًا. ومُبْتَغَانا هو أن يصبح كلّ مواطنينا مُطَّلِعِين على مجمل إشكالات المجتمع. وطموحنا هو المساهمة في تثقيف وتنوير مجمل المواطنين. وما دُمْنَا نبحث جماعيا عن الحقيقة، وبمناهج عقلانية، فإن التقدّم سيكون في مُتناولنا. وأتمنى أن تترسّخ فينا جميعًا خِصْلَة الانفتاح، بصدر رحب، على تبادل الأفكار، وحتى على تبادل النقد الجدّي، وأن نساهم جميعًا في إفادة مجمل مواطني مجتمعنا، سواءً الوطني، أم العالمي.

رحمان النوضة.

(حُرّرت الصّيغة الأولى لهذا الكتاب في الدار البيضاء، في 29 أكتوبر 2012. وَخَضَعَت فيما بعد لِتَحْسِينات متوالية، آخرها هذه الصيغة الحالية رقم 56).